

فَقَاتِلُوا

آيَاتُ الْحُكْمِ

عَلَى مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ

تَقْدِيرُ

أحمد بن تاجر القيسي فضيلة الشيخ
د. عامر بن محمد فداء بهجت فضيلة الشيخ

تَأْلِيفُ

د. عبد الله بن صالح بن عبد المعز منكاو

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
في جامعة أم القرى ببلدة الكوفة



دار طيبة الأخيرة
للنشر والتوزيع | عدم بالشمس

أصل هذا الكتاب رسالة علمية بعنوان: (فقه آيات الأحكام من
كتاب المبدع لابن مفلح رحمته الله جمعاً ودراسة)، نوقشت في كلية
الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة
المكرمة، وأجيزت بامتياز.



فَقِيْهًا
آيَاتُ الْأَحْكَامِ
عَلَى مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ

ح دار طيبة الخضراء، 1442 هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

منكابو ، عبد الله بن صالح بن عبد المعز

فقه آيات الأحكام على مذهب الحنابلة

عبد الله بن صالح بن عبد المعز منكابو - مكة المكرمة ، 1442 هـ

643 ص؛ 17×24 سم

ردمك: 978-603-8310-03-8

1- الفقه الحنبلي 2- القرآن - أحكام أ. العنوان

1442/12418

ديوي 258,4

رقم الإيداع: 1442/12418

ردمك: 978-603-8310-03-8

يمكنكم طلب الكتب عبر

متجرنا الإلكتروني



حيثما كنت يصلك طلبك

مُحقَّق الطبع مع محفوظات

الطبعة الأولى (1442 هـ - 2020 م)



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم يبعث به

f dar.taibagreen123

@dar_tg

M dartaibagreen@gmail.com

012 556 2986

مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

dar.taiba

dar_tg

@ yyy.01@hotmail.com

055 042 8992

فَقَاهُ
آيَاتُ الْإِحْكَامِ
عَلَى مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ

تَقْدِير

أحمد بن ناصر القعيمي
فضيلة الشيخ
د. عامر بن محمد فداء بهجت

تَأْلِيف

د. عبد الله بن صالح بن عبد المعز منكابو

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
في جامعة أم القرى بمكة المكرمة



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | جدة، المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



«... وهذا البحث وإن كان أضلُّهُ مُستَمَدًّا من كتاب المبدع، لكنني أثبتُّ في حاشيته أَوْجُهَ استدلالِ الأصحاب بالآيات على المسائل الواردة فيه، وبذلكُ جهدي في تَتَبُّعِهَا وَجَمْعِهَا مِنْ مُصَنِّفَاتِ الحنابلة في التفسير، وشرح السنة، والفقه والأصول واللغة، وما كتبه أعلامُ المذهب كابن الجوزي وابن تيمية وابن القيم وابن رجب من الشروح والرسائل المفردة...»

الباحث





تقديم فضيلة الشيخ

أحمد بن ناصر القعيمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله
وأصحابه وبعد:

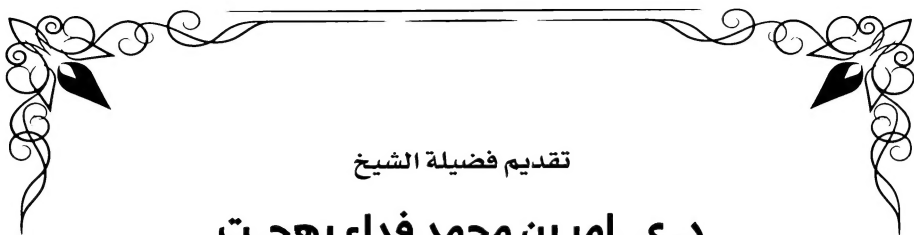
فقد اطلعت على جملة من كتاب: (فقه آيات الأحكام على مذهب الحنابلة)
للشيخ الدكتور عبد الله بن صالح منكابو - رحمه الله - وقد أجاد المؤلف وأفاد في
تتبع الأحكام المستخرجة من الآيات الكريمة وتبيين المذهب فيها في كل
مسألة، ومشى في ترتيبه على سور المصحف الشريف، ووضع فهرسا للمسائل
مرتبة على الأبواب الفقهية، وبهذا يكون المؤلف قد سد ثغرة في مذهب
الحنابلة فيما يتعلق بآيات الأحكام، أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب
الحنابلة وغيرهم، وأن يجزي المؤلف خيرا.

وكتبها

أحمد بن ناصر القعيمي

الأحد ٢١/١١/١٤٤١ هـ





تقديم فضيلة الشيخ

د. عامر بن محمد فداء بهجت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فضيلة الشيخ الدكتور: عبدالله بن صالح منكابو - منظره الله ورعاه -.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويعد:

فقد وصلني هدية العيد التي بعثتم بها إلي؛ وهي نسخة من رسالتكم (فقه آيات الأحكام على مذهب الحنابلة)، فألفيتها درة نفيسة، وهدية ثمينة، فما أجلها من هدية، وما أحسنه من كتاب!

ومع أنني عازم على قراءته قراءة درس مع بعض إخواني وزملائي، إلا أنني بادرت إلى مطالعته على عجل لشوقي منذ سنوات إلى كتاب في آيات الأحكام عند فقهاءنا الحنابلة، فأحببته من أول نظرة، ووجدت فيه طلبتي وبغيتي؛ فقد جمع بين الاختصار في الألفاظ، والاقتصار على مذهب الأصحاب غالباً، والرجوع إلى الكتب المعتمدة، وامتلاء حواشيه بالفوائد المهمة، والتركيز على دلالة الآية دون استطراد بذكر خلافاً فقهية ليست بذات صلة مباشرة بدلالة الآية.

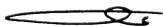
فشكر الله صنيعك، وبارك جهدك، ونفع بسعيك.

وأطلب منك أن تزيدني هدية أخرى: بإجازتي برواية هذا الكتاب عنك، والإذن لي بتدريسه، والاستفادة منه في التطبيقات الفقهية للمسائل الأصولية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



محبتكم: عامر بهجت



المدينة المنورة: ٠٢ / ١٠ / ١٤٤١ هـ



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خَلَقَ الخَلْقَ فَأَبْدَعَهُ وَأَحْكَمَهُ، وَأَنْزَلَ الْكِتَابَ فِيهِنَّ وَعَلَّمَهُ، وَفَقَّهُ
فِي آيَاتِهِ مَنْ اضْطَفَّاهُ وَأَكْرَمَهُ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى إِمَامِ الْمُتَّقِينَ وَالْمُفْلِحِينَ، وَخَيْرِ
الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَسَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ أَجْمَعِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ الْأَمِينِ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى هَدْيِهِ، وَاقْتَفَى أثرَهُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا هُوَ أَحَقُّ مَا تُنْفِقُ فِيهِ الْأَعْمَارُ، وَتُعْمَلُ فِيهِ الْأَنْظَارُ،
وَيُعْكَفُ عَلَى فَهْمِهِ وَتَدْبِيرِهِ آثَاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ، فَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمُتَيْنِ، وَصِرَاطُهُ
الْمُسْتَقِيمُ، ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ
حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١-٤٢].

وَلَمَّا كَانَ كِتَابُ اللَّهِ ﷻ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ، أَكْبَّ عَلَيْهِ عِلْمَاءُ الْإِسْلَامِ وَحَمَلَةُ
الشَّرْعِ، فَكَانَ لِعُلُومِهِمْ مَنَبَعًا وَمَعِينًا، وَعِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ مَفْرَعًا وَمُعِينًا.
فَتَرَى كُلَّ ذِي فَنٍّ مِنْهُ يَسْتَمِدُّ، وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُ، فَالْمُفَسِّرُ يَغُوصُ فِي لُجَجِ مَعَانِيهِ،
وَيَكْشِفُ عَنْ دُرَرِ الْأَفَاطِيزِ وَمَبَانِيهِ، وَالنَّحْوِيُّ يَبْنِي عَلَيْهِ قَوَاعِدَ إِعْرَابِهِ، وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي
مَعْرِفَةِ خَطَأِ الْقَوْلِ وَصَوَابِهِ، وَالْبَيَانِيُّ يَهْتَدِي بِهِ إِلَى حُسْنِ النُّظَامِ، وَيَعْتَبِرُ مَسَالِكَ
الْبَلَاغَةِ فِي صَوْنِ الْكَلَامِ، وَالْفَقِيهُ يَخْتَفِي بِأَحْكَامِهِ، وَيَجْتَهِدُ فِي مَعْرِفَةِ حِلَالِهِ وَحَرَامِهِ،
وَالْأَصُولِيُّ يَعْنِي بِدَلَالَتِهِ وَإِشَارَاتِهِ، وَالْوَاعِظُ يَسْتَنْدُ إِلَى حِكْمِهِ وَعِظَاتِهِ، إِلَى غَيْرِ

ذلك من علوم لا يعلم قدرها إلا من علم حصرها، مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علماء الغيوب^(١).

وقد كان للفقهاء رحمهم الله من كتاب الله ﷻ حظ وافر، ونصيب جزل، فاستدلّ لهم به، وتعوّلهم عليه، وفرّعهم عند النوازل إليه؛ يتدبرون ألفاظه، ويتتبعون أحكامه، ويستهدون بنوره، فيهديهم للتي هي أقوم.

يقول الشافعي رحمته الله: (فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها)^(٢). وقال سعيد بن جبير رحمته الله: (ما بلغني حديث عن رسول الله ﷺ إلا وجدت مضدّقه في كتاب الله)^(٣).

ومن عناية الفقهاء رحمهم الله باستنباط الأحكام الفقهية من القرآن الكريم، والتماسها في ألفاظه ودلالاته، أثبت علم جليل القدر، عظيم الشأن، هو علم التفسير الفقهي، الذي يجمع بين التفسير والفقه، ويعتمد على علوم عديدة، منها: اللغة، والنحو، وأصول الفقه، وغير ذلك.

واهتم العلماء رحمهم الله بإثراء هذا العلم والتصنيف فيه، فألفوا كتبهم المشهورة في «أحكام القرآن» على اختلاف مذاهبهم، مما يبين أهميته، ومنزلته، وقدر العناية به. وقد عزمنا - مستعيناً بالله تعالى - على أن يكون موضوع بحثي في هذه المرحلة متعلقاً بهذا العلم؛ لأسباب عديدة يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.



(١) انظر: مقدمة الإتيان في علوم القرآن (١/ ٤).

(٢) الرسالة (ص ٢٠).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٥/ ٢٧٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ٢١٥).

❖ أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: أهمية علم التفسير الفقهي، وشرف متعلّقه؛ فهو يتناول الأحكام الشرعية العملية، التي يحتاج إليها الناس في عباداتهم ومعاملاتهم وسائر شؤونهم، ويتعلّق بأعظم أصل يُستدلُّ به على الأحكام، وهو كتاب الله ﷻ.

يقول الإمام الشافعي رحمه الله في بيان منزلة العلم بكتاب الله ﷻ، والحث على التّفقّه فيه:

(والناس في العلم طبقات، موقّعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به، فحقّ على طلبية العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه، والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله في استدراك علمه نصّاً واستنباطاً، والرغبة إلى الله في العون عليه؛ فإنه لا يُدرَكُ خيرٌ إلا بعونه. فإنّ مَنْ أدركَ علمَ أحكامِ الله في كتابه نصّاً واستدلالاً، ووفّقهُ الله للقول والعمل بما علم منه، فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفت عنه الرّيب، وتورّت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدّين موضع الإمامة^(١)).

ثانياً: مع أهمية هذا العلم وكثرة المصنّفات فيه، إلا أنّه لا يُوجدُ للحنابلة كتاب في أحكام القرآن، ولعلّ هذا البحث يُسهم في سدّ الثّغرة، ويُعينُ القارئ والباحث على معرفة قدر جيّد من فقه آيات الأحكام عند الحنابلة.

ثالثاً: ممّا يزيد أهمية الموضوع والرغبة فيه أنّ هذا العلم يُدرّس في عددٍ من جامعاتنا ومعاهدنا الشرعية، وأزجوا أن يكون البحث مرجعاً مفيداً للمعلّم والمتعلّم في هذا المجال.



(١) الرسالة (ص ١٩).

❖ أسباب اختيار كتاب «المبدع» لهذه الدراسة:

لما عَزَمْتُ على البَحْثِ في فقه آيات الأحكام عند الحنابلة، وَقَعَ الاختيارُ على كتاب «المبدع في شرح المقنع» للبرهان ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: قِيَمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةُ، وَمَنْزِلَةُ مُؤَلِّفِهِ الْعَلِيَّةُ.

فالكتابُ مِنْ أَهَمِّ كُتُبِ الْمَذْهَبِ وَأَوْسَعِهَا، وَمُؤَلَّفُهُ مِنْ كِبَارِ أَئِمَّتِهِ وَأَشْهَرِهِمْ.

ثانياً: مُنَاسَبَةُ الْكِتَابِ لِمَقْصُودِ الْبَحْثِ؛ فَهُوَ كِتَابٌ حَافِلٌ بِالْأَدِلَّةِ وَأَوْجُهُ الاسْتِدْلَالِ، ثَرِيٌّ بِالِاسْتِنْبَاطِ وَالتَّفْرِيعِ، وَفِيهِ مِنْ آيَاتِ الْأَحْكَامِ وَفَقْهِهَا مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَادَّةً لِمِثْلِ هَذَا الْبَحْثِ. وَمُؤَلَّفُهُ: الْبَرْهَانُ ابْنُ مَفْلَحٍ رَحِمَهُ اللهُ، كَانَ فَقِيْهًا، أَصُولِيًّا، نَحْوِيًّا، عَالِمًا بِالْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ، مَشَارِكًا فِي عُلُومٍ كَثِيرَةٍ، وَلَهُ مَصَنَّفَاتٌ فِي الْفِقْهِ وَالْأَصُولِ وَالنَّحْوِ وَغَيْرِهَا.

وَاسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَيَبَيِّنُ أَوْجُهُ الاسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا، يَعْتَمِدُ كَثِيرًا عَلَى تِلْكَ الْعُلُومِ، وَحَرِيٌّ بِمَنْ حَازَهَا، وَأَخْرَزَ فِيهَا قِصَبَ السَّبْقِ، أَنْ يُبَدِّعَ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنَ النَّصُوصِ، كَمَا هُوَ حَالُ صَاحِبِ الْمَبْدَعِ رَحِمَهُ اللهُ.



❖ صعوبات البحث:

لَا يَخْلُو الْبَحْثُ الْعِلْمِيُّ غَالِيًا مِنْ صُعُوبَاتٍ تُوَاكِجُهُ الْبَاحِثُ، وَعَقَبَاتٍ تَعْتَرِضُ طَرِيقَهُ، فَيَسْعَى لَتَجَاوُزَهَا وَالتَّغْلِبِ عَلَيْهَا.

وَقَدْ كَانَ مِنْ أَتَمِّ الصُّعُوبَاتِ فِي هَذَا الْبَحْثِ مَا يَلِي:

(١) طُولُ الْبَحْثِ وَتَنَوُّعُ مَسَائِلِهِ.

فَقَدْ بَلَغَ عَدَدُ آيَاتِ الْأَحْكَامِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَحْثِ (٢٥١) آيَةً، وَعَدَدُ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْهَا (٨٧٥) مَسْأَلَةً. وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ مُتَنَوِّعَةٌ؛ تَنْدَرِجُ تَحْتَ أَكْثَرِ الْأَبْوَابِ

الفقهية، وتحتوي على مباحث مختلفة، من علم التفسير، والقراءات، والفقه، والأصول، واللغة، والنحو وغير ذلك، مما يستغرق مزيداً من الجهد والوقت.

(٢) أن البحث يقوم على استخلاص كتاب في أحكام القرآن من كتاب فقه عام. ومعلوّم أن اختصار الكلام مع الحفاظ على معناه والوفاء بمقصوده، قد يكون في كثير من الأحيان أصعب من إنشائه ابتداءً دون التقيّد بغيره، ويزداد الأمر صعوبة مع اختلاف الترتيب، وغرض التأليف.

(٣) وجود العديد من الأخطاء الطباعية، والسقط، والتخريف، وتداخل النقول في المطبوع من كتاب «المبدع»، بالإضافة إلى بثر العبارات وعدم اتساقها في مواضع عديدة في أصل الكتاب، مما استدعى الرجوع إلى المصادر التي استقى منها ابن مفلح رحمه الله كتابه، والاستعانة بمخطوطات الكتاب كذلك^(١).

(١) وقد رجعت في المواضع المشكلة التي تتعلق بغرض البحث من «المبدع» إلى ما تيسر لي من نسخته الخطية، وهي كالتالي:

١. نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (برقم: ٢٧٠٩ و ٢٧١٠)، وهي من أقدم النسخ حيث كتبت عام ٨٨٨هـ، وتبدأ من أول كتاب البيع إلى نهاية الإقرار، وعدد أوراقها (٥٣٢) ورقة في مجلدين، ولها صورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (برقم: ١٨٧٤ و ١٨٧٥/ف). وقد رمزت لها بالرمز «أ».

٢. نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا (برقم: ١/١١٣٤ و ٢/١١٣٤)، وقد كتبت عام ٩٠٧هـ، وتبدأ بأول الكتاب إلى نهاية كتاب الخلع مع وجود سقط كبير في أول كتاب البيع، وعدد أوراقها (٤٤٧) ورقة في مجلدين، ولها صورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (برقم: ٥٣٨ و ٥٩٨/ف). وقد رمزت لها بالرمز «ح».

٣. نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض (برقم: ٣٤٣ و ٣٤٤/٨٦ إفتاء)، وهي نسخة أصلية كتبت في القرن الحادي عشر تقريباً، تبدأ بأول الكتاب إلى نهاية كتاب الوصايا، وعدد أوراقها (٤٧٩) ورقة في مجلدين، وقد رمزت لها بالرمز «ب».

٤. نسخة أخرى بمكتبة الملك فهد الوطنية (برقم: ٧١١/٨٦ إفتاء)، وهي نسخة أصلية كتبت في القرن الحادي عشر، تبدأ بأول الكتاب إلى نهاية كتاب المناسك، وعدد أوراقها (١٦٦) ورقة، وقد رمزت لها بالرمز «ط».

♦ الدِّارَسَاتُ السَّابِقَةُ:

كَتَبَ عَدَدٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ الْمَعَاصِرِينَ كِتَابَاتٍ مُتَنَوِّعَةً حَوْلَ آيَاتِ الْأَحْكَامِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَبَذَلُوا فِي ذَلِكَ جُحُوداً مُشْكُورَةً، سَاهَمَتْ فِي إِثْرَاءِ الْمَوْضُوعِ. وَالَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الدَّارَسَاتِ:

أولاً: عِدَّةُ أبحاثٍ بعنوان: (آيات الأحكام في المغني لابن قدامة رحمته الله، دراسة مقارنة). وهي سَنُعُ رَسَائِلَ «دكتوراة»، قُدِّمَتْ إِلَى قِسْمِ الْقُرْآنِ وَعُلُومِهِ، بِكُلِّيَّةِ أُصُولِ الدِّينِ، فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالرِّيَاضِ.

وهذه الرِّسَالَتُ تَخْتَلِفُ عَنِ الْبَحْثِ الْمَقْدَمِ اخْتِلَافاً كَبِيراً فِي الْمَنْهَجِ وَالْمُضْمُونِ: فَهِيَ تَتَّبِعُ بِالْبَسْطِ وَالتَّوَسُّعِ، وَلَا تَقْتَصِرُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَوْجِهَ اسْتِنْبَاطُهَا، بَلْ تَسْرُدُ أَيْضاً أَدْلَةَ تِلْكَ الْأَحْكَامِ: مِنَ السُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أوردَهُ ابْنُ قُدَامَةَ رحمته الله. كَمَا اهْتَمَّ الْبَاحِثُونَ فِيهَا بِذِكْرِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَسَرَدِ الْأَدْلَةِ، وَمُنَاقَشَتِهَا، وَالتَّرْجِيحِ بَيْنَهَا.

وَأَمَّا هَذَا الْبَحْثُ، فَإِنَّهُ يَنْشُدُ هَدَفاً مُحَدَّداً، هُوَ: فَهْمُ آيَاتِ الْأَحْكَامِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ.

وَعَلَى هَذَا، فَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْفَقْهِ الْمُسْتَنْبَطِ مِنْ آيَاتِ الْأَحْكَامِ، وَعِنَايَتُهُ تَنْصَبُّ عَلَى بَيَانِ الْحُكْمِ الْفَقْهِيِّ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْآيَةِ، وَوَجْهِ دَلَالَتِهَا عَلَيْهِ، وَمُنَاقَشَةِ الْمَخَالَفِ فِي اسْتِدْلَالِهِ بِآيَاتِ الْأَحْكَامِ، دُونَ اسْتِقْصَاءِ لَبَقِيَّةِ الْأَدْلَةِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْمَسْأَلَةِ غَالِباً.

= فهذا ما تيسر الوقوف عليه من نسخ «المبدع في شرح المقنع» لابن مفلح رحمته الله، وللكتاب مخطوطات أخرى.

انظر: الفهرس الشامل للتراث (٣٣-٣٢/٩)؛ كتب الفقه الحنبلي وأصوله المخطوطة بمكتبات المملكة (ص ٤٠٢-٤٠٦).

ثم هو بحثٌ خاصٌّ بمذهبِ الحنابلة، يعتني بتحريرِ أقواله، وتقريرِ استدلاله، وذكرِ تفاصيله، وليس من مقصوده التوسعُ في نقلِ الخلافِ والترجيحِ.

ثانياً: بحثٌ بعنوان: (فقه الإمام أحمد بن حنبل في آيات الأحكام - قسم العبادات -).

وهي رسالة «ماجستير» أعدها الباحث: سليمان بن أحمد السويد^(١).

وقد قام فيها بجمعِ نصوصِ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ التي استدلَّ فيها بآياتِ الأحكامِ على مسائلِ العبادات، وربَّها على الأبوابِ الفقهية، ثمَّ قامَ بتوضيحِها ودراستها، مع الترجيحِ.

وعدَّدَ المسائلَ المستنبطةَ من آياتِ الأحكامِ في هذا البحث: (٥٩) مسألة.

وهو بحثٌ نافعٌ في بابهِ، لكنَّه مُختَصٌّ بفقهِ آياتِ الأحكامِ عند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في مرويَّاته دون أصحابِهِ في سائرِ كتبِهِمْ، وبأبوابِ العباداتِ دونَ سائرِ الأبوابِ الفقهية.

ثالثاً: بحثٌ بعنوان: (آيات الأحكام على المذهب الحنبلي من زاد المسير للإمام جمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي، تحرير ودراسة).

وهي رسالة «دكتوراة» بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، من إعداد الباحثة: نورة بنت زيد الرُّشود.

وقد قامت فيها باستخراجِ آياتِ الأحكام، وما ذكرَهُ ابنُ الجوزي رَحِمَهُ اللهُ عند تفسيرِها من الأحكامِ الفقهية، ثمَّ خَدَمَتِ النَّصَّ بِالدراسةِ، والتوثيقِ، والتَّخريجِ، ونحو ذلك. وبلَّغَ عددُ آياتِ الأحكامِ التي تناولها البحثُ (٦٢) آية، وعدَّدَ المسائلَ الفقهيةَ (٣١٥) مسألة.

(١) طبعت في دار الصميعي بالرياض عام (١٤٢٩هـ).

رابعاً: بحثان بعنوان: (آيات الأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ جَمْعاً ودراسة).

وَهُمَا رِسَالَتَا «ماجستير»، بِقِسْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فِي كُتَيْبَةِ الدَّعْوَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ، بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ. أَعَدَّهَا الْبَاحِثَانِ: وَلِيدُ بْنُ مَحْنُوسٍ الزَّهْرَانِي «قِسْمِ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ»، وَعَبْدُ الْحَيِّ بْنُ دَخِيلٍ اللَّهِ الْمُحَمَّدِي «قِسْمِ النِّكَاحِ وَالْجَنَائِيَّاتِ». وَقَدْ جَمَعَ الْبَاحِثَانِ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ الْمُتَعَلِّقَ بِآيَاتِ الْأَحْكَامِ، وَقَامَا بِتَرْتِيبِهِ عَلَى الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ، وَخِدْمَةِ النَّصِّ بِالتَّعْلِيلِ وَالتَّوْثِيقِ وَالتَّرْجُمَةِ وَالتَّخْرِيجِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَيَخْتَلِفُ هَذَانِ الْبَحْثَانِ عَنِ الْبَحْثِ الْمُقَدِّمِ اخْتِلَافاً كَبِيراً فِي الْمَحْتَوَى؛ نَظْراً لِاخْتِلَافِ مَجَالِ الدِّرَاسَتَيْنِ، وَمَا اسْتُمِدَّتَا مِنْهُ، كَمَا يَخْتَلِفَانِ فِي التَّرْتِيبِ؛ فَقَدْ رُتِّبَا عَلَى الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ، لَا عَلَى تَرْتِيبِ سُورِ الْقُرْآنِ.



❖ خُطَّةُ الْبَحْثِ:

يَتَكَوَّنُ الْبَحْثُ مِنْ مُقَدِّمَةٍ، وَتَمْهِيدٍ، وَقِسْمٍ دِرَاسِيٍّ، وَصُلْبٍ، وَخَاتَمَةٍ، وَفَهَارِسٍ. وَتَفْصِيلُهَا عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

الْمُقَدِّمَةُ. وَتَشْتَمِلُ عَلَى: أَسْبَابِ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ، وَأَسْبَابِ اخْتِيَارِ كِتَابِ «الْمَبْدَعِ» لِهَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَصُعُوبَاتِ الْبَحْثِ، وَالدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ، وَخُطَّةِ الْبَحْثِ، وَمَنْهَجِهِ.

الْتَمْهِيدُ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَطَالِبَ:

◀ الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: التَّعْرِيفُ بِمُصْطَلَحِ «آيَاتِ الْأَحْكَامِ».

◀ الْمَطْلَبُ الثَّانِي: نُبْدَةٌ عَنْ عِلْمِ التَّفْسِيرِ الْفَقْهِيِّ، وَنَشَأَتِهِ.

◀ الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: أَهَمُّ الْمَصْنُفَاتِ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ.

القسم الدراسي: ويتناول ترجمة البرهان ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ فِي تِسْعَةِ مَطَالِبَ:

- ◀ **المطلب الأول:** اسْمُهُ، وَنَسَبُهُ.
 - ◀ **المطلب الثاني:** مَوْلِدُهُ.
 - ◀ **المطلب الثالث:** نَشَأَتُهُ، وَطَلَبُهُ لِلْعِلْمِ.
 - ◀ **المطلب الرابع:** شُيُوخُهُ.
 - ◀ **المطلب الخامس:** أَعْمَالُهُ.
 - ◀ **المطلب السادس:** تَلَامِيذُهُ.
 - ◀ **المطلب السابع:** مُصَنَّفَاتُهُ.
 - ◀ **المطلب الثامن:** مَكَاتِبُهُ، وَتَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ.
 - ◀ **المطلب التاسع:** وَفَاتُهُ.
- صُلِبَ الْبَحْثُ:** وَيَشْتَمِلُ عَلَى آيَاتِ الْأَحْكَامِ الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ الْمَبْدَعِ، وَالْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْهَا.

الخاتمة: وفيها أهُمُّ نَتَائِجِ الْبَحْثِ وَتَوْصِيَاتِهِ.

الفهارس: وَتَشْتَمِلُ عَلَى:

- | | |
|------------------------------|---------------------------|
| ١. فهرس الآيات القرآنية. | ٢. فهرس الأحاديث النبوية. |
| ٣. فهرس الآثار. | ٤. فهرس المسائل الفقهية. |
| ٥. فهرس الأعلام المترجم لهم. | ٦. فهرس الأشعار. |
| ٧. فهرس المصادر والمراجع. | ٨. فهرس الموضوعات. |



❖ منهج البحث:

سَارَ البحثُ على أَرْبَعِ مَرَاكِلَ رئيسة، هي: جَمْعُ المَادَّةِ مِنْ كتاب المبدع، وترتيبها، وصياغتها، ثم دراستها وتوثيقها. وكان مَنهجِي فيها على النحو التالي:

أولاً: جَمْعُ المَادَّةِ مِنْ كتاب المبدع.

- (١) أَسْتَخْرِجُ جميعَ آياتِ الأحكامِ الواردةِ في كتاب المبدع.
- (٢) أَسْتَخْرِجُ جميعَ الأحكامِ الفقهيةِ التي استدلَّ عليها بتلك الآياتِ مِنْ خلالِ كتابِ المبدع، سواء كان القولُ بها مُعْتَمَداً في المذهب، أو غَيْرَ مُعْتَمَدٍ، أو كان قولاً خارجَ المذهب.
- (٣) أَسْتَخْرِجُ ما ذَكَرَهُ ابنُ مفلح رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَوْجُهِ الاستدلالِ بالآيةِ على الحكمِ الفقهِيِّ، وَيَشْمَلُ ذلك ما يَعتَمَدُ عليه الاستدلالُ بالآية: مِنْ حَدِيثِ نَبَوِيٍّ، أو قاعدةِ أَصُولِيَّةٍ، أو مَبْحَثٍ لُغَوِيٍّ، ونحوه.
- (٤) أَسْتَخْرِجُ ما ذَكَرَهُ ابنُ مفلح رَحِمَهُ اللهُ مِنْ الأَجَوِبَةِ عن استدلالِ المُخَالَفِ بالآية، ومناقشَتِهِ لذلك الاستدلال.
- (٥) أَسْتَفِيدُ ممَّا ذَكَرَهُ ابنُ مفلح رَحِمَهُ اللهُ مِنَ التَّعَرِيفَاتِ اللُّغَوِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ وَالاصْطِلَاحِيَّةِ عند الحاجةِ إليها، وَأَتَقَيَّ منها ما يُنَاسِبُ البحثَ، دونَ اسْتِقْصَاءِ.
- (٦) قد يُورَدُ ابنُ مفلح رَحِمَهُ اللهُ الآيةَ للاستدلالِ على مَعْنَى لُغَوِيٍّ، أو يَذْكُرُ فيها ما يتعلَّقُ بالتفسيرِ أو الإعرابِ، فلا أذْكُرُهُ في البَحْثِ إلا أن يكونَ له أثرٌ في استنباطِ الحكمِ الفقهِيِّ.
- (٧) لا أذْكُرُ غالباً بقيةَ الأدلَّةِ التي يَسْتَدِلُّ بها على الحكمِ الفقهِيِّ المُسْتَنْبَطِ مِنَ الآية، كالسُّنَّةِ والقياسِ وأقوالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ورَبِّمَا ذَكَرْتُها في مواضعٍ لِسَبَبٍ، كانَ تكونَ دلالةُ الآيةِ على الحكمِ غيرَ ظاهِرةٍ، وقد وَرَدَتِ السُّنَّةُ الصَّرِيحَةُ بذلك الحكمِ.

ثانياً: الترتيب.

- (١) أَسِيرُ فِي الْبَحْثِ غَالِبًا عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَعْهُودَةِ فِي أَكْثَرِ مُصَنَّفَاتِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ:
- ◀ فَاتَّأَوَّلُ الشُّورَ - الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى آيَاتِ الْأَحْكَامِ الْوَارِدَةِ فِي الْمَبْدَعِ - سُورَةَ سُورَةَ حَسَبَ تَرْتِيبِهَا فِي الْمَصْحَفِ.
 - ◀ وَأَبْدَأُ بِذِكْرِ اسْمِ السُّورَةِ، وَعَدَدِ آيَاتِ الْأَحْكَامِ الَّتِي يَتَنَاوَلُهَا الْبَحْثُ مِنْهَا، وَأُسَرِّدُ هَذِهِ الْآيَاتِ حَسَبَ تَرْتِيبِهَا فِي السُّورَةِ.
 - ◀ ثُمَّ أُوْرِدُ تِلْكَ الْآيَاتِ مُفَصَّلَةً، وَأَصْدُرُ كُلَّ آيَةٍ مِنْهَا بِذِكْرِ تَرْتِيبِهَا، بِقَوْلِي: الْآيَةُ الْأُولَى، الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ،... إلخ، وَأَتَّبِعُ كُلَّ آيَةٍ بِعَدَدِ الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ تَحْتَهَا.
 - ◀ ثُمَّ أَذْكَرُ الْمَسَائِلَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْآيَةِ مِنْ كِتَابِ «الْمَبْدَعِ» كُلِّهِ، وَأُرْتَّبُهَا حَسَبَ مَوْضِعِ شَاهِدِهَا مِنَ الْآيَةِ، وَقَدْ أَخَالَفُ هَذَا التَّرْتِيبَ لِجَمْعِ مَسَائِلِ الْآيَةِ الْمُتَشَابِهَةِ فِي نَسَقٍ وَاحِدٍ.
 - ◀ ثُمَّ أَصْدُرُ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مِنْهَا بِذِكْرِ تَرْتِيبِهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَسَائِلِ الْآيَةِ بِقَوْلِي: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى، الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ،... إلخ. وَقَدْ أَجْمَعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ عِدَّةَ أَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِمُنَاسَبَةٍ، كَاتِفَاقِهَا فِي الْمَوْضُوعِ، أَوْ فِي وَجْهِ الْاسْتِدْلَالِ، أَوْ كَوْنِ بَعْضِهَا مُفَرَّعًا عَلَى بَعْضٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.
- (٢) كَثِيرًا مَا يَسْتَدِلُّ ابْنُ مَفْلَحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ بِعِدَّةِ آيَاتٍ، فَأَجْعَلُ الْمَسْأَلَةَ تَحْتَ إِحْدَاهَا، وَأَنْحَرِي فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الْأَنْسَبَ، وَلَا أُعَيِّدُهَا فِي الْمَوَاضِعِ الْأُخْرَى. كَمَا أَنِّي قَدْ أَلْحَقْتُ الْمَسْأَلَةَ الْفِقْهِيَّةَ بِنَظَائِرِهَا الْإِحْقَاقَ مَوْضُوعِيًّا، مَعَ كَوْنِهَا مُسْتَنْبَطَةً مِنْ آيَةٍ أُخْرَى، رَغْبَةً فِي حَضَرِ الْمَوْضُوعِ، وَحَذَرًا مِنْ تَشْتِيتِهِ. وَيُمْكِنُ الرُّجُوعُ إِلَى جَمِيعِ مَوَاضِعِ آيَاتِ الْأَحْكَامِ بِسَهُولَةٍ مِنْ خِلَالِ فِهْرَسِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

ثالثاً: صياغة المادة:

(١) أبدأُ المسألة غالباً بِذِكْرِ الْحُكْمِ الْفَقْهِيِّ الْمُسْتَنْبَطِ مِنَ الْآيَةِ، مُسْتَعِينًا فِي صِيَاقِهِ بِعِبَارَاتٍ مُتَوْنٍ الْحَنَابِلَةَ، كَالْمَقْنَعِ وَالْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى وَزَادَ الْمُسْتَقْنَعُ وَنَحْوَهَا، وَأُمَيِّزُ الْحُكْمَ الْمُسْتَنْبَطَ بِالْخَطِّ الْعَرِضِ. وَقَدْ اسْتَعْنَيْتُ بِذِكْرِ كَلَامِ ابْنِ مَفْلَحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مُبَاشَرَةً، دُونَ تَصْدِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِالْحُكْمِ الْمُسْتَنْبَطِ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ وَافِقًا بِالْمَقْصُودِ.

(٢) ثُمَّ أوردُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَفْلَحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِمَّا يُوَافِقُ غَرَضَ الْبَحْثِ وَمِنْهَجَهُ - عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي فِقْرَةٍ: «جمع المادة من كتاب المبدع» -، وَأَسْتَفِيدُ مِنْ عِبَارَاتِهِ دُونَ أَنْ أُلْتَزِمَ بِنَصِّهَا، بَلْ أَتَصَرَّفُ فِيهَا بِالزِّيَادَةِ، وَالِاخْتِصَارِ، وَالتَّرْتِيبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، مَعَ الْحِفَاطِ عَلَى الْمَعْنَى. وَقَدْ يَكُونُ فِي عِبَارَةِ «المبدع» خَلَلٌ أَوْ بَثْرٌ أَوْ إِنْهَامٌ، فَأَسْتَفِيدُ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي نَقَلَ عَنْهَا ابْنُ مَفْلَحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ - كَالْمَغْنِيِّ، وَشَرْحِ الزَّرْكَشِيِّ، وَالْمَمْتَعِ لِابْنِ الْمُنْجَى - وَأَنْقُلُ عِبَارَتَهَا إِذَا كَانَتْ أَتَمًّا وَأَوْضَحَ، مَعَ تَوْثِيقِ ذَلِكَ فِي الْهَامِشِ.

(٣) قَدْ يَذْكُرُ ابْنُ مَفْلَحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ طَرَفَ الْآيَةِ، أَوْ جُزْءًا مِنْ شَاهِدِهَا، أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهَا دُونَ تَصْرِيحٍ، وَحِينَئِذٍ أَقُومُ بِإثْبَاتِهَا، وَإِكْمَالِ الْقَدْرِ الَّذِي يَتِمُّ بِهِ الِاسْتِدْلَالُ مِنْهَا. وَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِي بَحْثِي «مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي». الَّذِي أَصْدَرَهُ مَجْمَعُ الْمَلِكِ فَهْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَطِبَاعَةِ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ.

رابعاً: الدراسة والتوثيق.

وَقَدْ سَلَكْتُ فِيهِمَا الْمَنْهَجَ التَّالِيَّ:

(١) أَعَزُّو الْآيَاتِ - بِذِكْرِ اسْمِ السُّورَةِ وَرَقَمِ الْآيَةِ - بَعْدَهَا مُبَاشَرَةً، سِوَاءَ كَانَتْ فِي صُلْبِ الْبَحْثِ أَوْ حَاشِيَتِهِ، عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨].

ولا أَكْرَرُ الْعَزْوَ لِشَوَاهِدِهَا الْوَارِدَةِ فِي الْمَسَائِلِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْهَا، اِكْتِفَاءً بِالْعَزْوِ السَّابِقِ.

(٢) أَخْرَجُ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي الْبَحْثِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

- ◀ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، اِكْتَفَيْتُ بِعَزْوِهِ إِلَيْهِمَا.
- ◀ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، عَزَوْتُهُ إِلَى الْكِتَابِ السَّنَةِ مَعَ مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاِكْتَفَيْتُ بِهَا دُونَ بَقِيَّةِ كُتُبِ السَّنَةِ، وَأَخْرَصْتُ عَلَى بَيَانِ دَرَجَةِ الْحَدِيثِ، بِذِكْرِ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي تَصْحِيحِهِ أَوْ تَضْعِيفِهِ، مَعَ الْاِسْتِفَادَةِ مِنْ كَلَامِ الْمُحَدِّثِينَ الْمَعَاصِرِينَ.
- ◀ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْحَدِيثُ فِي الْكُتُبِ السَّابِقَةِ، عَزَوْتُهُ إِلَى كُتُبِ السَّنَةِ الْمَشْهُورَةِ، مَعَ بَيَانِ دَرَجَتِهِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ كَسَابِقِهِ.

وَأَكْتَفَيْتُ عِنْدَ عَزْوِ الْحَدِيثِ إِلَى مَصْدَرِهِ بِذِكْرِ رَقْمِ الْحَدِيثِ فَقَطْ، نَحْوُ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١١١)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٢٢). دُونَ ذِكْرِ الْكِتَابِ وَالْبَابِ، وَذَلِكَ طَلَبًا لِلَاخْتِصَارِ، وَلِسَهُولَةِ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ رَقْمِهِ. وَأَعْتَمَدُ التَّرْقِيمَ الْمَشْهُورَ لِكُلِّ كِتَابٍ مَا أَمَكَّنَ، كَتَرْقِيمِ الْأُسْتَاذِ مُحَمَّدِ فُؤَادِ عَبْدِ الْبَاقِي رَحِمَهُ اللَّهُ لِلصَّحِيحَيْنِ، وَنَحْوِهِ. وَقَدْ سَلَكَتُ فِي التَّخْرِيجِ مَسَلَّكَ الْاِخْتِصَارِ غَالِبًا، وَلَمْ أَتَوَسَّعْ فِيهِ، لَا سِيَّمَا فِي الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْثِ.

(٣) أَعْتَنِي بِتَخْرِيرِ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ، وَبَيَانِ الْمَعْتَمَدِ مِنْهُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنْ اتَّفَقَ «الْإِقْنَاعُ» وَ«الْمُنْتَهَى» عَلَى قَوْلٍ فَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَإِنْ اِخْتَلَفَا أَشْرَفْتُ إِلَى ذَلِكَ غَالِبًا، وَنَقَلْتُ عَنِ الْمَصَادِرِ الَّتِي يُرْجَّحُ بِهَا عِنْدَ اِخْتِلَافِهِمَا، كـ «التَّنْقِيحِ الْمُسْبِعِ»، وَ«غَايَةِ الْمُنتَهَى»، وَنَحْوِهَا.

وحيث قلت: «المذهب كذا» أو «وهو المذهب» ونحو ذلك، فمُرَدِّي: المعتمد من المذهب عند متأخري الحنابلة رحمهم الله.

(٤) أُنسبُ الأقوالُ الفقهية الواردة في صُلْبِ البحثِ إلى قائلِها، وذلك في إطارِ المذهب قَدَرِ الإمكان، فإن كَانَ الْقَوْلُ مُعْتَمَدًا فِي الْمَذْهَبِ بَيِّنَتُهُ - على ما سبق -، وَإِنْ كَانَ رِوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد رحمته الله أَوْ قَوْلًا لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ، نَسَبْتُه إِلَيْهِ وَاكْتَفَيْتُ بِذَلِكَ، وَإِلَّا نَسَبْتُه لِقَائِلِهِ مِنْ غَيْرِ الْحَنَابِلَةِ، وَلَا أَتَجَاوَزُ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ غَالِبًا.

(٥) أَكْتَفِي بِتَخْرِيرِ الْمَذْهَبِ وَتَقْرِيرِهِ، وَلَا أَتَعَرَّضُ غَالِبًا لِلْمُنَاقَشَةِ وَالتَّرْجِيحِ.

(٦) أَعْتَنِي بِإِيزَادِ أَوْجِهٍ الْاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ عَلَى الْحُكْمِ الْفَقْهِيِّ الْمُسْتَنْبَطِ مِنْهَا، وَإِثْرَاءِ هَذَا الْجَانِبِ مِنْ خِلَالِ مُصَنَّفَاتِ الْحَنَابِلَةِ فِي التَّفْسِيرِ وَالْفَقْهِ وَالْأُصُولِ وَغَيْرِهَا، مَعَ الْإِفَادَةِ مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ وَأَحْكَامِ الْقُرْآنِ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ.

(٧) أُنَرِّجُمُ لِلْأَعْلَامِ الْوَاردِ ذِكْرُهُمْ فِي صُلْبِ الْبَحْثِ دُونَ مُقَدِّمَتِهِ وَتَمْهِيدِهِ وَقِسْمِهِ الدِّرَاسِيِّ، وَلَا أُنَرِّجُمُ لِمَنْ اسْتَفَاضَتْ شُهْرَتُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ - كَالْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رحمهم الله -، وَمَنْ بَعْدَهُمْ - كَالْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالنَّوَوِيَّ، وَابْنَ تَيْمِيَّةٍ رحمهم الله -.

وَتَكُونُ التَّرْجِمَةُ عِنْدَ أَوَّلِ مَوْضِعٍ يُذَكَّرُ فِيهِ الْمَتَرَجِّمُ، وَلَا أُحِيلُ عَلَيْهَا كُلَّمَا تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ؛ لِسُهُولَةِ الْوُصُولِ إِلَى التَّرَاجِمِ مِنْ خِلَالِ فَهْرَسِ الْأَعْلَامِ الْمَتَرَجِّمِ لَهُمْ.

(٨) أَوْثَقُ الْمَعَانِي اللَّغَوِيَّةَ بِذِكْرِ الْجُزْءِ وَرَقَمِ الصَّفْحَةِ، مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَادَّةِ الْكَلِمَةِ فِي الْمَصْدَرِ، وَذَلِكَ بِوَضْعِهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ نَحْوُ: (نصر).

(٩) أَوْثَقُ الْمَعْلُومَاتِ مِنْ مَصَادِرِهَا الْأَصْلِيَّةِ وَالْمُعْتَمَدَةِ قَدَرِ الْإِمْكَانِ، وَأَرَاْعِي عِنْدَ ذِكْرِهَا التَّرْتِيبَ الزَّمَنِيَّ بِاعْتِبَارِ وِفَايَاتِ مُؤَلِّفِيهَا، فَإِنْ اتَّفَقَتْ فِيهِ

راعى الترتيب الهجائي.

وأوثق أقوال المذاهب الفقهية من كتب أصحابها المعتمدة، مقدماً كتب الحنفية، فالمالكية، فالشافعية، فالحنابلة. وأراعى الترتيب الزمني بين كتب المذهب الواحد.

فإن اجتمع في الإحالة الواحدة مصادر متنوعة، قدّمت كتب التفسير وأحكام القرآن، ثم الفقه، ثم أصول الفقه. وإن كانت المسألة من مسائل الإجماع، راعيت في ترتيب مصادرهما الترتيب الزمني فقط، بغض النظر عن مذهب المؤلف والفن الذي صنفت فيه.

وإذا نقلت نصاً في الحاشية صدرته أو أتبعته بذكر مصدره.

(١٠) لا أذكر بيانات المصدر - كاسم المؤلف، والمحقق، ودار النشر - في الحاشية؛ اكتفاءً بقائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث، وقد أذكر اسم المؤلف أو المحقق أو دار النشر أحياناً؛ لإزالة اللبس.

❁ وَخَتَامًا:

فإنني أحمّد الله تعالى الذي يسّر لي هذا البحث، وأعانني على إتمامه، أحمّده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأشكره على سابغ فضله، ووافر نعمه، وعظيم منه وكرمه وإحسانه، فما كان بي من نعمة أو بأحد من خلقه، فمنه وحده لاشريك له.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى والديّ الكريمين، فقد ربّاني صغيراً، ووجهاني كبيراً، وسلّك بي سبيل طلب العلم، حتّى إذا انشغلت بالدراسة والبحث عن كثير من حقوقهما، ما ازدادا إلا حثاً وتشجيعاً، ونصحاً ودعاءً وتوجيهاً، فجزاهما الله عني خير ما جزى والد عن ولده.

كما أتوجه بالشكر وأعترف بالفضل لجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ممثلة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية التي تخرجت فيها، وانتفعت بأساتذتها ومشايخها.

وأخص بمرزيد الشكر والعرفان شَيْخِي الأستاذ الدكتور / ناصر بن محمد الغامدي - حفظه الله -، والذي تولى الإشراف على هذه الرسالة، فأفادني بعلمه ورأيه، وبذل لي من جهده ووقته، ونصح ووجه وأرشد، مع راحة صدر وحسن خلقي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أشكر فضيلة الشيخ / أ.د. عبد الله بن حمد الغطيل - حفظه الله -، والذي طرحت عليه فكرة البحث قبل سنوات - وكان مرشدي الأكاديمي - فحسني عليه، وشجعني، وأفادني في تطوير فكرته وتحديد معالمه، حتى قمت بتسجيل الموضوع.

ثم أعوذ، فأحمد الله ﷻ وأثنى عليه، فما كان توفيق إلا بعونه، وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله ويكتب له القبول، وأن يبارك فيه، وينفع به صاحبه وقارنه

وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورَسُولِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

للتواصل مع المؤلف

☎: ٠٠٩٦٦٥٠٨٥١٥٧٧١

menkabo@gmail.com



التمهيد (*)

التعريف بمصطلح «آيات الأحكام»

لا يخفى على الباحث في عِلْمٍ من العلوم أهمية تحرير مصطلحاته، وأثر ذلك في صحة التصوُّر، ودِقَّةِ الحُكْم، وتحرير محل النزاع.

والتأمل في كلام العلماء ﷺ يَجِدُ لمصطلح «آيات الأحكام» إطلاقين مشهورين، أحدهما أعمُّ من الآخر.

فأولهما: أَنَّ «آيات الأحكام»: هي كُلُّ آية يُستفاد منها حكمٌ فقهيٌّ، وتدُلُّ عليه نصًّا أو استنباطًا، سواء سِيَقَتْ لبيان الأحكام الفقهية، أو لغير ذلك كآيات العقيدة، والقصص، والترغيب، والترهيب^(١).

وهذا المعنى هو الأعم.

والثاني: أَنَّها الآيات التي تُبَيِّنُ الأحكامَ الفقهية على وَجْهِ التَّصْرِيح، دون ما يُؤْخَذُ منه الحكمُ الفقهي بطريق الاستنباط والتأمل^(٢). أو: هي الآيات التي سِيَقَتْ لبيان الأحكام الفقهية، دون ما يُستنبطُ منه الحكم الفقهي ولم يُسَقْ لذلك^(٣).

(*) تم اختصار "التمهيد" من أصل الرسالة العلمية بما يناسب طباعة الكتاب.

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي (٦/١٩٩)؛ الإِتقان في علوم القرآن (٤/٣٥)؛ إرشاد الفحول (٢/٢٠٦)؛ إجابة السائل (ص ٣٨٤)؛ تفاسير آيات الأحكام ومناهجها (١/٤٥، ٥٠).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/٣-٥)؛ التحيير شرح التحرير (٨/٣٨٧٠-٣٨٧١)؛ آيات الأحكام لمحمد صالح علي (ص ٢-٣)؛ تفاسير آيات الأحكام ومناهجها (١/٥٠).

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٤١٥)؛ المدخل لابن بدران (ص ٣٦٨)؛ تفاسير آيات الأحكام ومناهجها (١/٥٠).

فعلى سبيل المثال:

قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]. استدلل به الشافعي رحمه الله وغيره على صحة أنكحة الكفار^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨]. استدلل به بعض الفقهاء على تحريم أكل لحم الخيل^(٢).

فهاتان الآيتان هما من «آيات الأحكام» على المعنى الأول. وليستأ منها على المعنى الثاني؛ لعدم التصريح بالحكم الفقهي، وكونها لم تُسَقِّ لبيانه.

وقد اجتهد العلماء رحمهم الله في عدّ آيات الأحكام، واختلفوا في قدرها اختلافاً مشهوراً.

ف قيل: هي خمسمائة آية.

قال الغزالي رحمه الله في معرض بيانه لشروط الاجتهاد: (لا يشترط معرفة جميع الكتاب، بل ما تتعلق به الأحكام منه، وهو مقدار خمسمائة آية)^(٣). ووافقه - في هذا الحضر - جماعة، منهم: ابن رشد الحفيد، والرازي، وابن قدامة رحمه الله^(٤).

وقيل: مائتا آية. وهو ما قرره صديق حسن خان رحمه الله، وقال: (وقد قيل: إنها خمسمائة آية. وما صحّ ذلك، وإنما هي مائتا آية أو قريب من ذلك، وإن عدلنا عنه وجعلنا الآية كل جملة مفيدة يصحّ أن تُسمّى كلاماً في عرف النحاة، كانت أكثر من

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي (٤/٢٢٦)؛ الإكليل (١/٢٨٤، ٣/١٣٥٣).

(٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/١٨٣)؛ أحكام القرآن للكنيا الهراسي (٣/٢٤٢)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٠/٧٦-٧٧)؛ أضواء البيان (٢/٢٩٨-٣٠٣).

(٣) المستصفى (٢/٣٥٠).

(٤) انظر: الضروري (ص ١٣٧)؛ المحصول (٦/٢٣)؛ روضة الناظر (٣/٩٦٠).

خمسمائة آية، وهذا القرآن مَنْ شَكَّ فِيهِ فَلْيُعُدَّ^(١).

وقيل: مائة وخمسون آية^(٢). وقيل: مائة آية فقط^(٣).

فهذه أشهر الأقوال في حَصْرِ آيات الأحكام وعدّها.

وأنكر جماعة من أهل العلم حَصْرَ آيات الأحكام، وتقديرها بهذه الأعداد.

قال الطوفي رَحِمَهُ اللهُ: (والصحيح أن هذا التقدير غير معتبر، وأن مقدار أدلة الأحكام في ذلك غير منحصر؛ فإن أحكام الشرع كما تُستنبط من الأوامر والنواهي، كذلك تُستنبط من الأقاصيص والمواعظ ونحوها، فَقَلَّ آية في القرآن الكريم إلّا ويُستنبط منها شيء من الأحكام... وكأن هؤلاء الذين حصروها في خمسمائة آية إنما نظروا إلى ما قُصِدَ منه بيان الأحكام، دون ما استُفيدت منه ولم يُقصد به بيانها)^(٤).

وردّ القرافي رَحِمَهُ اللهُ الحَصْرَ، وقال: (فإن استنباط الأحكام إذا حُقِّقَ لا يكادُ تَعَرَّى عنه آية، فإن القصص أبعد الأشياء عن ذلك، والمقصود منها الاتعاظ والأمر به، وكلُّ آية وَقَعَ فِيهَا ذِكْرُ عَذَابٍ أو ذَمٌّ على فعل كان ذلك دليلَ تحريمٍ ذلك الفعل، أو مدحٍ أو ثوابٍ على فعلٍ فَذَلِكَ دليلُ طَلَبِ ذَلِكَ الفعل وجوباً أو ندباً، وكذلك ذِكْرُ صفاتِ الله ﷻ والثناء عليه، المقصودُ به الأمرُ بتعظيم ما عَظَّمَهُ الله تعالى وأن تُثني عليه بذلك، فلا تكادُ تَجِدُ آيةً إلّا وفيها حُكْمٌ، وحَصْرُها في خمسمائة آية بعيد)^(٥).

(١) نيل المرام (٤٧/١).

(٢) انظر: الفكر السامي (٢٥/١)؛ تفاسير آيات الأحكام للعبيد (٤٦).

(٣) انظر: التجميع شرح التحرير (٣٨٧١/٨).

(٤) شرح مختصر الروضة (٥٧٧-٥٧٨/٣).

(٥) شرح تنقيح الفصول (ص ٤٣٧).

وقال الزركشي رحمه الله بعد ذكره قول الغزالي ومن وافقه: (وكأنهم رأوا مقاتلة بن سليمان أول من أفرد آيات الأحكام في تصنيف، وجعلها خمسمائة آية، وإنما أراد الظاهرة لا الحصر؛ فإن دلالة الدليل تختلف باختلاف القرائح، فيختص بعضهم بدرك ضرورة فيها... وقد نازعهم ابن دقيق العيد أيضاً، وقال: هو غير منحصر في هذا العدد، بل هو مختلف باختلاف القرائح والأذهان، وما يفتحه الله على عباده من وجوه الاستنباط، ولعلمهم قصدوا بذلك الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية بالذات، لا بطريق التضمن والالتزام)^(١).

والذي يظهر أن سبب الخلاف بين مُبْتَنِي الحصر ومانعيه، هو عدمُ تحرير محل النزاع، وعدمُ اتفاقهم في مفهوم «آيات الأحكام» التي يُراد حصرُها وعدّها. فَمَنْ قَصَدَ بـ «آيات الأحكام»: كل آية يمكن أن يُستنبط منها حكم فقهي، أنكرَ حصرَها وعدّها، لأن ذلك يختلف باختلاف الأفهام، وما يفتحه الله على عباده في فقه كتابه.

ويظهر في النقول السابقة - عن الطوفي والقرافي والزركشي رحمه الله - أنهم إنما أنكروا حصر «آيات الأحكام» بهذا المعنى.

ومن قصد بـ «آيات الأحكام»: ما سيق لبيان الأحكام الفقهية أو كان صريح الدلالة عليها، فقد أثبت حصرَها واجتهد في عدّها على وجه التقريب؛ لإمكان ذلك، مع تسليمه بإمكان استنباط الأحكام الفقهية من سائر آيات الكتاب العزيز.

وهذا الإمام الرازي رحمه الله - وهو من القائلين بحصر آيات الأحكام في خمسمائة آية - قد ملأ تفسيره الكبير باستنباط الأحكام الفقهية من غير مظانها،

(١) البحر المحيط (١٩٩/٦). وانظر: البرهان في علوم القرآن (٢/٣-٥)؛ التعبير شرح التحرير (٣٨٧٠/٨)؛ إجابة السائل (١/٣٨٤)؛ إرشاد الفحول (١/١٠٢٨).

واستدلَّ عليها بما يفوق هذا العدد، فدلَّ ذلك على أنه لم يرِدْ حُضَرَ «آيات الأحكام» بالمعنى الأول، بل أراد المعنى الثاني، والله أعلم^(١).



المصنفات في أحكام القرآن عند الحنابلة:

أشهر كتاب حنبلي يذكره الأصحاب في أحكام القرآن هو: أحكام القرآن، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨هـ).
وقد نقل عنه: الطوفي^(٢) في شرح مختصر الروضة^(٣)، وابن رجب في قواعد^(٤)، وابن اللحام في قواعد^(٥)، والمرداوي في الإنصاف^(٦)، وابن بدران في المدخل^(٧).
ونقل ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ في «زاد المسير» نقولات كثيرة عن القاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ، تتعلق بتفسير القرآن واستنباط الأحكام الفقهية منه^(٨)، ولم يصرح باسم الكتاب الذي نقل منه، فلعلَّه هذا الكتاب.
ولا يزال كتاب «أحكام القرآن» للقاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللهُ مفقوداً، والله المستعان^(٩).

(١) انظر: البرهان (٣/٢)؛ الإتيان (٣٥/٤)؛ تفاسير آيات الأحكام للعبيد (٥٠/١).

(٢) انظر: (٤٦٥/١).

(٣) انظر: (٢٦٦، ١٨٤، ١١٧/٣).

(٤) انظر: (١٦٣، ١٩/١).

(٥) انظر: (١٠/٩، ٤٧٦، ١٦/٤٦٦، ٢٠/٨، ١١).

(٦) انظر: (ص ١٦٨).

(٧) انظر على سبيل المثال: (١/١٤١، ١٧٥، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٧، ٢/٨، ١٧، ٢٦، ٥٨، ١٦٣).

(٨) انظر: آثار الحنابلة في علوم القرآن (ص ٦٤-٦٥)؛ تفاسير آيات الأحكام (٢/٥٥٦)؛ علم أحكام القرآن (ص ٤٣)؛ فقه الإمام أحمد في آيات الأحكام (ص ٨٨-٩٤)؛ القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية (ص ١٠٩)؛ المدخل المفصل (٢/٨٩٥)؛ مدخل لدراسة تفسير آيات الأحكام (ص ٢٦)؛ المذهب الحنبلي للتركي (٢/٩٥)؛ معجم مصنفات الحنابلة (٢/٤٠).

وبالإضافة إلى كتاب القاضي أبي يعلى، فقد ذكر الدكتور سعود الفينسان - حفظه الله - أن ممن أُلّف في أحكام القرآن: محمد بن عبد الغني المقدسي (ت ٦١٣هـ)، ومجد الدين أبو البركات ابن تيمية (ت ٦٥٢هـ)^(١)، ولم أقف عليهما.

وذكر الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ أَنْ للشيخ عبد العزيز بن ناصر بن رشيد رَحِمَهُ اللهُ كتاباً في ذلك، واستظهر أنه لم يُكْمَلْهُ^(٢).

ومع ندرة كُتُبِ أحكام القرآن عند الحنابلة، إلا أن الباحث يُمكنه الوقوف على قدرٍ جيّدٍ مِنْ تفسيرهم الفقهي، وأَوْجِهٍ استدلالهم بآيات الأحكام على أقوال المذهب، أو إجابتهم عن استدلال المخالف بها، وذلك من خلال المصادر التالية:

أولاً: كُتُبُ التفسير العامّة التي أُلّفها الحنابلة، ومنها:

- ◀ زاد المسير في علم التفسير، للإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).
- ◀ رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، للحافظ عبد الرزاق الرسعني (ت ٦٦١هـ)^(٣).
- ◀ اللباب في علوم الكتاب، لسراج الدين عُمر بن علي بن عادل الدمشقي المعروف بابن عادل (ت بعد ٨٨٠هـ)^(٤).

(١) انظر: آثار الحنابلة في علوم القرآن (ص ٦٤-٦٥).

(٢) انظر: المدخل المفصل (٢/ ٨٩٥). وانظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون (٣/ ٥٣٤).

(٣) حُقِّقَ بعضُه في قسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ثم طبع الموجود منه عام ١٤٢٩هـ في تسعة مجلدات، بتحقيق: أ.د. عبد الملك بن دهيش.

(٤) حَقَّقَتْ أجزاء منه في رسائل علمية بجامعة أم درمان، وطُبِعَ كاملاً بدار الكتب العلمية عام ١٤١٩هـ، بتحقيق: عادل عبد الموجود، وآخرين.

◀ فتح الرحمن في تفسير القرآن، لمجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي (ت ٩٢٧هـ)^(١).

◀ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ عبد الرحمن السعدي (ت ١٣٧٦هـ).

ثانياً: كتبُ الفقه الحنبليِّ الموسَّعة التي تُعنى بالاستدلال.

ومنها: «الانتصار في المسائل الكبار» لأبي الخطاب (ت ٥١٠هـ)، و«المغني» و«الكافي» لابن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، و«الممتع في شرح المقنع»، لابن المنجى (ت ٦٩٥هـ)، و«شرح العمدة» لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، و«شرح مختصر الخرقى» للزركشي (ت ٧٧٢هـ)، و«المبدع» للبرهان ابن مفلح (ت ٨٨٤هـ).

فيرجعُ الباحثُ إلى مواضع آيات الأحكام في تلك الكتب ليقفَ على فقهها وما يُستنبط منها، ويُمكنه أن يستعين على تتبعها بفهارس الآيات القرآنية، وبرامج البحث الحاسوبية.

ثالثاً: الجهود المعاصرة التي قامت بجمع التفسير الفقهي من كتب المذهب^(٢)، ومنها:

◀ آيات الأحكام في المغني لابن قدامة، وهي سبع رسائل «دكتوراة» بجامعة الإمام.

◀ فقه آيات الأحكام من كتاب المبدع لابن مفلح، وهو هذا البحث.

(١) حَقَّقَ في عدة رسائل علمية في قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وطبع بدار النوادر عام ١٤٣٠هـ بتحقيق: نور الدين طالب.

(٢) سبق الحديث عن بعضها في مقدمة البحث.

وكذا الجهود التي جمعت كلام أئمة المذهب في تفسير القرآن على وجه العموم، أو في تفسير آيات الأحكام خاصة، ومنها:

- ◀ فقه الإمام أحمد بن حنبل في آيات الأحكام، رسالة «ماجستير» لسليمان السويد.
- ◀ آيات الأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية جمعاً ودراسة، رسالتنا «ماجستير» لعبد الحي المحمدي، ووليد الزهراني.
- ◀ دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، لمحمد السيد الجليند.
- ◀ بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن القيم، ليسري السيد محمد.
- ◀ تفسير ابن رجب الحنبلي جمعاً ودراسة، رسالة «دكتوراة» لعبيد بن علي العبيد^(١).
- ◀ روائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن رجب، لطارق عوض الله.



(١) نوقشت بقسم التفسير، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

القِسْمُ الدَّرَاسِيُّ (*)

ترجمة البرهان ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ

✽ ترجمة مختصرة لابن مفلح صاحب كتاب "المبدع".

هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج بن عبد الله الراميني الأصل ثم الدمشقي الصالح.

برهان الدين أبو إسحاق بن أكمل الدين أبي عبد الله بن شرف الدين أبي محمد بن شمس الدين أبي عبد الله صاحب «الفروع»^(١).

ينتسب رَحِمَهُ اللهُ إلى آل مفلح، وهي أسرة علمية حنبلية شهيرة، أصلها من «رامين» قرية من توابع نابلس بفلسطين، ثم انتقلت إلى دمشق، واستقرت بالصالحية، وبرز منها علماء كبار تولوا القضاء والإمامة والتدريس والفتيا، وحملوا راية المذهب في

(*) تم اختصار "القسم الدراسي" من أصل الرسالة العلمية بما يناسب طباعة الكتاب.

(١) انظر: الضوء اللامع (١/١٥٢)؛ تاريخ البصري (ص ٣٢)؛ المنهج الأحمد (٥/٢٨٧)؛ ترجمة البرهان

ابن مفلح بقلم ابن حفيده، ملحقه بالمقصد الأرشد (٣/١٦٦)؛ السحب الوابلة (١/٦٠-٦١).

ويتفق مع المترجم في عدة جوانب من ترجمته:

عم أبيه، القاضي برهان الدين - ويلقب أيضاً: تقي الدين - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح الراميني الأصل ثم الدمشقي الصالح، وهو ابن صاحب الفروع. ولي قضاء الحنابلة بدمشق، وأفتى، ودرس، وناظر، وصنف، وشاع اسمه، واشتهر ذكره، وانتهت إليه في آخر عمره مشيخة الحنابلة. من مؤلفاته: «شرح المقنع»، و«طبقات أصحاب الإمام أحمد»، و«شرح مختصر ابن الحاجب». وقد احترق غالبها في فتنة تيمورلنك.

ولد سنة (٧٤٧ أو ٧٤٩ هـ)، وتوفي سنة (٨٠٣ هـ).

انظر: المقصد الأرشد (١/٢٣٦-٢٣٨)؛ الضوء اللامع (١/١٦٧-١٦٨)؛ الدارس (٢/٤٧-٤٨)؛

المنهج الأحمد (٥/١٨٦-١٨٧)؛ المدخل المفصل (١/٥٨٠).

بلاد الشام^(١).

وعميد هذه الأسرة، وأشهرهم علماً، هو إمام الحنابلة في زمانه: شمس الدين محمد بن مفلح، صاحب «الفروع»^(٢).

وُلِدَ برهان الدين ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ بِدمشق، في دار الحديث الأشرفية بالصالحية، وذلك يوم الاثنين الخامس عشر من جمادى الأولى سنة ست عشرة وثمانمائة من الهجرة^(٣).

وأقبل على طلب العلم منذ نعومة أظفاره، فحفظ «المقنع» في الفقه، و «مختصر ابن الحاجب» في الأصول، و «ألفية ابن مالك» في النحو، و «ألفية العراقي» و «الانتصار»^(٤) في الحديث، وعرضها على جماعة من علماء عصره.

(١) انظر: تراجم الأعيان من أبناء الزمان (١/ ٤٨)؛ خلاصة الأثر (١/ ١٦٦)؛ المدخل المفصل (١/ ٥٠٢، ٥٣٨). وقد عَرَفَ الشيخ د. عبد الرحمن العثيمين - حفظه الله - بهذه الأسرة تعريفاً وافياً في مقدمة تحقيقه للمقصد الأرشد (١/ ٩-١٨).

(٢) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الراميني الأصل المقدسي ثم الدمشقي الصالحي. الإمام العلامة، الفقيه الأصولي المتفنن، «شيخ الحنابلة في وقته، بل شيخ الإسلام». قال ابن كثير: (كان بارعاً فاضلاً مُتَفَنِّئاً في علوم كثيرة، ولا سيما علم الفروع، كان غاية في نقل مذهب الامام أحمد). البداية والنهاية (١٨/ ٦٥٧). من مؤلفاته: «الآداب الشرعية والمنح المرعية»، و «الفروع»، و «النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر».

ولد بيت المقدس في حدود سنة (٧١٠ هـ)؛ وتوفي بدمشق سنة (٧٦٣ هـ). انظر: أعيان العصر (٥/ ٢٦٩)؛ الدرر الكامنة (٢/ ١٠٧)؛ المقصد الأرشد (٢/ ٥١٧-٥٢٠)؛ وجيز الكلام (١/ ١٢٦)؛ الجوهر المنضد (ص ١١٢-١١٤)؛ المنهج الأحمد (٥/ ١١٨). (٣) انظر: الدارس (٢/ ٥٩)؛ حوادث الزمان (١/ ٢٣٥)؛ متعة الأذهان (١/ ٢٦٧)؛ جامع الحنابلة المظفري (ص ٤٣٤).

(٤) وهو كتاب: «الانتصار في أحاديث الأحكام»، ويسمى أيضاً: «كفاية المستفتي لأدلة المقنع». من تأليف جدّ البرهان ابن مفلح لأُمِّهِ: قاضي القضاة جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن محمد المرداوي (ت ٧٦٩ هـ).

وَحَفِظَ «الشاطبية» و «الرَّائِيَّة»^(١)، وتلا بالسَّبع على بعض القراء.

وكان رحمه الله حريصاً على تحصيل العلوم، واكتساب المعارف، سالكا سبيل التفنن، آخذاً من كل علم بطرف، وذلك ظاهر في ثراء محفوظاته، وتنوع دروسه، وتعدد مشايخه.

ومن أبرز شيوخه:

- (١) العلامة علاء الدين محمد بن محمد بن محمد البخاري الحنفي.
- (٢) العلامة شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الشافعي الشهير بابن ناصر الدين
- (٣) العلامة محب الدين أحمد بن نصر الله بن أحمد التُّستري الأصل البغدادي ثم المصري.
- (٤) عز الدين عبد العزيز بن علي بن العز البغدادي المعروف بـ «قاضي الأقاليم».
- (٥) القاضي تقي الدين أبو بكر بن أحمد الأسدي الشافعي الشهير بـ «ابن قاضي شُهبة».
- (٦) شيخ الإسلام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

= جمع فيه مؤلفه جملة من أحاديث الأحكام، ورتبها على أبواب المقنع لابن قدامة، وعدد أحاديثه (١٧٧٨) حديثاً.

وقد حُقِّق الكتاب في عدة رسائل بجامعة أم القرى، كما طبع في دار الكيان بالرياض، بتحقيق حسين بن عكاشة ابن رمضان. انظر: المدخل لابن بدران (ص ٤٧٥)؛ المدخل المفصل (٢/ ٧٣٣-٧٣٤)؛ المذهب الحنبلي دارسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته (٢/ ٣٨٢-٣٨٣).

- (١) وهي قصيدة: «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد». للإمام القاسم بن فيثرة بن خلف الرعيني الشاطبي (ت ٥٩٠هـ). تعدُّ من أشهر المتون في علم رسم المصحف، وعدد أبياتها (٢٩٨) بيتاً، نظم فيها الشاطبي كتاب «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» لأبي عمرو الداني، المتوفى سنة (٤٤٤هـ). انظر: مقدمة تحقيق الوسيلة إلى كشف العقيلة، للدكتور مولاي الإدريسي (ص ٥٤-٦٤).

وقد درّس رَحِمَهُ اللهُ في عدد من المدارس، منها: مدرسة الشيخ أبي عمر بالصالحية، ودار الحديث الأشرفية - وكانت منزله -، وفي الصاحبة، والحنبلية، والمسمارية، والجوزية. كما درّس بالجامع الأموي، والجامع المظفر^(١). وتولّى رَحِمَهُ اللهُ نيابة القضاء منذ وقت مبكر، وتدرّج فيه حتى صار قاضي قضاة الحنابلة بدمشق.

قال العليمي رَحِمَهُ اللهُ: (بأشر القضاء بالمملكة الشامية نيابةً واستقلالاً أكثر من أربعين سنة على طريقة السالفين من قضاة العدل)^(٢). وأما تلاميذه، فمن أبرزهم:

- (١) تقي الدين أبو بكر بن زيد بن أبي بكر الجراعي.
- (٢) علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرذاوي. قال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ في ترجمته: (لازم التقي بن قندس في الفقه وأصوله والعربية وغيرها حتى كان جل انتفاعه به... وحضر دروس البرهان ابن مفلح، وناب عنه)^(٣).
- (٣) علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الحميد البغدادي ثم الدمشقي الصالحي المعروف بـ «العلاء ابن البهاء» صاحب كتاب: «فتح الملك العزيز بشرح الوجيز».
- (٤) جمال الدين يوسف بن الحسن بن أحمد ابن عبد الهادي المقدسي الأصل الدمشقي الصالحي الشهير بـ «ابن المبرد»، المتوفي سنة (٩٠٩ هـ).

(١) انظر: الدارس (٢/ ٥٩، ١٠٨)؛ متعة الأذهان (١/ ٢٦٧)؛ مناداة الأطلال (ص ٢٢٧، ٢٣٢)؛ جامع الحنابلة المظفري (ص ٤٣٤).

(٢) المنهج الأحمد (٥/ ٢٨٨).

(٣) الضوء اللامع (٥/ ٢٢٦).

(٥) محيي الدين أبو المفاخر عبد القادر بن محمد بن عمر النُّعَيْميّ الدمشقي الشافعي.

ومن تلاميذه أيضاً:

الشيخ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن محمد بن العماد الحموي الحنبلي، المتوفى سنة (٨٨٣ هـ)^(١)، والقاضي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أسعد بن علي ابن المنجى التَّنُوخِي الصالحِي الحنبلي، المتوفى سنة (٩٠٨ هـ)^(٢)، والقاضي بهاء الدين محمد بن يوسف بن أحمد الباعوني الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة (٩١٠ أو ٩١٦ هـ)^(٣)، والشيخ بدر الدين حسن بن علي بن محمد الماتاني الدمشقي الصالحِي الحنبلي، المتوفى سنة (٩٢٣ هـ)^(٤)، والشيخ برهان الدين إبراهيم بن علي بن إبراهيم الحسيني البقاعي الأصل الدمشقي الحنفي^(٥).



(١) انظر: الضوء اللامع (٢٦٠/١)؛ المنهج الأحمد (٢٨٤/٥)؛ شذرات الذهب (٣٣٨/٧)؛ السحب الوابلة (١١٢/١).

(٢) انظر: متعة الأذهان (٥٥/١)؛ الكواكب السائرة (١٣٣-١٣٤)؛ النعت الأكمل (ص ٦٦)؛ مقدمة تحقيق المقصد الأرشد (٢٧/١).

(٣) انظر: الضوء اللامع (٨٩/١٠)؛ متعة الأذهان (٧٩٢/٢)؛ الكواكب السائرة (٧٣-٧٤)؛ شذرات الذهب (٤٨/٨).

(٤) انظر: متعة الأذهان (٣٣٢/١)؛ الكواكب السائرة (١٧٨/١)؛ النعت الأكمل (ص ٩٦-٧٠)؛ مقدمة تحقيق المقصد الأرشد (٢٧/١).

(٥) انظر: الضوء اللامع (٧٥/١)؛ الطبقات السنية (٢١٠/١).

● مؤلفاته:

أولاً: المبدع في شرح المقنع^(١).

أشار رحمه الله في مقدمته إلى الغرض من تصنيفه، فقال: فتصديتُ لأن أشرحه - أي: المقنع لابن قدامة - شرحاً يُبين حقائقه، ويوضّح دقائقه، ويُدللّ من اللفظ صغابه، ويكشف عن وجه المعاني نقابه، أُتْبِه فيه على ترجيح ما أُطلق، وتصحيح ما أُغْلِق، واجتهدت في الاختصار خوف الملل والإضجار، ووَسَمْتُه بـ: «المبدع في شرح المقنع»^(٢).

ومع ما ذكره رحمه الله من الاجتهاد في اختصاره، إلا أن الكتاب يعد من الشروح المطولة للمقنع. وقد مزج مؤلفه المتن بالشرح، واعتنى فيه بإيضاح عبارة المقنع، وذكر الأمثلة، والقيود المعتبرة، وحرص على الاستدلال للمسائل بالأدلة النقلية والعقلية، وذكر فيه كثيراً من الروايات عن الإمام أحمد، ومن أقوال الأصحاب واختياراتهم، ولم يتعرّض لمذاهب المخالفين في الغالب^(٣).

(١) انظر حول تسميته ونسبته لمؤلفه:

الدارس (٥٩/٢)؛ إيضاح المكنون (٥٩٤-٥٤٨/٢)؛ المدخل لابن بدران (ص٤٢١)؛ الدر المنضد لابن حميد (ص٥١-٥٢)؛ معجم مصنفات الحنابلة (٣٩٠/٤)؛ مقدمة تحقيق المقصد الأرشد (٣٣/١).

(٢) انظر: المبدع (١٨/١).

(٣) انظر حول وصف الكتاب: المدخل لابن بدران (٤٢١، ٤٣٥)؛ اللآليء البهية في كيفية الاستفادة من الكتب الحنبلية (ص٤٦)؛ المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته (٤٤٨-٤٤٩)؛ مفاتيح الفقه الحنبلي (٢/٢٣٨)؛ المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة (ص٣١٢). وانظر: مقدمة ناشر كتاب المبدع، بقلم محمد زهير الشاويش (٤/١)؛ مقدمة تحقيق المقصد الأرشد (٣٤/١).

وما ذكره بعضهم من اهتمام صاحب المبدع بـ (ذكر الأدلة، وتخريجها، ونقدها، وبيان صحيحها من ضعيفها). وأنه: (نقل أقوال العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والمفتي به من المذاهب... وأقوال علماء المذهب الحنبلي من عهد الإمام أحمد حتى عصر شيخ الإسلام ابن تيمية، وكل ذلك مع التحرير والتنقيح والتحقيق). فهو مخالف لواقع الكتاب.

ومن خلال دراسة الكتاب، وتَبَعُ نُقُولَاتِهِ، ومقارنته بكتب الأصحاب، فإن غالبه مستمدٌ من: «الشرح الكبير» لشمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ)، و«الممتع في شرح المقنع» لزين الدين المنجى بن عثمان بن أسعد بن المنجى التنوخي (ت ٦٩٥هـ)، و«المطلع على ألفاظ المقنع» لشمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي (ت ٧٠٩هـ)، و«شرح عمدة الفقه» لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة الحراني (ت ٧٢٨هـ)، و«الفروع» لشمس الدين محمد بن مفلح (ت ٧٦٣هـ)، و«شرح مختصر الخرقى» لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٧٢هـ) رحمته الله.

وقد أثنى الأصحاب رحمته الله على كتاب «المبدع» ثناء عاطراً، قال ابن بدران رحمته الله: (مال فيه إلى التحقيق، وضمَّ الفروع سالكا مسلك المجتهدين في المذهب، فهو أنفع شروح المقنع للمتوسطين، وعلى طريقته سرى شارح الإقناع^(١)، ومنه يستمد^(٢)).

ثانياً: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد.

وهو من أوسع الكتب المختصة بتراجم الحنابلة، ابتدأ فيه مؤلفه بترجمة الإمام أحمد رحمته الله، ثم ذكر الأصحاب بعد ذلك مرتباً إياهم على حسب حروف الهجاء، وبلغ عدد تراجمه (١٣١٥) ترجمة^(٣).

(١) وهو العلامة منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١)، وشرحه المذكور هو: «كشاف القناع». من أجل كتب المذهب وأوثقها وأعظمها نفعا، وقد نصَّ في مقدمته على إفادته من «المبدع»، وتوحيده في الغالب عليه.

(٢) المدخل (ص ٤٣٥). وينظر أيضا في ثناء الأصحاب على الكتاب: المقصد الأرشد (١٦٧/٣) - ملحق الكتاب -، السحب الوايلة (١/٦٣)، تراجم متأخري الحنابلة (ص ٤٠)، حاشية المحقق، المدخل المفصل (١/٤٧١).

(٣) انظر: المدخل لابن بدران (ص ٤٧٨)؛ معجم المؤرخين الدمشقيين (ص ٢٥٨، ٤٥١)؛ معجم مصنفات الحنابلة (٤/٣٩١)؛ المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة (ص ٦٠٨-٦٠٩).

ثالثاً: مرقاة الوصول إلى علم الأصول.

قال ابن حفيده القاضي أكمل الدين رحمته في ترجمته: (صنف في الأصول كتاباً سماه: مرقاة الوصول إلى علم الأصول)^(١). وذكره له الشيخ بكر أبو زيد رحمته، وقال: (له نسختان خطيتان في المكتبة السعودية بالرياض (٥٩٦)، ومكتبة الشيخ عبد الله بن حميد بمكة)^(٢).

رابعاً: الاستعاذة.

أوردّه الدكتور عبد الرحمن العثيمين - حفظه الله - في مقدمة تحقيقه للمقصد الأرشد، وقال: (له نسختان خطيتان إحداهما في المكتبة السعودية بالرياض، والأخرى في الظاهرية، ونُسِرَ هذه الأيام)^(٣).

وذكر صاحب «معجم المطبوعات العربية والمعربة» كتاب: «الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم، وبيان وسوسته وخدعه، وكشف أموره»، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي. وأشار إلى طبعه سنة (١٣١١هـ)^(٤).

(١) ترجمة البرهان ابن مفلح، مُلْحَقَةٌ بالمقصد الأرشد (١٦٧/٣).

وانظر: الضوء اللامع (١/١٥٢)؛ المنهج الأحمد (٥/٢٨٨)؛ معجم مصنفات الحنابلة (٤/٣٩١).

(٢) المدخل المفصل (٢/٩٥٢-٩٥٣). وانظر: المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته (٢/٤٤٩)؛ المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة (ص ٢٦١).

وقد سألت فضيلة شيخنا: د. أحمد بن عبد الله بن حميد - حفظه الله - عن نسخة والده، فذكر أنها ليست لكتاب «مرقاة الوصول» المنسوب للبرهان ابن مفلح، بل هي نسخة من أصول الفقه لشمس الدين محمد ابن مفلح «صاحب الفروع»، ونسبتها للأول خطأ.

كما أفادني فضيلة الشيخ: د. فهد السدحان حفظه الله - وهو محقق كتاب «أصول الفقه» للشمس ابن مفلح - بأن نسخة المكتبة السعودية بالرياض: هي أيضاً لكتاب الشمس ابن مفلح، وليست لـ «مرقاة الوصول».

وعلى هذا: فلا يزال كتاب «مرقاة الوصول إلى علم الأصول» للبرهان ابن مفلح مفقوداً.

(٣) وقد كتب - حفظه الله - المقدمة عام (١٤٠٧هـ)، وطبع «المقصد الأرشد» الطبعة الأولى عام (١٤١٠هـ).

(٤) انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة (٢/ ١٧٧٤ - ١٧٧٥).

ولم أقف عليه. ويظهر أن مؤلف الكتاب هو ابن صاحب الفروع، فقد نقل عنه البهوتي^(١)، ونسبه إليه.

فهذا ما بلغنا من كُتُب البرهان ابن مفلح رحمته الله، وقد صنّف غير ذلك، (وسود في الفروع والأصول والنحو وغيرها شيئاً كثيراً، مات قبل تبييضها)^(٢).

وقد نُسِبَ للبرهان ابن مفلح رحمته الله كتابان آخران، وهما: «الآداب الشرعية لمصالح الرعية»، و«الدر المنتقى والجوهر المجموع في معرفة الراجح من الخلاف المطلق والمرفوع»^(٣)، ولا تصح نسبتها إليه.

أما الأول: فهو لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، صاحب «الفروع»^(٤).
وأما الثاني: فهو لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، وهو المشهور باسم: «تصحيح الفروع»^(٥).



(١) انظر: كشف القناع (٢٩/٢).

(٢) ترجمة البرهان ابن مفلح بقلم ابن حفيده، مُلْحَقَةٌ بالمقصد الأرشد (١٦٧/٣).

وانظر: المنهج الأحمد (٢٨٨/٥).

(٣) انظر: إيضاح المكنون (١/٣، ٤٤٩)؛ هدية العارفين (١/٢١)؛ معجم المؤلفين (١/١٠٠).

(٤) وقد سماه ابن بدران في المدخل (ص ٤٥٩): «الآداب الشرعية والمصالح المرعية». ووُجِدَ في بعض نسخ الكتاب: «الآداب الشرعية والمنح المرعية». بينما اقتصر أكثر المترجمين على تسميته بـ: «الآداب الشرعية».

انظر: المقصد الأرشد (٢/٥٢٠)؛ الجوهر المنضد (ص ١١٣)؛ المنهج الأحمد (٥/١١٩)؛ الدر المنضد لابن حميد (ص ٤٥)؛ المدخل المفصل (٢/٨٩٠)؛ معجم مصنفات الحنابلة (٤/١٣٥).

(٥) واسمه كاملاً: «الدر المنتقى والجوهر المجموع في تصحيح الخلاف المطلق في الفروع». وسَمَّاهُ السخاوي: «الدر المنتقى والجوهر المجموع في معرفة الراجح من الخلاف المطلق في الفروع».

انظر: الضوء اللامع (٥/٢٢٦)؛ معجم الكتب لابن عبد الهادي (ص ١٠٨)؛ السحب الوابرة (٢/٧٤٢)؛ المدخل المفصل (٢/٧٦٢، ٩٩٩).

❖ وفاة البرهان ابن مفلح:

بعد حياة حافلة بالبذل والعطاء، توفي العلامة برهان الدين ابن مفلح رحمته الله، وذلك ليلة الأربعاء المسفر صباحها عن رابع شعبان سنة أربع وثمانين وثمانمائة، بمنزله بدار الحديث الأشرفية بصالحية دمشق،، ودفن بسفح قاسيون، ورثاه جماعة، وتأسف الناس على فقده رحمته الله^(١).



(١) انظر: الضوء اللامع (١/١٥٢)؛ وجيز الكلام (٣/٩٠٢)؛ الدارس (٢/٦١)؛ الدر المنضد للعليمي (٢/٦٨٢)؛ حوادث الزمان (١/٢٣٤-٢٣٥)؛ متعة الأذهان (١/٢٦٧)؛ ترجمة البرهان ابن مفلح بقلم ابن حفيده، مُلحقة بالمقصد الأرشد (٣/١٦٧)؛ جامع الحنابلة المظفري (ص ٤٣٥).

آيَاتُ الْأَحْكَامِ
الواردةُ في كتابِ المَبْدَعِ
والأحكامُ الفِقهِيَّةُ المُسْتَنْبَطَةُ مِنْهَا.



سُورَةُ الْبَقَرَةِ

الآية الأولى

لَمْ يَقَالَ: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُّوْا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَرْوَتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَيْسَ مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وتحتها مسألتان:

✽ المسألة الأولى:

السَّحْرُ: عَقْدٌ، وَرُقْيٌ، وَكَلَامٌ يَتَكَلَّمُ بِهِ، أَوْ يَكْتُبُهُ، أَوْ يَعْمَلُ شَيْئًا يُوَثِّرُ فِي بَدَنِ الْمُسْحُورِ، أَوْ قَلْبِهِ، أَوْ عَقْلِهِ، مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لَهُ^(١).

وله حقيقة في قول أكثر العلماء^(٢)، فَمِنْهُ مَا يَقْتُلُ، وَمِنْهُ مَا يُمْرِضُ، وَمِنْهُ مَا يَمْنَعُ

(١) والسَّحْرُ في لغة العرب: كُلُّ مَا لَطَفَ مَا أَخَذَهُ، وَخَفِيَ سَبَبُهُ.

وَأَصْلُهُ: صَرَفُ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَسَمِيَ السَّحْرُ سِحْرًا؛ لِأَنَّ السَّاجِرَ إِذَا خَيَّلَ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِهِ، وَأَظْهَرَ الْبَاطِلَ فِي صُورَةِ الْحَقِّ، فَكَانَ سَحَرُ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، أَيْ: صَرَفَهُ.

انظر: تهذيب اللغة (٢٩٠/٤)؛ لسان العرب (٣٤٨/٤)؛ المصباح المنير (ص ١٤١)، جميعها (سحر).

(٢) وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وعليه عامة السلف من الصحابة ومن بعدهم.

والْحُكْمُ بَيُوتِ حَقِيقَةِ السَّحْرِ وَتَأْثِيرِهِ هُوَ حُكْمٌ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، فَلَا يُعَارَضُهُ كَوْنُ بَعْضِ أَنْوَاعِهِ تَخْيِيلًا لَا حَقِيقَةً لَهُ. انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤٦/٢)؛ بدائع الفوائد (٧٤٦/٢)؛ شرح العقيدة الطحاوية (٧٦٤/٢)؛ فتح الباري لابن حجر (٢٣٣/١٠)؛ معارج القبول (٥٤٦/٢)؛ عالم السحر والشعوذة (ص ٨٩).

الرجل من وطء امرأته، ومنه ما يُفَرَّق بينهما.

وقيل: لا حقيقة للسحر، وإنما هو تَخِيلٌ^(١)؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ بِخَيْلٍ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَتَىٰ أَنْتَ﴾ [طه: ٦٦].

وجوابه: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ① مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ② وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ③ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ④﴾ [الفلق: ١-٤]؛ يعني: السَّوَّاحِر اللَّاتِي يَفْقِدْنَ فِي سِحْرِهِنَّ، وَيَنْفُثْنَ عَلَيْهِ، وَلَوْلَا أَنَّ السَّحَرَ لَهُ حَقِيقَةٌ، مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِسْتِعَاذَةِ مِنْهُ^(٢)^(٣).

✽ المسألة الثانية:

السَّاحِرُ الَّذِي يَرْكَبُ الْجَمَادَ فَيَسِيرُ بِهِ فِي الْهَوَاءِ، أَوْ يَدَّعِي أَنَّ الْكَوَاكِبَ تُخَاطِبُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ كَافِرٌ بِاللَّهِ ﷻ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَيِّنَاتٍ هَزَلَتْ وَمَرُوتٌ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

(١) وهو قول المعتزلة، وطائفة من أهل السنة.

قال ابن القيم رحمه الله: (وهذا خلاف ما تواترت به الآثار عن الصحابة والسلف، وافق عليه الفقهاء وأهل التفسير والحديث... وما يعرفه عامة العقلاء). بدائع الفوائد (٢/ ٧٤٦).

وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٦٤)؛ معارج القبول (٢/ ٥٤٦-٥٤٨)؛ عالم السحر والشعوذة (ص ٩٠).

(٢) انظر: المغني (١٢/ ٢٩٩)؛ بدائع الفوائد (٢/ ٧٤٦-٧٤٨)؛ معونة أولي النهى (١١/ ٩٧-٩٨).

(٣) انظر: المبدع (٩/ ١٨٨).

(٤) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢٧/ ١٨١)؛ الإقناع (٤/ ٣٠٠)؛ المنتهى (٢/ ٣١٠).

وأما الذي يَسْحَرُ بالأدوية، أو التَّذخينِ، أو سَفِي شيءٍ يَضُرُّ^(١)، فلا يَكْفُرُ بذلك^(٢).

لأن الله تعالى وَصَفَ السَّاحِرِينَ الكافرين بأنهم يُفَرِّقُونَ بين المرء وزوجه، فيختصُّ الكفرُ بهم، وَيَقَى مَنْ سواهم مِنَ السَّحَرَةِ عَلَى أَصْلِ الْعِصْمَةِ^(٣).

الآية الثانية

﴿قَالَ النَّبِيُّ: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾﴾ [البقرة: ١٤٤].

وتحتها ثلاث مسائل:

✽ المسألة الأولى:

استقبال القبلة شَرْطٌ لصِحَّةِ الصَّلَاةِ مع الْقُدْرَةِ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾. قال عليٌّ عليه السلام: شَطْرُهُ قِبْلُهُ^(٥).

ويُستثنى من ذلك الْمُتَنَفِّلُ السَّائِرُ فِي سَفَرٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ ولا مكروه^(٦)؛ لقوله تعالى:

(١) في المخطوط ١٨١، والمطبوع: (سَفِي شيءٍ لا يَضُرُّ). وهو خطأ.

انظر: المقنع (ص ٤٥٠)؛ المحرر (٤٠٣/٢)؛ الفروع (١٠٢٠٨)؛ الإنصاف (٢٧/١٨٨).

(٢) ويُعزَّرُ تعزيراً بليغاً لا يبلغُ القتلَ، إلا أن يُقتَلَ بِسِحْرِ يَقْتُلُ غالباً، فيُقتَصَّ منه، وهو المذهب. انظر:

الإنصاف (٣٠/٢٥، ٢٧/١٨٨)؛ الإقناع (٤/٣٠٠)؛ المتنهي (٢/٣١١)؛ شرح المتنهي للبهوتي (٦/١١).

(٣) انظر: المبدع (٩/١٨٩).

(٤) وهذا محلُّ إجماع في الجملة، حكاه ابنُ عبد البر، وابنُ رشد، والنووي رحمهم الله وغيرهم.

انظر: التمهيد (١٧/٥٤)؛ بداية المجتهد (١/١٦١)؛ المجموع (٣/١٩٣).

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره (٣/١٧٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/٢٥٤)، والحاكم في المستدرک

(٢/٢٦٩)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه). ووافقه الذهبي.

(٦) راكباً كان أو ماشياً، طويلاً كان سفره أو قصيراً، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ قال ابنُ عمر رضي الله عنهما : نزلت في التطوع خاصة ^(١).

وقال ابن عبد البر رحمته الله : أجمعوا على أنه جائز لكل من سافر سفراً تقصّر فيه الصلاة أن يتطوع على دابته حيث توجهت به ^(٢) ^(٣).

✽ المسألة الثانية:

أجمع العلماء رضي الله عنهم أن المصلي إذا عاين الكعبة، ففرضه استقبال عيها ^(٤).
فإن كان بعيداً عنها، فكذلك في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله ^(٥).
لقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ ^(٦).

= واشتروا في المسافر أن يكون قاصداً جهة معينة، كما اشترطوا استقبال القبلة عند افتتاح الصلاة وركوعها وسجودها - على تفصيل فيه - . انظر: الإنصاف (٣/ ٣٢٠-٣٢٨)؛ الإقناع (١/ ١٥٣-١٥٤)؛ المنتهى (١/ ٥٠)؛ الروض المربع (١/ ١١٩-١٢٠)؛ شرح المنتهى لليهوتي (١/ ٣٤٠-٣٤٣)؛ كشاف القناع (١/ ٣٠٢-٣٠٤).

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٢/ ٥٣٠) بلفظ: (إنما نزلت هذه الآية (أيما تولوا فتم وجه الله): أن تصلي حيثما توجهت بك راحلتك في السفر تطوعاً).
وفي صحيح مسلم (٧٠٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة).
(٢) انظر: التمهيد (١٧/ ٧٢).

وقد حكى الإجماع كذلك: ابن قدامة رحمته الله في المغني (٢/ ٩٥)، والنووي رحمته الله في شرح مسلم (٥/ ١٩٦).

(٣) انظر: المبدع (١/ ٤٠٠-٤٠١).

(٤) حكاه ابن حزم، وابن عبد البر، وابن قدامة رحمهم الله وغيرهم.

انظر: مراتب الإجماع (ص ٤٨)؛ التمهيد (١٧/ ٥٤)؛ المغني (٢/ ١٠٠).

(٥) فعلى هذه الرواية: إن تيامن البعيد أو تياسر عن مقابلة ما أذاه إليه اجتهاده، بطلت صلاته.

انظر: كتاب التمام لابن أبي يعلى (١/ ١٤٥)؛ الإنصاف (٣/ ٣٣٢)؛ معونة أولي النهى (٢/ ٦٧).

(٦) ووجه الاستدلال: عموم قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾؛ فإنه يشمل الموضع القريب والبعيد. وقوله: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾؛ أي: تلقاءه.

= وأجيب بأن شطر البيت: نحوهُ وقبله. والنحو: الجهة لا العين.

وعنه: فَرَضَ البعيد إصَابَةً جِهَةً الكعبة^(١).

لقول النبي ﷺ: «ما بين المشرق والمغرب قبله»^(٢)؛ وظاهره أن جميع ما بينهما قبله.

ولأنَّ الإجماع منعقدٌ على صحَّة صلاة الاثنين المتباعدين يستقبلان قبلَةً واحدة، وعلى صحَّة صلاة أهل الصَّف الطَّويل على خطٍّ مستوٍ، ولا يمكن أن يُصيب عين الكعبة مع طول الصف إلا بقدرها^{(٣)(٤)}.

= انظر: زاد المسير (١/ ١٤٤)؛ الإشارات الإلهية (١/ ٢٩٧)؛ تفسير السعدي (ص ٦٧).
وانظر: كتاب التمام لابن أبي يعلى (١/ ١٤٧)؛ المغني (٢/ ١٠١-١٠٢)؛ الممتع (١/ ٣٩٤)؛ شرح العمدة لابن تيمية (ص ٥٣٧-٥٣٩)، ت: خالد المشيقح.
(١) وهو المذهب، وعليه جمهور الأصحاب.

ويُستثنى من ذلك: المُشاهدُ لمسجد النبي ﷺ، والقريبُ منه، ففَرَضُهُما إصَابَةً عين القبلة. وضابط البُعْد في هذه المسألة: أن لا يقدَّرَ على مُعاينة الكعبة، ولا على مَنْ يُخبرُهُ عن عِلْم. انظر: الفروع (٢/ ١٢٤)؛ الإنصاف (٣/ ٣٣٢)؛ الإقناع (١/ ١٥٥)؛ المتهى (١/ ٥٠)؛ كشف القناع (١/ ٣٠٥).

(٢) رواه الترمذي (٢/ ٣٤٢)، وابن ماجه (١٠١١) من طريق أبي معشر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وأبو معشر قال عنه النسائي: (ضعيف، ومع ضعفه أيضاً كان اختلط عنده أحاديث مناكير)، وذكر منها هذا الحديث.

ورواه الترمذي (٢/ ٣٤٤) من طريق عبد الله بن جعفر المخرمي عن عثمان الأحنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال: (هذا حديث حسن صحيح). وقال البخاري: هو أقوى وأصحُّ من حديث أبي معشر.

لكن ضعفه الإمام أحمد رحمه الله لأجل عثمان الأحنسي؛ لأن في حديثه نكارة. ورواه الحاكم (١/ ٢٠٥-٢٠٦) وغيره عن ابن عمر مرفوعاً، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين).

قال أبو زرعة: (هذا وهم، الحديث حديث ابن عمر موقوفاً). وكذا قال البيهقي.

وقد صحح الألباني رحمه الله الحديث بطرقه.

انظر: العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٧٣)؛ نصب الراية (١/ ٣٠٣)؛ التلخيص الحبير (١/ ٢١٣)؛ الثمر المستطاب (ص ٨٤٧-٨٤٨)؛ إرواء الغليل (١/ ٣٢٥)؛ مستدرك التعليل (ص ١٨٠).

(٣) انظر: المغني (٢/ ١٠١-١٠٢)؛ الشرح الكبير (٣/ ٣٣٣).

(٤) انظر: المبدع (١/ ٤٠٤-٤٠٥).

✽ المسألة الثالثة:

لا تصح صلاة الفريضة في الكعبة، ولا على ظهرها^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾؛ أي: نحوه وجهته. والمصلي فيها أو عليها غير مستقبل جهتها.

فإن وقف على منتهائها بحيث لم يبق وراءه شيء منها، أو قام خارجها وسجد فيها، فظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله أنه يصح؛ لأنه استقبلها، ولم يستدبر منها شيئاً^{(٢)(٣)}.

الآية الثالثة

لله قَالَ الْعَالِي: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨].

وتحتها مسألة واحدة، وهي:

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في حكم السعي للحاج.

فعنه: أنه ركن، وهو الصحيح من المذهب^(٤).

(١) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وأما صلاة النافلة، فتصح في الكعبة وعليها ما لم يسجد على منتهائها، فإن سجد على منتهائها بحيث لا يكون بين يديه شيء منها، لم تصح صلاته.

انظر: الإنصاف (٣/ ٣١٣-٣١٥)؛ الإقناع (١/ ١٥١)؛ المنتهى (١/ ٤٩)؛ معونة أولي النهى (٢/ ٥٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/ ٣٣٨)؛ كشاف القناع (١/ ٣٠٠)؛ مطالب أولي النهى (١/ ٣٧٤).

(٢) وهو المذهب. انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: المبدع (١/ ٣٩٨).

(٤) انظر: الإنصاف (٩/ ٢٩٠)؛ الإقناع (٢/ ٣٥)؛ المنتهى (١/ ٢٠٩).

ودليله: ما صح عن عروة بن الزبير، أنه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: ما أرى علي جناحاً أن لا أنطوف

بين الصفا والمروة. قالت: لم ؟ قلت: لأن الله يقول: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية. =

وعنه: أَنَّهُ سُنَّةٌ^(١).

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾. وَنَفْيُ الْحَرَجِ عَنْ فَاعِلِهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَجوبِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا رُتْبَةُ الْمَبَاحِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَتْ سُنَّتُهُ بقوله تعالى: ﴿مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٢).

وفي مصحف أبيٍّ و ابن مسعود رضي الله عنهما: (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما)^(٣). وهذا وإن لم يكن قرآناً فلا ينحطُّ عن رتبة الخبر^(٤).

وعنه: أَنَّهُ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِرُكْنٍ^(٥).

لأنَّ دَلِيلَ مَنْ أَوْجَبَهُ يَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْوُجوبِ، لا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ.

= فقالت: لو كان كما تقول لكان: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما. إنما أُنْزِلَ هذا في أناسٍ من الأنصار، كانوا إذا أَهْلَوْا أَهْلَوْا لِمَنَاءٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فلا يحلُّ لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما قدموا مع النبي ﷺ للحج، ذكروا ذلك له، فأنزل الله تعالى هذه الآية، فلمعري ما أتمَّ الله حجَّ من لم يطف بين الصفا والمروة. [رواه مسلم (١٢٧٧)].

ولأنَّ السَّعْيَ نُسْكٌ فِي الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ، فكان ركنا فيهما، كالطواف بالبيت. انظر: رؤوس المسائل للشيخ أبي جعفر (١/٣٥٨)؛ المغني (٥/٢٣٩)؛ معونة أولي النهي (٤/٢٦٩).

(١) انظر: الروايتين والوجهين (١/٢٨٤)؛ المحرر (١/٣٧٢)؛ الإنصاف (٩/٢٩٠).

(٢) انظر: المغني (٥/٢٣٩)؛ الممتع (٢/٤٨٣).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٣/٢٤١)؛ كتاب المصاحف لابن أبي داود (١/٢٩٢)؛ تفسير السمعاني (١/١٥٩)؛ الجامع لأحكام القرآن (٢/١٨٢)؛ الدر المنثور (٢/٩٢).

(٤) والقراءة الشاذة - إذا ثَبَتَتْ - حُجَّةٌ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَد رَحِمَهُ اللهُ، جزم بذلك ابنُ قدامة، وابنُ اللُّحَامِ، والمرداويُّ رَحِمَهُمُ اللهُ.

انظر: روضة الناظر (١/٢٧٠)؛ أصول ابن مفلح (١/٣١٥)؛ القواعد لابن اللحام (٢/٥٢٧)؛ التحبير شرح التحرير (٣/١٣٨٩)؛ شرح الكوكب المنير (٢/١٣٨).

(٥) فعلى هذا: إِنْ تَرَكَهُ، جَبَرَهُ يَدَم.

وقد اختار هذه الرواية جمعٌ من الأصحاب، منهم: القاضي، وابن قدامة، والشارح رَحِمَهُمُ اللهُ.

انظر: المغني (٥/٢٣٩)؛ الشرح الكبير (٩/٢٩٢)؛ الإنصاف (٩/٢٩٠).

وأما الآية، فإنها نزلت لما تحرّج ناسٌ من السّعي في الإسلام، لما كانوا يطوفون بينهما في الجاهلية، لأجل صَنَمَيْنِ كانا على الصفا والمروة. كذلك قالت عائشة رضي الله عنها (١) (٢).

الآية الرابعة

لله قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ، لَعَنَ اللَّهُ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].
وتحتها مسألتان.

✽ المسألة الأولى:

مَنْ اضْطُرَّ إِلَى مُحَرَّمٍ غَيْرِ السُّمِّ وَنَحْوِهِ، حَلَّ لَهُ مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ (٣) (٤).
لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾.

(١) انظر: المغني (٥/٢٣٩)؛ الممتع (٢/٤٨٣).

(٢) انظر: المبدع (٣/٢٦٣ - ٢٦٤).

(٣) الرَّمَقُ: بقية الروح. وَسَدُّ رَمَقَهُ أَي: أَمْسَكَ بَقِيَّةَ رُوحِهِ أَوْ قُوَّتِهِ، وَحَفِظَهَا.

انظر: المطلع (ص ٤٦٥)؛ المصباح المنير (ص ١٢٥)، (رمق)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٣٢١).

(٤) فَبَاحٌ لَهُ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْهُ مَا يَأْتُرُ مَعَهُ الْمَوْتُ بِالْإِجْمَاعِ.

والمذهب: أَنْ أَكَلَ الْمُضْطَرُّ مِنَ الْمَيْتَةِ وَنَحْوِهَا قَدْرٌ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ وَاجِبٌ، يَأْتُمُ بتركه؛ لقوله تعالى:

﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وضابطُ الاضطرار - في هذه المسألة - عند الأصحاب: أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ إِنْ لَمْ يَأْكُلْ.

واشترطوا الإباحة ذلك ألا يكون في سفرٍ مُحَرَّمٍ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾

انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٤٦)؛ الاستذكار (١٥/٣٥٩ - ٣٦٠)؛ المغني (١٣/٣٣٠ - ٣٣٣)؛ شرح

الزركشي (٦/٦٧٨ - ٦٨٠)؛ الإنصاف (٢٧/٢٣٧ - ٢٤٣)؛ الإقناع (٤/٣٠٨)؛ شرح المنتهى

للبهوتي (٦/٣٢٠ - ٣٢١).

ولا يُباح له الشَّبَعُ في أظهر الروايتين عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ^(١).
لأن الآية دَلَّتْ على تحريم الميتة، واستثنِي منها ما اضطرَّ إليه، فإذا اندفعت
الضرورة، لم يحلَّ الأكل؛ كحال الابتداء.
ولأنَّه بعد سَدِّ الرَّمَقِ غيرُ مضطرٍّ، فلم يَحِلَّ له الأكل؛ للآية ^(٢).
ويحرم ما زاد على الشَّبَعِ إجماعاً ^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة الثانية:

وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى شُرْبِ مُسْكِرٍ لَدَفَعَ لُقْمَةً غَصَّ بِهَا، وليس عنده ما يُسَيِّغُهَا،
جَازَ له ذلك ^(٥).

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾.
ولأن حفظ النفس مطلوب؛ بدليل إباحة الميتة عند الاضطرار إليها، وهو
موجود هنا، فوجب جوازُه تحصيلاً لحفظ النفس المطلوب حفظها ^(٦).



(١) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

والرواية الثانية: يجوز له الأكل حتى يشبع. واختاره غلام الخلال.

انظر: الإنصاف (٢٧/٢٤١-٢٤٠)؛ الإقناع (٤/٣٠٨)؛ معونة أولي النهى (١١/١٢٤-١٢٥).

(٢) انظر: المغني (١٣/٣٣١)؛ الممتع (٦/١٩).

(٣) انظر: المغني (١٣/٣٣٠)؛ شرح الزركشي (٦/٦٧٨).

(٤) انظر: المبدع (٩/٢٠٥-٢٠٦).

(٥) وضابطُ الاضطرار: خوفُ التَّلَفِ. انظر: الإنصاف (٢٦/٤١٩-٤٢٠)؛ الإقناع (٤/٢٣٩)؛ المنتهى

(٢/٢٩٤)؛ كشف القناع (٦/١١٧).

(٦) انظر: المبدع (٩/١٠٢).

الآية الخامسة

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُذِّبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَكَهُ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴿[البقرة: ١٧٨].

وتحتها ست مسائل:

✽ المسألة الأولى:

القتلُ العمدُ: أن يقصدَ مَنْ يعلمُه آدمياً معصوماً، فيقتله بما يغلبُ على الظنِّ موته به^(١).

ومنه: القتلُ بِمُثَقِّلٍ يغلبُ على الظنِّ حصولُ الزُّهوقِ به عند استعماله^(٢)، فهو عمدٌ موجبٌ للقصاص؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُذِّبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٣).

ولما روى أنس بن مالك رضي الله عنه: أن يهودياً قتلَ جاريةً على أَوْصَاحٍ^(٤) لها

(١) والقتلُ شبه العمدِ: أن يقصدَ جنايةً لا تقتلُ غالباً، ولا يجرحه بها، فتقتله، كأن يضربه بسوط في غير مقتل، فيموت. والقتلُ الخطأ: أن يفعلَ ماله فعله - كَرَمِي صيدٍ - فيصيبَ آدمياً معصوماً لم يقصده، أو يقتلَ في دار الحرب من ظنَّه حربياً فبانَ مسلماً، أو يرمي صفَّ الكفار فيصيب مسلماً، ونحو ذلك. ويلحق به عمدُ الصبي والمجنون.

انظر: الإقناع (٨٦/٤، ٩٢-٩٤)؛ المنتهى (٢٣٧/٢-٢٤٠)؛ الروض المربع (٩٤٢/٢، ٩٤٤-٩٤٥).
(٢) وضابطه في المذهب: ما كان فوقَ عمودِ الفسقاط الذي تتخذه العرب. وأما ما دون ذلك، فلا يُعتبرُ القتلُ به قتلَ عمدٍ إلا أن يكرَّرَ ضَرْبُهُ به، أو يُصِيبَهُ في مقتل، أو حالٌ ضعيفٌ كمرضٍ وصغيرٍ ونحوه.
انظر: مسائل صالح (ص ٣٥)؛ الإنصاف (١٤-١٨/٢٥)؛ الإقناع (٨٧/٤)؛ المنتهى (٢٣٧/٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٨/٦)؛ كشاف القناع (٥٠٦/٥).

(٣) لقوله تعالى: ﴿فِي الْقَتْلِ﴾ عامٌّ، يتناول المقتولَ بِمُثَقِّلٍ وغيره، إلا ما خصَّه الدليل. انظر: الإشارات الإلهية (٣١٣/١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٨/٦).

(٤) الأَوْصَاحُ: الحلِيُّ من الفِصَّة، واحدُها: وَصَحٌ. وسمَّيت بذلك لبياضها. انظر: الفائق في غريب الحديث (٦٦/٤)؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (١٩٦/٥)؛ القاموس المحيط (٢٥٥/١)، جميعها (وضح).

بِحَجَرٍ، فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ حَجَرَيْنِ (١) (٢).

المسألة الثانية: ﴿

يُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَلَوْ تَفَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا (٣).

لقله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾؛ وهذا نص من الكتاب، فلا يجوز خلافه (٤).

وعنه: لا يُقْتَلُ به، إلا أن تَسْتَوِيَ قِيَمَتُهُمَا (٥).

والصحيح الأول؛ للنص، ولأن تَفَاوَتْ الْقِيَمِ كَتَفَاوَتْ الْفَضَائِلِ - كَالْعِلْمِ وَالشَّرَفِ ونحوهما -، فلا يَمْنَعُ الْقِصَاصُ (٦).

(١) رواه البخاري (٦٨٧٩)، ومسلم (١٦٧٢).

(٢) انظر: المبدع (٨/ ٢٤٢).

(٣) وهو المذهب، وعليه الأصحاب، وفيه تفصيل باعتبار قَدَرِ الْحَرِيَّةِ: فَالِقَرْنُ يُقْتَلُ بِالِقَرْنِ مُطْلَقًا، وَلَوْ تَفَاوَتْ الْقِيَمُ. وَالْمُبْعَضُ يُقْتَلُ بِالْمُبْعَضِ إِنْ كَانَ - أَيِ الْقَاتِلِ - مِثْلَهُ فِي الْحَرِيَّةِ أَوْ أَقْلَ مِنْهُ، فَيُقْتَلُ مَنْ رُبْعُهُ حُرٌّ بِمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ، لَا الْعَكْسَ.

انظر: الإنصاف (٩٢/ ٢٥)؛ الإقناع (١٠٢/ ٤ - ١٠٣)؛ المتهى (٢/ ٢٤٤)؛ شرح المتهى للبهوتي (٦/ ٢٩).

(٤) ووجه الاستدلال: عموم قوله تعالى: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ فإنه يتناول القصاصَ بين كُلِّ عَبْدَيْنِ، سواءَ تَسَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا أَوْ تَفَاضَلَتْ. انظر: الروايتين والوجهين (٢/ ٢٥١)؛ المغني (١١/ ٤٧٦)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٢٦٣)؛ شرح المتهى للبهوتي (٦/ ٢٩).

(٥) فإن اختلفت قِيَمَتُهُمَا، لم يَجِرْ بَيْنَهُمَا قِصَاصٌ. قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وينبغي أن يختص هذا بما إذا كانت قيمة القاتل أكثر، فإن كانت أقل فلا). المغني (١١/ ٤٧٦).

وهذا القول ضعيف في المذهب، وعامة الأصحاب على خلافه، قال المرداوي رَحِمَهُ اللهُ: (ولا عَمَلٌ عليه). الإنصاف (٩٣/ ٢٥). وانظر: المحرر (٢/ ٣٢٩)؛ شرح الزركشي (٦/ ٧٠).

(٦) انظر: المبدع (٨/ ٢٦٧ - ٢٦٨).

المسألة الثالثة:

لا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ فدلَّ على أنه لا يقتل به الحر^{(٢)(٣)}.

المسألة الرابعة:

أجمع العلماء رحمهم الله على جواز العفو عن القصاص^(٤)، وأنه أفضل^(٥).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾؛ والعفو: المحو والتجاوز^(٦).

(١) وهو المذهب. واستنوا منه: إذا قُتِلَ عَبْدٌ مِثْلَهُ ثُمَّ عَتَقَ، أَوْ جَرَحَهُ ثُمَّ عَتَقَ وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ، فإنه يقتل به. انظر: الإنصاف (٢٥/١٠٣-١٠٧)؛ الإقناع (٤/١٠٤)؛ المنتهى (٢/٢٤٤).

(٢) قال الطوفي رحمته الله: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ مفهومه أن لا يُقْتَلَ حُرٌّ بِعَبْدٍ، وهو خاص، فيخص به عموم: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] خلافاً لأبي حنيفة، وأصل الخلاف أن المفهوم حجة عندنا، فيخص به العموم. الإشارات الإلهية (١/٣١٣).

وقال ابن رجب رحمته الله في جامع العلوم والحكم (١/٣١٥-٣١٦): يُسْتَنَى من عموم قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ صُورٌ، منها: أن يُقْتَلَ الْحُرُّ عَبْدًا، فالأكثر على أنه لا يُقْتَلَ به، وقد أجمعوا على أنه لا قصاص بين العبيد والأحرار في الأطراف، وهذا مما يُستدلُّ به على أن المراد بقوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾: الأحرار؛ لأنه ذكر بعده القصاص في الأطراف، وهو يختص بالأحرار. اهد بتصرف. وانظر: المغني (١١/٤٧٣)؛ شرح الزركشي (٦/٦٨-٦٩).

(٣) انظر: المبدع (٨/٢٦٩).

(٤) قال ابن فارس رحمته الله: (القاف والصاد أصلٌ صحيح يدلُّ على تتبُّع الشيء. من ذلك قولهم: اقتبضت الأثر، إذا تتبعت، ومن ذلك اشتقاق القصاص في الجراح، وذلك أنه يُفَعَّلُ بِهِ مِثْلُ فِعْلِهِ بِالْأَوَّلِ، فكأنه اقتبض أثره). معجم مقاييس اللغة (٥/١١)، (قص). يُقال: اقتبض الوليُّ من القاتل؛ أي: استوفى قصاصه. وتقاصَّ القومُ، إذا قاصَّ كلُّ منهم صاحبه في حساب أو غيره.

والقصاص في الشرع: أن يُفَعَّلَ المجني عليه، أو وليُّه بالجاني مثل ما فَعَّلَ، أو شبهه.

انظر: الصحاح (٣/١٠٥٢)، (قص)؛ المطلع (ص ٤٣٧)؛ الإقناع (٤/١١٣)؛ الروض المربع (٢/٩٥٢).

(٥) انظر: المحلى (١٠/٤٨١)؛ الاستذكار (٢٥/٣٣٣)؛ المغني (١١/٥٨٠)؛ شرح الزركشي (٦/١٠٥).

(٦) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/٥٦-٥٧)، (عفو)؛ مفردات ألفاظ القرآن (ص ٣٧٩)، (عفا).

والهاء في قوله تعالى: ﴿لَهُ﴾ و ﴿أَخِيهِ﴾ لـ «مَنْ»، وهو القاتل، فيكون القتيل أو الولي على هذا أخاً للقاتل من حيث الدين، وإن لم يكن بينهما نسب.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ﴾؛ أي: المذكور من العفو وأخذ الدية ﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾؛ لأن القصاص كان حتماً على اليهود، وحُرِّمَ عليهم العفو والدية، وكانت الدية حتماً على النَّصارى، وحُرِّمَ عليهم القصاص، فخيرت هذه الأمة بين القصاص، وبين أخذ الدية والعفو؛ تخفيفاً من الله ورحمة^(١).

والأولى أن يعفو مجاناً^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ وقوله تعالى: ﴿فَمَن عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠].

ومحلّه: ما لم يكن الحق لمجنون أو صغير؛ فإنَّ وليهما لا يملك إسقاط حقهما، فلا يصحَّ عفوهُ إلى غير مال^(٣).

✽ المسألة الخامسة:

إذا عفا بعض ورثة الدِّم عن القاتل سقط القصاص^(٤).

وتتكرَّر ﴿شَيْءٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَمَن عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ مؤذنٌ بذلك^(٥).

(١) انظر: الكشف (١/ ٣٣١-٣٣٣)؛ زاد المسير (١/ ١٨٠)؛ الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٢٥٣-٢٥٥)؛ البحر المحيط (٢/ ١٢)؛ فتح القدير (١/ ٣٢٣).

(٢) أي: من غير أن يأخذ شيئاً.

انظر: الإقناع (٤/ ١٢٣)؛ المنتهى (٢/ ٢٥٠)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٢٩٢).

(٣) انظر: المبدع (٨/ ٢٩٦-٢٩٨).

(٤) ولَمْ يَنْعَفْ لم يَغْفُ مِنَ الورثة حقُّهُ مِنَ الدِّية، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

ورثة الدِّم - على الصحيح من المذهب -: هم كُلُّ مَنْ يَرِثُ مِنْ مَالِ المقتول، ذكرًا كان أو أنثى، صغيراً كان أو كبيراً، حتى الزَّوجَيْنِ وذَوِي الأرحام. والذي يصح عفوهُ من الورثة هو المكلَّف دون غيره.

انظر: المغني (١١/ ٥٨١، ٥٨٢)؛ الإنصاف (٢٥/ ١٥١، ١٥٥، ١٦٠)؛ الإقناع (٤/ ١١٣-١١٤)؛ المنتهى

(٢/ ٢٤٧)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٢٨١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/ ٤٢)؛ كشف القناع (٥/ ٥٣٤).

(٥) وَجْهُهُ: أَنَّ قولَهُ تعالى: ﴿شَيْءٌ﴾ نكرةٌ في سياق الشَّرْطِ، فأفادت العموم، فمتى عَفَى للقاتل من جهة الأولياء شيءٌ من العفو - ولو بعفو واحدٍ منهم -، فقد سَقَطَ القصاصُ.

فيكون العفو في الآية على هذا بمعنى: الإسقاط^{(١)(٢)}.

✽ المسألة السادسة:

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمته الله في موجب القتل العمد.

فعنه: أن الواجب به أحد شيئين: القصاص أو الدية^(٣).

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأُولَئِكَ بِالْمَعْرُوفِ وَأُولَئِكَ إِلَيْهِ يَاجْسِرُونَ﴾؛ فأوجب الأتباع والأداء بمجرد العفو، ولو وجب بالعمد القصاص عينا، لم تجب الدية عند العفو المطلق^(٤).

وعنه: أن موجبهُ هو القصاص عينا^(٥).

لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾؛ والمكتوب لا يتخير فيه^(٦).



= انظر: الكشف (٣٣١/١-٣٣٢)؛ الإشارات الإلهية (١/٣١٤)؛ اللباب في علوم الكتاب (٣/٢٢٣)؛ الشرح الممتع (٤٨/١٤).

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/٦٦)؛ المحرر الوجيز (٢/٨٧-٨٨)؛ زاد المسير (١/١٨٠)؛ الجامع لأحكام القرآن (٢/٢٥٣-٢٥٤)؛ البحر المحيط (٢/١٢-١٣)؛ الدر المصون (٣/٢٥٤-٢٥٥).

(٢) انظر: المبدع (٨/٢٩٦-٢٩٧).

(٣) فيخير الولي، إن شاء اقتص، وإن شاء أخذ الدية، وإن شاء عفا مجانا. وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: الإنصاف (٢٥/٢٠٢)؛ الإقناع (٤/١٢٣)؛ المنتهى (٢/٢٥٠).

(٤) انظر: الكافي (٤/٧٣)؛ شرح الزركشي (٦/١٠٩).

(٥) ويظهر الفرق بين الروایتين في مسائل:

منها: لو عفا الولي عن القصاص، ولم تذكر الدية.

فعلى الرواية الأولى: تثبت له الدية.

وعلى الرواية الثانية: لا شيء له.

ومنها: لو اختار الولي الدية، ولم يرص القاتل.

فعلى الرواية الأولى: تثبت الدية، ولا يعتبر رضاه.

وعلى الرواية الثانية: لا تثبت الدية دون رضى الجاني في إحدى الروایتين، وفي الأخرى: تثبت.

انظر: المغني (١١/٥٩٢-٥٩٣)؛ تقرير القواعد وتحريم الفوائد (٣/٣٧-٣٨)؛ الإنصاف (٥/٢١٠-٢١١).

(٦) انظر: المبدع (٨/٢٩٧، ٢٩٩).

الآية السادسة

﴿قَالَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى آلِ الْكَافِرِينَ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

وتحتها أربع مسائل:

* المسألة الأولى:

الْوَصِيَّةُ فِي الْأَصْلِ مَا خُوذَتْ مِنْ: وَصِيَّتِ الشَّيْءَ إِذَا وَصَلَتْهُ.

وتُطْلَقُ عَلَى الْأَمْرِ، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبَ﴾ [البقرة: ١٣٢]؛

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُؤْمَرْ بِالْعَمَلِ فَلْيُجِدْ فِيهِ صِدْقًا مِنْ رَبِّهِ﴾ [الأنعام: ١١٠].^(١)

وشرعاً: الأمر بالتصرف بعد الموت، أو التبرع بالمال بعده^(٢).

وَسُمِّيَتْ وَصِيَّةً؛ لِأَنَّ الْمُوصِيَّ يَصِلُ مَا كَانَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ بِمَا بَعْدَ مَوْتِهِ^(٣).

وَالْوَصِيَّةُ مَشْرُوعَةٌ بِالْإِجْمَاعِ^(٤)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ

إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾؛

وقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١١].^(٥)

(١) قال ابن فارس رحمه الله في معجم مقاييس اللغة (١١٦/٦): (الواو والصاد والحرف المعتل: أصل يدل على وصل شيء بشيء). يقال: وصى الشيء يصيه وصياً - من باب (وَعَدَ) - إِذَا وَصَلَهُ. وَأَوْصِيَتْهُ لِيَصَاءَ وَوَصِيَّتُهُ تَوْصِيَةً بِمَعْنَى: انظر: المصباح المنير (ص ٣٤١)؛ لسان العرب (١٥/٣٩٤)، (وصي) فيهما.

(٢) انظر: الإقناع (١٢٧/٣)؛ المنتهى (٥/٢)؛ الروض المربع (٧٠٧/٢).

(٣) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص ٣٧٢)؛ المطلع (ص ٣٥٦)؛ الدر النقي (٣/٥٦٥).

(٤) حكاه ابن عبد البر، وابن قدامة، والنووي رحمه الله وغيرهم. انظر: الاستذكار (١١/٢٣)؛ المغني (٨/٣٩٠)؛ شرح صحيح مسلم (١١/٢٤٥-٢٤٦).

(٥) انظر: المبدع (٦/٣-٤).

المسألة الثانية: ﴿ ٦٠ 》

تُسَنُّ الوصية لمن ترك خيراً، وهو المال الكثير عُرْفًا^(١).

لقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾.

وقد نُسخَ الوجوب، وهو المنع من الترك، وبقي الرجحان وهو الاستحباب في حق من لا يرث^(٢).

والأولى أن يُوصي بالخمس^(٣).

لأن أبا بكر رضي الله عنه أوصى بالخمس، وقال: (أوصيني بما رضي الله به لنفسه). يعني قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ [الأنفال: ٤١]^(٤).

ولا تُسنُّ الوصية لمن لم يترك خيراً^(٥).

لأن الله تعالى قال: ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾؛ فشرط ترك الخير، والمعلق بشرط يتنفي عند انتفائه^(٦).

(١) ويُستثنى: من عليه حق واجب، كزكاة، ودين لا بينة عليه، فيجب أن يُوصي بأدائه، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. انظر: الإنصاف (١٧/٢٠٩)؛ الإقناع (٣/١٢٧، ١٢٩)؛ المنتهى (٢/٥٠)؛ معونة أولي النهى (٧/٣٧٦)؛ كشف القناع (٤/٣٣٥).

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص ٢٣٠)؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/٤٨٠-٤٨٦)؛ الناسخ والمنسوخ لابن سلامة (ص ٥٤). وانظر: المغني (١١/٣٩١)؛ الممتع (٤/١٩٨).

(٣) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (١٧/٢١٢)؛ الإقناع (٣/١٢٩)؛ المنتهى (٢/٥٠).

(٤) رواء عبد الرزاق في مصنفه (١٦٣٦٣)، والبيهقي في سننه (٦/٢٧٠) عن قتادة عن أبي بكر رضي الله عنه.

وضعه الألباني رحمته الله في الإرواء (٦/٨٥)، وقال: (هذا إسناد منقطع؛ لأن قتادة لم يدرك أبا بكر رضي الله عنه).

(٥) بل يكره للفقير أن يُوصي إن كان له وارث، قال المرادوي رحمته الله: (إلا مع غنى الورثة). التنقيح (ص ٢٦٠).

وانظر: الفروع (٧/٤٣٣)؛ الإنصاف (١٧/٢١٥)؛ الإقناع (٣/١٢٩)؛ المنتهى (٢/٥٠)؛ كشف القناع (٤/٣٣٨-٣٣٩).

(٦) انظر: المبدع (٦/٩-١٠).

● المسألة الثالثة:

أَجْمَعَ العلماء رحمهم الله على صِحَّة وصِيَّة المسلم للذمي ^(١).
ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿لَا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَّائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦]؛ قال ابن
الحنفية رحمته الله ^(٢): هو وصية المسلم لليهودي والنصراني ^(٣).
ولأنَّ الهبة تصحُّ له، فصَحَّت الوصية، كالمسلم.
وتصحُّ الوصية لِلْحَرْبِيِّ، ولو كان في دار الحرب ^(٤).
وقيل: لا تصحُّ لحربي ^(٥)؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ
وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾ [المتحنة: ٩]؛ فدلَّ على أنَّ مَنْ قَاتَلَنَا
لَا يَحِلُّ بَرُّهُ.

-
- (١) حكاه ابنُ عبد البر، وابنُ قدامة، والنووي رحمهم الله وغيرهم.
انظر: التمهيد (٣٠٠/١٤)؛ المغني (٥١٢/٨)؛ روضة الطالبين (١٠٧/٥).
(٢) هو: أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، المعروف بابن الحنفية. وأمه خولة
بنت جعفر الحنفية، كانت من سبي اليمامة في زمن أبي بكر رحمته الله. كان رحمته الله من كبار التابعين، واسع
العلم، ورعاً، شجاعاً، وله في ذلك أخبار كثيرة. وكان يقول: الحسن والحسين أفضل مني، وأنا
أعلم منهما.
ولد سنة (٢١هـ)، وتوفي بالمدينة سنة (٨١هـ).
انظر: طبقات ابن سعد (٩٣/٧)؛ حلية الأولياء (١٧٤/٣)؛ سير أعلام النبلاء (١١٠/٤).
(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٣١١٥/٩)؛ الدر المنثور (٧٣١/١١).
(٤) نص عليه الإمام أحمد رحمته الله، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.
ويُستثنى من ذلك: الوصية بالمُضْخَف، أو السِّلَاح، أو الرِّقِيقُ المُسْلِم، أو حَدَّ القَذْفِ، فلا تصحُّ
لكافر، ذميًّا كان أو حربياً. انظر: الإنصاف (٢٨٢/١٧)؛ الإقناع (١٤١/٣)؛ المتهمي (٩/٢)؛ كشف
القناع (٣٥٣/٤).
(٥) وهو مذهب الحنفية، والمالكية، ووجهٌ عند الشافعية رحمهم الله.
انظر: تبين الحقائق وحاشيته للشلبي (١٨٤/٦)؛ حاشية ابن عابدين (٣٤٥/١٠)؛ حاشية الدسوقي
على الشرح الكبير (٤٢٦/٤)؛ حاشية العدوي على شرح الخرشي (١٧٠/٨)؛ نهاية المحتاج
(٤٨/٦)؛ مغني المحتاج (٤٣/٣).

وجوابه: أنه قد حصل الإجماع على صحة الهبة له، والوصية في معناه^(١) ^(٢).

✽ المسألة الرابعة:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ رحمهم الله عَلَى صَحَةِ الْوَصِيَّةِ لِلْحَمْلِ^(٣).

لأن الوصية تجري مجرى الميراث من حيث كونها انتقالاً لمال الإنسان بعد موته.

وقد سمى الله تعالى الميراث وصية بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِنْكُمْ لِلنِّسَاءِ: [١١]، وَالْحَمْلُ يَرِثُ، فَصَحَّتِ الْوَصِيَّةُ لَهُ، مَعَ أَنَّهَا أَوْسَعُ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّهَا تَصَحُّ لِلْعَبْدِ وَالْمُخَالِفِ فِي الدِّينِ، بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ، فَإِذَا وَرِثَ الْحَمْلُ، فَالْوَصِيَّةُ لَهُ أَوْلَى^(٤).

الآيات: السابعة، والثامنة، والتاسعة

لَهُ قَالَ تَبِئَ الْآيَاتِ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٥].

(١) قال ابن قدامة رحمته الله: (والآية حجة لنا في مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ، فَمَا الْمُقَاتِلُ فَإِنَّهُ نَهَى عَنْ تَوَلَّيْهِ، لَا عَنْ بَرِّهِ وَالْوَصِيَّةِ لَهُ). المغني (٨/ ٥١٣). وانظر: معونة أولي النهى (٧/ ٤١٧).

(٢) انظر: المبدع (٦/ ٣٢).

(٣) انظر: المغني (٨/ ٤٥٦)؛ مجموع الفتاوى (٣١/ ٣١١).

(٤) انظر: المبدع (٦/ ٣٥).

وتحتها سبع مسائل:

✽ المسألة الأولى:

الصَّوْمُ لَغَةً: الإِمْسَاكُ. يُقَالُ: صَامَتِ الرِّيحُ، إِذَا أُمْسَكَتْ عَنِ الْهُبُوبِ^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]؛ أي: إِمْسَاكَ عَنِ الْكَلَامِ.

وقال الشاعر^(٢):

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلُكُ اللَّجْمَا.
فَوَصَفَهَا بِذَلِكَ لِإِمْسَاكِهَا عَنِ الصَّهِيلِ فِي مَوْضِعِهِ^(٣).

وشرعاً: إِمْسَاكُ جَمِيعِ النَّهَارِ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ مِنْ إِنْسَانٍ مَخْصُوصٍ مَعَ النِّيَّةِ^(٤).

وقد اِنْتَقَدَ الإِجْمَاعُ عَلَى وَجُوبِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ^(٥)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾. إلى قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٦).

(١) قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: (الصاد والواو والميم أَضْلُ يَدُلُّ عَلَى إِمْسَاكِ وَزُكُودٍ فِي مَكَانٍ. مِنْ ذَلِكَ صَوْمُ الصَّائِمِ، هُوَ إِمْسَاكُهُ عَنِ مَقْطَعِهِ وَمَشْرَبِهِ وَسَائِرِ مَا مُنِعَهُ) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٣٢٣)، (صوم).

وانظر: المصباح المنير (ص ١٨٣)؛ لسان العرب (١٢/ ٣٥٠)، (صوم) فيهما.

(٢) البيت للناطقة الديباني كما في ديوانه (ص ٢٤٠).

وانظر: الكامل للمبرِّد (٢/ ٩٩٢)؛ ديوان المعاني لأبي هلال العسكري (٢/ ٦٧).

(٣) وقيل: صِيَامُهَا: قِيَامُهَا وَإِمْسَاكُهَا عَنِ الْقِتَالِ. فالمعنى: خَيْلٌ قَائِمَةٌ قَدْ اسْتَعْنَى عَنْهَا لِكثْرَةِ خَيْلِهِمْ، وَخَيْلٌ تَحْتَ الْعَجَاجِ فِي الْحَرْبِ، وَخَيْلٌ قَدْ أُسْرِجَتْ وَأُلْجِمَتْ وَأُعِدَّتْ لِلْقِتَالِ.

انظر: المعاني الكبير لابن قتيبة (٦/ ٩١٥)؛ الموازنة للأمدي (١/ ٢٤٣)؛ الصحاح (٥/ ١٩٧٠)، (صوم).

(٤) وَعَرَّفَهُ الْفَتْوَحِيُّ رَحِمَهُ اللهُ بِأَنَّهُ: (إِمْسَاكُ بَنِيَّةٍ عَنْ أَشْيَاءٍ مَخْصُوصَةٍ، فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ، مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ). منتهى الإرادات (١/ ١٥٥). وينحوه في الإقناع (١/ ٤٨٥).

(٥) انظر: التمهيد (٧/ ٢٠٣، ٢٢/ ١٤٨)؛ المغني (٤/ ٣٢٤)؛ المجموع (٦/ ٢٥٢).

(٦) انظر: المبدع (٣/ ٣).

✽ المسألة الثانية:

مَنْ عَجَزَ عَنْ صِيَامِ رَمَضَانَ لِكَبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ، أَفْطَرَ، وَأَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ؛ هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا، فَيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا^(٢)^(٣).

✽ المسألة الثالثة:

الْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ إِذَا أَفْطَرَا خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا، فَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ فَقَطْ^(٤).
لأنهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه، والمريض عليه القضاء بنص الكتاب؛
قال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. فكذلك هما^(٥).

(١) إلا أن يُفْطَرَ بِعَذْرِ مُعْتَادٍ، كَسَفَرٍ يُبَيِّحُ الْفِطْرَ وَنَحْوَهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاءٌ وَلَا فِدْيَةٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.
والواجب في الإطعام: ما يجزيه في الكفارة، وهو مُدُّ بُرٍّ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ تَمَرٍ، أَوْ زَيْبٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ أَقِطٍ. انظر: الإنصاف (٧/٣٦٤-٣٦٦)؛ الإقناع (١/٤٩٠)؛ المتتهى (١/١٥٧)؛ معونة أولي النهى (٣/٣٨٩)؛ كشف القناع (٢/٣٠٩-٣١٠).

(٢) رواه البخاري (٤٥٥٥).
وأثر ابن عباس رضي الله عنهما ورد في الشيخ الكبير، وألحق به المريض الذي لا يرجى برؤه؛ لأنه في معناه.
انظر: المغني (٤/٣٩٦)؛ الممتع (٢/٢٤٦)؛ شرح المتتهى للبهوتي (٢/٣٤٨).

(٣) انظر: المبدع (٣/١٤).

(٤) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وكذا إن أفطرت الحامل أو المرضع خوفا على نفسها وولدها، فعليها القضاء دون الإطعام.
انظر: الإنصاف (٧/٣٨١)؛ الإقناع (١/٤٩٢)؛ المتتهى (١/١٥٧)؛ كشف القناع (٢/٣١٣).

(٥) انظر: الممتع (٢/٢٤٩)؛ شرح الزركشي (٢/٦٠٣).

وإن أفطرنا خوفاً على أولاديهما فقط، قَضَتَا، وَأَطَعَمَتَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا^(١).
 أمّا وجوب القضاء؛ فقياساً على المريض. وأمّا وجوب الإطعام؛ فلاهما يُطِيقَانِ الصَّوْمَ، فبدخلانٍ في عمومِ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾^(٢).

المسألة الرابعة: ﴿

يُسَنُّ الْفِطْرُ لِمَرِيضٍ يَخَافُ بِصَوْمِهِ الضَّرَرَ - كزيادةِ مَرَضِهِ، أو تأخّرِ بُرْئِهِ -،
 ولمسافرٍ سَفَرًا يُبْنِغُ الْفَصْرَ^(٣) ولو لم يجدْ مَشَقَّةً^(٤).

(١) والذي يلزمه الإطعام: هو من يَمُوتُ الولد.

انظر: الإنصاف (٣٨١-٣٨٣/٧)؛ الإقناع (٤٩٢/١)؛ المنتهى (١٥٧/١).

(٢) فإن قيل: هذه الآية منسوخة بما بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

فالجواب: ماورد عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (أُثْبِتَ لِلْحَبْلِئِ وَالْمَرْضِعِ). يعني قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [رواه أبو داود في سننه (٢٣١٧) بإسناد صحيح].
 وقال رحمته الله: (كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، وهما يطيقان الصيام، أن يُفطرا، ويُطعما مكان كل يوم مسكينا، والحبلئ والمرضع إذا خافتا، أفطرتا وأطعمتا) [رواه أبو داود في سننه (٢٣١٨) وقال: (إذا خافتا: يعني على أولادهما)، وحسن النووي إسناده في المجموع (٢٧٣/٦)، وصححه الأرناؤوط في تحقيقه لأبي داود (٩/٤). لكن أعلّه بعضهم لاختصارٍ في لفظه. انظر: إرواء الغليل (١٨/٤)؛ غوث المكود (٣٣/٢)].

قال الزركشي رحمته الله: (فظاهر قوله الأول: نسخ الحكم في حق غير الحامل والمرضع، وبقاء الحكم فيهما. وظاهر قوله الثاني: أن الآية الكريمة محكمة غير منسوخة، وأنها إنما أريد بها هؤلاء من باب إطلاق العام وإرادة الخاص، وهذا أولى من إدعاء النسخ؛ فإنه خلاف الأصل، فالواجب عدمه أو تقليده ما أمكن). شرح الزركشي (٦٠٣-٦٠٤). وانظر: رؤوس المسائل للشراف أبي جعفر (٣٣٤/١)؛ المغني (٣٩٤/٤)؛ الممتع (٢٤٩/٢)؛ شرح العمدة لابن تيمية (٢٦٦/١)، ت: زائد النشيري؛ المبدع (١٦/٣).

(٣) وهو كل سفرٍ مُبَاحٍ، أو مُنْدُوبٍ، أو واجبٍ، مسافته أربعة بُرْدٍ فما فوقها. وسيأتي إن شاء الله تعالى (ص٢٦١).

(٤) ويكره لهما الصوم، فإن صاما أجزأهما، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٣٦٧-٣٧٥)؛ الإقناع (٤٩٠-٤٩١)؛ المنتهى (١٥٧/١).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١)؛ أي: فإفطر^(٢). ولأن فيه قبول الرخصة مع التلبس بالأخف.

فإن صام الحاضر ثم سافر في أثناء يومه، فله الإفطر بعد خروجه^(٣)؛ لظاهر الآية، ولأن السفر أحد الأمرين المنصوص على إباحة الفطر بهما، فإذا وجد في أثناء النهار أباح الفطر، كالمرض الطارئ فيه.

وليس له الفطر قبل خروجه؛ لأنه لا يسمى مسافراً حتى يخرج من البلد^{(٤)(٥)}.

✽ المسألة الخامسة:

لا يجب التتابع في قضاء رمضان^(٦).

لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ وهذا مطلق، لم يقيّد بالتتابع.

(١) قال الطوفي رحمه الله: (هذا عام أريد به الخاص، وهو المريض الذي يخاف ضرراً بالصوم، والمسافر سفرًا يقصر في مثله الصلاة، لا مطلق المريض والمسافر؛ دل على هذا التخصيص: النظر والإجماع المعبر). الإشارات الإلهية (١/ ٣١٨). وانظر: زاد المسير (١/ ١٨٥)؛ المغني (٤/ ٤٠٤)؛ شرح الزركشي (٢/ ٦١٢).

(٢) قال ابن النجار الفتوح رحمه الله: (أما الرخصة للمريض في الفطر فإجماع، وقد دل عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وإنما كان فطره مسنوناً؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾). معونة أولي النهى (٣/ ٣٩٢). وذكر ابن المنجي رحمه الله كذلك أن الآية دالة على جواز الفطر، وأن استحبابه مأخوذ من أدلة استحباب الأخذ بالرخص في محلها. انظر: الممتع (٢/ ٢٤٧).

(٣) سواء كان سفره طوعاً أو كرهاً، لكن الأولى له أن يتم صومه، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٧/ ٣٧٩-٣٨٠)؛ الإقناع (١/ ٤٩٢)؛ المتهي (١/ ١٥٧).

(٤) انظر: المغني (٤/ ٣٤٦-٣٤٧)؛ الممتع (٢/ ٢٤٩)؛ معونة أولي النهى (٣/ ٣٩٤).

(٥) انظر: المبدع (٣/ ١٤، ١٦).

(٦) نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

والأولى أن يقضى متتابعاً، فإن لم يتيسر من شعبان إلا ما يتيسر للقضاء فقط، وجب التتابع؛ لضيق الوقت.

انظر: الإنصاف (٧/ ٤٩٥-٤٩٧)؛ الإقناع (١/ ٥٠٥)؛ المتهي (١/ ١٦٢)؛ معونة أولي النهى (٣/ ٤٣٢).

ولأنه صَوْمٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِزَمَانٍ بَعِيْنِهِ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ التَّنَابُعُ، كَالنَّذْرِ الْمُطْلَقِ^(١)^(٢).

✽ المسألة السادسة:

لا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عُذْرٍ. فَإِنْ فَعَلَ، فَعَلِيْهِ - مع القضاء - إطعام مسكين لكل يوم^(٣).

روي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنه^(٤).

قال في الفروع: (ويتوجه احتمال: لا يلزمه إطعام؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿فَمِدَّةٌ مِنْ أَنْكَارٍ أُخْرَى﴾، وتأخير أداء رمضان عن وقته عمداً)^(٥)^(٦).

✽ المسألة السابعة:

يُسْنُ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ^(٧) لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ، وهو في ليلة الفِطْرِ أَكَّدُ^(٨).

(١) انظر: المغني (٤/٤٠٩)؛ الممتع (٢/٢٧٤)؛ شرح الزركشي (٢/٦١٥).

(٢) انظر: المبدع (٣/٤٥).

(٣) وهو المذهب، وعليه الأصحاب. فإن كان التأخير لعذر - كمرض، وسفر -، لم يلزمه سوى القضاء.

انظر: الإنصاف (٧/٤٩٩)؛ الإقناع (١/٥٠٦)؛ المنتهى (١/١٦٣)؛ كشاف القناع (٢/٣٣٤).

(٤) قال ابن قدامة رحمته الله: (ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلافهم). المغني (٤/٤٠١).

وهذه الآثار أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧٦٢٠، ٧٦٢٤، ٧٦٣٠)، والدارقطني في سننه (٢٣٤١-٢٣٤٧)، والبيهقي في الكبرى (٤/٢٥٣).

(٥) الفروع (٥/٦٤).

(٦) انظر: المبدع (٣/٤٦).

(٧) التكبير المطلق: هو الذي لم يُقَيَّدْ بكونه عقب الصلوات المكتوبة.

انظر: معونة أولي النهى (٢/٥٢١)؛ الروض المربع (١/٢٤٣).

(٨) نص عليه الإمام أحمد رحمته الله، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

ويُسْنُ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ - أيضاً - منذ الخروج إلى صلاة العيد وحتى يفرغ الإمام من الخطبة، وفي كل عشر ذي الحجة.

انظر: الإنصاف (٥/٣٦٦-٣٦٩)؛ الإقناع (١/٣١٠)؛ المنتهى (١/٩٨-٩٩)؛ شرح المنتهى للبهقي (٢/٤٥).

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾. قال بعض أهل العلم في تفسيرها: لِتُكْمِلُوا عِدَّةَ رمضان، وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عند إكماله على ما هداكم^(١).

واختصَّ الفطر بمزيد تأكيد لورود النص فيه^(٢)^(٣).

الآية العاشرة

لَهُ قَالَ تَبَّالَى: ﴿أَجَلْ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ لَيْلٌ لَيْسَ عَلَيْكُمْ عَنْهُ عِلْمٌ إِنَّكُمْ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وتحتها ست مسائل:

✽ المسألة الأولى:

أجمع العلماء رحمهم الله أن مَنْ جامع في الفرجِ نهاراً وهو صائمٌ فقد فسَدَ صومه، أنزَلَ أو لم يُنزَل^(٤).

(١) انظر: أحكام القرآن للشافعي (٩٦/١-٩٧)؛ تفسير الطبري (٤٧٨-٤٧٩)؛ المحرر الوجيز

(٢/ ١١٤)؛ زاد المسير (١٨٨/١)؛ تفسير ابن كثير (٤٦٨/١).

(٢) انظر: المغني (٣/ ٢٥٥)؛ شرح الزركشي (٢/ ٢١٤)؛ معونة أولي النهي (٢/ ٥٢١).

(٣) انظر: المبدع (٢/ ١٩١).

(٤) حكاه ابن حزم، والبيهقي، وابن قدامة رحمهم الله وغيرهم.

انظر: مراتب الإجماع (ص ٧١)؛ شرح السنة (٦/ ٢٨٤)؛ المغني (٤/ ٣٧٢)؛ القوانين الفقهية

(ص ٨٠-٨١).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ وَأَتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾.
فدلَّ على أنَّ الصيام المأمور بإتمامه هو ترك الوطء والأكل والشرب، فإذا وُجدَ الجماع فيه لم يتم، فيكون باطلاً^(١).

✽ المسألة الثانية:

يجوزُ لِمَنْ أَجَنَبَ بِاللَّيْلِ أَنْ يُؤَخِّرَ الْغُسْلَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ يَغْتَسِلَ، وَيُتِمَّ صَوْمَهُ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ وَأَتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾؛ فأباح سبحانه وتعالى لِمَنْ أَرَادَ الصَّيَامَ الْجَمَاعَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، ويلزم من ذلك جوازُ إِضْبَاحِهِ جُنْبًا^(٣).
وفي الصحيحين أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنْبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ^{(٤)(٥)}.

(١) انظر: المبدع (٣٠/٣).

(٢) والأولى أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وهو المذهب. انظر: المغني (٤/٣٩١)؛ الإنصاف (٧/٤٣٢-٤٣٤)؛ الإقناع (١/٤٩٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٣٦٥).

(٣) ويدلُّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَيُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْبَيْتِ الْرَّفْتِ إِنْ نَسَاكُمْ﴾؛ فإنه عامٌّ يشمل جميع الليلة، ومن ضرورة جُلِّ الرِّفْتِ في جميع الليلة أَنْ يُضْبَحَ جُنْبًا صائماً.

انظر: الإشارات الإلهية (١/٣٢٢)؛ تفسير السعدي (ص ٨٦). وانظر: المغني (٤/٣٩٢، ٣٩٣)؛ شرح الزركشي (٢/٦٠١)؛ التحبير شرح التحرير (٦/٢٨٧٠).

(٤) رواه البخاري (١٩٢٦)، ومسلم (١١٠٩). واللفظ للبخاري.

(٥) انظر: المبدع (٣/٢٨).

✽ المسألة الثالثة:

يَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ نَهَارًا، وَيَفْسُدُ صَوْمُهُ بِذَلِكَ إِنْ فَعَلَهُ مُخْتَارًا
عَامِدًا ذَاكِرًا لَصَوْمِهِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ نَذَرْتُمُ
الصَّيَّامَ إِلَى آتِلٍ﴾؛ فأباح الله ﷻ الأكل والشرب إلى غاية وهي تبين الفجر، ثم أمر
بالإمساك عنهما إلى الليل^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الرابعة:

مَنْ أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي - وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ طُلُوعُهُ حَالَ أَكْلِهِ - صَحَّ
صَوْمُهُ^(٤).

لظاهر قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ
الْفَجْرِ﴾؛ فمَدَّ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ إِلَى غَايَةِ التَّبَيُّنِ، وَقَدْ يَكُونُ شَاكًا قَبْلَ التَّبَيُّنِ، فَلَوْ لَزِمَهُ
الْقَضَاءُ لَحَرُمَ عَلَيْهِ الْأَكْلُ.

(١) قال ابن المنذر رحمه الله في الإقناع (١/ ١٩٣): (أجمع أهل العلم على أن الله ﷻ حرّم على الصائم في
نهار الصوم الرفث - وهو الجماع - والأكل والشرب). وقال ابن جزي رحمه الله في القوانين الفقهية
(ص ٨٠): (الطعام والشراب يجب الإمساك عنهما إجماعاً، ويُفطر إجماعاً بما يصل إلى الجوف
بثلاثة قيود: الأول: أن يكون مما يُمكن الإحترار منه. الثاني: أن يكون مما يُغذي. الثالث: أن يصل
من أحد المنافذ الواسعة، وهي الفم والأنف والأذن. اهـ مختصراً).

وانظر: مراتب الإجماع (ص ٧٠)؛ المغني (٤/ ٣٥٠)؛ الإقناع (١/ ٤٩٧)؛ المنتهى (١/ ١٥٩).

(٢) قال الزركشي رحمه الله في شرحه (٢/ ٥٧٠): (ولا فرق بين مُعَدٍّ وغيره، لظاهر إطلاق الكتاب).

وانظر: المغني (٤/ ٣٤٩)؛ الممتع (٢/ ٢٥٥)؛ شرح العمدة لابن تيمية (١/ ٣٨٤)، ت: زائد
النشيري.

(٣) انظر: المبدع (٣/ ٢٢).

(٤) نصّ عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب. انظر: المغني (٤/ ٣٩٠)؛ الإنصاف (٧/ ٤٣٧)؛ الإقناع
(١/ ٥٠٠)؛ المنتهى (١/ ١٦٠)؛ معونة أولي النهي (٣/ ٤١٤).

ولأن الأضل بقاء الليل، فيكون زمانُ الشكِّ منه ما لم يُعلم يقينُ زوالِهِ^(١).
 وَمَنْ أَكَلَ مُعْتَقِدًا أَوْ ظَانًّا أَنَّهُ لَيْلٌ، فَبَانَ نَهَارًا، فعليه القضاء^(٢).
 كَمَنْ أَكَلَ مُعْتَقِدًا أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ وَلَمْ تَغِبْ، أَوْ أَنَّ الْفَجَرَ لَمْ يَطْلُعْ وَقَدْ
 طَلَعَ، فعليه القضاء؛ لأنَّ الله تعالى أَمَرَ بِإِتِمَامِ الصَّوْمِ، وَلَمْ يُتِمَّهُ.
 وقد قالت أسماء بنت أبي بكر^(٣) رضي الله عنها: (أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمٍ
 غَيْمٍ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ). قيل لهشام بن عروة^(٤) - وهو روائي الحديث - : فَأَمِرُوا
 بِالْقَضَاءِ ؟ قَالَ : لَا بَدَّ مِنْ قَضَاءِ^{(٥)(٦)}.

(١) انظر: المغني (٣٩١/٤)؛ الممتع (٢٦١/٢)؛ شرح العمدة لابن تيمية (٤٩٦/١)، ت: زائد النشيري.

(٢) وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٤٣٩/٧)؛ الإقناع (٥٠٠/١)؛ المنتهى (١٦٠/١).

(٣) هي: أسماء بنت أبي بكر الصديق القرشية - رضي الله عنها وعن أبيها -.

صحابية جلييلة فاضلة من السابقات إلى الإسلام، هاجرت إلى المدينة وهي حامل بعبد الله بن الزبير بن العوام، فوضعت بقاء. وسميت «ذات النطاقين» لأنها صنعت للنبي ﷺ سفرة حين هاجر إلى المدينة، فلم تجد ما تشدها به، فشقت نطاقها، وشدت السفرة بنصفه، وانتطقت النصف الثاني، فسمها النبي ﷺ ذات النطاقين.

توفيت بمكة سنة (٧٣ هـ)، وقد بلغت مائة سنة.

انظر: الاستيعاب (١٧٨٢/٤)؛ أسد الغابة (٩/٦)؛ الإصابة (٤٨٦/٧).

(٤) هو: أبو المنذر - وقيل: أبو عبد الله - هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي.

من صغار التابعين، ثقة، ثبت، إمام في الحديث، روى له أصحاب الكتب الستة.

ولد سنة (٦١ هـ)، وتوفي سنة (١٤٦ هـ).

انظر: نسب قريش (ص ٢٤٨)؛ طبقات خليفة بن خياط (ص ٢٦٧)؛ تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٤).

(٥) رواه البخاري (١٩٥٩ ر).

(٦) انظر: المبدع (٣/ ٢٩ - ٣٠).

✽ المسألة الخامسة:

الاعتكاف لغة: لزوم الشيء، وحبس النفس عليه، خيراً كان أو شراً. ومنه قوله تعالى: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨] ^(١).

وشرعاً: لزوم المسجد لطاعة الله تعالى على صفة مخصوصة، من مُسلم، عاقل، طاهر مما يوجب الغسل، ولو ساعة ^(٢).

وقد انعقد الإجماع على مشروعية الاعتكاف، وأنه قربة وطاعة ^(٣).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهْرًا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] ^(٤).

✽ المسألة السادسة:

أجمع العلماء رحمهم الله أن الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد ^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾؛ فخص المساجد بذلك، ولو صح الاعتكاف في غيرها، لم يختص تحريم المباشرة فيها؛

(١) قال ابن فارس رحمته الله: (العين والكاف والفاء أصل صحيح يدل على مقابلة وحبس). معجم مقاييس اللغة (١٠٨/٤)، (عكف).

يُقال: عَكَفَ عَلَى الشَّيْءِ عَكَوفاً وَعَكَفاً - مِنْ بَابِي «فَعَدَّ» وَ «ضَرَبَ» -، إِذَا لَزَمَهُ وَوَاطَبَهُ. وَعَكَفَ الشَّيْءُ يَعْكُفُهُ وَيَعْكُفُهُ، إِذَا حَبَسَهُ وَوَقَّفَهُ.

انظر: الصحاح (١٤٠٦/٤)؛ المصباح المنير (ص ٢١٩)؛ القاموس المحيط (١٧٧/٣)، جميعها (عكف).

(٢) انظر: الإنصاف (٥٦١/٧)؛ الإقناع (٥١٥/١)؛ المنتهى (١٦٧/١).

(٣) انظر: التمهيد (٥٢/٢٣)؛ المغني (٤٥٦/٤)؛ الجامع لأحكام القرآن (٣٣٣/٢)؛ رحمة الأمة (ص ٩٥).

(٤) انظر: المبدع (٦٣/٣).

(٥) قال القرطبي رحمته الله: (أجمع العلماء على أن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد؛ لقوله تعالى: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾، واختلفوا في المراد بالمساجد). الجامع لأحكام القرآن (٣٣٣/٢).

وذكر ابن قدامة رحمته الله أن محل الإجماع هو اعتكاف الرجل، فقال: (لا يصح الاعتكاف في غير مسجد إذا كان المعتكف رجلاً، لا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافاً). المغني (٤٦١/٤).

فإن المباشرة محرمة في الاعتكاف مطلقاً^(١).

فإن كان المعتكف ممن تلزمه الجماعة - ويأتي عليه الفرض زمن اعتكافه - اشترط أن يكون في مسجد تُقام فيه الجماعة على الصحيح من المذهب^(٢).
لأن اعتكافه في مسجد لا تُقام فيه الجماعة يُفضي إلى ترك الجماعة الواجبة، أو الخروج إليها، فيتكرر ذلك كثيراً مع إمكان التحرز منه، وهذا منافٍ للاعتكاف؛ إذ هو لزوم المعتكف، والإقامة فيه على طاعة الله^(٣).
ويصح اعتكاف المرأة في كل مسجد، ولو لم تُقم فيه الجماعة^(٤)؛ لعموم الآية^(٥)، ولأن الجماعة لا تلزمها.

ولا يصح اعتكافها في مسجد بيتها - وهو الموضع الذي تتخذ فيه لصلاتها -^(٦)؛ لأنه ليس بمسجد حقيقة ولا حكماً^(٧).



(١) انظر: المغني (٤/٤٦١)؛ معونة أولي النهي (٣/٤٦٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٣٩٧).

(٢) وعليه جماهير الأصحاب، وهو من المفردات.

ولا يشترط في مسجد الاعتكاف أن تُقام فيه الجمعة؛ لقلّة الخروج إليها، بخلاف الصلوات الخمس.

انظر: شرح الزركشي (٣/٧-٨)؛ الإنصاف (٧/٥٧٥-٥٧٨)؛ الإقناع (١/٥١٧)؛ المنتهى (١/١٦٧).

(٣) انظر: المغني (٤/٤٦١)؛ الممتع (٢/٢٩٣)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٣٩٦-٣٩٧).

(٤) وكذا كل من لا تلزمه الجماعة، كالعبد، والمريض، ونحوهما. وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٧/٥٧٩-٥٨٠)؛ الإقناع (١/٥١٧)؛ المنتهى (١/١٦٧)؛ معونة أولي النهي

(٣/٤٦٠).

(٥) ف قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ يقتضي صحة الاعتكاف في كل مسجد، ولا يدخل في ذلك مسجد بيتها؛ لأن المرأة بالمساجد في الآية: المواضع التي بُنيت للصلاة فيها، ومسجد بيتها لم يُبنَ لذلك، فليس بمسجد حقيقة ولا حكماً، وإن سُمي مسجداً، كان ذلك مجازاً، فلا تثبت له أحكام المساجد.

انظر: المغني (٤/٤٦٣، ٤٦٤)؛ معونة أولي النهي (٣/٤٦١)؛ كشف القناع (٢/٣٥٢).

(٦) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٧/٥٧٩)؛ الإقناع (١/٥١٧)؛ المنتهى (١/١٦٧)؛ الروض المربع (١/٣٦١).

(٧) انظر: المبدع (٣/٦٧-٦٨).

الآية الحادية عشرة

لَمْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وتحتها مسألتان:

✽ المسألة الأولى:

يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ بِمِثْلِ فِعْلِ الْجَانِي فِي إِحْدَى الرَّوَائِينَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢)؛ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].

ولأن النبي ﷺ رَضَّ رَأْسَ يَهُودِيٍّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ؛ لِرَضِّهِ رَأْسَ جَارِيَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ^(٣).

(١) نصّ عليه في رواية ابن منصور، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وقال الزركشي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه (٨٨/٦): وهو أوضح دليلاً.

والرواية الثانية - وهي المشهورة عن الإمام أحمد رَحِمَهُمَا اللَّهُ -: أَنَّ الْقِصَاصَ فِي النَّفْسِ لَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بالسيف، ولو كانت الجناية بغيره. وهو المذهب والمختار عند أكثر الأصحاب - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -. فإن كان فِعْلُ الْجَانِي مُحَرَّمًا فِي ذَاتِهِ - كَالسَّخْرِ، وَتَجْرِيعِ الْخَمْرِ - فَلِإِنَّهُ يُقْتَصُّ حِينَئِذٍ بِالسَّيْفِ رِوَايَةً وَاحِدَةً.

انظر: مسائل إسحاق بن منصور المروزي (٧/ ٣٢٧٤، ٣٥٥٢)؛ مسائل صالح (ص ٣٥)؛ الروائين والوجهين (٢/ ٢٦٢-٢٦٤)، المستوعب (٢/ ٣١٣)؛ مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٥١)؛ الفروع (٩/ ٤٠٤)؛ الإنصاف (٢٥/ ١٧٨-١٨٤)؛ الإقناع (٤/ ١١٧)؛ المنتهى (٢/ ٢٤٩).

(٢) قال الطوفي رَحِمَهُ اللَّهُ في الإشارات الإلهية (١/ ٣٢٣-٣٢٤): وهذا عامٌّ في جواز الاقتصاص، وخصّ منه ما إذا قُتِلَ بِمُحَرَّمٍ فِي نَفْسِهِ، كَتَجْرِيعِ الْخَمْرِ، وَاللُّوَاطِ، فَلِإِنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ بِمِثْلِهِ؛ لِثَلَا يَكُونُ دَفْعًا لِلظُّلْمِ الْحَرَامِ بِمِثْلِهِ، وَمُخَوِّلاً لِلْأَثَرِ الْقَبِيحِ بِأَقْبَحِ مِنْهُ. اهـ بتصرف يسير.

(٣) تقدم تخريجه (ص ٥٥).

ولأنَّ الْقِصَاصَ موضوعٌ على المماثلة، ولَفْظُهُ مُشْعِرٌ به، فَوَجِبَ أَنْ يُسْتَوْفَى منه بِمِثْلِ ما فعل.

فعلى هذا: إِنْ قَتَلَهُ بِحَجَرٍ أَوْ أَغْرَقَهُ فَعِلَ بِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ قَطَعَ يَدَهُ ثُمَّ قَتَلَهُ فَعِلَ بِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ قَطَعَ يَدَهُ فَمَاتَ فَعِلَ بِهِ ذَلِكَ، فَإِنْ مَاتَ وَإِلَّا ضَرَبْتَ عُنُقَهُ^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الثانية:

كُلُّ مَالٍ مَغْصُوبٍ أَتْلَفَهُ الْغَاصِبُ أَوْ تَلَفَ عِنْدَهُ، وَجِبَ ضَمَانُهُ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

وَيُضْمَنُ بِمِثْلِهِ مُطْلَقًا فِي إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤).

واختاره ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ^(٥)، واحتجَّ بعموم قوله تعالى: ﴿فَاتَّأَمَّ الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ [المتحنة: ١١]^(٦).



(١) انظر: المقنع (ص ٤٠٧)؛ المحرر (٣٤٢/٢)؛ الإنصاف (١٨٢/٢٥).

(٢) انظر: المبدع (٢٩٢/٨).

(٣) ولو كان عَقَارًا، كالأراضي والدُّور ونحوها، وهو المذهب.

انظر: المغني (٣٦١/٧، ٣٦٤)؛ الإقناع (٥٨٥/٢ - ٥٨٦)؛ المنتهى (٣٧٠/١).

(٤) والمذهب: أَنَّ الْمُثْلِيَّ يُضْمَنُ بِمِثْلِهِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ ضَمِنَ بِقِيَمَةِ مِثْلِهِ يَوْمَ تَعَدُّرِهِ. وغير المثلِّي - وهو الْقَيْمِيُّ - يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ تَلَفِهِ. وعلى هذا جماهير الأصحاب.

وضابط المثلِّي على الصحيح من المذهب: كُلُّ مَكِيلٍ أَوْ موزونٍ لا صناعة فيه مباحة، يصحُّ السَّلَمُ فيه.

انظر: مسائل ابن منصور (٢٨٧٢/٦)؛ الإنصاف (٢٥٤/١٥ - ٢٦١)؛ الإقناع (٥٨٥/٢ - ٥٨٦)؛ المنتهى (٣٧٠/١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١٥٩/٤)؛ كشف القناع (١٠٦/٤ - ١٠٨).

(٥) واختاره كذلك جمعٌ من الأصحاب، منهم: ابنُ أبي موسى، والحارثي، وابن القيم رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

انظر: الاختيارات الفقهية (ص ٢٣٩)؛ الفتاوى الكبرى (٤٢٠/٥)؛ مجموع الفتاوى (٥٦٣/٢٠).

إعلام الموقعين (٧٤-٧٧/٣)؛ الفروع (٢٤٠-٢٤١/٧)؛ الإنصاف (٢٥٩/١٥ - ٢٦٠).

(٦) انظر: المبدع (١٨٢، ١٨٠/٥).

الآية الثانية عشرة

لله قَالَ الْعَالِي: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى الْتَلْكَةِ وَأَخْسَوْا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وتحتها مسألة واحدة، وهي:

مَنْ صَالَ عَلَى نَفْسِهِ صَائِلٌ، لَزِمَهُ دَفْعُهُ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى الْتَلْكَةِ﴾؛ وكما يَحْرُمُ عليه قَتْلُ نَفْسِهِ، يَحْرُمُ عليه إِبَاحَةُ قَتْلِهَا. ولأنه قدر على إحياء نفسه، فَوَجَبَ عليه فِعْلُ ما تَبَقَّى معه الحياة، كالمضطرِّ إذا وَجَدَ المِيتَةَ^{(٢)(٣)}.



الآيتان: الثالثة عشرة، والرابعة عشرة

لله قَالَ الْعَالِي: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَفِذْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ شُكٍّ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ، حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (١٣١) الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ فَمَنْ رَضَ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَسَكْرُودُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُوا يَتَأُولَى الْأَلْبَسِ ﴿[البقرة: ١٩٦-١٩٧].

وتحتها أربع وعشرون مسألة.

(١) إلا أن يكون ذلك حال الفتنة، فلا يجب عليه الدفع عن نفسه، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٧/ ٣٨-٣٩)؛ الإقناع (٤/ ٢٧٣)؛ المنتهى (٢/ ٣٠٥)؛ كشاف القناع (٦/ ١٥٥).

(٢) انظر: الممتع (٥/ ٧٥٧)؛ معونة أولي النهى (١١/ ٤٩).

(٣) انظر: المبدع (٩/ ١٥٥).

✽ المسألة الأولى:

الْحَجُّ لُغَةً: الْقَصْدُ إِلَى مَنْ تَعْظُمُهُ.

وفتح الحاء فيه أشهر من كسرها، وعكسه شهر ذي الحجة^(١).

وشرعاً: قَصْدُ مَكَّةَ لِلنَّسِكِ^(٢).

وقد أجمعت الأمة على وجوبه في العمر مرة^(٣)، وسنده من الكتاب قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]^(٤).

✽ المسألة الثانية:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ ﷺ عَلَى أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ شَرْطُ لَوْجُوبِ الْحَجِّ^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؛

فالخطاب إنما ورد للمستطيع؛ لأنَّ ﴿مَنِ﴾ بدلٌ من ﴿النَّاسِ﴾، فتقديره: والله على

(١) قال الخليل بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ: (الْحَجُّ: كثرة القصد إلى مَنْ يُعْظَمُ). كتاب العين (٩/٣)، (حج).

واقصر أكثر اللغويين - في بيان أَصْلِهِ - على معنى: الْقَصْدُ.

تقول: حَجَّجْتُ فلاناً أَحْبَبْتُه حَجًّا، إِذَا قَصَدْتَهُ. وبأبه: «قَتَلَ». والفاعل: حَاجٌّ، وجمعه: حُجَّاجٌ، وَحَجِيجٌ، وَحُجٌّ، وَحِجٌّ.

انظر: حلية الفقهاء (ص ١١١)؛ المصباح المنير (ص ٦٧)؛ تاج العروس (٥/٤٩٥)، (حجج) فيهما.

(٢) هكذا عرّفه البرهان ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ، وهو غير مانع؛ لدخول العمرة فيه.

وعرّفه الحجاوي رَحِمَهُ اللهُ في الإقناع (١/٥٣٥) بأنه: (قَصْدُ مَكَّةَ لِلنَّسِكِ في زمنٍ مخصوصٍ). فأخرج العمرة؛ لأنها لا تنقيد بزمنٍ مخصوصٍ. انظر: حاشية العنقري (١/٤٥٣).

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٦١)؛ مراتب الإجماع (ص ٧٥)؛ المغني (٥/٦).

(٤) انظر: المبدع (٣/٨٣-٨٤).

(٥) وضابطها في المذهب: أن يجد زاداً مطلقاً - قريباً كان من مكة أو بعيداً -، ويجد راحلةً صالحةً

لمثله - إن كانت مسافة قصر، أو دُونَهَا ويعجز عن المشي -، وذلك بعد قضاء الواجبات - كالديون والكفارات -، والنفقات الشرعية، والحوائج الأصلية، مع سعة الوقت، وأمن الطريق.

انظر: المغني (٥/٦)؛ الإنصاف (٨/٤١-٤٧)؛ الإقناع (١/٥٤٠-٥٤٣)؛ المنتهى (١/١٧٥-١٧٦)؛

الروض المربع (١/٣٦٨)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٤٢٢-٤٢٤).

المستطيع. فيختص بالوجوب^(١)(٢).

✽ المسألة الثالثة:

يَصِحُّ الإِحْرَامُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وكلُّها مَوَاقِيتُ للناس، فكذا للحج.

وعنه: لا يَصِحُّ، وينعقد عُمره^(٤).

لظاهر قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾. وتقديره: وقتُ الحجِّ أَشْهُرٌ معلومات. فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وإذا ثبت أن هذا هو وقته، لم يَصِحَّ تقديم شيء منه عليه، كوقت الصلاة^(٥).

وجوابه: أن قوله ﷺ: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾. معناه: مُعْظَمُهُ يَقَعُ فيها، كقوله ﷺ: «الحج عرفة»^(٦)، أو أراد: حج المتمتع.

وإن أَضْمَرَ الإِحْرَامَ، أَضْمَرْنَا الْفَضِيلَةَ. والخَصْمُ يُضْمَرُ الْجَوَازُ،

(١) انظر: المغني (٦/٥)؛ الممتع (٣١٢/٢)؛ شرح الزركشي (٢٣/٣).

(٢) انظر: المبدع (٩١/٣).

(٣) فيصح مع الكراهة. وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وأشهر الحجِّ: شَوَّال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة.

انظر: مسائل ابن منصور (٢٠٩٤/٥)؛ الإنصاف (١٣٠-١٣٢/٨)؛ الإقناع (٥٥٥/١)؛ المتهى (١٧٩/١).

(٤) اختار هذه الرواية: الآجري، وابن حامد. وقال الزركشي في شرحه (٧٢/٣): (ولعلها أظهر).

انظر: مسائل عبد الله (ص ٢٣٣)؛ التمام (٣٠٧/١)؛ الفروع (٣١٦/٥)؛ الإنصاف (١٣١-١٣٢/٨).

(٥) انظر: المغني (٧٤/٥)؛ شرح الزركشي (٧١/٣)؛ شرح العملة لابن تيمية (٣٨٦/١)، ت: صالح الحسن.

(٦) رواه أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٩٠٤، ٩٠٥)، والنسائي (٣٠١٦)، وابن ماجه (٣٠١٥)،

وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٢٨٢٢)، والحاكم في مستدركه (٤٦٤/١، ٢٧٨/٢)، وابن

الملقن في البدر المنير (٢٣٠/٦).

وقال الترمذي: العمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.

وَالْمُضْمَرُ لَا يَعْمُ^{(١)(٢)}.

❁ المسألة الرابعة:

الْعُمْرَةُ لَعَةً: الزَّيَارَةُ. يُقَالُ: اعْتَمَرَهُ، إِذَا زَارَهُ^(٣).

وشرعاً: زيارة البيت على وجه مخصوص.

وهي واجبة - على المكي وغيره - في العُمْرِ مَرَّةً^(٤).

لقلوله تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾؛ ومقتضى الأمر الوجوب. وقد عطفها على الحج، والأصل التساوي بين المعطوف والمعطوف عليه^(٥).

ولما روته عائشة رضي الله عنها أنها قالت: يارسول الله، هل على النساء من جهاد؟

قال: «نعم، عليهنَّ جهادٌ لا قتال فيه، الحجُّ والعمرة»^{(٦)(٧)}.

(١) انظر: المغني (٥/ ٧٤-٧٥)؛ الفروع وحاشيته لابن قندس (٥/ ٣١٦-٣١٧)؛ معونة أولي النهى

(٤/ ٥٢)؛ كشاف القناع (٢/ ٤٠٥).

(٢) انظر: المبدع (٣/ ١١٤).

(٣) والمُتَمَتِّرُ: الزائر، والقاصِدُ للشئ.

وَتُجْمَعُ الْعُمْرَةُ عَلَى: عُمْرٍ، وَعُمْرَاتٍ، وَعُمَرَاتٍ، وَمِثْلُ: غُرْفٍ، وَغُرَفَاتٍ فِي وُجُوهِهَا.

انظر: الصحاح (٢/ ٧٥٧)؛ المصباح المنير (ص ٢٢٢)؛ القاموس المحيط (٢/ ٩٥)، جميعها (عمر).

(٤) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

واشترطوا لوجوبها: الإسلام، والتكليف، والحرية، والاستطاعة، وكذا وجود المحرم للمرأة. انظر: الفروع

(٥/ ٢٠٥)؛ الإنصاف (٨/ ٩-٦)؛ الإقناع (١/ ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٤٦)؛ المنتهى (١/ ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧).

(٥) انظر: المغني (٥/ ١٣)؛ الممتع (٢/ ٣٠٦).

(٦) رواه أحمد (٣/ ٢٤٤٦٣)، وابن ماجه (١/ ٢٩٠١).

وصححه ابن خزيمة (٤/ ٣٠٧)، وابن حجر في البلوغ (ص ٢٥٧).

وقال ابن الملقن في البدر المنير (٩/ ٣٦): (أخرجه ابن ماجه والبيهقي في «سنتهما» باللفظ المذكور

بإسناد صحيح. قال النووي في شرح المذهب: وإسناد ابن ماجه على شرط الشيخين. وهو كما قال.

وقال المنذري: إسناده حسن).

وقال ابن عبد الهادي: (رواته ثقات). المحرر (ص ٢٤٩).

(٧) انظر: المبدع (٣/ ٨٣-٨٤).

✽ المسألة الخامسة:

لا تُجزئُ عُمْرَةُ الْقِرَانِ عن عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(١).
 لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. فَأَوْجَبَ إِمَامُ الْعُمْرَةِ، وهو الإتيانُ
 بأفعالها على وجه الكمال، وعُمْرَةُ الْقَارِنِ ليست كاملةً، فلا تجزئه عن عمرة
 الإسلام^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة السادسة:

مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَحَصَرَهُ عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا آمِنًا، فَلَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ
 مِنْ إِحْرَامِهِ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَاسْتَيْسِّرْ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

ولأنَّ الحاجةَ داعيةٌ إلى الحِلِّ؛ لما في تركه من المشقة العظيمة، وهي منتفية شرعاً.
 وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ، فَحُكْمُهُ كَذَلِكَ^(٥)؛ لَأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَضَرِ الْحُدَيْبِيَّةِ^(٦)،

(١) والرواية الثانية: أنها تجزئ. وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

وأما عُمْرَةُ التَّمَتُّعِ، فإنها تُجزئُ عن عمرة الإسلام بلا خلاف. انظر: المغني (٥/١٥، ٨٥)؛ شرح
 الزركشي (٣/٨٧-٨٨)؛ الإنصاف (٩/٢٨٢-٢٨٣)؛ الإقناع (٢/٣٥)؛ المنتهى (١/٢٠٩).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٩/٢٨٣)؛ الممتع (٢/٤٧٨).

(٣) انظر: المبدع (٣/٢٦٢).

(٤) وهذا - في الجملة - محلُّ إجماع، حكاه الطحاوي، وابنُ قدامة، والنووي - رحمهم الله - وغيرهم.

انظر: شرح معاني الآثار (٢/٢٥٢)؛ المغني (٥/١٩٤، ١٩٩)؛ المجموع (٨/٢٨٦)؛ شرح الزركشي
 (٣/١٦١). واختلفَ فِيمَنْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ عَنْ عَرَفَةَ دُونَ الْبَيْتِ، والمذهب: أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ، ولا شيءَ عليه.

انظر: الإنصاف (٩/٣٢٣-٣٢٤)؛ الإقناع (٢/٣٩)؛ المنتهى (١/٢١١).

(٥) وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: المغني (٥/١٩٥)؛ الإقناع (٢/٣٨)؛ المنتهى (١/٢١٠).

(٦) الْحُدَيْبِيَّةُ - بتشديد الباء الثانية، وقيل: وبخفيفها -: قريةٌ على مَرَحَلَةٍ مِنْ مَكَّةَ، سُمِّيَتْ بِبَيْتٍ - وقيل:
 بشجرةٍ حَذْبَاءٍ - كانت في ذلك الموضع. ويُعرَفُ موضعُها اليوم بالشميسي. وهو على طريق جدة،
 يَبْعُدُ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَرَابَةَ (٢٢) كِيلُو مِترًا.

انظر: معجم البلدان (٢/٢٢٩)؛ معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري (ص ١٧٥-١٨٠).

وكان النبي ﷺ وأصحابه ﷺ مُخْرِمِينَ بِعَمْرَةٍ، فَحَلُّوا جَمِيعًا^(١).

قال الشافعي رحمه الله: لا خلاف بين أهل التفسير أن هذه الآية نزلت في حَصْرِ الحديبية^{(٢)(٣)}.

المسألة السابعة: ﴿

وَمَنْ أَحْصَرَهُ مَرَضٌ، أَوْ ذَهَابُ نَفَقَةٍ، فَلَهُ التَّحَلُّلُ كَذَلِكَ، فِي إِحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤).

لأنه مُحْصَرٌ يَدْخُلُ فِي عَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾. وَيُحَقِّقُهُ أَنَّ لَفْظَ «الْإِحْصَارِ» إِنَّمَا هُوَ لِلْمَرَضِ وَنَحْوِهِ. يُقَالُ: أَحْصَرَهُ الْمَرَضُ إِحْصَارًا فَهُوَ مُحْصَرٌ، وَحَصَرَهُ الْعَدُوُّ حَصْرًا فَهُوَ مُحْصُورٌ. فَيَكُونُ اللَّفْظُ صَرِيحًا فِي

(١) انظر: المغني (١٩٥/٥)؛ الممتع (٤٩٠/٢)؛ شرح العمدة لابن تيمية (٣٧٧/٢)، ت: صالح الحسن؛ شرح الزركشي (١٦١/٣).

(٢) ونص عبارته رحمه الله في كتاب الأم (٣٩٨/٣): (فَلَمْ أَسْمَعْ مِمَّنْ حَفِظْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ مُخَالَفًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ بِالْحَدِيثِيَّةِ، حِينَ أُحْصِرَ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَالَ الْمَشْرُوكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ). (٣) انظر: المبدع (٢٧٠/٣).

(٤) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، واستظهره الزركشي رحمه الله. والرواية الثانية: ليس له التحلل، ويلزمه البقاء على إحرامه حتى يقدر على البيت، فإن فاتته الحج، فله أن يتحلل بعمره. وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

قالوا: والآية في إحصار العدو خاصة؛ بدليل قوله ﷺ فيها: ﴿هَذَا آمْنٌ﴾. فلا يكون المريض محصرًا. واستثنوا: مَنْ كَانَ قَدْ اشْتَرَطَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ أَنْ يَجِلَّ مَتَى مَرَضٌ أَوْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ قَالَ: إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي. فله أن يتحلل بذلك، ولا هَدْيَ عَلَيْهِ، وَلَا صَوْمَ، وَلَا قَضَاءَ.

انظر: زاد المسير (٢٠٤/١)؛ المغني (٢٠٣/٥)؛ الاختيارات الفقهية (ص ١٧٧)؛ مجموع الفتاوى (٢٢٧/٢٦)؛ شرح الزركشي (١٧٠/٣)؛ الإنصاف (٣٢٥/٩)؛ الإقناع (٣٩/٢)؛ المنتهى (٢١١/١).

محلّ النزاع، وحضر العدو مقيس عليه^{(١)(٢)}.

المسألة الثامنة:

فإن أراد المَحْصَرُ التَّحَلُّلَ مِنْ إِخْرَامِهِ لَزِمَهُ الْهَدْيُ، فَلَا يَتَحَلَّلُ قَبْلَ أَنْ يُهْدِيَ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَأَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٤).

وَلَا يَلْزِمُهُ حَلْقٌ وَلَا تَقْصِيرٌ فِي إِحْدَى الرَّوَائِيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٥)؛

(١) قال الزركشي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه (٣/ ١٧٠): لفظ «أَحْصَرَ»: إِنْ كَانَ يُسْتَعْمَلُ لِلْمَنْعِ بِالْعَدُوِّ وَالْمَرَضِ، فَهُوَ شَامِلٌ لِهَاجِرٍ وَإِنْ كَانَ لِلْمَرَضِ - وَهُوَ الْأَشْهَرُ، حَتَّى قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: إِنَّهُ كَلَامُ الْعَرَبِ وَعَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ. وَقَالَ الرَّجَّازُ: إِنَّهُ الرُّوَايَةُ عَنِ الْعَرَبِ -، فَالْآيَةُ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي حَضَرِ الْمَرِيضِ، وَاسْتَيْسَافِ حَضَرِ الْعَدُوِّ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ، وَبِوُرُودِ الْآيَةِ بِسَبَبِهِ. أَهْتَصِرْفَ يَسِيرُ.

وانظر: المغني (٥/ ٢٠٣)؛ معونة أولي النهى (٤/ ٢٨٢).

(٢) انظر: المبدع (٣/ ٢٧٣-٢٧٤).

(٣) والهدي: شاةٌ، أو سُعْبٌ بَدَنَةٌ، أو سُعْبٌ بَقَرَةٌ.

فإن لم يجدْ هديك، صام عشرة أيام نيّة التحلل، ثم حلّ.

وَيُسْتَنْبَئُ مَنْ اشْتَرَطَ فِي ابْتِدَاءِ إِخْرَامِهِ بِقَوْلِهِ: فَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي. وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ عِنْدَ إِحْصَارِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

انظر: المغني (٥/ ٢٠٤)؛ الإنصاف (٨/ ١٤٩، ٤٠٣، ٩/ ٣١٨، ٣٢٨)؛ الإقناع (١/ ٥٩٣، ٢/ ٣٨، ٤٠)؛ المنتهى (١/ ٢١٠-٢١١)؛ كشف القناع (٢/ ٥٢٥-٥٢٦).

(٤) قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وفي الكلام اختصارٌ وحذفٌ، والمعنى: فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ دُونَ تَمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَحَلَلْتُمْ، فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ). زاد المسير (١/ ٢٠٤-٢٠٥).

وقال الزركشي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَإِذَا جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ، فَلَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِنَحْرِ الْهَدْيِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، أَوْ بِبَدَلِهِ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ، وَهُوَ الصَّيَامُ؛ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ؛ إِذْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾. أَيْ: فَالْوَجِبُ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، أَوْ: فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، أَوْ: فَأَعْدُوا مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ. ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَذَا فَعَلَ، نَحَرَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَنْحَرُوا، وَفَعَلَهُ خَرَجَ بَيَانًا لِلأَمْرِ الْمَشْرُوعِ). شرح الزركشي (٣/ ١٦٢).

(٥) وهو ظاهر المقنع، والتفقيح، والمنتهى، وجزّم به الشيخ مرعي، والرّحبياني رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وهو المذهب.

والرواية الثانية: وجوبُ الحلقِ أو التّقصير. وهو اختيار القاضي أبي يعلى رَحِمَهُ اللَّهُ، وجزم به صاحبُ الإقناع.

انظر: الروائين والوجهين (١/ ٢٩٦)؛ المغني (٥/ ٢٠١)؛ المقنع (ص ١٣٢)؛ الإنصاف (٩/ ٣٢٠-٣٢١)؛ تصحيح الفروع (٦/ ٨٢)؛ التفقيح (ص ١٥١)؛ التوضيح (٢/ ٥٣٦)؛ الإقناع (٢/ ٣٨)؛ المنتهى (١/ ٢١٠)؛ معونة أولي النهى (٤/ ٢٨٠)؛ غاية المنتهى (١/ ٤٤٠)؛ مطالب أولي النهى (٣/ ٣٧٨).

لعدم ذكره في الآية^(١).

✽ المسألة التاسعة:

وَيُخْرِجُ هَذِي الإِخْصَارِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أُخْصِرَ فِيهِ، سِوَاءَ كَانَ فِي الْحِلِّ أَوْ فِي الْحَرَمِ^(٢).

لأن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم نَحَرُوا هَدْيَهُمْ فِي الْحَدِيثِ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا قَوْلُهُ ﷺ: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ فَأَخْبَرَ سَبْحَانَهُ أَنَّ الْهَدْيَ حُبِسَ عَنْ بُلُوغِ مَحَلِّهِ^(٣).

ولأنه موضعٌ تَحْلِلُهُ، فَكَانَ مَوْضِعَ نَحْرِهِ، كَالْحَرَمِ. وَعَنْهُ: لَيْسَ لِلْمُخْصَرِ نَحْرٌ هَذِيهِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ، فَيَبْعَثُهُ إِلَيْهِ، وَيُؤَاطِيهِ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ وَقَدْ تَحْلِلُهُ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾؛ أَي: مَكَانَهُ الَّذِي يَجِبُ نَحْرُهُ فِيهِ.

(١) انظر: المبدع (٣/ ١٧٨، ٢٧٠-٢٧١).

(٢) نصّ عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب، وعليه الأصحاب. وهذا في مَنْ حَصَرَهُ الْعَدُو، وَأَمَّا مَنْ أَحَصَرَهُ الْمَرَضُ، فَلَا يَنْحَرُ هَدْيُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ. انظر: رؤوس المسائل لأبي المواهب العكبري (٢/ ٦٥٦)؛ الإِنصَاف (٨/ ٤٤٣، ٩/ ٣١٧، ٣٢٦)؛ الإِقْنَاع (١/ ٣٨، ٣٩)؛ الْمُتَنَهَّى (١/ ٢١١).

(٣) انظر: المغني (٥/ ١٩٧)؛ شرح العمدة لابن تيمية (٢/ ٣٧١-٣٧٢)، ت: صالح الحسن؛ شرح الزركشي (٣/ ١٦٤)؛ معونة أولي النهي (٤/ ١٥٠).

(٤) قال ابن قدامة رحمه الله: (وهذا - والله أعلم - في مَنْ كَانَ حَصَرُهُ خَاصًّا، وَأَمَّا الْحَصْرُ الْعَامُّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعَذُّرِ الْحِلِّ؛ لِتَعَذُّرِ وُصُولِ الْهَدْيِ إِلَى مَحَلِّهِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَدَايَاهُمْ فِي الْحَدِيثِ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ). المغني (٥/ ١٩٧).

وانظر: الإِنصَاف (٨/ ٤٤٣-٤٤٤)؛ شرح العمدة لابن تيمية (٢/ ٣٧٠)، ت: صالح الحسن.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْمَتِينِ﴾ [الحج: ٣٣]^(١).

وجوابه: أن قوله ﷺ: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْمَذْيَ مَحِلَّهُ﴾. قيل في تفسيره: أي حتى يُذْبَح.

وَذَبْحُهُ فِي حَقِّ الْمُخَصَّرِ فِي مَوْضِعٍ جَلَّ اقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ^(٢).

وقوله ﷺ: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْمَتِينِ﴾ [الحج: ٣٣]. هو في حَقِّ غير المُخَصَّرِ، ولا يُمكن قياس المُخَصَّرِ عليه؛ لأنَّ تحلُّل المُخَصَّرِ في الحِلِّ، وتحلُّل غيره في الحرم، فكلُّ منهما ينحَرُ في موضع تحلُّله^(٣)^(٤).

✽ المسألة العاشرة:

أجمع العلماء ﷺ على أن المُخَرَّمَ ممنوعٌ من أخذِ شعره في الجملة^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَذْيَ مَحِلَّهُ﴾.

فنصَّ على حَلِّ الرَّأْسِ، وعُدِّي إلى سائر شعر البدن؛ لأنه في معناه؛ إذ حلقه يؤذن بالرفاهية، وذلك ينافي بالإحرام^(٦)^(٧).

(١) انظر: المغني (١٩٧/٥-١٩٨)؛ شرح الزركشي (١٦٤/٣).

(٢) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وأما قوله: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَذْيَ مَحِلَّهُ﴾، فإنَّ مَحِلَّهُ: المكان الذي يحلُّ فيه، وهذا في حال الاختيار هو الحرم، كما قال: ﴿وَالْمَذْيَ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥]. فأما حال الاضطرار، فإنه قد حَلَّ ذَبْحُهُ لِلْمُخَصَّرِ حيث لا يحلُّ لغيره). شرح العمدة (٣٧٢/٢)، ت: صالح الحسن. وانظر: تفسير الطبري (٣٦/٤)؛ أحكام القرآن للكنيا الهراسي (٩٢/١-٩٣)؛ الجامع لأحكام القرآن (٣٧٩/٢)؛ أضواء البيان (١٥٧/١-١٥٩)؛ المغني (١٩٨/٥).

(٣) انظر: المغني (١٩٨/٥).

(٤) انظر: المبدع (١٩٠/٣).

(٥) حكاه ابن المنذر، وابن عبد البر، وابن قدامة رَحِمَهُمُ اللهُ وغيرهم.

انظر: الإجماع (ص ٦٢، ٦٤)؛ التمهيد (٢٦٦/٧)؛ المغني (١٤٥/٥)؛ المجموع (٢٦٢/٧).

(٦) قال البهوتي رَحِمَهُ اللهُ: (وقيس على الحلق: التَّنْفُ والقُلْع؛ لأنهما في معناه، وإنما عبّر به في النص لأنه الغالب). كشف القناع (٤٢٢/٢). وانظر: الكافي (٨٧/٢)؛ المتمتع (٣٤٣/٢)؛ شرح الزركشي (١٢٩/٣).

(٧) انظر: المبدع (١٣٦/٣).

● المسألة الحادية عشرة:

وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ عَلَى مَنْ حَلَقَ شَعْرَ رَأْسِهِ^(١).

لَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾؛
تَقْدِيرُهُ: فَحَلَقَ، فَعَلِيهِ فِدْيَةٌ^(٢).

ولحديث كعب بن عُجْرَةَ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمْلُ يَتَنَاوَرُ
عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى. تَجِدُ شَاةً؟ فَقُلْتُ: لَا.
فَقَالَ ﷺ: «فَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ»^(٤).
وَسَوَاءٌ حَلَقَهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ حَلَقَهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ^(٥).

(١) وهذا محلُّ إجماع في الجملة، حكاه ابن المنذر، وابن عبد البر، وابن رشد رحمهم الله وغيرهم.

انظر: الإجماع (ص ٦٤)؛ الاستذكار (٣٠٥/١٣)؛ بداية المجتهد (١٦٢/٢).

وتفصيل المذهب: أَنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ بِإِزَالَةِ أَوْ تَقْصِيرِ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ فَأَكْثَرُ، وَفِيمَا دُونَهَا إِطْعَامُ مَسْكِينٍ
لِكُلِّ شَعْرَةٍ، وَحُكْمُ شَعْرِ الْبَدَنِ كَحُكْمِ شَعْرِ الرَّأْسِ.
وَيُسْتَنْبَتُ: إِزَالَةُ الشَّعْرِ لضرره، كَمَنْ خَرَجَ بِعَيْنَيْهِ شَعْرًا فَازَالَهُ، وَكَذَا إِنْ زَالَ الشَّعْرُ مَعَ غَيْرِهِ، كَمَنْ قَطَعَ
جُلْدًا عَلَيْهِ شَعْرًا، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِمَا.

انظر: الإنصاف (٢٢٣-٢٣٢)؛ الإقناع (٥٦٩-٥٧٠)؛ المنتهى (١٨٣-١٨٤).

(٢) انظر: زاد المسير (٢٠٦/١)؛ إملأ ما من به الرحمن (٨٥/١)؛ الإشارات الإلهية (٣٢٥/١).

(٣) هو: كعب بن عُجْرَةَ بن أمية الأنصاري المدني، صحابي جليل، روى له أصحاب الكتب الستة، وفيه
نزلت الرخصة في حلق رأس المحرم للعذر بالحديبية.

توفي بالمدينة سنة (٥١هـ) وقيل: (٥٢هـ)، وهو ابن خمس وسبعين سنة.

انظر: الاستيعاب (١٣٢١/٣)؛ أسد الغابة (١٨١/٤)؛ تهذيب التهذيب (٤٣٥/٨).

(٤) رواه البخاري (١٨١٦)، ومسلم (١٢٠١).

قال ابن النجَّار الفتوحى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَدَلَّتْ الْآيَةُ وَالْخَبَرُ عَلَى وَجوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى صِفَةِ التَّخْيِيرِ بَيْنِ الذَّبْحِ
وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ، وَاللَّبَسَ، وَالطَّيْبَ؛ لِأَنَّهُ حُرِّمَ فِي
الْإِحْرَامِ لِأَجْلِ التَّرَفُّهِ، فَأَشْبَهَ حَلْقَ الرَّأْسِ). معونة أولي النهى (١٣٣/٤).

(٥) فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ فِيهِمَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ.

انظر: الإنصاف (٢٢٨/٨)؛ الإقناع (٥٦٩/١)؛ المنتهى (١٨٤/١).

لأنَّ الله تعالى أَوْجَبَ الْفِدْيَةَ عَلَيْهِ بِحَلْقِ الرَّأْسِ، مع عِلْمِهِ ﷺ أَنَّ غَيْرَهُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُهُ^(١).

وسواءُ حَلَقَهُ عَمْدًا، أَوْ خَطَأً، أَوْ نِسْيَانًا، بعذرٍ أَوْ بغيرِهِ^(٢).

لأنَّ الله تعالى أَوْجَبَ الْفِدْيَةَ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِأَذَى بِهِ، وهو معذورٌ، فدلَّ ذلك على وجوبها على المعذور بنوعٍ آخر، وعلى غير المعذور من باب أولى^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة الثانية عشرة:

فِدْيَةُ الْحَلْقِ وَاجِبَةٌ عَلَى التَّخْيِيرِ^(٥) بَيْنَ الصِّيَامِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالنُّسْكِ^(٦).

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾.

ولحديث كعب بن عُجْرَةَ رضي الله عنه المتقدم، وفي بعض ألفاظه: «أَخْلَقَ رَأْسَكَ، وَصُمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسَكَ بِشَاةٍ»^(٧). فدلَّ على وجوب

(١) أي: في العادة. انظر: المغني (٣٨٦/٥)؛ معونة أولي النهى (٨٨/٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٤٦٣/٢).

(٢) فتجبُ الْفِدْيَةُ في جميع ذلك. ومثله: تقليم الأظفار، والوطء، والصيد، فلا فرق فيها بين العامد وغيره، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٣٧٩/٨، ٤٢٦)؛ الإقناع (٥٦٩/١، ٥٩١)؛ المنتهى (١٩١/١).

(٣) انظر: المغني (٣٨٢/٥)؛ شرح الزركشي (٣٢٧-٣٢٨)؛ معونة أولي النهى (١٤٢/٤).

(٤) انظر: المبدع (١٣٦/٣، ١٣٧، ١٧٢، ١٨٥).

(٥) وقد حكاه ابن عبد البر رحمته الله إجماعًا في حق مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِعُذْرٍ. واختلف في مَنْ حَلَقَهُ لغير عُذْرٍ، هل يتعينُ عليه الدم، أَوْ يُخَيَّرُ؟ والمذهب: أنه يُخَيَّرُ، كالمعذور. انظر: الاستذكار (٣٠٥-٣٠٦)؛

المغني (٣٨٢/٥)؛ الإنصاف (٣٧٧-٣٧٩)؛ الإقناع (٥٩١/١)؛ المنتهى (١٨٩/١).

(٦) فيصومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ يُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدْبُرًا، أَوْ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ أَقِطٍ، أَوْ يَذْبَحُ شَاةً. وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٣٧٧-٣٧٨)؛ الإقناع (٥٩١/١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٤٩٥/٢).

(٧) تقدم تخريجه في المسألة السابقة، واللفظ المذكور للبخاري (ر ١٨١٤).

الفدية على صفة التخيير بين الصيام، والإطعام، والذَّبح؛ لأنَّ «أو» للتخيير^(١).
 والمنصوص عليه في الآية فدية حَلَقِ الرأس، وقِسْنَا عليه تقليص الأظفار،
 وتغطية الرأس، واللبس، والطيب؛ لاستواء الكلِّ في كونه حراماً لأجل التَّرفُّه.
 وليس في الآية ذِكْرُ الحَلَقِ؛ لأنَّه محذوفٌ، والتقدير: فحَلَقَ فِدْيَةً، كقوله
 تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ أي: فأفطر^(٢).

✽ المسألة الثالثة عشرة :

وَمَنْ كَرَّرَ الحَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَفْدِيَ، فعليه فدية واحدة^(٣). سواء تابع ذلك أو فرَّقه؛
 لأنَّ الله تعالى أَوْجَبَ فِي حَلَقِ الرَّأْسِ فِدْيَةً وَاحِدَةً، ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو
 دفعات^{(٤)(٥)}.

✽ المسألة الرابعة عشرة :

أَجْمَعَ العلماء رحمهم الله أَنَّ الجَمَاعَ مِنْ محظوراتِ الإحرامِ^(٦).

(١) والآية نصٌّ في تخيير المعذور، وغير المعذور قد ثَبَتَ حُكْمُهُ - وهو وجوب الفدية عليه - بطريق
 التنبيه تبعاً للمعذور، والتَّبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ، فيكون مُخَيَّرًا كالمعذور. انظر: المغني (٣٨٢/٥)؛
 الممتع (٣٨٠/٢).

(٢) انظر: المبدع (١٧٢/٣).

(٣) وَمِثْلُهُ فِي الْحُكْمِ: كُلُّ مَنْ كَرَّرَ مُحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ قَبْلَ أَنْ يَفْدِيَ، فَإِنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةً وَاحِدَةً.
 وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ: الصَّيْدُ، فَيَجِبُ فِيهِ إِنْ تَعَدَّدَ كَفَارَاتُ بَعْدِهِ، سواء قَتَلَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا
 بَعْدَ صَيْدٍ. وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: المغني (٣٨٤/٥)؛ الإنصاف (٤٢٣/٨)؛ الإقناع
 (٥٩٤)؛ المتهى (١٩١/١).

(٤) انظر: المغني (٣٨٥/٥)؛ كشف القناع (٤٥٧/٢).

(٥) انظر: المبدع (١٨٣-١٨٤/٣).

(٦) حكاه ابن المنذر، وابن رشد، والنووي رحمهم الله وغيرهم.

انظر: الإجماع (ص ٦٢)؛ بداية المجتهد (١١٦/٢)؛ المجموع (٣٠٥/٧)؛ مغني ذوي الأفهام
 (ص ١٩٣).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: (هو الجماع)^(١). ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. يعني: الجماع.
وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ مُفْسِدٌ لِلنُّسْكِ فِي الْجُمْلَةِ^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الخامسة عشرة:

مَنْ فَسَدَ نُسْكُهُ لَزِمَهُ الْمَضِيُّ فِيهِ، وَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ^(٤).

لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾؛ وهو شامل للصحيح والفاقد^{(٥)(٦)}.

(١) انظر: تفسير الطبري (٤/ ١٢٩-١٣٠)؛ تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٤٦)؛ الدر المنثور (٢/ ٣٨٤).
(٢) قال ابن عبد البر رحمته الله: (أجمعوا على أن مَنْ وطئ قبل الوقوف بعرفة، فقد أفسد حجّه، ومَنْ وطئ من المعتمرين قبل أن يطوف بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة، فقد أفسد عمرته). الاستذكار (١٢/ ٢٩٠).

والمذهب: أن المفسد للنسك هو الجماع في الحج قبل التحلل الأول، وفي العمرة قبل إتمام سعيها، ولو كان ساهياً، أو جاهلاً، أو مكرهاً.

ولا يُفسد النُسك شيءٌ من محظورات الإحرام سوى الجماع، وهذا محل إجماع.
انظر: الإجماع (ص ٦٣، ٧٦)؛ بداية المجتهد (٢/ ١٦٧)؛ المغني (٥/ ١٦٦)؛ الإنصاف (٨/ ٣٣١-٣٣٥، ٣٤٢)؛ الإقناع (١/ ٥٨٥-٥٨٦)؛ المنتهى (١/ ١٨٨).

(٣) انظر: المبدع (٣/ ١٦١-١٦٢).

(٤) وحكمه كالصحيح فيما يُفعل وما يُجتنَب. ويجب قضاؤه - ولو كان تطوعاً - على الفور، وغير المكلّف يقضيه بعد حجة الإسلام فوراً. وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: الإنصاف (٨/ ٣٣٦، ٣٤٢)؛ الإقناع (١/ ٥٨٥-٥٨٦)؛ المنتهى (١/ ١٨٨)؛ كشاف القناع (٢/ ٤٤٣-٤٤٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٤٨٧).

(٥) قال الزركشي رحمته الله في شرحه (٣/ ١٧٤): (وقد يُقال: الفاسد ليس بحجّ؛ إذ الحقائق الشرعية إنما تُحمّل على صحيحها دون فاسدها، والمُعتمد في ذلك قول الصحابة: عمر، وعلي، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم). وانظر: رؤوس المسائل للعكبري (٢/ ٥٧٣)؛ المغني (٥/ ٢٠٦).

(٦) انظر: المبدع (٣/ ١٦٢-١٦٣).

✽ المسألة السادسة عشرة:

التَّمَتُّعُ أَفْضَلُ الْإِنْسَاكِ^(١).

لأنَّه مَنْصُوصٌ عليه في كتاب الله ﷺ بقوله: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ ذُونَ سَائِرِ الْإِنْسَاكِ^(٢).

ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ لَمَّا طَافُوا وَسَعَوْا أَنْ يُحِلُّوا وَيَجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، وَتَبَّتْ ﷺ عَلَى إِحْرَامِهِ لِسَوْقِهِ الْهَدْيَ، وقال: «لو استقبلتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا سُقْتُ الْهَدْيَ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً»^(٣). فَتَقَلَّهْمُ ﷺ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ إِلَى التَّمَتُّعِ، وَلَا يَنْقَلِبُهُمْ إِلَّا إِلَى الْأَفْضَلِ، وَتَأْسَفَ ﷺ إِذْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ، وَلَا يَتَأْسَفُ إِلَّا عَلَى الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلِ^(٤).

وقد نصَّ الإمامُ أحمد رحمه الله على اختيار المُتَمَتِّعِ، وقال: لأنه آخر ما أَمَرَ به النَّبِيُّ ﷺ، وهو يَجْمَعُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ جَمِيعًا، وَيَعْمَلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ^{(٥)(٦)}.

-
- (١) ويليهِ الْإِفْرَادُ، ثُمَّ الْقِرَانُ. وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وهو من المفردات. انظر: الإنصاف (١٥١/٨)؛ الإقناع (٥٦٠/١)؛ المنتهى (١٨٠/١)؛ المنح الشافيات (١/٣٣٨-٣٤٠).
- (٢) هذه الاستدلال ذكره ابنُ قدامة رحمه الله في المغني (٨٠/٥)، وتابعه جماعة من الأصحاب رحمهم الله.
- وقد قرَّرَ رحمه الله في موضع آخر أنَّ قوله ﷺ: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ يشمل التَّمَتُّعَ وَالْقِرَانَ، وَحَقَّقَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَتَلْمِيْذُهُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمه الله.
- انظر: المغني (٣٥٠/٥)؛ الشرح الكبير (١٥٥/٨)؛ الواضح في شرح مختصر الخرقي (١٧٧/٢)؛ الممتع (٣٣٠/٢)؛ القواعد النورانية (ص ١٥٤)؛ مجموع الفتاوى (٢٦/٦٩، ٨٢)؛ تهذيب السنن (٢/٣٢٣)؛ زاد المعاد (١٠٧/٢، ١١٣)؛ شرح الزركشي (٣/٨٦، ٢٩٥).
- (٣) رواه البخاري (١٦٥١)، ومسلم (١٢١٨).
- (٤) انظر: المغني (٨٤-٨٥/٥)؛ شرح الزركشي (٣/٨٦-٨٧)؛ معونة أولي النهى (٤/٥٨).
- (٥) مسائل صالح (ص ١٥٨). وانظر: مسائل ابن منصور (٥/٢١١٦)؛ مسائل أبي داود (ص ١٧٢).
- (٦) انظر: المبدع (٣/١١٩-١٢٠).

المسألة السابعة عشرة:

يُسْنُ لِمَنْ كَانَ قَارِئًا أَوْ مُفْرِدًا - وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ - أَنْ يَفْسَخَ نَيْتَهُ بِالْحَجِّ، وَيَنْوِيَ بِإِخْرَامِهِ ذَلِكَ عُمْرَةً مُفْرَدَةً، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا وَحَلَ، أَخْرَمَ بِالْحَجِّ؛ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا^(١).
لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ الَّذِينَ أَفْرَدُوا الْحَجَّ وَقَرَأُوا أَنْ يُحِلُّوا كُلَّهُمْ، وَيَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ^(٢).

وقد قال سلمة بن شبيب^(٣) للإمام أحمد رحمته الله: كُلُّ شَيْءٍ مِنْكَ حَسَنٌ جَمِيلٌ إِلَّا خَلَّةً وَاحِدَةً. قال: وما هي؟ قال: تقولُ بِفَسْخِ الْحَجِّ.
فقال أحمد: قد كنتُ أرى أَنَّ لَكَ عَقْلًا! عندي ثمانية عشرَ حَدِيثًا صَحَاحًا جَيَادًا كُلُّهَا فِي فَسْخِ الْحَجِّ، أَتُرْكُهَا لِقَوْلِكَ؟
وقال أكثر العلماء: لا يجوز ذلك^(٤).

(١) وهو المذهبُ وعليه الأصحاب، وهو من المفردات. ويُسْتثنى من ذلك: مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِئًا، فليس له الفسخ، ولا يصحُّ منه، فإنَّ نَوَاهُ كَانَ لِفَوَا، وهو باقٍ على نُسُكِهِ الذي أَخْرَمَ بِهِ.
وهذا كُلُّهُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ، وَأَمَّا مَنْ سَاقَهُ، فليس له فسخُ الْحَجِّ إِلَى عُمْرَةٍ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ رحمهم الله.

انظر: المغني (٢٥١/٥-٢٥٢/٥)؛ الفروع (٣٧١/٥)؛ شرح الزركشي (٢٢٨/٣)؛ الإنصاف (١٨٥/٨-١٩١)؛ الإقناع (٥٦٣/١)؛ المنتهى (١٨١/١)؛ معونة أولي النهى (٧٠-٧٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٤٥٢/٢)؛ المنح الشافيات (٣٤٤/١).

(٢) تقدم تخريجه في المسألة السابقة.
(٣) هو: أبو عبد الرحمن سلمة بن شبيب النيسابوري. أحد الأئمة المكثرين، والرحالة الجوالين، رحل في طلب الحديث إلى الشام، واليمن، والحجاز، والعراق، والجزيرة، ومصر. وروى عنه مسلم، وأصحاب السنن. وتوفي سنة (٢٤٧هـ). انظر: طبقات الحنابلة (١/٤٤٧)؛ تهذيب الكمال (١١/٢٨٤)؛ سير أعلام النبلاء (١٢/٢٥٦).

وقد أورد القاضي أبو يعلى رحمته الله في ترجمته جملة مما رواه عن الإمام أحمد رحمته الله، ومنها الخبر المذكور.
(٤) انظر: فتح القدير لابن الهمام (٣٦٤-٣٦٥)؛ بداية المجتهد (١٢٢/٢)؛ المجموع (١٦٢/٧)؛ المغني (٢٥٢/٥).

لَأَنَّ الْحَجَّ أَحَدُ النَّسْكَينِ فَلَمْ يَجْزُ فَسَحُّهُ، كَالْعُمْرَةِ^(١).

واحتجُّوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْطَلُوا أَعْمَلُكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

ورُدَّ: بَأَنَّ الْفَسْخَ نَقْلُ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، لَا إِبْطَالُ الْإِحْرَامِ مِنْ أَصْلِهِ. ولو سَلِمَ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ مَسْأَلَتِنَا^(٢)^(٣).

✽ المسألة الثامنة عشرة:

صفة التَّمَتُّعِ: أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَفْرُغَ مِنْهَا، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ عَامِهِ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾؛ أَي: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ مُوَصِّلاً بِهَا إِلَى الْحَجِّ.

وظاهر الآية يقتضي الموالاة بينهما، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَامِ نَفْسِهِ^(٥).

وَلَا يُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ التَّمَتُّعِ أَنْ يَنْوِيَهُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ أَثْنَاءَهَا^(٦).

وظاهر الآية يشهد لذلك؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ هُوَ التَّرَفُّهُ بِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ بَدُونَ النِّيَّةِ^(٧).

(١) وَرُدَّ هَذَا الْقِيَاسُ: بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ، وَهُوَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابَهُ بِالْفَسْخِ. وَبِالْفَرْقِ؛ فَإِنَّ الْحَجَّ يَجُوزُ قَلْبُهُ إِلَى عُمْرَةٍ فِي حَقِّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ حُصِرَ عَنْ عَرَفَةَ، وَالْعُمْرَةُ لَا تُصِيرُ حَجًّا بِحَالٍ.

انظر: المغني (٥/٢٥٥)؛ الفروع وحاشيته لابن قندس (٥/٣٧١)؛ معونة أولي النهى (٤/٧١).

(٢) انظر: الفروع (٥/٣٧١)؛ معونة أولي النهى (٤/٧١).

(٣) انظر: المبدع (٣/١٢٧-١٢٨).

(٤) وَلَا يَشْتَرَطُ لَصَحَّةِ التَّمَتُّعِ أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ قَرِيبَ مِنْهَا. وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، خِلَافًا لِمَا فِي الْمَقْنَعِ وَالْإِقْنَاعِ.

انظر: المغني (٥/٣٥١-٣٥٤)؛ المقنع (ص ١١٢)؛ الإنصاف (٨/١٦٢-١٦٥)؛ التنقيح (ص ١٣٦)؛

الإقناع (١/٥٦٠)؛ المنتهى (١/١٨٠)؛ معونة أولي النهى (٤/٦٢)؛ كشف القناع (٢/٤١١)؛ مطالب أولي النهى (٣/٢٢٩).

(٥) انظر: الممتع (٢/٣٣٢)؛ الزركشي (٣/٩١، ٢٩٧).

(٦) وَهُوَ الْمَذْهَبُ، لَكِنَّ نِيَّةَ التَّمَتُّعِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا شَرْطٌ لَوْجُوبِ دَمِ التَّمَتُّعِ.

انظر: الإنصاف (٨/١٧٦)؛ الإقناع (١/٥٦١-٥٦٢)؛ المنتهى (١/١٨٠-١٨١).

(٧) انظر: المبدع (٣/١٢٢-١٢٣).

المسألة التاسعة عشرة: *

اجمع العلماء رحمهم الله أن الهدى واجب على المتمتع في الجملة^(١).

لقوله تعالى: ﴿مَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾؛ أي: فعليه ما استيسر من الهدى، أو فالواجب ما استيسر من الهدى^(٢).

ويجب على القارن كذلك^(٣)، واحتج له جماعة بالآية^(٤).

والمذهب أن الواجب فيه: شاة، أو سبغ بدنة، أو سبغ بقرة^(٥)؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾. قال ابن عباس رضي الله عنهما: شاة، أو شرك في دم^{(٦)(٧)}.

(١) انظر: الإجماع (ص ٧٢)؛ المغني (٣٥٢/٥)؛ المجموع (١٨٣/٧).

(٢) انظر: المتمتع (٣٣٤/٢)؛ شرح الزركشي (٢٩٦، ٢٩٥/٣).

(٣) قال ابن قدامة رحمته الله في المغني (٣٥٠/٥): (ولا نعلم في وجوب الدم على القارن خلافا، إلا ما حكي عن داود: أنه لا دم عليه. وروي ذلك عن طاووس). وانظر: الاستذكار (٣٠٢/١٢)؛ المجموع (١٩٢/٧).

(٤) قال ابن قدامة رحمته الله مستدلاً لوجوب الهدى على القارن: (ولنا قوله تعالى: ﴿مَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾. والقارن متمتع بالعمرة إلى الحج؛ بدليل أن علياً رضي الله عنه لما سمع عثمان رضي الله عنه ينهى عن المتعة، أهل بالحج والعمرة، ليعلم الناس أنه ليس بمنهي عنه. وقال ابن عمر رضي الله عنهما: - إنما القرآن لأهل الأفاق، وتلا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. المغني (٣٥٠/٥). وقد يقال في الاستدلال: الآية في المتمتع، والقرآن مقيس عليه؛ لما فيه من الترفه بسقوط أحد السفرين.

انظر: القواعد النورانية (ص ١٥٤)؛ تهذيب السنن (٣٢٣/٢)؛ زاد المعاد (١٠٧/٢، ١١٣)؛ شرح الزركشي (٨٦/٣، ٢٩٥)؛ المبدع (١٧٥/٣).

(٥) انظر: المغني (٣٥٢/٥)؛ الإنصاف (٤٤٥/٨)؛ الإقناع (٥٩٨/١)؛ المتهنى (١٩٣/١).

(٦) الأثر رواه ابن جرير في تفسيره (٢٩/٤) بلفظ: (ما استيسر من الهدى: جزور، أو بقرة، أو شاة، أو شرك في دم). وروى البخاري في صحيحه (١٦٨٨) عن أبي جهمرة الضبي قال: سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن المتعة، فأمرني بها، وسألته عن الهدى، فقال: (فيها جزور، أو بقرة، أو شاة، أو شرك في دم).

(٧) انظر: المبدع (١٢٤/٣، ١٧٥، ١٩١).

❁ المسألة العشرون:

فإن لم يجد المتمتع أو القارن هدياً، صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله^(١).

لقوله تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَمْ﴾.

وقوله: ﴿وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ ظاهر في الرجوع [بالكُليّة، وهو الرجوع]^(٢) إلى الأهل.

ويشهد لذلك قوله ﷺ: «فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله»^(٣).

فإن صام السبعة قبل رجوعه إلى أهله، أجزأه، إذا كان قد طاف للزيارة، وفرغ من أركان الحج^(٤).

(١) قال ابن قدامة رحمه الله: (لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن المتمتع إذا لم يجد الهدى، ينتقل إلى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع). المغني (٥/٣٦٠). وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٧٢)؛ الجامع لأحكام القرآن (٢/٤٠١)؛ المجموع (٧/١٨٦).

وفي وقت صيام الأيام الثلاثة والسبعة تفصيل عند الأصحاب - ﷺ - .
فالمذهب أنه يصوم الأيام الثلاثة بعد إحرامه بالعمرة، لا قبله، فإن لم يصمها قبل يوم النحر، صامها أيام التشريق ولا دم عليه، فإن لم يصمها فيها ولو لعذر، صام بعد ذلك عشرة أيام، وعليه دم.
والأفضل أن يصوم الثلاثة بعد إحرامه بالحج، وأن يكون آخرها يوم عرفة.

ويصوم الأيام السبعة إذا مضت أيام التشريق، وفرغ من أركان الحج، والأفضل أن يصومها إذا رجع إلى أهله.
انظر: الإنصاف (٨/٣٩٥-٣٩٠)؛ الإقناع (١/٥٩٢-٥٩٣)؛ حواشي التنقيح (ص ١٥٥)؛ المنتهى (١/١٩٠)؛ معونة أولي النهى (٤/١٣٥-١٣٦)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٤٩٧-٤٩٨)؛ حاشية المنتهى لابن قائد (٢/١١٨)؛ مطالب أولي النهى (٣/٢٨٢).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المطبوع، ومثبت في جميع النسخ.

(٣) رواه البخاري (١٦٩١)، ومسلم (ر ١٢٢٧).

(٤) لكن لا يجوز أن يصوم من السبعة شيئاً في أيام التشريق، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٨/٣٩٣-٣٩٤)؛ الإقناع (١/٥٩٣)؛ المنتهى (١/١٩٠)؛ كشف القناع (٢/٤٥٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٤٩٨).

فيكون المراد من الآية: إِذَا رَجَعْتُمْ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ؛ لأنه المذكور، وهو معتبر لجواز الصوم^(١).

ولا يجب في صيام الثلاثة، ولا في السبعة تنابع ولا تفريق^(٢)؛ لأن الأمر ورد بها مطلقاً، وذلك لا يقتضي جمعاً ولا تفريقاً^(٣).

✽ المسألة الحادية والعشرون:

يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْهَدْيِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ أَلَّا يَكُونَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾. إلى قوله: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. وهذا الشرط لوجوب الهدي عليه، لا لكونه متمتعاً؛ فإن متعة المكي صحيحة^(٥).

(١) فعلى هذا تكون الآية مبينة وقت الجواز، وقوله ﷺ: «وسعة إذا رجع إلى أهله» مبينة وقت الاستحباب. وإن قيل: بل الرجوع في الآية هو الرجوع إلى الأهل. كان ذلك على سبيل الرخصة والتخفيف، كتأخير صوم رمضان لسفر أو مرض بقوله ﷺ: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٥]، ولا يمنع ذلك الإجزاء قبله.

انظر: المغني (٣٦٢/٥)؛ شرح الزركشي (٣/٣٠٨).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله: (لا يجب التتابع في الصيام للمتنع، لا في الثلاثة، ولا في السبعة، ولا التفريق... لا تعلم فيه مخالفاً). المغني (٥/٣٦٣).

(٣) انظر: المبدع (٣/١٧٥-١٧٧).

(٤) فلا يجب على حاضري المسجد الحرام دم تمتع بالإجماع، ولا دم قران في قول جمهور الفقهاء رحمهم الله، وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: بداية المجتهد (٢/١٧٣)؛ المجموع (٧/١٧٣)؛ المغني (٥/٣٥٥، ٣٥١)؛ الإنصاف (٨/١٦٨-١٧٠)؛ الإقناع (١/٥٦١-٥٦٢)؛ المنتهى (١/١٨٠).

(٥) قال الزركشي رحمه الله: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؛ أي: ذلك الحكم - وهو وجوب الدم - ثابت لمن لم يكن أهله من حاضري المسجد الحرام.

وهذا أجود من جعل اللام بمعنى: «على» - أي: ذلك الواجب على من لم يكن أهله حاضري المسجد، كقوله ﷺ: «إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا» [الإسراء: ٧]؛ إذ هذا مجاز للمقابلة، ومهما أمكن استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي فهو أولى.

وإذا ثبت ذلك في حق المتمتع، فالقارن مثله؛ ليرتفع به بأحد السّفرين^(١).
وحاضر المسجد الحرام: هم أهل مكة، والحرم، ومن كان من الحرم دون
مسافة القصر^(٢).

لأن حاضِر الشيء من حلّ فيه، أو قرب منه، أو جاوره. ومن كان دون مسافة
القصر فهو قريب في حكم الحاضر؛ بدليل أنه لا يترخص برخص السفر إذا قصده،
فيكون من حاضريه^(٣).

ومن كان له منزلان، أحدهما دون مسافة القصر، والآخر فوقها أو مثلها،
فلا هدي عليه^(٤). لأن بعض أهله من حاضري المسجد الحرام، فلم يوجد
الشّرط^(٥).

= ولا يقال: ﴿ذلك﴾ إشارة إلى قوله: ﴿فَنَتَمَتَّ بِالْمَقَرِّ إِلَىٰ نَجْعٍ﴾؛ أي: هذا التمتع لمن لم يكن أهله
حاضري المسجد الحرام، فيخرج المكي. لأننا نقول: إن قوله تعالى: ﴿فَنَتَمَتَّ﴾ شرط، و﴿فَأَسْتَبَيَّرَ﴾
من المذبي. و﴿ذلك﴾ لأن لم يكن استثناء، والاستثناء يرجع إلى الجزاء دون الشرط، كقول القائل:
من دخل داري، فأعطيه درهمًا، إلا أن يكون أعجميًا. أه بتصرف يسير. انظر: شرح الزركشي
(٢٩٨-٢٩٩/٣).

وانظر: زاد المسير (١/ ٢٠٨)؛ الباب لابن عادل (٣/ ٣٨٦-٣٨٧)؛ تفسير السعدي (ص ٩٠).
(١) فإذا كان القارن من حاضري المسجد الحرام، لم يوجد الترفه، فانتفى وجوب الهدي؛ لانتفاء
مقتضيه.

انظر: المغني (٥/ ٣٥١)؛ الممتع (٢/ ٣٣٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٤٤٨).
(٢) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٨/ ١٧٠-١٧١)؛ التنقيح (ص ١٣٧)؛ الإقناع (١/ ٥٦١)؛ المنتهى
(١/ ١٨٠)؛ غاية المنتهى (١/ ٣٨٧)؛ الروض المربع (١/ ٣٧٧).

(٣) انظر: المغني (٥/ ٣٥٦)؛ معونة أولي النهي (٤/ ٦٦).

(٤) ولو كان إخراجهم من البعيد، أو كان أكثر إقامته فيه، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٨/ ١٧١)؛ الإقناع (١/ ٥٦١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٤٤٨).

(٥) انظر: المبدع (٣/ ١٢٥-١٢٦).

المسألة الثانية والعشرون:

يَجِبُ هَذِي التَّمَنُّعُ وَالْقِرَانِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

وعنه: يجب بإحرامه بالحج^(٢). لأن الله ﷻ قال: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾؛ وما

جُعِلَ غَايَةً، فَوُجُودُ أَوَّلِهِ كَافٍ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَتْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]^(٣).

وعنه: بالوقوف بعرفة^(٤).

ويُتَبَنَى عَلَى الْخِلَاف: ما إذا ماتَ بَعْدَ سَبَبِ الْوُجُوبِ، يُخْرَجُ عَنْهُ مِنْ تَرَكَّتِهِ.

وقال بعض أصحابنا: فائدته: إذا تَعَذَّرَ الدَّمُ، وَأَرَادَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصَّوْمِ، فَمَتَى

يُثَبِّتُ التَّعَذُّرُ؟ فيه الروايات^{(٥)(٦)}.

(١) فهذا وقت وجوبه على الصحيح من المذهب.

وأما وقت ذبحه، فيوم العيد بعد أسبب صلاة عيد بالبلد، أو قدرها لمن لم يصل، إلى آخر ثاني أيام التشريق.

انظر: الإنصاف (٨/ ١٨٢، ٩/ ٣٦٢)؛ الإقناع (١/ ٥٦٢، ٢/ ٤٥)؛ المنتهى (١/ ١٨١، ٢١٣).

(٢) انظر: المستوعب (١/ ٥٤٨)؛ المغني (٥/ ٣٥٨)؛ الفروع (٥/ ٣٥٦)؛ الإنصاف (٨/ ١٨٢).

(٣) ولأن الله ﷻ قال: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾. وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ صَارَ مَتَمِّعًا؛ لَأَنَّهُ تَرَفَّهَ بِحِلِّهِ، وَسَقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ عَنْهُ، فَلَزِمَهُ الْهَدْيُ بِإِحْرَامِهِ. انظر: شرح العمدة لابن تيمية (٢/ ٣٣٠)، ت: صالح الحسن.

(٤) قال الزركشي رحمه الله بعد ذكره لهذه الروايات: (ومذركها - والله أعلم - أن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾؛ أي: فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ قَاصِدًا إِلَى الْحَجِّ، أَوْ: فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ مُوَصِّلًا بِهَا إِلَى الْحَجِّ. وذلك إنما يكون بالإحرام بالحج، وهذا أظهر. أو أَنَّ الْحَجَّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالْحَصُولِ بِعَرَفَةٍ؛ إِذْ هُوَ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ، وَقَبْلَ ذَلِكَ هُوَ مَعْرُضٌ لِلْقَوَاتِ. أو أَنَّ وَقْتَ نَحْرِ الْهَدْيِ هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ، فَلَا يَجِبُ قَبْلَهُ، لَعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى الْفِعْلِ). شرح الزركشي (٣/ ٣٠٣-٣٠٤). وانظر: الفروع (٥/ ٣٥٦)؛ الإنصاف (٨/ ١٨٢).

(٥) انظر: الفروع (٥/ ٣٥٦)؛ الإنصاف (٨/ ١٨٣).

(٦) انظر: المبدع (٣/ ١٢٥).

● المسألة الثالثة والعشرون:

يُسَنُّ لِلْحَاجِّ إِذَا أَصْبَحَ بِمُزْدَلِفَةَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ^(١)، فَيَرْقِيَ عَلَيْهِ إِنْ أُمِكَتْهُ، وَإِلَّا وَقَفَ عِنْدَهُ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ، وَيَكْبِرُهُ، وَيَهْلِلُهُ، وَيَدْعُوهُ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّالِينَ﴾ [البقرة: ١٩٨].
وفي حديث جابر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَرَقِيَ عَلَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ، وَهَلَّلَهُ^{(٣)(٤)}.

● المسألة الرابعة والعشرون:

يجوزُ للحَاجِّ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ^(٥).

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]؛
والتَّخْيِيرُ هُنَا لَجَوَازِ الْأَمْرَيْنِ، وَإِنْ كَانَ التَّأخيرُ أَفْضَلَ^(٦).

(١) الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ: جَبَلٌ صَغِيرٌ بِالْمُزْدَلِفَةِ، يُسَمَّى: قُرْح.

ويطلق «المشعر الحرام» أيضاً على المزدلفة كلها؛ تسمية لكل باسم البعض.

انظر: أخبار مكة للفاكهي (٤/ ٣٢٣-٣٢٤)؛ المطلع (ص ٢٣٤)؛ كشاف القناع (٢/ ٤٩٧).

(٢) ولا يزال يدعو إلى أن يُسْفَرَّ جَدًّا. انظر: المغني (٥/ ٢٨٢)؛ الإقناع (٢/ ٢١)؛ المنتهى (١/ ٢٠٤).

(٣) رواه هذا اللفظ: أبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣/ ٦٧).

وهو جزء من حديث جابر المشهور في حجة النبي ﷺ، ولفظه عند مسلم (ر ١٢١٨): (أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَا، وَكَبَّرَهُ، وَهَلَّلَهُ، وَوَحَّدَهُ). ولم يذكر رُويَهُ عليه.

(٤) انظر: المبدع (٣/ ٢٣٧).

(٥) قال ابن قدامة رحمته الله في المغني (٥/ ٣٣١): (أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَنْى، شَاحِصًا عَنِ الْحَرَمِ غَيْرَ مُقِيمٍ بِمَكَّةَ، [هـ] أَنْ يَنْفِرَ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ). وانظر: الإجماع (ص ٧٦).

واستثنى الحنابلة رحمهم الله الإمامَ الْمُؤَيَّمِ لِلْمَنَاسِكِ، فليس له أَنْ يَتَعَجَّلَ.

انظر: الإنصاف (٩/ ٢٥٦)؛ الإقناع (٢/ ٢٩)؛ المنتهى (١/ ٢٠٧).

(٦) قال الطوفي رحمته الله: (﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ عامٌّ في نفي الإثم =

وسواء في ذلك مَنْ أَرَادَ الإِقَامَةَ بِمَكَّةَ وغيره على الصحيح من المذهب^(١).
وعنه: لَا يُعْجَبُنِي لِمَنْ نَفَرَ النَّفَرِ الْأَوَّلَ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ. وَحَمَلَهُ فِي الْمَغْنِي عَلَى
الاسْتِحْبَابِ؛ مُحَافَظَةً عَلَى الْعُموم^(٢).
وَيُسْتَرْتُ لِحَوَازِ التَّعَجُّلِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَنَى قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِنْ غَرَبَتْ وَهُوَ
بِهَا، لَزِمَهُ الْمَبِيتُ، وَالرَّيْضُ مِنَ الْغَدِ^(٣)؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ جَوَّزَ التَّعَجُّلَ فِي الْيَوْمِ، وَهُوَ اسْمٌ
لِلنَّهَارِ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِ، خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْيَوْمِ، فَهُوَ مِمَّنْ تَأَخَّرَ^{(٤)(٥)}.

الآية الخامسة عشرة

لِلَّهِ قَالِ الْجَالِي: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ
حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾
[البقرة: ٢٢٢].

وتحتها ست مسائل:

المسألة الأولى:

الْحَيْضُ لُغَةً: مُصَدَّرٌ: حَاضَتِ الْمَرْأَةُ تَحِيضٌ حَيْضًا وَمَحِيضًا، فَهِيَ: حَائِضٌ.

- = في التعجل والتأخر، ولا يقتضي ذلك التشوية بينهما، فالتأخر واستكمال أيام منى أفضل؛ لأن نفي الإثم
أعم من الأفضل والمساوي، فلا دلالة له عليهما وجوداً ولا عدماً. الإشارات الإلهية (١/ ٣٢٧).
(١) وعليه عامة الأصحاب. انظر: الإنصاف (٩/ ٢٥٤)؛ الإقناع (٢/ ٢٩)؛ معونة أولي النهى (٤/ ٢٥٢).
(٢) أي: عموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾؛ فإنه يشمل المقيم بمكة وغيره، ولذلك
قال عطاء رحمه الله: (هي للناس عامة). انظر: المغني (٥/ ٣٣٢)؛ شرح الزركشي (٣/ ٢٨٢)؛ معونة
أولي النهى (٤/ ٢٥٢).
(٣) وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: المغني (٥/ ٣٣٢)؛ الإقناع (٢/ ٢٩)؛ المنتهى (١/ ٢٠٧).
(٤) انظر: المغني (٥/ ٣٣٢)؛ شرح الزركشي (٣/ ٢٨٣)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٥٧٤).
(٥) انظر: المبدع (٣/ ٢٥٤).

وحائِضَةً، إِذَا جَرَى دَمُهَا. وَاسْتَحْيَضَتِ الْمَرْأَةُ: اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ بَعْدَ أَيَّامِهَا، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ.

وَتَحْيَضَتْ: قَعَدَتْ عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ حَيْضِهَا.
وَأَضْلُهُ: السَّيْلَانُ.

يُقَالُ: حَاضَ الْوَادِي، إِذَا سَالَ.

وحاضَتِ الشَّجَرَةُ، إِذَا سَالَ مِنْهَا شِبْنُ الدَّمِ، وَهُوَ الصَّمْغُ الْأَحْمَرُ.
وهو: دَمٌ طَبِيعَةٌ وَجِبَلَةٌ - أَي: سَجِيَّةٌ وَخِلْقَةٌ - كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، تَرْجِيهِ الرَّحِمِ إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ، فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ، يَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ الرَّحِمِ.
وَيُسَمَّى أَيْضًا: الطَّمْثُ، وَالْعِرَاكُ، وَالضَّحْكُ، وَالْإِعْصَارُ^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الثانية:

سِنَّ الْحَيْضِ لَهُ غَايَةٌ، إِذَا بَلَغَتْهَا الْمَرْأَةُ لَمْ تَحْضْ بَعْدَهَا، بَلْ يَكُونُ الدَّمُ حِينَئِذٍ دَمَ فُسَادٍ^(٣).

لأن الله تعالى قال: ﴿وَالَّتِي يَلِيسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]؛ فَوَصَفَهُنَّ بِالْإِبَاسِ مِنْهُ، وَلَوْ أُمْكِنَ أَنْ لَا يَنْقَطِعَ الْحَيْضُ أَبَدًا، لَمَا يَتَسَنَّ مِنْهُ أَبَدًا^(٤).

(١) انظر: المخصص (١/ ٤٨)؛ المطلع (ص ٥٦-٥٧)؛ لسان العرب (٧/ ١٤٢)؛ المصباح المنير (ص ٨٥)، (حيض) فيهما.

(٢) انظر: المبدع (١/ ٢٥٨).

(٣) وهذه الغاية خمسون سنة على الصحيح من المذهب، ولا فرق بين نساء العرب وغيرهن.
انظر: المغني (١/ ٤٤٦، ١/ ٢١٠)؛ شرح العمدة لابن تيمية (١/ ٤٨١)، ت: سعود العتيشان؛ الفروع (١/ ٣٦٣)؛ شرح الزركشي (٥/ ٥٤٧)؛ الإنصاف (٢/ ٣٨٦-٣٨٩)؛ الإقناع (١/ ١٠١)؛ المنتهى (١/ ٣٤)؛ المنح الشافيات (١/ ١٨٧-١٨٨).

(٤) انظر: المبدع (١/ ٢٦٨، ٨/ ١٢٢).

✽ المسألة الثالثة:

إذا طهرت الحائض في أثناء عادتها، اغتسلت وصلّت^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٌ﴾. فوصف الحيض بكونه أذى، فإذا ذهب الأذى، وجب زوال الحيض^(٢).

✽ المسألة الرابعة:

أجمع العلماء رحمهم الله على تحريم وطء الحائض في الفرج^(٣).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾.

ويجوز الاستمتاع منها بما سوى الفرج على الصحيح من المذهب^(٤).

لأن الله تعالى قال: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾. والمحيض: اسمٌ لمكان الحيض، كالمقيل والمبيت، فيختص التحريم بمكان الحيض، وهو الفرج. ولهذا لما أنزلت الآية، قال النبي ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»^(٥)، وفي لفظ: «إلا الجماع»^(٦).

(١) وتثبت لها جميع أحكام الطهر، وهو المذهب.

وضابط طهرها: خلوص النقاء، بأن لا تتغير معه قطنة احتشت بها.

انظر: المغني (١/٤٣٧)؛ الإنصاف (٢/٤٤٢)؛ الإقناع (١/١٠٦)؛ المنتهى (١/٣٤).

(٢) انظر: المبدع (١/٢٨٧).

(٣) حكاه ابن المنذر، وابن حزم، وابن قدامة رحمهم الله وغيرهم.

انظر: الأوسط (٢/٢٠٨)؛ المحلى (٢/١٦٢)؛ المغني (١/٤١٤)؛ الفروع (١/٣٥٥-٣٥٦).

(٤) يجوز الاستمتاع من الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة إجماعاً، واختلفوا فيما بينهما،

والمذهب: جواز الاستمتاع بما سوى الفرج، وهو من المفردات. انظر: المغني (١/٤١٤)؛

الإنصاف (٢/٣٧٤)؛ الإقناع (١/١٠٠)؛ المنتهى (١/٣٤)؛ المنح الشافيات (١/١٩٠).

(٥) رواه مسلم (٣٠٢).

(٦) رواه النسائي (٢٨٧، ٣٦٧)، وابن ماجه (٦٤٤).

وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٣/٧٤)، والألباني في صحيح النسائي (١/٩٥، ١٢٣).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيرها: (اعتزلوا نكاح فروجهن) ^(١).
ولأنه وطءٌ مُنِعَ لأجلِ الأذى، فاختَصَّ بِمَحَلِّهِ، كالوطءِ في الدُّبُرِ.
وقيل: المحيضُ الحيضُ نفسه.

بدليل قوله تعالى في أول الآية: ﴿وَسْتَلُونَكُمْ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾، والأذى:
هو الحيضُ المسؤول عنه؛ وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤] ^(٢).
وقيل: المحيضُ زَمَنُ الحيضِ.

فالمعنى: اعتزلوا النساءَ في زَمَنِ الحيضِ، وهذا يَحْتَمِلُ اعتزالهنَّ مطلقاً،
كاعتزالِ الْمُحْرِمَةِ والصَّائِمَةِ، ويَحْتَمِلُ اعتزالَ ما يُرَادُ مِنْهُنَّ في الغالب، وهو الوطءُ
في الفرج. قال الشيخ تقي الدين رحمته الله: وهذا هو المرادُ بالآية؛ لأنَّ الله تعالى قال:
﴿قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾؛ فذكرَ الْحُكْمَ بعد الوَصْفِ بحرفِ الفاء،
فدلَّ على أنَّ الوصفَ هو العلة، لاسيما وهو مناسبٌ للحُكْمِ، فالأَمْرُ بالاعتزالِ في
الدَّمِ لِلضَّرَرِ والتَّنَجِّيسِ، وهو مخصوصٌ بالفرجِ، فيختصُّ الحُكْمُ بِمَحَلِّ
سَبَبِهِ ^{(٣)(٤)}.

-
- (١) رواه ابن جرير في تفسيره (٣٧٥/٤)، والبيهقي في سننه (٣٠٩/١)، وابن حزم في المحلى (١٨٣/٢).
(٢) وأجاب ابن قدامة رحمته الله عن هذا الاستدلال: بأن لفظ «المحيض» يحتمل المعنيين، وإرادة مكان
الدم أرجح لأمرين، الأول: أنه لو أراد الحيض لكان أمراً بأعتزال النساء بالكُلِّية مدة الحيض،
والإجماع على خلافه. والثاني: أن سبب نزول الآية أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة اعتزلوها، فلم
يؤاكلوها، ولم يُجامعوها في البيت، فسأل الصحابة النبي ﷺ، فنزلت الآية، فقال ﷺ: «اصنعوا كلَّ
شيءٍ إلا النكاح»، وهذا تفسيرٌ لمراد الله تعالى، ولا تتحقق مخالفة اليهود بحمل الآية على الحيض،
بل يكون ذلك موافقاً لهم. انظر: المغني (٤١٥-٤١٦).
وانظر: زاد المسير (٤٤٨/١)؛ شرح العمدة (٤٦١/١)، ت: سعود العطيشان؛ شرح الزركشي (٤٣٣/١).
(٣) انظر: شرح العمدة (٤٦١/١)، ت: سعود العطيشان.
(٤) انظر: المبدع (٢٦١/١، ٢٦٤، ٢٦٤، ١٩٤).

المسألة الخامسة:

إذا انقطع دم الحائض، لم يُبَحَّ وطؤها حتى تغتسل^(١).

قال ابن المنذر^(٢) رحمه الله: هو كالإجماع^(٣).

وحكاه إسحاق بن راهويه^(٤) رحمه الله إجماع التابعين^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾؛ أي: حتى ينقطع دمهن. ﴿فَإِذَا طَهَّرْنَ﴾؛

أي: اغتسلن بالماء. ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾. هكذا فسرهُ ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما^(٦).

فجعل الله ﷻ لحل الوطء شرطين: انقطاع الدم، والاعتسال، فلا يباح إلا بهما.

(١) ولا يُباح بانقطاع الدم شيء مما يمنعه الحيض - كالصلاة والطواف ونحوهما - إلا الصيام والطلاق، فيباحان بانقطاعه، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٣/٣٧٢)؛ الإقناع (١/١٠٠)؛ المنتهى (١/٣٤).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي، أحد الأئمة الأعلام.

قال الذهبي رحمه الله: كان على النهاية من معرفة الحديث، والاختلاف، وكان مجتهداً لا يقلد أحداً.

من مصنفاته: «الإشراف على مذاهب العلماء»، و«الإقناع»، و«الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف».

توفي رحمه الله سنة (٣١٨ هـ).

انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٠٨)؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/٩٩)؛ طبقات

الشافعية الكبرى (٣/١٠٢).

(٣) انظر: الأوسط (٢/٢١٤).

(٤) هو: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي، المعروف بابن راهويه.

أحد أئمة المسلمين، الذين اجتمع لهم الحديث، والفقه، والصدق، والورع، والزهد. قال الإمام

أحمد رحمه الله: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل

يخالف بعضهم بعضاً.

و «راهويه» لقب أبيه، لقب بذلك لأنه ولد في طريق مكة، والطريق بالفارسية «راه»، و «ويه» معناه:

وَجِدْ. فكانه وجد في الطريق، قاله ابن خلكان. ولد إسحاق سنة (١٦١ هـ)، وتوفي بنيسابور سنة

(٢٣٨ هـ)، وله سبع وسبعون سنة. انظر: وفيات الأعيان (١/١٩٩)؛ تهذيب الكمال (٢/٣٧٣)؛ سير

أعلام النبلاء (١١/٣٥٨).

(٥) انظر: المغني (١/٤١٩)؛ شرح العمدة (١/٤٦٤)، ت: سعود العطيشان؛ شرح الزركشي (١/٤٣٥).

(٦) انظر: تفسير الطبري (٤/٣٨٦)؛ تفسير ابن أبي حاتم (٢/٤٠٢)؛ زاد المسير (١/٢٤٩).

ولأنَّ التَّطَهُّرَ: تَفْعُلُ، وإنما يكون فيما يتكَلَّفُهُ ويرومُ تحصيلَهُ، فيقتضي اتِّخَاذَ الفعلِ منه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦]، وانقطاع الدم غير منسوب إليها، ولا صُنِعَ لها فيه^(١).

وقد قرأ الأكثر بالتَّخْفِيفِ في الأوَّلَى، وقرأ أهل الكوفة بِتَشْدِيدِهَا^(٢)، واتفق الكلُّ على تَشْدِيدِ الثانية.

فإن قيل: ينبغي على قراءة الأكثر أن ينتهي النَّهْيُ عن قُرْبَانِهِنَّ بانْقِطَاعِ الدَّمِ؛ إِذِ الْغَايَةُ هنا تدخُلُ في الْمُغَيَّاتِ؛ لَأَنَّهَا بِحَرْفِ «حَتَّى»، فإذا تَمَّ انْقِطَاعُ الدَّمِ فقد انتهت الغاية.

فالجواب: أَنَّ النَّهْيَ عن الْقُرْبَانِ قَبْلَ الانْقِطَاعِ مُطْلَقٌ، فلا يُبَاحُ بِحَالٍ، فإذا انْقَطَعَ الدَّمُ زال ذلك التحريمُ المُطْلَقُ، لأنها تصيرُ حينئذٍ مُبَاحَةً إِنْ اغْتَسَلَتْ مُحَرَّمَةً إِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ، وَيُبَيِّنُ هذا الشَّرْطُ قوله ﷺ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ وبهذا تَبَيَّنَ أَنَّ قِرَاءَةَ الْأَكْثَرِ أكثرُ فائدة^{(٣)(٤)}.

❖ المسألة السادسة:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ ﷺ عَلَى وَجوبِ الْغُسْلِ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ^(٥).

(١) قال ابن قدامة رحمه الله: (ولأن الله تعالى قال في الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّيْنِ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ فأثنى عليهم، فبدل على أنه فعلٌ منهم أثنى عليهم به، وفعلُهُم هو الاغتسالُ دُونَ انْقِطَاعِ الدَّمِ). المغني (١/٤٢٠).

(٢) قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية حفص: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ باسكان الطاء وضَمِّ الهاء. وقرأ حمزة، والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بفتح الطاء والهاء مع تشديدهما. انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ١٨٢)؛ التذكرة لابن غلبون (٢/٣٣٣)؛ التيسير للداني (ص ٦٨).

(٣) انظر: شرح العمدة لابن تيمية (١/٤٦٤)، ت: سعود العطيشان.

(٤) انظر: المبدع (١/٢٦٢-٢٦٣).

(٥) انظر: الأوسط (١/١١٢، ١٥٥)؛ المغني (١/٢٧٧).

والمذهب: أَنَّ مُوجِبَ الْغُسْلِ نزولُ دم الحيض والنفاس، وأنَّ انْقِطَاعَهُ شرطٌ لصِحَّةِ الْغُسْلِ له.

انظر: الإقناع (١/٦٨)؛ معونة أولى النهي (١/٣٦٧)؛ كشاف القناع (١/١٤٦).

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾؛ أي: إذا اغتسلن فأتوهنَّ. فَمُنِعَ الزَّوْجُ مِنْ وَطْئِهَا قَبْلَ الْغُسْلِ، وذلك يدل على وجوبه عليها^{(١)(٢)}.

الآية السادسة عشرة

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿يَسَاؤُكُمْ حَرٌّ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْ شِئْتُمْ وَقَدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَقَّوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وتحتها مسألان.

المسألة الأولى:

يَحْرُمُ وَطْءُ الْمَرْأَةِ فِي الدُّبْرِ^(٣).

لقول النبي ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا»^(٤).

(١) لأن تمكين الزوج من الوطء واجب عليها، ولا يتم ذلك إلا باغتسالها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

قال ابن قدامة رحمه الله: (والنَّفَاسُ كالحيض سواء؛ فإن دم النفاس هو دم الحيض، وإنما كان في مدة الحمل ينصرف إلى غذاء الولد، فحين خرج الولد خرج الدم لعدم مَصْرِفِهِ، وسُمِّيَ نفاساً).
المغني (١/ ٢٧٧-٢٧٨).

وانظر: الممتع (١/ ٢٢٤)؛ شرح الزركشي (١/ ٢٢٨).

(٢) انظر: المبدع (١/ ١٨٥).

(٣) وهو من الكبائر، فمن فعله عالماً بتحريمه عُرِّرَ، وإن تطاوع عليه الزوجان فُرِّقَ بينهما، وهو المذهب.

انظر: المغني (١٠/ ٢٢٦)؛ الإقناع (٣/ ٤٢٢، ٤/ ٥٥٥)؛ المستهني (٢/ ١٩٤)؛ كشف القناع (٥/ ١٨٨-١٨٩).

(٤) رواه أحمد (٢/ ٨٥٣٢)، وابن ماجه (٣/ ١٩٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد نقل ابن منصور المروزي في مسائله (٩/ ٨٣١) تصحيحه عن إسحاق بن راهويه.

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ١١٠): (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات).

وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢/ ٧٨٠)، وحسنه لغيره محققو المسند (١٤/ ٢١٤).

وانظر: التلخيص الحبير (٣/ ٣٨٨)؛ تنقيح التحقيق (٤/ ٣٧١-٣٧٢).

وأما قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾؛ فالمعنى: كيف شئتم إلا الدُّبُرُ^(١)؛ بدليل ما رواه جابر رضي الله عنه قال: (كان اليهود يقولون: إذا جامع الرَّجُلُ امرأته في فَرْجِهَا مِنْ وَرَائِهَا، جاء الولدُ أَحْوَلُ، فأنزل الله: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾؛ أي: مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا وَمِنْ خَلْفِهَا، غَيْرَ أَنْ لَا يَأْتِيهَا إِلَّا فِي الْمَأْتَى^(٢))).^(٣)

✽ المسألة الثانية:

يُسْنُ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْجَمَاعِ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ مُوا لِنَفْسِكُمْ﴾؛ قال عطاء رحمته الله: (هو التسمية

(١) وقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾ دليل على أَنَّ المراد: الوطء في الفَرْجِ، لا الدُّبُرُ؛ لأنَّ مَوْضِعَ الزَّوَاجِ هو مكان الولد، قال ابنُ الأنباري رحمته الله: لما نصَّ الله على ذِكْرِ الحَرْثِ، والحرث به يكون النبات، والولد مُشَبَّهٌ بالنبات؛ لم يُجْزَ أَنْ يَقَعَ الوطءُ في محلٍّ لا يكون منه الولد. انظر: زاد المسير (١/٢٥٢)؛ الإشارات الإلهية (١/٣٣٤-٣٣٥)؛ التسهيل (١/٨٠)؛ تفسير ابن كثير (٢/٥٤٥).
(٢) رواه البخاري (ر ٤٥٢٨)، ومسلم (ر ١٤٣٥)، دون قوله: (أي: مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا وَمِنْ خَلْفِهَا، غَيْرَ أَنْ لَا يَأْتِيهَا إِلَّا فِي الْمَأْتَى). وهذا اللفظ عند ابن حبان (ر ٤١٩٧)، والبيهقي (٧/١٩٥)، وصححه الألباني في الإرواء (٧/٦١)، والأرنؤوط في تحقيقه لابن حبان (٩/٥١٢)، وقال: (رجاله ثقات، رجال الشيخين غير عبد الواحد بن غياث، فقد روى له أبو داود، وهو صدوق).
(٣) انظر: المبدع (٧/١٩٤).

(٤) وظاهر كلام الأصحاب رحمهم الله أَنَّ التَّسْمِيَةَ مُخْتَصَّةٌ بِالرَّجُلِ.
قال ابنُ نصر الله رحمته الله: والأظهر عدم الاختصاص، بل تقوله المرأة أيضاً. واستظهره المرداوي رحمته الله. انظر: المحرر (٢/١٩٤)؛ الإنصاف (٢١/٤١٢)؛ الإقناع (٣/٤٢٤)؛ حاشية المتنبى لابن قائد (٤/١٨١).
(٥) هو: أبو محمد عطاء بن أبي رباح القرشي مولا هم، المكي. ولد بالجدد - بلدة باليمن - في خلافة عثمان رضي الله عنه، ونشأ بمكة، وسمع من عائشة، وأم سلمة، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وجابر رضي الله عنه وغيرهم، وكان يقول: أدركت مائتين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد انتهت فتوى أهل مكة إليه، وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول: (يا أهل مكة، تجتمعون عليّ وعندكم عطاء!). وقال أبو جعفر: (ما بقي على ظهر الأرض أحد أعلم بمناسك الحج من عطاء). توفي سنة ١١٤هـ أو ١١٥هـ، وعاش ثمانية وثمانين سنة.

انظر: طبقات ابن سعد (٢/٣٣٢)؛ سير أعلام النبلاء (٥/٧٨)، تهذيب التهذيب (٧/١٩٩).

عند الجماع^(١).

وفي الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقنا. فقضى بينهما ولد، لم يضره الشيطان»^{(٢)(٣)}.

الآيتان: السابعة عشرة، والثامنة عشرة.

﴿قَالَ النَّبِيُّ: «لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ نُسَبٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ» (٢٣) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧].

وتحتهما سبع مسائل:

● المسألة الأولى:

الإيلاء لغة: الحلف. وهو مَصْدَرٌ، يُقال: أَلَى يُؤْلِي إِيْلَاءً.

والأَلِيَّةُ: اليمينُ، وجمعُها: أَلَايَا - بِوزنِ خَطَايَا -، قال الشاعر:

قَلِيلُ الْأَلَايَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ إِذَا صَدَرَتْ مِنْهُ الْأَلِيَّةُ بَرَّتْ^(٤).

(١) وروى هذا التفسير أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما.

انظر: تفسير الطبري (٤/٤١٧)؛ المحرر الوجيز (٢/٢٥٧)؛ زاد المسير (٨/٢٥٣)؛ الدر المنثور (٢/٦١٨).

(٢) رواه البخاري (١٤١)، ومسلم (١٤٣٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر: المبدع (٧/٢٠٠).

(٤) البيهقي لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي، المعروف بكثير عزة، وعجزه في ديوانه (ص ٣٢٥):

فإن سبقت منه الأليّة برّت.

وبنحو ذلك رواه الجوهر في كملته وغيره.

انظر: الصحاح (٦/٢٢٧١)؛ المطلع (ص ٤١٦)؛ لسان العرب (١٤/٤٠)؛ المصباح المنير (ص ١٦).

وَشَرَعًا: حَلَفَ زَوْجٌ - يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ - بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ - وَلَوْ قَبْلَ الدَّخُولِ - فِي الْقُبْلِ^(١).

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبَعْزَ أَشْهُرٌ﴾ الآية؛ قال ابن عباس رضي الله عنه: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾: يَحْلِفُونَ^(٢).

وكان أبي بن كعب وابن عباس رضي الله عنهما يقرأان: (لِلَّذِينَ يُقْسِمُونَ)^(٣)^(٤).

❖ المسألة الثانية:

يُشْتَرَطُ لِلْإِيلَاءِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَحْلِفَ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ فِي الْقُبْلِ^(٥).

فإن تَرَكَهُ بغير يمينٍ لم يكن إيلاء^(٦)؛ لأنَّ الإيلاءَ هو الحلفُ، ولم يوجد.

وإن حَلَفَ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ، أَوْ دُونَ الْفَرْجِ، لم يكن مؤلِّياً؛ لأنه لم يترك الوطءَ الواجبَ عليه، ولا تتضرَّرُ المرأةُ بتركه، والوطءُ في الدُّبْرِ مُحَرَّمٌ، وقد أَكَّدَ مَنْعَ نَفْسِهِ مِنْهُ بيمينِهِ.

(١) وعرفه الفتوحى رحمته الله في المنتهى (١٨٣/٢) بأنه: (حَلَفَ زَوْجٌ يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ، بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَتِهِ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجِهِ الْمُتَمَكِّنِ جَمَاعُهَا، فِي قُبْلِ أَبَدًا، أَوْ يُطْلِقُ، أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَوْ يَنْوِيهَا). وينحوه في الإقناع (٥٦٩/٣).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٤٧٦/٤)؛ تفسير ابن أبي حاتم (٤١١/٢)؛ الدر المنثور (٦٣٠/٢).

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق (٤٥٤/٦)؛ كتاب المصاحف لابن أبي داود (٢٩١/١)؛ الدر المنثور (٦٣٠/٢).

(٤) انظر: المبدع (٤-٣/٨).

(٥) انظر: المغني (٢٢/١١)؛ الإنصاف (١٣٨/٢٣)؛ الإقناع (٥٦٩/٣)؛ المنتهى (١٨٣/٢).

(٦) لكن إن تَرَكَ الْوَطْءَ مُضِرًّا بِهَا بِلَا عَذْرِ - كمرض ونحوه -، ضُرِبَتْ عَلَيْهِ مَدَةُ الْإِيلَاءِ، وَأَخَذَ حُكْمَهُ قِيَاسًا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. انظر: الإنصاف (١٣٨/٢٣)؛ الإقناع (٥٦٩/٣)؛ المنتهى (١٨٣/٢)؛ كشف القناع (٣٥٤/٥).

وقوله: والله لا وِطِئْتُكَ، أو: لا جَامَعْتُكَ، أو: لا قَرَبْتُكَ، أو: لا أَتَيْتُكَ، أو: لا بَاشَرْتُكَ، أو: لا مَسِسْتُكَ، ونحو ذلك صَرِيحٌ في الإيلاء^(١).

لأنها ألفاظٌ تُستعملُ في الوطءِ عُرْفًا، وقد وَرَدَ الْقُرْآنُ ببعضها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْنِيُوا بُيُوتَكُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ وقوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْوَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وأما الوطء والجماع، فهما أشهرُ الألفاظ في الاستعمال^(٢).

✽ المسألة الثالثة:

الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ شُرُوطِ الْإِيْلَاءِ: أَنْ يَكُونَ الْحَلِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ^(٣).

ولا خلافَ أَنَّ الحَلِفَ بِذَلِكَ إِيْلَاءٌ، قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾؛ أي: يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى^(٤).

فإن حَلَفَ -على تركِ الوطءِ- يَنْذِرُ، أَوْ عَتِقَ، أَوْ صَدَقَ، أَوْ طَلَّقَ، أَوْ ظَهَرَ ونحو ذلك، لم يَكُنْ مُؤْلِيًا^(٥).

(١) تنقسم ألفاظُ الإيلاء عند الأصحاب رضي الله عنهم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الصَّرِيحُ فِي الْحُكْمِ وَالْبَاطِنُ، وهو ما لا يَحْتَمِلُ معنًى غيرَ الإيلاء، كقوله: والله لا أَدْخَلْتُ دَكْرِي فِي فَرْجِكَ ونحوه. فَمَنْ قَالَ عَالِمًا معناه فهو مُؤْلٍ، ولا يُقْبَلُ فيه تأويلٌ، ولا يُدَيَّنُ.

الثاني: الصَّرِيحُ فِي الْحُكْمِ دُونَ الْبَاطِنِ، كقوله: والله لا وِطِئْتُكَ، أو لا جَامَعْتُكَ، أو لا قَرَبْتُكَ، أو لا أَتَيْتُكَ، ونحوه؛ فهو إِيْلَاءٌ، ولا يَنْقَرُ إِلَى نِيَّتِهِ، فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ معنًى آخَرَ، وَعُدِمَتِ الْقَرِينَةُ، دُبِنَ، وَقِيلَ فيما بينه وبين الله، ولا يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ. والثالث: الْكِنَايَةُ، كقوله: والله لا صَاجَعْتُكَ، أو لا دَخَلْتُ عَلَيْكَ ونحوه؛ فليس قَائِلًا بِمُؤْلِيٍّ إِلَّا بِنِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ. انظر: المغني (١١/٢٦-٢٨)؛ الإنصاف (٢٣/١٤٢-١٤٧)؛ الإقناع (٣/٥٧٠)؛ المنتهى (٢/١٨٣-١٨٤)؛ معونة أولي النهي (١٠/٢٥).

(٢) انظر: المبدع (٨/٤، ٦).

(٣) انظر: المغني (١١/٥، ٧)؛ شرح الزركشي (٥/٤٦٠)؛ كشاف القناع (٥/٣٥٦).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٦/٤٧٦)؛ تفسير ابن أبي حاتم (٢/٤١١)؛ الدر المنثور (٢/٦٣٠).

(٥) نصَّ عليه الإمام أحمد رحمته الله، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وهو من المفردات.

انظر: الإنصاف (٢٣/١٤٧-١٤٩)؛ الإقناع (٣/٥٧١)؛ المنتهى (٢/١٨٤)؛ المنح الشافيات (٢/٦٣٧).

لأنَّ الإيلاءَ المُطْلَقَ إِنَّمَا هو الْقَسَمُ، ولهذا قرأ أبِي وابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: (لِلَّذِينَ يُقْسِمُونَ).

والتعليلُ بِشَرْطٍ ليس بِقَسَمٍ، ولهذا لا يُؤْتَى فيه بِحَرْفِ الْقَسَمِ، ولا يُجَاب بِجَوَابِهِ، ولا يَذْكُرُهُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي بَابِ الْقَسَمِ، فلا يَكُونُ إِيْلَاءً، وَإِنَّمَا يُسَمَّى حَلْفًا تَجَوُّزًا؛ لِمِشَارَكَةِ الْقَسَمِ فِي الْمَعْنَى، وهو الْحَثُّ عَلَى الْفِعْلِ، أو الْمَنْعُ مِنْهُ، أو توكيدُ الْخَبَرِ، والكلامُ عندَ إِطْلَاقِهِ يُحْمَلُ عَلَى حَقِيقَتِهِ مَا لَمْ تَتَعَذَّرْ.

ويَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الْغُفْرَانُ فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ ﷻ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ ^(١)(٢).

❁ المسألة الرابعة:

الشَّرْطُ الثَّالِثُ مِنْ شُرُوطِ الْإِيْلَاءِ: أَنْ يَكُونَ الْحَلْفَ - عَلَى تَرْكِ الْوُطْءِ - عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ^(٣).

لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَهُ تَرْبُصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ مَا دُونَهَا، فلا معنى لِلتَّرْبُصِ؛ لأنَّ مُدَّةَ الْإِيْلَاءِ تَنْقُضِي قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ مَعَ انْقِصَائِهِ، وَتَقْدِيرُ التَّرْبُصِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يَقْتَضِي كَوْنَهُ فِي مُدَّةٍ تَنَاطَلَهَا الْإِيْلَاءُ ^(٤).

(١) انظر: المغني (٦/١١)؛ شرح الزركشي (٤٦٠/٥)؛ معونة أولي النهى (٢٧/١٠)؛ المنح الشافيات (٦٣٨/٢).

(٢) انظر: المبدع (٨/٧-٨).

(٣) نص عليه الإمام أحمد رحمته الله، وهو المذهب.

ومثله في الحكم: أَنْ يَخْلِفَ عَلَى تَرْكِ الْوُطْءِ، وَيَنُوي أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَوْ يُعْلَقَ الْوُطْءُ عَلَى شَرْطٍ لَا يُوجَدُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ غَالِبًا.

انظر: الإنصاف (٢٣/١٥٣-١٥٦)؛ الإقناع (٣/٥٦٩، ٥٧١)؛ المنتهى (٢/١٨٣، ١٨٤)، معونة أولي

النهى (١٠/٢٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٥٢١).

(٤) انظر: المغني (١١/٨-٩)؛ شرح الزركشي (٥/٤٦٢-٤٦٣).

وظاهر المذهب استواء الحرِّ والرقيق في مُدَّة الإيلاء^(١)؛ لعموم النص^(٢).

✽ المسألة الخامسة:

الشَّرْطُ الرَّابِعُ مِنْ شُرُوطِ الإيلاء: أَنْ يَكُونَ مِنْ زَوْجٍ^(٣).

فَمَنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ أَمَّتِهِ لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّيًا، وَكَذَا مَنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ أجنبيَّةٍ ثُمَّ نَكَحَهَا؛ لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾؛ والأجنبيَّةُ لَيْسَتْ مِنْ نِسَائِهِ؛ والأُمَّةُ لَا حَقَّ لَهَا فِي الْوَطْءِ، فَلَا يَكُونُ مُؤَلِّيًا مِنْهَا، كَالْأجنبيَّةِ^{(٤)(٥)}.

✽ المسألة السادسة:

وَإِذَا صَحَّ الإيلاءُ ضُرِبَتْ مُدَّتُهُ لِلْمُؤَلِّيِ^(٦)، فَيَتَرَبَّصُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يُطَالَبُ بِالْوَطْءِ فِيهِنَّ.

فَإِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَطَأْ، وَرَافَعَتْهُ امْرَأَتُهُ إِلَى الْحَاكِمِ، وَقَفَّه، وَأَمَرَهُ بِالْفَيْئَةِ^(٧)، فَإِنْ أَبَى أَمَرَهُ بِالطَّلَاقِ إِنْ طَلَبَتْهُ الْمَرْأَةُ وَلَمْ تُعْفِهِ.

(١) انظر: شرح الزركشي (٥/٤٦٧)؛ الإنصاف (٢٣/١٨٧)؛ الإقناع (٣/٥٧٧)؛ المنتهى (١/١٨٥).

(٢) انظر: المبدع (٨/٩، ٢٠).

(٣) سواء أكان مسلماً أم كافراً، حُرّاً أم عبداً. ويُشترطُ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ عَاقِلًا، قَادِرًا عَلَى الْوَطْءِ، وَأَنْ يَكُونَ بِالْغَا أَوْ مُمَيَّزًا يُعْقِلُهُ، وَأَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ مِمَّنْ يُمَكِّنُ جَمَاعُهَا، لَا زَنْزَاءً وَنَحْوَهَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

انظر: الإنصاف (٢٣/١٣٨، ١٨٣-١٨٥)؛ الإقناع (٣/٥٧٦-٥٧٧)؛ المنتهى (٢/١٨٥)؛ معونة أولي

النهى (١٠/٢٣-٢٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٥٣٠).

(٤) انظر: المغني (١١/٢٣)؛ شرح الزركشي (٥/٤٦٤-٤٦٥)؛ معونة أولي النهى (١٠/٣٤).

(٥) انظر: المبدع (٨/١٨-١٩).

(٦) وابتداءً مُدَّةُ الإيلاءِ مِنْ جِهِنِّ الْيَمِينِ، وَلَا يَتَقَيَّرُ إِلَى ضَرْبِ حَاكِمٍ.

انظر: المغني (١١/٣٢)؛ الإنصاف (٢٣/١٨٩-١٩٠)؛ الإقناع (٣/٥٧٧)؛ المنتهى (٢/١٨٥).

(٧) والفَيْئَةُ هُنَا: رُجُوعُهُ إِلَى مَا امْتَنَعَ مِنْهُ، وَهُوَ الْوَطْءُ. فَإِنْ كَانَ بِالْمُؤَلِّيِ - بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ - عُذْرٌ يَمْنَعُ الْوَطْءَ كَمَرَضٍ وَحَبْسٍ، أَمَرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَفِيَّ بِلِسَانِهِ فِي الْحَالِ، فَيَقُولُ: مَتَى قَدَرْتُ جَامِعَتُكَ. فَإِنْ زَالَ عُذْرُهُ وَطِئَ أَوْ طَلَّقَ. وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُطَالِبَ بِفَيْئَةٍ أَوْ طَلَاقٍ إِنْ كَانَ بِهَا عُذْرٌ يَمْنَعُ الْوَطْءَ. انظر: شرح الزركشي (٥/٤٦٩)؛ الإنصاف (٢٣/١٩٧-٢٠٠، ٢١٤)؛ الإقناع (٣/٥٧٧، ٥٧٩)؛ المنتهى (٢/١٨٧، ١٨٦).

لقله تعالى: ﴿فَامْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعُ بِإِخْسَنِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ فإذا امتنع من أداء الواجب عليه، فقد امتنع من الإمساك بمعروف، فيؤمر بالتسريح بإحسان. وإن طرأ بالمرأة عذر يمنع الوطاء انقطعت المدة^(١)، فإن زال المانع استؤنفت، ولم تبئن على ما مضى؛ لأن قوله تعالى: ﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ يقتضي أنها متوالية، فإذا قطعت وجب استئنافها، كمدة الشهرين في صوم الكفارة^(٢).

المسألة السابعة: ﴿﴾

ولا تطلق الزوجة بمجرد مضي مدة الإيلاء^(٣).

لقله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ وظاهره أن الفينة بعد مدة التربص وهي الأشهر الأربعة؛ لأنه ذكر الفينة بعدها بالفاء المقتضية للتغيب، ثم قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَّوْا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. ولو وقع الطلاق بمضي المدة، لم يحتج إلى عزم عليه.

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يقتضي أن الطلاق مسموع، ولا يكون المسموع إلا كلاماً^{(٤)(٥)}.



(١) كما لو حبست، أو مرضت، أو صامت فرضاً، فإنه لا يحتسب به على المولي، وتنقطع مدة الإيلاء. ويستثنى من ذلك: الحيض، فيحتسب بمدته على المولي، ولا يقطع مدة الإيلاء، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٣/١٩٣)؛ التنقيح (ص ٣٣١)؛ الإقناع (٣/٥٧٨)؛ المنتهى (٢/١٨٥-١٨٦).

(٢) انظر: المبدع (٨/٢٠، ٢٢، ٢٧).

(٣) نص عليه، وهو المذهب، قال الزركشي رحمه الله في شرحه (٥/٤٦٧): (ولا نزاع في ذلك عندنا).

انظر: المغني (١١/٣١)؛ التنقيح (ص ٣٣١)؛ الإقناع (٣/٥٧٨)؛ المنتهى (٢/١٨٧).

(٤) انظر: المغني (١١/٣١-٣٢)؛ شرح الزركشي (٥/٤٦٢، ٤٦٧-٤٦٨)؛ كشاف القناع (٥/٣٦٣).

(٥) انظر: المبدع (٨/٢٠-٢١).

الآية التاسعة عشرة

لله قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَالْمُطَلَّقَةُ تَرْبِصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وتحتها ست مسائل.

✽ المسألة الأولى:

العِدَّة^(١) في الشرع: اسمٌ لمدّة معلومة تتربّص فيها المرأة؛ لتعرف براءة رحمها، وذلك يحصل بوضع حمل، أو مضيّ أقرء، أو أشهر^(٢).
وقد انعقد الإجماع على وجوبها في الجملة^(٣).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَةُ تَرْبِصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُ مِنْ الْمَجْصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَتْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]؛ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْبِصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

والمعنى يشهد له؛ فإن تمييز الأنساب مطلوبٌ في نظر الشارع، والعِدَّةُ طريقٌ إليه^(٤).

(١) العِدَّة لغة: مصدر عدّدت الشيء عدّاً وعدّة. وأصلها من العدّ، وهو الإحصاء. والعِدَّة كذلك: مقدار الذي يُعدّ، وسُميت مدة التربّص عدّة؛ لأنها تُحصى وتُعدّ. وتُجمع على عدّد، كسِدرة وسدّر.
انظر: تهذيب اللغة (١/ ٨٩)، (عد)؛ حلية الفقهاء (ص ١٨٣)؛ لسان العرب (٣/ ٢٨٤)؛ المصباح المنير (ص ٢٠٥)، (عدد) فيها.

(٢) وعرفها في الإقناع (٥/ ٤)، والمنتهى (٢٠٣/ ٢) بأنها: التربص المحدود شرعاً.

(٣) المغني (١١/ ١٩٤). وانظر: الإجماع (ص ١٢١-١٢٣)؛ مراتب الإجماع (ص ١٣٣-١٣٤).

(٤) انظر: المبدع (٨/ ١٠٧).

✽ المسألة الثانية:

كُلُّ امْرَأَةٍ فَارَقَهَا زَوْجُهَا فِي حَيَاتِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوعِ، فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا بِالْإِجْمَاعِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

ولأنَّ العِدَّةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ فِي الْأَصْلِ لِبَرَاءَةِ الرَّجْمِ، وَقَدْ تَيَقَّنَّا هُنَا. فَإِنْ خَلَا بِهَا، ثُمَّ فَارَقَهَا، فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا^(٢). قَالَ زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣): قَضَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَنَّ مَنْ أَغْلَقَ بَابًا، أَوْ أَرْخَى سِتْرًا، فَقَدْ وَجِبَ الْمَهْرُ، وَوَجِبَتِ الْعِدَّةُ^(٤). وَهَذِهِ قَضَايَا اشْتَهَرَتْ وَلَمْ تُنْكَرْ، فَكَانَتْ كَالْإِجْمَاعِ،

(١) انظر: الإجماع (ص ١١٢)؛ الحاوي للماوردي (١١/ ٢١٧)؛ الشرح الكبير لابن أبي عمر المقدسي (٦/ ٢٤).

(٢) سواء كان النكاح صحيحاً أو فاسداً، وسواء كان بهما أو بأحدهما ما يمنع الوطء جساً - كالجَبِّ والعِنَةِ -، أَوْ شَرْعاً - كَالْإِحْرَامِ وَالْحَيْضِ -، أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْعِدَّةِ بِالْخُلُوعِ: أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ مِمَّنْ يَطَّأُ مِثْلَهُ - وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ أَكْثَرِ -، وَتَكُونَ الزَّوْجَةُ مِمَّنْ يُوطَّأُ مِثْلُهَا - وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ أَكْثَرِ - . وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهَا حَالِ الْخُلُوعِ، وَتَكُونَ مَطَاوَعَةً لَهُ.

فإن اختلف شرط من هذه الشروط، فلا عدة عليها، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٧/ ٩-٢٤)؛ الإقناع (٥/ ٤)؛ المنتهى (٢/ ٢٠٣)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٥٨٨)؛ كشف القناع (٥/ ٤١١)؛ هداية الراغب (٣/ ٢٦٣).

(٣) هو: أبو حاجب زرارة بن أوفى العامري البصري، ثقة عابد، سمع عمران بن حصين، وأبا هريرة، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرهم، وتولى قضاء البصرة. مات فجأة وهو يصلي سنة (٩٣هـ).

انظر: أخبار القضاة (ص ١٨٦-١٨٨)؛ سير أعلام النبلاء (٤/ ٥١٥)؛ تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٢).

(٤) رواه عبد الرزاق (٦/ ٢٨٨)، وسعيد بن منصور (١/ ٢٣٤)، ت: الأعظمي؛ والبيهقي في الكبرى (٧/ ٢٥٥)، وقال: (هذا مُرْسَلٌ؛ زُرَّارَةُ لَمْ يُدْرِكْهُمْ، وَقَدْ رَوَيْنَاهُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْصُولًا). وانظر: التلخيص الحبير (٣/ ١٩٣)؛ إرواء الغليل (٦/ ٣٥٦).

والآية مخصوصة بذلك^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الثالثة:

الْحُرَّةُ ذَاتُ الْقُرْءِ^(٣) إِذَا فَارَقَهَا زَوْجُهَا فِي الْحَيَاةِ، بَعْدَ الدُّخُولِ أَوِ الْخُلُوءِ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٥).

(١) انظر: المغني (١١/١٩٨)؛ كشف القناع (٥/٤١٢).

(٢) انظر: المبدع (٨/١٠٧-١٠٨).

(٣) ذَاتُ الْقُرْءِ: أي ذَاتُ الْحَيْضِ. فخرج به مَنْ لَا تَحِيضُ، كَالْأَيْسَةِ، وَالصَّغِيرَةِ، وَمَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا.

(٤) سواء أكان الطلاق رجعيًا أم بائنًا، وَلَا يُعْتَدُ بِحَيْضَةٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ فِيهَا، وَالْمُبْعَضَةُ كَالْحُرَّةِ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ قَتْنًا، فَعِدَّتُهَا قُرْءَانٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. انظر: الإقناع (٤/٩)؛ المنتهى (٢/٢٠٥).

(٥) فقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ خبرٌ معناه الأمر؛ أي: لِيَتَرَبَّصْنَ. انظر: زاد المسير (١/٢٦٠)؛

اللباب لابن عادل (٤/١٠٨، ١١١).

وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ عامٌّ، يشمل الْمُطَلَّقَةَ الرَّجْعِيَّةَ وَالْبَائِنَ، وَيَشْمَلُ الْحُرَّةَ وَغَيْرَهَا،

وُخْصَصَ عَمُومُهُ بِالْأَمَةِ، فَعِدَّتُهَا قُرْءَانٌ؛ لحديث: «قَرَأَ الْأَمَةُ حَيْضَتَانِ» [رواه أبو داود (٢١٨٩)،

والترمذي (١٢١٨)، وابن ماجه (٢٠٨٠)]. قال أبو داود: (وهو حديثٌ مجهول). وقال الترمذي:

(حديث غريب، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مَظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ، وَمَظَاهِرُ لَا نَعْرِفُ لَهُ فِي الْعِلْمِ غَيْرَ

هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ). وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ

فِي الْإِرْوَاءِ (٧/١٤٨). وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ مِنْ

الصَّحَابَةِ، فَكَانَ إِجْمَاعًا. انظر: المغني (١١/٢٠٦)؛ معونة أولي النهى (١٠/١٠٤).

وُخْصَصَ كَذَلِكَ بِالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وَبِالْحَامِلِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْصَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]

، وَبِالْمُطَلَّاقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوِ الْخُلُوءِ؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَهَّنْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ لَمْ يَكُنَّ لَهُنَّ شُرَاطِقُهُنَّ

مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]. انظر: زاد المسير (١/٢٢٩)؛ الإشارات

الإلهية (١/٣٣٦)؛ التسهيل لابن جزي (١/٨١)؛ تفسير السعدي (ص ١٠٣).

والآية خاصة بذات القرء؛ لقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فَأَمَّا الْإَيْسَةُ وَنَحْوُهَا فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ؛ لقوله

تعالى: ﴿وَالَّذِي يَبْتِئِنَّ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُنَّ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ [الطلاق: ٤]. انظر:

اللباب لابن عادل (٤/١٠٩، ١١١).

والآية واردة في الْمُطَلَّقاتِ، وَبَيَّنَّ عَلَيْهِنَّ كُلَّ مُفَارَقَةٍ حَالِ الْحَيَاةِ بِخُلْعٍ، أَوْ فُسْخٍ، أَوْ لِعَانٍ، وَنَحْوِ

ذَلِكَ. انظر: كشف القناع (٥/٤١٧).

● المسألة الرابعة:

والقرء^(١) هو: الحيض، في أصح الروايتين وأظهرها عن الإمام أحمد رحمته الله^(٢).
قال في رواية الأثرم^(٣): (كنت أقول: إنه الأطهار، ثم وقفت^(٤) لقول
الأكابر^(٥)).

(١) القرء في لغة العرب: اسمٌ مشترك، يطلق على الحيض وعلى الطهر؛ فهو من الأضداد، يقال: أقرأت المرأة إذا حاضت، وأقرأت إذا طهرت. قال ابن فارس رحمته الله في حلية الفقهاء (ص ١٨٤): (فهذا ما تقوله العرب، وليس الاختلاف الواقع بين الفقهاء على أطراح أحد القولين، وكلهم مجمعون على أن القرء اسم يقع على الحيض كما يقع على الطهر، ولكن كلاً اختار قولاً، واحتج له من جهة المعنى).
والقرء - بفتح القاف وضمها - لغتان، فبالفتح يُجمع على «قرء» و «قروء»، وكفلس وفلوس و أفلس. وبالضم يُجمع على «أقرء»، كقفل وأقفال. انظر: الأضداد لأبي بكر الأنباري (ص ٣٢-٣٧)؛ تهذيب اللغة (٩/ ٢٧٢-٢٧٤)؛ المصباح المنير (ص ٢٥٩)، تاج العروس (١/ ٣٦٦)، جميعها (قرأ).

(٢) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقال القاضي: إنه الصحيح عن الإمام أحمد رحمته الله. وقال الزركشي: هو المشهور عنه، وآخر قوله صريحاً. انظر: مسائل أبي داود (ص ٢٥٣)؛ الروايتين والوجهين (٢/ ٢٠٩)؛ شرح الزركشي (٥/ ٥٣٧)؛ الإنصاف (٤٢/ ٤٣-٤٤)؛ الإقناع (٩/ ٤)؛ المتهي (٢/ ٢٥٥).

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي - ويقال: الكلبي -، المعروف بالأثرم. صاحب «السنن».

إمام جليل حافظ، من كبار أصحاب الإمام أحمد رحمته الله، نقل عنه مسائل كثيرة، وصنفها ورتبها على الأبواب.

قال إبراهيم بن الأصبهاني: (أبو بكر الأثرم أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن). توفي رحمته الله بعد سنة (٢٦٠هـ).
انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ١٦٢)؛ المقصد الأرشد (١/ ١٦١)؛ المنهج الأحمد (١/ ٢٤٠).

(٤) كذا في المبدع وغيره.

وفي المغني (١١/ ٢٠٠)، والإنصاف (٤٤/ ٤٤): (ثم وقفت)، فيكون صريحاً في توقفه رحمته الله، ويستفاد رجوعه إلى القول الآخر من رواية النيسابوري الآتي ذكرها.

(٥) ونقل عنه ابن القاسم: (قد كنت أقول بقول زيد بن ثابت، وعائشة، وابن عمر - أي: أن القرء هو الطهر - فهبته). قال القاضي: (فظاهر هذا أنه رجع عن قوله بالأطهار، وأن القرء هو الحيض).
الروايتين والوجهين (٢/ ٢٠٨-٢٠٩).

وقال الزركشي في شرحه (٥/ ٥٣٨): (وأصرح من ذلك قوله في رواية النيسابوري: «قد كنت أقول به، إلا أني أذهب اليوم إلى أن الأقرء: الحيض»، وهذا تصريح بالرجوع). وانظر: مسائل أبي داود (ص ٢٥٣).

وظاهر الآية يدل على هذا القول؛ فإنه يقتضي وجوب التربص بثلاثة كاملة، وَمَنْ جَعَلَ الْقُرْوَةَ: الأطهار، لم يوجب ثلاثة قروء، بل قُرَائِن، وبعض الثالث^(١).
وعنه: القُرء هو الطُّهْر.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: ورجع إليه أحمد؛ فقال في رواية الأثرم: رأيت الأحاديث عَمَّن قال: القروء: الحيض. تختلف، والأحاديث عَمَّن قال: إنها الأطهار. صحاح قوية^(٢).

ودليله قول الله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]؛ أي: في عدتهن، كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ أي: في يوم القيامة. والمشروع هو الطلاق في الأطهار، لا في الحيض إجماعاً.

والجواب: أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾؛ أي: مستقبلات لعدتهن - وعدتهن الحيض الثلاث -، كما تقول: لقيته ثلاث بقين من الشهر؛ أي: مُستقبلاً^(٣) لِثَلَاثٍ^(٤).

(١) وَمَنْ جَعَلَ الْقُرْوَةَ: الحيض، أوجب ثلاثة كاملة؛ فوافق ظاهر الآية، وكان أولى ممن خالفه.

انظر: المغني (٢٠١/١١-٢٠٢)؛ الباب لابن عادل (١١٦/٤).

(٢) انظر: التمهيد (٩٣/١٥-٩٤).

قال الزركشي رَحِمَهُ اللهُ في شرحه (٥٣٨/٥): (وما اعتمده أبو عمر فليس فيه إلا أن مُخْتَارَهُ كان إذ ذاك الأطهار، والعمدة في ذلك ما اعتمده أحمد من أن ذلك قول الأكابر، وقد حكاه عن عمر، وابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ).

(٣) في المخطوط ١٥١، والمطبوع: (مستقبلات). وهو خطأ.

(٤) انظر: الكشف للزمخشري (٣٦٥/١)؛ البحر المحيط لأبي حيان (٢٨١/٨)؛ الدر المصون (٣٥٢/١٠).

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: يحتمل أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾؛ أي: قَبْلَ عِدَّتِهِنَّ؛ إذ لا يمكن حمل الآية على الطلاق في العدة؛ لأن الطلاق يسبق العدة؛ لكونه سبباً يتقدم الحكم؛ فلا يوجد الحكم قبله. والطلاق في الطهر تطليق قبل العدة إذا كانت الأقراء: الحيض. انظر: المغني (٢٠٢/١١).

وقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: قرأ النبي ﷺ: (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قُبُلِ عَدَّتِهِنَّ) ^(١) ^(٢).

✽ المسألة الخامسة:

الْحُرَّةُ الْمُعْتَدَّةُ بِالْأَقْرَاءِ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِالطُّهْرِ مِنَ الْحِيْضَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَوْ لَمْ تَغْتَسِلْ مِنْهَا، فِي إِحْدَى الرَّوَائِيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد رحمته الله ^(٣).

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾؛ وَقَدْ كَمَلْتُ الْقُرُوءَ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ - بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهَا، وَوَجُوبِ الصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَصِحَّتِيهِمَا مِنْهَا -، فَوَجَبَ أَنْ يَزُولَ التَّرْتِيبُ بِزَوَالِهَا ^(٤).

✽ المسألة السادسة:

إِذَا أَدَّعَتِ الْمَرْأَةُ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا بِحَيْضٍ، أَوْ وَلَادَةٍ، فِي زَمَنِ يُمْكِنُ انْقِضَاؤُهَا فِيهِ، قُبُلُ قَوْلِهَا ^(٥).

(١) رواه مسلم (١٤٧١).

(٢) انظر: المبدع (١١٧/٨ - ١١٩).

(٣) فَإِذَا طَهَّرَتْ مِنَ الْحِيْضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ، وَلَيْسَ لَزَوْجِهَا رَجْعَتَهَا، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ رحمته الله. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهَا فِي الْعِدَّةِ حَتَّى تَغْتَسِلَ - وَلَوْ أَخَّرَتْ الْغُسْلَ مَدَّةً طَوِيلَةً -؛ فَلَا تَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ، وَيَبَاحُ لَزَوْجِهَا رَجْعَتَهَا إِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً، لَكِنْ بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ كَالنَّفَقَةِ، وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ، وَصَحَّةِ اللَّعَانِ، وَنَحْوِهَا تَنْقَطِعُ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

انظر: الهداية لأبي الخطاب (ص ٤٦٣)؛ المغني (١١/٢٠٤-٢٠٥)؛ الإنصاف (٢٣/٩٤-٩٧، ٢٤/٤٩-٥١)؛ الإقناع (٣/٥٦١، ٤/٩)؛ المنتهى (٢/١٧٩، ٢٠٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٥٠٩، ٥٩٥).

(٤) انظر: المبدع (٧/٣٩٥-٣٩٦، ٨/١١٨).

(٥) إِلَّا أَنْ تَدْعِي انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا بِثَلَاثِ حَيْضٍ فِي شَهْرٍ؛ فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَإِنْ أَدَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنِ لَا يُمْكِنُ انْقِضَاؤُهَا فِيهِ، لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهَا. وَأَقْلُّ مَا يُمْكِنُ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ بِهِ لِمَنْ تَعَدَّتْ بِالْأَقْرَاءِ: تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلِحِظَةً لِلْحُرَّةِ، وَخَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا وَلِحِظَةً لِلْأَمَةِ. وَأَقْلُّ مَا تَنْقُضِي بِهِ عِدَّةَ الْحَامِلِ: أَنْ تَضَعِ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ، وَأَقْلُّ ذَلِكَ: وَاحِدٌ وَثَمَانُونَ يَوْمًا.

انظر: الإنصاف (٢٣/١٠٥-١٠٧)؛ الإقناع (٣/٥٦٣، ٤/٦-٧)؛ المنتهى (٢/١٨٠، ٢٠٣).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُنَّ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾؛ أي: من الحمل، والحيض^(١)؛ فلو لا أن قولهن فيه مقبول، ما حرم عليهن كتمانها؛ إذ لا فائدة فيه مع عدم قبوله^(٢).

ويقبل كذلك قول امرأة علق طلاقها بحيضها، فقالت: حِضْتُ. وكذبها زوجها^(٣)؛ لما سبق من الاستدلال بالآية^(٤).

الآية العشر

لله قَالَ تَجَازَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُ مَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وتحتها ثمان مسائل:

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٥٦٣)؛ الباب لابن عادل (٤/ ١٢٠-١٢١).

(٢) ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ فلما حرم كتمان الشهادة، دل على قبولها. انظر: المغني (١٠/ ٤٥٢).

(٣) وهل تستحلّف أو يقبل قولها بلا يمين؟ وجهان في المذهب:

أولهما: أن قولها يقبل بلا يمين. وهو قول جماهير الأصحاب، وقال الشارح، والبرهان ابن مفلح: إنه ظاهر المذهب. وذهب إليه صاحب المنتهى في شرحه، وقدمه الشيخ مرعي في الغاية، واعتمده البهوتي رحمه الله.

والثاني: يقبل قولها مع يمينها. قال المرداوي في تصحيح الفروع: (وهو الصواب). وذهب إليه صاحب الإقناع.

انظر: الشرح الكبير (٢٢/ ٤٧٧)؛ المبدع (٧/ ٣٣٦)؛ تصحيح الفروع (٩/ ١١٣)؛ الإقناع (٣/ ٥١٠)؛ المنتهى (٢/ ١٦٢)؛ معونة أولي النهى (٩/ ٤٥٧)؛ غاية المنتهى (٢/ ٢٩٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٤٥١)؛ مطالب أولي النهى (٨/ ٢٠-٢١).

(٤) انظر: المبدع (٧/ ٣٣٦، ٣٩٩).

● المسألة الأولى:

أصلُ الطَّلَاق في اللغة: التَّخْلِيَةُ، يُقَال: طَلَّقَتِ النَّاقَةُ، إِذَا سَرَحَتْ حَيْثُ شَاءَتْ، وَحُبِسَ فُلَانٌ فِي السَّجَنِ طَلْقًا، أَي: بغير قيد.

وَالطَّلَاقُ مَصْدَرٌ: طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ - بفتح اللام وضمِّها -، تَطْلُقُ بضم اللام فِيهِمَا^(١)، طَلَاكَ، فِيهِ طَالِقٌ، وَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِيهِ مُطَلِّقَةٌ^(٢). وَمَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ: حُلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ أَوْ بَعْضُهُ^(٣).

وهو راجعٌ إلى المعنى اللغوي؛ لأنَّ مَنْ حُلَّ قَيْدُ نِكَاحِهَا فَقَدْ حُلِّيتَ^(٤).

وهو مشروعٌ بالإجماع^(٥)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

والمعنى يدل عليه؛ لأنَّ الحال ربما فسدت بين الزوجين، فأدَّى ذلك إلى ضرر عظيم، وصار النِّكَاحُ عندئذٍ مفسدةً محضةً؛ بِلُزُومِ الزَّوْجِ النِّفْقَةَ وَالسَّكْنَى، وَحُبْسِ الْمَرْأَةِ مَعَ سُوءِ الْعِشْرَةِ، وَالْخُصُومَةِ الدَّائِمَةِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ، فَشُرِعَ مَا يَزِيلُ النِّكَاحَ؛ لِتَرْوُلِ الْمَفْسَدَةِ الْحَاصِلَةِ بِهِ^(٦).

(١) من بابي «قتل» و«قرب».

(٢) انظر: جمهرة اللغة (٢/٩٢٢)؛ معجم مقاييس اللغة (٣/٤٢٠)؛ الصحاح (٤/١٥١٨)؛ لسان العرب

(١٠/٢٢٦-٢٢٩)؛ المصباح المنير (ص ١٩٥)، جميعها (طلق).

(٣) انظر: الإنصاف (٢٢/١٢٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٣٦٣).

(٤) انظر: مفردات الراغب (ص ٣٤٣)، (طلق).

(٥) انظر: المغني (١٠/٣٢٣)؛ الإقناع لابن القطان (٣/١٤٥٥).

(٦) انظر: المبدع (٧/٢٤٩).

✻ المسألة الثانية:

الطلاق الصريح: ما كان بلفظ «الطلاق» وما تصرف منه؛ فلو قال: أنت طالق، أو الطلاق، أو طلقتك، أو مطلقته، فهو صريح. ويستثنى من ذلك: الأمر «اطلّقي»، والمضارع كـ «تطلقين»، واسم الفاعل «مطلقته»، فلا يقع بهذه الثلاثة طلاق^(١).

وقال الخرقى رحمه الله^(٢) وغيره: «السراح» و «الفراق» صريحان كالطلاق^(٣)؛ لورودهما بذلك في الكتاب العزيز؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَصْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ وقوله: ﴿فَنَعَالَيْكَ أُمِّتُكَ وَأَسْرَحُكَ سَرَلًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]؛ وقوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]؛ وقوله: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَقَا يُغْنِ اللَّهُ كَلًّا مِّنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠].

والأوّل أصح؛ لأن «الفراق» و «السراح» يستعملان في غير الطلاق كثيراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَعَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ وقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]. فلم يكونا صريحين فيه كسائر كناياته.

(١) تنقسم ألفاظ الطلاق في المذهب إلى: صريح، وكناية. فالصريح: ما لا يحتمل غيره. وهو لفظ «الطلاق» وما تصرف منه، إلا ما استثنى. والكناية: ما يدل على معنى الصريح، ويحتمل غيره. وهي نوعان: كناية ظاهرة: كأنبت خلية، وبائن، وتزوجي من شئت، ونحوها من الألفاظ الموضوعة للبينونة. وكناية خفية: كاذهي، واعتدي، والحقي بأهلك، ونحوها مما وضع للطلقة الواحدة. انظر: التنقيح (ص ٣١٥-٣١٧)؛ الإقناع (٣/ ٤٦٩، ٤٧٢)؛ الروض المربع (٢/ ٨٤٢-٨٤٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٣٨٢).

(٢) هو: أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى. من كبار أئمة الحنابلة، له تصانيف جليلة في المذهب، لم ينتشر منها إلا مختصره المشهور بـ «مختصر الخرقى»، واحترق غالب كتبه ببغداد. توفي رحمه الله بدمشق سنة (٣٣٤هـ). انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ١٤٧)؛ مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٦٨٦)؛ المقصد الأرشد (٢/ ٢٩٨).

(٣) والمذهب أن لفظ «الفراق» و «السراح» من الكنايات الخفية.

انظر: الإقناع (٣/ ٤٧٣)؛ المنتهى (٢/ ١٤٦).

ولا يصح قياسهما على لفظ الطلاق؛ فإنه مختصٌ بذلك، سابقٌ إلى الأفهام من غير قرينة ولا دلالة، بخلاف الفراق والسراح^(١).

وقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِحْ بِإِخْسَنِ﴾ ليس المراد به الطلاق؛ إذ الآية في الرجعية، وهي إذا قاربت انقضاء عدتها، فإذا أنْ يُمْسِكها برجة، وإما أنْ تُتْرَكَ حتى تنقضي عدتها، فتسرح. فالمراد بالتسريح في الآية قريب من معناه اللغوي، وهو: الإرسال^{(٢)(٣)}.

المسألة الثالثة:

الخُلْعُ: فِرَاقُ الزَّوْجِ امرأته بِعَوَضٍ يأخذه، بِالْفَاظِ مخصوصة^(٤).
يُقال: خَلَعَ امرأته خُلْعاً، وَخَالَعَهَا مُخَالَعَةً، وَاخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَهِيَ خَالِعٌ.
وَأَصْلُهُ مِنْ خَلَعَ الثَّوبَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَنْخَلَعُ مِنْ لِبَاسِ زَوْجِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]^(٥).
وفائدته: تخليصها من الزَّوْجِ على وجه لا رجعة له عليها إلا برضاها^(٦).

(١) انظر: المغني (١٠/٣٥٥-٣٥٦).

(٢) فيكون معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِحْ بِإِخْسَنِ﴾: ترك رجعتها حتى تنقضي عدتها.
قال القاضي أبو يعلى رحمه الله: (وهذا هو الصحيح؛ لأنه قال عقيب الآية: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدَحٍ﴾ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، والمراد بهذه الطلقة: الثالثة بلا شك، فيجب إذا أنْ يُحْمَلَ قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِحْ بِإِخْسَنِ﴾ على تركها حتى تنقضي عدتها؛ لأنه إنْ حُمِلَ على الثالثة، وَجَبَ أنْ يُحْمَلَ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ على رابعة، وهذا لا يجوز). زاد المسير (١/٢٦٣).
وانظر: التسهيل لابن جزي (١/٨٢)؛ اللباب لابن عادل (٤/١٢٩، ١٣٤)؛ معجم مقاييس اللغة (٣/١٥٧)؛ القاموس المحيط (١/٢٢٧)، (سرح).

(٣) انظر: المبدع (٧/٢٦٨-٢٦٩).

(٤) انظر: المطلع (٤٠٣)؛ الإقناع (٣/٤٤١)؛ المنتهى (٢/٣٣٥).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (١/١٦٤)؛ لسان العرب (٨/٧٦)؛ القاموس المحيط (٣/١٨)، جميعها (خلع).

(٦) انظر: المبدع (٧/٢١٩).

المسألة الرابعة:

يجوز للمرأة أن تُخالع زوجها إن أبغضته؛ لخلقه، أو خلّقه، أو دينه، أو كبره أو ضعفه، أو نحو ذلك، وخشيت أن لا تقيم حدود الله في حقّه^(١).

لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيقَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٢).

وبذلك قال جميع الفقهاء في الأمصار، إلا بكر بن عبد الله المزني رحمه الله^(٣)، فإنه لم يُجزّه، وقال: إِنَّ آيَةَ الْخُلَعِ مَنْسُوخَةٌ بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]^(٤).

(١) ويُستحبُّ للزوج - حيث أُبيع الخلع - أن يُجيبها إليه، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٤٤١/٣)؛ المنتهى (١٣١/٢)؛ الروض المربع (٨٢٩/٢).

(٢) قال الطوفي رحمه الله: (﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾؛ أي: إذا طلق الرجل امرأته، لا يحلُّ له أن يرجع عليها بشيء من مهرها؛ لأنها استحقته بما استحلَّ منها، وهذا عامٌ خصَّ بما بعده، وهو: ﴿إِلَّا أَنْ يَتَّفَا﴾ الآية. فيُخصَّ العموم المتقدم بما إذا خاف الزوجان في المقام على الزوجية الإثم بسوء العشرة بينهما، وتمانعهما حقَّ الزوجية، وأن لا يقيما حدود الله بينهما، ويأبى الزوج طلاقاً بلا عوض، فحينئذٍ يجوز لهما أن يصطلحا على شيء تبذله الزوجة له، إما المهر الذي ساقه إليها، أو بعضه، أو غير ذلك من المال، ويطلقها افتداءً لنفسها منه بذلك، ومن الإثم بالمقام. الإشارات الإلهية (٣٣٨/١).

(٣) هو: أبو عبد الله بكر بن عبد الله بن عمرو المزني البصري.

تابعي جليل، روى عن ابن عمر، وابن عباس، وأنس رضي الله عنه وغيرهم، وكان إماماً في الحديث والفقه. قال الذهبي في ترجمته: الإمام، القدوة، الواعظ، الحجة، أحد الأعلام، يذكر مع الحسن وابن سيرين.

توفي رحمه الله سنة (١٠٦ أو ١٠٨ هـ).

انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٩٠-٩١)؛ سير أعلام النبلاء (٥٣٢/٤)؛ تهذيب التهذيب (٤٨٤/١).

(٤) رواه ابن جرير بإسناده عن بكر المزني، وقال: إنه قول لا معنى له، وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المسلمين على تخطئته. انظر: تفسير الطبري (٥٨١/٤).

وقال أبو جعفر النحاس رحمه الله: (وهذا قول شاذٌ خارجٌ عن الإجماع). الناسخ والمنسوخ (٥١/٢).

ووصفه بالشذوذ كذلك ابن عبد البر رحمه الله في الاستذكار (١٧٥/١٧).

وقال ابن سيرين^(١) وأبو قلابة^(٢): لا يحل الخلع حتى يجد على بطنها رجلاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْلَمُوهُمْ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [النساء: ١٩]. والجواب عن ذلك: أنه قول عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم^(٣)، ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة، فكان كالإجماع^(٤). ودعوى النسخ لا تُسمع حتى يثبت تعذر الجمع، وأن الآية النسخة متأخرة، ولم يثبت ذلك^(٥).

المسألة الخامسة:

ويكره لها أن تُخالع مع استقامة الحال بينهما، فإن فعَلت وقع الخلع^(٦).

لقوله تعالى: ﴿إِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هِيَكَارِيَتًا﴾ [النساء: ٤]^(٧).

- (١) هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري، مولى أنس بن مالك رضي الله عنه.
- إمام من كبار التابعين، سمع من أنس، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن الزبير رضي الله عنهم وغيرهم، واشتهر بالعلم، والزهد، والورع. قال مورق العجلي: (ما رأيت أفقه في ورعه من محمد بن سيرين). ولد بالبصرة سنة (٣٣هـ)، وتوفي بها سنة (١١٠هـ).
- انظر: التاريخ الكبير (٩٠/١-٩٢)؛ تهذيب الكمال (٣٤٤/٢٥)؛ سير أعلام النبلاء (٦٠٦/٤).
- (٢) هو: أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي الأزدي البصري، من ثقات التابعين وفقهائهم وفضلائهم، روى عن أنس، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم، وتوفي بالشام سنة (١٠٤هـ).
- انظر: التاريخ الكبير (٩٢/٥)؛ تهذيب الكمال (٥٤٢/١٤)؛ سير أعلام النبلاء (٤٦٨/٤).
- (٣) انظر: مصنف عبد الرزاق (٤٩٤-٤٩٧)؛ مصنف ابن أبي شيبة (٤٩٦/٦)؛ تعليق التعليق (٤٥٩/٤).
- (٤) وقد حكى الإجماع: ابن جرير، وابن عبد البر، وابن قدامة رحمهم الله.
- انظر: تفسير الطبري (٥٨١/٤)؛ الاستذكار (١٧٥/١٧)؛ المغني (٢٦٨/١٠).
- (٥) انظر: المبدع (٢١٩/٧-٢٢٠).
- (٦) قال الزركشي رحمته الله: وهو المذهب المنصوص المشهور المعروف.
- انظر: شرح الزركشي (٣٥٧/٥)؛ الإقناع (٤٤١/٣)؛ المنتهى (١٣١/٢).
- (٧) وأجاب الزركشي عن هذا الاستدلال بقوله: (وقوله سبحانه: ﴿إِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ الضمير راجع إلى الصداق، وهذا الشيء منه لا بد وأن يكون بعضه، وإذا لا دليل في الآية، أو محمول على غير حال العقد، ولا يلزم من الإباحة بغير عقد الإباحة بعقد، بدليل الربا، ثم إن الله سبحانه قال: ﴿كُلُّوهُ مَيْتَاتًا﴾. ولا هناة مع الكراهة، فكيف يستدل به^(٨). شرح الزركشي (٣٥٩/٥).

وعنه: لا يجوز، ولا يصح^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٢)؛ وقوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسَ فَحَرَامَ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(٣).

قال ابن قدامة^(٤) رحمه الله: (والحُجَّةُ مع مَنْ حَرَّمَهُ، وَخُصُوصُ الْآيَةِ فِي التَّحْرِيمِ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عُمُومِ آيَةِ الْجَوَازِ، مَعَ مَا عَصَدَهَا مِنَ الْأَخْبَارِ)^{(٥)(٦)}.

(١) ومال إليه الموفق والشارح رحمه الله.

انظر: المغني (١٠/٢٧٢)؛ الشرح الكبير (١١/٢٢)؛ الإنصاف (١٠/١٠).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله: (وهذا صريح في التحريم إذا لم يخافا ألا يقيما حدود الله، ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، فدلَّ بمفهومه على أن الجناح لاحقٌ بهما إذا افتدت من غير خوف، ثم غلظ بالوعيد فقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾).
المغني (١٠/٢٧١).

(٣) رواه أبو داود (٢٢٢٦)، والترمذي (١٢٤٤) وحسنه، وابن ماجه (٢٠٥٥). وصححه ابن حبان (٤١٨٤)، والحاكم (٢/٢٠٠)، وقال: (على شرط الشيخين). ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في الإرواء (٧/١٠٠)، وقال الأرناؤوط في تحقيقه لابن حبان (٩/٤٩٠): (إسناده صحيح على شرط مسلم).

(٤) موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الصالح الحنبلي. شيخ المذهب في زمانه، وأحد أئمة الإسلام المجتهدين، قال ابن عُثَيْمَة: (ما أعرف أحداً في زماننا أدرك درجة الاجتهاد إلا الموفق). له مصنفات جليلة، من أشهرها: «المغني» في شرح مختصر الخرقى، و«المقنع»، و«عمدة الفقه». ولد بجماعة بئيل سنة (٥٤١هـ)، وتوفي بدمشق سنة (٦٢٠هـ)، ودفن بسفح قاسيون.

انظر: ذيل الطبقات لابن رجب (٣/٢٨١)؛ المقصد الأرشد (٢/١٥)؛ المنهج الأحمد (٤/١٤٨).

(٥) المغني (١٠/٢٧٢).

(٦) انظر: المبدع (٧/٢٢٠).

✽ المسألة السادسة:

ويصح أن يخالغ الرجل امرأته بأكثر مما أعطاها صداقاً^(١).

لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٢) (٣).

✽ المسألة السابعة:

فإن عَصَلَهَا ظُلماً بضرب، أو تضيق، أو منع حق ونحوه؛ لتفتدي نفسها منه، ففَعَلْتُ، فالخُلْعُ باطلٌ، والعَوَضُ مردود^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَصْلُوهُنَّ لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩]^(٥).

فإن كان العضلُ بحقٍّ جازَ الخُلْعُ وصَحَّ^(٦)، كَمَنْ زَنَتْ امرأته فعَصَلَهَا لتفتدي منه؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْ يَأْتِيَنَّ يَفْجَحَةً مُمِيتَةً﴾ [النساء: ١٩]؛ والاستثناء من

(١) فيصح مع الكراهة، نصَّ عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وهو المذهب.

انظر: الإيضاح (٤٥/٢٢)؛ الإقناع (٤٤٦/٣)؛ المتنهي (١٣٣/٢)؛ كشف القناع (٢١٩/٥).

(٢) وجه الدلالة: عموم قوله تعالى: ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾؛ فإنه يدل على الإباحة ونفي الجناح في كل ما يُفْتَدَى به، وذلك يشمل القليل والكثير. فهذا دليل صحة الزيادة وجوازها، وأما الكراهة؛ فَلَا مُرَّهَ ﷺ ثابتٌ بن قيس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن يأخذ حديقته، ولا يزداد. [رواه ابن ماجه (٢٠٥٦)، وصححه الحافظ ابن حجر في الدراية (٧٥/٢)، والألباني في الإرواء (١٠٣/٧)، وأصل الحديث في البخاري (٥٢٧٣)] وليس فيه النهي عن الزيادة. [فيُجمع بين الآية والخبر، فيقال: الآية دالة على الجواز، والنهي في الخبر: للكراهة. انظر: معونة أولي النهى (٣٢٩/٩)].

(٣) انظر: المبدع (٢٣٠/٧).

(٤) وعقدُ الزوجة باقٍ، إلا أن يقع الخُلْعُ بلفظ الطلاق أو نَيْتِه، فيكون طلاقاً رجعيّاً، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٤٤٤/٣)؛ المتنهي (١٣١/٢)؛ شرح المتنهي للبهوتي (٣٣٦/٥).

(٥) فقوله ﷺ: ﴿وَلَا تَصْلُوهُنَّ﴾ نهيٌ يقتضي فسادَ الخلع، فيكون العوض مردوداً.

انظر: الممتع (٢٥٤/٥)؛ كشف القناع (٢١٣/٥).

(٦) انظر: الإقناع (٤٤١/٣)؛ المتنهي (١٣١/٢).

النهي بإباحة^(١) (٢).

✽ المسألة الثامنة:

إذا وقع الخلع بلفظ صريح ولم ينو به طلاقاً، فهو فسخ، لا ينقص به عدد الطلاق^(٣).

واحتج له ابن عباس رضي الله عنهما بقوله تعالى: ﴿أَطْلَقَ مَرَّتَيْنِ﴾، ثم قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْدَتَ بِهِ﴾، ثم قال: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا حِلَّ لَكُمْ﴾. فذكر طلقتين، والخلع، وتطبيقاً بعدهما؛ فلو كان طلاقاً لكان رابعاً^(٤).

وإن وقع بغير ذلك فهو طلاق^(٥).

ويكون بائناً؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْدَتَ بِهِ﴾، وإنما يكون فداءً إذا خرجت من قبضته وسلطانه، ولو لم يكن بائناً لكانت له الرجعة، وكانت تحت حكمه وقبضته^(٦).



(١) انظر: أصول السرخسي (١/٢١٧)؛ كشف الأسرار (٤/٣٩٨)؛ البحر المحيط للزركشي (٣/٣٠٣).

(٢) انظر: المبدع (٧/٢٢١).

(٣) وهو الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. قال المرادوي رحمه الله: (وهو من مفردات المذهب).

وصريح الخلع ثلاثة ألفاظ: خلعت، وفسخت، وفاديت. وكنايته: أبنتك، وأبرأتك، ونحوه.

انظر: الإيضاح (٢٢/٢٩-٣٣)؛ الإقناع (٣/٤٤٤)؛ المنتهى (٢/١٣٢)؛ المنح الشافيات (٢/٦٠٩).

(٤) انظر: مصنف عبد الرزاق (٦/٤٨٥-٤٨٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٦/٤٩٢، ٦٥٣).

(٥) كما لو وقع بلفظ صريح الطلاق، أو كنيته مع قصد الطلاق، أو بلفظ الخلع ونواه طلاقاً.

انظر: الإقناع (٣/٤٤٤)؛ المنتهى (٢/١٣٢)؛ الروض المربع (٢/٨٣٠).

(٦) انظر: المبدع (٧/٢٢٦-٢٢٧).

الآية الحادية والعشرون

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرْجِعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

وتحتها خمس مسائل:

المسألة الأولى:

أجمع العلماء رحمهم الله أن المطلق إذا استوفى ما يملكه من الطلاق، فقد حرمت عليه امرأته حتى تنكح زوجاً غيره^(١).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

والمراد به: الوطء؛ فلا تحلُّ للأول حتى يطأها الثاني^(٢).

ويدلُّ عليه قوله ﷺ لامرأة رفاعة القرظي^(٣): «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ، ويذوق عُسَيْلَتِكَ»^(٤).

وروي عن سعيد بن المسيب رحمته الله أنه قال: إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً

(١) وممن حكى الإجماع على ذلك: ابن المنذر، وابن قدامه، والقرطبي رحمهم الله.

انظر: الإجماع (ص ١١٥)؛ المغني (١٠/ ٥٤٨)، الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٢٧-١٢٨).

(٢) واشترط الحنابلة لإخلالها: أن يطأها من يمكنه الجماع، في نكاح صحيح، في قبْل، مع انتشار، وتغيب حشفة - أو قدرها من محبوب - وإن لم يُنزَل. انظر: الإنصاف (٢٣/ ١٢٧، ١٢٣)؛ الإقناع (٣/ ٥٦٥)؛ المنتهى (٢/ ١٨٠-١٨١)؛ الروض المربع (٢/ ٨٨٠).

(٣) هو: رفاعة بن سَمُوَال - وقيل: سَمُوَال. وقيل: رفاعة بن رفاعة - القرظي رحمته الله، من بني قريظة، وهو خال أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب رحمته الله. واختلف في اسم امرأته، فقيل: تيممة بنت وهب بن عبيد، وهو الأشهر. وقيل: سهيمة، وقيل غير ذلك.

وقد طلقها رفاعة، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير، ثم طلقها قبل أن يمسه، فقال ﷺ: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة...» الحديث. انظر: الثقات لابن حبان (٣/ ١٢٥)؛ الاستيعاب (٢/ ٥٠٠)؛ الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص ٥٠٥-٥٠٧)؛ أسد الغابة (٢/ ٧٦).

(٤) رواه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣).

لا يريد به إحلالاً، فلا بأس أن يتزوجها الأول. أي: ولو لم يطأها الثاني^(١).
قال ابن المنذر رحمته الله: (ولا نعلم أحداً من أهل العلم قال بقول سعيد هذا إلا الخوارج، والسنة مستغنى بها عن كل قول)^(٢).
ودلّ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ على أنها إذا نكحت زوجاً غيره، ثم طلقها، فقد حلت للأول؛ لأنه جعل ذلك غايةً لتحريمها. وحلّها موقوفٌ على طلاق الثاني، وانقضاء عدتها منه^(٣).

✽ المسألة الثانية:

ومن شرط إحلالها للأول: أن يطأها الثاني في نكاح صحيح.
فإن وطئت بشبهة، أو بملك يمين فإنها لا تحل^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً﴾، والوطئُ شبهةٌ أو ملكٌ يمين ليس زوجاً، فلا يدخل في عموم النص، وتبقى على المنع.
وإن وطئت في نكاح فاسد أو باطل، لم تحل^(٥)؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ﴾،

(١) قال ابن كثير رحمته الله في تفسيره (٥٧٣/٢): (وفي صحته عنه نظر).

وقال أبو بكر الجصاص رحمته الله: (ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك، إلا شيئاً يروى عن سعيد بن المسيب أنه قال: إنها تحل للأول بنفس عقد النكاح دون الوطاء، ولم نعلم أحداً تابعه عليه فهو شاذ). أحكام القرآن (٣٩٠/١).

(٢) الإشراف (٢٣٨/٥). وذكر ابن قدامة رحمته الله أنهم أخذوا بظاهر الآية، وقال: (ومع تصريح النبي ﷺ ببيان المراد من كتاب الله تعالى، وأنها لا تحل للأول حتى يذوق الثاني عسيلتها وتذوق عسيلته، لا يُعْرَجُ على شيء سواه، ولا يسوغ لأحد المصير إلى غيره). المغني (٥٤٩/١٠).

(٣) انظر: المبدع (٧٠/٧، ٤٠٣-٤٠٤).

(٤) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٥٦٦/٣)؛ المتهى (١٨١/٢).

(٥) وهو المذهب، والمنصوص عن أحمد. انظر: الفروع (١٥٨/٩)؛ الإقناع (٥٦٦/٣)؛ المتهى (١٨١/٢).

وقد فرق الحنابلة بين النكاح الباطل والفساد، فالباطل: ما أجمع العلماء على عدم صحته، قال المرادوي: أو كان الخلاف فيه شاذاً. والفساد: ما حُكِمَ بعدم صحته، مع وجود خلاف سائغ فيه. انظر: القواعد لابن اللحام (٣٧٤/١)؛ التحبير للمرداوي (١١١١/٣)؛ شرح الكوكب المنير (٤٧٤/١)؛ شرح المتهى للبهوتي (٥٨٨/٥).

والنكاح المطلق في الكتاب والسنة إنما يحمل على الصحيح^{(٢)(١)}.

✽ المسألة الثالثة:

فإن وَطَّئَهَا الزَّوْجُ الثَّانِي فِي حَيْضٍ، أَوْ إِحْرَامٍ، أَوْ صَوْمٍ وَاجِبٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَلْ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ؟

اختار ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: أنها تحلُّ بذلك؛ لدخوله في عموم الآية^(٣).

وقال أصحابنا: لا تحل به، وهو المنصوص عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ^{(٤)(٥)}.

✽ المسألة الرابعة:

وَيَحْضُلُ الإِحْلَالُ بِوَطْءِ الزَّوْجِ الثَّانِي، وَلَوْ كَانَ مُرَاهِقًا^(٦)، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ خَصِيًّا، أَوْ مَسْلُولًا، أَوْ مُوْجُوءًا^(٧)، أَوْ كَانَ ذِمِّيًّا - وَهِيَ ذِمِّيَّةٌ^(٨).

(١) والنكاح الفاسد والباطل لا يسميان نكاحًا في الشرع؛ فلا يدخلان في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

ولأنه تعالى قال: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا﴾ ولا يكون زوجها لها إلا بعقد صحيح. انظر: معونة أولى النهي (١٨/١٠)؛ شرح المتهنى للبهوتي (٥/٥١٦)؛ تفسير سورة البقرة لابن عثيمين (٣/١١٧).

(٢) انظر: المبدع (٧/٤٠٥).

(٣) وقال رَحِمَهُ اللهُ: ظاهر النصِّ جِلُّها؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾. وهذه قد نكحت زوجها غيره، ولأنه وطء تامٍّ في نكاح صحيح تام، فأحلَّها. انظر: الكافي (٣/٣٤٣)؛ المغني (١٠/٥٥١).

(٤) وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: الإنصاف (٢٣/١٢٨)؛ الإقناع (٣/٥٦٦)؛ المتهنى (٢/١٨١).

(٥) انظر: المبدع (٧/٤٠٥-٤٠٦).

(٦) المراهق: من قارب الاحتلام، ولم يحتلم.

فلا يشترط للإحلال بلوغ المحلل، بل يحصل بكلِّ مَنْ يمكنه الجماع، من مراهق وغيره.

انظر: النهاية لابن الأثير (٢/٢٨٣)؛ المطلع (ص ٣٦١)؛ الإقناع (٣/٥٦٥).

(٧) الخصي: مَنْ قُطِعَتْ خَصِيَّتاهُ مع بقاء ذَكَرِهِ، والمَسْلُولُ: الذي سَلَّتْ بِيضَتاهُ، والمَوْجُوءُ: الذي رُضِّتْ خَصِيَّتاهُ. انظر: المقنع (ص ٣١٤)؛ شرح الزركشي (٥/٢١٦)؛ معونة أولى النهي (١٠/١٩).

(٨) وهو المذهب في جميع هذه المسائل.

انظر: الإنصاف (٢٣/١١٩-١٢٤)؛ الإقناع (٣/٥٦٥-٥٦٦)؛ المتهنى (٢/١٨٠).

لدخول ذلك كله في عموم قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(١) (٢).

✽ المسألة الخامسة:

ومن طَلَّقَ أَمَةً، ثم اشتراها، لم تحلَّ له حتى تنكحَ زوجاً غيره^(٣).

لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٤).

الآية الثانية والعشرون

لله قال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَلْغَنَّ أَجَلُهُنَّ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَصَوْنَ بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

✽ وتحتها مسألة واحدة، وهي:

يصحُّ النكاح بلا وليٍّ، في إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمته الله^(٥).

واستدلَّ لذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. فقد دلَّ على صحَّة نكاحها لنفسها؛ لأنه أضاف النكاح إليهنَّ، ونهى عن منعهنَّ منه، فأباح فعلها في نفسها من غير شرط الولي.

(١) فإنه يعم كلَّ وطءٍ من زوج في نكاح صحيح.

والخصي يحصل منه الوطء، ولم يفقد إلا الإنزال، وهو غير معتبر في الإحلال، ومثله: المسلول، والموجوء. انظر: المغني (١٠/ ٥٥١-٥٥٢).

(٢) انظر: المبدع (٧/ ٤٠٤-٤٠٦).

(٣) نصَّ عليه الإمام أحمد رحمته الله، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٣/ ١٢٩)؛ الإقناع (٣/ ٥٦٦)؛ المنتهى (٢/ ١٨١)؛ كشف القناع (٥/ ٣٥١).

(٤) انظر: المبدع (٧/ ٤٠٧).

(٥) انظر: الفروع (٨/ ٢١٢)؛ الإنصاف (٢٠/ ١٥٦).

والمذهب: أَنَّ الْوَلِيَّ شَرْطٌ لَصَحَّةِ النِّكَاحِ^(١)؛ لقول النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»^(٢).
وقوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ»^(٣).
وذكر القاضي أبو يعلى رحمه الله^(٤) أَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم^(٥).

- (١) نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وعليه عامة الأصحاب.
فعلى هذا: لا تزوّج المرأة نفسها ولا غيرها، فإن فعلت لم يصحّ النكاح، ولو أذن الولي.
انظر: الإنصاف (١٥٥/٢٠)؛ الإقناع (٣٢٢/٣)؛ المنتهى (٨٦/٢-٨٧).
- (٢) رواه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٢٦)، وابن ماجه (١٨٨١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.
وقد صححه جمع من الأئمة، منهم: عبد الرحمن بن مهدي، وابن معين، وابن المديني، والبخاري،
والترمذي، وابن حبان، وابن الملقن رحمه الله. انظر: صحيح ابن حبان (٣٩٤/٩)؛ المستدرک (١٦٩/٢-١٧٢)؛
البدرد المنير (٥٤٣/٧-٥٤٩)؛ بلوغ المرام (ص ٣٤٥).
قال ابن النجار الفتوح رحمه الله في معونة أولي النهي (٥٦/٩): ومقتضى قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»
نفي حقيقة النكاح، إلا أنه لما تعدّر ذلك، حُمل على نفي الصحة؛ لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة. وقد
يقال: إنه على مقتضاه في نفي الحقيقة؛ إذ كلام الشارع محمول على الحقائق الشرعية لا اللغوية،
والحقيقة الشرعية لا توجدُ بغير ولي. اهـ بتصرف يسير.
- (٣) رواه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٢) وحسنه، وابن ماجه (١٨٧٩).
وصححه ابن حبان (٤٠٧٤)، والحاكم في مستدرکه (١٦٨/٢) وقال: (صحيحٌ على شرط الشيخين).
وصححه كذلك: أبو عوانة، وابن خزيمة، وابن الملقن رحمه الله وغيرهم. انظر: البدرد المنير (٥٥٣/٧)؛
التلخيص الحبير (١٥٦/٣-١٥٧)؛ فتح الباري لابن حجر (٩٧/٩-٩٨)؛ إرواء الغليل (٢٤٣/٦-٢٤٧).
- (٤) هو: أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن القراء البغدادي الحنبلي.
الإمام العلامة، قاضي قضاة الحنابلة في بغداد، وشيخ المذهب في زمانه. له تصانيف جليلة، من
أشهرها: «التعليقة الكبيرة في الخلاف»، و«الروايتين والوجهين»، و«العدة في أصول الفقه».
- ولد سنة (٣٨٠هـ)، وتوفي سنة (٤٥٨هـ).
انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣٦١/٣-٤٢٦)؛ المقصد الأرشد (٣٩٥/٢)؛
المنهج الأحمد (٣٥٤/٢).
- (٥) لم أجده في المطبوع من كتبه، وقد نقله عنه الزركشي في رحمه الله شرحه (١٠/٥).
والإجماع الذي حكاه القاضي، أشار إليه غيره، قال ابن عبد البر رحمه الله: (روي عن ابن عباس أنه قال:
(لا نكاح إلا بشاهدي عدل، وولي مرشد). ولا مخالف له من الصحابة علمته). الاستذکار (٢١٥/١٦).
وقال البغوي: (والعمل على حديث النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» عند عامة أهل العلم من أصحاب
النبي ﷺ، ومن بعدهم) شرح السنة (٤٠/٩-٤١).

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾، فإنَّ عَضْلَهُنَّ هو: الامتناع من تزويجهنَّ. والمخاطبُ به هم الأولياء، وهذا يدلُّ على أن تزويجها بيد الولي^(١). ويدل عليه أن الآية نزلت في معقل بن يسار رضي الله عنه^(٢) حين امتنع من تزويج أخته، فدعاه النبي ﷺ فزوّجها^(٣)، ولو لم تكن ولاية النكاح لمعقل، والحكم متوقفاً عليه، ما عوتب على ذلك.

وأما إضافة النكاح إليهنَّ في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾، وقوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجَا غَيْرِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]؛ فلا نهنَّ محلٌّ له^(٤).

الآية الثالثة والعشرون

﴿قَالَتِ الْمُنَى: وَالْوَلَدُ نَذْرٌ لِّمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضَعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءَ أَيْتِمٍ بِالْمَعْرُوفِ وَأَلْفُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وتحتها سبع مسائل:

(١) قال السَّعدي رحمه الله في تفسيره (ص ١٠٤): (لأنه نهى الأولياء عن العضل، ولا ينهاهم إلا عن أمر هو تحت تدبيرهم، ولهم فيه حق). وانظر: اللباب لابن عادل (٤/ ١٦٤).

(٢) هو: أبو علي - ويقال: أبو يسار، وأبو عبد الله - معقل بن يسار بن عبد الله المزني البصري، صحابي جليل أسلم قبل الحديبية، وباع تحت الشجرة. ثم سكن البصرة، وتوفي بها في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه، وقيل: توفي في أيام يزيد بن معاوية.

انظر: الاستيعاب (٣/ ١٤٣٣)؛ تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٧٩)؛ الإصابة (٦/ ١٨٥).

(٣) رواه البخاري (٤٥٢٩، ٥١٣٠، ٥٣٣١).

وانظر: أسباب النزول للواحدي (ص ٨٠-٨٢)؛ العجائب في بيان الأسباب (١/ ٥٩٠).

(٤) انظر: المبدع (٧/ ٢٧-٢٩).

✽ المسألة الأولى:

الرَّضَاعُ لغةً: مصدر رَضَعَ الثدي - بفتح الضاد وكسرها -، إذا مَصَّهُ^(١).
وشرعاً: مَصُّ لبنٍ ثابٍ من حَمَلٍ من ثدي امرأة، أو شُرْبُهُ، ونحوه^(٢).

✽ المسألة الثانية:

ليس للرجل منعُ امرأته من إرضاع وَلَدِهَا منه، بائناً كانت أو تحتها^(٣).
لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾. وهو خبر يُرَادُ به الأمر^(٤)، ولفظه عامٌ يشمل كلَّ والدَةٍ^(٥).

ولها طَلَبُ أَجْرَةِ المثل، ولو أرضعهُ غيرها مَجَّاناً^(٦).

لقوله تعالى: ﴿إِنِ ارْتَضَعْنِ لَكُم مَّا تَوْهَنَ أَجُورُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

فإن طَلَبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِهَا، وَوَجِدَتْ مَرْضِعَةً مَتَرَعَةً أو بأجرة المثل،

(١) يُقال: رَضَعَ يَرْضَعُ - من باب (تَعَبَ)، و(ضَرَبَ)، و(فَتَحَ) -، رَضَاعًا، وَرْضَاعَةً - بفتح الراء وكسرها فيهما -، وَرْضَعًا، وَرْضَعًا، وَرْضَعًا، فهذه سبعة مصادر. انظر: إصلاح المنطق (ص ١٥٥، ٢١٣)؛ المحكم لابن سيده (١/ ٤٠٥-٤٠٦)؛ المصباح المنير (ص ١٢٠)، (رضع) فيهما.
(٢) وينحوه في الإقناع (٤/ ٢٩)، والمنتهى (٢/ ٢١٥).

(٣) وله أن يمنعها من إرضاع ولد غيره، ما لم تشتتره أو يضطر إليها، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٤/ ٤٢٤، ٤٣١)؛ الإقناع (٤/ ٦٨، ٦٩)؛ المنتهى (٢/ ٢٣١-٢٣٢).

(٤) قال القاضي أبو يعلى رَحِمَهُ اللهُ: وهذا الأمر انصرف إلى الآباء؛ لأن عليهم الاسترضاع، لا على والدات؛ بدليل قوله: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِضْعَنَ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَرْوِيِّ﴾؛ وقوله: ﴿إِنِ ارْتَضَعْنِ لَكُم مَّا تَوْهَنَ أَجُورُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. فلو كان متحتمًا على الوالدة لم يكن عليه الأجرة.

انظر: مجموع الفتاوى (٦٦/ ٣٤).

(٥) وعموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال، فيشمل حال بقاء الزوجية، وحال البينونة.

انظر: للباب لابن عادل (٤/ ١٦٨)؛ القواعد لابن اللحام (٢/ ٨٨١)؛ شرح الكوكب المنير

(٣/ ١١٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٦٨١).

(٦) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٤/ ٤٢٧-٤٢٨)؛ الإقناع (٤/ ٦٤)؛ المنتهى (٢/ ٢٣١).

جاز انتزاعه منها؛ لأنها قد أسقطت حقها بطلب ماليس لها، فدخلت في عموم قوله تعالى: ﴿وإن تَعَاَسَرْتُم فَسَرِّضْهُ لَهٗ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦] (١) (٢).

✽ المسألة الثالثة:

وإن امتنعت الأم من إرضاع ولدها لم تُجبر عليه (٣).

لقوله تعالى: ﴿وإن تَعَاَسَرْتُم فَسَرِّضْهُ لَهٗ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦]، وإن اختلفا فقد تعاسرا. وأما قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾؛ فمحمول على حال الإنفاق، وعدم التعاسر (٤) (٥).

✽ المسألة الرابعة:

أُجْمَعَ العلماء رحمهم الله على جواز استئجار الظئر، وهي: المُرْضِعة (٦).

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

والحاجة تدعو إليه؛ لأنَّ الطفل في العادة إنما يعيش بالرضاع، وقد يتعدَّى رضاعه من أمه، فجاز ذلك، كالأجارة في سائر المنافع (٧).

(١) انظر: المغني (١١/٤٣٢)؛ معونة أولي النهى (١٠/٢٠٦).

(٢) انظر: المبدع (٧/٢٠٤، ٨/٢٢١).

(٣) سواء كانت دينية أو شريفة، بائناً أو تحتة، إلا للضرورة كخوف تلفه، بأن لم يقبل ثدي غيرها، ونحو ذلك. انظر: الإقناع (٤/٦٩)؛ المنتهى (٢/٢٣١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٦٨١).

(٤) وأجاب القاضي أبو يعلى رحمته الله بأن الأمر في الآية موجّه للأباء دون الوالدات، فلا يلزمهنَّ الإرضاع. وإن قيل: إن الأمر للوالدات، فهو للاستحباب لا للإيجاب؛ لأنه لو وجب عليهن الرضاع ما استحققن الأجرة.

انظر: مجموع الفتاوى (٣٤/٦٦)؛ اللباب لابن عادل (٤/١٦٩).

(٥) انظر: المبدع (٨/٢٢٢).

(٦) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٤٥)؛ المغني (٨/٧٣).

(٧) انظر: المغني (٨/٧٣)؛ الممتع (٣/٤٤١).

ويجوزُ أن تكونَ الأجرةُ طَعَامَهَا وَكِسْوَتَهَا^(١).

لقله تعالى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَ وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الخامسة:

أجمع العلماء على وجوب النفقة على الوالدين والولد في الجملة^(٤).

لقله تعالى: ﴿وَفَضَى رِيكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الاسراء: ٢٣]؛ ومن الإحسان: الإنفاق عليهما عند حاجتهما. وقوله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]؛ ومن المعروف: القيام بكفائتهما عند حاجتهما.

ولقله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾؛ وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]؛ فأوجب على الأب أجرة رضاع ولديه^(٥).

قال ابن المنذر رحمه الله: (أجمع أهل العلم أن نفقة الوالدين الفقيرين الذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد... وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على المرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم)^(٦).

(١) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: المغني (٨/ ٦٨)؛ الإنصاف (١٤/ ٢٧٧)؛ الإقناع (٢/ ٤٩٢)؛ المنتهى (١/ ٣٤٠).

(٢) ووجه الاستدلال: أن الله ﷻ أوجب لهن النفقة والكسوة على الرضاع، ولم يفرق بين المطلقة وغيرها، بل في الآية قرينة تدل على طلاقها؛ لأن الزوجة تجب نفقتها وكسوتها بالزوجة وإن لم ترضع. انظر: المغني (٨/ ٦٨-٦٩)؛ معونة أولي النهى (٦/ ١١٧)؛ كشف القناع (٥/ ٥٥١-٥٥٢).

(٣) انظر: المبدع (٥/ ٦٧، ٧٦).

(٤) واشترط الحنابلة لوجوب النفقة: فقر المنفق عليه، وعجزه عن التكسب، وغنى المنفق، بأن تكون النفقة فاضلة عن نفقته ومن يؤمونه من زوجة ورقيق.

انظر: الإقناع (٤/ ٦٣-٦٤)؛ المنتهى (٢/ ٢٢٩)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ١٩٥).

(٥) انظر: المغني (١١/ ٣٧٣).

(٦) الإشراف (٥/ ١٦٧). وانظر: مراتب الإجماع (ص ١٤٢).

وتجب كذلك نفقة سائر الآباء والأمهات وإن علواً، والأولاد وإن سفلاً^(١).
 لدخولهم في مسمى الآباء والأولاد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُوْثِقُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]؛ فإنه يدخل فيه الأجداد. وقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]؛ يدخل فيه ولد البنين^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة السادسة:

وَمَنْ كَانَ لَهُ أَبٌ مِنْ أَهْلِ الْإِنْفَاقِ، فَنَفَقَتُهُ عَلَى أَبِيهِ وَخَدَهَ^(٤). لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾؛ وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].
 قال القاضي أبو يعلى، وأبو الخطاب رحمهما الله^(٥): إِنْ اجْتَمَعَ لِلْفَقِيرِ أَبٌ وَابْنٌ مُّوَسِّرَانِ، فَالْقِيَاسُ أَنْ يُلْزَمَ الْأَبُ سُدُسٌ فَقَطْ، لَكِنْ تَرَكَ أَصْحَابُنَا لظَاهِرِ الْآيَةِ^{(٦)(٧)}.

(١) سواءٌ وِرْثُهُمْ أَوْ لَمْ يَرِثْهُمْ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

انظر: الإنصاف (٣٨٩/٢٤)؛ الإقناع (٦٣/٤)؛ المنتهى (٢٢٩/٢)؛ كشف القناع (٤٨٢/٥).

(٢) انظر: شرح الزركشي (١١/٦).

(٣) انظر: المبدع (٢١٣/٨-٢١٤).

(٤) قال ابن قدامة رحمته الله: (ولا خلاف في هذا نعلمه، إلا أن لأصحاب الشافعي فيما إذا اجتمع للفقير أب وابن مؤسيران، وجهين). المغني (٣٧٨/١١). وانظر: الإشراف (١٦٧/٥)؛ مراتب الإجماع (ص ١٤٢).

(٥) هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني البغدادي. أحد أئمة المذهب وأعيانه، أخذ الفقه عن القاضي أبي يعلى، ولزمه حتى برع. له مصنفات جلية، منها: «الانتصار في المسائل الكبار»، و«الهداية»، و«التمهيد في أصول الفقه». ولد ببغداد سنة (٤٣٢هـ)، وتوفي بها سنة (٥١٠هـ).
 و«الكلوزاني» نسبة إلى كلواذي - تقصر وتُمد -، وهي قرية قرب بغداد، في الجانب الشرقي منها. انظر: ذيل الطبقات لابن رجب (١١٦/١)؛ المقصد الأرشد (٢٠/٣)؛ المنهج الأحمد (٥٧/٣)؛ معجم البلدان (٤٧٧/٤).

(٦) انظر: الهداية (ص ٤٩٩)؛ الإنصاف (٤٠٢/٢٤)؛ الشرح الممتع (٥٠٩/١٣).

(٧) انظر: المبدع (٢١٦/٨).

❖ المسألة السابعة:

وَمَنْ لَيْسَ لَهُ أَبٌ، فَنفقته على ورثته بقدر إرثهم منه^(١).
 لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، ثم قال: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾. فأوجب على الأب نفقة الرضاع، ثم عطف الوارث عليه، وذلك يقتضي الاشتراك في الوجوب^(٢).
 وقد جعل الله ﷻ النفقة مرتبة على الإرث، فوجب أن يترتب مقدارها عليه^(٣).

الآية الرابعة والعشرون

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وتحتها سبع مسائل:

❖ المسألة الأولى:

عدة الحرّة المتوفّي عنها زوجها أربعة أشهر وعشْرٌ، ما لم تكن حاملاً^(٤).

- (١) ومثاله: فقير له ابن وبنت، فيجب على ابنه ثلثا النفقة، وعلى البنت الثلث.
- ووجوب النفقة مختصّ بمن يرثه بفرض أو تعصيب لا برحم، سوى عمودي النسب، فإنها تجب عليهم مطلقاً، ولو لم يرثوا، أو كانوا من ذوي الأرحام.
- انظر: الإقناع (٦٣/٤)؛ المنتهى (٢٢٩/٢-٢٣٠)؛ كشاف القناع (٤٨١/٥-٤٨٢).
- (٢) وإيجاب النفقة على المرضعة لأجل الرضيع، دليل على وجوب الإنفاق على الرضيع نفسه. انظر: تفسير سورة البقرة لابن عثيمين (١٥١/٣).
- (٣) انظر: المبدع (٢١٤، ٢١٥).
- (٤) سواء كانت صغيرة أو كبيرة، مدخولاً بها أو غير مدخول بها، ولو كان الزوج طفلاً أو لا يمكنه الوطء.
- فإن كانت حاملاً، فعدتها بوضع حملها، كما سيأتي - بإذن الله تعالى - (ص ٥٣٣).
- انظر: الإقناع (٧/٤)؛ المنتهى (٢٠٤/٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥٨٨/٥).

وهذا مُجمَعٌ عليه^(١)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٢).

والمراد: عَشْرُ لَيَالٍ بِأَيَّامِهَا.

وقال الأوزاعي رحمته الله^(٣): تجب عشر ليال وتسعة أيام؛ لأن العَشْرَ لفظٌ مذكَّرٌ، فيَصْدُقُ بالليالي دون الأيام، وإنما دخلت الأيام اللاتي في أثناء الليالي تبعاً^(٤).
وجوابه: أنَّ العربَ تُغَلِّبُ حُكْمَ التَّأْنِيثِ على التذكير في العدد خاصَّةً، فتطلق لفظ الليالي وتريد الليالي بأيَّامِها^(٥).

(١) ومن حكي الإجماع: ابن المنذر، وابن عبد البر، وابن قدامة رحمهم الله.

انظر: الإقناع (١/ ٣٢٤)؛ الاستذكار (١٨/ ١٠٢)؛ المغني (١١/ ٢٢٣).

(٢) وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ عام في كل زوج وزوجة، فيشمل الحرَّ والعبد، والكبير والصغير، ومن لا يطاء، ويشمل الكبيرة والصغيرة، والمسلمة والذمية، والمدخول بها ومن تحيض، وغيرهما.

وخَصَّصَتِ الحامل بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] كما سيأتي (ص ٥٣٤).
انظر: الإشارات الإلهية (١/ ٣٤١)؛ تيسير البيان للموزعي (١/ ٤٧٠)؛ شرح الزركشي (٥/ ٥٥١-٥٥٢)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٩٧).

(٣) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي، المحدث الفقيه العلامة، إمام أهل الشام في زمانه.
قال ابن مهدي: ما كان بالشام أعلم بالسنة منه. وقال ابن المبارك: لو قيل لي: اختر لهذه الأمة. لاخترت الثوري والأوزاعي، ثم لاخترت الأوزاعي؛ لأنه أرفق الرجلين. ولد سنة (٨٨هـ)، وتوفي ببيروت مرابطاً سنة (١٥٧هـ). انظر: التاريخ الكبير (٥/ ٣٢٦)؛ سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٨)؛ تهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٨).

(٤) وحكي هذا القول عن يحيى بن أبي كثير كذلك، وكافة العلماء على خلافه.

انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٠/ ٨٨).

(٥) إذا اجتمع في المعداد الأيام والليالي، غُلِّبَ التَّأْنِيثُ على التذكير. فإن أقام زيد ثلاثة أيام وثلاث ليال، قيل: قد أقام ثلاثاً. فقولته تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ أي: عشرة أيام مع لياليهن. انظر: الكتاب لسبويه (٣/ ٥٦٣)؛ المخصص (٥/ ١١٥)؛ شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣١٠)؛ حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٧٥).

كما في قوله تعالى لذكر يا ﷺ: ﴿ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مریم: ١٠]؛ فالمراد: ثلاث ليالٍ بأيامها؛ بدليل قوله تعالى في القصة نفسها: ﴿ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤١]؛ أي: بلياليها^(١).

✽ المسألة الثانية:

وعِدَّةُ الْأُمَةِ الْحَائِلِ^(٢) المتوفى عنها زوجها: شهران وخمسة أيام^(٣).
لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على أنَّ عِدَّةَ الْأُمَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ.
وقال ابن سيرين رحمته الله: (ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرة، إلا أن تكون قد مضت سنة)^(٤)؛ لعموم الآية^(٥). ويُجاب عنه بإجماع الصحابة رضي الله عنهم^(٦).

(١) انظر: المبدع (١١٢/٨ - ١١٣).

(٢) الحائِل: غير الحامل. يُقال: حَالَتِ الْمَرْأَةُ وَالنَّاقَةُ، تَحُولُ، حِيَالًا، إِذَا لَمْ تَحْمَلْ، فَهِيَ: حَائِلٌ.

انظر: كتاب العین (٣/٢٩٩)؛ المصباح المنیر (ص ٨٤)، (حول) فيهما.

(٣) قال الشافعي رحمته الله في الأم (٦/٥٥١): (فلم أعلم مخالفاً ممن حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحرة فيما كان له نصف معدود). وانظر: المنتقى للباجي (٤/١٤١)؛ تحفة الفقهاء (٢/٢٤٣).

(٤) ممن حكى اتفاق العلماء، وتفرد ابن سيرين: ابن المنذر، وابن عبد البر، والباجي - وقال: إنه لم يثبت عنه - ونسبه الجصاص في أحكام القرآن (١/٤١٥) إلى أبي بكر الأصم، وقال: (وهو قول شاذ خارج عن أقاويل السلف والخلف، مخالفٌ للسنة).

انظر: الإشراف (٥/٣٦٥)؛ الاستذكار (١٨/١٩٢)؛ المنتقى (٤/١٤١)؛ المغني (١١/٢٢٤).

(٥) فظاهر قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ أن الحكم عامٌّ في الحرائر والإماء.

قال ابن الجوزي رحمته الله في زاد المسير (١/٢٧٥): الآية خاصة في الحرائر؛ فإن الأمة عدتها شهران وخمسة أيام، فبان أنها من العام الذي دخله التخصيص.
وانظر: تيسير البيان (١/٤٧٠)، فتح القدير (١/٤٣١).

(٦) انظر: المبدع (٨/١١٣).

✽ المسألة الثالثة:

ولا فرق في عِدَّة الوفاة بين مَنْ تُوفِّيَ رَؤُوسُهَا قبل الدخول، وَمَنْ تُوفِّيَ بَعْدَهُ^(١).
لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَى صَنَافَتُهُنَّ أَنْفُسُهُنَّ أَزْوَاجَةً أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.

فإن قيل: هَلَّا حُمِلَتِ الْآيَةُ عَلَى الْمَدْخُولِ بِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَينَ صَنَافَتَهُنَّ أَنْفُسُهُنَّ ثَلَاثَةً قُرُوءًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فالجواب: أن آية الطلاق خُصِّصَتْ بقوله تعالى: ﴿يَكَايَأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].
ولم يرد تخصيص عِدَّة الوفاة بذلك، ولا يصحُّ قياسها على المطلقة؛ إذ النكاح عقدٌ عُمُرٌ، فإذا مات انتهى، والشيء إذا انتهى تَقَرَّرَتْ أَحْكَامُهُ، كَتَقَرُّرِ أَحْكَامِ الصَّيَامِ بِدُخُولِ اللَّيْلِ، بخلاف الطلاق؛ فإنه قطعٌ للنكاح قبل حصول مقصوده، أشبه فسخ الإجارة قبل التسليم^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الرابعة:

إذا مات زوجُ المطلقة الرجعية في عِدَّتِهَا، اسْتَأْنَفَتْ عِدَّةُ الْوفاةِ مِنْ حِينَ مَوْتِهِ^(٤).
لأنَّ الرجعيةَ زوجةً، فتدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾.

(١) حكاها ابن المنذر، وابن قدامة رحمهما الله إجماعاً. انظر: الإجماع (ص ١٢١)؛ المغني (١١/ ٢٢٣).

(٢) انظر: المغني (١١/ ٢٢٣-٢٢٤).

(٣) انظر: المبدع (٨/ ١١٣).

(٤) وإن مات بعد انقضاء عدتها، لم تعدد لوفاته، هو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٤/ ٣٠، ٣٣)؛ الإقناع (٧/ ٤)؛ المنتهى (٢/ ٢٠٤).

ويسقط عنها ما تبقى من عدة الطلاق؛ لأنها معتدة بالوفاة فلا يجتمع معها غيرها بالإجماع^{(١)(٢)}.

❖ المسألة الخامسة:

وإن طلق امرأته طلاقاً بائناً، ثم توفّي في عدّتها، لم تعتدّ لوفاته^(٣).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾^{(٤)(٥)}.

❖ المسألة السادسة:

ويجب الإحداذ^(٦) على المعتدة من وفاة زوجها، بغير خلاف^(٧).

(١) انظر: الإجماع (ص ١٢٢)؛ الإقناع لابن القطان (٣/ ١٣٠٣)؛ مجموع الفتاوى (٣١/ ٣٧٢).

(٢) انظر: المبدع (٨/ ١١٣).

(٣) بل تكمل ما بقي من عدة الطلاق. وهذا إن طلقها حال صحته، فإن طلقها في مرض موته اعتدت بأطول الأجلين من عدة الطلاق وعدة الوفاة. انظر: الإنصاف (٤٤/ ٣١-٣١)؛ الإقناع (٤/ ٨)؛ المنتهى (٢/ ٢٠٤).

(٤) وجه الاستدلال: أنّ المطلقة البائنة لا يتناولها قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْتَضْنَ أَنْفُسَهُنَّ﴾؛ لأنها ليست زوجة لمطلقها، بل هي أجنبية منه؛ بدليل تحريم النظر، وعدم التوارث، وإباحة نكاح أختها، وأربع سواها، ونحو ذلك. انظر: المغني (١١/ ٢٢٦)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ١٠٢).

(٥) انظر: المبدع (٨/ ١١٣-١١٤).

(٦) الإحداذ لغة: المنع. يقال: أخذته عن كذا؛ أي: منعه.

ومنه سُميت العقوبات المقدرة في الشرع: «حدوداً»؛ لأنها تمنع من الإقدام على مثلها. وشرعاً: اجتناب المرأة ما يدعو إلى نكاحها، ويُرغّب في النظر إليها ويُحسّنُها، من طيب وزينة وحلي ونحو ذلك.

يقال فيه: حَدَّتْ المرأةُ، تَحَدُّ - من بابني «ضرب» و«نصر» - حَدًّا وَجَدَادًا، فهي: حَدَّاءٌ. وَأَحَدَتْ إِحْدَادًا، فهي: مُحَدَّةٌ وَمُحَدَّةٌ. انظر: النظم المستعذب (٣/ ١٢٩-١٣٠)؛ المغني لابن باطيش (١/ ٥٥٨)؛ المصباح المنير (ص ٦٨-٦٩)، (حدد)؛ القاموس المحيط (١/ ٢٨٧)، (حد)؛ كشف الإقناع (٥/ ٤٢٩).

(٧) إلا ما ذكر عن الحسن البصري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من القول بعدم وجوبه. وقد حكى إجماعهم ومخالفتَه: ابنُ المنذر، وابنُ العربي، وابنُ رشد الحفيد. وقال ابن العربي: إنه لم يصح عن الحسن =

واستدل بعضهم^(١) على وجوبه بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾؛ فالظاهر أن المراد بقوله: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ هو ما تَنَفَّرُ بِهِ المرأة، والنكاح لا يتم إلا مع الغير، فَيُحْمَلُ عَلَى مَا يَتِمُّ بِهَا وَخَدهَا من الزينة والطيب^(٢).

وقد قال رسول الله ﷺ: «لا تحد امرأة فوق ثلاث إلا على زوج، فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، إلا ثوب عَصْبٍ، ولا تكتحل، ولا تمس طيباً»^{(٣)(٤)}.

= ونَسَب بعضهم الخلاف إلى الشعبي والحكم بن عتبة كذلك.
انظر: الإجماع (ص ١٢٤)؛ الحاوي للماوردي (١١/٢٧٣)؛ عارضة الأحوذى (١٧١/٥)؛ بداية المجتهد (٣/١٧١)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (١٠/٨٧)؛ زاد المعاد (٥/٦١٨)؛ رحمة الأمة (ص ٢٥٣).
والإجماع المحكي على وجوب إحداث المتوفى عنها زوجها، هو إجماع في الجملة، وإن اختلفوا في بعض تفاصيله، كإحداث الذمية، والأمة، والصغيرة.
والمذهب: وجوبه على كل من توفى عنها زوجها بنكاح صحيح، ولو كانت ذمية، أو أمة، أو غير مكلفة.
انظر: الإقناع (٤/١٧)؛ المنتهى (٢/٢٠٨).

(١) انظر: تفسير الرازي (٢/٤٦٨)؛ اللباب لابن عادل (٤/١٩٥-١٩٦).
(٢) وتماثل الاستدلال أن يقال: والآية تدل بمفهوم الشرط على أنهن قبل بلوغ أجلهن بانتهاء العدة، مؤاخذات بالتطيب والتزين، وعليهن في ذلك الجناح والأثم، فوجب ترك الطيب والزينة في العدة، وهو الإحداث المأمور به. والله أعلم.

(٣) رواه البخاري (٣١٣، ٥٣٤٢)، ومسلم (١٤٩١).
والعصْب: نوع من برود اليمن، يُعَصَّبُ غَزْلُهُ - أي: يُجَمَّعُ وَيُرَبَّطُ -، ثم يُصَبَّغُ، ثم يُنَسَّجُ بعد ذلك فيكون مَوْسِي؛ لبقاء ما عَصِبَ به أبيض لم يَنْصَبْ. قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في شرح مسلم (١٠/٩٠):
(ومعنى الحديث: النهي عن جميع الثياب المصبوغة للزينة إلا ثوب العصب).
انظر: شرح السنة للبغوي (٩/٣١١)؛ مشارق الأنوار (٢/٩٤)؛ فتح الباري لابن حجر (١/٤٩٣، ٩/٤٠١).

(٤) انظر: المبدع (٨/١٣٩-١٤٠).

❁ المسألة السابعة:

والمتوفى عنها زوجها لا نفقة لها من التركة، ولا سُكنى^(١).
وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (إن مات وهي في مسكنه، لم يَجُزْ إخراجها منه)^(٢).
وُيُسْتَدَلُّ لهذا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً
لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]؛ فنسخ بعض المدة، وبقي باقيها
على الوجوب^(٣).
وجوابه: أن الآية منسوخة^(٤)^(٥).

- (١) ولو كانت حاملاً على الصحيح من المذهب.
انظر: الإنصاف (٢٤-٣٢٥-٣٢٧)؛ الإقناع (٥١/٤)؛ المتنبه (٢٢٦/٢).
(٢) المغني (٢٩٦/١١).
(٣) حاصل الاستدلال: أن ما وردت به الآية، من وجوب النفقة والسكنى للمتوفى عنها في عدتها لم
يُنسخ، وإنما نُسخت مدة العدة وهي الحَوْل إلى أربعة أشهر وعشر، وبقي للمتوفى عنها حق النفقة
والسكنى زمن عدتها.
على أن ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ قد استدلل بالآية على وجوب السكنى دون النفقة.
ولعل هذا الاستدلال يصحُّ بأحد وجهين:
الأول: أن يكون المراد بقوله تعالى: ﴿مَّتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾: السكنى فقط - وجزم به ابن عاشور-،
ويكون قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ بدلاً مطابقاً.
والثاني: أن يكون قوله تعالى: ﴿مَّتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ شاملاً للنفقة والسكنى - كما ذكر أكثر المفسرين -،
وقوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ بدّل بعض من كُلِّ، والمراد به: السكنى، فتجب السكنى لا النفقة، والله أعلم.
انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/٢٤٤-٢٤٦)؛ الدرر المصون (٢/٥٠٤)؛ روح المعاني (٢/١٣٧)؛
التحرير والتنوير (٢/٤٧١-٤٧٣).
(٤) أي: منسوخ كلُّ أحكامها، فالْحَوْل منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِثْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٤٤]، ووجوب النفقة والسكنى منسوخ كذلك - على اختلاف في
نايحه - . وهذا قول جمهور المفسرين، وحكاه بعضهم إجماعاً. قال أبو بكر الجصاص رَحِمَهُ اللهُ:
(واتفق أهل العلم على أنَّ عدة الحول منسوخة بعدة الشهور على ما وصفنا، وأنَّ وصية النفقة
والسكنى للمتوفى عنها زوجها منسوخة إذا لم تكن حاملاً). أحكام القرآن (١/٤١٥). وانظر: الناسخ
والمنسوخ لقتادة (ص ٣٦)؛ المحرر الوجيز (١/٣٢٦)؛ نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص ٢١٣)؛
الأم (٥/٢١٢)؛ شرح صحيح البخاري لابن بطلال (٧/٥١٥).
(٥) انظر: المبدع (٨/١٩٥).

الآية الخامسة والعشرون

﴿قَالَ النَّبِيُّ: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضَتْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنْتُمْ سَدَّكُمْ عَنْهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَفْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وتحتها مسألتان:

✽ المسألة الأولى:

يحرمُ نكاحُ المعتدة من غيره حتى تنقضي عدتها بالإجماع^(١).
وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ (٢) (٣).

✽ المسألة الثانية:

يجوزُ التعريضُ^(٤) بخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ وَفَاةٍ، والمُعْتَدَةِ الْبَائِنِ، ويحرمُ التَّصْرِيحُ^(٥).

(١) حكاه ابن قدامة، والنووي رحمهما. انظر: المغني (١١/٢٣٧)؛ المجموع (٣/١٦).

(٢) فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ نهي عن عقد النكاح ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾؛ أي: حتى تنقضي العدة. والأصل في النهي: التحريم والفساد عند جمهور الأصوليين، فيحرم نكاح المعتدة، ولا يصح العقد بالإجماع، حكاه الجصاص وابن كثير وغيرهما. انظر: أحكام القرآن للجصاص (١/٤٢٥)؛ الإشارات الإلهية (١/٣٤١)؛ التسهيل لابن جزي (١/٨٥)؛ تفسير ابن كثير (٥٩٠/١)؛ زاد المسير (١/٢٧٨). وانظر: فواتح الرحموت (١/٣٩٦)؛ تيسير التحرير (١/٣٧٥-٣٧٨)؛ إحكام الفصول (١/٢٣٤)؛ مفتاح الوصول (ص ٤١٨)؛ الرسالة (ص ٢١٧، ٣٤٣-٣٤٧)؛ شرح العضد (٢/٩٥-٩٨)؛ الإحكام للأمدى (٢/١٨٨)؛ المسودة (١/٢٢١، ٢٢٤)؛ شرح الكوكب المنير (٣/٨٣-٩٣).

(٣) انظر: المبدع (٧/٦٩، ٨/١٣٥).

(٤) التعريض: ما يفهم منه النكاح مع احتمال غيره، كقوله: إني راغبٌ في ملكك، ونحوه. والتصريح: ما لا يحتمل غير النكاح. انظر: الإنصاف (٢٠/٦٨).

(٥) وسواءٌ في ذلك: البائنُ بثلاث طلاقات، والبائنُ بغير الطلاق، كالمختلعة ومن فُسخ نكاحها لعيب، أو إفسار نفقة، ونحو ذلك. واستثنوا منه: البائن بغير الطلاق، إذا أراد خطبتها من كانت في عصمته ممن تحل له، فله التصريح والتعريض.

لقله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ (١) (٢).

الآية السادسة والعشرون

قَالَ النَّبِيُّ: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُوهُنَّ لهنَّ فَرِيضَةٌ وَمِمَّا عَرَّضْتُمْ عَلَى النَّبِيِّ قَدْرُهُ، وَعَلَى الْمُقَرَّبِ قَدْرُهُ، مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وتحتها ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

تجب المتعة^(٣) للمفوضة^(٤) إذا طُلِّقَتْ قبل الدُّخُولِ والخُلوة^(٥).

- = وأما المطلقة الرجعية، فلا تجوز خطبتها تصريحًا، ولا تعريضًا حتى تنقضي عدتها.
- انظر: الإنصاف (٢٠/٦٩-٧١)؛ الإقناع (٣/٣٠٢)؛ المنتهى (٢/٨٣)؛ كشف القناع (٥/١٨).
- (١) فقله ﷺ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ يدل بمنطوقه على إباحة التعريض بالخطبة، وبمفهومه على تحريم التصريح، وأن على فاعله الإثم والجناح. ثم قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّكُمْ سَكَدْتُمْ عَنْهَا وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾؛ أي: لا تواعدوهن نكاحًا ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ وهو ما أبيح من التعريض.
- انظر: أحكام القرآن للجصاص (١/٤٢٤)؛ الكشف (١/٣٧٣)؛ التسهيل (١/٨٥)؛ اللباب (٤/٢٠١، ٢٠٤).
- (٢) انظر: المبدع (٧/١٣-١٤).
- (٣) المتعة: اسم مصدر. يقال: تَمَتَّعَ تَمَتُّعًا، والاسم: المتعة. ثم أُطْلِقَ على الخادم، والكسوة، وسائر ما ينتفع به. انظر: المطلع (ص ٣٩٨)؛ المصباح المنير (ص ٢٩٠)، (متع).
- (٤) التفويض نوعان: تَفْوِضُ البُضْع: وهو تزويج المرأة دون ذِكْرِ صَدَاقِهَا، أو بشرط عدم الصداق. وتفويض المهر: وهو أن يجعل الصداق إلى رأي أحدهما، أو رأي أجنبي، كأن يتزوجها على ما شاءت أو ما شاء فلان، ونحوه.
- والتفويض عند الإطلاق ينصرف إلى النوع الأول، ويقال عن المرأة: مفوضة - بفتح الواو وكسرهما -، فبالفتح: لأنها مفوضة مهرها، وبالكسر: لتفويضها أمر مهرها. انظر: التعريفات (ص ٢٢٣)؛ تهذيب الأسماء واللغات (٣/٧٦)؛ المطلع (ص ٣٩٧-٣٩٨)؛ المغني (١٠/١٣٨)؛ الإقناع (٣/٣٩٣).
- (٥) سواء كانت مفوضة بُضْع أو مفوضة مهر، وسواء كان الزوجان حُرَيْنِ أو رقيقَيْنِ أو مختلفَيْنِ، مسلمَيْنِ أو ذميَيْنِ أو مسلمًا وذمية، ويستثنى من ذلك: إن فرض الحاكم لها مهر المثل، =

لقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾؛ والأمر يقتضي الوجوب.

وقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١].

وقوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمِيتَعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

ويعتبر مقدارها بحال الزوج^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ (٢) (٣).

✽ المسألة الثانية:

وروي عن الإمام أحمد رحمته الله وجوب المتعة لكل مطلقة^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]^(٥).

= أو اتفاقاً على فرض مهر، فللمفروض حكم المسمى، فيكون لها نصفه لا المتعة. انظر: الإنصاف (٢١٠/٢٧٠-٢٧١)؛ الإقناع (٣/٣٩٤)؛ المتهنى (٢/١١٨)؛ معونة أولي النهى (٩/٢٣٦)؛ الكشف (٥/١٥٧-١٥٨).

(١) وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

وقالوا: أعلاها خادم، وأدناها كسوة تجزئها في صلاتها. انظر: الإقناع (٣/٣٩٤)؛ المتهنى (٢/١١٨).

(٢) قال ابن قدامة رحمته الله: (وهذا نص في أنها معتبرة بحال الزوج، وأنها تختلف، ولو أجزأ ما يقع عليه الاسم سقط الاختلاف، ولو اعتبرت بحال المرأة لما كان على الموسع قدره على المقتر قدره). المغني (١٠/١٤٣).

(٣) انظر: المبدع (٧/١٦٩).

(٤) سواء كانت مفوضة أو مسمى لها، مدخولاً بها أو غيرها.

وقد نقل حنبلاً هذه الرواية، والروايات المتواترة عن أحمد على خلافها.

انظر: المغني (١٠/١٤٠)؛ الإنصاف (٢١/٢٧٨-٢٧٩).

(٥) ووجه الاستدلال: عموم قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾، فيشمل كل مطلقة، حتى المسمى مهرها، والمدخول بها، فتجب المتعة لجميعهن. وقد قال به جماعة من السلف، واختاره ابن جرير رحمته الله. وأجيب عنه بأجوبة، منها: أن اللام في قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ للعهد لا الاستغراق. والمراد به: غير المدخول بهن، والتكرير للتأكيد، ولئلا يتوهم الاستحباب من قوله في الآية قبلها: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾. =

والمذهب: أن المتعة لا تجب إلا للمفوضة المطلقة قبل الدخول والخلو^(١).

لأن الله ﷻ: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُسَعَّرِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْخَيْرَيْنِ﴾، ثم قال: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾؛ فجعل المطلقات قسمين، وأوجب المتعة لغير المفروض لهن، ونصف المسمى للمفروض لهن، وذلك يدل على اختصاص كل قسم بحكمه^{(٢)(٣)}.

المسألة الثالثة: ❁

ولا متعة للمتوفى عنها زوجها بغير خلاف^(٤).

لأن النصوص لم تتناولها، وإنما وردت في المطلقات^(٥).



= ومنها: حمل الأمر على الاستحباب، أو تخصيص العموم بالآية التي قبلها، وهو ما أجاب به ابن قدامة رحمه الله.

انظر: تفسير الطبري (٥/ ٢٦٤)؛ المحرر الوجيز (٢/ ٣٤٢)؛ تفسير البيضاوي (١/ ١٤٨)؛ الإشارات الإلهية (١/ ٣٤٢-٣٤٣)؛ تفسير ابن كثير (٢/ ٥٩١، ٦٠٨).

(١) وتستحب لكل مطلق غيرهما. انظر: الإنصاف (٢١/ ٢٧٨-٢٧٩)؛ الإقناع (٣/ ٣٩٤)؛ المتهى (٢/ ١١٨).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله: (ويحتمل إن يحمل الأمر بالمتاع في غير المفوضة على الاستحباب؛ لدلالة الآيتين اللتين ذكرناهما على نفي وجوبها؛ جمعاً بين دلالة الآيات... أو على أنه أريد بها الخصوص). المغني (١٠/ ١٤١).

(٣) انظر: المبدع (٧/ ١٧٠).

(٤) انظر: الوسيط للغزالي (٥/ ٢٦٩)؛ المغني (١٠/ ١٤١).

(٥) انظر: المبدع (٧/ ١٧٠).

الآية السابعة والعشرون

﴿وَالْعَجَلِى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وتحتها خمس مسائل:

✽ المسألة الأولى:

يجب نصف المهر للزوجة المسمى مهرها إذا طلقت قبل الدخول والخلو^(١).
لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(٢).

فإن قبضته كاملاً قبل طلاقها، رجّع الزوج عليها بنصفه^(٣)، ويدخل في ملكه قهراً^(٤).
وقوله تعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ يدل عليه؛ لأنّ التقدير: فنصف ما فرضتم
لهنّ أو لكم^(٥)، وذلك يقتضي أن يكون النصف له أو لها بمجرد الطلاق^(٦).

(١) وهذا مجمع عليه، حكاه ابن عبد البر رحمه الله وغيره.

ومحل الإجماع: إذا كان المهر المسمى صحيحاً، وطلقها غير متهم بقصد حرمانها من الميراث.
انظر: الاستذكار (١١٩/١٦)؛ بدائع الصنائع (٢/٢٩٧)؛ المغني (١٠/١١٣-١١٨).

(٢) أي: فالواجب نصف ما فرضتم من المهر. انظر: المحرر الوجيز (٢/٣٢٢)؛ تفسير القرطبي (٣/١٣٥).

(٣) وهذا إن كان المهر باقياً على صفته، ولم يتعلق به حق غيره. فأما إن تلف، أو زاد، أو نقص،
أو استحق بدين، أو تصرف فيه، ففيه تفصيل. انظر: المغني (١٠/١٢٢-١٣١)؛ الإقناع (٣/٣٨٣-٣٨٥)؛ المنتهى (٢/١١٣).

(٤) أي: دون اختياره، كالميراث. وهو المذهب. انظر: الإقناع (٣/٣٨٣)؛ المنتهى (٢/١١٣).

(٥) فيكون المعنى: يجب نصف المهر المسمى لهنّ إلا أن يعفون عنكم، أو يجب نصفه للزوج إن
كانت الزوجة قد استوفته إلا أن يعفو لها عنه. انظر: النكت والعيون (١/٣٠٦-٣٠٧)؛ أحكام القرآن
لابن العربي (١/٢٢٠)؛ البحر المحيط لأبي حيان (٢/٢٣٥-٢٣٦)؛ اللباب لابن عادل (١/٢٢١).

(٦) انظر: المبدع (٧/١٥٢-١٥٣).

● المسألة الثانية:

وإن أذهب بكَارَتِهَا بِغَيْرِ وَطْءٍ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوعِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا نَصْفُ الْمَسْمُومِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾. وهذه مطلقّة قبل الدُّخُولِ وَالْخُلُوعِ، فليس لها إلا نصف المسمي كسائر المطلقات^(٢)؛ ولأنه أتلف ما يستحقُّ إتلافه بالعقد فلم يضمنه^(٣).

● المسألة الثالثة:

وَيَنْتَصِفُ الْمَهْرُ الْمَسْمُومُ بِكُلِّ فُرْقَةٍ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ قَبْلَ الدُّخُولِ^(٤).
لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾؛ فثبت ذلك في الطلاق، والباقي مقيس عليه؛ لأنه في معناه^(٥).

● المسألة الرابعة:

مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوعِ، مُتَّهِمًا بِقَصْدِ حَرْمَانِهَا مِنَ الْمِيرَاثِ^(٦)، ثُمَّ مَاتَ، لَمْ تَرِثْهُ، وَلَهَا نَصْفُ الصَّدَاقِ، وَلَا عَدَّةٌ عَلَيْهَا^(٧).

(١) كما لو اقتضها بإصبعه، أو دفعها فذهبت بكَارَتِهَا، فلها نصف المهر، وهو المذهب.

وخرّج الموفق ابن قدامة رَوَايَةً: أَنَّ لَهَا الْمَهْرَ كَامِلًا.

انظر: الإنصاف (٣٠١/٢١)؛ الإقناع (٣٩٧/٣)؛ المنتهى (١١٩/٢)؛ كشف القناع (١٦٣/٥).

(٢) انظر: الممتع (٢٠٢/٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢٨١/٥).

(٣) انظر: المبدع (١٧٥/٧).

(٤) كطلاقه، وخلعه، وردّته. وهو المذهب. انظر: الإقناع (٣٨٨/٣)؛ المنتهى (١١٥/٢)؛

(٥) انظر: المبدع (١٦٠/٧).

(٦) كمن أبانها ابتداءً في مرض موته المخوف، أو علّق طلاقها على ما لا بد لها منه عقلاً أو شرعاً،

ففعّلتها، ونحو ذلك. انظر: الإقناع (٢٣١/٣)؛ المنتهى (٥٠/٢).

(٧) وهذه إحدى الروايات عن الإمام أحمد رَوَايَةً. والمذهب: أَنَّ لَهَا الْمِيرَاثَ، وَيَكْمَلُ صَدَاقُهَا،

وَلَا عَدَّةٌ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ تَتَزَوَّجَ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ تَرْتَدَّ، فَلَا تَرِثُ وَلَا يَكْمَلُ صَدَاقُهَا.

انظر: الإنصاف (٣٠٦-٣١٠/١٨)؛ الإقناع (٢٣٢/٣)؛ المنتهى (٥٠/٢، ١١٥)؛ كشف القناع (٤٨٢/٤).

لأن الله تعالى نصَّ على تنصيفِ الصداق، ونفَى العدة عن المطلقة قبل الدخول، بقوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]؛ وقوله: ﴿وَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩^(١)].

وأما الميراث، فليست زوجةً، ولا معتدةً من نكاح، فأشبهت المطلقة في الصحة^(٢).

❖ المسألة الخامسة:

والذي بيده عُقْدَةُ النكاح - في الآية - هو الزوج^(٣).

لأن الله ﷻ قال: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾

والعفو الذي هو أقرب للتقوى: هو عفو الزوج عن حقه، أما عفو الولي عن مال المرأة فليس هو أقرب للتقوى^(٤). ولا يمتنع العدول عن خطاب الحاضر إلى خطاب الغائب، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَبَئٍ﴾ [يونس: ٢٢].

(١) وهذا يعم كلَّ مطلقة قبل الدخول، ولو كان طلاقها بقصد حرمانها من الميراث.

(٢) انظر: المبدع (٢٤٢/٦ - ٢٤٣).

(٣) وهذا هو المشهور عند الأصحاب، قال المرداوي رحمه الله في الإنصاف (٢١/٢٠١): (وهو المذهب بلا ريب). انظر: الإقناع (٣٨٦/٣)؛ المنتهى (١١٤/٢).

(٤) وأيضاً فإنه ﷻ قال بعد ذلك: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْقَضَلَ بَيْنَكُمْ﴾، والفضل في هبة الإنسان مال نفسه، لا مال غيره. انظر: زاد المسير (٢٨١/١).

فعلى هذا: يجوز لكل واحد من الزوجين أن يعفو لصاحبه عمّا وجب له من المهر، إذا كان جائز التصرف في ماله^(١)، ولا يصحّ عفو الولي عن صداق الزوجة، أباً كان أو غيره، صغيرة كانت أو كبيرة.

وعنه: أنّه الأب^(٢)؛ لأن الله تعالى خاطب الأزواج بخطاب المواجهة بقوله: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾، ثم قال: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ﴾. وهو خطاب غيبة، فالمراد به: الأولياء^(٣).

وعلى هذا: فلأب أن يعفو عن نصف مهر ابنته الصغيرة والمجنونة، إذا طلقت قبل الدخول^(٤)؛ لأنه وليّ على مالها، لا الكبيرة العاقلة؛ فإنها تلي مال نفسها^(٥).



(١) جائز التصرف: هو الحر المكلف الرشيد. فيصح عفوّه - في المسألة المذكورة - دون غيره، ويكون قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ﴾ من العام الذي يراد به الخصوص. انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/٢٣٦)؛ الروض المربع (١/٤٥٥)؛ مطالب أولي النهى (٦/١١٢).

(٢) أضلّ هذه الرواية ما نقله إسحاق بن منصور عنه: أنه سئل عمّن طلق امرأته وهي بكر قبل الدخول، فعفا أبوها عن نصف الصداق؟ فقال: (ما أرى عفو الأب إلا جائزاً، وأرى أن يأخذ من مالها ما شاء أو كله). واختلّف توجيه الأصحاب لهذا النقل، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ليس في كلام الإمام أحمد أن عفوّه صحيح لأن بيده عقدة النكاح، بل لأن له أن يأخذ من مالها ما شاء). وقال أبو حفص البرمكي: إن الإمام قد رجع عنه. وأقرّه الموفق ابن قدامة رحمهما الله. انظر: مسائل أحمد برواية إسحاق بن منصور المروزي (٤/١٦٨٠)؛ المغني (١٠/١٦٢)؛ المستدرک علی مجموع الفتاوى (٤/٢٠١)؛ الإنصاف (٢١/٢٠١-٢٠٢).

(٣) ولو أريد الزوج، لقليل: (إلا أن يعفون أو تعفو) على سبيل المخاطبة، فلما عبر بلفظ الغائب، علّم أن المراد منه غير الأزواج. والجواب عن هذا الاستدلال: ما تقدم في قوله: (ولا يمتنع العدول...) الخ. انظر: اللباب لابن عادل (١/٢٢٢).

(٤) سواء كانت بكرًا أو ثيبًا، وسواء كان الصداق دينًا أو عينًا. ولا يجوز عفو الأب بعد الدخول، ولا عفو غيره من الأولياء مطلقًا. انظر: الإنصاف (٢١/٢٠٣-٢٠٨).

(٥) انظر: المبدع (٧/١٥٧-١٥٩).

الآية الثامنة والعشرون

قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وتحتها مسألتان:

✽ المسألة الأولى:

القيام ركنٌ من أركان الصلاة بالإجماع^(١).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾.

فَيَلْزُمُ الْقَادِرُ فِي الْفَرِيضَةِ، وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ: الْعَرِيَانُ^(٢)، وَالْخَائِفُ^(٣)، وَالْمَأْمُومُ خَلْفَ إِمَامٍ الْحَيِّ الْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ بِشَرْطِهِ^(٤)، وَمَنْ تَرَكَهُ لِمَدَاوَاةٍ^(٥)، أَوْ قَصَرَ سَقْفٍ وَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ الْخُرُوجِ؛ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ^(٦).

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقَدِرَ عَلَى الْقِيَامِ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ رَكْنٌ قَدَرُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْعَجْزِ عَنْ غَيْرِهِ، وَيُؤْمَرُ بِرُكُوعِهِ قَائِمًا، وَبِسُجُودِهِ قَاعِدًا^{(٧)(٨)}.

(١) قَالَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الأصل المجتمع عليه أن الصلاة المفروضة ليس للرجل أن يصلّيها قاعداً، وهو يطبق القيام). شرح معاني الآثار (١/٤٣١). وانظر: التمهيد (١/١٣٣، ١٣٦)؛ المجموع (٣/٢٣٦).

(٢) أي: الذي يعجز عن تحصيل السترة، فلا يجب عليه القيام، ويصلّي قاعداً استحباباً.

(٣) أي: الذي يخاف بسبب القيام، كمن يخاف بقيامه عدواً أو لصاً.

(٤) وشروطه: أن يرجى زوال علة الإمام، وابتدئ الصلاة بهم جالساً. فإن ابتدأها الإمام قائماً ثم اعتلّ فجلس، وجب القيام على المأموم. وإمام الحي: هو الإمام الراتب.

(٥) بشرط أن يخبر به طبيب مسلم ثقة.

(٦) وهو المذهب في كل ما ذكر. انظر: الإقناع (١/٢٠٢-٢٠٣)؛ المنتهى (١/٦٣)؛ الروض المربع (١/١١٠، ١٩٤، ٢١٠-٢١١)؛ كشف القناع (١/٣٨٥).

(٧) انظر: الإقناع (١/٢٧٢)؛ المنتهى (١/٨٥).

(٨) انظر: المبدع (١/٤٩٤، ١٠١/٢).

✽ المسألة الثانية:

يُحْرَمُ عَلَى الْمُصَلِّيِ الْكَلَامُ فِي صَلَاتِهِ، فَإِنْ تَكَلَّمَ فِيهَا بَطَلَتْ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾. قال زيد بن أرقم رضي الله عنه: (كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل منّا صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، فأمرنا بالسكوت، ونُهيّا عن الكلام)^(٢).

ولا يضرُّ بكاءه وانْتِحَابُهُ^(٤) من خشية الله تعالى^(٥).

(١) أجمع العلماء على أن من تكلم في الصلاة عامداً، عالمًا بكونه في الصلاة وبتحريم ذلك، لغیر مصلحة الصلاة، ولا لأمرٍ يوجب الكلام، فإنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ. وقد حكى ذلك ابن عبد البر، وابن قدامة رحمهما الله.

انظر: التمهيد (٣٥٠/١-٣٥١)؛ المغني (٤٤٤/٢).

والمذهب عند الحنابلة: أنَّ الكلام يُبْطِلُ الصلاة، ولو كان يسيرًا، أو سهوًا، أو لمصلحتها، أو كلامًا واجبًا كتخدير معصوم عن هلكة، أو أُكْرِهَ عليه، أو جَهِلَ الحكم. فتبطل في جميع ذلك، لا إن سَبَقَ على لسانه حال قراءته، أو نام - نومًا لا ينقض الوضوء - فتكلم، فلا تبطل فيهما.

وقدّم الحجاوي في الإقناع: أن المصلي إذا سلّم قبل إتمام صَلَاتِهِ سهوًا، ثم تكلم يسيرًا لمصلحتها، ثم عاد إليها قريبًا، لم تبطل صَلَاتُهُ بالكلام في هذه الصورة. والمذهب: أنها تبطل. انظر: التنقيح المشيع (ص ٧٣)؛ الإقناع (٢١٢/١)؛ المتهنى (٦٥-٦٦)؛ غاية المتهنى (١٩٢/١)؛ مطالب أولي النهى (١٩/٢).

(٢) هو: زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي المدني، صحابيٌّ جليل، غزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، وهو الذي أخبر النبي ﷺ بقول عبد الله بن أبي: (لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل)، فكذبه عبدُ الله، فأنزل الله تصديق زيد بن أرقم في سورة «المنافقون». وقد نزل ﷺ الكوفة، وشهد صفين مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان من خواص أصحابه. توفي بالكوفة سنة ٦٦ أو ٦٨ هـ.

انظر: الاستيعاب (٥٣٥/٢)؛ تهذيب الكمال (٩/١٠)؛ الإصابة (٥٨٩/٢).

(٣) رواه البخاري (١٢٠٠)، ومسلم (٥٣٩)، واللفظ له.

(٤) النَّحْبُ وَالْإِنْتِحَابُ: رفع الصوت بالبكاء، وقيل: أشدُّ البكاء.

يقال: نَحَبٌ يَنْحَبُ نَحْبًا، وَانْتَحَبَ يَنْتَحِبُ انْتِحَابًا.

انظر: الصحاح (٢٢٢/١)؛ لسان العرب (٧٤٩/١)؛ المصباح المنير (ص ٣٠٦)، جميعها (نحب).

(٥) سواء غلبه البكاء أو لا، وسواء بأن يبكائه حرفان فأكثر أو لا.

لأن الله تعالى مدح الباكين، فقال: ﴿إِذَا نُنِئْتُ عَلَيْهِمْ ءَايَتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مریم: ٥٨]. وقال: ﴿وَيَخْرُجُونَ لِلْذِّقَانِ يَتَكَوَّمُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٨].

ومدح إبراهيم فقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، وفي التفسير أنه كان يتأوه خوفاً من الله تعالى^(١).

وقال ابن قدامة رحمه الله: (لم أرَ عن أحمد في التأوه شيئاً، ولا في الأنين، والأشبه بأصوله: أنه متى فعله مختاراً أفسد صلاته؛ فإنه قال في رواية مهنا^(٢))، في البكاء الذي لا يفسد الصلاة: ما كان من غلبة. ولأن الحكم لا يثبت إلا بنص أو قياس أو إجماع، والنصوص العامة تمنع من الكلام كله، ولم يرِدْ في التأوه والأنين ما يخصهما ويخرجهما من العموم، والمدح على التأوه لا يوجب تخصيصه، كشميت العاطس، ورد السلام، والكلمة الطيبة^{(٣)(٤)}.



= وإن بكى من غير خشية الله تعالى، بطلت صلاته إن بان حرفان أو أكثر ببكائه، وهو المذهب.
انظر: الإنصاف (٤/٤٤-٤٧)؛ الإقناع (١/٢١٢)؛ المنتهى (١/٦٦)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/٤٦٢-٤٦٣).
(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/٢٧٥)؛ التسهيل لابن جزي (٢/٨٦).
(٢) هو: أبو عبد الله مهنا بن يحيى السلمي الشامي.
فقيه من كبار تلاميذ الإمام أحمد رحمه الله، لازمته ثلاثاً وأربعين سنة إلى أن توفي.
قال الخلال: كان أبو عبد الله يكرمه، ويعرف له حق الصبغة، ومسائل أكثر من أن تحدد.
ولم تذكر أغلب المصادر تاريخ وفاته، وقد ذكره ابن الجوزي رحمه الله في المنتظم (١٢/١٧) في وفيات سنة (٤٢٤٨هـ).
انظر: طبقات الحنابلة (٢/٤٣٢)؛ المقصد الأرشد (٣/٤٣)؛ المنهج الأحمد (٢/١٦١).
(٣) المغني (٢/٤٥٣-٤٥٤).
(٤) انظر: المبدع (١/٥١١، ٥١٦-٥١٧).

الآية التاسعة والعشرون

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْضِي وَبَيِّضُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» [البقرة: ٢٤٥].

وتحتها ثلاث مسائل:

● المسألة الأولى:

تُسْتَحَبُّ صدقة التطوع كلَّ وقتٍ بالإجماع^(١).

لأن الله تعالى أمر بها، وحث عليها، ورغب فيها، فقال: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً».

وقال النبي ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدَلٍ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ إِلَّا طَيِّبٌ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيْهَا لِصَاحِبِهَا حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ»^(٢).
ويتأكد استحبابها في أوقات الحاجة^(٣).

لقوله تعالى: ﴿أَوْ اطْعَمُوهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]^(٤)^(٥).

(١) انظر: الفروع (٤/٣٧٦).

(٢) رواه البخاري (١٤١٠، ٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤).

(٣) ويتأكد كذلك: في رمضان، وكلَّ زمان أو مكان فاضل.

انظر: الإقناع (١/٤٨٢)؛ المنتهى (١/١٥٢).

(٤) فقله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾، أي: ذي مجاعة. وقال الراغب رحمه الله: السَّغَبُ هو الجوع مع التعب. ويُستفاد تأكيد الصدقة فيه من قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْنَمَ الْقَعْبَةَ﴾؛ فإنه حثٌّ وتحضيضٌ عند جمهور المفسرين - كما قال ابن عطية رحمه الله - بمعنى: هلاً أقنم العقبه. ثم فسّر اقتحامها بالعق، والإطعام في وقت الحاجة.

انظر: مفردات الراغب (ص ٢٦٢)؛ المحرر الوجيز (١٥/٤٦٠)؛ اللباب لابن عادل (٢٠/٣٤٧، ٣٥٠).

(٥) انظر: المبدع (٤/٤٤٠).

● المسألة الثانية:

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الصَّدَقَةُ بِالْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ، وَكِفَايَةُ مَنْ يَمُونُهُ^(١).

لقوله ﷺ: ﴿وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]. وهو: الفاضل عن حاجته وحاجة عياله^(٢). ولقوله ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ»^(٣).

فَإِنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مُؤْنَةَ مَنْ تَلْزِمُهُ مُؤْنَتُهُ، أَثِمَ بِذَلِكَ^(٤).

لقوله ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَعُولُ»^{(٥)(٦)}.

● المسألة الثالثة:

وَمَنْ أَرَادَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ، وَكَانَ وَحْدَهُ، وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوَكُّلِ، وَالصَّبْرَ
عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَلَهُ ذَلِكَ^(٧).

(١) وقد حكاه النووي رَحِمَهُ اللهُ إِجْمَاعًا. انظر: المجموع (٦/٢٣٣).

والمراد بالكفاية هنا: الكفاية الدائمة بصنعة أو متجر أو غلة وقف، ونحوها.

انظر: الإنصاف (٧/٣١٦)؛ الإقناع (١/٤٨٢)؛ المنتهى (١/١٥٢).

(٢) انظر: معالم التنزيل (١/٢٥٣)؛ زاد المسير (١/٢٤٢)؛ فتح القدير (١/٣٨٩-٣٩٠).

(٣) رواه البخاري (١٤٢٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بهذا اللفظ.

ورواه هو (١٤٢٧)، ومسلم (١٠٣٤) من حديث حكيم بن حزام رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بنحوه.

(٤) وكذا إن تصدق بما يضره، أو يضر غريمه، أو كفيه. انظر: الإقناع (٣/٤٨٢)؛ المنتهى (١/١٥٢).

(٥) رواه بهذا اللفظ: النسائي في الكبرى (٩١٣)، والحاكم في مستدركه (٤/٥٠٠) وقال: (صحيح على

شرط الشيخين). ووافقه الذهبي. وَوَرَدَ بِلَفْظٍ: «مَنْ يَقْوَتْ» عند أحمد (٥/٦٤٩٥)، وأبي داود

(١٦٩٢)، وابن حبان (٤٢٤٠)، والحاكم (١/٤١٥)، وقال: (صحيح الإسناد). ووافقه الذهبي.

وصححه لغيره محققو المسند (١١/٣٦، ٤١٩). وهو عند مسلم (٩٩٦) بلفظ: (كفى بالمرء إثما

أن يحبس عمن يملك قوته).

(٦) انظر: المبدع (٢/٤٤١).

(٧) ظاهر عبارة المقنع والمنتهى أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْأَصْحَابِ.

وقد قَطَعَ المجد ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ بِاسْتِحْبَابِهِ. واستظهره المرادوي رَحِمَهُ اللهُ فِي التَّنْقِيحِ (ص ١٢٣)، وجزم

به الحجاوي رَحِمَهُ اللهُ فِي الإِقْنَاعِ (١/٤٨٢)، وابن قائد رَحِمَهُ اللهُ فِي حَاشِيَةِ الْمُنْتَهَى (١/٥٣١).

وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوَكُّلِ وَالصَّبْرَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، حَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ، وَيُغْنَعَ

مِنْ ذَلِكَ، وَيُحْجَرُ عَلَيْهِ فِيهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

(٣) وكذلك لفظ الشراء، يطلق على فعل كل واحد من المتعاقدين؛ فهما من الأضداد.
انظر: الزاهر (ص ٢٨٧-٢٨٨)؛ المطلع (ص ٢٧٠)؛ المصباح المنير (ص ٤٠)، (بيم).

وشرعاً: تمليك عين مائية أو منفعة مباحة، على التأييد، بعوض مالي غير ربا، ولا قرض^(١).

والأصل في إباحته قبل الإجماع^(٢): قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

وقوله: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: التجارة والبيع في مواسم الحج^(٣).

والمعنى يقتضيه؛ لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد غيره، ولا يبذله بغير عوض غالباً، ففي تجويز البيع طريق إلى وصول كل واحد منهما إلى غرضه، ودفع حاجته^(٤).

✽ المسألة الثانية:

يصح البيع بالمعاطاة^(٥).

(١) هذا التعريف هو المختار عند البرهان ابن مفلح رحمه الله.

وعرفه ابن النجار بنحوه، لكنه قال: (مبادلة عين مائية، أو منفعة مباحة مطلقاً بإحداهما، أو بمال في الذمة، للملك على التأييد غير ربا وقرض). وعرفه الحجاوي بأنه: (مبادلة مال ولو في الذمة، أو منفعة مباحة كمنزلة دار، بمثل أحدهما على التأييد، غير ربا وقرض). وهو أحسنها. انظر: الإقناع (١٥١/٢)؛ المنتهى (٢٤٣/١)؛ كشف القناع (١٤٦/٣)؛ حاشية الخلوتي على المنتهى (١٠٤١/٣)، ت: سامي الصقير.

(٢) قال النووي رحمه الله في المجموع (١٧٣/٩): وجواز البيع مما تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وانظر: المغني (٥/٦).

(٣) انظر: زاد المسير (٢١٢/١)؛ اللباب لابن عادل (٤١٠/٣).

(٤) انظر: المبدع (٤-٣/٤).

(٥) المعاطاة لغة: المناولة، يقال: عَطَوْتُ الشيء. أي: تناولته.

واستعمله الفقهاء في مناولة خاصة، فهو في اصطلاحهم: مبادلة تدل على التراضي عرفاً، من غير إيجاب وقبول. كأن يقول المشتري: أعطني بدرهم خبزاً، فيعطيه البائع دون إيجاب، أو يضع المشتري الثمن المعلوم عادة، ويأخذ السلعة دون إيجاب وقبول، ونحو ذلك.

لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(١)؛ ولأن البيع موجود قبل الشرع، وإنما علّق الشارع عليه أحكاماً، ولم يعبّر له لفظاً، فوجب رده إلى العرف، كالقبض، والحِرْز. وعنه: لا يصح؛ لأن الرضى أمرٌ خفيّ، فعُلّق بالصيغة.

وأصل ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَحْكَرَةً عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، هل المعتبر فيه: حقيقة الرضى؛ فلا بدّ من صريح القول، أو ما يدلّ عليه؛ فيكتفى بما يدل على ذلك^(٢).

● المسألة الثالثة:

من اشترى ما يعلم جنسه ويجهل صفته^(٣)، صحّ عقده في إحدى الروايتين^(٤).

لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

ولأن عثمان وطلحة رضي الله عنهما تابعا داريهما بالكوفة والمدينة، فتحاكما إلى جبير بن

= انظر: المطلع (ص ٢٧١)؛ التوقيف على مهمات التعاريف (ص ٥١٧)؛ كشف القناع (٣/ ١٤٨ - ١٤٩)؛ مجلة الأحكام الشرعية على مذهب أحمد (ص ١١٩)، المادة (٢٢٩)؛ معجم المصطلحات الاقتصادية (ص ٣١٥).

والمذهب: صحة بيع المعاطاة في القليل والكثير.

انظر: الإنصاف (١١/ ١٢)؛ الإقناع (٢/ ١٥٣)؛ المنتهى (٢/ ٢٤٣).

(١) وقد ذكر الفقهاء رحمهم الله أن هذه الآية يستدل بعمومها على إباحة كل بيع، ما لم يقم دليل على تحريمه، وإخراجه من العموم.

انظر: أحكام القرآن للجصاص (١/ ٤٦٩)؛ المجموع (٩/ ١٧٠).

(٢) انظر: المبدع (٤/ ٦).

(٣) كأن يشتري ما لم يره ولم يوصف له، أو رآه ولم يعلم ما هو، أو وصف له بما لا يكفي في السلم، ونحو ذلك. انظر: كشف القناع (٣/ ١٦٥).

(٤) وعلى هذه الرواية: فللمشتري خيارُ الرؤية، وله أن يفسخ العقد قبلها.

انظر: الإنصاف (١١/ ٩٥-٩٧)؛ التوضيح للشويكي (٢/ ٥٩٢).

مطعم ﷺ^(١)، فجعل الخيارَ لطلحة، وهذا اتفاقٌ منهم على صحّة العقد^(٢).
والمذهب: أنه لا يصح؛ لعدم العلم بالمبيع^(٣)، والآية مخصوصة بما إذا علم المتبايعان المبيع^(٤).

✽ المسألة الرابعة:

الربا لغة: الزيادة.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحج: ٥]؛ أي: علّت وارتفعت. وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]؛ أي: أكثر عدداً^(٥).
وشرعاً: زيادة في شيء مخصوص^(٦).

(١) هو: أبو محمد - وقيل أبو عدي - جُبَيْر بن مُطْعَم بن عَدِي بن نوفل القرشي، صحابيٌّ جليل، أسلم قبل عام خيبر، وقيل: يوم الفتح. وكان من حلماء قريش، وساداتها، ومن أعلم الناس بأنساب العرب. وأبوه المطعم بن عدي كان من أشرف قريش، وكان يكف الأذن عن النبي ﷺ، حتى قال ﷺ في أسرى بدر: (لو كان مطعم بن عدي حيّاً، لو هبّت له هؤلاء التنن). توفي جُبَيْر ﷺ بالمدينة سنة (٥٩هـ)، وقيل: (٥٨هـ).

انظر: الاستيعاب (١/ ٢٣٢)؛ تهذيب الكمال (٤/ ٥٠٦)؛ الإصابة (١/ ٤٦٢).

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ١٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٦٨). وانظر: البدر المنير (٩/ ٥٥٦)؛ التلخيص الحبير (٣/ ٦)؛ التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل (ص ٢٠٦).

وأجاب ابن قدامة رحمه الله بأنه يحتمل أن يكونا قد تبايعا بالصفة، وقال: (على أنه قولٌ صحابيٌّ، وفي كونه حجة خلافٌ، ولا يُعارض به حديث رسول الله ﷺ). انظر: المغني (٦/ ٣١).

(٣) انظر: الإقناع (٢/ ١٦٩)؛ الإنصاف (١١/ ٩٥-٩٦).

(٤) انظر: المبدع (٤/ ٢٥)؛ معونة أولي النهى (٥/ ٢١).

(٥) يقال: ربا الشيء يُرَبُّو رُبُوًّا، وَرَبَّوْا، وَإِرْبَاءً، إِذَا زَادَ وَنَمَى. والنسبة إليه: رَبَوِي - بالكسر - وفتحها خطأ. قاله المطرزي والقيومي رحمهما.

انظر: مفردات الراغب (ص ٢١١)؛ المغرب (ص ١٨٢)، (ربا)؛ المصباح المنير (ص ١١٥، ٣٦٢)؛ تاج العروس (٣٨/ ١١٧)، (ربو) فيهما.

(٦) هكذا عرفه ابن مفلح رحمه الله، ولا يشمل ربا النسيئة، كما هو ظاهر.

وعُرف في الإقناع (٢/ ٢٤٥)، والمنتهى (١/ ٢٦٩) بأنه: (تفاضل في أشياء، ونساء في أشياء، مختصّ بأشياء وردّ الشرع بتحريمها).

وقد انعقد الإجماع على تحريم ربا النسينة^(١)، وعامتهم كذلك في ربا الفضل^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، وهو يدل على تحريمهما، إن قيل: إن الآية لا إجمال فيها^(٣).

ولقوله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدأ بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء»^(٤)^(٥).

(١) النَّسِيئَةُ: التَّأخيرُ. ومثله: النَّسَاءُ، وَالتُّسَاءُ. يقال: نَسَأَ الشَّيْءَ يُنَسِّئُهُ نَسْأً - من باب «فتح» - إذا أخره. وربا النسينة: التأخير بين مبيعين اتفاقاً في علة الربا، كمكيل بمكيل، وموزون بموزون. انظر: المطلع (ص ٢٨٦)؛ تاج العروس (١/ ٤٥٤-٤٥٥)، (نسأ) فيهما. وانظر: معونة أولي النهى (١٦٠/ ٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/ ٢٥٩).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله: (والربا على ضربين: ربا الفضل، وربا النسينة. وأجمع أهل العلم على تحريمهما، وقد كان في ربا الفضل اختلاف بين الصحابة... والمشهور من ذلك قول ابن عباس، ثم إنه رجع إلى قول الجماعة). المغني (٦/ ٥٢).

وقال السرخسي رحمه الله: (وعن الشعبي قال: حدثني بضعة عشر نفرأ من أصحاب ابن عباس رضي الله عنهم الخبر فالخبر، أنه رجع عن فتواه، فقال: الفضل حرام. وقال جابر بن زيد رضي الله عنه: ما خرج ابن عباس من الدنيا حتى رجع عن قوله في الصرف والمتعة. فَعُلِمَ أن حرمة التفاضل مُجْمَعٌ عليه في الصدر الأول). المبسوط (٩/ ١٤). وانظر: بداية المجتهد (٣/ ١٧٩-١٨٠).

(٣) وبيان الاستدلال: أنه قد اختلف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾:

ف قيل: إنه عام، يدل على تحريم كل ربا إلا ما خصه الدليل.

وقيل: هو مجمل، فلا يدل على تحريم نوع من الربا إلا ببيان، واختاره الرازي رحمه الله.

فعلى الأول: تكون الآية دليلاً على تحريم ربا الفضل والنسينة.

وعلى الثاني: يكون تحريم ربا النسينة مستفاداً بدلالة السنة، والله أعلم.

انظر: النكت والعيون (١/ ٣٤٨-٣٥٠)؛ تفسير الرازي (٣/ ٧٨)؛ روح المعاني (٣/ ٤٤).

(٤) رواه مسلم (١٥٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) انظر: المبدع (٤/ ١٢٧).

❖ المسألة الخامسة:

يحرم بيع العصير لمن يتخذه خمرًا، ولا يصح^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]؛ وهذا البيع معونة على الإثم، فيكون محرماً. ولا يصح؛ لأنه عقد على عين يقصد بها المعصية، أشبه إجارة الأمة للزنى أو للغناء المحرم^(٢).

الآية الحادية والثلاثون

﴿وَالْحَالِ: وَإِنْ كَانَتْ دُوْ عُسْرٍ فَنَظَرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتحتها مسألتان:

❖ المسألة الأولى:

المدينُ المغيرُ^(٣) يجبُ إنظارُهُ، ولا يجوزُ حبسُهُ، ولا تحِلُّ ملازمته^(٤).

(١) ومحل التحريم: إذا تحقق أنه يتخذه خمرًا، ولو علم ذلك بالقرائن، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. واختار شيخ الإسلام رحمه الله تحريم البيع إذا ظن أنه يتخذه خمرًا، ولو لم يتيقن. وصوّيه المرداوي رحمه الله. انظر: الاختيارات الفقهية (ص ١٨٠)؛ الإنصاف (١١/ ١٦٨-١٧٠)؛ الإقناع (٢/ ١٨١)؛ المنتهى (٢/ ٢٥٠).

(٢) انظر: المبدع (٤/ ٤٢).

(٣) المغير: اسم فاعل، من أغسر يغسرُ إغسارًا، إذا افتقر.

وعكسه: المؤسر، وهو الغني. يقال: أيسرُ إيسارًا ويسارًا، إذا استغنى، واليسار: الغنى.

انظر: المغرب (ص ٣١٥، ٥١٠)؛ المصباح المنير (ص ٢١٢، ٣٥١)، (عسر) و (يسر).

(٤) فإن كان له مال لا يفي بدينه الحال، حجر الحاكم على ماله بطلب غرمائه أو بعضهم، وإن كان لا يقدر على وفاء شيء من دينه، لم يطالب به، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٢/ ٣٨٨، ٣٩١)؛ المنتهى (١/ ٣٠٦، ٣٠٧).

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

وهو خبر بمعنى الأمر؛ أي: أنظروه إلى يساره.

ولقوله ﷺ لغرماء الذي كثر دينه: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الثانية:

ولا يُجبرُ المُفلسُ^(٣) على التَّكْسِبِ لقضاء دينه، في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله.

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

ولقوله ﷺ: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك».

وعنه: يُجبرُ على التَّكْسِبِ، وهو الأصح^(٤)، والآية محمولة على مَنْ لَا صَنْعَةَ له^{(٥)(٦)}.



(١) رواه مسلم (١٥٥٦).

(٢) انظر: المبدع (٤/٣٠٩، ٣٢٩).

(٣) المفلس لغة: اسم فاعل، من أَفْلَسَ يُفْلِسُ إفلاسًا، إذا لم يَبْقَ له مال. وفي الاصطلاح: مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ. انظر: النهاية لابن الأثير (٣/٤٧٠)، (فلس)؛ المطلع (ص ٣٠٤)؛ منتهى الإرادات (١/٣٠٥).

(٤) فَيُجْبَرُ الحاكمُ - بعد قسمة ماله على غرمائه - على التَّكْسِبِ أو إيجار نفسه، بما يليق بمثله من حِرْفَةٍ يُحْسِنُهَا؛ ليقضي ما بقي من دينه، مع الحجرِ عليه إلى الوفاء، وهو المذهب. انظر: الإقناع (٢/٤٠٣)؛ المنتهى (١/٣١٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/٤٦٩).

(٥) فلا يدخل في عمومها القادرُ على التَّكْسِبِ؛ لأنه في حكم الغني؛ بدليل عدم استحقاقه للزكاة، وسقوط نفقته عن قريبه. وأما الحديث المذكور، فلم يثبت أنه كان لذلك المدين حِرْفَةٌ يكسب بها ما يَفْضُلُ عن نفقته، فلا يتمُّ الاستدلال به. انظر: المغني (٦/٥٨٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/٤٧٠).

(٦) انظر: المبدع (٤/٣٢٨).

الآية الثانية والثلاثون

﴿قَالَ النَّبِيُّ: «يَتَأْتِيهَا الذَّبْتُ مَأْمُونًا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَأَكْتُوبُهُ وَلَيْكُتِبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْب الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَلَّعُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ عَلَيْهِ»﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وتحتها إحدى عشرة مسألة:

✽ المسألة الأولى:

الشَّهادة: هي الإخبار عما شُهِدَ أو عُلِمَ^(١).

واشتقاقها من المشاهدة؛ لأن الشاهد يخبر عما شاهده، وتسمى بَيِّنَةً لأنها تُبَيِّنُ ما التَّبَسَّ.

وتطلق على التَّحْمُلِ؛ تقول: شَهِدْتُ، بمعنى تَحَمَّلْتُ. وعلى الأداء؛ تقول: شَهِدْتُ عند القاضي شهادة، أي: أدَّيْتُهَا. وعلى المشهود به؛ تقول: تَحَمَّلْتُ شهادة، يعني المشهود به.

(١) الشهادة لغة: مصدر شَهِدَ يَشْهَدُ شَهَادَةً، فهو شَاهِدٌ وشَهِيدٌ.

والمُشَاهَدَةُ: المعاينة. وشَهِدَهُ شُهوداً، أي: حَضَرَهُ.

واصطلاحاً: الإخبار بما علمه بلفظ: أَشْهَدُ أو شَهِدْتُ.

انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٧٧)؛ الصحاح (٢/ ٤٩٤)، (شهد) فيهما؛ المطلع (ص ٤٩٦)؛ الإقناع

(٤/ ٤٩٣)؛ المتتهن (٢/ ٣٩٧)؛ الروض المربع (٢/ ١٠٧٣).

والإجماع منعقد على مشروعيتها^(١).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ بَنَائِكُمْ﴾؛ وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾؛ وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].
والحاجة داعية إليها؛ لحصول التجاحد بين الناس^(٢).

* المسألة الثانية:

تَحْمُلُ الشَّهَادَةِ^(٣) وَأَدَاؤُهَا فَرَضَانِ عَلَى الْكُفَايَةِ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾^(٥)؛ وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا الشَّاهِدَةَ وَمَنْ

(١) فقد أجمع العلماء على قبول الشهادة والعمل بها في الجملة، وحكوا ذلك في كثير من المسائل.

انظر: الإجماع (ص ٨٧-٨٩)؛ المغني (١٤/١٢٣)؛ الإقناع لابن القطان (٣/١٥٠٤-١٥١٠).

(٢) انظر: المبدع (١٠/١٨٨).

(٣) والمراد هنا: الشهادة على حقوق الأدميين، مالية كانت - كالقرض - أو غيرها - كحد القذف -.

انظر: الإنصاف (٢٩/٢٤٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٦٣٥).

(٤) تحمّل الشهادة في غير حقّ الله فرض كفاية على الصحيح من المذهب، وأما أدائها، ففيه قولان للأصحاب: الأول: أنه فرض عين. وهو المنصوص عن أحمد، وقال المرداوي في الإنصاف: (وهو المذهب)، وجزم به صاحب الإقناع، والبهوتي، وصححه الخلوي. والثاني: أنه فرض كفاية. وجزم به الموفق، وصاحب المنتهى في شرحه، وقدمه في الفروع، وقال المرداوي في التنقيح: (وهو أظهر).

انظر: الكافي (٤/٣٥٩)؛ الفروع (١١/٣٠٧)؛ الإنصاف (٢٩/٢٤٩-٢٥٢)؛ التنقيح المشيع

(ص ٤٢٤)؛ الإقناع (٤/٤٩٣)؛ معونة أولي النهى (١٢/٧)؛ حواشي الإقناع للبهوتي (٢/١١٤٦)؛

حاشية الخلوي على المنتهى (٤/١٦٣٨)، ت: محمد اللحيان.

(٥) ذهب جماعة من المفسرين - كابن عباس والحسن والزجاج رحمهم الله - إلى أن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ

الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ يشمل التحمل والأداء، فالنهي فيه عن الامتناع من تحمل الشهادة، وعن الامتناع من أدائها. وهذا مستفاد من جهتين:

الأولى: حذف المتعلق في قوله: ﴿إِذَا مَا دُعُوا﴾، فيشمل: دعوتهم إلى التحمل وإلى الأداء.

والثانية: جواز حمل اللفظ على مَعْنِيَّتِهِ: الحقيقي والمجازي إن لم يتعارضاً، فإن الشاهد حقيقة: هو من شاهد وتحمّل. وأما من لم يُشاهد، فدُعي للمشاهدة والتحمّل، فإنه يسمّى «شاهداً» تجوزاً؛ باعتبار ما سيكون. فإذا حُمِلَ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ على المعنيين، كان دليلاً على وجوب التحمل والأداء.

يَكْتُمَهَا فَإِنَّهُ يَأْتِمُّ قَلْبُهُ ﴿[البقرة: ٢٨٣]﴾، وَخَصَّ الْقَلْبَ بِالْإِثْمِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْعِلْمِ بِهَا؛ وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]؛ وَالشَّهَادَةُ أَمَانَةٌ، فَلَزِمَ أَدَاؤُهَا كَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ.

فعلَى هذا: إِنْ قَامَ بِهَا مَنْ يَكْفِي سَقَطَتْ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِنْ امْتَنَعَ الْكُلُّ أَثْمَوَا، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا مَنْ يَكْفِي تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ ^(١).

✽ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ تَحْمُلِ الشَّهَادَةِ وَأَدَائِهَا شُرُوطٌ ^(٢)، مِنْهَا:
أَنْ يُدْعَى إِلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾.

وَالْأَيُّ يُلْحَقُهُ ضَرَرٌ فِي بَدَنِهِ أَوْ عَرْضِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ أَهْلِهِ، فَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ يُلْحَقُهُ لَمْ تَلْزِمِهِ الشَّهَادَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، عَلَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُضَارُّ﴾ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ كَمَا صَرَحَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَيْثُ قَرَأَ: (وَلَا يُضَارُّ) بِالْفَتْحِ ^(٣). وَقِيلَ: هُوَ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ النِّهْيَ حَيْثُ

= وَأَمَّا كَوْنُهُ فَرَضَ كَفَايَةً لَا فَرَضَ عَيْنٍ؛ فَلَأَنَّ الْحَاجَةَ تَنْدَفِعُ بِشَهَادَةٍ مِنْ تَقُومُ بِهِ الْكَفَايَةُ، فَلَا تَتَعَيَّنُ عَلَى الْجَمِيعِ.

انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٣٦٥)؛ أحكام القرآن للشافعي (٢/ ١٤٠-١٤١)؛ المحرر الوجيز (٢/ ٥١٣)؛ زاد المسير (١/ ٣٣٩)؛ التحرير والتنوير (٣/ ١١٢-١١٣)؛ الممتع لابن المنجي (٦/ ٣٠٨)؛ مفتاح الوصول (ص ٥١٠)؛ شرح الكوكب المنير (٣/ ١٩٥-١٩٧).

(١) انظر: المبدع (١٠/ ١٨٨-١٨٩).

(٢) وهي: أَنْ يُدْعَى إِلَيْهَا دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ، مَعَ قُدْرَتِهِ، وَقَبُولِ شَهَادَتِهِ، وَعَدَمِ ضَرَرِهِ. انظر: الإنصاف (٢٩/ ٢٥٣)؛ الإقناع (٤/ ٤٩٣)؛ المنتهى (٢/ ٣٩٧)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/ ٦٣٦).

(٣) نسبة الزمخشري والرازي إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ مُسْنَدًا عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

انظر: تفسير الطبري (٦/ ٨٧-٨٨)؛ الكشف (١/ ٤٠٤)؛ تفسير الرازي (٣/ ٩٩)؛ الدر المنثور (٣/ ٤٠٣).

للساخذ عن الإضرار بالتحريف والزيادة والنقصان^{(١)(٢)}.

❖ المسألة الرابعة:

البلوغ شرط لقبول الشهادة^(٣).

فلا تُقبل شهادة الصبيان؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَّوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ﴾. ولا شك أن الصبي ليس من رجالنا، وليس ممن يُرضى؛ لأنه لا يخاف مآثم الكذب، فلا تحصل الثقة بقوله.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ دَخَلَ أَثْمَ قَلْبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

فأخبر أن الشاهد الكاتم لشهادته آثم. والصبي لا يآثم، فدل على أنه ليس بشاهد^(٤).

(١) حاصلة: أن قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنَازَرُ﴾ يحتمل أن يكون مبنياً للمفعول، وأصله: ولا يُضارَر. فيكون الشهيد هو المتضرر، بأن يُدعى عند انشغاله، أو يؤذى لشهادته ونحو ذلك - واختاره ابن جرير رحمه الله - وهو الذي يستقيم به الاستدلال في مسائلنا.

ويحتمل أن يكون مبنياً للفاعل، وأصله: ولا يُضارَر. فيكون الشهيد هو الفاعل للضرار، بتحريفه للشهادة، أو امتناعه عنها ونحو ذلك، ونسبه الرازي رحمه الله إلى أكثر المفسرين.

وذهب الجصاص وابن عاشور رحمهما إلى حمل الآية على المعنيين.

انظر: تفسير الطبري (٦/ ٨٥-٩٠)؛ أحكام القرآن للجصاص (١/ ٥٢٢)؛ تفسير الرازي (٣/ ٩٩)؛ التحرير والتنوير (٣/ ١١٧)؛ الإنصاف للبطلوسي (ص ٥٢).

وقوله: ﴿وَلَا يُنَازَرُ﴾ عام؛ لحذف متعلقه، ولكونه فعلاً وارداً سياق النهي. فيشمل كل ضرر، سواء كان في بدنه أو عرضه أو ماله أو أهله.

(٢) انظر: المبدع (١٠/ ١٨٩-١٩٠).

(٣) سواء كانت الشهادة في الأموال أو الجراح أو غيرها، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٤/ ٥٠٣)؛ المنتهى (٢/ ٤٠٢).

(٤) انظر: المبدع (١٠/ ٢١٣).

❖ المسألة الخامسة:

ولا تُشترط الحرية للشهادة، فتُقبل شهادة العبد في الحدود والقصاص وغير ذلك^(١).
لعموم آيات الشهادة، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٢).
ولأنه تعالى أمر بإشهاد ذوي عدلٍ منّا، ومن فقد الحرّية فهو عدلٌ؛ بدليل قبول روايته وفتياه.

وتُقبل شهادة الأمة فيما تُقبل فيه شهادة الحرّة؛ لدخولها في قوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَآمَرَاتُكُن مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٣).

❖ المسألة السادسة:

لا يجوزُ لشاهدٍ أن يشهد إلا بما يعلمه.

بدليل قوله تعالى: ﴿لَا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. أي: مَنْ شَهِدَ بتوحيد الله تعالى، وهو يعلم ما شهد به عن بصيرة وإيقان^(٤)؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]^(٥).
والعلم يكون بالفؤاد، ومُدركه الذي تحصل به الشهادة غالباً هو الرؤية أو السماع، وما عدهما كالذوق والشم واللمس فلا حاجة إليه في الشهادة غالباً،

(١) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٩/٣٩٧)؛ الإقناع (٤/٥١٠)؛ المنتهى (٢/٤٠٥).

(٢) انظر: المغني (١٤/١٨٦).

(٣) انظر: المبدع (١٠/٢٣٦-٢٣٧).

(٤) قال ابن الجوزي رحمه الله: (وفي الآية دليل على أن شرط جميع الشهادات أن يكون الشاهد عالماً بما يشهد به). زاد المسير (٧/٣٣٤). وانظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/٣٨٨)؛ الكشف للزمخشري (٣٣/٤٩٨).

(٥) وجه الدلالة: أن الآية تنهى عن اتباع الإنسان ما ليس له به علم، ومن ذلك أن يشهد بما لم يعلمه.

انظر: تفسير الرازي (٧/٣٣٩)؛ أضواء البيان (٣/٦٨٢).

ولذلك خصص السمع والبصر والفؤاد بالسؤال عنه في الآية^(١).

● المسألة السابعة:

تجوزُ شهادة المُستخفي، وهو الذي يتَوَارَى عن المشهود عليه لسمع إقراره^(٢).
لأنَّ الحاجة قد تدعو إلى ذلك، مثل أن يكون خصمه يقرُّ سِرًّا ويخجُدُ جهراً،
فلو لم تجزُ شهادته لأدى إلى بطلان الحق.

وعنه: لا تُسمعُ شهادته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْسُرُوا﴾ [الحجرات: ١٢] (٣) (٤).

● المسألة الثامنة:

تُقبلُ شهادةُ الوالدِ لولده، والوالدِ لوالده، في إحدى الروايات عن أحمد رحمته الله^(٥).
لعموم آيات الشهادة، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾.

وتقبل شهادة الأخ لأخيه، نصَّ عليه أحمد، وذكره ابن المنذر رحمته الله إجماعاً^(٦)؛
لدخوله في العموم السابق^(٧).

(١) انظر: المبدع (١٠/١٩٣-١٩٤).

(٢) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/٤٩٩)؛ المتهى (٢/٣٩٨).

(٣) وأجاب ابن المنجي والزرکشي رحمته الله: بأن التجسس المذكور هنا غير ممنوع؛ للحاجة الداعية إليه،
والآيةُ محمولةٌ على غيره. انظر: الممتع (٦/٣٢٢)؛ شرح الزركشي (٧/٣٦٨).

(٤) انظر: المبدع (١٠/٢٠٥).

(٥) والمذهب: أنها لا تقبل، سواء انتفع بها الشاهد أو المشهود له أو لم ينتفعا.

واستثنا: الوالد من الرضاع أو من الزنا، فتقبل شهادته لولده، وشهادة ولده له.

انظر: الإقناع (٤/٥١٣)؛ المتهى (٢/٤٠٦).

(٦) قال ابن المنذر رحمته الله في الإشراف (٤/٢٧١): (أجمع عوام أهل العلم على أن شهادة الأخ لأخيه

جائزة، إذا كان عدلاً... وقال مالك: لا تجوز شهادة الأخ لأخيه في النسب، وتجوز في الحقوق).

وقال الترمذي رحمته الله في سننه (٤/١٣٥): (ولم يختلفوا في شهادة الأخ لأخيه أنها جائزة).

(٧) انظر: المبدع (١٠/٢٤٣، ٢٤٥).

✽ المسألة التاسعة:

تُقْبَلُ شهادة الآباء والأبناء بعضهم على بعض^(١).

لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ يَلْقَسُطُ شَهَدَاءُ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]^(٢)؛ ولأنَّ شهادة كلِّ منهم على الآخر لا تُهْمَةٌ فيها، فهي أبلغ في الصدق، كشهادته على نفسه^(٣).

✽ المسألة العاشرة:

يُثْبِتُ المَالُ وما يُقْصَدُ به المَالُ - كالبيع والهبة - بشهادة رَجُلَيْنِ، أو رجلٍ وامرأتين^(٤).

لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، فنصَّ على المدينة، وقيس عليها سائر ما ذُكِرَ؛ لأنَّ المقصودَ منه المال، فأشبه الشهادة بنفس المال، ولا خلاف أنَّ المال يثبت بشهادة النساء مع الرجال^(٥)؛ للنص.

وما ليس بعقوبة، ولا مال، ولا مقصوده المال، وهو مما يطلع عليه الرجال غالباً - كالنكاح والطلاق - فلا يثبت بشهادة أقلَّ من رَجُلَيْنِ^(٦).

(١) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. انظر: الإنصاف (٤١٦/٢٩)؛ الإقناع (٥١٣/٤).

(٢) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (فأمر بالشهادة عليهم - أي: الوالدين والأقربين -، ولو لم تُقْبَلْ لما أمر بها). المغني (١٨٢/١٤).

(٣) انظر: المبدع (٢٤٣/١٠).

(٤) ويثبت كذلك بشاهدٍ ويمينٍ المُدَّعي، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢٢٠-٢٢/٣٠)؛ الإقناع (٥١٩-٥٢٠/٤)؛ المنتهى (٤٠٨-٤٠٩/٢).

(٥) قاله ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ، وحكاه إجماعاً. انظر: المغني (١٢٩-١٣٠/١٤)؛ الممتع (٣٦٤/٦).

(٦) ولا تقبل فيه شهادة النساء، وهو الصحيح من المذهب.

وما لا يطلع عليه الرجال غالباً - كالبكارة والثبوة والرضاع - تُقبل فيه شهادة امرأةٍ عدلٍ.

انظر: الإنصاف (١٥-١٦، ٣١-٣٢)؛ الإقناع (٥١٩/٤)؛ المنتهى (٤٠٨/٢).

لقله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. قاله في الرَّجْعَةِ، والباقي مَقْيَسٌ عليه^(١).

✽ المسألة الحادية عشرة:

يستحب الإشهاد على البيع^(٢).

لقله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾، والأمر فيه محمولٌ على الاستحباب^(٣).

وقال قومٌ: هو واجب؛ لظاهر الآية^(٤).

وجوابه: قلّه تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ مِمَّا آمَنَتْهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: (صار الأمر إلى الأمانة)، وتلا هذه الآية^(٥).

(١) انظر: المبدع (١٠/٢٥٥-٢٥٨).

(٢) ويستثنى قليلُ الخطر كحوائج البقال وشبهها، فلا يُستحبُ الإشهاد فيه.

انظر: الإقناع (٢/١٨٧)؛ كشف القناع (٣/١٨٨).

(٣) قال ابن قدامة: (والآية المراد بها الإرشاد إلى حفظ الأموال والتعليم، كما أمر بالرهن والكتاب، وليس بواجب، وهذا ظاهر). المغني (٦/٣٨٣).

وانظر: الإشارات الإلهية (١/٣٦٩).

(٤) وقد روي ذلك عن عطاء، وجابر بن زيد، والنخعي، واختاره ابن جرير وابن حزم رضي الله عنه لظاهر قوله

تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا﴾؛ فإنه أمر، والأصل فيه الوجوب.

انظر: تفسير الطبري (٦/٨٤)؛ تفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٦٦)؛ المحلى (٨/٣٤٤-٣٤٦).

(٥) ذهب طائفة من العلماء إلى أن قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ منسوخ بقوله: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُم

بِبَعْضٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ مِمَّا آمَنَتْهُ﴾. وقد رواه ابن أبي حاتم والنحاس عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وروي

عن غيره. والجمهور على أن الآية محكمة، والأمر فيها للنذب والإرشاد.

انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٧١)؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/١٠٩-١١٣)؛ الناسخ

والمنسوخ للقاسم بن سلام (ص ١٤٤-١٤٦)؛ أحكام القرآن لابن العربي (١/٢٥٩، ٢٦٢-٢٦٣)؛ زاد

المسير (١/٣٤٠).

وفعله ﷺ يُفسره (١)(٢).

الآية الثالثة والثلاثون

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيَوْزِلْ أَلَّذِي أَوْثَقَ أَمْنَتَهُ، وَلِئِنْ أَلَّفَ رَبُّهُ، وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِيَّمٌ قَلْبُهُ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وتحتها خمس مسائل:

المسألة الأولى:

أصل الرهن في اللغة: الثبوت والدوام. يُقال: ماء رهن، أي: راكد. ونعمة راهنة، أي: دائمة (٣). وقيل: هو من الحبس كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، أي: محبوسة. وهو قريب من الأول؛ لأن المحبوس ثابت في مكان لا يُزايله (٤).

(١) فإنه ﷺ اشترى من يهودي طعاماً [رواه البخاري (٢٠٦٨)، ومسلم (١٦٠٣)]، واشترى من أعرابي فرساً [رواه أبو داود (٣٦٠٧)، والنسائي (٤٦٦١)]، وصححه الحاكم (١٨/٢) ووافقه الذهبي، والألباني في الإرواء (١٢٧/٥)، ولم يُنقل أنه ﷺ أشهد في ذلك. وأمر عروة بن الجعد ﷺ أن يشتري له أضحية [رواه البخاري (٣٦٤٢)] ولم يأمره بالإشهاد، فدل على أن الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ للنَّدب لا للإيجاب. انظر: المغني (٣٨٢/٦).

(٢) انظر: المبدع (٥٠/٤).

(٣) وسميت العين التي يتوثق بها رهناً، لثبوتها ودوامها في يد صاحب الحق إلى أن يستوفي جميع حقه. انظر: المغني لابن باطيش (٣٤٥/١).

(٤) ويقال: رهن المتاع يرهنه رهنًا. وأنكر الأزهرى وابن فارس «أرهنته» بمعنى «رهنته».

ويُسَمَّى المرهون رهنًا من باب تسمية المفعول بالمصدر، وجمعه: رهون ورهان.

والرهان: من يبذل الرهن لتوثيق ما عليه، والمُرتهن: من يأخذه لتوثيق حقه. انظر: الزاهر (ص ٣١٩ -

٣٢٠)؛ مجمل اللغة (ص ٤٠٣)، (رهن)؛ المطلع (ص ٢٩٦)؛ المصباح المنير (ص ١٢٧)، (رهن)؛

أنيس الفقهاء (ص ٢٨٥).

وهو في الشَّرْع: جَعَلَ عَيْنَ مَالِيَةٍ وَثِيقَةً بَدِينٍ، يُسْتَوْفَى مِنْهَا عِنْدَ تَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ^(١).

وهو جَائِزٌ فِي الْجُمْلَةِ بِالْإِجْمَاعِ^(٢)، وَسَنَدُهُ مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾^(٣).

❁ المسألة الثانية:

يَجُوزُ الرَّهْنُ فِي الْحَضَرِ كَالسَّفَرِ^(٤).

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَعْلُهُ ﷺ^(٥).

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ السَّفَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾، فَقَدْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ؛ لَكُونَ الْكَاتِبُ يُعَدُّ فِي السَّفَرِ غَالِبًا، وَمَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ لَا يَتَّقِدُ الْحُكْمَ بِهِ^{(٦)(٧)}.

(١) وعرفه في الإقناع (٣٠٩/٢) بأنه: (توثقة دين بعين يمكن أخذه أو بعضه منها، أو من ثمنها، إن تعذر الوفاء من غيرها). وبنحوه في المنتهى (٢٨٥/١).

(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٣٨)؛ المغني (٤٤٤/٦).

(٣) انظر: المبدع (٢١٣/٤).

(٤) قال ابن المنذر رحمه الله في الإجماع (ص ١٣٨): (أجمعوا على أن الرهن في السفر والحضر جائز، وانفرد مجاهد، فقال: لا يجوز في الحضر).

وما قاله مجاهد مروياً كذلك عن الضحاك، وداود الظاهري رحمه الله.

انظر: أحكام القرآن للجصاص (٥٢٣/١)؛ أحكام القرآن للكنيا الهراسي (٢٦٢/١)؛ المحرر الوجيز

(٢/٥٢١)؛ بداية المجتهد (٤/٦٨)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (١١/٢١٧).

(٥) ومن ذلك ما رواه البخاري (٢٠٦٩) عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ رهن درعاً عند يهودي بالمدينة، وأخذ منه شعيراً لأهله.

(٦) فلا يُعتبر مفهومه باتفاق القائلين بحجية مفهوم المخالفة، وحكاها القرافي رحمه الله إجماعاً.

انظر: الإحكام للأمدى (٣/١٠٠)؛ شرح تنقيح الفصول (ص ٢٧١)؛ شرح المحلى على جمع

الجوامع وحاشيته للبناني (١/٢٤٦)؛ شرح الكوكب المنير (٣/٤٩٠).

(٧) انظر: المبدع (١/٦٦، ٤/٢١٣).

* المسألة الثالثة:

يصح التوثيق برهن بعد الحق بالإجماع^(١).

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾؛ فجعل الرهن بدلاً عن الكتابة، فيكون في محلها. ومحلها بعد وجوب الحق؛ بدليل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فذكر الكتابة بعد المدينة بقاء التعقيب^{(٢)(٣)}.

* المسألة الرابعة:

لا يكون الرهن لازماً^(٤) إلا بقبض المرتهن^(٥).

لقوله تعالى: ﴿فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾^(٦).

(١) حكاه ابن قدامة رحمه الله في المغني (٦/ ٤٤٤).

ومثاله: أن يطلب البائع - بعد تمام العقد - رهناً ممن اشترى منه سلعة بثمن مؤجل، فالرهن صحيح. ويصح الرهن مع الحق أيضاً، ولا يصح قبله عند أكثر الأصحاب، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (١٢/ ٣٦٣؛ الإقناع (٢/ ٣٠٩)؛ المنتهى (١/ ٢٨٦).

(٢) انظر: المغني (٦/ ٤٤٥).

(٣) انظر: المبدع (٤/ ٢١٤).

(٤) والمراد: لزومه في حق الراهن، وأما المرتهن فلا يلزمه؛ لأنه هو المستحق. انظر: شرح الزركشي (٤/ ٢٧)؛ كشاف القناع (٣/ ٣٣٠-٣٣١).

(٥) سواء في ذلك المكيل والموزون وغيرهما، وسواء قبضه المرتهن أو وكيله أو من اتفقا عليه، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٢/ ٣١٦-٣١٧)؛ المنتهى (١/ ٢٨٧).

(٦) ويستدل بالآية على الحكم المذكور من وجهين:

أولهما: تقييد الرهن فيها بكونه مقبوضاً. قال الشافعي رحمه الله: لم يجعل الله الحكم إلا لرهن موصوف بالقبض، فإذا عدمت الصفة وجب أن يعدم الحكم. والثاني: أن الرهن يقوم مقام الشهادة والكتابة في توثيق الحق؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾، ولا يحصل معنى الوثيقة إلا في الرهن المقبوض.

فعلى هذا: يصحُّ الرهنُّ قبل القبض ولا يلزم، فيجوز للراهن فسخه والتصرف فيه.
واستدامة قبضه شرطٌ في لزومه^(١)؛ للآية.

فإن أخرجهُ المرتهنُ باختياره إلى الرَّاهنِ زال لزومه، فإن رده إلى المرتهنِ عاد اللزوم^(٢).

❁ المسألة الخامسة:

يصح أخذُ رهنٍ بالمُسْلَمِ فيه، في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(٣).
لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنْ مَّقْبُوضَةٍ﴾؛ فإنه عام يدخل فيه السَّلَم، وقد روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما: أن المراد به السَّلَم^{(٤)(٥)}.



- = انظر: أحكام القرآن للجصاص (١/ ٥٢٣)؛ أحكام القرآن للكنيا الهراسي (١/ ٢٦٣-٢٦٤)؛ أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٢٦٠).
- وقال الألويسي رحمته الله في تفسيره (٢/ ٥٤): (وفي التعبير بـ «مقبوضة» دون «تقبضونها» إيحاء إلى الاكتفاء بقبض الوكيل، ولا يتوقف على قبض المرتن نفسه). وانظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٢٦١).
- (١) انظر: الإقناع (٢/ ٣١٩)؛ المنتهى (١/ ٢٨٧).
- (٢) انظر: المبدع (٤/ ٢١٩-٢٢٠).
- (٣) اختارها الزركشي، وقال المرداوي في التنقيح: إنها أظهر.
- والرواية الثانية: لا يصح. وهو المذهب، كما في الإنصاف والإقناع والمنتهى، وهو من المفردات.
- انظر: شرح الزركشي (٤/ ٢٢)؛ الإنصاف (١٢/ ٣١٥-٣١٨)؛ التنقيح المشيع (ص ١٩١)؛ الإقناع (٢/ ٣٠٢)؛ المنتهى (١/ ٢٨٢)؛ المنح الشافيات (٢/ ٤٤٧).
- (٤) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٤٥)؛ الدر المنثور (٣/ ٣٩٢-٣٩٣)؛ إرواء الغليل (٥/ ٢١٣)؛ التحجيل (ص ٢١٤).
- (٥) انظر: المبدع (٤/ ٢٠٣).

سُورَةُ الْعَمَّارِ

الآية الأولى

لَمْ يَقُلْ جَالِي: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وتحتها مسألة واحدة، وهي:

القرعة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع.

فأما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾؛ وقوله: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ٦١].

وأما السنة، فقد قال الإمام أحمد رحمته الله: «في القرعة خمس سنن:

أقرع ﷺ بين نسائه^(١)، وأقرع بين ستة مملوكين^(٢)، وقال لرجلين: «استهما»^(٣)، وقال: «مثل القائم بحدود الله والمداهن فيها، كمثل قوم استهموا

(١) رواه البخاري (٥٢١١)، ومسلم (٢٤٤٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا خرج أقرع بين نسائه).

(٢) رواه مسلم (١٦٦٨) عن عمران بن حصين رضي الله عنه: (أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله ﷺ، فجزأهم أثلاثا، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولا شديدا).

(٣) رواه أحمد (٢٦٧١٧)، وأبو داود (٣٥٨٤) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى رسول الله ﷺ في موارث بينهما قد دَرَسَتْ، ليس بينهما بينة، فقال رسول الله ﷺ: =

على سفينة»^(١)، وقال: «لو يعلمُ الناس ما في النداء والصف الأول، لاستهموا عليه»^(٢)»^(٣).

وأجمع العلماء على استعمالها في القِسْمَةِ، وإذا أراد الرجلُ السَّفَرَ ببعض نسائه، وإذا تَشَاحَّ الأولياء في التزويج، أو في مَنْ يتولَّى القصاص^(٤)»^(٥).



= «إنكم تختصمون إلي، وإنما أنا بشر، ولعل بعضهم ألحن بحجته - أو قال: لحجته - من بعض، فإني أقضي بينكم على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حقِّ أخيه شيئاً فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها إسطاما في عنقه يوم القيامة»، فبكى الرجلان، وقال كلُّ واحد منهما: حقي لأخي. فقال رسول الله ﷺ: «أما إذ قلتما فاذهبا فاقتما، ثم توخيا الحق، ثم استهما، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه». وهذا لفظ أحمد.

وقد صححه الحاكم في المستدرک (٤/٦٥)، ووافقه الذهبي، وصححه كذلك ابن الملتن في تحفة المحتاج (٢/٥٧٦)، وحسنه الألباني في الإرواء (٥/٢٥٢)، ومحققو المسند (٤٤/٣٠٧).

(١) رواه البخاري (٢٤٩٣، ٢٦٨٦).

(٢) رواه البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٣٧) بلفظ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه، لاستهموا».

(٣) انظر: مسائل صالح (ص ١٤٣-١٤٤)؛ المغني (١٤/٣٨٢)؛ شرح الزركشي (٧/٤٥٤).

(٤) انظر: التمهيد (٢٣/٤٢٦)؛ المغني (١٤/٣٨٢-٣٨٣)؛ الإقناع لابن القطان (٣/١٦٩٦)؛ شرح الزركشي (٧/٤٥٥).

وقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في مسائل عديدة، هل يُعْمَلُ فيها بالقرعة أو لا؟ وجمع ابنُ رجب رَحْمَتَهُ مسائل القرعة الواردة في كتب المذهب فبلغت أكثر من ستين مسألة. منها: إذا أعتق عبيده في مرض موته، ولم يخرجوا من ثلثه، أقرعَ بينهم، فعَتَقَ منهم بقدر الثلث، و رَقَّ الباقيون.

منها: إذا التقط اثنان لقيطاً - مع تساويهما - أقرعَ بينهما عند المشاحة.

ومنها: إذا دعاه اثنان إلى وليمة وتساويا، أقرعَ بينهما.

انظر: تقرير القواعد وتحرير الفوائد (٣/١٩٥) وما بعدها، القاعدة (١٦٠).

وانظر: الطرق الحكمية (٢/٧٥٣) وما بعدها.

(٥) انظر: المبدع (٥/٢٩٩، ٦/٣٢١-٣٢٠).

الآية الثانية

لَهُ قَالَ الْعَبَّاسِيُّ: ﴿فِيهِ ءَايَتٌ بَيِّنَةٌ مِّمَّا بُرِهِنَتْ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وتحتها مسألة واحدة، وهي:

مَنْ قَتَلَ أَوْ قَطَعَ طَرَفًا أَوْ أَتَى حَدًّا خَارِجَ حَرَمٍ مَكَّةَ، ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾؛ أي: فَأَمْنُوهُ، فهو خبرٌ أُرِيدَ به الأمر ^(٢).

وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ، أُخِذَ بِهِ فِيهِ ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْبَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْبَلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]. فأباح قتلهم عند قتالهم في الحرم.

ولأنَّ أهلَ الحرمِ يحتاجون - كغيرهم - إلى الزَّجْرِ عَنِ ارتكاب المعاصي؛ حفظاً لأنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ولو لم يُشْرَعِ الحدُّ فيه لتعطَّلت الحدودُ في

(١) لكن يُضَيَّقُ عليه في الحرم، فيُهَجَر، ولا يُبَاعِ ولا يُسَارَى، ولا يُطْعَم ولا يُسْقَى، ولا يَكْلَمُه أحد حتى يخرج من الحرم، فإذا خرج أخذ بجنايته. وهذا الحكم خاصٌّ بحرم مكة؛ لورود الآية فيه، وأما حرم المدينة فلا يمنع حدًّا ولا قصاصًا، وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/ ٢١٤)؛ المتتهى (٢/ ٢٨٥) - (٢٨٦).

(٢) قال القاضي أبو يعلى رَحِمَهُ اللهُ: (وهو عامٌّ فيمن جنى جنابة قبل دخوله، وفيمن جنى فيه بعد دخوله، إلا أن الإجماع انعقد على أن من جنى فيه لا يؤمَّن، لأنه هتك حرمة الحرم وردَّ الأمان، فبقي حكم الآية فيمن جنى خارجاً منه، ثم لجأ إلى الحرم). زاد المسير (١/ ٤٢٧).

(٣) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في المغني (١٢/ ٤١٣): (من انتهك حُرْمَةَ الحرم، بجناية فيه توجب حدًّا أو قصاصًا، فإنه يقام عليه حدُّها، لا نعلم فيه خلافاً). وانظر: تفسير الرازي (٤/ ٣١٤)؛ فتح الباري لابن حجر (٤/ ٥٧).

حقهم، وفات المصالح التي لا بد منها^(١).

الآية الثالثة

﴿قَالَ النَّبِيُّ: ﴿فَمَا رَحِمَ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ قَطًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا تَفْضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وتحتها مسألة واحدة وهي:

قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ أصل في مشروعية الشورى.

وقد استدل به الفقهاء رحمهم الله على مسائل^(٢)، منها:

(١) انظر: المبدع (٩/ ٥٦-٥٨).

(٢) والاستدلال بالآية في كثير من المسائل مبني على عمومها، وقد اختلف فيه العلماء:

فقال بعضهم: إن قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ لا عموم فيه.

لأن الألف واللام في قوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ للعهد، لا للاستغراق، والمعهود السابق لهذه الآية هو ما يتعلق بالحرب ولقاء العدو، فكان الأمر بالشورى مختصاً بذلك.

وقال بعضهم: اللفظ عام، والألف واللام فيه للاستغراق.

والمراد به: الأمور المهمة التي يؤتمر لها، مما لم ينزل فيه وحياً، ولم يرز به حكم شرعي.

فعلى هذا تكون الآية من العام الذي يراد به الخصوص.

انظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٢٩٧)؛ تفسير الرازي (٣/ ٤٠٩-٤١٠)؛ مدارك التنزيل

(١٩١/ ١)؛ روح المعاني (٤/ ٩٤)؛ التحرير والتنوير (٤/ ١٤٧-١٤٩)؛ تفسير سورة آل عمران لابن

عشيمين (٢/ ٣٦٦).

قال الرسعني رحمته الله: (واعلم أن المراد من الآية: وشاور ذوي الرأي والعقول من أصحابك). رموز

الكنوز (١/ ٣٤٧). وقال ابن الجوزي رحمته الله: (عمهم بالذكر، والمقصود أرباب الفضل والتجارب

منهم). زاد المسير (١/ ٤٨٩).

أنه ينبغي على الإمام أن يُشاور ذوي الرأي والدين في أمر الجهاد والمسلمين^(١).

ويستحب للقاضي أن يُخضّر مجلسه فقهاء المذاهب، فيشاورهم فيما أشكل عليه^{(٢)(٣)}.



(١) انظر: الإقناع (٨٥/٢)؛ المتهى (٢٢٤/١).

(٢) انظر: الإقناع (٤١٥/٤)؛ المتهى (٣٥٩/٢)؛ شرح المتهى للبهوتي (٤٨٩/٦).
ومن المسائل أيضاً: ما ذكره من وجوب الشورى في حق النبي ﷺ، وكون ذلك من خصائصه.
ومنها: أنه ينبغي للمفتي أن يُشاور مَنْ عنده ممن يثق بعلمه، إلا أن يكون في ذلك ضرر، كإفشاء سر السائل، أو تعريضه للأذى ونحو ذلك.
ومنها: أنه يستحب للقاضي إذا ولي في بلد، فأراد المسير إليه أن يسأل عن علمائه وفضلائه؛ ليعرف حالهم، فيشاور مَنْ هو أهل للشورى.

انظر: الإقناع (٣٠٦/٣، ٤٠١/٤)؛ كشف القناع (٤٤/٥، ٣١٠-٣١١).

(٣) انظر: المبدع (٣٣٩/٣، ٣٦/١٠).

سُورَةُ النَّسَاءِ

الآية الأولى

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرِثَةُ الْوَالِدَيْنِ﴾ [النساء: ٣].

وتحتها سبع مسائل:

المسألة الأولى:

يُطْلَقُ النِّكَاحُ فِي اللُّغَةِ عَلَى مَعَانٍ، مِنْهَا: الْوَطْءُ، وَالْعَقْدُ لَهُ، وَالْجَمْعُ^(١). وهو في الشرع حقيقة في عقد التَّزْوِيجِ^(٢)، فعند إطلاق لفظه ينصرف إليه، ما لم يَصْرِفْهُ عنه دليل؛ لأنه الأشهر في الكتاب والسنة، ولهذا قيل: ليس في القرآن الكريم لفظ «النكاح» بمعنى الوطء، إلا في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجَاكِهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]^(٣).

(١) يُقَالُ: نَكَحَ الرَّجُلُ نِكَاحًا، مِنْ بَابِنِ «صَرَبَ» وَ«مَنَعَ»، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَالثَّانِي قِيَاسِيٌّ أَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ. وَهَلْ لَفْظُ النِّكَاحِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ وَالْوَطْءِ، أَوْ مَجَازٌ فِيهِمَا، أَوْ حَقِيقَةٌ فِي أَحَدِهِمَا مَجَازٌ فِي الْآخَرِ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ اللُّغَوِيِّينَ.

انظر: الصَّحاح (١/٤١٣)؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ص ٣٢١)؛ تَاجُ الْعُرُوسِ (٧/١٩٥)، جَمِيعُهَا (نَكَحَ). (٢) ذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ لَفْظَ النِّكَاحِ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ: حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ، مَجَازٌ فِي الْوَطْءِ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَابْنُ قَدَامَةَ، وَالْمُرَادَوِيُّ رحمهم الله.

وَقَالَ صَاحِبُ الْفُرُوعِ: الْأَشْهُرُ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ. وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

انظر: الْفُرُوعُ (٨/١٧٥)؛ الْإِنْصَافُ (٧-١١/٢٠)؛ الْإِقْنَاعُ (٣/٢٩٥)؛ الْمُنْتَهَى (٢/٨١).

(٣) انظر: الْوُجُوهُ وَالنَّظَائِرُ لِلدَّمَاعَانِي (ص ٤٦٥)؛ تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (٢/٥٧٣)؛ بَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ (٥/١١٨).

والنكاح مشروع بالإجماع، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾؛ وقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] (١).

✽ المسألة الثانية:

ينعقد النكاح بلفظ الإنكاح والتزويج إجماعاً (٢).

لورودهما في نص القرآن، في قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾؛ وقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]؛ وقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧].

ولا ينعقد بغيرهما (٣)؛ إذ العادل عنهما مع معرفته لهما، عادل عن اللفظ الذي ورد القرآن به مع القدرة (٤).

(١) انظر: المبدع (٧/ ٣-٤).

(٢) حكاه ابن قدامة رحمه الله في المغني (٩/ ٤٦٠).

ولفظه في المبدع (٧/ ١٧): (ولا ينعقد الإيجاب إلا بلفظ النكاح والتزويج إجماعاً). ولا يصح؛ إذ الخلاف مشهور في انعقاده بلفظ البيع، والإجارة والهبة، والصدقة، والتمليك. وقد حكي الإجماع على عدم صحة التزويج بلفظ «الإحلال» و«الإباحة»، حكاه ابن عبد البر رحمه الله في الاستذكار (١٦/ ٦٩)، وابن الهمام رحمه الله في فتح القدير (٣/ ١٠٥-١٠٨)، وزاد: (والإعارة، والرهن، والتمتع). انظر: حاشية ابن عابدين (٤/ ٧٨-٨٣)؛ مواهب الجليل (٥/ ٤٣)؛ حاشية الدسوقي (٢/ ٢٢٠-٢٢١)؛ نهاية المحتاج (٢/ ٢٠٧)؛ مغني المحتاج (٣/ ١٤٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ١١٨-١١٩)؛ كشاف القناع (٥/ ٣٧-٣٨).

(٣) ينعقد النكاح بالإيجاب والقبول.

فأما من يحسن العربية: فلا يصح إيجابه إلا بلفظ: «زَوَّجْتُ» أو «أَنْكِحْتُ». ولمن يملِكها أو يعصها: «أَعْتَقْتُهَا» وجعلت عتقها صداقها، ونحو ذلك. ولا يصح قبوله إلا بلفظ: «قَبِلْتُ» أو «رَضِيتُ» أو «تَزَوَّجْتُهَا» أو «قَبِلْتُ نِكَاحَهَا» أو سُئِلَ: أَقَبِلْتُ؟ فقال: نعم. ونحو ذلك. وأما من لا يحسن العربية، فلا يلزمه تعلم هذه الألفاظ، ويكفيه ما يدل على معناها الخاص في أي لسان. وهو المذهب في جميع ماسبق.

انظر: الإنصاف (٢٠/ ٩٣-١٠١)؛ الإقناع (٣/ ٣١٥)؛ المنتهى (٢/ ٨٥).

(٤) انظر: المبدع (٧/ ١٧-١٨).

❖ المسألة الثالثة:

لا يجوز للحر أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات.

وقد أجمع أهل العلم على هذا^(١)، إلا ما روي عن القاسم بن إبراهيم^(٢) أنه أباح تسعاً؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعًا﴾؛ والواو للجمع. ولأنه ﷺ مات عن تسع.

وهذا القول خرقٌ للإجماع، وترك للسنة؛ فإنه ﷺ قال لغيلان بن سلمة^(٣): «أمسك أربعاً، وفارق سائرهن»^(٤)، فإذا مُنِعَ من استدامة الزيادة على أربع، فلا ابتداء أولى.

(١) وممن حكى الإجماع على ذلك: ابن حزم، وابن عبد البر، وابن قدامة، والقرطبي. انظر: المحلى (٤٤١/٩)؛ مراتب الإجماع (ص ١١٥)؛ الاستذكار (٢٣٧/١٦)؛ المغني (٤٧١/٩)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٧/٥).

(٢) هو: أبو محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني المدني، فقيه، شاعر، من أئمة الزيدية. أعلن دعوته بعد موت أخيه محمد بن إبراهيم سنة (١٩٩هـ)، وألف قرابة (٣٠) رسالة، منها: «الإمامة»، و«العدل والتوحيد»، و«الدليل على الله الكبير». وإليه تنتسب القاسمية من الزيدية. ولد سنة (١٦٩هـ)، وتوفي سنة (٢٤٦هـ). انظر: معجم الشعراء للمرزباني (ص ١٩٦)؛ الأعلام (١٧١/٥)؛ تاريخ التراث العربي (١/٣/٣٢٨-٣٣٣).

(٣) هو: غيلان بن سلمة بن مُعْتَبِ الثقفى. صحابي جليل، أسلم بعد فتح الطائف، وكان من سادات ثقف، وهو ممن وفد على كسرى، توفي في آخر خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب (١٢٥٦/٣)؛ أسد الغابة (٤/٤٣)؛ الإصابة (٥/٣٣٠).

(٤) رواه أحمد (٤٦٠٩)، والترمذي (١١٥٨)، وابن ماجه (١٩٥٣). وقد أعله البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم. وصححه ابن حبان، والحاكم، والبيهقي، وابن القطان، وغيرهم.

قال ابن عبد البر في التمهيد (٥٨/١٢): (الأحاديث المروية في هذا الباب كلها معلولة، وليست أسانيدُها بالقوية، ولكنها لم يرو شيئا يخالفها عن النبي ﷺ، والأصول تعضدها، والقول بها والمصير إليها أولى).

وقال محققو المسند (٢٢١/٨): (حديث صحيح بطرقه وشواهده، وبعمل الأئمة المتبوعين به). انظر: المستدرک (١٩٢/٢)؛ خلاصة البدر المنير (١٩٤/٢)، بلوغ المرام (ص ٣٥٢)؛ إرواء الغليل (٢٩١/٦).

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَتِلْكَ وَرِثَةُ﴾. فالمراد به: التَّخْيِيرُ بين اثنتين وثلاث وأربع^(١)، كقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحَ مَنِّي وَتِلْكَ وَرِثَةُ﴾ [فاطر: ١]، وليس لكلِّ مَلَكٍ منهم تسعة أجنحة.

وأما النبي ﷺ، فمخصوصٌ بذلك، وقد كان له ﷺ أن يتزوج بأيِّ عددٍ شاء^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الرابعة:

ولا يجوز للعبد أن يَجْمَعَ أَكْثَرَ من اثنتين بالإجماع.

قال الحكم بن عتيبة رَحِمَهُ اللهُ^(٤): (أجمع أصحابُ النبي ﷺ أن العبد لا ينكح إلا اثنتين)^(٥).

(١) فالواو فيه بمعنى «أو»، فلا يدل على ما ذكره القاسم بن إبراهيم، بل الآية تدل على قول الجمهور؛ لأن المقام مقام امتنان وإباحة، فلو كانت الزيادة على أربع جائزة، لذكرت فيها.

انظر: زاد المسير (٨/٢)؛ التسهيل لابن جزي (١/١٢٩)؛ تفسير ابن كثير (٨٤٥/٢-٨٤٦)؛ شرح الزركشي (١٢٩/٥).

(٢) أجمع العلماء على أن من خصائصه ﷺ جواز الزيادة على أربع، وأنه يباح له تسع زوجات، واختلف في زيادته على التسع، وصحح الماوردي وابن كثير وابن الملتن ﷺ الجواز، ونص عليه في الإقناع والمنتهى.

انظر: سبل الهدى والرشاد (٣١٩/١١)؛ الفصول في سيرة الرسول (ص ٣٢٨)؛ غاية السؤل في خصائص الرسول (ص ١٩١)؛ الخصائص الكبرى (٢/٢٤٥)؛ الإقناع (٣/٣٤٢)؛ المنتهى (٢/٩٥).

(٣) انظر: المبدع (٧/٦٧).

(٤) هو: أبو محمد الحكم بن عتيبة الكندي مولا هم الكوفي. الإمام الكبير، عالم أهل الكوفة.

كان رَحِمَهُ اللهُ ثقة ثبتاً، روى له أصحاب الكتب الستة، وكان من الفقهاء.

قال سفيان بن عيينة: ما كان بالكوفة مثل الحكم، وحماد بن أبي سليمان. وقال مجاهد بن رومي: رأيت الحكم في مسجد الخيف، و علماء الناس عيال عليه.

ولد في نحو سنة (٤٦هـ)، وتوفي سنة (١١٥هـ).

انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٨٢)؛ سير أعلام النبلاء (٥/٢٠٨)؛ تهذيب التهذيب (٢/٤٣٢).

(٥) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣١/٦)؛ السنن الكبرى للبيهقي (٧/١٥٨)؛ شرح الزركشي (٥/١٣٠-١٣١).

وهو قول عمر، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم ^(١)، ولم يُعرف لهم مخالف في عصرهم، فكان إجماعاً ^(٢).

وهذا يُخصّص عموم الآية، أو يُقال: الآية إنما تناولت الحر؛ بدليل قوله تعالى فيها: ﴿وَوَحْدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، والعبد لا يملك، ولو ملك فملكه لا يبيح التسري ^(٣) ^(٤).

✽ المسألة الخامسة:

يجوز لغير الأب من الأولياء تزويج الصغيرة، ولها الخيار إذا بلغت، في إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمته الله ^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.
فمفهومي: أنهم إذا أقسطوا، جاز لهم نكاح اليتيمة وتزويجها، واليتيمة:

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق (٧/ ٢٧٤)؛ السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٥٨، ٣٦٨، ٤٢٥)؛ البدر المنير (٧/ ٦٢٠-٦٢١)؛ إرواء الغليل (٧/ ١٥٠)؛ التحجيل (ص ٣٦٤-٣٦٥).

(٢) وقد حكى ابن قدامة رحمته الله إجماع الصحابة رضي الله عنهم، ونقل الخلاف عن بعدهم كمجاهد، والزهرى، وربيعة، ومالك، وداود الظاهري؛ فإنهم أجازوا للعبد نكاح أربع؛ لعموم الآية. وأجاب القرافي عن حكاية الإجماع بأنه قد روي عن ابن عباس خلافه.
انظر: الكافي لابن عبد البر (٢/ ٥٣٨)؛ الذخيرة (٤/ ٢٠٥)؛ حاشية الدسوقي (٢/ ٢٥٢)؛ المغني (٩/ ٤٧٣).

(٣) وبدليل قوله تعالى في أول الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾؛ فالخطاب فيها لمن يكون ولياً على اليتيم، والعبد لا يصلح لذلك. وقوله: ﴿فَانكِسُوا مَطَابَ لَكُمْ﴾، وهو منصرف إلى من يملك النكاح، والعبد لا يملك ذلك بنفسه. وقوله: ﴿ذَلِكَ أَتَىٰ أَتَمُولُوا﴾؛ فإنما يعول من له المال، ولا مال للعبد.
انظر: أحكام القرآن للشافعي (١/ ١٨٠)؛ زاد المسير (٢/ ٨)؛ رموز الكنوز (١/ ٤١٦)؛ اللباب لابن عادل (٦/ ١٦٤)؛ شرح الزركشي (٥/ ١٣١).

(٤) انظر: المبدع (٧/ ٦٧).

(٥) انظر: الفروع (٨/ ٢٠٩)؛ الإنصاف (٢٠/ ١٤١-١٤٣).

مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، وَلَا أَبَ لَهَا^(١). وقد فَسَّرَت عائشة رضي الله عنها الآية بذلك^(٢).

وعنه: لهم تزويج مَنْ بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ بِإِذْنِهَا^(٣)؛ لقوله رضي الله عنه: «تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ سَكَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا»^(٤)^(٥).

وهذه الرواية أقوى دليلاً؛ لأن القول بها جمع بين الآية والأخبار. وقُيِّدَتْ بالتسع؛ لقول عائشة رضي الله عنها: «إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ»^(٦)؛ ولأنها تصيرُ عارفةً بما يضرُّها وينفعها، فتظهر فائدة استئذانها. فعلى هذا: لا خيار لها إِذَا بَلَغَتْ^(٧).

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/٥٠-٥٢)؛ أضواء البيان (١/٣٦٠-٣٦١)؛ شرح الزركشي (٥/٨٣).
(٢) فقالت رضي الله عنها - وقد سئلت عن الآية -: (هذه اليتيمة تكون في حجر وليها، فيرغبُ في جمالها ومالها، ويريد أن ينتقص صداقها، فنهوا عن نكاحهنَّ إلا أن يُقسطوا في إكمال الصداق) [رواه البخاري (٥٠٩٢)، ومسلم (٣٠١٨)، واللفظ للبخاري].

(٣) وليس لهم تزويجها بغير إذنها، ولا تزويج مَنْ لها دون تسع سنين مطلقاً، وهو المذهب.
انظر: مسائل ابن منصور (٤/١٤٧٣)؛ مسائل عبدالله (ص ٣٢١)؛ الإقناع (٣/٣٢٠)؛ المنتهى (٢/٨٦).

(٤) رواه أبو داود (٢٠٩٣)، والترمذي (١١٣٥) وحسنه، والنسائي (٣٢٧٠).
وصححه ابن حبان (٩/٣٩٢)، وابن الملقن في البدر المنير (٧/٥٧٤)، وحسنه الألباني في الإرواء (٦/٢٣٢).

وقوله رضي الله عنه: «لَا جَوَازَ عَلَيْهَا»؛ أي: لا سبيل عليها ولا إجبار مع الامتناع.
انظر: حاشية السندي على سنن النسائي (٣/٣٩٥)؛ عون المعبود (٦/١١٧).
(٥) قال الفتوحى رحمته الله مُستدلاً بالحديث: (ومفهومه أن اليتيمة تزوج بإذنها، وأن لها إذنًا صحيحًا، وقد انتفى ذلك فيمن لم تبلغ تسعًا بالاتفاق، فيجب حملها على مَنْ بلغت تسعًا؛ جمعًا بين الأدلة).
معونة أولي النهى (٩/٥٢).

(٦) أورده الترمذي في سننه (٢/٥٨٠)، والبيهقي في الكبرى (١/٣٢٠) تعليقًا دون إسناد.
وُروى مرفوعًا من حديث ابن عمر، رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/٢٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٧/١٧٤)، وابن الجوزي في التحقيق (٧/١٤٦)، وقال: (في إسناده مجاهيل).
وقال الألباني في الإرواء (٦/٢٢٩): (ضعيف مرفوعًا، والموقوف علقه البيهقي ولم أقف على إسناده).

(٧) انظر: المبدع (٧/٢٥-٢٧).

● المسألة السادسة:

يُباح وطءُ الأُمِّ الكتابية بملك اليمين في قول عامة أهل العلم^(١).
وكرِهَهُ الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ ؛ لحرمة نكاحها^(٢).
وجوابه: عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.
وأما تحريمُ نكاحها، فلِمَا فِيهِ مِنْ إِرْقَاقِ الْوَلَدِ، وإبقائه مع كافرة، وهو معدومٌ في التَّسْرِي^(٣).

● المسألة السابعة:

يجوز للسَّيِّدِ وطءُ مُدَبِّرَتِهِ^(٤).
لدخولها في عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.
قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ : (لا أعلم أحداً كره ذلك غير الزُّهري)^(٥).

(١) وقد حكى ابنُ المنذر، وابن عبد البر، وابن قدامة رَحِمَهُمُ اللهُ إجماعَ العلماء على ذلك، ومخالفةَ الحسن رَحِمَهُ اللهُ. انظر: الإجماع (ص ١٠٩)؛ الاستذكار (١٦/ ٢٦٥)؛ المغني (٩/ ٥٥٢).

(٢) انظر: المغني (٩/ ٥٥٢).

(٣) انظر: المبدع (٧/ ٧٨).

(٤) سواء اشترطَ وطأها حالَ التدبير أو لم يشترطه، فإن أوْلَدَها صارت أمَّ ولد، وبطل التدبير. والتدبير: تعليقُ العتق بالموت. يُقال: دَبَّرَ الرجلُ عبْدَه تدْبِيرًا، وأعتقه عن دُبُرٍ، إذا علَّقَ عتقه بموته، فالسَّيِّدُ مُدَبِّرٌ، والعبْدُ مُدَبَّرٌ. انظر: الزاهر (ص ٥٦١)؛ المغرب (ص ١٦٠)؛ الدر النقي (٣/ ٨٢٣-٨٢٤)؛ الإقناع (٣/ ٢٦٧، ٢٧٠)؛ المنتهى (٢/ ٦٩، ٧٠).

(٥) قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ : (إذا دَبَّرَ الرجلُ جاريته فإنَّ له أن يطأها... وعلى هذا جمهور العلماء من الحجاز والعراق وفقهاء جماعة الأمصار... وكان الزهري يكره وطء المدبرة ولا يُجيزه، وقال أحمد بن حنبل: (لا أعلم أحداً كره ذلك غير الزهري)... وقال الأوزاعي: إن كان يطؤها قبل تدبيره لها، فلا بأس أن يطأها بعد ذلك، وإن كان لا يطؤها قبل تدبيره لها، فأكره له وطأها).
الاستذكار (٢٣/ ٣٨١-٣٨٢).
وانظر: المغني (١٤/ ٤٢٩).

ولا يجب عليه القَسْمُ^(١) لما ملكت يمينه^(٢).

بل يَطَأُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ متى شاء؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فُوجَةً أَوْ مَآ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٣). ويستحبُّ له التسويةُ بينهما؛ لأنه أطيَّب لقلوبهن، وأبعد من النِّفَرَةِ والبغضاء^(٤).

الآية الثانية

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَ بَيْنٍ مَحَلَّةٍ فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ تَفَسَّاهُ فَكُلُوهُ هَيْئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

وتحتها سبع مسائل:

✽ المسألة الأولى:

الصَّدَاقُ: هو العَوَاضُ المسمَّى في النكاح^(٥).

(١) القَسْمُ - بفتح القاف -: مصدر، يقال: قَسَمَ المَالُ يَفْسِمُهُ قَسَمًا، إذا فَرَّقَهُ وَجَزَّاهُ. والقِسْمُ - بالكسر -: الجزء والنصيب. وجمعه: أَقْسَامٌ. والقُسْمُ - بالضم -: جمع قِسْمٍ، وهو جميل الوجه.

انظر: المغرب (ص ٣٨٩)؛ إكمال الإعلام (٢/ ٥١٢)؛ تاج العروس (٣٣/ ٢٦٥)، (قسم) فيهما. والقَسْمُ بين الزوجات: توزيع الزمان عليهن. انظر: الإقناع (٣/ ٤٢٨).

(٢) قال المرداوي رَحِمَهُ اللهُ فِي الإِنْصَافِ (٢١/ ٤٦٠): (وهذا بلا نزاع).
لكن على السيد ألا يعضل إماءه إن لم يُرد الاستمتاع بهنَّ، فإذا احتاجت الأمة إلى النكاح وجب عليه إعافتها بوطء أو تزويج أو بيع. انظر: الإقناع (٣/ ٤٣٥)؛ المتهنى (٢/ ١٢٧).
(٣) وجه الاستدلال: أَنَّ الله ﷻ قَالَ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا﴾؛ أي: في القسم بين الزوجات، وغيره من الحقوق. ﴿فَرَجَدَ﴾؛ أي: فانكحوا واحدة لثلا يحصل الميل ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فإنه ليس لهن حق في القَسْمِ تجب مراعاته والعدل فيه. انظر: أحكام القرآن للشيخ الهراسي (٢/ ٣١٩-٣٢٠)؛ تفسير الجلالين وحاشيته للجمل (١/ ٣٥٥)؛ المحلِّي (١٠/ ٦٧).

(٤) انظر: المبدع (٦/ ٣٣٠، ٧/ ٢١٠-٢١١).

(٥) كذا عرفه ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ فِي المبدع.

وقال الفتوحي رَحِمَهُ اللهُ فِي تعريفه: (العوض المسمَّى في عقد النكاح وبعده). المتهنى (٢/ ١٠٩). =

يُقال: أَصْدَقْتُ الْمَرْأَةَ وَمَهَرْتُهَا، ولا يقال: أَمَهَرْتُهَا^(١).

وفي الصَّدَاقِ خمسُ لُغَاتٍ: «صَدَاقٌ» بفتح الصَّادِ وكسْرِهَا، و«صُدُقَةٌ» بفتح فَضْمٍ، و«صُدُقَةٌ» بسكون الدال مع ضمِّ الصَّادِ وفتحِهَا^(٢).

وله أسماءٌ، هي: الصَّدَاقُ، والمَهْرُ، والنَّحْلَةُ، والفَرِيضَةُ، والأَجْرُ، والعُقْرُ، والجِبَاءُ والعَلَاتِقُ. وقد نُظِمَتْ في بيتٍ، وهو قوله:

صَدَاقٌ وَمَهْرٌ نِحْلَةٌ وَفَرِيضَةٌ جِبَاءٌ وَأَجْرٌ ثَمَّ عُقْرٌ عَلَاتِقُ^(٣).

والصداق مشروعٌ في النكاح بالإجماع^(٤)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَأَتَوَاتَى السَّائِلَاتِ صَدَقَاتُهُنَّ نِحْلَةٌ﴾. قيل: النَّحْلَةُ: الهبة، والصَّدَاقُ في معناها^(٥). وقيل: نِحْلَةٌ

= وكلا الحدين غير جامع؛ لأنَّ الصداق قد لا يُسمَّى، فيُفرض للمرأة مهر المثل. وقد يجب بغير النكاح، كوطء الشبهة. وأولى منهما قول صاحب الإقناع (٣/٣٧٥): (العوض في النكاح ونحوه)؛ فإنه يشمل كل ما ذكر، كما نبّه على ذلك الخلوي رَحِمَهُ اللهُ في حاشيته على المنتهى (٢/٣٧٨)، ت: محمد اللحيان.

وانظر: كشف القناع (٥/١٢٨).

(١) اختلف أهل اللغة في «أَمَهَرْتُهَا» بمعنى «مَهَرْتُهَا»، فأباه الأصمعي وقال: (ليس هذا باللغة العالية). وقال ابن فارس في الفرق بينهما: (تقول: مَهَرْتُهَا بغير أَلِفٍ، فإذا زَوَّجَهَا من رجلٍ على مَهْرٍ قلت: أَمَهَرْتُهَا). وذكر الخليل نحوه.

وأثبتها جماعة، كالزجاج، وابن سيده، وابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ.

انظر: كتاب العين (٤/٥٠)؛ جمهرة اللغة (٢/٨٠٤)؛ معجم مقاييس اللغة (٥/٢٨١)؛ المحكم (٤/٣١٦)؛ ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد (ص٦٨)؛ النهاية لابن الأثير (٤/٣٧٤)، جميعها (مهر).

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣/١٧٤)؛ المصباح المنير (ص١٧٥)، (صدق) فيهما.

(٣) البيت لابن أبي الفتح البعلي صاحب المطلع. انظر: المطلع (ص٣٩٦).

(٤) انظر: الحاوي للماوردي (٩/٣٩٠، ٣٩٢)؛ المفهم (٤/١٣٥)؛ الجامع لأحكام القرآن (٥/٢٤).

(٥) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (والصداق في معناها؛ لأن كل واحد من الزوجين يستمتع بصاحبه، وجُعِلَ الصداق للمرأة، فكانه عطيةٌ بغير عوض). المغني (١٠/٩٧).

من الله تعالى للنساء^(١). وقوله تعالى: ﴿فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤]^(٢).

● المسألة الثانية:

لا حد لأكثر الصداق بالإجماع^(٣).

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]^(٤). قال عمر رضي الله عنه: (خرجت وأنا أريد أن أنهى عن كثرة الصداق، فذكرت هذه الآية: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾ ﴿٥﴾ (٦)).

● المسألة الثالثة:

كل ما صح ثمناً أو أجره صح صداقاً، من عين ودين، ومُعَجَّلٍ ومُؤَجَّلٍ، ولو منفعة معلومة منه أو من حرٍّ غيره^(٧).

(١) انظر: زاد المسير (١١/٢)؛ التسهيل لابن جزي (١٣٠/١).

(٢) انظر: المبدع (١٣٠/٧).

(٣) ومن حكى ذلك: ابن عبد البر، والماوردي، والقرطبي رحمهم الله.

انظر: التمهيد (١٨٦/٢)؛ الحاوي (٣٩٦/٩)؛ الجامع لأحكام القرآن (٢٤/٥).

واختلف الفقهاء في أقل الصداق، والمذهب: أنه لا حد لأقله، لكن يستحب ألا ينقص عن عشرة دراهم؛ خروجاً من الخلاف. انظر: الإنصاف (٨٤/٢١)؛ الإقناع (٣٧٥/٣)؛ المنتهى (١٠٩/٢)؛ كشاف القناع (١٢٩/٥).

(٤) وجه الاستدلال: أن الله تعالى قال: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾. فمثل القنطار، وهو المال الكثير، ولا يمثل سبحانه وتعالى إلا بمباح، فدل على جواز الزيادة في الصداق دون تقييد بحد، ويدل على ذلك فهم عمر رضي الله عنه للآية وقد نوقش هذا الاستدلال، واعترض عليه الرازي رحمته الله وغيره من أوجه عديدة. انظر: أحكام القرآن لابن الفرس (١١٤/٢)؛ تفسير الرازي (١٣/٤)؛ روح المعاني (٢١٩/٤).

(٥) رواه سعيد بن منصور في سننه (٥٩٩) - ت: الأعظمي -، والبيهقي في الكبرى (٢٣٣/٧)، وقال: (هذا مرسل جيد). وقال العجلوني في كشف الخفاء (١٣٩/٢): سنده جيد لكنه مرسل.

(٦) انظر: المبدع (١٣٢/٧).

(٧) وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: الإنصاف (٨٤/٢١)، الإقناع (٣٧٥/٣)؛ المنتهى (١٠٩/٢).

لقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجًا﴾ [القصص: ٢٧]؛ ولأن منفعة الحر المعلومَة يجوز العوض عنها في الإجارة؛ فجازت صداقًا كمنفعة العبد^(١).

✽ المسألة الرابعة:

ولا يصح أن يُصدق امرأته تعليم شيء من القرآن^(٢).
لأن الفروج لا تُستباح إلا بالمال؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥]، والطول: المال^(٣).

ولأن تعليم القرآن لا يجوز أن يقع إلا قربة لفاعله، فلا يصح أن يكون صداقًا، كالصلاة والصوم^(٤).
وعنه: يصح؛ لأن تعليم القرآن منفعة مباحة، فجاز جعله صداقًا، كتعليم الشعر المباح ونحوه.

فعلى هذه الرواية: يكون خاصًا بالمسلمة. وقيل: ويصح صداقًا لكتابية بقصد اهتدائها به^(٥)؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].
وجوابه: أن الجنب يُمنع من قراءة القرآن مع إيمانه واعتقاده، فالكافر أولى بالمنع. ولا يصح الاستدلال بالآية؛ لأن السماع غير الحفظ^(٦).

(١) انظر: المبدع (١٣٢/٧، ١٣٣).

(٢) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. انظر: الإنصاف (٩٩/٢١)؛ الإقناع (٣٧٧/٣)؛ المتهى (١١٠/٢).

(٣) قال ابن جرير رحمه الله في تفسيره (١٨٤/٨): (الطول في هذا الموضع: السعة والغنى من المال).

وانظر: زاد المسير (٥٥/٢)؛ التسهيل لابن جزي (١٣٧/١).

(٤) انظر: الممتع (١٥٨/٥)؛ معونة أولي النهى (١٩٠/٩).

(٥) انظر: الفروع (٣١٨/٨)؛ الإنصاف (١٠٤/٢١).

(٦) انظر: المبدع (١٣٥-١٣٦/٧).

❖ المسألة الخامسة:

ولا يصح أن يُصدّق امرأته طلاقاً الأخرى^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ وقوله ﷺ: «لا تسأل المرأة طلاقاً أختها»^(٢).

ولأنه لا يصح ثمناً ولا أجرّة، فلم يصح صداقاً، كالمنافع المحرمة^(٣).

❖ المسألة السادسة:

يصح عقد النكاح من غير تسمية الصّدق فيه^(٤).

لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَسُوهُنَ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]^(٥)؛ ولأنّ القصد من النكاح الوصلة والاستمتاع دون الصّدق، فصح من غير ذكره، كالنفقة^(٦).

(١) وهو المذهب. وكلّ موضع لم تصح تسمية الصّدق فيه - كهذه المسألة والتي قبلها، وكما لو أصدقها خمرأ أو مجهولاً أو معدوماً أو أبقاً - فللمرأة فيه مهر المثل بالعقد.

انظر: الإقناع (٣/ ٣٧٨-٣٧٩)؛ المنتهى (٢/ ١١٠، ١١١)؛ الكليات الفقهية في المذهب الحنبلي (ص ٨٦).

(٢) رواه البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١٤٠٨).

(٣) انظر: المبدع (٧/ ١٣٩).

(٤) سواء سُكِتَ عن الصّدق أو شُرِطَ نفيه - وهو تفويض البضع الذي سبق ذكره (ص ١٤٥) -، فالنكاح فيه صحيح، ولها مهر المثل بالعقد.

وتُستحب تسمية الصّدق في العقد؛ لفعل النبي ﷺ، ولأنه أقطع للنزاع والخلاف.

انظر: الإقناع (٣/ ٣٧٥، ٣٩٣)؛ المنتهى (٢/ ١٠٩، ١١٧)، كشاف القناع (٥/ ١٢٩).

(٥) ومعنى الآية: لا تبتع عليكم من مهر ونحوه، إن طلقتم النساء قبل الدخول بهن وتسمية صداقهن.

ووجه دلالتها على صحة النكاح دون تسمية الصّدق: أنها أفادت أنّ الطلاق يقع على من لم يُفرض لها مهر، وتجب المتعة لها إن كانت غير مدخول بها، وصحة الطلاق فرع عن صحة النكاح وانعقاده.

انظر: الكشاف (١/ ٣٧٤)؛ زاد المسير (١/ ٢٧٩)؛ البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٢٣٢)؛ اللباب لابن

عادل (٤/ ٢١٣)؛ فتح القدير (١/ ٤٣٦).

(٦) انظر: المبدع (٧/ ١٣١، ١٦٦).

✽ المسألة السابعة:

روي عن الإمام أحمد رحمته الله في مَنْ سَأَلَ امْرَأَتَهُ مَهْرَهَا، فَوَهَبَتْهُ إِيَّاهُ: أَنَّهُ يَرُدُّهُ إِلَيْهَا، رَضِيَتْ بِذَلِكَ أَوْ كَرِهَتْ^(١).

لأنها لا تَهَبُ له غالباً إلا مخافةً غَضَبِهِ، أو إضرارِهِ بها بأن يتزَوَّجَ عليها، وشاهدُ الحال يدلُّ على أنها لم تَطِبْ به، والله تعالى إِنَّمَا أَبَاحَهُ عِنْدَ طَيْبِ نَفْسِهَا، بقوله: ﴿فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هِيَئًا تَرِيئًا﴾. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَأَلَهَا، وَتَبَرَّعَتْ بِهِ فَهُوَ جَائِزٌ^(٢).

الآيتان الثالثة، والرابعة

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(٣) وَأَبْلَوْا إِلَيْنِي حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعَوْفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿[النساء: ٥-٦].

وتحتهما إحدى عشرة مسألة.

✽ المسألة الأولى:

الْحَجَرُ فِي اللُّغَةِ: الْمَنْعُ وَالتَّضْيِيقُ^(١)، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَرَامُ: حَجَرًا، قَالَ تَعَالَى:

(١) وهذه رواية أبي طالب رحمته الله.

والمذهب: أنها إِنْ وَهَبَتْهُ الْمَهْرُ؛ لِسُؤَالِهِ أَوْ تَهْدِيدِهِ أَوْ غَضَبِهِ أَوْ لَخْوْفِهَا مِنْهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ ضَرَّهَا بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَهَا الرَّجُوعُ. فَإِنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ ضَرَرٌ، أَوْ وَهَبَتْهُ الْمَهْرَ لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ، فَلَيْسَ لَهَا الرَّجُوعُ. وَهُوَ مُقْتَضَى رِوَايَتِي صَالِحٍ وَعَبْدِ اللَّهِ. انْظُرْ: مَسَائِلُ صَالِحٍ (ص ٣٧٣)؛ مَسَائِلُ عَبْدِ اللَّهِ (ص ١٠٨)؛ الْمَغْنِي (٨/ ٢٧٩)؛ الْإِنْصَافَ (١٧/ ٨٣)؛ الْإِقْنَاعَ (٣/ ١١٣)؛ الْمُنْتَهَى (١/ ٤١٦).

(٢) انْظُرْ: الْمَبْدَعُ (٥/ ٣٨٠-٣٨١).

(٣) يُقَالُ: حَجَرَ عَلَيْهِ يَحْجُرُ حَجْرًا - مِنْ بَابِ «قَتَلَ» -، فَهُوَ: مُحَجَّرٌ عَلَيْهِ. قَالَ الْفَيْهِيُّ رحمته الله: (وَالْفُقَهَاءُ يَحْذِفُونَ الصَّلَةَ تَخْفِيفًا؛ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَيَقُولُونَ: «مُحَجَّرٌ» وَهُوَ سَائِغٌ). الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ص ٦٧)، (حَجَر).

﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢]؛ أي: حراماً محرماً^(١).

وسُمِّيَ العقل حَجْرًا؛ لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب ما يقيح، وتضرُّ عاقبته.

وفي الشَّرْع: منع الإنسان من التصرف في ماله^(٢).

والأصل في مشروعيته قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾؛ أي: أموالهم،

لكن أضيفت إلى الأولياء؛ لأنهم قائمون عليها، مُدَبِّرُونَ لها.

وقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ

أَمْوَالَهُمْ﴾^(٣). وإذا ثبت الحَجْرُ على هَذَيْنِ، ثَبَتَ على المجنون مِنْ باب أولى^(٤).

✽ المسألة الثانية:

لا يجوز لوليِّ الصغير والمجنون أن يتصرَّف في أموالهما، إلا بالأحْظَ لهما^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]^(٦).

= وَسُمِّيَ الحَرَامُ: حَجْرًا - بثلاث الحاء، وكسرهما أفصح -، والعَقْلُ: حَجْرًا، بالكسر.

انظر: الصحاح (٦٢٣/٢)؛ تاج العروس (٥٣٠/١٠)، (حجر) فيهما.

(١) ذهب ابن عباس رضي الله عنه وجماعة من المفسرين إلى أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾ عائد إلى الملائكة، والمعنى أنهم يقولون للمجرمين: حرام محرّم عليكم أن تدخلوا الجنة أو تكون لكم البشري، واختاره ابن جرير رحمته الله. وقيل: راجع إلى المجرمين؛ فإنهم يقولون: حَجْرًا محجوراً، وهي كلمة كانت العرب تتعوّد بها مما تكره. انظر: تفسير الطبري (٤٢٧/١٧-٤٣٠)؛ زاد المسير (٨٢/٦)؛ التسهيل لابن جزي (٧٧/٣).

(٢) وعُرِفَ بنحوه في الإقناع (٣٨٧/٢)، والمنتهى (٣٠٥/١).

(٣) قال ابن المنجي رحمته الله: (دَلٌّ بمفهومه على أنه لا يُسَلَّمُ إليهم قبل الرشد). الممتع (٣٢٤/٣).

(٤) انظر: المبدع (٣٠٥/٤).

(٥) قال المرادوي رحمته الله في الإنصاف (٣٧٠/١٣): (بلا نزاع).

وانظر: الإقناع (٤٠٧/٢)؛ المنتهى (٣١٢/١).

(٦) ومعنى الآية: لا تقربوه إلا بأحسن الخصال، وهي القيام بتثمينه، وحسن تدبيره، وعدم تبذيره.

انظر: زاد المسير (١٤٩/٣)؛ رموز الكنوز (٤٧/٢).

فَنَصَّ عَلَى الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونُ فِي مَعْنَاهُ.

فَإِنْ تَبَرَّعَ الْوَلِيُّ بِهَبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ حَابَى بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، ضَمِنَ لَتَفْرِيطِهِ^(١).

✽ المسألة الثالثة:

وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْمُتَمَيِّزِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ^(٢).

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَاعُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾؛ أَي: اخْتَبَرُوهُمْ لَتَعْلَمُوا رُشْدَهُمْ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِتَفْوِضِ الْأَمْرِ إِلَيْهِمْ، مِنَ الْبَيْعِ، وَالشِّرَاءِ، وَنَحْوِهِ.

فَعَلَىٰ هَذَا: يَصَحُّ تَصَرُّفُهُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَلَا يَصَحُّ بغيرِ إِذْنِهِ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة الرابعة:

لَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْغَنِيِّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ مَوْلِيهِ شَيْئًا^(٥).

(١) انظر: المبدع (٤/ ٣٣٧).

(٢) سواء في ذلك الذكر والأنثى، فَإِنْ أَذِنَ لَهَا الْوَلِيُّ انْفَكَ الْحَجَرُ عَنْهَا فِي الْمَأْذُونِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَإِذْنُ الْوَلِيِّ مُنَوِّطٌ بِالْمَصْلَحَةِ، فَإِنْ أَذِنَ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ حَرَّمَ فَعَلُهُ، قَالَ ابْنُ فَيْرُوزَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيُضْمَنُ، وَبِهِ صَرَّحَ مَرْعِي.

انظر: الإقناع (٢/ ١٥٦، ٤١٤)؛ المنتهى (١/ ٢٤٣، ٣١٤)؛ غايَةُ الْمُنْتَهَى (١/ ٤٩٨)؛ كَشَافُ الْقِنَاعِ (٣/ ٤٥٧)؛ حَاشِيَةُ فَيْرُوزَ عَلَى الرُّوضِ (ص ٣٧٩)؛ حَاشِيَةُ ابْنِ عَنِيْمِينَ عَلَى الرُّوضِ (١/ ٤٥٥).

(٣) وَهُوَ الْمَذْهَبُ. انظر: الإقناع (٢/ ١٥٦)؛ المنتهى (١/ ٢٤٣).

(٤) انظر: المبدع (٤/ ٨، ٣٤٨).

(٥) إِلَّا أَنْ يَفْرِضَ لَهُ الْحَاكِمُ شَيْئًا لِلْمَصْلَحَةِ، فَلَهُ اخْذُهُ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا. وَاسْتثنَى فِي الْإِقْنَاعِ: الْأَبَ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مَعَ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا؛ لَجَوَازِ تَمَلُّكِهِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، لَا لِوِلَايَتِهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

انظر: الإنصاف (١٣/ ٤٠٣)؛ الإقناع (٢/ ٤١٣)؛ المنتهى (١/ ٣١٤)؛ حَاشِيَةُ ابْنِ عَنِيْمِينَ عَلَى الرُّوضِ الْمَرْبِعِ (١/ ٥٨٩).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ عَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾.

وعنه: بلي^(١).

واختاره ابن عقيل^(٢) رحمه الله، وحمل الآية على الاستحباب^(٣).

ويجوز للولي الفقير الأكل منه^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

والمذهب: أن له الأقل من أجره مثله أو قدر كفايته؛ لأنه يستحقه بالعمل والحاجة جميعاً، فلم يجز أن يأخذ إلا ما وجد فيه.

فإن أيسر بعد ذلك، لم يلزمه عوضه؛ لأن الله ﷻ أمر بالأكل، ولم يذكر عوضاً، فأشبهه سائر ما أمر بأكله^{(٥)(٦)}.

(١) انظر: الشرح الكبير (١٣/٤٠٢)؛ الإنصاف (١٣/٤٠٣).

(٢) هو: أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، الإمام الفقيه الأصولي المتفطن. لزم القاضي أبا يعلى رحمه الله أكثر من عشر سنوات، وصار من أعيان مذهبه، وأئمة زمانه. قال الحافظ السلفي: ما رأت عيناى مثل الشيخ أبي الوفاء ابن عقيل، ما كان أحد يقدر أن يتكلم معه لغزارة علمه، وحسن إيراده، وبلاغة كلامه، وقوة حجته. وكان ابن عقيل رحمه الله يقول: إني لأجد من جرحني على العلم وأنا في عشر الثمانين أشد مما كنت أجده وأنا ابن عشرين سنة!

له مؤلفات عديدة، منها: كتاب «الفنون»، الذي قال عنه الذهبي: لم يصنف في الدنيا أكبر من هذا الكتاب. ومنها: «التذكرة»، و«كفاية المفتي» في الفقه، و«الواضح في أصول الفقه».

ولد ابن عقيل سنة (٤٣١ أو ٤٣٢هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٥١٣هـ). انظر: طبقات الحنابلة (٣/٤٨٢)؛ ذيل الطبقات لابن رجب (١/٣١٦-٣٥٧)؛ المقصد الأرشد (٢/٢٤٥-٢٤٨).

(٣) قال ابن أبي عمر رحمه الله: (والأول أولى؛ لظاهر الآية). الشرح الكبير (١٣/٤٠٢).

(٤) ويستثنى من ذلك: الحاكم وأمينه إذا وليا مالاً يتيماً، فليس لهما أن يأكلا منه شيئاً على الصحيح من المذهب. انظر: الإقناع (٢/٤١٣)؛ المنتهى (١/٣١٤).

(٥) انظر: المغني (٦/٣٤٤)؛ الإقناع (٢/٤١٣)؛ المنتهى (١/٣١٤).

(٦) انظر: المبدع (٤/٣٤٥-٣٤٦).

❁ المسألة الخامسة:

متى بَلَغَ الصَّبِيُّ وَرَشَدَ، انفَكَ الحَجْرُ عنه، ودُفِعَ مَالُهُ إِلَيْهِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾.

ولا يَفْتَقِرُ ذلك إلى حُكْم حاكم^(٢)؛ لأن الله ﷻ أمر بدفع أموالهم إليهم عند البلوغ وإيناس الرشد، فاشتراط حُكْم الحاكم زيادةً تمنع الدَفْعَ عند تحقُّق ذلك حتى يَحْكُمَ به الحاكم، وهو مخالفٌ لظاهر الآية^{(٣)(٤)}.

❁ المسألة السادسة:

فأَمَّا البلوغُ فيَحْصُلُ بالاحتلام، بغير خلاف^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ [النور: ٥٩]^(٦).

قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (أجمعوا على أنَّ الفرائض والأحكام تجب على

(١) قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ في الإجماع (ص ١٤١): (أجمعوا على أنَّ مال اليتيم يدفع إليه إذا بلغ النكاح، وأونس منه الرشد). وقال ابن رشد رَحِمَهُ اللهُ: (فأما الذكور الصغار ذوو الآباء، فاتفقوا على أنهم لا يخرجون من الحَجْر إلا ببلوغ سن التكليف، وإيناس الرشد منهم، وإن كانوا قد اختلفوا في الرشد ما هو ؟). بداية المجتهد (٤/ ٧٦-٧٧). وانظر: الإقناع لابن القطان (٣/ ١٦١٤).

(٢) نص عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (١٣/ ٣٥١)؛ الإقناع (٢/ ٤٠٥)؛ المنتهى (١/ ٣١١).

(٣) انظر: الشرح الكبير (١٣/ ٣٥١-٣٥٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٤٧٦).

(٤) انظر: المبدع (٤/ ٣٣٠-٣٣١).

(٥) ويحصل كذلك بالإنزال بجماع أو غيره، قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (لا نعلم في ذلك اختلافًا). المغني (٦/ ٥٩٧).

(٦) فمعنى الآية: إذا بلغ الأطفال الحُلُمَ - أي: الاحتلام - وجب عليهم أن يستأذنوا؛ لأنهم صاروا بالبلوغ في حكم الرجال.

انظر: تفسير الطبري (١٧/ ٣٥٨)؛ أحكام القرآن للجصاص (٣/ ٣٣٣)؛ النكت والعيون (٤/ ١٢١).

المحتلم العاقل^(١).

ويحصلُ كذلك: باستكمال خمس عشرة سنة، أو نباتِ الشعرِ الخشِنِ حول القُبُلِ^(٢).

وتَبْلُغُ الجاريةُ بما سبق، وبالحيض والحمل^{(٣)(٤)}.

● المسألة السابعة:

وأما الرُّشْدُ، فهو: الصلاح في المال^(٥).

لقوله تعالى: ﴿إِنْ مَسَّكُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾؛ قال ابن عباس رضي الله عنه: (يعني صلاحاً في أموالهم)^(٦).

ولأن العدالة لا تُعتبر في الرُّشْدِ في الدَّوام، فلا تعتبر في الابتداء.

(١) الإجماع (ص ١٦٠).

(٢) وهو المذهب في المسألتين. انظر: الإقناع (٢/ ٤٠٥)؛ المتتهى (١/ ٣١١).

(٣) أما الحيض فبالإجماع، قال ابن المنذر رحمته الله في الإشراف (٧/ ٢٢٨): (أجمع أهل العلم على أن الفرائض تجب على المرأة بظهور الحيض). وأما الحمل، فإنه دليل على الإنزال، والإنزال موجب للبلوغ بالإجماع كما سبق. انظر: الإقناع (٢/ ٤٠٥)؛ المتتهى (١/ ٣١١).

(٤) انظر: المبدع (٤/ ٣٣٢).

(٥) ولا تُشترط له العدالة، ولا صلاح الدين.

وضابطُ الصلاح في المال: أن يتصرف مراراً، فلا يُغَيَّرَ غِنَاً فاحشاً في الغالب، وألا يبذل ماله في حرام، أو في غير فائدة، فإن كان يبذله في ذلك فليس برشيد، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٢/ ٤٠٥-٤٠٦)؛ المتتهى (١/ ٣١١-٣١٢)؛ الروض المربع (١/ ٥٨٧).

(٦) نُسِبَ هذا القول إلى ابن عباس رضي الله عنه في بعض التفاسير، وفي كثير من كتب الحنابلة، كالمغني والمتعم والمبدع والمعونة والكشاف وغيرها، ولم أجده مستنداً.

والمشهور الثابت عنه رضي الله عنه أنه فسَّرَ الرشد بصلاح الحال، والإصلاح في الأموال، كما رواه عنه ابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي رحمهم الله فيكون تفسيره رحمهم الله حجة لما قاله ابن عقيل رحمته الله: أن الرشد هو صلاح الدين والمال.

انظر: تفسير الطبري (٧/ ٥٧٦)؛ تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٦٥)؛ السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٥٩).

فعلى هذا: يُدْفَعُ إليه ماله وإن كان مفسداً لدينه، كمن يترك الصلاة، ويمنع الزكاة، ونحوه.

وقيل: هو الصلاح في الدين والمال، واختاره ابن عقيّل رَحِمَهُ اللهُ^(١).

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَاسَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾؛ فإنها نكرة في سياق [الامتنان]^(٢)، فتعم^(٣).

✽ المسألة الثامنة:

ولا يُدْفَعُ إليه ماله حتى يُختَبَر، فيُعرَفَ رُشدُه^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾؛ أي: اختبروهم. ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَاسَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾. فعَلَّقَ الدَّفْعَ عَلَى الاختبار، والبلوغ، وإيناس الرُّشد. ووقت الاختبار قبل البلوغ^(٥).

وهو ظاهر الآية؛ لأنه رَحِمَهُ اللهُ قال: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾؛ فسَمَّاهم يتامى، وإنما يكون ذلك حقيقة قبل البلوغ.

ولأنه مدَّ اختبارهم إلى البلوغ بلفظ «حَتَّىٰ»، فدَلَّ عَلَى أَنَّ الاختبار يكون قبله^(٦).

(١) انظر: الفروع (٨/٧)؛ الإنصاف (٣٦٢/١٣).

(٢) [في سياق الامتنان] كذا في المطبوع و «أ». وكون الآية سبقت للامتنان غير ظاهر.

وفي «ب»: [في سياق الإثبات]. وفيه نظر؛ لأن النكرة في سياق الإثبات تفيد الإطلاق لا العموم. وفي شرح الزركشي (٩٨/٤): (في سياق الشرط). وهو الصحيح في تقرير صيغة العموم. والله أعلم.

(٣) انظر: المبدع (٣٣٣-٣٣٥/٤).

(٤) ويكون اختبارُه بما يليق به، بأن يفَوَّضَ إليه ما يتصرف فيه مثله.

انظر: المغني (٦٠٨/٦)؛ الإقناع (٤٠٦/٢)؛ المنتهى (٣١١/١).

(٥) فيُختَبَرُ المميّز والمراهقُ الذان يعرفان المعاملة، والمصلحة والمفسدة، ولا يُختَبَرُ مَنْ دونهما، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٣٦٧/١٣)؛ الإقناع (٤٠٧/٢)؛ المنتهى (٣١١/١).

(٦) انظر: المبدع (٣٣٤، ٣٣٥/٤).

✽ المسألة التاسعة:

ولا ينفك الحجر عنه قبل الرُّشد بحال، ولو صار شيخاً^(١).

لأن الله ﷻ قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾. فعَلَّقَ الدفع إليهم بالبلوغ والرُّشد، والحكم المعلق بهما لا يثبت مع انتفاء أحدهما^(٢).
والجارية كالصبي فيما سبق؛ لعموم الآية، فإذا بلغت ورشدت انفكَّ حجرها، ودُفعَ إليها مالها^(٣).

✽ المسألة العاشرة:

إذا اختلف الوليُّ وموَلِيُّه في دفع المال بعد البلوغ والرُّشد، فالقول قول الولي^(٤).
وقيل: بل قول الموَلِي، فلا يُقبل قول الولي إلا بيّنه؛ لقوله ﷻ: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾. فمتى ترك الإشهاد فقد فرط، فيلزمه الضمان^(٥).
والآية في اليتيم، ومثله المجنون والسفيه^(٦).

(١) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٢/٤٠٥-٤٠٦)؛ المنتهى (١/٣١١).

(٢) انظر: معونة أولي النهي (٥/٤٢٠).

(٣) انظر: المبدع (٤/٣٣١).

(٤) بشرط أن يكون متبرعاً بالولاية، فإن وليها بأجرة أو جعل لم يقبل قوله إلا بيّنه، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (١٣/٤٠٧)؛ الإقناع (٢/٤١٤)؛ المنتهى (١/٣١٤)؛ كشف القناع (٣/٤٥٦).

(٥) والجواب عن هذا الاستدلال: أن الإشهاد المأمور به في الآية مستحب وليس بواجب، فمن تركه لم

يكن مفرطاً. قال الرسني رَحِمَهُ اللهُ في قوله ﷻ: ﴿فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ (هذا أمر استحباب، وإرشاد لأولياء الأيتام إلى الإشهاد عليهم عند تسليم أموالهم إليهم؛ إظهاراً للأمانة، ودفعاً للتهمة بالخيانة، وقطعاً لأسباب المخاصمة والتجادل). رموز الكنوز (١/٤٢٧).

وانظر: زاد المسير (٢/١٧)؛ اللباب لابن عادل (٦/١٩٢).

(٦) انظر: المبدع (٤/٣٤٧).

﴿المسألة الحادية عشرة:﴾

ليس للزوج أن يحجر على امرأته الرشيدة في التبرع بمالها، ولو زاد على الثلث^(١).

لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَاسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾.

وهو ظاهر في فك الحجر عنهم، وإطلاقهم في التصرف؛ فإن من وجب دفع ماله إليه لرشده، جاز له التصرف فيه بغير إذن.

ويدل على ذلك أيضاً قوله ﷺ: «يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن»^(٢)، وكن تصدقن، فيقبل ﷺ منهن، ولا يستفصل^(٣).

الآيتان: الخامسة، والسادسة

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِمُلْ حَظُّ الْأُنثَىٰ إِن كَانَ كُنْ نِسَاءً فَوَقَّ أَثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمُ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُن لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُنَّ أُخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١١-١٢].

(١) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٢/ ٤١٤)؛ المتهى (١/ ٣١٤).

(٢) رواه البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (١٠٠٠).

(٣) انظر: المبدع (٤/ ٣٤٧).

وتحتهما ست عشرة مسألة.

المسألة الأولى:

أسباب الإزث^(١) ثلاثة فقط: رَحِمٌ، ونكاحٌ، وولاء^(٢).

فالرَّحِمُ: القرابة، ويُتَوَارَثُ بها لقوله ﷺ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ الآية؛ وقوله ﷺ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦]^(٣). والنكاح: عقد الزوجية الصحيح وإن عَرِيَ عن الوطء، فَيَتَوَارَثُ به؛ لقوله ﷺ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ الآية. والولاء: نعمة السيد على رقيقه بعِيقِهِ، فيتوارث به؛ لقوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»^(٤)؛ وقوله ﷺ: «الولاء لُحْمَةٌ كُلُّ حِمَّةٍ النَّسَبِ»^(٥)؛ فشبه الولاء بالنسب، والنسب يُورَثُ به، فكذا الولاء.

وعنه: أنه يثبت كذلك بالمُعَاقَدَةِ - وهي المُحَالَفَةُ - وبالمُؤَالَاةِ - وهي المُؤَاخَاةُ -^(٦).

- (١) الإزث لغة: مصدر وَرِثَ يَرِثُ وَرْثًا وَإِزْثًا وَوَرَاثَةً وَرِثَةً. والفاعل: وارثٌ، وجمعه: وَرَثَةٌ وَوَرَاثٌ. ويُسمَّى المال الموروث: تَرَاثًا، وميراثًا، وورْثًا، وإزْثًا.
- انظر: المحكم (١٠/ ٢١٠)؛ المصباح المنير (ص ٣٣٧)؛ القاموس المحيط (١/ ١٧٦)، جميعها (ورث).
- وعرفه البهوتي بِكَفَالَتِهِ بأنه: (انتقال التركة عن ميت إلى حيٍّ بموته). شرح المنتهى (٤/ ٥٣٠).
- ويطلق على الموروث، فيكون تعريفه: حقٌّ قابلٌ للتجزئة يثبت لمستحقه بعد موت مَنْ كان له؛ لقرابة بينهما أو نحوها. انظر: العذب الفائض (١/ ١٦).
- (٢) وقد أجمع العلماء على أن هذه الثلاثة أسبابٌ للإزث، واختلفوا فيما عداها. والمذهب: أنه لاتوارث بغيرها. انظر: رحمة الأمة (ص ٢٠٠)؛ إرشاد الفاراض (ص ٣٤)؛ الإنصاف (٧/ ١٨)؛ الإقناع (٣/ ١٨١)؛ المنتهى (٢/ ٢٧).
- (٣) انظر: الشرح الكبير (٧/ ١٨)؛ الممتع (٤/ ٢٩٨).
- (٤) رواه البخاري (٤٥٦)، ومسلم (١٥٠٤).
- (٥) رواه الشافعي في الأم (٥/ ٢٦٨)، ومن طريقه الخاسم (٤/ ٣٤١) وصحح إسناده، والبيهقي (١٠/ ٢٩٢). وقد صححه ابن حبان (٤٩٥٠)، والألباني في الإرواء (٦/ ١٠٩).
- وأعله البيهقي في سننه (١٠/ ٢٩٢-٢٩٣)، وقال: (روي من أوجه أخرى كلها ضعيفة).
- انظر: نصب الراية (٤/ ١٥١)؛ البدر المنير (٩/ ٧١٣-٧١٨).
- (٦) وهذه الرواية أطلقها ابن قدامة، وقيدتها المعجد وصاحب الفروع بعدم القرابة والنكاح والولاء. =

لقله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ^(١) أَيْمَانَكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ [النساء: ٣٣]^(٢).

وقد كان الرجل يقول للرجل: دمي دمك، ومالي مالك، تنصرتني وأنصرك، وترثني وأرثك.

وجوابه: أنه كان في بدء الإسلام، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]^(٣)^(٤).

= وظاهر تقييدهم أنه لا توارث بالمعاقدة مع وجود أحد الزوجين، قال ابن قندس رحمه الله: (والذي يظهر خلافه). انظر: المقنع (ص ٢٦٥)؛ المحرر (٨١/٢)؛ الفروع (٧/٨)؛ حاشية ابن قندس على الفروع (٨-٧/٨).

(١) ﴿عَاقَدْتَ﴾ على قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر. وتقديره: عَاقَدْتُهُمْ أَيْمَانَكُمْ. وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿عَقَدْتَ﴾ بغير ألف، وتقديره: عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ الحلف معهم. انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٢٣٣)؛ التيسير للداني (ص ٧٩)؛ الحجة لأبي علي الفارسي (٣/١٥٦)؛ حجة القراءات لابن زنجلة (ص ٢٠١). وانظر: تفسير الطبري (٨/٢٧٢)؛ زاد المسير (٧١/٢).

(٢) اختلف أهل العلم رحمه الله في هذه الآية، هل هي منسوخة أو محكمة؟ فقال كثير منهم: إنها منسوخة، ومعناها: الميراث بالحلف، أو بالمواخاة التي آخى رسول الله ﷺ بين أصحابه.

وقد نسخها قوله ﷺ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، فصار الميراث للأقارب. وقال بعضهم: إنها محكمة، ثم اختلفوا في معناها: فقال مجاهد والسُّدِّي رحمه الله: المعنى: آتوهم نصيبهم من الموازنة والمعونة والنصرة والرأي، لا من الميراث، واختاره ابن جرير رحمه الله. وقال أبو حنيفة رحمه الله: هي في الميراث.

يقول أبو بكر الجصاص رحمه الله: (هذا عندنا ليس بمنسوخ، وإنما حَدَّثَ وارث آخر هو أولى منهم، كحدوث ابن لمن له أخ... وكذلك أولو الأرحام أولى من الحليف، فإذا لم يكن رَجْمٌ ولا عَصَبَةٌ فالميراث لمن حَاقَفَهُ). أحكام القرآن (٢/٧٦-٧٧). وانظر: تفسير الطبري (٨/٢٨١، ٢٨٨)؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٢٠١-٢٠٦)؛ النكت والعيون (١/٤٧٩)؛ زاد المسير (٢/٧١-٧٣)؛ التسهيل لابن جزي (١/١٤٠).

(٣) أي: أحق بالتوارث في حكم الله تعالى. انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة (ص ٣٩-٤٠)؛ الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص ٢٢٥-٢٢٦)؛ زاد المسير (٣/٣٨٧)؛ رموز الكنوز (٢/٤٨٢-٤٨٣)؛ المغني (٩/٨٣).

(٤) انظر: المبدع (٦/١١٣-١١٥).

المسألة الثانية: ﴿

المُجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ مِنَ الذُّكُورِ عَشْرَةٌ، وَمِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ^(١).

فَمِنَ الذُّكُورِ:

[١] الابن؛ لقوله ﷺ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾.

[٢] وابنُ الابن وإن نزل؛ لأنه ابن؛ بدليل قوله ﷺ: ﴿يَبْنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ٢٦]؛

وقوله: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ١٢٠].

[٣] والأب؛ لقوله ﷺ: ﴿وَلِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾

الآية.

[٤] وأب الأب وإن علا؛ فإنه داخل في عموم قوله ﷺ: ﴿وَلِلْأَبَوَيْنِ﴾، كدخول

ولد الابن في عموم قوله ﷺ: ﴿أَوْلَادِكُمْ﴾^(٢)، وقيل: بل ثَبِتَ فَرَضُهُ بِالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ الشُّدُسَ^(٣).

(١) وهذا العدُّ على سبيل الإجمال، وأما على التفصيل والبسط: فهم خمسة عشر وارثاً من الذكور، وعشر وارثات من النساء. انظر: إرشاد الفارض (ص ٥٩-٦٠)؛ العذب الفائض (١/ ٤٣، ٤٤).

وقد حكى الإجماع على توريثهم: الخبري، وابنُ قدامة، والنووي ﷺ وغيرهم. انظر: التلخيص في علم الفرائض للخبري (١/ ٦٠)؛ التهذيب في الفرائض لأبي الخطاب (ص ٣٤)؛ المغني (٩/ ٦٣)؛ الإقناع لابن القطان (٣/ ١٤٥٤)؛ روضة الطالبين (٦/ ٤).

وسياقي في المسائل التالية - إن شاء الله تعالى - ذُكِرَ أحوال هؤلاء الورثة المستنبطة من آيات المواريث، ووجه استنباطها، وشروط إرثهم.

(٢) انظر: الفرائض وشرح آيات الوصية (ص ٥١-٥٢)؛ العذب الفائض (١/ ٤٢)؛ كشف القناع (٤/ ٤٠٥).

(٣) رواه أحمد (٢٠٣١٠)، أبو داود (٢٨٩٧)، من حديث يونس بن عبيد، عن الحسن البصري أن عمر ﷺ

قال: أَيْكُمْ يَعْلَمُ مَا وَرَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَدَّ، فَقَالَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ: أَنَا، وَرَّثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّدَسَ.

قال: مع من؟ قال لا أدري. قال: لا دريت، فما تُغْنِي إِذَا؟

قال ابن القطان: (وهذا لا خفاء بانقطاعه فيما بين الحسن وعمر). بيان الوهم والإيهام (٢/ ٤٧٤). =

[٥] والزوج؛ لقوله ﷺ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّوْ يَكُن لَّهُمْ وَلَدٌ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] (١)، والأخ من الأم ثبت إرثه بقوله ﷺ: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾.

[٦] والأخ من كل جهة، فالأخ من الأبوين أو الأب ثبت إرثه بقوله ﷺ: ﴿إِن أَمْرُكَ هَٰكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] (١)، والأخ من الأم ثبت إرثه بقوله ﷺ: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾.

[٧] وابن الأخ الشقيق وابن الأخ لأب، [٨] والعَمُّ الشقيق والعَمُّ لأب، [٩] وابن العَمِّ الشقيق وابن العَمِّ لأب؛ لقوله ﷺ: «ما أبقت الفروض فلا ولي رجل ذكر» (٢).

[١٠] والمولى المُنعم - أي: المعتق -؛ لقوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»؛ وقوله: «الولاء لحمه كالحمة النسب» (٣).

ومن النساء: [١] البنت، [٢] وبنت الابن، [٣] والأم، [٤] والجدة، [٥] والأخت، [٦] والزوجة، [٧] ومولاة النعمة؛ لما سبق ذكره من الأدلة (٤).

= وقد صححه الألباني في صحيح أبي داود (٢/٢١٨)، وحسنه محققو المسند (٣٣/٤٢٤).
ورواه النسائي في الكبرى (٦٣٠٠، ٦٣٠١)، وابن ماجه (٢٧٢٣) من حديث يونس، عن الحسن البصري، عن معقل بن يسار، قال: قضى رسول الله ﷺ في جد كان فينا بالسدس.
وصححه الحاكم (٤/٣٣٩) ووافقه الذهبي، والألباني في صحيح ابن ماجه (٢/٣٧١).

(١) انظر: المغني (٩/٦٣)؛ الممتع (٤/٣٠١).

(٢) رواه البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥).

(٣) تقدم تخريج الحديثين في المسألة السابقة.

(٤) فالبنت؛ لقوله ﷺ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ الآية.

وبنت الابن؛ لأنها بمنزلة البنت؛ ولأن لها السدس تكملة الثلثين إذا أخذت البنت النصف؛ لقوله ﷺ: ﴿فَإِن كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾.

والأم؛ لقوله ﷺ: ﴿وَلِلَّأُمِّهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ وَمَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَدَوْلَدٌ﴾ الآية.

=

المسألة الثالثة: *

وأقرب العصبه^(١): الابن، ثم ابن الابن وإن نزل بمحض الذكور^(٢).

= والجدة؛ لأن النبي ﷺ أطعمها السدس [رواه أبو داود (٢٨٩٥)، والنسائي في الكبرى (٦٣٠٤) من حديث بريدة رضي الله عنه] قال: (أطعم رسول الله ﷺ الجدة السدس إذا لم تكن أم). وضعفه ابن حزم في المحلى (٢٧٣/٩)، والألباني في الإرواء (١٢١/٦). وروى أحمد (١٧٩٧٨)، وأبو داود (٢٨٩٤)، والترمذي (٢٢٣٣)، وابن ماجه (٢٧٢٤) عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله ﷺ شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس. فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاه السدس. فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر. قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح). وصححه ابن حبان (١٠٣١)، والحاكم (٣٣٨/٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي، وحسنه البغوي في شرح السنة (٣٤٦/٨)، وقال محققو المسند (٤٣٩/٢٩): (له شواهد تجبره، وتدلل على صحته). وقد ضعفه جماعة لاقطاع فيه، منهم: ابن حزم، وعبد الحق الأشبيلي، وابن القطان.

انظر: البدر المنير (٢٠٦/٧)؛ التلخيص الحبير (٨٢/٣)؛ إرواء الغليل (١٢٤/٦).

والأخت من الأبوين أو من الأب؛ لقوله ﷺ: ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ، وَلَهُ وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا يَصْفُ مَا تَرَكَ﴾.

والأخت من الأم؛ لقوله ﷺ: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾.

والزوجة؛ لقوله ﷺ: ﴿وَلَهُرَجُلٌ أَرْبَعٌ وَمَا تَرَكَتَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾.

والمولاة المنعومة - أي: المعتقة -؛ لدخولها في الحديثين السابقين.

انظر: الممتع (٣٠٣-٣٠٢/٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥٣٢/٤).

وانظر: المبدع (١١٥-١١٦).

(١) العصبه في اللغة: قوم الرجل الذين يتعصبون له.

وقيل: الأقارب من جهة الأب؛ لأنهم يعصبونه ويتعصب بهم؛ أي: يحيطون به، ويشد بهم.

والعصبه جمع عاصب، وجمع الجمع: عصبات.

والعاصب اصطلاحاً: من يرث بلا تقدير، فإن انفرد أخذ المال كله، وإن كان معه ذو فرضي أخذ

الباقى قل أو كثر، وإن استغرقت الفروض المال سقط.

انظر: الصحاح (١٨٢/١)؛ تاج العروس (٣٨٢/٣)، (عصب) فيهما؛ الإقناع (١٩٣/٣)؛ شرح

المنتهى للبهوتي (٥٦٢/٤).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله في ميراث العصبه: (وأقربهم البنون، ثم بنوهم وإن سفلوا، يسقط قريتهم

بعيدهم، ثم الأب، ثم أباه وإن علوا... وهذا كله مجمّع عليه). المغني (٢٣-٢٢/٩).

وانظر: بداية المجتهد (١٦٨-١٦٩)؛ شرح الرحيبة لسبط المارديني (ص ٧٨)؛ الفوائد

الششورية (ص ١١٤).

لقله تعالى: ﴿يُوسِيكَرُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾؛ والعرب تبدأ بالأهم فالأهم، والفرع أقرب من الأصل؛ لأن الفرع جزء الميت، وجزء الشيء أقرب إليه من أصله^(١). وابن الابن مُلْحَقُّ به إجماعاً^(٢).

وإن قلنا: إن لفظ «الولد» يصدق عليه حقيقة أو مجازاً^(٣)، فالآية دالة عليه^(٤)^(٥).

(١) انظر: العذب الفائض (٧٦/١).

(٢) قال ابن رشد رَحِمَهُ اللَّهُ: (أجمعوا من هذا الباب على أن بني البنين يقومون مقام البنين عند فقد البنين، يرثون كما يرثون، ويحبسون كما يحبسون، إلا شيئاً روي عن مجاهد). بداية المجتهد (١٥٧/٤).

وقد حكى الإجماع كذلك: ابن المنذر، وابن عبد البر، والماوردي رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

والمروي عن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة: أن ولد الابن لا يحجب الزوجة والأم - حجب نقصان - بخلاف ولد الصلب. قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولا أعلم أحداً تابعه على ذلك، ومن شذ عن الجماعة فهو محجوج بها، يلزمه الرجوع إليها). الاستذكار (٣٩٤/١٥).

وانظر: الإجماع (ص ٩١)؛ الحاوي (٩٨/٨، ١٠٣)؛ تيسير البيان (١/٥٦٣).

(٣) قرّر العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أن لفظ «الولد» يطلق على ولد الصلب، وعلى ولد الولد، لكنهم اختلفوا في هذا الإطلاق: هل هو على سبيل الحقيقة أو المجاز.

فقال بعضهم: لفظ «الولد» حقيقة في ولد الصلب، وفي ولد الولد وإن نزل؛ لأنه من التولد، واختاره السهيلي رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وقال بعضهم: إنه حقيقة في ولد الصلب، مجاز في ولد الولد، بدليل أنه يُنفى عنه؛ فيقال: ليس بولد وإنما هو ولد ولد. واختاره الكيا الهراسي، وابن العربي، والرازي، وأبو حيان رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولا خلاف أن بني البنين كالبنين في الميراث مع عدمهم، وإنما هذا الخلاف في دلالة لفظ الأولاد على أولادهم مع عدمهم). فتح القدير (١/٦٩٣).

وقد وقع مثل هذا الخلاف في إطلاق «الأب» على الأجداد، وإطلاق «الأم» على الجدات.

انظر: أحكام القرآن للکيا الهراسي (٢/٣٤٠)؛ أحكام القرآن لابن العربي (١/٣٣٣-٣٣٤)؛ تفسير الرازي (٩/٥١٢-٥١٣)؛ البحر المحیط لأبي حيان (٣/١٨٠)؛ الفرائض وشرح آيات الوصية (ص ٣٦).

(٤) لجواز حمل اللفظ عليهما. قال الفتوح رَحِمَهُ اللَّهُ: (ويصح إطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه الراجح

معاً... ومن أمثلة ذلك: قوله ﷺ: ﴿يُوسِيكَرُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾؛ فإنه حقيقة في ولد الصلب، مجاز في ولد الابن). شرح الكوكب المنير (٣/١٩٥).

وانظر: التحرير شرح التحرير (٥/٢٤١٤).

(٥) انظر: المبدع (٦/١٤٥-١٤٦).

المسألة الرابعة: ❁

للبنات في الميراث ثلاثة أحوال:

[١] فإذا انفردت كان لها النصف بالإجماع^(١).

وسنده من الكتاب قوله ﷺ: ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف﴾.

[٢] وإن كانتا اثنتين فصاعدًا، فلهن الثلثان بالإجماع^(٢).

لقوله ﷺ: ﴿فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك﴾.

وقد وردت هذه الآية على سبب خاص^(٣)، وهو ما رواه جابر رضي الله عنه قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع^(٤) بابتئها إلى رسول الله ﷺ، فقالت: هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك يوم أحد، وإنَّ عمَّهما أخذ مالهما فلم يدع لهما شيئاً من مال، فقال ﷺ: «يقضي الله في ذلك».

فنزلت آية الموارث، فدعا النبي ﷺ عمَّهما فقال: «أعط ابنتي سعد الثلثين،

(١) وممن حكى الإجماع: ابن حزم، وابن قدامة رحمهما.

وشرط إرث البنت الواحدة للنصف: ألا يوجد معها من يعصّبها، وهو الابن.

انظر: مراتب الإجماع (ص ١٧٩)؛ المغني (١٤/٩)؛ العدة في شرح العدة (١/٤٧٤)؛ الفوائد الشنشورية (ص ٨٢)؛ العذب الفائض (١/٥٠).

(٢) وممن حكى هذا الإجماع: ابن المنذر، وابن حزم، وابن قدامة رحمهم.

وشرط إرثهن للثلثين: عدم وجود المعصّب لهن، وهو الابن. انظر: الإجماع (ص ٩٠)؛ المحلى (٩/٢٧١)؛ المغني (١١/٩)؛ شرح الفصول المهمة (١/١٣٨)؛ العذب الفائض (١/٥٢).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/٧٩-٨٠)؛ أسباب النزول للواحدي (ص ١٤٤-١٤٦)؛ تفسير ابن كثير (٢/٨٥٨).

(٤) هو: سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير الأنصاري الخزرجي، صحابي بدري جليل، كان أحد نقباء الأنصار، وشهد العقبة الأولى والثانية، وشهد بدرًا، وقُتل يوم أحد شهيدًا.

واسم امرأته: عمرة بنت حزم - وقيل: بنت حرام - الأنصارية.

انظر: الاستيعاب (٢/٥٩١، ٤/١٨٨٧)؛ أسد الغابة (٢/١٩٦، ٦/٢٠١)؛ الإصابة (٣/٥٨، ٨/٣٠).

وأعط أمهما الثمن، وما بقي فهو لك»^(١).

فدلَّت الآية دلالة ظاهرة على فرض ما زاد على الاثنتين، ودلَّت السنة على فرض الاثنتين، فهذا من السنة بيانٌ للآية، وإزالة لما كان عليه أمر الجاهلية من توريث الذكور دون الإناث.

ومما يؤكِّد أنَّ للبتين الثلثين: أن الله ﷻ قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾؛ فجعل حظَّ الواحدة مع الذكر هو الثلث، فأولَى وأخرى أن يجب لها الثلث مع أختها^(٢).

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ الاثنتين فرضهما النصف^(٣)؛ لمفهوم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾؛ فمفهومه: أنَّ الاثنتين ليس لهما الثلثان^(٤).

(١) رواه أحمد (١٤٧٩٨)، أبو داود (٢٨٩١)، والترمذي (٢٢٢٢) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٢٧٢٠). وصححه الحاكم في المستدرک (٣٣٣/٤-٣٣٤) ووافقه الذهبي، وابن الملقن في البدر المنير (٢١٣/٧)، وحسنه الألباني في الإرواء (١٢١/٦).

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٣٩/١)؛ أحكام القرآن للجصاص (٨٠/٢)؛ أحكام القرآن للكلية الهراسي (٣٤١/٢)؛ التحرير والتنوير (٢٥٨/٤).

(٣) وقد ذكر أبو جعفر النحاس والقرطبي رحمهما الله أنَّ هذا القول هو الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأنَّ الإجماع المحكي في المسألة مردودٌ به.

وجزَم جماعةٌ من أهل العلم - كابن عبد البر، والباقي، وابن تيمية رحمهم الله - بعدم صحَّة نسبة الخلاف إلى ابن عباس رضي الله عنهما، قال ابن عبد البر رحمته الله: (وما أعلم في هذا خلافاً بين علماء المسلمين، إلا رواية شاذَّة لم تصحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما)، أنه قال: «للاثنتين النصف، كما للبت الواحدة، حتى تكون البنات أكثر من اثنتين، فيكون لهن الثلثان». وهذه الرواية منكَّرة عند أهل العلم قاطبة، كلُّهم يُنكرها ويدفعها بما رواه ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس: أنه جعل للبتين الثلثين. وعلى هذا جماعة الناس). الاستذكار (٣٨٩-٣٩٠).

وانظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٣٩/١)؛ المنتقى للباقي (٢٢٤/٦)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦٣/٥)؛ مجموع الفتاوى (٣٥٠/٣١)؛ نهاية الهداية (ص ٥٥)؛ الفوائد الشنشورية (ص ٨٦)؛ العذب الفائض (٥٢/١).

(٤) انظر: نكت القرآن للقصاب (٢٤٥-٢٤٦)؛ أحكام القرآن للكلية الهراسي (٣٤١/٢)؛ تفسير الرازي (٥١٠/٣)؛ روح المعاني (١٩٨/٤). وانظر: المغني (١١/٩)؛ مجموع الفتاوى (٣١١/٣٤٩-٣٥٠).

وجوابه: ما سبق ذكره من النص والإجماع.

وأجيب أيضاً: بأن معنى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾؛ أي: اثنتين فما فوق^(١).

وأجيب أيضاً: بأن ﴿فَوْقَ﴾ - في الآية الكريمة - زائدة، كقوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٤]؛ أي: اضربوا الأعناق^(٢).

وفيه نظر؛ لأن الأسماء لا تجوز زيادتها لغير معنى، و ﴿فَوْقَ﴾ في قوله ﷺ: ﴿فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ غير زائدة؛ لأن الضرب يكون في أعلى العنق في المفصل^(٣).
وقد قال الشريف الأرموي رحمه الله^(٤): صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما رجوعه عن ذلك، وصار إجماعاً؛ إذ الإجماع بعد الاختلاف حجة^(٥).

[٣] وإن وُجِدَ معها مَنْ يُعَصِّبُهَا - وهو ابن الميت لصلبه - ورثت تعصياً، للذكر مثل حظ الأنثيين^(٦).

(١) قاله ابن عطية رحمه الله وغيره. انظر: المحرر الوجيز (٥١٢/٣)؛ تفسير الخازن (٤٩٠/١).

(٢) قاله عبد القاهر الجرجاني رحمه الله وغيره. انظر: درج الدرر (٥٧٥/٢)؛ تفسير البغوي (١٧٧/٢).

(٣) قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره (٨٥٩/٢): (قال بعض الناس: قوله: ﴿فَوْقَ﴾ زائدة وتقديره: فإن كن نساء اثنتين، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾، وهذا غير مسلم لا هنا ولا هناك؛ فإنه ليس في القرآن شيء زائد لا فائدة فيه، وهذا ممتنع، ثم قوله: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ﴾ لو كان المراد ما قالوه لقال: فلهما ثلثا ما ترك). وانظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٣٩/١)؛ المحرر الوجيز (٥١٣/٣).

(٤) هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد العلوي الحسيني الأرموي، المعروف بقاضي العسكر.

فقيه شافعي، ولي نقابة الأشراف وقضاء العسكر بمصر، وكان أحد الرؤساء المذكورين، والفضلاء المشهورين. قال الذهبي: كان من كبار الأئمة، وصدور الديار المصرية، له يد طويلة في الأصول والنظر. من مصنفاته: «شرح المحصول»، و«شرح فرائض الوسيط».

ولد بأرمينية سنة (٥٧٨هـ)، وتوفي بمصر سنة (٦٥٠هـ) وقد جاوز السبعين.

انظر: طبقات الشافعية للإسنوي (٩٩/٢)؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٢٠/٢).

(٥) انظر: التعليق على نظم اللآلئ لابن المجدي (٣٨٠-٣٨١)؛ العذب الفائض (٥٢/١).

(٦) سواء كانت واحدة أو أكثر؛ لقوله ﷺ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾.

انظر: المختصر للحوفي (ص ٢٠٠)؛ العذب الفائض (٨٨/١)؛ الخلاصة (ص ٢١٤).

لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾؛ فجعل الميراث عند اجتماعهما للذكر مثلي الأنثى من غير فرضٍ لها^(١).

● المسألة الخامسة:

وبنتُ الابنِ بمنزلةِ البنتِ عندَ عَدَمِهَا بالإجماع^(٢).

ولها في الميراث أحوال:

[١] فإذا انفردت كان لها النصف. [٢] وإن كانتا اثنتين فصاعداً، فلهن الثلثان^(٣).

[٣] وإن كان معها ابنُ ابنٍ في درجتها عَصَبُهَا، للذكر مثل حظ الأنثيين^(٤).

لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾؛ وبنتُ الابنِ: بنتٌ للميت، كما أنَّ ابنَ الابنِ ابنٌ له، فتدخل في عموم الآية.

[٤] وإن كان معها بنتٌ واحدة، فللبنتِ النِّصْفُ، ولِبنتِ الابنِ السدسُ تكملة

(١) انظر: المبدع (١٣٧/٦-١٣٨، ١٤٨).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله: (أجمع أهل العلم على أن بنات الابن بمنزلة البنات عند عَدَمِهِنَّ في إرثهن، وحجبهنَّ لمن يحجبه البنات، وفي جعل الأخوات معهن عصبات، وفي أَنَّهُنَّ إذا استكملن الثلثين سقط من أسفل منهن بنات الابن، وغير ذلك). المغني (١٠/٩).

وقد حكى الإجماع كذلك: ابن المنذر، والقاضي عبد الوهاب، وابن حزم رحمه الله.

انظر: الإجماع (ص ٩١)؛ المعونة (٣/١٦٦٥-١٦٦٦)؛ مراتب الإجماع (ص ١٨٣).

(٣) وشُرْطُ هاتين الحالتين: ألا يكون معها ابنُ ابنٍ في درجتها، ولا فرعٌ وارثٌ أعلى منها، ذكرًا كان أو أنثى. انظر: الفوائد السنشورية (ص ٨٢-٨٣، ٨٨)؛ التحفة الخيرية (ص ٨٢)؛ العذب الفائض (١/٥٠، ٥١، ٥٣)؛ الخلاصة (٢١٧-٢١٨).

(٤) بشرط عدم وجود فرع وارثٍ مذكّرٍ أعلى منها.

انظر: شرح الفصول المهمة (١/١٥٠-١٥٢)؛ نهاية الهداية (ص ٦٦)؛ العذب الفائض (١/٨٨).

الثلاثين بالإجماع^(١)(٢).

[٥] وإن استكمل البنات الثلاثين، سقطت بنت الابن بالإجماع^(٣). لأن الله ﷻ لم يفرض للأولاد إذا كانوا نساءً إلا الثلاثين، قليات كن أو كثيرات، وبنات الابن لم يخرجن عن كونهن نساءً من الأولاد، وقد ذهب الثلثان لبنات الصلب، ومشاركتهن ممتنعة؛ لأنهن دون درجتهم، فلم يبق لبنات الابن شيء^(٤).

إلا أن يكون معها ابن ابن في درجتها أو أنزل منها، فيعصّبها في الباقي، للذكر مثل حظ الأنثيين^(٥)؛ لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾.

(١) سواء كانت بنت ابن واحدة أو أكثر، بشرط: ألا يكون معها ابن ابن في درجتها، ولا فرع وارث أعلى منها - سوى البنت صاحبة النصف - . انظر: الإجماع (ص ٩١)؛ المحلى (٩/ ٢٧١)؛ المغني (٩/ ١٤)؛ الفوائد الشنورية (ص ١٠٠)؛ العذب الفاضل (١/ ٦٢)؛ عدة الباحث (ص ١٨).

(٢) قال ابن أبي عمر المقدسي رحمه الله: (وقد دلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾؛ ففرص للبنات كلهن الثلاثين، وبنات الصلب وبنات الابن كلهن نساءً من الأولاد، فكان لهن الثلثان بفرض الكتاب لا يزدن عليه، واختصت بنت الصلب بالنصف؛ لأنه مفروض لها، والاسم يتناولها حقيقة، فبقي السدس لبنات الابن، وهو تمام الثلاثين). الشرح الكبير (٧٣/ ٧٤-٧٤).

(٣) ومن حكي الإجماع على ذلك: ابن المنذر، والماوردي، وابن قدامة رحمه الله.

وهذه إحدى حالات حجب بنت الابن، وتُحجب كذلك: بالفرع الوارث المذكر الأعلى منها، وبكل بنتي ابن أعلى منها إذا استكملتا الثلاثين، ولم يكن معها معصّب لها، وهو ابن الابن الذي في درجتها أو الأنزل منها.

انظر: الإجماع (ص ٩١)؛ الحاوي (٨/ ١٠٠)؛ المغني (٩/ ١٢)؛ التلخيص للخبيري (١/ ٧٨)؛ الفوائد الشنورية (ص ١٢٦، ١٢٨-١٢٩)؛ الخلاصة (ص ٢٢٠).

(٤) انظر: المغني (٩/ ١٢).

(٥) وهو المذهب، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة رضي الله عنهم، وخلافًا لابن مسعود رضي الله عنه؛ فإنه كان يجعل الباقي بعد استكمال البنات الثلاثين لبني الابن دون بنات الابن. انظر: الإقناع (٣/ ١٨٩)؛ المنتهى (٢/ ٣١)؛ التهذيب لأبي الخطاب (ص ١٥٥)؛ التعليق لابن المجدي (١/ ٤٧٨)؛ العذب الفاضل (١/ ٨٩).

وهؤلاء يدخلون في عموم الآية؛ بدليل تناولها لهم عند عدم البنات، وعدم البنات لا يوجب لهم هذا الاسم^(١).

✽ المسألة السادسة:

للأب في الميراث ثلاثة أحوال^(٢).

[١] فَيَرِثُ السَّدَسَ فَرَضًا مَعَ وَجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ^(٣) الْمَذْكُورِ^(٤)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُوْثِقُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(٥).

[٢] ويرث السدس فرضاً، والباقي تعصياً مع وجود الفرع الوارث المؤنث^(٦).

(١) انظر: المبدع (٦/ ١٣٨-١٤٠، ١٤٨).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله بعد ذكر هذه الأحوال: (وأجمع أهل العلم على هذا كله، فليس فيه بحمد الله اختلاف نعلمه). المغني (٩/ ٢٠). وانظر: تفسير الطبري (٨/ ٣٦)؛ الإجماع (ص ٩٢، ٩٦)؛ بداية المجتهد (٤/ ١٥٩).

(٣) الفرع الوارث: هم أولاد الميت لصلبه ذكراً وإناثاً، وأولاد أبنائه وإن نزلوا بمحض الذكور، إذا لم يمت بهم مانع من موانع الإرث. فلا يدخل في ذلك أولاد بناته؛ فإنهم فروع غير وارثين، ولا من قام به ما يمنع الإرث من أولاد الميت وأولاد بنيه. انظر: إرشاد الفارض (ص ٦١)؛ تسهيل الفرائض (ص ٣٥).

(٤) وهم أبناء الميت، وأبناء أبنائه وإن نزلوا بمحض الذكور، سواء وُجدَ منهم واحدٌ أو أكثر، وسواء أكان معهم فرع مؤنث أم لم يكن. انظر: شرح الفصول المهمة (١/ ٢٦٥)؛ الفوائد الشنشورية (ص ٩٥، ١٢٣)؛ العذب الفائض (١/ ٥٩)؛ الخلاصة (ص ١٩١-١٩٢).

(٥) وجه الاستدلال: أن الله ﷻ جعل للأب السدس إن كان للميت «وَلَدٌ»، بمعنى: مولود، وهو لفظ عام؛ لكونه نكرة في سياق الشرط، فيعم الواحد والعدد، والذكر والأنثى، من أولاد الميت وأولاد بنيه وإن نزلوا بمحض الذكور.

انظر: تفسير الرازي (٣/ ٥١٥)؛ تفسير آيات الأحكام في سورة النساء للأحم (١/ ٢٠٠).

(٦) وهي بنت الميت، وبنت ابنه وإن نزلت بمحض الذكور، فللأب معها السدس فرضاً، والباقي تعصياً، بشرط عدم وجود الفرع الوارث المذكور. فالسدس لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُوْثِقُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾. ويأخذ الباقي بالتعصية؛ لقوله ﷻ: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلأُولَىٰ رَجُلٍ ذَكَرَ»، والأب هو أولى رجل بعد الابن وابنه. انظر: شرح المتنبي للبهوتي (٤/ ٥٣٥)؛ شرح الفصول المهمة (١/ ٢٦٦)؛ العذب الفائض (١/ ٨٠)؛ الخلاصة (ص ١٩٢).

[٣] ويرث بالتعصيب وحده عند عدم الفرع الوارث؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾^(١)؛ فأضاف الميراث لهما، ثم قَدَّرَ نصيب أحدهما، فجعل للأم الثلث، فدلَّ على أن الباقي للأب، وهذا هو شأن التعصيب^(٢).

✽ المسألة السابعة:

وللجدِّ هذه الأحوال الثلاثة بالإجماع^(٣)، وَيَسْقُطُ به الإخوةُ الأشقاء والأخوةُ لأب، في إحدى الروایتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(٤).

(١) ومعنى الآية: أن الميت إذا لم يكن له فرع وارث، وورثه أبواه فحسب، فلأمه ثلث المال كله، ولأبيه الباقي وهو الثلثان. وقال ابن رجب رحمته الله: (وقد يقال - وهو أحسن - إن قوله: ﴿وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾؛ أي: مما ورثه الأبوان. ولم يقل: (فلأمه الثلث مما ترك). كما قال في السدس، فالمعنى أنه إذا لم يكن له ولد، وكان لأبويه من ماله ميراث، فللأم ثلث ذلك الميراث الذي يختص به الأبوان، ويبقى الباقي للأب). جامع العلوم والحكم (٤٢٨/٢).
انظر: الفرائض وشرح آيات الوصية (ص ٥٧-٥٨)؛ زاد المسير (٢/٢٦)؛ رموز الكنوز (١/٤٣٨)؛ اللباب لابن عادل (٦/٢١٦).

(٢) انظر: المبدع (٥/١٩، ٦/١١٨-١١٩).

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٩٦)؛ الحاوي للماوردي (٨/١٢١)؛ الإقناع لابن القطان (٣/١٤٢٥)؛ التعليق لابن المجدي (١/٤١٤).

والمراد بالجد هنا: الجد الصحيح الذي ليس بينه وبين الميت أنثى، وهو أب الأب، وإن علا بمحض الذكور.

انظر: الفوائد الشنشورية (ص ٧٤، ٩٧)؛ العذب الفائض (١/٥٩)؛ الخلاصة (ص ١٩٣، ٣٠٤).

(٤) واختار هذه الرواية جَمْعٌ من أئمة المذهب كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وصاحب الفروع، وصوِّبها المرادوي رحمته الله.

والمذهب: أنَّ الجدَّ يقاسم الإخوة الأشقاء والأخوة لأب كأنه أخٌ منهم، إلا أن يكون الثلثُ خيرًا له، فيأخذه، والباقي لهم، وعلى هذا جماهير الأصحاب.

انظر: مجموع الفتاوى (٣١/٣٤٣)؛ منهاج السنة النبوية (٥/٥٠٣-٥٠٦)؛ إعلام الموقعين (١/٣٧٤)؛ الفروع (٨/١٨)؛ الإنصاف (١٨/١٦-١٩)؛ الإقناع (٣/١٨٣)؛ المنتهى (٢/٢٨).

وأما الإخوة لأم، فإن الجد يحجبهم بالإجماع.

انظر: الإجماع (ص ٩٦)؛ الاستذكار (١٥/٤٤٣)؛ التلخيص للخبيري (١/٨١).

لأن الجدَّ أب؛ بدليل قوله ﷺ: ﴿يَلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨]؛ وقوله ﷺ - يحكي قول يوسف عليه السلام -: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨] ^(١).

وَيُفَارِقُ الجدُّ الأب في مسائل ^(٢)، منها:

[٧] أنه يُحَجَّبُ بالأب ^(٣).

[٢] وأنه يَنْقُصُ عن رُتْبَتِهِ في العُمَرَيَّتَيْنِ ^(٤) ^(٥).

✽ المسألة الثامنة:

وللأُم في الميراث أحوال:

[٨] فترثُ السدسَ مع وجود الفرع الوارث ^(٦).

لقلوله تعالى: ﴿وَلَا يُوْثِرُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾، وَلَدُ الْوَلَدِ: وَلَدٌ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازًا.

(١) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٣٧٥).

(٢) انظر: المختصر للحوفي (ص ١٩٧)؛ شرح الفصول المهمة (١/ ٢٦٩-٢٧٠)؛ شرح الرحبية لسبط المارديني وحاشيته للبكري (ص ٦٣-٦٤).

(٣) وَيُحَجَّبُ كذلك بكل جدٍّ أقرب إلى الميت، وهذا مُجْمَعٌ عليه.

انظر: الإجماع (ص ٩٦)؛ بداية المجتهد (٤/ ١٦٣)؛ الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٦٨-٦٩).

(٤) فترث الأم - في المسألتين العُمَرَيَّتَيْنِ - ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين، وللأب ثلث الباقي.

فإن وجد الجدُّ بدلاً عن الأب فيهما، فللأم ثلث جميع المال. انظر: المغني (٩/ ٢١)؛ التهذيب لأبي

الخطاب (ص ٨٦)؛ شرح الفصول المهمة (١/ ٢٦٩)؛ العذب الفائض (١/ ٥٩).

وسياقي بيان «العُمَرَيَّتَيْنِ» في المسألة التالية إن شاء الله تعالى.

(٥) انظر: المبدع (٦/ ١١٩-١٢١).

(٦) ذكرنا أن أو أنثى، واحد أو متعدداً.

قال الماوردي رحمه الله: (الولد أو ولد الابن يحجب الأم عن الثلث إلى السدس، ذكرنا كان أو أنثى...

وسواء في ذلك الولد أو ولد الابن بالإجماع، إلا ما خالف فيه مجاهد وحده؛ حيث لم يحجب بولد

الابن). الحاوي (٨/ ٩٨). وانظر: الاستذكار (١٥/ ٣٩٤)؛ الفوائد الشنشورية (ص ٩٦)؛ العذب

الفائض (١/ ٥٥).

[٢] وَتَرِثُ السُّدُسَ كَذَلِكَ مَعَ وَجُودِ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنَ الْإِخْوَةِ^(١).

وقال ابن عباس رضي الله عنه: لَا يَحْجُبُهَا عَنِ الثُّلْثِ إِلَى السُّدُسِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ، فَأَكْثَرُ^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾؛ وَأَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ^(٣).
وجوابه: أَنَّ الْجَمْعَ قَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْاِثْنَيْنِ، وَقَدْ جَعَلَ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الْاِثْنَيْنِ جَمْعًا حَقِيقَةً.

(١) سواء كان هؤلاء الإخوة أشقاء أو لأب أو لأم، ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين، وارثين أو محجوبين بشخص كالأب. انظر: شرح الفصول المهمة (١/١٤١، ١٤٦)؛ العذب الفائض (١/٥٥-٥٦).
وقد أجمع أهل العلم على أَنَّ الْأُمَّ لَا تُحْجَبُ مِنَ الثُّلْثِ إِلَى السُّدُسِ بِأَخٍ وَاحِدٍ، أَوْ أُخْتٍ وَاحِدَةٍ. وَأَجْمَعُوا عَلَى حَجْبِهَا إِلَى السُّدُسِ بِالثَّلَاثَةِ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوِ الْأَخَوَاتِ، إِلَّا خِلَافًا شَاذًا فِي عَدَمِ الْحَجْبِ بِالْأَخَوَاتِ.

واختلفوا في الاثنتين من الإخوة أو الأخوات. قال القرطبي رحمته الله في تفسيره (٥/٤٩): (وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ أُخَوَيْنِ فِصَاعِدًا ذَكَرَانَا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا، مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ، أَوْ مِنْ أَبٍ، أَوْ مِنْ أُمٍّ، يَحْجُبُونَ الْأُمَّ عَنِ الثُّلْثِ إِلَى السُّدُسِ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْاِثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ فِي حُكْمِ الْوَاحِدِ، وَلَا يَحْجِبُ الْأُمَّ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةٍ). انظر: الحاوي للماوردي (٨/٩٨)؛ الاستذكار (١٥/٤٠٩-٤١٠)؛ المغني (٩/١٩)؛ التلخيص للخبيري (١/١٦١)؛ شرح الفصول المهمة (١/١٤٢).

(٢) انظر: التلخيص للخبيري (١/١٦١)؛ التهذيب لأبي الخطاب (ص ١٤٧، ١٤٩)؛ شرح الفصول المهمة (١/١٤٢).

(٣) اختلف العلماء رحمهم الله في أَقْلِ الْجَمْعِ عَلَى عِدَّةِ أَقْوَالٍ، أَشْهَرُهَا قَوْلَانِ:

أولهما: أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَالْوَاحِدِ مَجَازٌ. وَهُوَ قَوْلُ جَمْهُورِ النُّحَاةِ وَالْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ.

والثاني: أَنَّ أَقْلَهُ اثْنَانِ، وَاخْتَارَهُ الْبَاقِلَانِي، وَالبَاجِي، وَالغَزَالِي، وَأَكْثَرُ الظَّاهِرِيَّةِ. وَنُسِبَ إِلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ: كَالْخَلِيلِ، وَثَعْلَبٍ، وَنَفْطُوِيهِ وَغَيْرِهِمْ.

انظر: كشف الأسرار (٢/٢٨)؛ نهاية الوصول للصفى الهندي (٤/١٣٤٦)؛ إحكام الفصول (١/٢٥٥)؛ مفتاح الوصول (ص ٥١٠-٥١٣)؛ المستصفى (٢/٩٢-٩٧)؛ البحر المحيط للزركشي (٣/١٣٦-١٤٤)؛ التلويح على التوضيح (١/٥٠)؛ شرح مختصر الروضة (٢/٤٩٠-٥٠٠)؛ شرح الكوكب المنير (٣/١٤٤-١٥٣)؛ الإحكام لابن حزم (٤/٥٠٣)؛ أَقْلُ الْجَمْعِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ (ص ٩٥، ١٤٢).

وقال الزمخشري رحمه الله^(١): لفظ الإخوة هنا يتناول الأخوين؛ لأنه يفيد معنى الجمعية المطلقة من غير كمية^(٢). ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وهذا الحكم ثابت في أخ وأخت.

[٣] وتَرِثُ ثُلثَ المالِ إذا لم يَكُنْ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ، ولا عددٌ من الإخوة، في غير المسألتين العُمَرَيَّتَيْنِ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتَّكِئَةِ ثُلُثٌ﴾.

[٤] وتَرِثُ ثُلثَ الباقي بعد نصيب أحد الزوجين في المسألتين العُمَرَيَّتَيْنِ^(٤).

(١) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، إمام جليل من أئمة التفسير، واللغة، والنحو، والبيان.

ولد في رَمَحْشَر - من قرى خَوَارَزْم -، وجاور بمكة زمناً، فلقب بـ «جار الله» واشتهر به. قال الذهبي: كان رأساً في البلاغة، والعربية، والمعاني، والبيان، وله نظم جيد، وكان داعية إلى الاعتزال، والله يسامحه.

وله رحمه الله مصنفات جليلة، من أشهرها: تفسيره «الكشاف»، و«المفصل» في النحو، و«أساس البلاغة». ولد سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي بالجزجانية - وهي قصبة خَوَارَزْم - سنة (٥٣٨هـ). انظر: نزهة الألباء (ص ٢٩٠)؛ معجم الأدباء (١٩/ ١٢٦)؛ وفيات الأعيان (٥/ ١٦٨-١٧٤)؛ سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١-١٥٦).

(٢) انظر: الكشاف (١/ ٥٠٨).

وانظر كذلك: زاد المسير (٢/ ٢٧)؛ التسهيل لابن جزي (١/ ١٣٢)؛ البحر المحيط لأبي حيان (٣/ ١٨٥).

(٣) ولا خلاف في هذا بين أهل العلم.

انظر: مراتب الإجماع (ص ١٧٨)؛ المغني (٩/ ١٨)؛ شرح الفصول المهمة (١/ ١٤١-١٤٢).

(٤) العُمَرَيَّتَانِ: مسألتان من مسائل الفرائض، سُمِّيتا بذلك لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهما، وصورتهما: أن يكون للمتوفى زوج وأبوان، أو زوجة وأبوان. ففي الأولين: للزوج النصف، وللأم ثلث الباقي بعده - ويساوي سدس المال -، وللأب الفاضل. وفي الثانية: للزوجة الربع، وللأم ثلث الباقي بعده - ويساوي ربع المال -، وللأب الفاضل.

وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم، وحكي إجماعاً عن الصحابة قبل خلاف ابن عباس رضي الله عنه.

انظر: الإقناع لابن القطان (٣/ ١٤١٥)؛ الذخيرة (١٣/ ٥٦)؛ مغني المحتاج (٣/ ١٥)؛ نهاية الهداية (ص ٦٠)؛ شرح الرحبية لسبط المارديني (ص ٥٩-٦٠)؛ شرح الفصول المهمة (١/ ١٤٣).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: لها ثلث المال كله فيهما؛ لأن الله ﷻ فرض لها الثلث عند عدم الولد والإخوة، وليس ههنا ولد ولا إخوة^(١). قال الإمام أحمد رحمته الله: وهو ظاهر القرآن^(٢). وقال ابن قدامة رحمته الله: (والحجة معه لولا انعقاد الإجماع من الصحابة رضي الله عنهم على مخالفته)^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة التاسعة:

إذا مات أحد الزوجين -ولو قبل الدخول والخلو- ورثه الآخر بغير خلاف^(٥).

لأنَّ عقدَ الزوجية صحيحٌ ثابت، فيدخلان في عموم قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ الآية.

فللزوجة النصف إن لم يكن لزوجته فرعٌ وارث، والربيع إن كان لها.

وللزوجة الربيع إن لم يكن له فرعٌ وارث، والثلث إن كان له^(٦).

وهذا مجمّع عليه^(٧)، وسنده قوله ﷻ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ

(١) وقد نوقش هذا الاستدلال من أوجه، قال شيخ الإسلام رحمته الله: (وليس في كتاب الله إعطاؤها الثلث مطلقاً... بل في كتاب الله ما يمنع إعطاءها الثلث مع الأب وأحد الزوجين؛ فإنه لو كان كذلك كان يقول: (فإن لم يكن له ولد فلأمه الثلث)؛ فإنها على هذا التقدير تستحق الثلث مطلقاً، فلما خصّ الثلث ببعض الحال، عُلِمَ أنها لا تستحقه مطلقاً). مجموع الفتاوى (٣١/٣٤٣-٣٤٥). وانظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/٨٣)؛ تفسير الرازي (٣/٥١٦-٥١٧)؛ الفرائض وشرح آيات الوصية (ص ٥٩-٦٠).

(٢) انظر: الفروع (٨/١٣)؛ الإنصاف (١٨/٤١-٤٢).

(٣) المغني (٩/٢٣).

(٤) انظر: المبدع (٦/١٢٧-١٢٩).

(٥) انظر: المغني (١٠/١٤٩)؛ شرح الفصول المهمة (١/٩٧)؛ العذب الفائض (١/١٨).

(٦) سواء كانت زوجة واحدة أو أكثر، فيشتركن في الربع أو الثمن، ويُقَسَّمُ منه بالسوية لإجماعاً، حكاه ابن المنذر، وابن قدامة، والنووي رحمهم الله. انظر: الإجماع (ص ٩٣)؛ المغني (٩/٢١)؛ روضة الطالبين (٦/٨-٩).

(٧) ومن حكى الإجماع: ابن المنذر، وابن عبد البر، وابن قدامة رحمهم الله.

انظر: الإجماع (ص ٩٢)؛ الاستذكار (١٥/٤٠٢)؛ المغني (٩/٢١).

يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدٍ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ ذَرْبٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدٍ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ ذَرْبٍ ﴿٤﴾

فنصت الآية على الولد، ولده ملحق به بالإجماع، لكن اختلفوا: هل حجبهُ بالاسم أو المعنى؟ فقيل: بالاسم، وهو ظاهر قول الأصحاب؛ لأنه يسمّى ولدًا، فتدل الآية عليه. وقيل: بالمعنى؛ لأن الولد حقيقة ولد الصلب، لكنهم أجمعوا على أن ولد الابن يقوم مقامه في الحجب، إلا ما حكى عن مجاهد رحمته الله ^(١) أنه لا يحجب، وهو مدفوع بالإجماع ^(٢) ^(٣).

المسألة العاشرة: ﴿٤﴾

وإن اجتمع أحد الزوجين مع ذوي الأرحام ^(٤)، أخذ قرصه غير محجوب بهم ^(٥)،

(١) هو: أبو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي مولا هم المكي. إمام من إئمة التابعين وثقاتهم، أخذ القراءة والتفسير والفقه عن ابن عباس رضي الله عنه، وكان يقول: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة. وقال أيضاً: عرضت القرآن ثلاث عرضات على ابن عباس، أفقه عند كل آية، أسأله فيم تزلت، وكيف كانت. ولد سنة (٢١هـ)، وتوفي بمكة سنة (١٠٢هـ أو ١٠٣هـ) وهو ساجد.

انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٧/٤١٢)؛ تهذيب الكمال (٢٧/٢٢٨)؛ سير أعلام النبلاء (٤/٤٤٩).

(٢) سبق الكلام عنه (ص ٢٠٧، ٢١٥).

(٣) انظر: المبدع (٦/١١٧-١١٨، ٧/١٦٨).

(٤) ذوو الأرحام في اللغة: هم أصحاب القرابة مطلقاً؛ فالأرحام: جمع رَحِم، وهي: القرابة وأسبابها. وأصلها من رَحِم المرأة، وهو موضع تكوين الجنين منها. وذوو الأرحام في اصطلاح الفرضيين: كل قريب لا يرث بفرض ولا تعصيب. انظر: المطلع (ص ٣٧٠-٣٧١)؛ لسان العرب (١٢/٢٣٣-٢٣٤)؛ تاج العروس (٣٢/٢٣٠)، (رحم) فيهما؛ العذب الفائض (٢/١٥)؛ التحفة الخيرية (ص ٢١٩)؛ الخلاصة (ص ٥٣٣).

(٥) الحَجْبُ لغة: المنع، يُقال: حَجَبَهُ عن كذا يَحْجُبُهُ - من باب قَتَلَ -؛ إذا منعه. وسمي السُّتْر (حِجَاباً)؛ لأنه يمنع المشاهدة، وسمي البواب (حَاجِباً)؛ لأنه يمنع الدخول، وجمع الحاجب: حُجَاب، ككافر وكُفَّار.

واصطلاحاً: منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكُلِّيَّة، أو من أَوْفَرِ حَظِّهِ.

فالأول يسمّى: حجب حرمان، وهو المراد بالحجب عند الإطلاق، والثاني: حجب نقصان. =

ولا مُعَاوَل^(١).

قال ابن قدامة رحمته الله: (لا أعلم خلافاً بين مَنْ وَرَثَتُهُمْ أَنَّهُمْ يَرِثُونَ مع أحد الزوجين ما فضل عن ميراثه، من غير حَجَبٍ له، ولا مُعَاوَلَةٍ^(٢)).

وذلك لأن الله ﷻ فرض للزوجين، ونَصَّ عليهما، فلا يُحَجَّبَانِ بذوي الأرحام وهُم غير منصوصٍ عليهم^(٣).

✽ المسألة الحادية عشرة:

لَوْلَدِ الْأُمِّ فِي الْمِيرَاثِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ^(٤):

[١] فَإِنْ كَانَ وَاحِداً فَلَهُ السُّدُسُ، ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنْثَى^(٥).

لقوله ﷻ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ

= انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ١٤٣)؛ المصباح المنير (ص ٦٧)؛ القاموس المحيط (١/ ٥٢)، جميعها (حجب)؛ نهاية الهداية (ص ٩٢)؛ شرح الفصول المهمة (١/ ١٩٦)؛ العذب الفائض (١/ ٩٣).

(١) أَضْلُ الْعَوْلِ فِي اللُّغَةِ: الارتفاع والميل، قاله الأزهرى رحمته الله. ومنه سُميت الفريضة: عائلة؛ إذا ارتفعت سهاؤها وزادت عن أصلها، فنَقَصَ حظُّ الورثة، كأنها مالت عليهم فنقصتهم. ويقال: أعَالَ زيدُ الفريضة، وعَالَهَا؛ إذا جعلها عائلةً، والأول أشهر. والمُعَاوَلُ من الورثة: المنقوصُ بالعَوْل. وفي الاصطلاح: زيادة سهام المسألة عن أصلها، ونقصان أنصباء الورثة.

انظر: الزاهر (ص ٣٧١)؛ المغرب (ص ٣٣٢)؛ المطلع (ص ٣٧٢)؛ المصباح المنير (ص ٢٢٦)، (عول)؛ المغني (٩/ ٣٦)؛ الإقناع (٣/ ١٩٧)؛ التحفة الخيرية (ص ٢١٧)؛ العذب الفائض (١/ ١٦٠)؛ الخلاصة (ص ٣٤٨).

(٢) المغني (٩/ ٩١).

(٣) انظر: المبدع (٦/ ٢٠٥).

(٤) يستوي في ذلك ذكورهم وإناثهم. وهذه الحالات مجتمعة على حُكْمِهَا، إلا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه مما سيأتي ذكره في الحالة الثانية والثالثة. انظر: الإقناع لابن المنذر (١/ ٢٨٤-٢٨٥)؛ الاستذكار (١٥/ ٤١٣)؛ بداية المجتهد (٤/ ١٦٠-١٦١)؛ المغني (٩/ ٧، ٢٧).

(٥) بشرط عدم الأصل الوارث المذكور، وعدم الفرع الوارث. انظر: التهذيب للكلوذاني (ص ٣٥)؛ العذب الفائض (١/ ٦٣)؛ عدة الباحث (ص ١٨)؛ الخلاصة (ص ٢٣٣).

مِنْهُمَا السُّدُسُ^(١)؛ والمراد به: وَلَدُ الْأُمِّ بِالْإِجْمَاعِ^(٢)، وقد قرأها سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وغيره: (وله أخ أو أخت من أم)^(٣).

[٢] وإن كانا اثنين فصاعداً، فلهن الثلث، يقتسمونه بينهما بالسوية ذكوراً وإناثاً^(٣).

لقوله ﷺ: «فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ^(٤)»؛ والشركة من غير تفصيل تقتضي التسوية بينهم، كما لو وصى أو أقر لهم.

ولا نعلم في هذا خلافاً، إلا رواية شذت عن ابن عباس رضي الله عنه أنه فَضَّلَ الذكر على الأنثى^(٥)؛ لقوله تعالى: «وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ^(٦)» [النساء: ١٧٦].

وجوابه: أن المراد بهذه الآية وَلَدُ الْأَبوين أو الأب. قال ابن قدامة رحمته الله: (ثم هذا مُجْمَعٌ عليه، فلا عبرة بقول شاذ)^(٥).

[٣] وَيُسْقُطُ ولد الأم بستة: الابن، وابن الابن وإن نزل بمحض الذكور، والبنت، وبنت الابن وإن نزلت بمحض الذكور، والأب، والجدة وإن علا بمحض الذكور^(٦).

(١) حكاه ابن المنذر، وابن عبد البر، والماوردي رحمهم الله وغيرهم. انظر: الإجماع (ص ٩٣)؛ الاستذكار (١٥/ ٤٦٤)؛ الحاوي (٨/ ٩١)؛ المعلم بفوائد مسلم (٢/ ٢٢٤)؛ المغني (٧/ ٧).

(٢) رواه سعيد بن منصور في سننه (٣/ ١١٨٧) ت: الحميد، والدارمي في سننه (٤/ ١٩٤٥)؛ والطبري في تفسيره (٨/ ٦١-٦٢)؛ والبيهقي في الكبرى (٦/ ٢٣١)، وصححه إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (١٢/ ٦).

(٣) بشرط عدم الأصل الوارث المذكر، وعدم الفرع الوارث. انظر: التعليق لابن المجدي (١/ ٤٠٧-٤١٠)؛ العذب الفائض (١/ ٥٤)؛ عدة الباحث (ص ١٧)؛ الخلاصة (ص ٢٣٤).

(٤) وقد نص الماوردي وابن قدامة رحمهم الله على شذوذ هذه الرواية، ومخالفتها للإجماع. انظر: الحاوي (٨/ ١٠٥)؛ المغني (٩/ ٢٧)؛ الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٧٩)؛ شرح الفصول المهمة (١/ ١٤٠).

(٥) المغني (٩/ ٢٧).

(٦) أي: بالأصل الوارث المذكر، والفرع الوارث.

وهذا الحكم مجمع عليه عند أهل العلم، إلا رواية شاذة عن ابن عباس رضي الله عنه في أبوين، وأخوين لأم: أنه جعل للأم الثلث، وللأخوين الثلث. قال ابن قدامة رحمته الله: (وهذا بعيد جداً؛ فإن ابن عباس يسقط الإخوة كلهم بالجد، فكيف يورث وَلَدُ الْأُمِّ مع الأب). المغني (٩/ ٧).

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرْتُ كَلْنَلَةً﴾ الآية، وقد سئل النبي ﷺ عنها فقال: «أما سَمِعْتَ الآية التي أنزلت في الصيف: ﴿سَتَقْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْنَلَةِ﴾، وهي مَنْ لَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَالِدًا»^(١)؛ فدلَّ على أَنَّ أولاد الأم إنما يرثون عند فقد الوالد والولد. والجدُّ والدُّ، وولدُ الابنِ ولدٌ^(٢).

✽ المسألة الثانية عشرة:

للأخت الشقيقة في الميراث خمس حالات^(٣):

[١] فإذا انفردت كان لها النصف. [٢] وإن كانتا اثنتين فصاعدًا، فلهنَّ الثلثان^(٤).

لقوله تعالى: ﴿سَتَقْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْنَلَةِ﴾ إنَّ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ

= وانظر: التهذيب للكلوذاني (ص ٣٨)؛ شرح الفصول المهمة (١/ ٢١٣)؛ الفوائد الشنشورية (ص ١٢٨)؛ العذب الفائض (١/ ٩٧).

(١) رواه هذا اللفظ: الحاكم في مستدركه (٤/ ٣٣٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم).

ورواه بنحوه البيهقي في الكبرى (٦/ ٢٢٤) من حديث أبي إسحاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرفوعًا، وقال: (حديث أبي إسحاق عن أبي سلمة منقطع، وليس بمعروف).

(٢) انظر: المبدع (٥/ ٣٥١، ٦/ ١٤١-١٤٢، ١٤٤).

(٣) وهذه الحالات مجمَّع على حُكْمِهَا، إلا الحالة الرابعة - حيث ترث الشقيقة بالتعصيب مع البنت أو بنت الابن - فقد خالف فيها ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما سيأتي قريبًا إن شاء الله.

انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٩٤)؛ المحلى (٩/ ٢٦٨، ٢٦٩)؛ بداية المجتهد (٤/ ١٦١)؛ المغني (٩/ ١٦-١٧)؛ الإقناع لابن القطان (٣/ ١٤٢٣، ١٤٥٣).

(٤) ويُسْتَرْتَب لهاتين الحالتين:

١. ألا يكون معها أخ شقيق أو أكثر.

٢. عدم الفرع الوارث، ذكرًا كان أو أنثى.

٣. عدم الأصل الوارث المذكور، وهو الأب، وأب الأب وإن علا بمحض الذكور.

انظر: الفوائد الشنشورية (ص ٨٢، ٨٨)؛ العذب الفائض (١/ ٥٠، ٥١، ٥٣)؛ الخلاصة (ص ٢٢٢-٢٢٣).

[النساء: ١٧٦] (١).

[٣] وإن كان معها أخٌ شقيق عَصَبُهَا، للذكر مثل حظ الأنثيين (٢).

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦].

[٤] والأخت الشقيقة مع البنت أو بنت الابن عَصَبَةٌ، تأخذ الباقي بعد الفروض (٣)، وهو قول عامة الفقهاء (٤).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: لا شيء للأخوات. وقال في بنت وأخت: للبنت النصف، ولا شيء للأخت، ف قيل له: إنَّ عمر رضي الله عنه قضى بخلاف ذلك، جعل للأخت النصف، فقال ابن عباس رضي الله عنه: أنتم أعلم أم الله ؟ يريد قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُهُ أَهْلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ﴾

(١) والمراد بهذه الآية: ولد الأبوين، وولد الأب بإجماع العلماء، حكاه: ابن قدامة، والنووي رحمهما. انظر: المغني (١٧/٩)؛ الإقناع لابن القطان (٣/١٤٥٧)؛ شرح صحيح مسلم (١١/٢٣٢).
(٢) سواء في ذلك الواحد والعدد، من الإخوة الأشقاء، والأخوات الشقيقات، بشرط: عدم الحاجب لهم: وهو الفرع الوارث المذكر، والأب، والجد - عند القائلين بحجبه للإخوة والأخوات مطلقاً -.
انظر: إرشاد الفارض (ص ٧٣)؛ الفوائد الشنشورية (ص ١١٧)؛ العذب الفائض (١/٩٠)؛ الخلاصة (ص ٢٢٣-٢٢٤).

(٣) سواء في ذلك الواحدة والعدد، من الأخوات الشقيقات، والبنات، وبنات الابن وإن نزلن بمحض الذكور. وتسمى هذه الحالة: التعصيب مع الغير، وتُشترط لها:
١. ألا يكون معها أخٌ شقيق أو أكثر.

٢. عدم الفرع والأصل الوارثين المذكورين.
انظر: الفوائد الشنشورية (ص ١٢٠)؛ العذب الفائض (١/٩١-٩٢)؛ الخلاصة (ص ٢٢٤).

(٤) قال الماوردي رحمته الله: (الأخوات مع البنات عصبه، لا يُفرضُ لهن، ويرثن ما بقي بعد فرض البنات... وبهذا قال الخلفاء الأربعة، وجميع الصحابة رضي الله عنهم إلا ابن عباس رضي الله عنه، فإنه تفرد بخلافهم). الحاوي (٨/١٠٧).

وقد حكاه بعض العلماء إجماعاً. انظر: المحلى (٩/٢٥٧)؛ التهذيب للكلوذاني (ص ١٥٠)؛ فتح الباري لابن حجر (٢٥/١٢)؛ إرشاد الفارض (ص ٧٤).

أُخْتُ فَلَهَا يَصْفُ مَا تَرَكَ ﴿ [النساء: ١٧٦]؛ فجعل لها النصف بشرط عدم الولد^(١).

وهذا لا يدل على ما ذهب إليه رحمته الله، بل يدل على أن الأخت لا يُفرض لها النصف مع الولد، ونحن نقول به، فإن الذي تأخذه مع البنت ليس بالفرض، وإنما هو بالتعصيب^(٢). وقد وافق ابن عباس رضي الله عنهما على ثبوت ميراث الأخ من الأبوين أو من الأب مع الولد، مع قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، وعلى قياس قوله ينبغي أن يسقط الأخ؛ لاشتراطه في توريثه منها عدم الولد، وهو خلاف الإجماع^(٣). والمبين لكلام الله تعالى هو رسوله ﷺ، وقد جعل للأخت مع البنت وبنت الابن الباقي عن فرضهما، وهو الثلث^(٤).

[٥] وتسقط الأخوات من الأبوين أو من الأب بوجود الأب، أو الابن، أو ابن الابن وإن نزل بمحض الذكور^(٥).

(١) ولفظ الولد يتناول الذكر والأنثى، وعليه: فلا ميراث للأخت مع الابن ولا مع البنت. قال الشيخ إبراهيم بن عبد الله الحنبلي رحمته الله: (وأجيب بأن المراد بالولد ههنا هو الذكر؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ أي: ابن بالاتفاق؛ لأن الأخ يرث مع البنت). العذب الفائض (٩٢/١).

(٢) انظر: المغني (١٠/٩).

(٣) فإن الإجماع منعقد على أن البنت لا تحجب الأخ شقيقاً كان أو لأب، بل يكون عصبه بنفسه، وله الباقي بعد الفروض. انظر: شرح معاني الآثار (٣٩٣/٤)؛ الاستذكار (٤١٩/١٥)؛ بداية المجتهد (١٦١/٤).

(٤) رواه البخاري (٦٧٣٦).

(٥) وتُحجب الأخوات لأب - أيضاً - بمن يلي:

١. الأخ الشقيق، واحداً كان أو أكثر.

٢. الأخت الشقيقة إذا تعصبت مع البنت أو بنت الابن.

٣. الأختان الشقيقتان فأكثر، إلا أن يوجد معصّب للأخوات من الأب، فيرثن معه بالتعصيب.

٤. الجد - عند القائلين بحجبه للإخوة والأخوات مطلقاً، وقد سبق (ص ٢١٤) -.

انظر: التلخيص للخبري (٧٧-٧٨)؛ التهذيب للكلوذاني (ص ٣٨)؛ العذب

الفائض (٩٣/١، ٩٧، ٩٨)؛ الخلاصة (ص ٢٣٢).

لقله تعالى: ﴿سَتَقْتُونَكَ فُلِ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤَا هَٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ فجعل إرثهم في الكلاله، وهي اسم لما عدا الولد والوالد^(١) (٢).

❖ المسألة الثالثة عشرة:

وميراث الأخت من الأب كميّرات الشقيقة عند عدمها في الجملة^(٣).

لما سبق ذكره من الأدلة على ميراث الشقيقة^(٤).

(١) وقد فسّر الكلاله بهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وهو قول جمهور العلماء، قال ابن كثير رحمته الله في تفسيره (٣/ ١٠٨٢): (وهذا الذي قاله الصديق عليه جمهور الصحابة والتابعين والأئمة، في قديم الزمان وحديثه، وهو مذهب الأئمة الأربعة، والفقهاء السبعة، وقول علماء الأمصار قاطبة). وانظر: زاد المسير (٢/ ٣٠-٣٢)؛ رموز الكنوز (١/ ٤٤٠-٤٤٤).

(٢) انظر: المبدع (٦/ ١٤٠-١٤١، ١٤٣، ١٤٨).

(٣) وقد حكى ابن المنذر رحمته الله الإجماع على أن الأخت لأب تقوم مقام الأخت الشقيقة عند عدم الأشقاء والشقيقات. انظر: الإجماع (ص ٩٤).

فتكون الأخت من الأب كالأخت الشقيقة في أحوال الميراث التي سبق ذكرها: [١] إن كانت واحدة فلها النصف. [٢] وإن كانتا اثنتين فأكثر فلهن الثلثان، وشرط هاتين الحالتين: عدم الأصل الوارث المذكر، والفرع الوارث، والأخ الشقيق، والأخ لأب، والأخت الشقيقة. [٣] وإن كان معها أخ لأب - واحد أو أكثر - عصّ بها، للذكر مثل حظ الأنثيين، بشرط: عدم الحاجب لهم، وهو: الفرع الوارث المذكر، والأب، والجد - عند القائلين بحجبه للإخوة والأخوات مطلقاً -، والأخ الشقيق، والأخت الشقيقة إذا تعصبت مع الغير. [٤] وإن كان معها بنت أو بنت ابن - واحدة أو أكثر - فلها ما أبقت الفروض؛ عصبة مع الغير، بشرط: عدم الفرع والأصل الوارثين المذكرين، وعدم الأخ الشقيق، والأخ لأب، والأخت الشقيقة.

انظر: التهذيب للكلذاني (ص ٣٤-٣٥)؛ الفوائد الشنورية (ص ٨٢-٨٣، ٨٨، ١١٧، ١٢٠)؛ العذب الفاتن (١/ ٥٠، ٥١، ٥٣)؛ الخلاصة (ص ٢٢٦-٢٣٠).

(٤) كقله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أَنْثَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقد سبق أن الإخوة والأخوات لأب يدخلون في هذه الآية بالإجماع.

وترث مع الأخت الشقيقة الواحدة السدس تكملة الثلثين إجماعاً^(١) (٢).

وإن استكمل الأخوات الشقيقات الثلثين سَقَطَ الأخوات من الأب إجماعاً^(٣)؛ لأن الله ﷻ إنما فرض للأخوات الثلثين، فإذا أخذه الشقيقات لم يبق من فرض الأخوات شيء يستحقه الأخوات لأب^(٤).

✽ المسألة الرابعة عشرة:

إذا لم تستغرق الفروض المال، ولم يوجد أحد من العصبة، رُدَّ^(٥) الفضل على ذوي الفروض بقدر نسبة فروضهم، إلا الزوجين^(٦).

(١) سواء كانت أختاً لأب واحدة أو أكثر، بشرط: عدم الفرع والأصل الوارثين المذكرين، وعدم الأخ الشقيق، والأخ لأب. انظر: مراتب الإجماع (ص ١٨٠)؛ بداية المجتهد (١٦٢/٤)؛ نهاية الهداية (ص ٦٢-٦٣)؛ إرشاد الفارض (ص ٦٩)؛ العذب الفائض (١/٦٢).

(٢) لأن الشقيقة الواحدة فرضها النصف؛ بنص قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُهُمْ هَكَذَا فَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ويبقى من الثلثين المفروضة للأخوات السدس، فيكون للأخوات من الأب. انظر: المغني (٩/١٧).

(٣) إلا أن يكون معهنَّ أخ لأب، فيعصهن فيما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين، وهو قول عامة أهل العلم خلافاً لابن مسعود رضي الله عنه؛ فإنه قال: إذا استكمل الشقيقات الثلثين، فالباقي للإخوة لأب دون الأخوات لأب. قال ابن عبد البر رحمته الله: (وما أعلم أحداً تابع ابن مسعود رضي الله عنه من أصحابه وغيرهم على قوله هذا إلا علقمة). الاستذكار (١٥/٤٢٨). وانظر: شرح السنة للبغوي (٨/٣٣٤-٣٣٥)؛ بداية المجتهد (٤/١٦٢)؛ المغني (٩/١٦).

(٤) انظر: المبدع (٦/١٤٠-١٤١، ١٤٨).

(٥) الرُّدُّ لغة: مصدر رَدَّ الشيء يَرُدُّهُ رَدًّا ومَرَدًا وتَرَدُّدًا، إذا صَرَفَهُ وَرَجَعَهُ.

واصطلاحاً: صَرَفُ الباقي بعد الفروض على أصحابها بقدر نسبة فروضهم عند عدم العصبة.

أو يقال: الرُّدُّ في المسألة: زيادة في أنصباء الورثة، ونقص من سهام المسألة، فهو ضد العول.

انظر: الصحاح (٢/٤٧٣)؛ لسان العرب (٣/١٧٢-١٧٣)؛ المصباح المنير (ص ١١٨)، جميعها (ردد)؛ الفوائد الشنورية (ص ٢٤٠)؛ العذب الفائض (٢/٣)؛ الخلاصة (ص ٣٧٣).

(٦) وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

انظر: الإنصاف (١٨/١١٧-١١٨)؛ الإقناع (٣/١٩٨)؛ المنتهى (٢/٣٥).

لقله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥، الأحزاب: ٢٦]؛ فإنه يعم أهل الرد؛ لأنهم جميعاً من ذوي الأرحام^(١)، وقد ترجّحوا بالقرب إلى الميت، فكانوا أولى من بيت المال؛ لأنه لسائر المسلمين، وذو الرّحم أحق من الأجانب^(٢).

والزواجان ليسا من ذوي الأرحام، فلا يرّد عليهما اتفاقاً^(٣)، إلا ما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه ردّ على زوج، ولعلّه كان عصبه أو ذا رحم، فأعطاه لأجل ذلك. وعنه: يُصرف الفاضل عن ذوي الفروض لبيت المال، ولا يُعطى أحد فوق فرضه^(٤).

لقله تعالى في الأخت: ﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾؛ فجعل لها النصف، ومن ردّ عليها أعطاه الكل.

وجوابه: أن المعنى: فلها النصف بالفرض، فلا ينفي أن يكون لها زيادة على النصف بسبب آخر^{(٥)(٦)}.

(١) والمراد بذوي الأرحام هنا: المعنى اللغوي - دون الاصطلاحي - وهم أصحاب القرابة، وهو المراد بقوله رضي الله عنه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾. انظر: رموز الكنوز (٢/ ٨٢٤)؛ تفسير ابن كثير (٤/ ١٦١٧)؛ فتح القدير (٢/ ٤٧٢).

(٢) انظر: المغني (٩/ ٤٩).

(٣) قال ابن عبد البر رحمته الله: (وأجمعوا أن لا يرّد على زوج ولا زوجة، إلا شيء روي عن عثمان لا يصح، ولعل ذلك الزوج أن يكون عصبه). الاستذكار (١٥/ ٤٨٦).

وانظر: نوادر الفقهاء (ص ١٤٢-١٤٣)؛ التلخيص للخبري (٨/ ١٧٤)؛ المغني (٩/ ٤٩). وإن كان لأحد الزوجين رجم - كزوجة هي بنت عم، أو زوج هو ابن خال - فإنه يأخذ الباقي بالرجم، لا بالرد. انظر: العذب الفاضل (٢/ ٤)؛ التحفة الخيرية (ص ٢١٦).

(٤) انظر: التهذيب للكلوذاني (ص ١٢٥)؛ المستوعب (٢/ ٧٢٦-٧٢٧)؛ المبدع (٦/ ١٦٠)؛ الإنصاف (١٨/ ١١٩).

(٥) قال ابن قدامة رحمته الله في المغني (٩/ ٥٠): (كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَوْرِي لِكُلِّ وَجْهٍ مِّنْهُمَا الشَّدُشُ مِمَّا تَرَكَ﴾ إن كان لكذلك؛ لا ينفي أن يكون للأب السدس، وما فضل عن البنت بجهة التعصيب، وقوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ لم ينف أن يكون للزوج ما فضل إذا كان ابن عم أو مولى... كذا هاهنا تستحق النصف بالفرض، والباقي بالرد).

(٦) انظر: المبدع (٦/ ١٥٩-١٦٠).

● المسألة الخامسة عشرة:

لا يرث القاتل بغير حق من المقتول شيئاً، عمداً كان القتل، أو شبه عمداً، أو خطأ^(١).
وحكي عن سعيد بن المسيب وابن جبير^(٢) رحمهما الله أنهما ورثا القاتل عمداً من المقتول؛ لأن آية الموارث تناولته بعمومها، فوجب العمل بها.
ولا تغويل على هذا القول؛ لشذوذه، وقيام الدليل على خلافه؛ فإنه رحمته الله قال:
«لا يرث القاتل شيئاً»^(٣).

وقال: «ليس لقاتل ميراث»^(٤).

(١) أجمع العلماء رحمهم الله أن القاتل عمداً بغير حق لا يرث من مال المقتول، ولا من دينه شيئاً، إلا ما حكي من خلاف سعيد بن المسيب وابن جبير رحمهم الله وهو قول شاذ مخالف لما انعقد عليه إجماع الصحابة رحمهم الله.
واختلفوا في غير ذلك من أنواع القتل: أيها يمنع الإرث؟
والمذهب: أن كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة يمنع الإرث، فيشمل كل قتل بغير حق من عمد، وشبه عمد، وخطأ. انظر: التمهيد (٢٣/٤٤٣)؛ المتقى للباقي (٧/١٠٨)؛ التهذيب للكلوذاني (ص ٢٥٢)؛ المغني (٩/١٥٠)؛ الإقناع (٣/٢٣٩)؛ المنتهى (٢/٥٤).
(٢) هو: أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الأسدي مولا هم الكوفي.

إمام من كبار التابعين وفضلائهم، قرأ القرآن على ابن عباس رحمهم الله، وروى عنه، وعن أنس بن مالك، وابن الزبير، وابن عمر رحمهم الله وغيرهم. قال خُصيف: كان أعلمهم بالطلاق سعيد بن المسيب، وبالتفسير مجاهد، وبالحدج عطاء، وبالحلال والحرام طاوس، وأجمعهم في ذلك كله سعيد بن جبير. وقال علي بن المديني: ليس في أصحاب ابن عباس رحمهم الله مثل سعيد بن جبير. توفي رحمته الله سنة (٩٥هـ)، قتله الحجاج بن يوسف.

انظر: تهذيب الكمال (١٠/٣٥٨)؛ سير أعلام النبلاء (٤/٣٢١)؛ تهذيب التهذيب (٤/١١).

(٣) رواه أبو داود (٤٥٦٤)، والنسائي في الكبرى (٦٩٧٦)، والبيهقي (٦/٢٢٠) من حديث محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

قال النسائي: (هذا حديث منكر، وسليمان بن موسى ليس بالقوي في الحديث، ولا محمد بن راشد). وقال الألباني: (الاسناد إلى عمرو بن شعيب إن لم يكن حسناً لذاته فلا أقل من أن يكون حسناً لغيره... وأما بقية الاسناد فهو حسن فقط للخلاف المعروف في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأما الحديث نفسه فهو صحيح لغيره فإن له شواهد يتقوى بها). الإرواء (٦/١١٨).

(٤) رواه الترمذي (٢٢٤٢) وصحّفه، وابن ماجه (٢٦٤٥)، والدارقطني (٦٤٦/٤١٤) واللفظ له، من حديث أبي هريرة رحمته الله مرفوعاً.

وقد أعطى عمر رضي الله عنه دية ابن قتادة المذلي لأخيه دون أبيه، وكان قد حذقه بسيف فقتله^(١)، واشتهر ذلك في الصحابة، ولم يُنكر، فكان كالإجماع. وذهب الأوزاعي رحمته الله وغيره إلى توريث القاتل خطأً من مال المقتول دون ديته؛ لأن ميراثه ثابت بالكتاب والسنة، وخُصص قاتل العمد بالإجماع، فوجب البقاء على الظاهر فيما سواه. وأُجيب بما تقدم من الأدلة، وتخصيص العمومات بها^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة السادسة عشرة:

يجب تقديم الدَّينِ على الوصية بالإجماع^(٤). وحُكي عن أبي ثور رحمته الله^(٥) أنه قدَّم الوصية على الدَّين؛ لظاهر قوله تعالى:

= وفي إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال البيهقي: (لا يحتج به، إلا أن شواهده تقويه). السنن الكبرى (٢٢٠/٦).

وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٤٢٠).

وانظر: البدر المنير (٢٢٨/٧)؛ التلخيص الحبير (٨٥/٣)؛ إرواء الغليل (١١٨/٦).

(١) رواه أحمد (٣٤٧)، وابن ماجه (٢٦٤٦)، والبيهقي (٢١٩/٦) من حديث يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال البيهقي: (هذه مراسيل جيدة يقوى بعضها ببعض، وقد روي موصولاً من أوجه). وقال ابن عبد البر في التمهيد (٤٣٧/٢٣): (وهو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق، مستفيض عندهم يستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد فيه، حتى يكاد أن يكون الإسناد في مثله - لشهرته - تكلفاً). وقد حسنه البوصيري في مصباح الزجاجة (١٢٦/٣)، وقال محققو المسند (٤٢٤/١): (حسن لغیره، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه؛ عمرو بن شعيب لم يدرك عمر).

(٢) انظر: المغني (١٥١/٩-١٥٢).

(٣) انظر: المبدع (٢٦٠/٦-٢٦١).

(٤) قال الترمذي رحمته الله في سننه (٦٢٣/٣): (والعمل على هذا عند عامة أهل العلم، أنه يبدأ بالدين قبل الوصية). وممن حكاه إجماعاً: ابن عطية، والقرطبي، وابن كثير رحمهم الله.

انظر: المحرر الوجيز (٥١٧/٣)؛ الجامع لأحكام القرآن (٧٣/٥)؛ تفسير ابن كثير (٨٦١/٢).

(٥) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، الإمام الحافظ المجتهد، مفتي العراق.

= قال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً وديانةً وخيراً،

﴿بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾.

وجوابه: أَنَّ الوصية لَمَّا أشبهت الميراث في كونها بلا عَوْضٍ، كان في إخراجها مشقة على الوارث، فَقُدِّمَتْ في الآية حَتًّا على إخراجها، وجيء بكلمة «أو» التي للتسوية؛ أي: فيستويان في الاهتمام وعدم التضييع، وإن كان الدين مقدّمًا عليها^(١). وقال السهيلي^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: (الوصية طاعةٌ وخيرٌ وبرٌّ يفعلُه الميت، والدين إنما هو لمنفعة نفسه، وهو مذمومٌ في غالب أحواله، وقد تَعَوَّذَ رسول الله ﷺ من الكفر والدين، فبدأ بالأفضل)^(٣).

وقيل: الوصية غالبًا تكون للضعاف، فقَوَّى جانبها بالتقديم في الذكر؛ لئلا يُطمَعَ ويُساهل فيها، بخلاف الدين^(٤)^(٥).



= ممن صنف الكتب، وقرع على السنن، وذنب عن حريمها، وقمع مخالفيها. وقال الإمام أحمد: أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، وهو عندي في مسلخ سفيان الثوري. ولد رَحِمَهُ اللهُ في حدود سنة (١٧٠هـ)، وتوفي سنة (٢٤٠هـ).

انظر: الثقات لابن حبان (٧٤/٨)؛ تهذيب الكمال (٨٠/٢)؛ سير أعلام النبلاء (٧٢/١٢).

(١) انظر: الكشف (٥٠٩/١)؛ تفسير الرازي (٥١٨/٣)؛ نظم الدرر (٢٢١/٢).

(٢) هو: أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخنعمي السهيلي الأندلسي.

قال الذهبي في ترجمته: الحافظ العلامة البار، عَمِيٌّ وهو ابن سبع عشرة سنة، وكان يتوقد ذكاءً. وقال أبو جعفر بن الزبير: كان السهيلي واسع المعرفة، غزير العلم، نحوياً متقدماً، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، عارفاً بالرجال والأنساب، عارفاً بعلم الكلام وأصول الفقه، حافظاً للتاريخ القديم والحديث، ذكياً نبيهاً.

من مصنفاته: «الروض الأثف» في السيرة، و«الفرائض وشرح آيات الوصية».

ولد بِمَالَقَة سنة (٥٠٨هـ)، وتوفي بحاضرة مراكش سنة (٥٨١هـ).

و«السهيلي»: نسبة إلى «سهيل» قريةً بالقرب من مَالَقَة. انظر: بغية الملتبس (٤٧٧/٢)؛ وفيات

الأعيان (١٤٣/٣)؛ تذكرة الحفاظ (١٣٤٨/٤)؛ الديباج المذهب (٤٨٠/١).

(٣) الفرائض وشرح آيات الوصية (ص ٤٩).

(٤) انظر: المحرر الوجيز (٥١٨/٣)؛ البحر المحيط لأبي حيان (١٨٦/٣).

(٥) انظر: المبدع (٢١٨/٢)، ٢٨٨-٢٩٩، (٣١٩).

الآية السابعة

﴿قَالَ النَّبِيُّ: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْمَلُوهُنَّ لِيَذَّبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا»﴾ [النساء: ١٩].

وتحتها ثلاث مسائل:

✽ المسألة الأولى:

يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَعَاشِرَةُ الْآخَرِ بِالْمَعْرُوفِ، بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ، وَكَفِّ الْأَذَى، وَالْأَيُّمَاطِلُ بِحَقِّهِ، أَوْ يُظْهَرُ الْكَرَاهَةُ لِبَدْلِهِ.

لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

وقوله: ﴿وَكُلُّهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ^(١):
(هو المعاشرة الحسنة، والصحبة الجميلة)^(٢).

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَتَزَيَّنَ لِلْمَرْأَةِ، كَمَا أُحِبُّ أَنْ تَتَزَيَّنَ لِي؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ يَقُولُ: ﴿وَكُلُّهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾)^(٣).

(١) هو جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد التميمي البكري البغدادي، المعروف بابن الجوزي. الإمام العلامة الحافظ، المفسر الفقيه الواعظ، صاحب المصنفات المشهور الذائعة. قال سبطه أبو المظفر: أقل ما كان يحضر مجلسه عشرة آلاف، وربما حضر عنده مائة ألف، وأوقع الله له في القلوب القبول والهيبة، وكان زاهداً في الدنيا، متقللاً منها، وسمعتة يقول على المنبر في آخر عمره: كتبت بإصبعي هاتين ألفي مجلدة، وتاب على يدي مائة ألف، وأسلم على يدي عشرون ألف يهودي ونصراني.

من مصنفاته: «زاد المسير في علم التفسير»، و«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»، و«تليس إبليس».

ولد ببغداد سنة (٥٠٨ أو ٥١١ هـ)، وتوفي بها سنة (٥٩٧ هـ).

انظر: ذيل الطبقات لابن رجب (٤/٤٥٨)؛ المقصد الأرشد (٢/٩٣)؛ المنهج الأحمد (٤/١١).

(٢) زاد المسير (١/٢٦١). وانظر: أحكام القرآن للشافعي (١/٢٠٣-٢٠٤)؛ الجامع لأحكام القرآن (٥/٩٧).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٤٩٠)، وابن جرير في تفسيره (٤/٥٣٢)، والبيهقي في الكبرى (٧/٢٩٥).

وُسْنٌ لِّكُلِّ مِنْهُمَا تَحْسِينُ الْخُلُقِ لِمُصَاحِبِهِ، وَالرَّفْقُ بِهِ، واحتمالُ أذاهُ؛ لقوله ﷺ: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦]؛ قيل: المصاحب بالجنب: هو كلُّ واحدٍ من الزوجين^(١).
ولقوله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيراً؛ فإنهنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ^(٢)»، وإن أعوج شيءٌ في الضِّلَعِ أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء»^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة الثانية:

يلزم الزوج وطءُ امرأته بطلبها في كلِّ أربعة أشهر مرة، ما لم يكن عُذرٌ^(٥).
لأن الله ﷻ قدَّرَ ذلك في حقِّ المؤلِّي بقوله: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]؛ فكذا في حقِّ غيرِ المؤلِّي؛ لأنَّ اليمين لا توجب ما حلفَ على تركه، فدلَّ على أنَّ الوطء واجبٌ بدونها^(٦).
ولأنَّ النكاح شرعٌ لمصلحة الزوجين، ورفع الضرر عنهما، وهو مُفَضِّلٌ إلى دفع ضرر الشهوة عن المرأة، كإفضائه إلى دفعه عن الرجل، فيكون الوطء حقاً لهما جميعاً.

(١) انظر: تفسير الطبري (٣٤٢/٨-٣٤٣)؛ المحرر الوجيز (٥٣/٤)؛ زاد المسير (٨٠/٢).
(٢) الضِّلَع - بفتح اللام وقد تُسَكَّن -: عَظْمُ الجنب، وجمعه: أَضْلَاعٌ وَضُلُوعٌ وَأَضْلَعُ وَأَصَالِع. وفي الحديث إشارة إلى أنَّ المرأة خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ، فَأَصْلُ خُلُقِهَا مِنْ شَيْءٍ مُّعْوَج. انظر: فتح الباري لابن حجر (١٦٢/٩)؛ عمدة القاري (٢٣٥/٢٠)؛ مرقاة المفاتيح (٣٥٦/٦). وانظر: لسان العرب (٢٢٥/٨)، (ضلع).

(٣) رواه البخاري (٥١٨٦)، ومسلم (١٤٦٨).

(٤) انظر: المبدع (١٩١/٧).

(٥) فإن كان معذوراً بمرضٍ ونحوه لم يجب عليه. وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٤١/٤٠٤)؛ الإقناع (٤٢٣/٣)؛ المنتهى (١٢٤/٢)؛ كشف القناع (١٩٢/٥).

(٦) انظر: المغني (٢٤٠/١٠)؛ معونة أولي النهى (٢٨٧/٩).

ولَهُ الاستمتاعُ بها كُلَّ وقتٍ ما لم يَشْغَلْهَا عن فَرَضٍ، أو يَضُرَّهَا^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢).

وقوله ﷺ: «من باتت مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(٣).

ولأن المقصود من النكاح الاستمتاع، فإذا لم يَشْغَلْهَا عن الفرائض، ولم يَضُرَّ بها، وجب عليها التمكين منه^(٤).

✽ المسألة الثالثة:

يجب على الرَّجُلِ أَنْ يَسَاوِيَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ فِي الْقِسْمِ^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وليس مع المِثْلِ معروف.

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمِغْلَقَةِ﴾^(٦) [النساء: ١٢٩].

(١) ولا يُقَدَّرُ ذلك بعددٍ ولو تَنَازَعَا، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢١/٣٨٦-٣٨٧)؛ الإقناع (٣/٤٢١)؛ المنتهى (٢/١٢٣)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣٠٦/٥).

(٢) فأمر الله ﷺ بمعاشرتهن بالمعروف، وليس من المعروف أن يَضُرَّها، أو يَشْغَلْهَا عن الواجبات. انظر: كشاف القناع (٥/١٨٨).

(٣) رواه البخاري (٣٢٣٧)، ومسلم (ر ١٤٣٦).

(٤) انظر: المبدع (٧/١٩٣، ١٩٨).

(٥) وهذا مُجْمَعٌ عليه، ومحلُّ الإجماع: إذا كانت الزوجات كُلُّهُنَّ حُرّاً، أو كُنَّ كُلُّهُنَّ إماءً. فأما إن كانت له زوجة حرة وأخرى أمة، ففيه خلاف، والمذهب: أنه يُقَسِّمُ لزوجته الأمة ليلّة، وللحرة ليلتين.

ولا فرق في القسّم بين الزوجة المسلمة والكتانية بالإجماع، وقد سبق بيان معنى القسّم (ص ١٨٨). انظر: الإجماع (ص ١٠٩)؛ مراتب الإجماع (ص ١١٨)؛ المغني (١٠/٢٣٥، ٢٤٦)؛ الإقناع (٣/٤٢٨، ٤٣٠)؛ المنتهى (٢/١٢٥).

(٦) ومعنى الآية: لن تُطِيقوا أيها الأزواج أن تُساووا بين النساء من جميع الوجوه؛ فلا بد من التفاوت في المحبة والإقبال والمؤانسة والشهوة والجماع، وقد عفى الله عن ذلك، ونهى عمّا هو ممكن بقوله: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾؛ أي: لا تميلوا ميلاً كثيراً، فتظلموا التي رغبتم عنها في القسّم والنفقة =

ولقوله ﷺ: «من كان له امرأتان فمال إلى إحدهما، جاء يوم القيامة وشقه مائل»^(١).

وعِمَادُ الْقَسَمِ اللَّيْلِ^(٢)؛ لَأَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ اللَّيْلَ لِلسَّكَنِ، وَالنَّهَارَ لِلْمَعَاشِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]؛ وَقَالَ: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص: ٧٣].

وليس عليه التسوية بين أزواجه في الوطء^(٣)؛ لَأَنَّ طَرِيقَهُ الشَّهْوَةُ وَالْمِيلُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُنَّ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ قَلْبَهُ قَدْ يَمِيلُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]^(٤).

الآيتان الثامنة، والتاسعة

لِلَّهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(١) حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ

= ونحو ذلك مما يُستطاع العدل فيه، ﴿فَتَذَرُوها كَالْمُتَلَقِّةِ﴾؛ لَا ذَاتَ زَوْجٍ يَقُومُ بِحَقِّهَا، وَلَا مُطْلَقَةٌ فَتُسْتَرِجُ، وَتُسْتَعَدُّ لِلزَّوْاجِ. انظر: زاد المسير (٢/ ٢١٩-٢٢٠)؛ تفسير ابن كثير (٣/ ١٠٣٢)، تفسير أبي السعود (٢/ ٢٤٠)؛ تفسير السعدي (ص ٢١٣).

(١) رواه أحمد (٧٩٣٦)، وأبو داود (٢١٣٣)، والترمذي (١١٧٣)، والنسائي (٣٩٥٢)، وابن ماجه (١٩٦٩). وصححه ابن حبان (٤٢٠٧)، والحاكم (١٨٦/٢) وقال: (على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في الإرواء (٨٠/٧)، ومحققو المسند (١٣/ ٣٢٠).

(٢) ولا خلاف في هذا كما قال ابن قدامة رحمه الله، لكن يستثنى منه: مَنْ يَكُونُ مَعَاشُهُ بِاللَّيْلِ، كَالْحَارَسِ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّهُ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ بِالنَّهَارِ، وَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ كَالنَّهَارِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ. انظر: المغني (١٠/ ٢٤٢)؛ الإقناع (٣/ ٤٢٨)؛ المتهنى (٢/ ١٢٥).

(٣) قال ابن قدامة رحمه الله في المغني (١٠/ ٢٤٥)؛ (لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أنه لا تجب التسوية بين النساء في الجماع). والمذهب أنه تستحبُّ التسوية بينهنَّ في ذلك. انظر: الإقناع (٣/ ٤٣٠)؛ المتهنى (٢/ ١٢٧).

(٤) انظر: المبدع (٧/ ٢٠٤-٢٠٦).

لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَلْتُ لَكُمْ أَنْبَاءَكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿[النساء: ٢٢-٢٣].

وتحتهما اثنتا عشرة مسألة.

✽ المسألة الأولى:

أجمع العلماء رحمهم الله على تحريم الأصناف السبعة المذكورة في قوله تعالى:

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ﴾ ^(١).

فأمهات الإنسان: كُلُّ مَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِنَّ بِوِلَادَةٍ، سواء وقع عليها اسم الأم حقيقة، وهي التي وَلَدَتْهُ، أو مجازاً، وهي التي وَلَدَتْ مَنْ وَلَدَهُ وَإِنْ عَلَتْ. فيدخل في ذلك: الوالدة، والجدات من قِبَلِ الأب والأم، وَإِنْ عَلَوْنَ. والبنات: كُلُّ أَنْثَى انْتَسَبَتْ إِلَيْهِ بِوِلَادَتِهِ، من بنات الصُّلْبِ، وبنات البنين والبنات وَإِنْ نَزَلْنَ؛ لتناول الاسم لهن.

والأخوات: سواء كُنَّ مِنَ الْأَبْوِينَ أو من الأب ومن الأم؛ لشمول الآية لهن.

والعمَّات: وهُنَّ أَخَوَاتُ الْأَبِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ وَإِنْ عَلَوْنَ. والخالات: وهُنَّ أَخَوَاتُ الْأُمِّ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ وَإِنْ عَلَوْنَ. وبنات الأخ وبنات الأخت: كُلُّ أَنْثَى انْتَسَبَتْ إِلَى أَخٍ أو أُخْتٍ بِوِلَادَةٍ، من أَيِّ جِهَةٍ وَإِنْ نَزَلْنَ ^{(٢)(٣)}.

(١) فهؤلاء السبع محرمات بالنسب على التأييد، وقد حكى الإجماع على ذلك: ابن جرير الطبري وابن المنذر رحمهما. انظر: تفسير الطبري (٨/ ١٤٣)؛ الإقناع لابن المنذر (١/ ٣٠٥)؛ بداية المجتهد (٣/ ٦٧-٦٨)؛ المغني (٩/ ٥١٣-٥١٥).

والمراد بقوله رحمهم الله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾: تحريم نكاحهن؛ بدليل قوله رحمهم الله قبله: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بِنِ الْيَتَامَى ﴾؛ ولأن التحريم إذا أضيف إلى الأعيان، فالمراد به تحريم الفعل المقصود منها عرفاً، فيُحرم من تحريم الخمر تحريم شربها، ومن تحريم لحم الخنزير تحريم أكله.

انظر: الكشف (١/ ٥١٥)؛ رموز الكنوز (١/ ٤٦٥-٤٦٦)؛ اللباب لابن عادل (٦/ ٢٨٣)؛ روضة الناظر (٢/ ٥٧٢-٥٧٣)؛ شرح الكوكب المنير (٣/ ٤١٩-٤٢٠).

(٢) انظر: بداية المجتهد (٣/ ٦٨)؛ المغني (٩/ ٥١٤-٥١٥)؛ كشف القناع (٥/ ٦٩).

(٣) انظر: المبدع (٧/ ٥٧-٥٨).

❖ المسألة الثانية:

يجوز نكاح بنات العمات وبنات الخالات بالإجماع^(١).

لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]؛ فأباحهنَّ الله ﷻ لنبية ﷺ، والأصل المساواة في الأحكام. ولأنهنَّ لم يُذكرنَّ في المُحرَّمات، فيدخلنَّ في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] (٢) (٣).

❖ المسألة الثالثة:

تُحرَّم زوجات الآباء والأبناء بمجرّد العقد بالإجماع^(٤).

لقوله ﷺ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾؛ وقوله ﷺ: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾.

فيدخل في ذلك: كلُّ امرأة تزوّجها أبوه، أو جدّه لأبيه أو لأُمّه، من نسبٍ أو رضاعٍ، قريباً كان أو بعيداً، وكلُّ امرأة تزوّجها ابنه أو ابن بنته، من نسبٍ أو رضاعٍ، قريباً كان أو بعيداً^(٥).

(١) انظر: المغني (٩/ ٥٢٥)؛ مجموع الفتاوى (٣٢ / ٦٦).

(٢) انظر: المغني (٩/ ٥٢٥)؛ الممتع (٥/ ٧٠-٧١).

(٣) انظر: المبدع (٧/ ٥٧).

(٤) قال ابن المنذر رحمه الله في الإجماع (ص ١٠٥): (أجمعوا على أن الرجل إذا تزوّج المرأة، حرّمت على أبيه وابنه، دخّل بها أو لم يدخّل بها، وعلى أجداده، وعلى وليدٍ وليده من الذكور والإناث أبداً ما تناسلوا، لا تحلّ لبنيه، ولا لبني بناته، ولم يذكر الله في الآيتين دخولاً، والرضاع بمنزلة النسب). وانظر: المعونة (٢/ ٨١٤)، المحلى (٩/ ٥٢٥)؛ الجامع لأحكام القرآن (٥/ ١١٣).

(٥) انظر: الإنصاف (٢٠/ ٢٨١-٢٨٢)؛ الإقناع (٣/ ٣٣٦).

وَبُنَاتُ بَنَاتِهِنَّ، فَلَهُ أَنْ يَنْكِحَ بَنَاتَ امْرَأَةِ أَبِيهِ، وَبَنَاتَ امْرَأَةِ ابْنِهِ^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]^(٢).

✽ المسألة الرابعة:

وتحرّم أمّ الزّوجة وجَدَّاتها بمجرد العقد^(٣).

فإذا عقد على امرأة حرّمت عليه كلّ أم لها من نسب أو رضاع، قريبة كانت أو بعيدة؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُمّهَتْ نِسَائِكُمْ﴾^(٤).
وتحرّم بنات زوجته التي دخل بها، وبنات أولادها وإن نزلن، سواء كنّ في حجره أو لا^(٥).

فإذا دخل بامرأة حرّمت عليه كلّ بنت لها من نسب أو رضاع، قريبة كانت أو بعيدة؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ

(١) وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله اتفاق العلماء على ذلك، وقال: (فإن هذه ليست من حلائل الآباء والأبناء؛ فإن الحليلة هي الزوجة. وبنات الزوجة وأمّهات ليست زوجة). مجموع الفتاوى (٦٦/٣٢). وانظر: المغني (٥٢٥/٩).

(٢) انظر: المبدع (٥٨-٥٩/٧).

(٣) أجمع العلماء رحمهم الله على تحريم أمّهات الزوجة المدخول بها، واختلفوا في أمّهات غير المدخول بها. والمذهب: أنهم يحرمون بمجرد العقد، ولو لم يدخل بامرأتها، وهو قول جماهير العلماء. انظر: مراتب الإجماع (ص ١٢٢)؛ الاستذكار (١٦/١٨٨، ١٨٩)؛ بداية المجتهد (٣/٦٩)؛ المغني (٥١٥/٩)؛ الإقناع (٣/٣٣٦)؛ المنتهى (٢/٩٣).

(٤) والمعقود عليها من نسائه ولو لم يدخل بها، فتدخل أمّها في عموم الآية.

انظر: المغني (٥١٥/٩)؛ معونة أولي النهى (٩١/٩).

(٥) أجمع العلماء رحمهم الله على تحريم بنات الزوجة بالدخول بها، لا بمجرد العقد، واختلفوا: هل يشترط للتحريم كونهنّ في حجر الزوج أو لا؟ والمذهب: أنه لا يشترط، وهو قول جماهير العلماء، وحكي إجماعاً. وقيل: بل يشترط؛ لمفهوم الآية، وهو مروي عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، واختاره ابن حزم رحمه الله المحلي (٥٢٧/٩).

انظر: المعونة (٢/٨١٥)؛ أحكام القرآن لابن العربي (١/٣٧٨)؛ المغني (٩/٥١٦)؛ فتح الباري لابن حجر (٩/٦٣)؛ الإقناع (٣/٣٣٦)؛ المنتهى (٢/٩٣).

بِهِنَّ ﴿١﴾؛ والتقيد بالحجر في الآية قد خرج مخرج الغالب، وما كان كذلك فلا مفهوم له اتفاقاً^(١).

فإن بانت امرأته أو ماتت قبل الدخول، لم تحرم بناتها^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^(٣).

✽ المسألة الخامسة:

ويثبت التحريم^(٤) بالوطء المحرم، كما يثبت بالوطء المباح، والوطء بشبهة^(٥).
لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.
وفي الآية قرينة تصرف لفظ النكاح إلى الوطء دون العقد، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾؛ وهذا التغليظ إنما يكون في الوطء^(٦)^(٧).

(١) سبقت الإشارة إليه: (ص ١٧٣).

(٢) حكاه ابن المنذر رحمه الله إجماعاً في الصورتين المذكورتين، لكن الصورة الثانية فيها خلاف؛ فقد قيل: إن ماتت الزوجة قبل الدخول حرمت ابنتها، وهي رواية عن أحمد رحمه الله. والمذهب: أنها لا تحرم، وهو قول عامة العلماء. انظر: الإجماع (ص ١٠٤)؛ المغني (٩/ ٥١٧)؛ الإنصاف (٢٠/ ٢٨٤-٢٨٥)؛ الإقناع (٣/ ٣٣٦)؛ المنتهى (٢/ ٩٣)؛ معونة أولي النهى (٩/ ٩٢).

(٣) انظر: المبدع (٧/ ٥٨-٥٩).

(٤) والمراد هنا: التحريم بالمصاهرة في مسائله الأربع: وهي تحريم زوجات الآباء والأبناء، وتحريم أمهات الزوجة وبناتها، على ما سبق تفصيله فيها. انظر: المغني (٩/ ٥٢٦)؛ الإقناع (٣/ ٣٣٦، ٣٣٧).

(٥) أجمع العلماء رحمهم الله على ثبوت التحريم بالمصاهرة إذا كان الوطء مباحاً أو بشبهة، واختلفوا في الوطء المحرم المحض، وهو الزنى.

والمذهب: أن التحريم يثبت به، ولو كان في ذبر، ويستثنى: وطء الميئة، والصغيرة التي لا يوطأ مثلها.
انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٠٦)؛ المغني (٩/ ٥٢٦-٥٢٨)؛ مجموع الفتاوى (٣٢/ ٦٦-٦٧)؛ الإقناع (٣/ ٣٣٧)؛ المنتهى (٢/ ٩٣).

(٦) أو يقال في وجه الاستدلال بالآية: إن الوطء - ولو كان محرماً - يسمى نكاحاً في اللغة، فيدخل في عموم قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. انظر: المغني (٩/ ٥٢٧)؛ الممتع (٥/ ٧٤).

(٧) انظر: المبدع (٧/ ٦٠).

❖ المسألة السادسة:

يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ بِالزَّوْاجِ إِجْمَاعًا^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ .

وسواءً كانتا أختين من نسبٍ أو رضاعٍ، حُرَّتَيْنِ أو أُمْتَيْنِ أو حُرَّةً وأمةً، من أبوين أو من أبٍ أو أمٍّ، قبل الدخول أو بعده؛ لعموم الآية^(٢).

ويَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وبين المرأة وخالتها إجماعًا^(٣)؛ لقوله ﷺ: «لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها»^(٤)، وهو مُخَصَّصٌ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]^(٥). ولا فرق في ذلك بين القرينة والبعيدة، من النسب أو الرضاع^(٦).

(١) وقد حكى الإجماع على ذلك: الماوردي، وابن حزم، وابن عبد البر رحمهم الله وغيرهم.

انظر: الحاوي (٢٠١/٩)؛ المحلى (٥٢٢/٩)؛ الاستذكار (٢٥١/١٦)؛ المفهم (١٠١/٤).

(٢) انظر: المغني (٥١٩/٩).

(٣) قال النووي رحمه الله في شرح مسلم (٥٣٧/٩): (سواء كانت عمّة وخالة حقيقةً، وهي أخت الأب وأخت لأم، أو مجازيةً، وهي أخت أبي الأب، وأبي الجد وإن علا، أو أخت أمّ الأم، وأمّ الجدة من جهتي الأم والأب وإن علّت، فكلهن بإجماع العلماء يحرم الجمع بينهما).

وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٠٧)؛ التمهيد لابن عبد البر (٢٧٧/١٨).

(٤) رواه البخاري (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨).

(٥) انظر: زاد المسير (٥٢/٢)؛ رموز الكنوز (٤٧٤/١)؛ معونة أولي النهى (٩٧/٩).

(٦) انظر: المبدع (٦٢-٦٣).

المسألة السابعة: ﴿

وَتَحْرُمُ الزَّانِيَةُ عَلَى الزَّانِي وَغَيْرِهِ حَتَّى تَتُوبَ، وَتَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]؛ وهي قبل التوبة في حكم الزنى، فإذا تابَتْ زال ذلك^(٢).

المسألة الثامنة: ﴿

الرَّضَاعُ لُغَةً: مَصْدَرُ رَضِعَ الثَّدْيَ يَرْضَعُهُ، إِذَا مَصَّهُ^(٣).

وشرعاً: مَصُّ لَبَنِ ثَابٍ مِنْ حَمَلٍ، مِنْ ثَدْيِ امْرَأَةٍ، أَوْ شَرْبُهُ وَنَحْوُهُ^(٤).

وأصل التحريم به ثابت بالإجماع^(٥).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَأَمَهْنَتْكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْنَكُمْ مِنَ الرَّضَعَةِ﴾^(٦).

(١) نصّ عليه الإمام أحمد رحمته الله، وعليه جماهير الأصحاب، وهو من مفردات المذهب.

وتوبتها بأن تراوَدَّ عليه فتمتنع، وقيل: توبتها كغيرها، بنديها وإقلاعها وعزمها ألا تعود، والأول هو المذهب. وعِدَّتُهَا كَعِدَّةِ الْمُطَلَّقة، إلا أمة غير مُزَوَّجة فإنها تُستَبْرأ بحيضة، ومن حَمَلَتْ من الزنى فَعِدَّتُهَا وضع حملها. انظر: الإنصاف (٣٣٥/٢٠)؛ الإقناع (٣/٣٤٣، ٤/١٥)؛ المنتهى (٩٥/٢)، (٢٠٧)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١٧٢/٥)؛ المنح الشافيات (٥٧٤/٢).

(٢) انظر: المبدع (٦٩/٧).

(٣) الرضاعُ لغة: شُرْبُ اللَّبَنِ مِنَ الضَّرْعِ أَوْ الثَّدْيِ. يُقَالُ: رَضَعَ الثَّدْيَ يَرْضَعُهُ - مِنْ بَابِ (عَلِمَ) وَ (صَرَبَ) وَ (فَتَحَ)، والأول أفصح - فهو رَاضِعٌ، وَرَضِعٌ، وَرَضِيعٌ، ومن مصادره: الرِّضَاعُ والرِّضَاعَةُ، بفتح الراء وكسرها فيهما.

انظر: جهمرة اللغة (٧٤٦/٢)؛ معجم مقاييس اللغة (٤٠٠/٢)؛ المصباح المنير (ص ١٢٠)؛ القاموس المحيط (٣/٢٩-٣٠)، جميعها (رضع).

(٤) وعرفه بنحوه في الإقناع (٢٩/٤)، والمنتهى (٢/٢١٥)، وزاد في الروض (٢/٩١٧): (مَصُّ مَنْ دُونَ الْحَوْلَيْنِ لَبَنًا...) إلخ. وقوله: (ثَابٌ)؛ أي: وَجَدَ واجتمع. وقوله: (أَوْ شَرْبُهُ وَنَحْوُهُ)؛ كَالسَّعُوطِ وَالْوَجُورِ وَأَكْلِهِ جَبْتًا. انظر: الدر النقي (٣/٧٠١)؛ كشف القناع (٥٤٢٢).

(٥) انظر: بداية المجتهد (٣/٧٠)؛ المغني (١١/٣٠٩).

(٦) انظر: المبدع (٨/١٦٠-١٦١).

✽ المسألة التاسعة:

لا تُثَبُّ حُرْمَةُ الرِّضَاعِ بِأَقْلٍ مِنْ خُمْسِ رَضَعَاتٍ^(١).

لما رَوَتْ عائشة رضي الله عنها قالت: (كان فيما أنزل من القرآن: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ». ثُمَّ نُسِخْنَ بِخُمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فتوفي رسول الله ﷺ وَهُنَّ فِيهَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)^(٢).

وعنه: ثَبَّتُ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ^(٣)؛ لقوله ﷺ: «لَا تَحْرِمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ»^(٤).
وعنه: أَنَّ قَلِيلَ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ، فَتَثْبُتُ الْحُرْمَةُ بِرَضْعَةٍ وَاحِدَةٍ^(٥)، وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ عَمُومُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(٦).

وَالأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ تَوَفَّى عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ غَيْرَهُ ثَبَّتَ بِالْعَمُومِ أَوْ بِالْمَفْهُومِ، وَالصَّرِيحُ رَاجِعٌ عَلَيْهِمَا، وَالْمَطْلُقُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مَقِيدٌ بِسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ^(٧).
فَعَلَى هَذَا: مَتَى أَخَذَ الرِّضِيعُ الثَّدْيَ فَامْتَصَّهُ، ثُمَّ تَرَكَهُ لَشَبَعٍ أَوْ تَنَفَّسَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، أَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ، فَهِيَ رَضْعَةٌ، فَإِنْ عَادَ -وَلَوْ قَرِيبًا- فَهِيَ رَضْعَةٌ أُخْرَى^(٨)؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِالرَّضْعَةِ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَحُدِّهَا بِزَمْنٍ وَلَا بِمِقْدَارٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي

(١) وهذه إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمته الله، وهي المذهب.

انظر: مسائل إسحاق بن منصور المروزي (٤/١٦٧)؛ الروايتين والوجهين (٢/٢٣٢)؛

الإنصاف (٢٤/٢٣١)؛ الإقناع (٤/٣١)؛ المتهنى (٢/٢١٦).

(٢) رواه مسلم (١٤٥٢).

(٣) انظر: الروايتين والوجهين (٢/٢٣٣)؛ المغني (١١/٣١٠)؛ الإنصاف (٢٤/٢٣٣).

(٤) فمفهومه: أَنَّ الثَّلَاثَ يُحَرِّمْنَ. والحديث رواه مسلم (١٤٥٠).

(٥) وهذه الرواية نقلها حنبل، وقال شيخ الإسلام: إنها رواية ضعيفة عن أحمد.

انظر: الروايتين والوجهين (٢/٢٣٢)؛ مجموع الفتاوى (٣٤/٤٣)؛ الإنصاف (٢٤/٢٣٣).

(٦) كقوله تعالى: «وَأَمَّا نَسَبُكُمْ أَلَيْسَ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْنُكُمْ بِرِثَةِ الرِّضْعَةِ؟»، وقوله ﷺ: «يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ» (رواه البخاري (٢٦٤)، ومسلم (١٤٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، واللفظ للبخاري). انظر:

شرح الزركشي (٥/٥٨٤)؛ معونة أولي النهى (١٠/١٥١).

(٧) انظر: زاد المعاد (٥/٥٠٩-٥١٠).

(٨) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/٣١)؛ المتهنى (٢/٢١٦).

تحديدًا إلى العرف، وأنه لافرق بين عَوْدِ المرتضع قريباً أو بعيداً^(١).

✽ المسألة العاشرة:

ويُشْتَرَطُ لثبوت حُرْمَةِ الرِّضَاعِ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَامِّينَ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّىَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]^(٣).

فلو اِرْتَضَعَ بعدهما بلحظة لم تثبت الحُرْمَةُ؛ لأنَّ شرطَ ثبوتها كونه في الحولين، ولم يوجد^(٤).

✽ المسألة الحادية عشرة:

وإن اجتمع لامرأة لبنٌ مِنْ غيرِ حملٍ تقدَّم، لم يُنْشَرِ الحُرْمَةُ^(٥).

لأنه نادرٌ لم تجرِ العادةُ به لتغذية الأطفال، فأشبه لبَنَ الرجلِ والبهيمةِ.

وعنه: يُنْشَرِ الحُرْمَةُ^(٦)؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَمَهَتْكُمْ أَلَنِّي أَرْضَعْنَكُمْ﴾.

ولأنه لبَنُ امرأةٍ فتعلَّقَ به التحريمُ، وإن كان نادراً فجسسه معتادٌ^(٧).

(١) انظر: المبدع (١٦٦/٨-١٦٨).

(٢) وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: الإنصاف (٢٢٧/٤)؛ الإقناع (٣١/٤)؛ المنتهى (٢١٦/٢).

(٣) وجه الدلالة: أن الله ﷻ جعلَ تمامَ الرضاعةِ حَوْلَيْنِ، فدلَّ على أنه لا حُكْمَ لها بعدهما.

انظر: المغني (٣٢٠/١١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦٣١/٥).

(٤) انظر: المبدع (١٦٥/٨-١٦٦).

(٥) وهو المذهب، وقد نصَّ عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي لَبَنِ الْبِكْرِ، أَنَّهُ لَا يُحَرِّمُ، وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ.

انظر: الإنصاف (٢٢٣-٢٢٤/٤)؛ الإقناع (٣١/٤)؛ المنتهى (٢١٦/٢)؛ المنح الشافيات (٢٦٨/٢).

(٦) ذَكَرَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي الْإِرْشَادِ (ص ٣١٥) وَاسْتَظْهَرَهَا، وَاخْتَارَهَا الْمَوْفِقُ فِي الْمَغْنِيِّ (٣٢٤/١١).

(٧) انظر: المبدع (١٦٤/٨-١٦٥).

✽ المسألة الثانية عشرة:

وكل امرأة حرمت من النسب، حرّم مثلها من الرضاع^(١).

لقله تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ كُمِ اللَّيْ-أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضْعَةِ﴾^(٢).

ولقله ﷺ: «يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ».

فثبت تحريم الأم والأخت من الرضاع بنص الكتاب، وثبت تحريم البنت من الرضاع وغيرها بالسنة^(٣)، ولأنها إذا حرمت الأخت فالبنت أولى^(٤).

الآية العاشرة

قله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ^٥ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَيْنَ مِنْهُ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٢٤].

- (١) وهذا الحكم مجمع عليه. انظر: الإجماع (ص ١٠٨)؛ البيان والتحصيل (١٤٩/٥)؛ المغني (٥١٩/٩).
- (٢) قال البهوتي رحمه الله: (الأمهات والأخوات منصوص عليهن في قلّه تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ كُمِ اللَّيْ-أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضْعَةِ﴾، والباقيات يدخلن في عموم لفظ سائر المحرمات، فدخل في البنات بنات الرضاعة، وفي بنات الأخ والأخت بناتهما من الرضاعة، وفي العمات والخالات العمّة والخالة من الرضاع). شرح المنتهى (١٥٧/٥). وانظر: المغني (٥٢٠/٩)؛ معونة أولي النهي (٨٩/٩).
- (٣) وقد قرّر ذلك ابن رجب رحمه الله بقوله: (وبقية التحريم من الرضاعة استقيّد من السنة، كما استقيّد من السنة أنّ تحريم الجمع لا يختص بالأختين، بل المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها كذلك). جامع العلوم والحكم (٤٤٠/٢). وذكر جمع من أئمة المذهب أنّ بقية المحرمات بالرضاع يستفاد حكمهن من عموم القرآن، كما تقدم في كلام الشيخ منصور البهوتي رحمه الله في الهامش (٤).
- (٤) انظر: المبدع (٥٧/٧)، ١٦٠/٨.

وتحتها مسألة واحدة وهي:

إِذَا سُيِّتَ امْرَأَةُ الْحَرْبِيِّ دُونَ زَوْجِهَا، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا، وَحُلَّ لِمَالِكِهَا وَطُؤُهَا بَعْدَ اسْتِبْرَائِهَا^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾؛ أي: المزوجات. ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾؛ أي: بالسَّني^(٢).

وقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ^(٣))، وَلِهِنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَنَزَلَتْ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية^(٤).

وإن سِيَّ الزوجان معاً لم ينفسخ النكاح^(٥).

وعنه: ينفسخ؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾^(٦)^(٧).



(١) وهذا الحكم مُجمَعٌ عليه. انظر: الإجماع (ص ١٢٨)؛ المغني (١٣/ ١١٤).

(٢) فمعنى الآية: وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المزوجات، إلا اللاتي ملكتموهنَّ بالسَّني؛ فإنه يحل لكم وطؤهنَّ بعد الوضع إن كُنَّ حَوَامِلَ، أو بعد الاستبراء إن كنَّ حَوَائِلَ.

انظر: نكت القرآن (١/ ٢٥١-٢٥٢)؛ رموز الكنوز (١/ ٤٧٣)؛ تفسير ابن كثير (٢/ ٨٨٤)؛ بدائع الفوائد (٣/ ٩٥٠-٩٥٣).

(٣) أُوطَاس: اسم وادٍ في ديار هوازن شرق مكة، اجتمعت فيه هوازن وثقيف، ثم التَّقَوْا بالنبي ﷺ في وادي حُجَيْنَ في الغزوة المشهورة. وذكر الشيخ حمد الجاسر رحمته الله أن أقرب المواضع المسكونة من أوطاس هو: «عشيرة» غرب وادي العقيق. انظر: معجم ما استعجم (١/ ١٩٦)؛ معجم البلدان (١/ ٢٨١)؛ معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري (ص ٣٨-٤١).

(٤) رواه مسلم (١٤٥٦)، والترمذي (١١٦٢) واللفظ له.

(٥) سواء سَبَاهُمَا واحدٌ أو أكثر، وهو المذهب. انظر: الإقناع (٢/ ٧٧)؛ المتتهى (١/ ٢٢٢).

(٦) وجه الدلالة: عموم قوله ﷺ: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾؛ فدلَّ على حِلِّ المملوكة مطلقاً، سواء سُيِّتَ وحدها أو مع زوجها. وأجاب ابن قدامة رحمته الله بأن الآية نزلت في سبايا أوطاس، وقد أُخِذُوا دُونَ أزواجهن، وقال: (وعومُ الآية مخصوصٌ بالمملوكة المزوَّجَةِ في دار الإسلام، فيُخَصُّ منه محلُّ النزاع بالقياس عليه). المغني (١٣/ ١١٤).

(٧) انظر: المبدع (٣/ ٣٢٩).

الآية الحادية عشرة

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نَفْسَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَنْتَ بِنَفْسِهِنَّ فَعَلَيْنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ أَلَعَنْتُمْ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النساء: ٢٥].

وتحتها مسألة واحدة وهي:

يجوز للحرِّ المسلم نكاحِ الأمةِ المسلمة، إذا خشي العنتَ، ولم يجد طَوْلاً لنكاحِ حُرَّةٍ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نَفْسَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ أَلَعَنْتُمْ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]^(٢)؛ فجعلهما ﷺ شرطين لنكاح الأمة، والمعلق على شرط عدم عديمه.

وظاهر الآية جواز ذلك لمن لم يجد طَوْلاً لنكاحِ حُرَّةٍ مؤمنة، ولو قدر على نكاحِ حُرَّةٍ كتابية، وصرح أكثر الأصحاب بخلافه، فقالوا: مَنْ وَجَدَ طَوْلاً لنكاحِ حُرَّةٍ مؤمنة

(١) حكاه ابن حزم رحمه الله وغيره إجماعاً. انظر: مراتب الإجماع (ص ١١٧-١١٨)؛ المغني (٩/ ٥٥٥). والمرادُ بخشية العنت: أن يخاف الوقوع في الزنا أو مشقة العزوبة؛ لحاجته إلى المتعة أو الخدمة. والمرادُ بعدم الطول: ألا يجد ما لا حاضراً يكفي لنكاح حُرَّة. وهل يشترط لجواز نكاح الأمة المسلمة أن يعجز عن ثمن أمة أو لا يشترط؟ فيه خلاف في المذهب: فذهب أكثر الأصحاب إلى اشتراطه، واستظهره المرداوي في التنقيح، وجزم به الحجاوي في الإقناع. والقول الثاني: عدم اشتراطه، وقدمه في الفروع (٨/ ٢٥٥)؛ الإنصاف (٢٠/ ٣٥٩)؛ التنقيح (ص ٢٩٤)؛ الإقناع (ص ٦١، ٣٩٢)؛ الفروع (٨/ ٢٥٥)؛ الإنصاف (٢٠/ ٣٥٩)؛ التنقيح (ص ٢٩٤)؛ الإقناع (٣/ ٣٤٥)؛ المنتهى (٢/ ٩٦)؛ غاية المنتهى (٢/ ١٩١)؛ مطالب أولي النهى (٧/ ١١٥-١١٦). (٢) والمراد بالمُحْصَنَاتِ في هذه الآية: الحرائر، والمراد بالفتيات: المملوكات. انظر: تأويل مشكل القرآن (ص ٤٦٣)؛ زاد المسير (٢/ ٥٥-٥٦)؛ اللباب لابن عادل (٦/ ٣١٩).

أو كتابية، لم يُجزَ له نكاح الأمة^(١)؛ لأنه يأمنُ العنتَ بذلك، فانتفى شرطُ الجواز. ويخرُمُ نكاح الأمة الكتابية^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فُتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٣).

الآيتان: الثانية عشرة، والثالثة عشرة

للهُ قَالَ الرَّجُلُ قَوْمُكَ عَلَى الْإِسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَقْتُ قَلْبِي حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّيْلِ نَحَاوُنُ نُسُورَهُمْ فَعَظُمُوا وَاهْجُرُواهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ وَاضْرِبُوهُمْ إِنْ أَنْطَعَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٢﴾ [النساء: ٣٤-٣٥].

وتحتهما مسألة واحدة وهي:

النُّشُوز: عصيانُ المرأةِ زوجها فيما يجب عليها^(٤).
فتمتدُّ ظَهرُ منها علاماتُ النُّشُوزِ، وَعَظَمَها وَذَكَرَها بما أوجب الله ﷻ عليها من الحقِّ، وما يَلَحُظُها من الإثمِ، ونحوه؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ نَحَاوُنُ نُسُورَهُمْ فَعَظُمُوا﴾. فإن أَصْرَتْ، وأظهرت النُّشُوزَ بعصيانِها، أو الخروجِ بغيرِ إذنه ونحو ذلك، هَجَرَها في الفراش، فلم يُصَاحِبْها فيه ما شاء؛ لقوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُواهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ﴾. قال ابن عباس رضي الله عنهما: (لا تضاجعها في فراشك)^(٥).

(١) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٣/٣٤٥)؛ المنتهى (٢/٩٦).

(٢) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٠/٣٥٥-٣٥٦)؛ الإقناع (٣/٣٤٣-٣٤٤)؛ المنتهى (٢/٩٥).

(٣) انظر: المبدع (٧/٧٣-٧٤).

(٤) وأصله في اللغة: الارتفاع. يُقال: نَشَرَ مِنْ مكانه نُشُورًا - من بَاتِيَ (فَعَدَ) و (ضَرَبَ) - إذا ارتفع عنه، والنُّشُوزُ - بفتح الشين وسكونها - المرتفعُ من الأرض، ويُقال لكل واحدٍ من الزوجين: نَاشَزَ، إذا كَرِهَ صاحبه، وأساءَ عِشْرَتَهُ. انظر: تهذيب اللغة (١١/٣٠٥)؛ معجم مقاييس اللغة (٥/٤٣٠-٤٣١)؛ المصباح المنير (ص ٣١٢)، جميعها (نشر)؛ التوقيف للمُنَاوِي (ص ٦٩٩).

(٥) انظر: تفسير الطبري (٨/٣٠٣)؛ تفسير ابن أبي حاتم (٣/٩٤٢)؛ الدر المنثور (٤/٤٠٢).

والآية مُطلقة فلا تُقيّد بغير دليل.

وله هَجْرُها في الكلام ثلاثة أيام فما دونها^(١)؛ لقوله ﷺ: «لا يحِلُّ لمسلم أن يهَجُرَ أخاه فوق ثلاثة أيام»^(٢).

فإن أَصَرَّتْ فَلَهُ أن يضربَها^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَصْرِبْهُنَّ﴾.

وليس له ضَرْبُها في النُّشُوز من أوَّلِ مرَّةٍ^(٤)؛ لأن المقصود بهذه العقوبات زجرُها عن المعصية في المستقبل، فيبدأ بالأسهل فالأسهل، كإخراج من هجم على منزله^(٥).

وعنه: له ضَرْبُها بأوَّلِ النُّشُوز؛ لقوله تعالى: ﴿فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرِبْهُنَّ﴾^(٦).

(١) وليس له هَجْرُها في الكلام فوق ثلاثة أيام، بخلاف المضْجَع، فله هَجْرُها فيه ما شاء ما دامت على نشوزها، وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤٣٧/٣)؛ المنتهى (١٢٨/٢)؛ معونة أولي النهى (٣١١/٩).

(٢) رواه البخاري (٦٠٦٥)، ومسلم (٢٥٥٩)، واللفظ للبخاري.

(٣) وقد ذكر الفقهاء ﷺ لهذا الضرب ضوابط، وهي: أن يكون ضرباً غير مُبرِّح - أي: غير شديد -، يُجْتَنَّب فيه الوجه والمواضع المخوفة والمستحسنة، ولا يزيد على عشرة أسواط. وقالوا: يُمنع منه الزوج إذا كان يمنعها حقها، حتى يؤديه ويحسن عشرتها. انظر: الإقناع (٤٣٧/٣-٤٣٨)؛ المنتهى (١٢٨/٢).

(٤) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. انظر: الإنصاف (٤٧٠-٤٧١)؛ الإقناع (٤٣٧/٣).

(٥) قال الحافظ الرُّشْعَنِي رَحِمَهُ اللهُ: (قال جماعة من العلماء، منهم الإمام أحمد رضي الله عنه: الآية على الترتيب؛ فالوعظ عند خوف النُّشُوز، والهَجْر عند ظُهور النُّشُوز، والضرب عند تَكَرُّره واللَّجَاج فيه، ولا يجوز الضرب عند ابتداء النُّشُوز). رموز الكنوز (٤٩٧/١). وانظر: زاد المسير (٣٤/٢).

(٦) وجه الاستدلال: أن الآية وردت بالواو العاطفة، وهي تفيد مطلق الجمع، ولا يلزم منها الترتيب، فجاز للزوج أن يجمع بين هذه العقوبات، ويبدأ بأي منها.

وأجاب ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ بأن في الآية إضماراً، تقديره: واللاتي تخافون نشوزهنَّ فعظوهنَّ، فإن نَشَزْنَ فاهجروهنَّ في المضاجع، فإن أَصْرَزْنَ فاضربوهنَّ. وقال: (والذي يدل على هذا أنه رَبَّبَ هذه العقوبات على خوف النُّشُوز، ولا خلاف في أنه لا يَضْرِبُها لخوف النُّشُوز قبل إظهاره). المغني (٢٦٠/١٠). وانظر: معالم التنزيل (٢٠٨/٢)؛ أحكام القرآن لابن الفرس (١٨١-١٨٢)؛ تفسير الرازي (٧٤/٤)؛ التحرير والتنوير (٤٢/٥).

فإن خرجا إلى الشقاق والعداوة بعث الحاكم إليهما حَكَمَيْن، فيفعلان ما يريانه الأصلاح من جمع أو تفريق، بخلع أو طلاق^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ. وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾. والأولى أن يكون الحكمان من أهلها؛ للآية، ولأنهما أشفق وأعلم بالحال، ويجوز أن يكونا من غير الأهل؛ لأن القرابة ليست شرطاً في الحكم، ولا في الوكالة^(٢).

الآية الرابعة عشرة

لله قَالَ تَزَالِي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

وتحتها مسألتان:

المسألة الأولى:

الْوَدِيعَةُ لَعْنَةٌ: مِنْ وَدَعَ الشَّيْءَ إِذَا تَرَكَهُ؛ لأنها متروكة عند المؤدع^(٣).
وشرعاً: توكيل في حفظ مملوك، أو مُحترَم مختص، على وجه مخصوص^(٤).

(١) والمذهب أن الحكَمَيْن هنا وكيلان عن الزوجين، فلا يُعثنان إلا برضاهما وتوكيلهما، ولا يملكان تفرقاً إلا بإذניהما. انظر: الإقناع (٤٣٩/٣)؛ المتهى (١٢٨/٢).

(٢) انظر: المبدع (٢١٤-٢١٦).

(٣) فأصلها من الودع: وهو التَّرك، وقيل في اشتقاقها غير ذلك. يُقال: أودعتُ زيداً المالَ، واستودعته إياه؛ أي: دفعته إليه ليكون وديعةً عنده، فالفاعل (مؤدع) و(مستودع)، وزيدُ والمالُ كلاهما (مؤدع) و(مستودع). وقد يُطلق الإيداع كذلك على أخذ الودِيعَةِ لحفظها، فهو من الأضداد. وجمعُ الودِيعَةِ: وَدَائِعٌ.

انظر: تهذيب اللغة (١٣٦/١)؛ الصحاح (١٢٩٦/٣)، (ودع) فيهما؛ المغرب (ص ٧٩).

(٤) وهذا تعريفٌ للإيداع، والمراد بقوله: (أو مُحترَم مختص): كلبُ الصيد ونحوه.

وقال الفتوحى رحمه الله: (الودِيعَةُ: المالُ المدفوع إلى مَنْ يحفظه بلا عوض. والإيداع: توكيل في حفظه تبرعاً). المتهى (٣٨٢/١). وانظر: الإقناع (٥/٣)؛ كشف القناع (١٦٦/٤).

والإجماع منعقدٌ على جواز الإيداع والاستيداع^(١)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٢).

والمعنى يقتضيها؛ لحاجة الناس إليها؛ فإنه يتعذر عليهم حفظ جميع أموالهم بأنفسهم، فيحتاجون إلى من يحفظها لهم^(٣).

✽ المسألة الثانية:

الوديعة أمانةٌ بيد المودع، فإن تَلَفَتْ بغيرِ تَعَدٍّ منه ولا تفريطٍ، لم يضمنها^(٤).

لقوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾؛ وقوله: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِبَعْضِكُمْ بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أُوتِيَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ فسمّاها الله ﷻ أمانةً، والضمانُ ينافي الأمانة.

ولأنَّ المودعَ يحفظها لمالكها متبرِّعاً، فلو ضُيِّمَتْ لامتنع الناسُ من الدُّخول فيها، وذلك مُضِرٌّ لمسيِّسِ الحاجةِ إليها.

ويلزمُه حفظُها في حِرْزٍ^(٥) مثْلِها عُرْفًا^(٦)؛ لأنَّ الله ﷻ أمر بأدائها، ولا يمكن ذلك

(١) انظر: المغني (٢٥٦/٩)؛ أسنى المطالب (٧٤/٣)؛ نيل الأوطار (٣٥٤/٥).

(٢) قال ابن الجوزي رحمه الله بعد أن ذكر اختلاف المفسرين في سبب نزول الآية: (واعلم أنَّ نزولها على سببٍ لا يمنع عمومَ حكمها، فإنها عامة في الودائع وغيرها من الأمانات). زاد المسير (١١٤/٢).

(٣) انظر: المبدع (٢٣٣/٥).

(٤) سواء تَلَفَتْ معها شيءٌ من مال المودع أو تَلَفَتْ وحدها، وهو المذهب.

وأما إن تَلَفَتْ بتعَدٍّ منه أو بتفريطٍ، فإنه يضمنها بالإجماع.

انظر: الإشراف (٣٣٠-٣٣١)؛ مراتب الإجماع (ص ١١٠)؛ المغني (٢٥٧/٩-٢٥٨)؛ الإنصاف

(٧/١٦)؛ الإقناع (٥/٣)؛ المنتهى (٣٨٢/١).

(٥) الحِرْزُ: المكان الذي يُحفظ الشيء فيه، وقال الجوهرى: الموضعُ الحصين. يُقال: أحرَزْتُ المتاعَ؛ أي: جعلته في الحِرْز. وجنعه: أحرَّاز. انظر: الصحاح (٨٧٣/٣)؛ المصباح المنير (ص ٧١)، (حرز) فيهما.

(٦) وهذا الحكم مجمعٌ عليه. ومحله: إذا لم يعيِّن صاحبُ الوديعة حِرْزاً، فإن عيَّن صاحبها حِرْزاً فحفظها المودعُ فيه، لم يضمنها بغير خلاف.

انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٤٦)؛ بداية المجتهد (١١٨/٤)؛ المغني (٢٦٣/٩).

إلا بحفظها^(١).

الآيتان الخامسة عشرة، والسادسة عشرة

﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٢﴾ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعُذِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٢-٩٣].
وتحتهما عشر مسائل.

✽ المسألة الأولى:

أجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق^(٢).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]؛ وقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾؛ وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ الآية^(٣).

وَمَنْ فَعَلَهُ مُتَعَمِّدًا ثُمَّ تَابَ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ^(٤). لقوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]؛ وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

(١) انظر: المبدع (٥/ ٢٣٣-٢٣٤، ٢٤٢).

(٢) وممن حكى الإجماع على ذلك: الماوردي، وابن حزم، وابن قدامة رحمهم الله، وهو ظاهر.

انظر: الحاوي (٦/ ١٢)؛ مراتب الإجماع (ص ٢٢٥)؛ المغني (١١/ ٤٤٣).

(٣) انظر: المغني (١١/ ٤٤٣).

(٤) وهذا قول جمهور السلف وأهل السنة، وبه قال ابن عباس رضي الله عنه في إحدى الروايتين عنه.

انظر: تفسير الطبري (٩/ ٦٧)؛ تفسير ابن كثير (٢/ ٩٨٣-٩٨٦)؛ مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٥-٢٦).

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه: أَنَّ تَوْبَتَهُ لَا تُقْبَلُ ^(١). وهي رواية عن الإمام أحمد رحمته الله ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّيًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ ^(٣).

وأجيب: بأن الآية محمولة على مَنْ لَمْ يُتَّبَ، أو مَنْ قَتَلَ مُسْتَحِلًّا، أو على أَنْ هذا جزاؤه إِنْ جازاه الله تعالى ^(٤) ^(٥).

❖ المسألة الثانية:

تجبُ الكفارة في قتل الخطأ بالإجماع ^(٦).

(١) رواه البخاري (٤٧٦٤)، ومسلم (٣٠٢٣).

(٢) وهذه الرواية حكاها القاضي وبعض أصحابه، وذكر شمس الدين ابن مفلح رحمته الله أَنَّ معناها: أَنَّهُ يُعَذَّبُ بهذا الذنب ولا بد، ثم يخرج من النار، وليس المراد تخليده في النار أبدًا، وقال: (ولم أجد هذا - أي: القول بتخليد القاتل في النار - صريحًا عن ابن عباس، ولا عن أحمد). الآداب الشرعية (٩١/١). وانظر: مجموع الفتاوى (١٧٨/١٨)؛ منهاج السنة (٣٣٧-٣٣٨)؛ الفروع (١٩٥/١٠)؛ الإنصاف (١٤٠/٢٧).

(٣) وهذه الآية مِنْ آخر ما نزل، ولم ينسخها شيء؛ فإنها وردت بلفظ الخبر، والأخبار لا يدخلها نسخ ولا تغيير؛ لأن خبر الله تعالى لا يكون إلا صدقًا.

انظر: زاد المسير (١٦٨/٢)؛ المغني (٤٤٣-٤٤٤).

(٤) وأظهر من ذلك أن يقال: الخلود في الآية: طول المكث، وهو إطلاق سائغ في لغة العرب، فيكون القاتل المتعمد مُتَوَعَّدًا بطول المكث في النار، لا بدوام المكث فيها.

انظر: رموز الكنوز (٥٨٩-٥٩١)؛ الجامع لأحكام القرآن (٣٣٤-٣٣٥)؛ مجموع الفتاوى (١٣٧/٣٤)؛ مدارج السالكين (٣٢٤-٣٢٨).

(٥) انظر: المبدع (٨/٤٤٠).

(٦) حكاها ابن المنذر، وابن حزم، وابن قدامة رحمهم الله.

انظر: الإجماع (ص ١٧٣)؛ مراتب الإجماع (ص ٢٣٠)؛ المغني (٢٢٣/١٢).

وقد سبق تعريف القتل الخطأ، والعمد، وشبه العمد (ص ٥٤) من هذا البحث.

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝﴾.

فذكر في الآية ثلاث كفارات: الأولى: لِقَتْلِ الْمُسْلِمِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ خَطَاً. والثانية: لِقَتْلِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ إِيْمَانَهُ. والثالثة: لِقَتْلِ الْمُعَاهِدِ، وَهُوَ الذَّمِّي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ (١) (٢).

✻ المسألة الثالثة:

كُلُّ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً خَطَاً لَزِمَتْهُ الْكَفَارَةُ (٣)، ولو قتل عبده.

لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ۝﴾ الآية.

وإن اشتركت جماعة في القتل لزمته كفارة واحدة، في إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله (٤).

لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ۝﴾؛ فإن «مَنْ» تناول الواحد والجماعة، ولم يوجب إلا كفارة واحدة ودية، والدية لا تتعدد،

(١) انظر: رموز الكنوز (١/ ٥٨٦)؛ اللباب لابن عادل (٦/ ٥٦٥-٥٦٧)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٤٠٣).

(٢) انظر: المبدع (٩/ ٢٧).

(٣) سواء كان القتل بمباشرة أو تسبب، وسواء كان القاتل صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، حُرّاً أو عبداً، أو كان المقتول كذلك، وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/ ١٩٤)؛ المنتهى (٢/ ٢٧٩).

(٤) قال الزركشي رحمه الله في شرحه (٦/ ٢٠٩): (وهي أظهر من جهة الدليل).

والمذهب: أن كل واحد من المشتركين في القتل تلزمه كفارة مستقلة؛ لأن الكفارة تجب بقتل آدمي، فوجب تكميلها على كل واحد من الشركاء، كالقصاص.

انظر: الهداية لأبي الخطاب الكلوزاني (ص ٥٣٠)؛ الممتع (٥/ ٦١٢)؛ الإنصاف (٢٦/ ٩٧-٩٨)؛ الإقناع (٤/ ١٩٤)؛ المنتهى (٢/ ٢٧٩).

فكذلك الكفارة^(١)(٢).

✽ المسألة الرابعة:

لا تجب الكفارة بقتل العمد^(٣).

لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾.

ولأنه ﷺ ذكر قتل الخطأ وأوجب فيه الكفارة، ثم ذكر قتل العمد بقوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾؛ فلم يوجب فيه كفارة، بل جعل جزاءه جهنم، فالظاهر أنه لا كفارة فيه^(٤).

واحتج جماعةً بقوله تعالى: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾؛ فقالوا: مَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ يسقط بالتكفير، احتاج إلى دليل يثبت بمثله نسخ القرآن. زاد في «عيون المسائل»: وأين الدليل القاطع على أنه إذا تاب أو كفر، فقد شاء الله أن يغفر له^(٥).

✽ المسألة الخامسة:

كفارة القتل: تحرير رقبة مؤمنة، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فلا إطعام عليه، وتبقى الكفارة في ذمته^(٦).

لقوله ﷺ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾. إلى قوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾؛ ولم يذكر الإطعام، ولو كان واجبا

(١) انظر: المغني (١٢/٢٢٦).

(٢) انظر: المبدع (٩/٢٧، ٢٨، ٢٩).

(٣) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. وأما شبه العمد، فالمذهب: وجوب الكفارة به.

انظر: الإنصاف (٢٦/١٠٤-١٠٦)؛ الإقناع (٤/١٩٤)؛ المنتهى (٢/٢٧٩).

(٤) انظر: المغني (١٢/٢٢٧)؛ شرح الزركشي (٦/٢١٠).

(٥) انظر: المبدع (٩/٢٩-٣٠).

(٦) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٣/٢٨٣-٢٨٤)؛ الإقناع (٣/٥٨٨)؛ المنتهى (٢/١٩٠-١٩١)؛

كشف القناع (٥/٣٨٩).

لَذِكْرِ كَالْعَتَقِ وَالصَّيَامِ^(١).

وتجزئ فيها كل رقبة مؤمنة^(٢)؛ ولو كان المُعْتَقُ صغيراً^(٣)، أو مكاتباً^(٤)، أو ولد زنى^(٥).

لدخولهم جميعاً في مُطْلَقِ قوله ﷺ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾^(٦).

✽ المسألة السادسة:

ولا يجزئ في كفارة القتل إعتاق رقبة كافرة بالإجماع^(٧).

(١) انظر: اللباب لابن عادل (٦/ ٥٦٨-٥٦٩).

(٢) فيشترط فيها الإيمان، ويشترط كذلك أن تكون الرقبة سليمة من كل عيب يُضِرُّ بالعمل ضرراً بيناً، كالعمى، وقطع اليد أو الرجل، ونحو ذلك؛ لأن المقصود تملك الرقبة منافعتها، وتمكينها من التصرف لنفسها، وهذا غير متحقق مع ما يُضِرُّ بالعمل ضرراً بيناً، فتُقَيَّدُ الآية بذلك. وهكذا سائر الكفارات - ككفارة اليمين، والظهار، والوطء في نهار رمضان - فإن قاعدة المذهب: أنه لا يجزئ فيها إلا رقبة مؤمنة خالية من العيب المذكور. انظر: مسائل حرب (ص ٢٦٩)؛ المغني (١١/ ٨٢)؛ الإقناع (٣/ ٥٩٠-٥٩١)؛ المنتهى (٢/ ١٩١)؛ الروض المربع (٢/ ٨٨٩-٨٩٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٥٥٠).

(٣) ولو كان غير مميز، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٣/ ٥٩١)؛ المنتهى (٢/ ١٩٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٥٥١).

(٤) فيجزئ إعتاق المكاتب مطلقاً، في إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله، وجزم به بعض الأصحاب. والمذهب: أن المكاتب إذا أدَّى من كتابته شيئاً لم يجزئ إعتاقه، وإلا أجزأ. انظر: الروايتين والوجهين (٢/ ١٨٦)؛ المنور في راجح المحرر (ص ٣٩٦)؛ الإنصاف (٢٣/ ٣١٠-٣١١)؛ الإقناع (٣/ ٥٩٢)؛ المنتهى (٢/ ١٩٢).

(٥) وهو المذهب، وقد صرحوا به؛ لما حكي عن بعض أهل من عدم إجزائه في الكفارة.

انظر: المغني (١٣/ ٥٢٧)؛ الإقناع (٣/ ٥٩١)؛ المنتهى (٢/ ١٩٢).

(٦) انظر: المبدع (٨/ ٤٧، ٥٥، ٥٧، ٥٨).

(٧) حكاه ابن حزم، وابن عبد البر، والنووي رحمه الله وغيرهم. انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٣٠)؛ الاستذكار

(٢٣/ ١٧١)؛ بدائع الصنائع (٥/ ١١٠)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (٥/ ١٩٤).

والمذهب: أن جميع الكفارات كذلك، فيشترط فيها ما يشترط في كفارة القتل، من سلامة الرقبة،

وكونها مؤمنة، وغير ذلك. انظر: الإقناع (٣/ ٥٩٠-٥٩١)؛ المنتهى (٢/ ١٩١).

لقله ﷺ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ﴾.

ولا يجزئ فيها إعتاق قريبه الذي يعتق عليه بالقرابة^(١).

لأن عتقه مستحق بسبب آخر فلم يجزئه؛ ولأن الله ﷻ قال: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾؛ والتحرير: فعل العتق، ولم يحصل العتق هنا بتحرير منه ولا إعتاق، فلم يكن ممثلاً للأمر.

ولا يجزئ فيها إعتاق أم ولده^(٢)؛ لأن عتقها مستحق بسبب آخر فلم تجزئه، كما لو اشترى قريبه، أو اشترى عبداً بشرط العتق، فأعتقه.

وعنه: يجزئ إعتاقها^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ﴾؛ ومعتقها قد حررها.

و جوابه: أن الآية مخصوصة بما ذكرناه، وهذا مقيس عليه^(٤).

✽ المسألة السابعة:

أجمع العلماء ﷺ على وجوب الدية^(٥) بالقتل في الجملة^(٦).

(١) فإذا اشترى من يعتق عليه إذا ملكه - كأييه وأخيه - ليُعتقه عن الكفارة، فإنه يعتق بالشراء، ولا يجزؤه، وهو المذهب. انظر: الشرح الكبير (٣٠٧/٢٣)؛ الإقناع (٥٩٢/٣)؛ المنتهى (١٩٢/٢)؛ كشف القناع (٥١٢-٥١٣، ٥١٣/٥، ٣٨١).

(٢) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٣٠٩/٢٣)؛ الإقناع (٥٩٢/٣)؛ المنتهى (١٩٢/٢).

(٣) انظر: مسائل إسحاق بن منصور المروزي (٤٥٠٤/٨)؛ الإنصاف (٣١٠/٢٣).

(٤) انظر: المبدع (٥٢/٨، ٥٤، ٥٥).

(٥) الدية لغة: مصدر ودئ القتيل يديته دية؛ إذا أعطى أولياءه المال الذي هو بدل النفس، فهو في الأصل مصدر، ثم سمي به ذلك المال. وشرعاً: المال المؤدى إلى مخني عليه، أو وليه، بسبب الجناية.

انظر: المطالع (ص ٤٤٣)؛ لسان العرب (٣٨٣/١٥)؛ المصباح المنير (ص ٣٣٧)، (ودي) فيهما؛ الإقناع (١٣٩/٤)؛ المنتهى (٢٥٩/٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٧٥/٦).

(٦) حكاه ابن قدامة رحمه الله، وهو ظاهر في كلام أهل العلم؛ فإنهم نقلوا الأجماع على وجوب الدية وقدرها في مسائل عديدة. انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٦٦-١٧١)؛ مراتب الإجماع (ص ٢٢٩-٢٣٦)؛ المغني (٥/١٢).

والمذهب: أن كل من أثلّف أنساناً معصومَ الدم بمباشرة أو سببٍ لزمته دية، ولو كان المثلّف ذمياً أو مستأثماً أو مهانداً، عمداً كان ذلك أو شبه عمداً أو خطأً.

وسند الإجماع قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾.

وقول النبي ﷺ في كتابه إلى أهل اليمن: «وفي النفس المؤمنة مائة من الإبل»^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الثامنة:

مَنْ قَتَلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ^(٣) مُسْلِمًا يَظُنُّهُ حَرْبِيًّا، وَجَبَتِ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ^(٤)، فِي إِحْدَى الرَّوَائِثِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٥).

لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾؛ وهذا قد قتل مسلماً خطأ، فوجب الدية كما لو كان في دار الإسلام.

= فتجب دية العمد في مال الجاني حالة، ودية الخطأ وشبه العمد على عاقلة مؤجلة على ثلاث سنين. انظر: الإقناع (٤/١٣٩، ١٩٢)؛ المنتهى (٢/٢٥٩، ٢٧٨)؛ كشف القناع (٦/٥-٦).

(١) رواه النسائي (٤٨٦٨، ٤٨٧٢)، والبيهقي (٤/٨٩، ١٠٠)، وصححه ابن حبان (٦٥٥٩)، والحاكم (١/٣٩٧). وهو قطعة من كتاب النبي ﷺ الذي بعثه مع عمرو بن حزم إلى أهل اليمن. قال ابن عبد البر: (وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه، لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة). وقال أيضاً: (وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء، وما فيه فمتمق عليه إلا قليلاً). التمهيد (١٧/٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) انظر: المبدع (٨/٣٢٧).

(٣) دار الحرب: هي البلد الذي يغلب فيه حكم الكفر. انظر: الإنصاف (١٠/٣٥)؛ الإقناع (٢/٦٨-٦٩).

(٤) عاقلة الإنسان: هم ذكور عصباته من النسب والولاء، قريبيهم وبعيدهم، حاضرهم وغائبهم، حتى عمودي نسبه. فيجتهد الحاكم في تحميل كل منهم قدرًا من الدية بما يناسبه ولا يشق عليه، ويقدم الأقرَب. ولا يُعْقَلُ منهم الفقير والرفيق وغير المكلف والمخالف لدين الجاني.

انظر: الإقناع (٤/١٨٩-١٩٢)؛ المنتهى (٢/٢٧٧-٢٧٨)؛ الروض المربع (٢/٩٨٠-٩٨١).

(٥) انظر: المحرر (٢/٣٢٨)؛ الفروع (٩/٣٦٦)؛ الإنصاف (٢٥/٤١).

وعنه: لا تجب^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَتِهِ مُؤْمِنَةٌ﴾^(٢)؛ فلم يذكر دية في هذا القسم، وذكرها فيما قبله وبعده، وهذا ظاهر في عدم وجوبها فيه، وبه يخص عموم ما ذكر^(٣).

✽ المسألة التاسعة:

إذا قتل المسلم خطأ أو شبه عميد، وعجزت عاقلته عن الدية أو بعضها، أو لم تكن له عاقلة، فالدية أو تتمتها في بيت المال حالة، فإن تعذر أخذها من بيت المال سقطت، ولا شيء على القاتل^(٤).

لأن الدية تلزم العاقلة ابتداءً؛ بدليل أنه لا يطالب بها غيرهم، ولا يُعتبر تحمّلهم ولا رضاهم بها، فلا تجب على غير من وجبت عليه، وكما لو عدى القاتل، فإن الدية لا تجب على أحد.

وقال ابن قدامة رحمه الله: (ويحتمل أن تجب في مال القاتل، وهو أولى)^(٥).

لعموم قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُسْكَمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ﴾.

(١) وهو المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله، واختاره عامة الأصحاب، وهو المذهب. انظر: شرح الزركشي (٦/٦٠)؛ الإقناع (٤/٩٣)؛ المنتهى (٢/٢٤٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١٦/٦).

(٢) ومعناه: إن كان المؤمن المقتول خطأ مقيماً مع أعدائكم في دار الحرب، فالواجب تحرير رقية مؤمنة، ولا دية له؛ لأنه ضيع نفسه بإقامته مع الكفار، فتكون «من» في قوله ﷺ: «مِنْ قَوْمٍ» بمعنى: في. وهذا أحد الأقوال في تفسير الآية، وبه يتم الاستدلال المذكور. وقيل في تفسيرها غير ذلك. انظر: زاد المسير (٢/١٦٥)؛ رموز الكنوز (١/٥٨٦)؛ التسهيل (١/١٥٢)؛ اللباب لابن عادل (٥٦٦/٦).

(٣) انظر: المبدع (٨/٢٥١-٢٥٢).

(٤) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

فإن كان القاتل ذميّاً، فالدية أو تتمتها عليه، ولا يعقل عنه بيت المال شيئاً.

انظر: الإنصاف (٢٦/٦٥-٦٦)؛ الإقناع (٤/١٩٠)؛ المنتهى (٢/٢٧٧).

(٥) المقنع (ص ٤٢٧).

ولأن مقتضى الدليل وجوبها على الجاني جبراً للمحل الذي قوّته، وإنما سقطت عنه لقيام العاقلة مقامه في جبر المحل، فإذا لم يوجد ذلك، بقي واجباً عليه بمقتضى الدليل.

ولأن الأمر تردّد بين إبطال دم المقتول، وبين إيجاب ديتّه على المتلف، والأول ممتنع لمخالفته الكتاب والسنة وأصول الشريعة، فتعيّن الثاني.

وقولهم: إن الدية تجب على العاقلة ابتداءً. ممنوع، وإنما تجب على القاتل، ثم تحمّلها العاقلة عنه، وإن سلّمنا وجوبها عليهم ابتداءً فذلك مع وجودهم، وأما مع عدمهم، فلا يمكن القول بوجوبها عليهم^(١).

✽ المسألة العاشرة:

لا تُغلّظ الدية بالقتل في الحرم، أو الأشهر الحرم، أو حال الإحرام^(٣).

ويدل على ذلك ظاهر الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾؛ فإنه يقتضي أن تكون الدية واحدة في كل مكان، وعلى كل حال^(٤).

وقوله ﷺ: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»^(٥).

(١) انظر: المغني (١٢/٥٠-٥١).

(٢) انظر: المبدع (٩/١٨-٢٠).

(٣) وهو قول في المذهب، اختاره ابن قدامة رحمه الله، وقال: إنه ظاهر كلام الخرقي رحمه الله.

والصحيح من المذهب: أن دية القتل الخطأ - دون غيره - تُغلّظ في حرم مكة، وفي الإحرام، وفي الأشهر الحرم، فيزاد لكل واحد من هذه الثلاثة ثلث الدية.

انظر: المغني (١٢/٢٣-٢٦)، الإنصاف (٢٥/٤٤٣-٤٥٠)، الإقناع (٤/١٥٩)، المنتهى (٢/٢٦٥).

(٤) لأن قوله ﷺ: «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا» عام في كل قتل مؤمن، وعموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال، والأزمنة، والباق، وسائر المتعلقات.

انظر: الكافي لابن قدامة (٤/٨٨)، القواعد لابن اللحام (٢/٨٨١)، شرح الكوكب المنير (٣/١١٥).

(٥) تقدم تخريجه (ص ٢٥٦).

(٦) انظر: المبدع (٨/٣٦٢-٣٦٣).

الآية السابعة عشرة، والثامنة عشرة

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَنُهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْتَكُمَاؤُنْهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٧-٩٨].

وتحتهما مسألتان.

✽ المسألة الأولى:

تجبُ الهجرة^(١) من دار الحرب على مَنْ عَجَزَ عن إظهار الدين، أو إقامة الواجبات فيها^(٢).

لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَنُهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْتَكُمَاؤُنْهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾؛ وهذا وعيدٌ شديد يدل على الوجوب^(٣).

ولأنَّ القيام بأمر الدين واجبٌ على القادر، والهجرة من ضرورة الواجب وتتمِّمُهُ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

(١) الهجرة لغة: الخروج من أرض إلى أرض.

وأصلها الهجر، وهو القطع والترك؛ يقال: هَجَرَ الشيءَ يَهْجُرُهُ هَجْرًا وَهَجْرَانًا، إذا تركه. والاسم: الهجرة.

وشرعاً: الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام.

انظر: الصحاح (٢/ ٨٥١)؛ المحكم لابن سيده (٤/ ١٥٥)؛ القاموس المحيط (٢/ ١٥٧-١٥٨)، جميعها (هجر)؛ المغني (١٣/ ١٤٩)؛ كشاف القناع (٣/ ٤٣).

(٢) قال المرداوي رحمه الله: (بلا نزاع في الجملة). الإنصاف (١٠/ ٣٥).

والحق بعضُ الأصحاب بدار الحرب: دارُ البغاة، وكلُّ موضع غلب عليه حكمُ البدع - كالرفض والاعتزال -، فتجب الهجرة منه، كما تجب من دار الحرب، وهو المذهب.

انظر: الحاوي في الفقه على مذهب الإمام أحمد (٢/ ٦٦٣)؛ الإقناع (٢/ ٦٨-٦٩)؛ المتهى (١/ ٢٢٠).

(٣) انظر: المغني (١٣/ ١٥١).

وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبُهَا الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَغْفِرِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾^(٢) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿[النساء: ٩٨-٩٩]^(٣).

✽ المسألة الثانية:

لا تجب الهجرة من بين أهل المعاصي^(٣).

وقيل في تفسير قوله ﷺ: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ [المنكوت: ٥٦]؛ معناه: إذا عَمِلَ بالمعاصي في أرضي، فاخرجوا منها^(٤). وليس ذلك بواجب؛ بدليل قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليُغيِّرْه بيده، فإن لم يستطع فليُسَانِه، فإن لم يستطع فليقلِّبه، وذلك أضعف الإيمان»^{(٥)(٦)}.

الآية التاسعة عشرة

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّ خَفَافٌ عَلَى بَيْنِكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٠١].

(١) انظر: الإقناع (٢/ ٦٩)؛ المنتهى (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: المبدع (٣/ ٣١٣-٣١٤).

(٣) وعلى من كان بينهم أن ينكر عليهم بحسب إمكانه.

انظر: الفروع (١٠/ ٢٣٨-٢٣٩)؛ الإنصاف (١٠/ ٣٨)؛ مطالب أولي النهى (٣/ ٤٣٣).

(٤) وهذا مروى عن سعيد بن جبير، وعطاء ﷺ. قال الحافظ الرسني رحمه الله في رموز الكنوز (٥/ ٦٢٧-٦٢٨): وأصل هذا فيمن كان بمكة، ممن آمن ولا يمكنه إظهار إيمانه، وكذا يجب على كل من كان في بلد يعمل فيه بالمعاصي، ولا يمكنه تغيير ذلك أن يهاجر، وينتقل إلى حيث يتهيأ له أن يعبد الله تعالى حقَّ عبادته. اهد بتصرف يسير. وانظر: تفسير الطبري (١٨/ ٤٣٣)؛ تفسير ابن كثير (٦/ ٢٧٠٥).

(٥) رواه مسلم (٤٩٠).

(٦) انظر: المبدع (٣/ ٣١٤-٣١٥).

وتحتها ثلاث مسائل:

✽ المسألة الأولى:

أجمع العلماء رحمهم الله على مشروعية قصر الصلاة للمسافر في الجملة^(١).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ وعلّق القصر بالخوف من العدو؛ لأن الآية نزلت على الغالب من أسفاره رحمهم الله، وأكثرها لم يخل من خوف العدو^(٢).

(١) قال ابن قدامة رحمته الله: (أجمع أهل العلم على أن من سافر سفراً تقصر في مثله الصلاة في حج، أو عمرة، أو جهاد، أن له أن يقصر الرباعية، فيصلّيها ركعتين). المغني (٣/١٠٥). وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٤٦)؛ الاستذكار (٦/٥٢).

والمذهب: استحباب القصر لكل مسافر سفراً غير محرم ولا مكروه، إذا فارق عامر قريته، أو خيام قومه، قاصداً موضعاً معيّنًا، مسافته أربعة برّ فمافوقها. والبريد اثنا عشر ميلاً، ويساوي ٢٢، ١٧٦ كم تقريباً. انظر: الإقناع (١/٢٧٣-٢٧٥)؛ المنتهى (١/٨٦-٨٧)؛ الروض المربع (١/٢١٢)؛ الإيضاح والتبيان (ص ٧٧-٧٨)؛ الإيضاحات العصرية (ص ٤٧)؛ معجم لغة الفقهاء (ص ١٠٧).

(٢) اختلف المفسرون رحمهم الله في المراد بقصر الصلاة الوارد في الآية على قولين: أولهما: أن المراد: قصر عدد الركعات لأجل السفر، وهو قول الجمهور. واختلف أصحاب هذا القول في اعتبار شرط: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. فقول: إنه خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له. وعلى هذا: فحكم القصر للمسافر حال الأمن مستفاد من الآية الكريمة، وهو الذي قرره ابن مفلح رحمته الله. وقيل: إنه شرط معتبر، فالآية خاصة بقصر المسافر حال الخوف، وأما المسافر الآمن فقد شُرّع له القصر بسنة النبي صلى الله عليه وسلم. والقول الثاني: أن المراد: قصر هيئة الصلاة وأفعالها في صلاة الخوف.

واختلف أصحاب هذا القول في اعتبار شرط: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾. فقول: إنه خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له، فيجوز قصر الأفعال في صلاة الخوف حضراً وسفراً. وقيل: إنه شرط معتبر، فلا يجوز ذلك إلا في السفر.

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله أن القصر المراد في الآية: قصر العدد والأفعال جميعاً، فإذا اجتمع السفر والخوف جاز ذلك القصر. وعلى هذا: فالشرطان الواردان في الآية - وهما: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ و ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ - كلاهما معتبر في الحكم.

وقيل: إن قوله ﷺ: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ كلامٌ مبتدأ؛ معناه: وإن خفتم^(١).

وقد ذَكَرَ الشيخ تقي الدين رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الْقَصْرَ قِسْمَانِ:

[١] مطلقٌ: وهو ما اجتمع فيه قصرُ الأفعال والعدد، كصلاة الخوف حيث كان

مسافراً، فإنه يرتكب فيها ما لا يجوز في صلاة الأمن، والآية وَرَدَتْ عَلَى هَذَا.

[٢] ومقيّدٌ: وهو ما فيه قصرُ العدد فقط كالمسافر، أو قصرُ العمل فقط كالخائف^(٢).

وهو قولٌ حَسَنٌ، لكن يَرِدُ عليه قولُ يعلى بن أمية^(٣) لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«لَنَا نَقْصَرُ وَقَدْ أَمِنَّا؟» فقال: سألتُ رسولَ الله ﷺ، فقال: «صَدَقَ اللهُ بِهَا

عليكم، فاقبلوا صدقته»^(٤)؛ فظاهر ما فهماه: تَقْيِيدُ قَصْرِ الْعَدَدِ بِالْخَوْفِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ

= انظر: تفسير الطبري (٩/ ١٢٤-١٤٠)؛ أحكام القرآن للطحاوي (١/ ١٩٧)؛ تفسير الرازي (٤/ ١٩٩-٢٠٤)؛ رموز الكنوز (١/ ٦٠٧)؛ الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٣٦٠-٣٦٣)؛ التسهيل لابن جزي (١/ ١٥٤-١٥٥)؛ أضواء البيان (١/ ٣٩٧-٤٠٦، ٤٢١)؛ التحرير والتنوير (٥/ ١٨٣-١٨٤)؛ مجموع الفتاوى (٢٤/ ٩٨-٩٩).

(١) وتقديره: وإن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا، وكنت فيهم يامحمد، فأقمت لهم الصلاة، فلتقم طائفة منهم معك. وجملة: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُرْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ معترضة.

وقد ضَعَّفَ هذا القول: ابنُ جرير، وابنُ العربي، وابنُ جُزَي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

انظر: تفسير الطبري (٩/ ١٢٦-١٢٨)؛ أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٤٩٠)؛ الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٣٦٣، ٣٦٤)؛ التسهيل (١/ ١٥٥).

(٢) انظر: القواعد النورانية (ص ٧٠-٧٢)؛ مجموع الفتاوى (٢٢/ ٨٢-٨٣، ٩٠-٩١)؛ المستدرک علی مجموع الفتاوى (٣/ ٨٩).

(٣) هو: أبو صفوان وأبو خالد يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التيمي المكي. ويُنسب إلى أمه، فيقال: يعلى ابنُ أمية. صحابيٌّ جليل، أسلم يوم فتح مكة، وشهد حُنَيْنًا، والطائف، وتبوك، ثم استعمله عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على اليمن، واستعمله عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على صنعاء. وكان مع علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يوم صفين، وقتل فيه، وذلك سنة (٣٨هـ). انظر: الاستيعاب (٤/ ١٥٨٥)؛ أسد الغابة (٤/ ٧٤٧)؛ الإصابة (٦/ ٦٨٥).

(٤) رواه مسلم (٦٨٦).

قد أقرهما على ذلك^(١) (٢).

✽ المسألة الثانية:

والقصر أفضل للمسافر، ويجوز له الإتمام^(٣).

لقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(٤) (٥).

✽ المسألة الثالثة:

ولا يقصر المسافر حتى يفارق بيوت قريته العامرة، أو خيام قومه^(٦).

لأن الله تعالى قال: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾؛ فأجاز القصر لمن ضرب في الأرض، وقبل مفارقة ما ذكر لا يكون ضارباً في الأرض، ولا مسافراً^(٧).



(١) وحاصل الإيراد: أن الصحابيَّين الجليلين رضي الله عنهما قد فهما أن القصر المذكور في الآية هو قصر عدد الركعات في السفر - لا قصر أفعال الصلاة وكيفيتها -، وأشكل عليهما تقيده بحال الخوف، فأقرهما النبي ﷺ على ما فهما، وأخبرهما أن القصر حال الأمن صدقة من الله، والله أعلم. انظر: تفسير الرازي (٤/ ٢٠١)؛ الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٣٦١)؛ أضواء البيان (١/ ٤٠٦)؛ الانتصار في المسائل الكبار (٢/ ٥٢٠).

(٢) انظر: المبدع (٢/ ١٠٥-١٠٦).

(٣) ولا كراهة في الإتمام، نص عليه، وهو المذهب. انظر: الإقناع (١/ ٢٧٧)؛ المنتهى (١/ ٨٧).

(٤) قال ابن قدامة رحمته الله في المغني (٣/ ١٢٢-١٢٣): (وهذا يدل على أن القصر رخصة، مُخَيَّر بين فعله وتركه، كسائر الرخص). فدلَّت الآية على جواز الإتمام، ودلَّ فعلُ النبي ﷺ على استحباب القصر؛ فإنه كان يقصر الصلاة في أسفاره، وذلك معلومٌ بالتواتر، قال ابن عمر رضي الله عنهما: (صحب رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وأباً بكرٍ، وعمر، وعثمان كذلك) [رواه البخاري (١١٠٢) واللفظ له، ومسلم (٦٨٩)]. انظر: الممتع (١/ ٥٩٩)؛ مجموع الفتاوى (٢٤/ ٩٨)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/ ٦٠٤).

(٥) انظر: المبدع (٢/ ١٠٨).

(٦) وهو المذهب. انظر: الإقناع (١/ ٢٧٥)؛ المنتهى (١/ ٨٧).

(٧) انظر: المبدع (٢/ ١٠٨).

الآية العشر

قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْفُخَ طَافِكُهُ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَافِكُهُ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَحِيدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ١٠٢].

وتحتها ست مسائل:

✽ المسألة الأولى:

صلاة الخوف ثابتة بالإجماع^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْفُخَ طَافِكُهُ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ الآية؛ وما ثبت في حقه ﷺ يثبت في حق أمته ما لم يقم دليل على اختصاصه به؛ لأن الله ﷻ أمر باتباعه.

وتخصيصه ﷺ بالخطاب لا يقتضي اختصاصه بالحكم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]^(٢).

✽ المسألة الثانية:

قال الإمام أحمد رحمه الله: (صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةُ الْخَوْفِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، أَوْ سِتَّةٍ^(٣))، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِمَنْ فَعَلَهُ^(٤).

(١) وحكمها باقي في قول عامة أهل العلم، إلا ما روي عن أبي يوسف رحمه الله أنها لا تشرع بعد النبي ﷺ، وهو مخالف لما انعقد عليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم من العمل بها. انظر: تبين الحقائق (١/٢٣٢)؛ شرح فتح القدير (٢/٦٣-٦٤)؛ المغني (٣/٢٩٦-٢٩٧)؛ الإقناع لابن القطان (٢/٤٩٥-٤٩٨).

(٢) انظر: المبدع (٢/١٢٥).

(٣) وفي مسائل أبي دواد (ص ١١١): (سته أو سبعة). وانظر: المغني (٣/٣١١)؛ الإنصاف (٥/١١٧).

(٤) المقنع (ص ٦٦). وانظر: مسائل إسحاق بن منصور المروزي (٢/٧٣٢).

وَمِنْ صِفَاتِهَا أَنْ تَقُومَ طَائِفَةٌ بِمَحَاذَةِ الْعَدُوِّ، وَتُصَلِّيَ الطَّائِفَةُ الْآخَرَىٰ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً، فَإِذَا قَامُوا إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، ثَبَتَ الْإِمَامُ قَائِمًا، وَأَتَمَّتْ لَأَنْفُسِهَا أُخْرَىٰ، وَسَلَّمَتْ، وَمَضَتْ إِلَى الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الْأُولَىٰ، فَصَلَّتْ مَعَهُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ، أَتَمَّتْ لَأَنْفُسِهَا أُخْرَىٰ، وَتَشَهَّدَتْ، ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمْ^(١).

وهذا هو المختار عند أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه أنكى للعدو، وأقل في الأفعال، وهو أشبه بكتاب الله تعالى^(٢)، وأحوط للصلاة والحرب.

وقيل: إذا صَلَّى الْإِمَامُ بِالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ رُكْعَةً، فَلَهُ أَنْ يُسَلِّمَ، وَيُتِمُّونَ بَعْدَهُ رُكْعَةً لَأَنْفُسِهِمْ.

والأوَّلُ أُولَى^(٣)؛ لموافقة الخبر^(٤)؛ ولأنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ يدلُّ على أَنَّ صَلَاتَهُمْ كُلَّهَا مَعَهُ، وَلِتَحْصَلَ الْمَعَادِلَةُ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ؛ فَإِنَّ الْأُولَىٰ أَدْرَكَتْ مَعَهُ فَضِيلَةَ الْإِحْرَامِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُسَلِّمَ بِالثَّانِيَةِ؛ لِيُسَوِّيَ بَيْنَهُمْ^(٥).

(١) وهذه الصفة ثابتة عن النبي ﷺ في الصحيحين من حديث سهل بن أبي حنمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رواه البخاري (١٤٣١)، ومسلم (٨٤١)). وقد اختارها الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: تقول بالأحاديث كلها، كل حديث في موضعه، أو تختار واحداً منها؟ قال: أنا أقول من ذهب إليها كلها فحسَنَ، وأما حديث سهل فأنا أختارُه. انظر: مسائل إسحاق بن منصور المروزي (٢/ ٧٣٣-٧٣٤)، (٧٨٠)؛ المغني (٣/ ٣١١).

(٢) انظر: رؤوس المسائل للشريف أبي جعفر (١/ ٢٢٥-٢٢٦).

(٣) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. انظر: الإرشاد لابن أبي موسى (ص ١٠٣)؛ الإنصاف (٥/ ١٢٥)؛ الإقناع (١/ ٢٨٥)؛ المنتهى (١/ ٩٠).

(٤) وهو حديث سهل بن أبي حنمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم، وفيه: (وجاءت الطائفة الأخرى، فصلَّى بهم الركعة التي بقيت، ثم ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم).

(٥) انظر: المبدع (٢/ ١٢٧-١٢٨، ١٣٠).

✽ المسألة الثالثة:

واشترط أبو الخطاب رحمته الله للصفة المذكورة أن تكون كل طائفة ثلاثة فأكثر^(١)؛ لأن الله ﷻ ذكر الطائفة، وأعاد الضمير إليها بلفظ الجمع بقوله: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ﴾؛ وأقل الجمع ثلاثة^(٢).

والمذهب: أنه لا يشترط^(٣)؛ لأن ما دون الثلاثة عدد تصح به الجماعة، فجاز أن يكون طائفة كالثلاثة، و«الطائفة» تطلق ويراد بها الواحد^{(٤)(٥)}.

✽ المسألة الرابعة:

يُستحبُّ للمُصلِّي أن يَحْمِلَ في صلاة الخوف ما يَدْفَعُ به عن نفسه، ولا يُثْقِلُهُ، كالسيف والسكين^(٦).

لقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾؛ والأمر فيه للرفق بهم، والصيانة لهم، فلم يكن للإيجاب، كما أن النهي عن الوصال في الصوم لما كان للرفق، لم يكن للتحريم. وذكر الشريف^(٧) وابن عقييل رحمهما الله أن حمل السلاح في

(١) وجزم به السامري رحمته الله. انظر: الهداية لأبي الخطاب (ص ١٠٦)؛ المستوعب (٢/ ٤١٣).

(٢) انظر: المغني (٣/ ٢٩٩)؛ الممتع (١/ ٦١٧).

(٣) أي: لا يشترط في الطائفة عدد مخصوص، بل المعتبر أن تكفي كل طائفة لقتال العدو وصدّه.

انظر: الإقناع (١/ ٢٨٤)؛ المنتهى (١/ ٩٠)؛ كشف القناع (٢/ ١٢).

(٤) انظر: الصاحبى (ص ٣٤٩)؛ المصباح المنير (ص ١٩٧)، (طوف).

(٥) انظر: المبدع (٢/ ١٢٨).

(٦) ويكره له أن يحمل ما يُثْقِلُهُ، أو يمنع كمال صلاته، أو يؤذي غيره، إلا لحاجة، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (١/ ٢٨٨)؛ المنتهى (١/ ٩١).

(٧) هو: أبو جعفر عبد الخالق بن عيسى بن أحمد العباسي الهاشمي، أحد أعيان الحنابلة، تفقه على القاضي أبي يعلى، ولازمه أكثر من عشرين سنة، حتى برع في المذهب وأفتى ودّرس. وكان رحمته الله ورعاً عفيفاً زاهداً، شديداً في الحق، قائماً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، معظماً عند الخاصة والعامة، وله مقامات في الإنكار على أهل البدع، وامتنح لأجل ذلك وسجن. =

الصلاة^(١) محظورٌ - في غير حال الخوف -، فالأمرُ به هنا أمرٌ بعد حظرٍ، فافتضى الإباحة^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾؛ مفهومه: أنَّ عليهم الجُنَاحُ في وضع السلاح عند عدم العذر. لكن: لو قيل بوجوبه لكان شرطاً كالسترة، وهو خلاف الإجماع^(٣).

وقال ابن قدامة رحمه الله: يحتمل أن يجب ذلك^(٤)؛ لأن ظاهر الأمر الوجوب^(٥)^(٦).

✽ المسألة الخامسة:

وإذا اشتدَّ الخوفُ والتحمَّ القتالُ، صلَّوا كيفما أمكنهم، رجالاً وركباناً، إلى القبلة وغيرها^(٧).

لقوله ﷺ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا لَا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩].

= من مصنفاته: «رؤوس المسائل»، و«شرح المذهب»، و«فضائل أحمد وترجيح مذهبه». وعمُّه هو الشريف أبو علي محمد بن أحمد، المعروف بـ«ابن أبي موسى»، صاحب «الإرشاد». ولد الشريف أبو جعفر سنة (٤١١هـ)، وتوفي سنة (٤٧٠هـ).

انظر: طبقات الحنابلة (٣/ ٤٣٩)؛ ذيل الطبقات لابن رجب (١/ ٢٩)؛ المقصد الأرشد (٢/ ١٤٤).
(١) في المطبوع، وجميع النسخ: (في غير الصلاة محظور)، والمثبت من رؤوس المسائل للشريف أبي جعفر (١/ ٢٢٨). وانظر: الإنصاف (٥/ ١٤٥).

(٢) انظر: رؤوس المسائل للشريف أبي جعفر (١/ ٢٢٨)؛ الفروع (٣/ ١٢٩).

(٣) انظر: الممتع (١/ ٦٢١)؛ معونة أولي النهى (٢/ ٤٥٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/ ٦٢٩).

(٤) انظر: المغني (٣/ ٣١١)؛ المقنع (ص ٦٧).

(٥) وقال رحمه الله في المغني (٣/ ٣١١): (وقد اقترن به ما يدلُّ على إرادة الإيجاب به، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾؛ ونفي الحرج مشروطاً بالأذى دليلٌ على لزومه عند عدمه، فأما إن كان بهم أذى من مطرٍ، أو مرضٍ، فلا يجب بغير خلاف، بتصريح النصِّ بنفي الحرج فيه).

(٦) انظر: المبدع (٢/ ١٣٥).

(٧) فيؤمّنون قدر طاقتهم، ولا يؤخّرون الصلاة عن وقتها ولو اشتدَّ الخوف.

وكذا حكم من هرب من العدو - هرباً مباحاً - أو من سيل، أو سبع، أو خاف فوات عدوٍ يطلبه.

انظر: المغني (٣/ ٣١٦)؛ الإنصاف (٥/ ١٤٦، ١٤٩-١٥١)؛ الإقناع (١/ ٢٨٨-٢٨٩)؛ المنتهى (١/ ٩١-٩٢).

قال ابن عمر رضي الله عنهما: (فإن كان خوفٌ أشد من ذلك، صَلُّوا رجالاً قياماً على أقدامهم، ورُكباناً، مُستقبلي القبلة، وغير مستقبلِها) ^{(١)(٢)}.

المسألة السادسة:

صلاة الجماعة واجبة ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾؛ فأمر بالجماعة في حال الخوف، ففي غيره أولى ^(٤).

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا مَعَ الزَّكَّيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٥] ^{(٥)(٦)}.



(١) رواه البخاري (٤٥٣٥) بهذا اللفظ، وزاد: قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ.

ورواه مسلم (٨٣٩) بنحوه.

(٢) انظر: المبدع (١٣٦/٢).

(٣) فهي فَرَضٌ عَيْنٌ في الصلوات الخمس المؤداة، على الرجال الأحرار القادرين، ولو في سفرٍ أو مع خوفٍ، وليست شرطاً لصحة الصلاة، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٤/٢٦٥)؛ الإقناع (١/٢٤٥)؛ المنتهى (١/٧٥).

(٤) ومن أوجه الاستدلال بالآية: أن الله ﷻ أمر الطائفة الأولى بالصلاة في الجماعة، ثم أعاد الأمر بالجماعة في حق الطائفة الثانية بقوله: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾؛ وهذا دليل أن الجماعة فرضٌ على الأعيان؛ إذ لو كانت فرضاً كفايةً لسقطت عن الطائفة الثانية بفعل الأولى، ولو كانت الجماعة سنةً، كان أولى الأعذار بسقوطها عذر الخوف، لكنه لم يَرُخصَ لهم في تركها. انظر: الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (ص ١١٢).

(٥) أي: صَلُّوا مع المصلين، فهو أمر بأداء الجماعة مع المسلمين؛ لأن «مَعَ» تقتضي المعية والجمعية.

انظر: زاد المسير (١/٧٥)؛ الجامع لأحكام القرآن (١/٣٤٨).

(٦) انظر: المبدع (٢/٤١).

الآية الحادية والعشرون

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿الَّذِينَ يَرَبُّونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنٌ مِنْ اللَّهِ فَكُلُوا أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْخَرِ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

وتحتها ثلاث مسائل:

✽ المسألة الأولى:

إذا أَسْلَمَ عَبْدٌ فِي يَدِ ذِمِّيٍّ، أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مَلِكِهِ بَيْعٍ، أَوْ عَتَقٍ، أَوْ هِبَةٍ^(١).
لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٢)؛ ولأنَّ في إبقائه في ملكه صَغَارًا لِلْمُسْلِمِ^(٣).

✽ المسألة الثانية:

لا يملك الكفار أموال المسلمين بالقَهْر، في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(٤).

- (١) وهذا مُجْتَمَعٌ عليه. انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٣٥)؛ الشرح الكبير (١١/ ١٧٥).
(٢) استدلَّ الفقهاء رحمهم الله بهذه الآية على منع كُلِّ ولايةٍ أو سلطانٍ للكافر على المسلم، واحتجوا بذلك في كثير من مسائل الفقه.
وهذا الاستدلالُ مبنيٌّ على تفسير الآية بأن الله ﷻ لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً في الدنيا من جهة الشَّرْع. وقال أكثرُ المفسرين إنَّ معناها: لا سبيل للكافرين على المؤمنين يوم القيامة. وضَعَفَهُ ابن العربي رحمته الله. وقيل في تفسيرها غير ذلك.
انظر: تفسير الطبري (٩/ ٣٢٧)؛ أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٥٠٩-٥١٠)؛ المحرر الوجيز (٤/ ٢٢٦)؛ زاد المسير (٢/ ٢٣٠)؛ الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٤١٩-٤٢١).
(٣) انظر: المبدع (٤/ ٤٣-٤٤).
(٤) واختاره أبو الخطاب رحمته الله، وقال: إنه ظاهر كلام الإمام أحمد رحمته الله. والرواية الثانية: أنهم يملكونها بالقَهْر، وبغير القهر كالحيوان الشارد والعبد الآبى إليهم، وهو المذهب. انظر: الهداية (ص ٢١٦)؛ تقرير القواعد وتحريم الفوائد (٣/ ٤١٢)؛ الإنصاف (١٠/ ٢٠٤-٢٠٩)؛ الإقناع (٢/ ٩٦)؛ المنتهى (١/ ٢٢٦).

لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(١).

✽ المسألة الثالثة:

لا يلي الكافر نكاح المسلمة بالإجماع^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾؛ وقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

ولا يلي المسلم نكاح الكافرة^(٣).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٣]^(٤).



(١) انظر: المبدع (٣/٣٥٦-٣٥٧).

(٢) أي: لا يكون ولياً عليها في النكاح، وقد حكى الإجماع على ذلك ابن المنذر: وابن قدامة رحمهما الله. واستثنى جمع من الحنابلة: أم الولد، والمكاتبة، والمدبرة. فمن أسلمت منهن تحت كافر، فإنه يلي تزويجها، وبياشره، وهو المذهب.

انظر: الإشراف (٥/٢٣)؛ المغني (٩/٣٧٧)؛ الإنصاف (٢٠/١٩٣)؛ الإقناع (٣/٣٢٥)؛ المتهى (٢/٨٧).

(٣) إلا السلطان، وسيد الأمة، أو ولي سيدها، فلم يزوج أمه كافرة لا ولي لها، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٣/٢٣٥)؛ المتهى (٢/٨٧).

(٤) انظر: المبدع (٧/٣٤، ٣٨).

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

الآية الأولى

لَهُ قَالَ تَحَالَىٰ ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْتَعْرِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١].

وتحتها مسألة واحدة، وهي:

يجوز خيار الشرط^(١) ولو طالَّت مدَّته^(٢).

لعموم قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٣).

وقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم»^(٤).

(١) الخيار لغة: اسم مصدرٍ من اختار الشيء يختاره اختياراً.

وهو: طلبُ خيرِ الأمرين، من الإمضاء، أو الرجوع.

وخيار الشرط: أن يشترطَ العاقدان في صلب العقد أو بعده - في مدة خيار مجلس أو شرط - مدةً معلومة. انظر: المطلع (ص ٢٧٩)؛ المصباح المنير (ص ٩٨)؛ القاموس المحيط (٢/ ٣٥)، (خير) فيهما؛ الإقناع (٢/ ١٩٧، ٢٠٠)؛ الروض المربع (١/ ٤٨١، ٤٨٣).

(٢) بشرط أن تكون المدة معلومة، وهو المذهب. انظر: الإقناع (٢/ ٢٠٠)؛ المنتهى (١/ ٢٥٦).

(٣) وجه الاستدلال: أن الله ﷻ أمر بالوفاء بالعقود، وذلك عامٌ في كلِّ عقدٍ بين العبد وربِّه، من التزام عبوديته والامتثال لأحكامه، وكلِّ ما يعقدهُ الناس بينهم من العقود المشروعة، كالبيع، والنكاح، ونحوهما مما يجب الوفاء به، ومن جملة ذلك: الوفاء بما تضمنته تلك العقود من الشروط الصحيحة. انظر: المحرر الوجيز (٤/ ٣١٣)؛ البحر المحيط لأبي حيان (٣/ ٤١١-٤١٢)؛ تفسير أبي السعود (٣/ ٢)؛ تفسير السعدي (ص ٢٢٧).

(٤) رواه أحمد (٨٧٨٤)، وأبو داود (٣٥٩٤) واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

و صححه ابن حبان (٥٠٩١)، وحسنه محققو المسند (١٤/ ٣٨٩).

وروي أيضاً من حديث عائشة، وأنس بن مالك، وعمر بن عوف المزني، وابن عمر رضي الله عنهما.

ولأنه حقٌّ مقدّرٌ يعتمدُ الشرطَ، فيرجعُ في تقديره إلى مُشترطه، كالأجل.
فإن شرطه إلى الغد، لم يدخل الغد في المدة^(١)؛ لأنَّ «إلى» لانتهاى الغاية، وما بعدها يخالف ما قبلها، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾ [البقرة: ١٨٧].
وعنه: يدخل^(٢)؛ لأنها قد تكون بمعنى: «مع». فعلى هذا: لا يسقط الخيار إلا بآخر الغد. وجوابه: أنَّ ما تقدم هو الأصل فيها، وحملها على المعية إما لدليل، أو لتعذر حملها على موضوعها الأصلي^{(٣)(٤)}.

الآية الثانية

للهِ قَالَ الْعَالِي: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْوَاجِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ بَيَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

وتحتها ست مسائل:

- = قال الألباني رحمه الله: (الحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره، وهي وإن كان في بعضها ضعف شديد، فسائرهما مما يصلح الاستشهاد به). إروا الغليل (٥/١٤٥).
وانظر: البدر المنير (٦/٥٥٢-٥٥٤)؛ التلخيص الحبير (٣/٢٣).
(١) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٢/٢٠١)؛ المنتهى (١/٢٥٧).
(٢) انظر: الهداية لأبي الخطاب (ص ٢٣٦)؛ الإنصاف (١١/٢٩١).
(٣) انظر: رصف المباني (ص ٨٠)؛ الجنى الداني (ص ٣٨٥)؛ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٧٩-٨٠).
(٤) انظر: المبدع (٤/٦٧، ٦٨-٦٩).

✽ المسألة الأولى:

لا يُباح شيءٌ مِنْ حيوانِ البرِّ المقدورِ عليه بغير ذكاة^(١).

لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾.

ويُستثنى من ذلك الجَرَادُ^(٢).

لقوله ﷺ: «أَحَلَّ لَنَا مَيْتَانِ: الْحَوْتَ وَالْجَرَادَ»^(٣).

وأما السَّمَكُ، وسائر ما لا يعيش إلا في الماء، فلا ذكاة له^(٤).

(١) أصل الذكاة في اللغة: تمام الشيء. ومنه الذكاء في الفهم؛ إذا كان تاماً سريع القبول، وسُمي الذبيح ذكاة؛ لأنه إتمام الزموق. يقال: ذكَّى الشاة تذكياً؛ إذا ذبحها، وشاة ذكي؛ إذا: أدركت ذكاتها. وأما في الشرع، فقد عرّفها الفتوحيّ بكنّته بأنها: (ذبيح أو نحر حيوان مقدور عليه مباح أكله، يعيش في البرّ - لا جراد ونحوه - بقطع خُلُقُومٍ ومريء، أو عَقْرُ مُمْتَنِع). انظر: تهذيب اللغة (٣٣٧/١٠)؛ لسان العرب (٢٨٧-٢٨٨/٤)، (ذكا) فيهما؛ الإقناع (٣١٥/٤)؛ المنتهى (٣١٦/٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣٣٠/٦).

(٢) انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٤١، ٢٤٣)؛ المغني (٣٠١/١٣)؛ المجموع (٨١/٩-٨٢).

(٣) أجمع العلماء ﷺ على إباحة الجراد في الجملة، واختلفوا فيما مات بالبرد أو بغير سبب. والمذهب: جوازُ أَكْلِهِ مطلقاً. انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٧٨)؛ المغني (٣٠٠/١٣)؛ المجموع (٨٢/٩)؛ الإقناع (٣١٥/٤)؛ المنتهى (٣١٧/٢).

(٤) رواه أحمد (٥٧٢٣)، وابن ماجه (٣٢١٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً. ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٤/١) موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنهما. وقال: (هذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند). وصحّح وقفه كذلك: الدارقطني، وأبو زرعة، وأبو حاتم رحمهم الله. قال ابن القيم بكنّته: (وفي السنن عن ابن عمر موقوفاً ومرفوعاً: «أحلّت لنا ميتين...» حديث حسن، وهذا الموقوف في حكم المرفوع، لأن قول الصحابي: «أحلّ لنا كذا» و«وحرّم علينا» ينصرف إلى إحلال النبي ﷺ وتحريمه). زاد المعاد (٣/٣٤٥).

انظر: البدر المنير (٤٤٨/١)؛ التلخيص الحبير (٢٥/١-٢٦)؛ السلسلة الصحيحة (٣/١١١).

(٥) وأجمع العلماء ﷺ على إباحته إن مات بسبب، كأن يَنبِذَهُ البحرُ، أو يصطاده الإنسان. واختلفوا فيما مات منه بغير سبب. والمذهب: إباحته، ونصّ عليه الإمام أحمد بكنّته. وأما ما يعيش في البر والبحر كالسُلْحَفَةِ، فالمذهب: أنه لا يُباح بغير ذكاة؛ تغليبا لجانب البر احتياطاً. =

لقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦]؛ وطَعَامُهُ: ما رمى به، أو مات فيه، ونحو ذلك^(١).

ولقوله ﷺ في البحر: «هو الطَّهْر ماؤه، الحِلُّ مَيْتَتُهُ»^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الثانية:

التسمية شرط لصحة الذكاة^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]؛ والفِسْقُ حرامٌ.

فإن تركها عنداً أو جهلاً لم تصح ذكاته، وإن تركها سهواً صحَّتْ^(٥).

= انظر: بداية المجتهد (٢٥٢/١)؛ المغني (٢٢٩/١٣)؛ الإنصاف (٢٧/٢٧٩-٢٨٠)؛ الإقناع (٣١٥/٤)؛ المتنبه (٣١٧/٢)؛ كشاف القناع (٢٠٤/٦).

(١) انظر: تفسير الطبري (١١/٥٧-٦١)؛ زاد المسير (٢/٤٢٨)؛ تفسير ابن كثير (٣/١٢٤٤-١٢٤٥)؛ الباب لابن عادل (٥٣١/٧).

(٢) رواه أحمد (٧٢٣٣)، وأبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩٩) وقال: (حسن صحيح)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦). وصححه جمع من الأئمة، منهم: البخاري، وابن خزيمة، وابن حبان، والخطابي، والحاكم، والبيهقي، وابن الملقن رحمهم الله.

انظر: نصب الراية (١/٩٥-٩٨)؛ البدر المنير (١/٣٤٨)؛ تهذيب التهذيب (١٠/٢٥٧). (٣) انظر: المبدع (٩/٢١٣-٢١٤).

(٤) فيُشترط أن يقول عند حركة يده بالذبح أو النحر: «بسم الله»، لا يقوم غيرها مقامها، وتجزيه بغير العربية ولو أحسنها، وهو المذهب.

واستثنوا من ذلك: الأخرس؛ فيُجزئُه الإيماء إلى السماء، وكلُّ إشارة يفهم منها قصدُ التسمية. انظر: الإنصاف (٢٧/٣١٩-٣٢١)؛ الإقناع (٤/٣١٨-٣١٩)؛ المتنبه (٢/٣١٨)؛ شرح المتنبه للبهوتي (٦/٣٣٧-٣٣٨).

(٥) نصَّ عليه الإمام أحمد رحمته الله في أكثر الروايات عنه، وهو المذهب.

انظر: مسائل عبد الله (ص ٢٦٣)؛ الهداية لأبي الخطاب (ص ٥٥٣)؛ الإقناع (٤/٣١٩)؛ المتنبه (٢/٣١٨).

والآية محمولة على تركيها عمداً؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾؛ والأكل مما نُسِيت التسمية عليه ليس بفسق؛ لقوله ﷺ: «عُفي لأمتي عن الخطأ والنسيان»^(١).

وعنه: لا تسقط التسمية بالسَّهْو^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٤٦]؛ وهو عامٌّ في العمد والسَّهْو^(٣)؛ ولأنَّ الشيء متى كان شرطاً، لم يُعذر بتركه سهواً، كالوضوء مع الصلاة.

وعنه: أنَّ التسمية سنة^(٤)، وقال رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ -: يعني الميتة^(٥)^(٦).

(١) رواه هذا اللفظ: ابن حزم في المحلّى (٣٣٤، ٣٥/٨) وصحّحه، وأعله الإمام أحمد. ورواه ابن ماجه (٢٠٤٥) بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه». من طريق عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً. وفيه انقطاع؛ لأن عطاء لم يسمعه من ابن عباس رضي الله عنهما. ورواه ابن حبان (٧٢١٩)، والحاكم (٢/٢١٦)، والبيهقي (٧/٣٥٦) من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً باللفظ السابق. وإسناده صحيح، قال الحاكم: (على شرط الشيخين). ووافقه الذهبي. وحسنه النووي في الأربعين، وصححه ابن رجب في شرحها (٢/٣٦١)، وأحمد شاكر في تعليقه على الإحكام (٥/١٤٩)، والألباني في الإرواء (١/١٢٣).

(٢) انظر: الفروع (١٠/٣٩٩)، الإنصاف (٢٧/٣٢٤).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٢٧/٣٢٤)؛ الممتع (٦/٤٦).

(٤) انظر: الروايتين والوجهين (٣/١٠)؛ المغني (١٣/٢٩٠)؛ الإنصاف (٢٧/٣٢٤).

(٥) وهذا التفسير مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال ابن جزي رحمه الله في التسهيل (٢/١٩-٢٠): (وإنما جاء الكلام في سياق تحريم الميتة وغيرها، فإن حملناه على ذلك لم يكن فيه دليل على وجوب التسمية في ذبائح المسلمين، وإن حملناه على عمومها كان فيه دليل على ذلك).

وقيل إن المراد بالآية: تحريم ما ذكر عليه اسم غير الله من الأوثان والآلهة ونحوها؛ فمعنى قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾؛ أي: لا تأكلوه حال كونه فسقاً. وهذا الفسق بيته الآية الآخري: ﴿أَوْ فِسْقًا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأنعام: ١١٥]، وعلى هذا: فلا دليل في الآية على تحريم ذبيحة المسلم إذا لم يذكر اسم الله عليها، ولو كان متعمداً.

انظر: تفسير الطبري (١٢/٨٣-٨٤)؛ الكشف (٢/٤٧)؛ زاد المسير (٣/١١٥)؛ تفسير الرازي (٥/١٣٠)؛ الجامع لأحكام القرآن (٧/٧٤-٧٧)؛ اللباب لابن عادل (٨/٤٠٤-٤٠٦)؛ الإقنان (٢/٣٢٢).

(٦) انظر: المبدع (٩/٢٢٢-٢٢٤).

* المسألة الثالثة:

تحرُّمُ الْمُتَخَفِّقَةِ وَالْمَوْفُودَةِ وَالْمُتَرَدِّبَةِ وَالنَّطِیْحَةِ وَأَكِيلَةِ السَّبُعِ^(١)، إِلَّا أَنْ تُذَرَكَ ذَكَائِهَا وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ تُمَكِّنُ زِيَادَتَهَا عَلَى حَرَكََةِ الْمَذْبُوحِ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَالْمُتَخَفِّقَةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِیْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾^(٣) (٤).

* المسألة الرابعة:

وإن رُمِيَ الصيدُ في الهواء، أو على شجرة، أو حائطٍ، فسقطَ على الأرض فمات،

(١) الْمُتَخَفِّقَةُ: هي التي تُخَنَّقُ في حَلْقِهَا. وَالْمَوْفُودَةُ: التي تُضْرَبُ حَتَّى تُشْرِفَ عَلَى الْمَوْتِ. وَالْمُتَرَدِّبَةُ: التي تقع من علوٍ. وَالنَّطِیْحَةُ: التي نَطَحَتْهَا دَابَّةٌ أُخْرَى. وَأَكِيلَةُ السَّبُعِ: التي أكل السَّبُعُ بَعْضَهَا. انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ص ١٤٠)؛ زاد المسير (٢/ ٢٧٩-٢٨٠)؛ التسهيل لابن جزي (١/ ١٦٧)؛ الإقناع (٤/ ٣١٧-٣١٨).

(٢) واشترط الحجاوي رَحِمَهُ اللهُ لِإِبَاحَتِهَا: أَنْ تَتَحَرَّكَ عِنْدَ الذَّبْحِ، وَلَوْ بِيَدٍ أَوْ ذَنْبٍ أَوْ طَرَفٍ عَيْنٍ. وظاهرُ كلام أكثر الأصحاب عدم اشتراطه، فيكفي لإباحتها أن يذَكِّيها وفيها حياةٌ تزيد على حركة المذبوح، وجزم به صاحب المنتهى في شرحه. انظر: المحرر (٣/ ١٠)؛ تصحيح الفروع (١٠/ ٣٩٦-٣٩٧)؛ الإقناع (٤/ ٣١٨)؛ المنتهى (٢/ ٣١٨)؛ معونة أولى النهي (١١/ ١٤٥-١٤٦). فإن بلغت حال النَّزْعِ، ولم يبق فيها إلا حركة المذبوح واضطراب الموت، حرُمَ أكلها، ولا تُبيحُها الذكاة بالإجماع.

انظر: مختصر اختلاف العلماء (٣/ ٢٠٤)؛ الحاوي للماوردي (١٥/ ٥٨)؛ الاستذكار (١٥/ ٢٤٩-٢٥٠). (٣) فقله ﷺ: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ استثناءً متَّصِلٌ يعود على جميع ما تقدم مما يمكن ذكاته - وهو المنخفة وما بعدها - فأما الميتة والدم ولحم الخنزير وما أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، فلا تُتَصَوَّرُ فِيهِ الذكاة. ومعنى الاستثناء: إلا ما أدرتكم ذكاته على التَّام - وهو ما فيه حياةٌ مُسْتَقَرَّةٌ - فإنه مباح. انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٣٠٥-٣٠٦)؛ زاد المسير (٢/ ٢٨٠-٢٨١)؛ تفسير السعدي (ص ٢٢٩)؛ مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٣٧)؛ شرح الزركشي (٦/ ٦٦٨-٦٦٩).

(٤) انظر: المبدع (٩/ ٢٢١).

لم يحلَّ أكله إلا أن يكون جُزْءُهُ مُوجِبًا^(١)؛ لدخوله في قوله ﷻ: ﴿وَالْمَرَدِيَّةُ﴾.
والمذهب: أنه يحلُّ^(٢)؛ لأنَّ الظاهر زُهوق رُوحه بالرَّمي لا بالقوع؛ ولأنَّه سقوط
لا يُمكن الاحتراز عنه، فوجب أن يحلَّ الصيد^(٣)، كما لو أصابه فوقَ على جَنْبِهِ^(٤).

✽ المسألة الخامسة:

عظم الميتة^(٥) النَّجَسَةِ نَجِسٌ^(٦).

لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾؛ والعظم من جملتها^(٧).

- (١) وهذه إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ. انظر: الفروع (١٠/ ٤١٤)؛ الإنصاف (٢٧/ ٣٧٦).
والجرح المؤجي: هو المسرع للموت، يقال: وَخَى الشيءُ وَأَوْخَى؛ إذا أَسْرَعَ. وموتٌ وَجِيٌّ، أي: سريع.
انظر: المطالع (ص ٤٦٧-٤٦٨)؛ المصباح المنير (ص ٣٣٦)؛ القاموس المحيط (٤/ ٣٩٩)، (وحي) فيهما.
(٢) ولو لم يكن جُزْءُهُ مُوجِبًا، إذا تحققت شروط إباحة الصيد. انظر: الإقناع (٤/ ٣٢٨)؛
المنتهى (٢/ ٣٢٣).
(٣) لأنه لو حُرِّمَ بذلك السُّقُوط، لأدَّى إلى أن لا يحلَّ طيرٌ أبدًا. انظر: الممتع (٦/ ٦١)؛ شرح
المنتهى (٦/ ٣٥٣).
(٤) انظر: المبدع (٩/ ٢٣٨-٢٣٩).
(٥) المَيْتَةُ - بتخفيف الياء وقد تُشَدَّد - ما مات حَتَفَ أنْفِه. وجمعها: مَيْتَات.
وفي الشَّرْع: كُلُّ حيوانٍ فارقه الرُّوحُ بغير ذكاة.
فيشمل: ما مات حَتَفَ أنْفِه، وما قُتِلَ على صفةٍ غير مشروعة:
إما في الفعل، كالمختوق، وما ذُبِحَ ولم يُقَطَّع حُلُقُومُهُ.
أو في الفاعل، كما ذَبَحَهُ المجوسيُّ.
أو في المفعول به، كالكلب ونحوه مما لا تُبيحه الذكاة.
والموت حَتَفَ الأنف: هو الموت من غير فعلٍ فاعل.
انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ١٤٦)؛ المطالع (ص ٢١)؛ المصباح المنير (ص ٣٠١)، (موت)؛
شرح حدود ابن عرفة (١/ ٩١-٩٢)؛ فتح مولى المواهب (١/ ١٧٠).
(٦) وكذا قَرْنُهَا، وَسِنُّهَا، وَظَفْرُهَا، وَخَافِرُهَا. فأما ما مَيَّتَهُ طاهرةٌ كالسَّمَك، فإنَّ عظمه طاهرٌ، وكذا سائر
أجزائه، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (١/ ١٧٧، ٢/ ٣٢٣)؛ الإقناع (١/ ٢٠-٢١)؛ المنتهى (١/ ١٠).
(٧) فيدخل في عموم الآية، وتثبت له أحكام الميتة من التحريم والنجاسة وغير ذلك. انظر: الكافي (١/ ٤٢).

وعنه: طاهر^(١)؛ لأنَّ الموت لا يحُلُّ العظم، فلا ينجُسُ به، كالشعر.

والأول أصحُّ؛ لأنَّ الحياة تحلُّه، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿[يس: ٧٨-٧٩]؛ وبدليل الإحساس والألم، وهو في العظام أشدُّ منه في اللحم، والضرسُ يألم، ويُجسُّ ببرودة الماء وحرارته، وكلُّ ما تحلُّه الحياة يحلُّه الموت، فينجُسُ به، كالجلد^(٢).

✽ المسألة السادسة:

صوفُ الميتِ وشعرُها وريشُها طاهرٌ، إذا كان الحيوان طاهراً في الحياة^(٣)(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَى حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠] والآية سقت للامتنان، والظاهرُ شمولُها لحالي الحياة والموت^(٥).

وعنه: أنَّها نجسة^(٦)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾.

وجوابه: أن المراد بالآية ما فارقت الحياة الحيوانية، ومن خاصَّيتها الحسُّ

(١) واختار هذه الرواية شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ. انظر: مجموع الفتاوى (٩٧/٢١)؛ الفروع (١٢٣/١)؛ الإنصاف (١٧٧/١).

(٢) انظر: المبدع (٧٥-٧٦).

(٣) الحيوان الطاهرُ في الحياة: هو المأكول، وما كان في الخلقة كالهرة فما دُونها، وما لا نفسَ له سائلة - أي: ما ليس له دمٌ يسيل بقتله - ما لم يكن متولِّداً من نجس.

انظر: الروض المربع (٧٦/١)؛ كشف القناع (٢٦-٢٧، ٥٧، ١٩٥)؛ الشرح الممتع (٩٠/١).

(٤) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

فأما ما كان نجساً حال حياته، فشعره بعد الموت نجس، وكذا صوفه وريشه.

انظر: شرح الزركشي (١٦٢/١)؛ الإنصاف (١٨٠/١)؛ الإقناع (٢١/١)؛ المنتهى (١٠/١).

(٥) والريش مقيسٌ على هذه الثلاثة. انظر: كشف القناع (٥٧/١).

(٦) انظر: المستوعب (١١٤/١)؛ الإنصاف (٢٨٠/١).

والحركة الإرادية، وهما متفريان في الشعر^(١).

الآية الثالثة

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿هَسْتَأْنُوكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنْقُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [المائدة: ٤].

وتحتها سبع مسائل:

✽ المسألة الأولى:

الصَّيْدُ فِي الْأَصْلِ: مصدرُ صَادَ يَصِيدُ صَيْدًا، فهو صَائِدٌ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمَصِيدِ تسميةً للمفعول بالمصدر^(٣).

وَأَجْمَعُوا عَلَى إِبَاحَتِهِ^(٤)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿هَسْتَأْنُوكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾؛ وقوله تعالى:

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانُ﴾ لا يدخل فيها الشعور وما أشبهها؛ وذلك لأن الميت ضد الحي، والحياة نوعان: حياة الحيوان وحياة النبات. فحياة الحيوان خاصتها الحس والحركة الإرادية، وحياة النبات خاصتها النمو والاعتناء. وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانُ﴾ إنما هو بما فارقت الحياة الحيوانية دون النباتية؛ فإن الشجر والزرع إذا يس لم ينسج باتفاق المسلمين... وإذا كان كذلك فالشعر حياته من جنس حياة النبات، لا من جنس حياة الحيوان؛ فإنه ينمو ويفتدي ويطول كالزرع، وليس فيه حس، ولا يتحرك بإرادته، فلا تحله الحياة الحيوانية حتى يموت بمفارقة، فلا وجه لتنجيسه). مجموع الفتاوى (٩٧/٢١-٩٨).

وانظر: شرح الزركشي (١/١٦٣).

(٢) انظر: المبدع (١/٧٦-٦٦).

(٣) والصَّيْدُ شرعاً: اقتناص حيوانٍ حلالٍ متوحشٍ طبعاً، غير مملوك، ولا مقدورٍ عليه. وهذا تعريف للمصدر، فأما المَصِيدُ فهو: حيوانٌ مقتنصٌ حلالٌ متوحشٍ طبعاً، غير مملوك، ولا مقدورٍ عليه.

انظر: الصحاح (٢/٤٩٩)؛ المغرب (ص ٢٧٥)، (صيد) فيهما؛ المطلع (ص ٤٦٧)؛ الإقناع (٤/٣٢٣)؛ المنتهى (٢/٣٢١)؛ كشف القناع (٦/٢١٣).

(٤) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٨٠)؛ المغني (١٣/٢٥٧)؛ الإقناع لابن القطان (٢/٩٢٧-٩٢٨).

﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]^(١).

✽ المسألة الثانية:

يُباحُ الصَّيْدُ بالجوارح^(٢) إذا كانت مُعَلَّمَةً^(٣).

لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾.

ويُستثنى من ذلك: الكلبُ الأسودُ البهيمُ^(٤)، فلا يُباح صيده^(٥)، نصَّ عليه الإمام أحمد رحمه الله، وقال: (ما أعرف أحداً رخص فيه)^(٦)؛ يعني: من السلف.

(١) انظر: المبدع (٢٣١/٩).

(٢) الجوارح: كل ما يُصاذه من سباع البهائم والطير، كالكلب، والفهد، والصَّقر، والبازي، ونحو ذلك مما يقبلُ التعليم. وسُميت بذلك لاجتراح صاحبها بها، أي: اكتسابه بها. أو لأنها تجرح ما تصيده غالباً. انظر: زاد المسير (٢٩١/٢-٢٩٢)؛ المطلع (ص ٣٣١)؛ كشف القناع (٢٢٢/٦).

(٣) أجمع العلماء رحمهم الله على إباحة ما صاده الكلبُ المَعْلَمُ غيرُ الأسود، إذا أمسك على صاحبه، وذكر اسم الله عليه عند إرساله، وكان مُعَلَّمًا مسلمًا.

انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٨٠)؛ الإقناع لابن القطان (٢/٩٣٩-٩٤٠)؛ تفسير ابن كثير (٣/١١٠٧).

والمذهب: إباحة الصَّيد بكلِّ جارحة مُعَلَّمَةٍ، ولو كان المَعْلَمُ كافرًا، إلا الكلبُ الأسود البهيم. فالمَعْلَمُ من سباع البهائم: ما يَستَربِلُ إذا أرسل، ويَترَجِرُ إذا رُجِرَ، ولا يأكلُ مما أمسك.

والمَعْلَمُ من سباع الطير: ما يَستَربِلُ إذا أرسل، ويَترَجِعُ إذا دُعِيَ. ولا يَعتَبَرُ فيه تركُ الأكلِ مما أمسك. وتصير الجارحة مُعَلَّمَةً بتحقيق الشرط المذكور ولو مرةً، فإن تخلف بعد ذلك، لم تخرج عن كونها مُعَلَّمَةً.

انظر: الإنصاف (٢٧/٣٨٩-٣٩٧)؛ الإقناع (٤/٣٢٧، ٣٣٠-٣٣١)؛ المنتهى (٢/٣٢٤-٣٢٥).

(٤) وهو: الأسود الذي لا بياض فيه. كذا عرّفه في التنقيح والمنتهى، والحق به صاحبُ الإقناع: الكلبُ الأسود الذي بين عينيه نُكتتان من البياض، وهو خلاف المذهب.

انظر: التنقيح (ص ٣٨٩)؛ الإقناع (٤/٣٣٠)؛ حواشي التنقيح للحجاوي (ص ٢٦٧)؛ المنتهى (٢/٣٢٤)؛ غاية المنتهى (٢/٥٢٠)؛ كشف القناع (٦/٢٢٢)؛ مطالب أولي النهى (٩/١٤٣).

(٥) وهو من مفردات المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢٧/٣٨٦)؛ الإقناع (٤/٣٣٠)؛ المنتهى (٢/٣٢٤)؛ المنح الشافيات (٢/٧٤٩).

(٦) مسائل إسحاق بن منصور المروزي (٨/٣٩٨٥). وانظر: المغني (١٣/٢٦٧).

ودليل ذلك: أن النبي ﷺ أمر بقتله، وقال: «الكلب الأسود شيطان»^(١)؛ وهي العِلَّةُ، والسوادُ علامة، كما يُقال: إذا رأيت صاحبَ السلاح فاقتله؛ فإنه مرتد. فالعِلَّةُ: الرَّدَّةُ.

وأباحه أكثر العلماء^(٢)؛ لعموم الآية والأخبار، وكغيره من الكلاب^(٣).

✽ المسألة الثالثة:

إذا أَكَلَ الكَلْبُ من الصَّيْدِ بعد تعلُّمِهِ، حَرُمَ ما أَكَلَ منه^(٤).

لقوله ﷺ: «فإن أكل فلا تأكل؛ فإنني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه»^(٥).

وعنه: يباح^(٦)؛ لعموم قوله ﷺ: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ»؛ وهذا الصيدُ مما أَمْسَكَ، ولم يُفَصَّل^(٧).

(١) رواه مسلم (٥١٠٠، ١٥٧٢).

وجه الاستدلال به: أنَّ الأمر بقتل الكلب الأسود يقتضي النهي عن إمساكه، وتعليمه، والاصطياد به، فمن اصطاد به بطل فعله، وصار كالعدم، فلا يُباح صيده.

انظر: زاد المسير (٢/٢٩٣)؛ رؤوس المسائل للعكبري (٥/٨٠٣-٨٠٤)؛ غذاء الألباب (٢/٣٥).

(٢) وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية رحمهم الله.

انظر: المبسوط للسرخسي (١١/٢٤٢)؛ حاشية ابن عابدين (١٠/٤٨)؛ المتقن للباجي (٣/١٢٣-١٢٤).

(٣) القوانين الفقهية (ص ١١٨)؛ مواهب الجليل (٤/٣٢٢)؛ الحاوي (١٥/٦)؛ روضة الطالبين (٣/٢٤٦)؛ كفاية الأخيار (ص ٥٦٩).

(٤) انظر: المبدع (٩/٢٤٢-٢٤٣).

(٥) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/٣٣١)؛ المنتهى (٢/٣٢٤).

(٦) رواه البخاري (٥٤٨٧)، ومسلم (١٩٢٩) واللفظ له.

(٧) انظر: الروايتين والوجهين (٣/٨)؛ الفروع (١٠/٤١٨)؛ الإنصاف (٢٧/٣٩٤).

(٨) وأجاب ابن قدامة رحمه الله بأن الآية لا تتناول هذا الصيد؛ لأن الله ﷻ قال: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ»؛ وهذا الكلب إنما أمسك على نفسه. انظر: الروايتين والوجهين (٣/٩)؛ المغني (١٣/٢٦٣-٢٦٤).

ولا يحرم ما تقدم من صيده^(١)؛ لعموم الآية^(٢) (٣).

✽ المسألة الرابعة:

يباح ما قتله الجارح بصدمة أو خنق، في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(٤).
لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ أَجَلٌ لَّكُمْ الطَّيِّبُتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾.

والمذهب: أنه لا يباح^(٥)؛ لأنه قتله بغير جرح، أشبه ما لو قتله بالحجر. وقد حرم الله ﷻ المُنْخَنِقَةَ والمَوْقُودَةَ، وهذا منها^(٦)، وعموم الآية مخصوص بما دُكر^(٧).

✽ المسألة الخامسة:

إذا صاد المسلم بكلب المجوسي حل صيده بغير كراهة^(٨).
لأنه آله صاد بها مسلم، أشبه ما لو صاد بقوس المجوسي وسهمه.

(١) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٣٩٢/٢٧)؛ الإقناع (٣٣١/٤)؛ المنتهى (٣٢٤/٢).

(٢) قال ابن قدامة رحمته الله: (وإنما خُصَّ ما أكل منه، ففيما عداه يجب القضاء بالعموم). المغني (٢٦٤/١٣).

(٣) انظر: المبدع (٢٤٣-٢٤٤/٩).

(٤) واختاره الحسن بن حامد رحمته الله. انظر: المقنع (ص ٤٥٨)؛ المحرر (١٤/٣)؛ الإنصاف (٣٩٩/٢٧).

(٥) فيشترط لإباحة الصيد أن يجرحه الكلب ونحوه.

انظر: الإنصاف (٣٩٩/٢٧)؛ الإقناع (٣٣١/٤)؛ المنتهى (٣٢٥/٢).

(٦) انظر: المغني (٢٦٤-٢٦٥/١٣).

(٧) انظر: المبدع (٢٤٤-٢٤٥/٩).

(٨) وهذا قول أكثر الأصحاب، ورجحه الموفق رحمته الله. قال في الإنصاف (٣٦٤/٢٧): (وهو المذهب).

وخالف الحجاوي رحمته الله في الإقناع (٣٢٧/٤)، فقال: إنه مكروه. انظر: المغني (٢٧٢/١٣)؛ الفروع

(٤١٠/١٠)؛ المبدع (٢٣٦/٩)؛ التوضيح للشويكي (١٢٦١/٣)؛ كشاف القناع (٢١٨/٦).

وعنه: لا يحل^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾؛ فهذا خطابٌ للمسلمين، وكلُّبُ المجوسي لم يُعلِّمه مسلم^(٢).
 وجوابه: أنَّ الآية دلت على إباحة الصيد بما علَّمناه، وما علَّمه غيرنا فهو في معناه^(٣).

❖ المسألة السادسة:

التسمية شرط لإباحة الصيد^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].
 ولقوله ﷺ: «وما صيدت بقوسك فذكرت اسم الله فكل، وما صيدت بكلبك المعلن فذكرت اسم الله فكل»^(٥).
 فإن تركها لم يُبَحَّ، سواء تركها عمداً أو سهواً^(٦)؛ للآية والخبر^(٧).

(١) انظر: الروايتين والوجهين (٧/٣)؛ الإنصاف (٢٧/٣٦٥).

(٢) قال القاضي أبو يعلى رحمه الله: (فأباح الأكل من الجوارح التي علَّمناها، فاقضى الظاهر أنه لا يُباح أكل ما علَّمه غيرنا). الروايتين والوجهين (٧/٣). وانظر: زاد المسير (٢/٢٩٣).

(٣) انظر: المبدع (٩/٢٣٦).

(٤) فيشترط أن يقول: «بسم الله» عند إرسال السهم أو الجارحة. ويُستثنى: الأخرس؛ فتُجزئه كل إشارة يُفهم منها قصد التسمية، وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/٣٣٤)؛ المنتهى (٢/٣٢٦)؛ كشف القناع (٦/٢٢٧).

(٥) رواه البخاري (٥٤٧٨) واللفظ له، ومسلم (١٩٢٩).

(٦) وهو المذهب، واختاره أكثر الأصحاب، وهو من المفردات.

انظر: الإنصاف (٢٧/٤١٥-٤١٦)؛ الإقناع (٤/٣٣٤)؛ المنتهى (٢/٣٢٦)؛ المنح الشافيات (٢/٧٥٠).

(٧) فالآية عامة في كل ما لم يُذكر اسم الله عليه، ولو كان ذلك سهواً. وأما الخبر: فقد جعل النبي ﷺ التسمية شرطاً لإباحة الأكل، فمفهومه: أنَّ ما صيد بالقوس أو الكلب المعلن ولم يُذكر اسم الله عليه، فلا يُباح أكله. انظر: الممتع (٦/٤٦)؛ هداية الراغب (٣/٣٣٩)؛ كشف اللثام (٦/٥٩٦).

والفرق بين الصيد والذبيحة: أنَّ الذَّبح يَقَعُ في محلِّه، فجاز أن يُتسامَحَ فيه، بخلاف الصيد؛ ولأنَّ في الصَّيد نصوصاً خاصَّةً؛ ولأنَّ الذبيحة تكثُر، فيكثُرُ النسيان فيها^{(١)(٢)}.

✽ المسألة السابعة:

سُورُ^(٣) الْكَلْبِ نَجِسٌ^(٤).

لقوله ﷺ: «إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيُرْفُهُ، ثُمَّ لِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَارٍ»^(٥)؛ فلو كان سُورُهُ طاهراً، لم تجز إرافته، ولا وَجَبَ غَسْلُهُ.

وعنه: طاهر^(٦)؛ لأنَّ الله ﷻ قال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾؛ ولم يأمر بغسل أثر فمه.

وجوابه: أنَّ الله تعالى أمر بأكله، ورسوله ﷺ أمر بغسله، فيعمل بأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ، وإنَّ سَلَمْنَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ، فَلأنَّه يَشُقُّ، فَعُفِيَ عَنْهُ^(٧).



(١) قال الزركشي رحمه الله في شرحه (٦/٦٣٧-٦٣٨): (ووجه الفرق: أن الله تعالى أمرنا بالتسمية على الصيد بقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ عَلَيَّ﴾. وكذلك النبي ﷺ في حديث أبي ثعلبة وعدي وغيرهما، والذبيحة لم يَرَدْ فيها ذلك، فالأصل عدم الاشتراط، مع أنَّ عموم قوله تعالى: ﴿وَعَطَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَّكُمْ﴾ -والظاهر أنهم لا يُسْمُون- يقتضي ذلك). وانظر: معونة أولي النهى (١١/١٨٠).

(٢) انظر: المبدع (٩/٢٥٠-٢٥١).

(٣) السُّورُ من الكلب كالرَّيْبِ من الإنسان، والسُّور كذلك: بقية الشيء وَفَضْلُهُ؛ يُقال: أَشَارَ فلانٌ مِن طعامه وشرايه سُوراً؛ إذا أبقى بقية. وجمعه: أَشَار. انظر: المختصص لابن سيده (٢/١٣٥)؛ المصباح المنير (ص ١٥٣)، (سور)؛ لسان العرب (٤/٣٣٩)، (سار).

(٤) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢/٢٧٧)؛ الإقناع (١/٨٩، ٩٧)؛ كشاف القناع (١/١٩٥).

(٥) رواه البخاري (ر ١٧٢)، ومسلم (ر ٢٧٩) واللفظ له.

(٦) انظر: مختصر ابن تميم (١/٥٩)؛ الإنصاف (٢/٢٧٧-٢٧٨).

(٧) انظر: المبدع (١/٢٣٦).

الآية الرابعة

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿أَيُّومَ أَهْلَ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفَحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥].

وتحتها خمس مسائل:

✽ المسألة الأولى:

أجمع العلماء رحمهم الله على إباحة ذبائح أهل الكتاب في الجملة^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما: طعامهم ذبائحهم^(٢).

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٧٩)؛ الاستذكار (١٥/ ٢١٧)؛ المغني (١٣- ٢٩٣)؛ المجموع (٨٤/ ٩).

(٢) وهو قول جمهور المفسرين. انظر: تفسير الطبري (٩/ ٥٧٣- ٥٧٩)؛ زاد المسير (٢/ ٢٩٥)؛ تفسير الرازي (٤/ ٢٩٣- ٢٩٤)؛ فتح القدير (٢/ ٢١). قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله:

(فإن قيل: قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ محمولٌ على الفواكه والحبوب. قيل: هذا خطأ لوجوه. أحدها: أنَّ هذه مباحةٌ من أهل الكتاب والمشركون والمجوس، فليس في تخصيصها بأهل الكتاب فائدة. الثاني: أنَّ إضافة الطعام إليهم يقتضي أنه صار طعاماً يفعلهم، وهذا إنما يتحقق في الذبائح التي صارت لحماً بذكائهم، فأما الفواكه فإن الله خلقها مطعومةً لم تصر طعاماً بفعل آدمي. الثالث: أنه قرَنَ حِلَّ الطعام بحِلِّ النساء، وأباح طعامنا لهم كما أباح طعامهم لنا. ومعلومٌ أنَّ حكم النساء مختصٌ بأهل الكتاب دون المشركون، فكذلك حُكْمُ الطعام. والفاكهة والحبُّ لا يختص بأهل الكتاب. الرابع: أن لفظ الطعام عامٌ. وتناولُ اللحم ونحوه أقوى من تناوله للفاكهة، فيجبُ إقرار اللفظ على عمومهِ؛ لا سيما وقد قرن به قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَكُمْ﴾ ونحن يجوز لنا أن نطعمهم كل أنواع طعامنا، فكذلك يحل لنا أن نأكل جميع أنواع طعامهم). مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢١٧).

تُبَاحُ ذَبِيحَةِ الْكِتَابِيِّ وَلَوْ كَانَ مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ، أَوْ كَانَ أَحَدُ أَبْوِيهِ كَافِرًا غَيْرَ كِتَابِيٍّ^(١)؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ.

وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ الْمَجُوسِيِّ، وَالْوَثْنِيِّ، وَسَائِرِ الْكُفَرَاءِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ^(٢)؛ لِمَفْهُومِ الْآيَةِ^(٣)(٤).

✽ المسألة الثانية:

تُبَاحُ ذَبِيحَةِ الْكِتَابِيِّ إِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ غَيْرِهِ، وَلَوْ ذَبَحَهَا لِعِيْدِهِ، أَوْ لِيَتَقَرَّبَ بِهَا إِلَى شَيْءٍ يُعَظَّمُهُ^(٥)؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ طَعَامِهِمْ، فَدَخَلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ

(١) أما نصارى العرب، كبنى تغلب وتلخ وبنوهم ممن دان بدين النصارى، فالصحيح عن الإمام أحمد رحمه الله، وآخر الروايتين عنه: إباحة ذبائحهم، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. وأما من أحد أبويه كافر غير كتابي، فقد روي عن الإمام أحمد رحمه الله إباحة ذبيحته، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمه الله. والرواية الثانية: تحريم ذبيحته، وهو المذهب. انظر: الجامع الصغير لأبي يعلى (ص ٣٤٠)؛ رؤوس المسائل للعكبري (٥/ ٨٢٨-٨٢٩)؛ المغني (١٣/ ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٩٤)؛ مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٢٣-٢٢٤)؛ شرح الزركشي (٦/ ٦٤٣)؛ الإنصاف (٢٧/ ٢٨٩-٢٩١)؛ الإقناع (٤/ ٣١٦)؛ المنتهى (٢/ ٣١٧)؛ المنح الشافيات (٢/ ٧٥٤).

(٢) وهذا محل إجماع بين العلماء - رحمه الله -، وفي إباحة ذبيحة المجوسي خلافٌ شاذٌ لا يلتفت إليه. انظر: أحكام أهل الملل (ص ٣٧٦)؛ الإجماع لابن المنذر (ص ٧٩)؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/ ٢٤٥)؛ الاستذكار (١٥/ ٢١٧، ٢٩٤)؛ المغني (٩/ ٥٤٧-٥٤٨).

(٣) فقوله تعالى: ﴿وَلَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾؛ مفهومه: أن طعام الكفار من غير أهل الكتاب ليس حلالاً لنا، بل هو محرّم علينا.

انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ١١١٣)؛ الواضح في شرح مختصر الخرقي (٥/ ٢٩)؛ شرح الزركشي (٦/ ٦٤٥).

(٤) انظر: المبدع (٩/ ٢١٥-٢١٦).

(٥) نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب.

لكن ذكر صاحب الإقناع حلة مع الكراهة، ووافقه في غاية المنتهى. ولم يُصرح بالكراهة في التنقيح والمنتهى.

فإن ذكر عليها اسم غير الله، كالمسيح أو عزيّر، أو ذكر اسم الله ﷻ واسم غيره، حرمت ذبيحته في أصح الروايتين عن أحمد رحمه الله، وهو المذهب، وقد حكى إجماعاً.

انظر: بدائع الصنائع (٥/ ٤٦)؛ مسائل عبد الله (ص ٢٦٦)؛ الإنصاف (٢٧/ ٣٣٨-٣٤٠)؛ التنقيح (ص ٣٨٧)؛ الإقناع (٤/ ٣٢١)؛ المنتهى (٢/ ٣١٩)؛ مطالب أولي النهى (٩/ ١٣١).

تعالى: ﴿وَلَعَلَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ﴾؛ ولأن الكتابي قد قصَد الذِّكَاةَ، وهو ممَّن تحلُّ ذبيحته.

وعنه: يحرم ما ذبحه لغيره، أو لِمَنْ يُعَظَّمُهُ، ولو لم يُسمَّ عليه غير الله ﷻ^(١)؛ لأنه أَهْلٌ بِهِ لغير الله تعالى^{(٢)(٣)}.

(١) واختاره ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، وقال: إنه الأشهر في نصوص الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وهو قول عامة قدماء الأصحاب.

انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٥٥-٥٦٠)؛ الفروع (١٠/ ٤٠٣)؛ الاختيارات الفقهية (ص ٣٢٤)؛ الإنصاف (٢٧-٣٣٩).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: ووجه الاختلاف أنَّ هذا قد دخل في عموم قوله ﷻ: ﴿وَلَعَلَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ﴾، وفي عموم قوله: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٦]؛ لأن هذه الآية تعم كلَّ ما نُطِقَ به لغير الله؛ يُقال: أهلت بكذا، إذا تكلمت به. ومعلوم أن ما حَرَّمَ أن يُجعلَ لغير الله مسمًى، فكذلك إن كان منويًا، ألا ترى أن المتقرَّب بالهدايا والضحايا: سواء قال: أَذْبَحَهُ اللهُ. أو سَكَتَ، فإن العبرة بالنية؟

والكافرون يصنعون بألتهتهم كذلك: فتارةً يُسمُّون ألتهتهم على الذبائح، وتارةً يذبحونها قربانًا إليهم، وتارةً يجمعون بينهما، وكلُّ ذلك -والله أعلم- يدخل فيما أهل لغير الله به، فلما تعارض العمومُ الحاضر، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ والعمومُ المبيح، وهو قوله: ﴿وَلَعَلَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ﴾ اختلف العلماء في ذلك.

والأشبه بالكتاب والسنة: ما دل عليه أكثر كلام أحمد من الحظر؛ وذلك لأن عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ عمومٌ محفوظ لم تُخصَّ منه صورة، بخلاف طعام الذين أوتوا الكتاب. ولأن غاية الكتابي: أن تكون ذكاته كالمسلم، والمسلم لو ذبح لغير الله، أو ذبح باسم غير الله لم يبيح، وإن كان يَكْفُرُ بذلك، فكذلك الذمي. ولأنه قد تعارض دليلان، حازر ومبيح، فالحازر: أولي. ولأن الذبح لغير الله وباسم غيره، قد علمنا يقينًا أنه ليس من دين الأنبياء عليهم السلام، فهو من الشُّرك المُحَدَّث، فالمعنى الذي لأجله حَلَّتْ ذبائحهم، مُنتَفٍ فيه، والله أعلم. اهـ باختصار وتصرف من: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٥٩-٥٦٢).

(٣) انظر: المبدع (٩/ ٢٢٩).

* المسألة الثالثة:

حَرَّمَ اللهُ ﷻ عَلَى الْيَهُودِ كُلَّ ذِي ظُفْرٍ^(١)، وَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ [الأنعام: ١٤٦]^(٢). وَاسْتَنْنَى مِنْ ذَلِكَ أَجْزَاءَ أَبَاحِهَا لَهُمْ، فَقَالَ: ﴿وَلَا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾؛ أَي: مَا عَلِقَ بِالظَّهْرِ وَالْجَنْبِ مِنْ دَاخِلِ. ﴿أَوِ الْخَوَايَا﴾؛ وَهِيَ الْمَصَارِينُ. ﴿أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾؛ وَهُوَ شَحْمُ الْأَلْيَةِ^(٣).

فَإِنْ ذَبَحَ الْيَهُودِيُّ مَا يَجِلُّ لَهُ - كَالْبَقَرِ - لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْنَا الشُّحُومَ الْمَحْرَمَةَ عَلَيْهِ^(٤).

لَمَّا رَوَى عَبْدُ اللهِ بْنُ مَغْفَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٥) قَالَ: (أَصَبْتُ جَرَابًا مِنْ شَحْمِ يَوْمٍ خَيْرَ،

(١) والمراد بذِي الظُّفْرِ هنا: مَالِيسٌ بِمَنْفَرَجِ الْأَصَابِعِ، كَالْإِبِلِ، وَالتَّغَامِ، وَالبَطْ. وَبِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَجَمُوهُورُ الْمَفْسِرِينَ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

انظر: تفسير الطبري (١٩٨/١٢)؛ زاد المسير (١٤١/٣)؛ رموز الكنوز (٣٧-٣٨/٢)؛ الإقناع (٣٢٠/٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣٤٢/٦).

(٢) والمعنى: أَنَّ اللهَ ﷻ حَرَّمَ عَلَى الْيَهُودِ لَحْمَ كُلِّ ذِي ظُفْرٍ وَشَحْمَهُ وَسَائِرَ أَجْزَائِهِ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الشُّحُومَ الْخَالِصَةَ، وَهِيَ شَحْمُ الثَّرْبِ وَالْكُلَيْتَيْنِ، وَأَبَاحَ لَهُمْ بَقِيَةَ شُحُومِهِمَا. وَشَحْمُ الثَّرْبِ: هُوَ شَحْمٌ رَقِيقٌ يَغْشَى الْكَرْشَ وَالْأَمْعَاءَ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لَا يَخْتَلَفُ أَصْحَابُنَا أَنَّ تَحْرِيمَ ذَلِكَ بَاقٍ فِي حَقِّ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمْ يُنْسَخْ. انظر: الكشف للزمخشري (٥٨/٢)؛ المحرر الوجيز (٣٨٢-٣٨٥/٥)؛ رموز الكنوز (٣٩/٢)؛ الروايتين والوجهين (٣٧/٣)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣٤٢-٣٤٣/٦).

وانظر: الصحاح (٩٢/١)؛ المصباح المنير (ص ٤٦)، (ثرب) فيهما.

(٣) انظر: زاد المسير (١٤٢-١٤٣/٣)؛ رموز الكنوز (٣٩-٤٠/٢١)؛ تفسير ابن كثير (١٣٧٩/٣).

(٤) وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَاخْتَارَهُ الْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ، وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

انظر: المغني (٣١٢/١٣)؛ الإنصاف (٣٣٥-٣٣٦/٢٧)؛ الإقناع (٣٢١/٤)؛ المنتهى (٣١٩/٢).

(٥) هُوَ: أَبُو سَعِيدٍ وَأَبُو زِيَادٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُعَفَّلٍ بْنِ عَبْدِ غَنَمٍ - وَقِيلَ: عَبْدُ نَهْمٍ - الْمَزْنِي.

صَاحِبِي جَلِيلٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، كَانَ أَحَدَ الْبَكَائِينَ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ ﷻ فِيهِمْ: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَلَّوْا لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]. سَكَنَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الْمَدِينَةَ، ثُمَّ بَعَثَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِلَى الْبَصْرَةِ لِيَفْقَهُ النَّاسَ، =

فالتزمتُهُ، فقلت: لا أعطي اليوم أحداً شيئاً، فالتفتُ فإذا رسول الله ﷺ متبسماً^(١).

ولأنها ذكاةٌ أباحت اللحم، فأباحت الشَّحْمَ، كذكاة المسلم.

واختار القاضي رحمه الله وجمع من الأصحاب: أنها تحرُّم علينا^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾؛ وهذا ليس من طعامهم^(٣).

وجوابه: أن الآية دليلٌ على إباحتها؛ فإن معنى طعامهم: ذبائحهم^(٤).

✽ المسألة الرابعة:

أجمع العلماء رحمهم الله على تحريم نكاح الكافرة غير الكتابية^(٥).

لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾.

= فأقام بها، وتوفي فيها سنة (٥٩هـ)، وقيل: (٦٠هـ). انظر: الاستيعاب (٣/٩٩٦)؛ أسد الغابة (٣/٢٩٤)؛ الإصابة (٤/٢٤٢).

(١) رواه البخاري (٣١٥٣)، ومسلم (١٧٧٢) واللفظ له.

(٢) قال القاضي رحمه الله في الرويتين والوجهين (٣/٣٧): (وقد أوماً إليه أحمد رحمه الله في رواية صالح، قال: كان أبي يكره شحوم ذبائح اليهود. فظاهر هذا المنع). واختار هذه الرواية: أبو الحسن التميمي، وأبو حفص البرمكي رحمه الله. انظر: الجامع الصغير لأبي يعلى (ص ٣٤٤)؛ المغني (١٣/٣١٢)؛ الفروع (١٠/٤٠١-٤٠٢)؛ الإنصاف (٢٧/٣٣٦-٣٣٧)؛ معونة أولي النهى (١١/١٥٥).

(٣) انظر: المحرر الوجيز (٤/٣٥٧-٣٥٨)؛ تفسير الرازي (٥/١٧١-١٧٢)؛ تفسير ابن كثير (٣/١١٢).

(٤) انظر: المبدع (٩/٢٢٨-٢٢٩).

(٥) كالمجوسية، والوثنية، ونحوهما.

وممن حكى الإجماع على ذلك: ابن عبد البر، وابن قدامة، والقرطبي رحمه الله وغيرهم. وحكي عن أبي ثور رحمه الله جواز نكاح المجوسية، وهو خلافٌ شاذ.

قال أبو جعفر النحاس رحمه الله: (فأما المجوس، فالعلماء مُجمعون إلا مَنْ شذَّ منهم على أن ذبائحهم لا تؤكل، ولا يتزوج فيهم؛ لأنهم ليسوا أهل كتاب). الناسخ والمنسوخ (٢/٢٤٥). وانظر: الاستذكار (١٦/٢٦٨)؛ المغني (٩/٥٤٧، ٥٤٨)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/٧٧)؛ أحكام أهل الذمة (٢/٨١٦-٨١٧).

وأجمعوا على جواز نكاح الحرّة الكتابيّة^(١).

وسنده من الكتاب قوله ﷺ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٢).

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾ منسوخٌ بآية المائدة، وهي قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٣).

(١) حكاها ابن المنذر، والجصاص، والماوردي، وابن قدامة رحمهم الله وغيرهم.

وكره ذلك ابن عمر رضي الله عنهما - كراهة تنزيه لا تحريم -، قال ابن عبد البر رحمه الله: (وقد كان ابن عمر يكره نكاح الكتابيات... ويقول: لا أعلم شركاً أكبر من قولهن: المسيح ابن الله، وعزير ابن الله. وهذا قول شد في ابن عمر عن جماعة الصحابة رضوان الله عليهم... ولم يلتفت أحد من علماء الأمصار قديماً وحديثاً إلى قوله ذلك). الاستذكار (١٦/٢٧٠). وانظر: الإشراف (٥/٩٢-٩٣)؛ أحكام القرآن للجصاص (١/٣٣٣، ٢/١٦٣)؛ الحاوي (٩/٢٢١-٢٢٢)؛ المغني (٩/٥٤٥)؛ فتح الباري لابن حجر (٩/٣٢٧).

ومحل الاجماع: الحرّة الكتابيّة غير الحرّبة. فأما الحرّبة ففي جواز نكاحها خلاف، والمذهب: جوازها.

وقد ذكر الأصحاب رحمهم الله أن نكاح الحرّة الكتابيّة وإن كان جائزاً، لكن الأولى تركه. وقال المرداوي رحمه الله: إنه الصحيح من المذهب. ونصّ عليه صاحب الإقناع. انظر: المغني (٩/٥٤٦)؛ الإنصاف (٢٠/٣٤٥-٣٤٩)؛ الإقناع (٣/٣٤٣-٣٤٤)؛ المنتهى (٢/٩٥). وأما نكاح الأُمّة الكتابيّة، فالمذهب: تحريمه. وقد سبق (ص ٢٤٦).

(٢) فقوله ﷺ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾؛ أي: الحرائر. وبهذا فسره ابن عباس رضي الله عنهما وغيره، ويدلّ عليه قوله تعالى بعدها: ﴿إِذَا مَا تَأْتِيَهُنَّ أَجُورُهُنَّ﴾؛ فالمهر إنما يؤتى الحرّة، والأُمّة لا يُدفع مهرها إليها، بل إلى سيدها.

فدلّت الآية بمنطوقها على جواز نكاح الحرّة الكتابيّة، ودلّت بمفهومها على تحريم نكاح الأُمّة الكتابيّة. انظر: تفسير الطبري (٩/٥٨٢-٥٨٩)؛ زاد المسير (٢/٢٩٦)؛ تفسير الرازي (٤/٢٩٤)؛ الإشارات الإلهية (٢/٩١)؛ تفسير المنار (٦/١٨٢-١٨٣).

(٣) وهذا مروى عن جماعة من السلف، منهم: عكرمة، والحسن، ومالك رحمهم الله.

على أن لفظ النسخ في كلام المتقدمين كثيراً ما يُراد به التخصيص، لا النسخ بمعناه الاصطلاحي. انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص ٨٣-٨٤)؛ تفسير الطبري (٤/٣٦٢-٣٦٣)؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٤)؛ الناسخ والمنسوخ لابن سلامة (ص ٨٥-٨٧)؛ الدر المنثور (٢/٥٦٢).

وقيل: إنه ليس بمنسوخ؛ لأنَّ لفظَ المشركين بإطلاقه لا يتناول أهل الكتاب؛
بدليل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾
[البينة: ١]^(١).

(١) وبدليل قوله ﷺ: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [المائدة: ٨٢]؛ وقوله: ﴿إِنَّ
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [البينة: ٦]. انظر: المغني (٥٤٦/٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإن قيل: هذه الآية - ﴿وَاللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ - معارضة
بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْكُوا لَمَنْ تَشْكُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ويقول تعالى: ﴿وَلَا تُشْكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾
[المنحة: ١٠]. قيل: الجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب؛ وإنما يدخلون في الشرك المقيد؛ قال
تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾؛ فجعل المشركين قسماً غير أهل الكتاب. وقال
تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالصَّرِئَةَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الحج: ١٧]؛ فجعلهم
قسماً غيرهم. فأما دخولهم في المقيد، ففي قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ
دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَأْسُورًا إِلَّا يَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا
يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]؛ فوصفهم بأنهم مشركون. وسبب هذا: أن أصل دينهم الذي أنزل الله به
الكتب وأرسل به الرسل ليس فيه شرك... لكنهم بدلوا وغيروا فابتدعوا من الشرك ما لم يُنزل به الله
سلطاناً، فصار فيهم شرك باعتبار ما ابتدعوا؛ لا باعتبار أصل الدين. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْكُوا بِعَصَمِ
الْكُوفَرِ﴾ [المنحة: ١٠]. هو تعريف الكوافر المعروف باللاتي كُنَّ في عصم المسلمين، وأولئك كُنَّ
مشركات - لا كتابيات - من أهل مكة ونحوها.

الوجه الثاني: إذا قُدِّرَ أن لفظ ﴿أَلْمُشْرِكِينَ﴾ و﴿الْكُوفَرِ﴾ يعمُّ الكتابيات، فأية المائدة خاصة، وهي
متأخرة نزلت بعد سورة البقرة والممتحنة باتفاق العلماء... والخاص المتأخر يقضي على العام
المتقدم باتفاق علماء المسلمين لكن الجمهور يقولون: إنه مفسر له. فتبين أن صورة التخصيص لم
تُرد باللفظ العام. وطائفة يقولون: إن ذلك نسخ بعد أن شرع.

الوجه الثالث: إذا فرضنا النصين خاصين، فأخذ النصين حرم ذبائحهم ونكاحهم، والآخر أحلَّهما.
فالنص المحلل لهما هنا يجب تقديمه لوجهين. أحدهما: أن سورة المائدة هي المتأخرة باتفاق
العلماء، فتكون ناسخة للنص المتقدم... الثاني: أنه قد ثبت حلُّ طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة
والإجماع، والكلام في نسايم كالكلام في ذبائحهم، فإذا ثبت حلُّ أحدهما ثبت حلُّ الآخر).
مجموع الفتاوى (٢١٣-٢١٦).

وانظر: تفسير الطبري (٤/٣٦٥)؛ أحكام القرآن للجصاص (١/٣٣٣، ٢/١٦٣)؛ تفسير ابن
كثير (٣/١١١٤)؛ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/١١١-١١٦).

وهذا الحكم عامٌ في كلِّ حُرَّةٍ كتابيَّةٍ، فيجوزُ نكاحُها ولو كانت حُرِّيَّةً، أو كانت من نصارى العرب أو يهودهم على الصحيح من المذهب^(١). وكذا إن كان أحدُ أبويها كافراً غيرَ كتابيٍّ في إحدى الروايتين عن أحمد رحمته الله^(٢).

لدخولهنَّ جميعاً في عموم قوله ﷺ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٣)^(٤).

✽ المسألة الخامسة:

وأهل الكتاب هم أهل التَّوراة والإنجيل. قال الله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]؛ فهم اليهود والنصارى ومن وافقهم في أصل دينهم.

وأما من سواهم من الكفار، كالتمسك بصُحف إبراهيم وزبور داود، فليسوا بأهل كتابٍ على الصحيح^(٥)، فلا تحلُّ نساؤهم، ولا ذبائحهم. وقيل: هم من أهل الكتاب، فتنعكس الأحكام^(٦)^(٧).

(١) انظر: المغني (١٣/ ٢٢٨)؛ الإنصاف (٢٠/ ٣٤٦، ٣٥٤)؛ الإقناع (٣/ ٣٤٤)؛ المنتهى (٢/ ٩٥).

(٢) والرواية الثانية: أنه لا يجزئ من حرائر أهل الكتاب إلا من كانت من أبوين كتابيين، فإن كان أحدُ أبويها مجوسياً أو وثنيّاً ونحوه لم تجزئ؛ لأنها غير مُتمَحَصَّةٍ من أهل الكتاب، ولأنها متولدةٌ ممن يجزئ ومن لا يجزئ، فغلَّب جانب التحريم، وهو المذهب. انظر: الفروع (٨/ ٢٥٣)؛ الإنصاف (٢٠/ ٣٥٢-٣٥٣)؛ الإقناع (٣/ ٣٤٤)؛ المنتهى (٢/ ٩٥)؛ كشاف القناع (٥/ ٨٥).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٥٨٧-٥٩٠)؛ النكت والعيون (٢/ ١٧)؛ الإشارات الإلهية (٢/ ٩١).

(٤) انظر: المبدع (٧/ ٧٠-٧٢).

(٥) وهو المذهب. انظر: المغني (٩/ ٥٤٦-٥٤٧)؛ شرح الزركشي (٥/ ١٨١)؛ الإقناع (٣/ ٣٤٤)؛ كشاف القناع (٥/ ٨٤-٨٥).

(٦) وهو وجه ذكره القاضي رحمته الله، وعليه: فيباح أكل ذبائحهم، ونكاح نسايتهم، ويُقرُّون بالجزية؛ لأنهم تمسكوا بكتابٍ من كتب الله ﷻ، فأشبهوا اليهود والنصارى.

وقد أجاب ابن قدامة رحمته الله عن ذلك بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾، وبأن تلك الكتب كانت مواعظاً وأمثالاً، لا أحكاماً فيها، فلا يثبت لها حكم الكتب المشتملة على أحكام. انظر: المغني (٩/ ٥٤٧)؛ الفروع (٨/ ٢٥٣)؛ شرح الزركشي (٥/ ١٨٢).

(٧) انظر: المبدع (١/ ٧١).

الآية الخامسة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

وتحتها أربع وعشرون مسألة:

✽ المسألة الأولى:

غسل الوجه فرض^(١) من فروض الوضوء بالإجماع^(٢).

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾.

والمضمضة والاستنشاق فرضان فيه^(٣)؛ لأنَّ الفم والأنف داخلان في حدِّ الوجه.

(١) الفَرَضُ لغة: يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مِنْهَا: التَّقْدِيرُ، وَالتَّوْقِيتُ، وَالْحَزْرُ، وَالتَّائِيْرُ.

وجمعُه: فُرُوضٌ، كَقُلُسٍ وَقُلُوسٍ.

وَالْفَرَضُ شَرْعًا مُرَادَفٌ لِلوَاجِبِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ.

وَفَرَقَ الْحَنَفِيَّةُ بَيْنَهُمَا، فَقَالُوا: الْفَرَضُ: مَا ثَبِتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ، وَالوَاجِبُ: مَا ثَبِتَ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ. وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٤٨٨)؛ المصباح المنير (ص ٢٤٣)؛ القاموس المحيط (٢/ ٣٣٩-٣٤٠)، جميعها (فرض)؛ أصول السرخسي (١/ ١١٠-١١١)؛ ميزان الأصول (ص ٢٨-٢٩)؛ تقريب الوصول (ص ٢١٤)؛ نشر البنود (١/ ٣٤)؛ المستصفى (١/ ٦٦)؛ الإبهاج (٢/ ١٥٢)؛ شرح مختصر الروضة (١/ ٢٧٤-٢٧٧)؛ التحبير شرح التحرير (٢/ ٨٣٥-٨٤٣).

(٢) حكاه ابن عبد البر، وابن حزم، وابن قدامة رَحِمَهُمُ اللَّهُ وغيرهم.

انظر: التمهيد (٤/ ٣١)؛ مراتب الإجماع (ص ٣٧)؛ المغني (١/ ١٦١).

(٣) وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: الإنصاف (١/ ٣٢٦-٣٢٥)؛ الإقناع (١/ ٤٣)؛ المنتهى (١/ ١٤).

ولأنهما في حكم الظاهر؛ بدليل أن وضع الطعام، واللبن، والخمر فيهما لا يوجب فطراً، ولا ينشئ حُرمة، ولا يُوجب حدّاً، وأن حصول النجاسة فيهما يوجب غَسْلَهُمَا^(١).

ولأن الله ﷻ أمر بغسل الوجه وأطلق، وقد فسره النبي ﷺ بفعله وتعليمه، فتمضمض واستنشق في كل وضوء تَوَضَّأَهُ، ولم يُنقل عنه الإخلال به، وفعله ﷺ إذا خرج بياناً كان حكمه حكم ذلك المبيّن، ولو كانا مستحبين لتركهما النبي ﷺ ولو مرة؛ لتبيين الجواز، كما ترك الغسلة الثانية والثالثة. وعنه: أنَّهما مسنونان^(٢).

لأن الله ﷻ قال: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾؛ فأمر بغسل الوجه، وهو ما تحصل به المواجهة، وباطن الفم والأنف لا تحصل المواجهة بهما، فأشبهها باطن اللحية الكثيفة^(٣).

✽ المسألة الثانية:

أجمع العلماء رحمهم الله على وجوب غسل اليدين في الوضوء^(٤).

لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾.

ويجب إدخال المرفقين في الغسل^(٥).

لما روى جابر رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على

(١) انظر: شرح الزركشي (١/١٨٦).

(٢) انظر: الروايتين والوجهين (١/٧٠)؛ المحرر (١/٤٣)؛ الإنصاف (١/٣٢٦).

(٣) انظر: المبدع (١/١١٣، ١٢٢).

(٤) حكاه ابن عبد البر، وابن قدامة، والنووي رحمهم الله.

انظر: التمهيد (٤/٣١)؛ المغني (١/١٧٢)؛ المجموع (١/٤١٧).

(٥) وهو المذهب. انظر: الإقناع (١/٤٣)؛ المنتهى (١/١٤).

مِرْفَقِيهِ^(١)، وهذا بيانٌ للغسلِ المأمور به في الآية الكريمة^(٢).

وعنه: لا يجب غَسْلُ المِرْفَقَيْنِ^(٣)؛ لأن «إلى» لانتهاى الغاية^(٤).

والجواب: أنها قد تكون بمعنى «مع»، كقوله تعالى: ﴿وَبَرِّدْكُمْ قُوَّةَ إِيَّائِي قُوَّتِكُمْ﴾^(٥) و قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فبيّن النبي ﷺ أنها كذلك.

أو يُقال: اليدُ تطلق حقيقةً إلى المَنْكَبِ، و «إلى» أخرجت ماعدا المرفق^{(٥)(٦)}.

✽ المسألة الثالثة:

أجمع العلماء ﷺ على وجوبِ مَسْحِ الرَّأْسِ في الوضوء^(٧).

(١) رواه الدارقطني في سننه (٢٧٢)، والبيهقي في الكبرى (٥٦/١) من رواية القاسم بن محمد بن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن جدّه عن جابر.

قال الحافظ ابن حجر: (والقاسم متروك عند أبي حاتم، وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وكذا ضعفه أحمد وابن معين، وانفرد ابن حبان بذكره في الثقات، ولم يُلتَفَتْ إليه في ذلك. وقد صرح بضعف هذا الحديث: ابنُ الجوزي، والمنذري، وابن الصلاح، والنووي وغيرهم، ويغني عنه ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة: أنه توضأ حتى أشرع في العضد، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ). التلخيص الحبير (٥٧/١). وانظر: البدر المنير (٦٦٩/١).

وذكر له الصنعاني في السبل (١٧٩/١) عدّة شواهد، وقال: هذه الأحاديث يقوي بعضها. وقوّاه الألباني بشواهد في السلسلة الصحيحة (٢٠٦٧).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وَفِعَلَهُ ﷺ إذا وقع امتثالاً لأمرٍ، وتفسيراً للمُجْمَلِ، كان مثله في الوجوب، لا سيما وإدخاله - أي: المرفق - أحوط، وارتفاع الحدث بدونه مشكوك فيه، والأصل بقاءه). شرح العمدة (١٨٦/١) ت: سعود العطيشان.

(٣) انظر: الفروع (١٧٨/١)؛ الإنصاف (٣٣٩/١).

(٤) فلا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْبَقَرَةَ﴾ [البقرة: ١٨٧]. انظر: المغني (١٧٢/١).

(٥) انظر: تأويل مشكل القرآن (ص ٥١)؛ شرح العمدة لابن تيمية (١٨٦/١)، ت: سعود العطيشان؛ شرح الزركشي (١٨٩/١).

(٦) انظر: المبدع (١٢٥-١٢٦).

(٧) حكاه ابن عبد البر، وابن قدامة، والنووي رَحِمَهُمُ اللهُ.

انظر: التمهيد (٣١/٤)؛ المغني (١٧٥/١)؛ المجموع (٤٢٨/١).

لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾.

واختلف في القدر الواجب من ذلك، والمذهب وجوب مسح جميع الرأس^(١). لأن الله تعالى أمر بمسح الرأس في الوضوء، وبمسح الوجه في التيمم، والاستيعاب واجب في التيمم، فكذا الوضوء؛ إذ لا فرق^(٢).

ولأن النبي ﷺ مسح جميع رأسه، وفعله وقع بياناً للآية.

والباء في قوله ﷺ: ﴿رُءُوسِكُمْ﴾ للإصاق؛ أي: إلصاق الفعل بالمفعول، فكأنه قيل: الصِّقُوا المسح برؤوسكم. أي: المسح بالماء، وهذا بخلاف ما لو قيل: امسحوا رؤوسكم. فإنه لا يدل على أنه ثم شيء مُلصَق، كما يُقال: مسحتُ رأسَ اليتيم^(٣). وأما دعوى أن الباء إذا وليت فعلاً متعدياً أفادت التبعية في مجرورها، فغير مُسَلِّمة؛ دفعا للاشتراك^(٤)؛ وإنكار أئمة العربية له.

(١) واختاره عامة الأصحاب.

انظر: الإنصاف (١/٣٤٨)؛ الإقناع (١/٤٤)؛ المنتهى (١/١٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/٩٨).
(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (فإن قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَنْزِلَتْ كُمْ﴾ نظير قوله: ﴿فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾؛ لفظ المسح في الآيتين، وحرف الباء في الآيتين؛ فإذا كانت آية التيمم لا تدل على مسح البعض - مع أنه يدل عن الوضوء، وهو مسحُ التراب لا يُشرع فيه تكرار - فكيف تدل على ذلك آية الوضوء مع كون الوضوء هو الأصل، والمسح فيه بالماء المشروع فيه التكرار؟). مجموع الفتاوى (٢١/١٢٣). وانظر: الإشارات الإلهية (٢/١٠٤).
(٣) انظر: إملأ ما من به الرحمن (١/٢٠٨)؛ التسهيل لابن جزي (١/١٧٠)؛ الفتوحات الإلهية (١/٤٦٧)؛ شرح الزركشي (١/١٩٠)؛ مجموع الفتاوى (٢١/١٢٣).
(٤) لأن الاشتراك خلاف الأصل. والاشتراك أن يكون اللفظ الواحد موضوعاً لمعنيين أو أكثر بأوضاع متعددة. ويقابلُهُ: الانفراد، وهو: أن يكون موضوعاً لمعنى واحد. فالمشترك كلفظ «القرء» يطلق على الحيض والطهر، والمنفرد كلفظ «الإنسان» و«الحيوان» ونحوهما. انظر: معيار العلم (ص ٤٦)؛ المحصول (١/٢٦١، ٢٧٥)؛ نهاية السؤل (٢/١١٤)؛ التعريفات (ص ٢١٥)؛ آداب البحث والمناظرة (ص ٣١).

قال أبوبكر^(١): سألتُ ابنَ دريد^(٢)، وابنَ عرفة^(٣) عن الباء، تُبْعَضُ؟ فقالوا: لا نعرفه في اللغة.

وقال ابنُ بَرّهان^(٤): (مَنْ زَعَمَ أن الباء تفيد التبعض، فقد جاء أهل اللغة

(١) هو: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغدادي الحنبلي، المعروف بـ «غلام الخلال».

لازم أبا بكر الخلال، وتفقه به حتى برع، وصار من أعيان المذهب في زمانه، قال القاضي أبو يعلى: كان ذا دين، وأخاً ورعاً، علامةً، بارعاً في علم مذهب أحمد بن حنبل. من مصنفاته: «تفسير القرآن»، و«زاد المسافر»، و«الشافى»، و«الخلاف مع الشافعي». ولد سنة (٢٨٥هـ)، وتوفي سنة (٣٦٣هـ).

انظر: طبقات الحنابلة (٣/ ٢١٣)؛ مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٦٨٦)؛ المقصد الأرشد (١٢٦/٢).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد بن عتاهية الأزدي الشافعي. تصدر في العلم ستين سنة، وكان من أعلم أهل زمانه باللغة والشعر وأيام العرب وأنسابها، وكان يُقال: ابن دريد أشعر العلماء، وأعلم الشعراء، له مصنفات مشهورة، منها: «الاشتقاق»، و«جمهرة اللغة»، و«المقصورة».

ولد بالبصرة سنة (٢٢٣هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٣٢١هـ). انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص ١٨٣)؛ معجم الأدباء (١٨/ ١٢٩)؛ بغية الوعاة (٧٦/١).

(٣) هو: أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة العتكي الأزدي الواسطي، المعروف بـ «نَفْطَوْنِه». إمام من أئمة اللغة، كان طاهر الأخلاق، حَسَنَ المجالسة، فقيهاً على مذهب داود، رأساً فيه، مسنداً للحديث، حافظاً للسیر والتاريخ، جلس للإقراء أكثر من خمسين سنة. ولُقِّبَ بـ «نَفْطَوْنِه» لدمامته وسواده تشبيهاً له بالنَّفْط، وجُعِلَ على مثال «سيبويه» لانتسابه في النحو إليه، وسيره على طريقته. من مصنفاته: «إعراب القرآن»، و«المقنع في النحو»، و«الأمثال». ولد سنة (٢٤٤هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٣٢٣هـ).

انظر: وفیات الأعيان (١/ ٤٧)؛ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص ٦١)؛ بغية الوعاة (١/ ٤٢٨). (٤) هو: أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر ابن بَرّهان الأسدي المُكَبَّرِي. إمام لُغَوِيٍّ نَحْوِيٍّ نَسَابَةٍ، كان من أصحاب أبي عبد الله بن بطة العكبري الحنبلي، ثم دخل بغداد، وانتقل إلى مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ، وكانت له اليد الطولى في علوم كثيرة. قال ابنُ مأكولا: ذهب بموته علم العربية من بغداد، وكان آخر من يعرف الانساب، ولم أر مثله. توفي سنة (٤٥٦هـ) وقد جاوز الثمانين. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٢٧٠)؛ الإكمال (١/ ٢٤٦-٢٤٧)؛ بغية الوعاة (٢/ ١٢٠).

بما لا يعرفونه^(١).

وأما قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَنْتَرِبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]؛ فَمِنْ بَابِ التَّضْمِينِ^(٢)، كأنه قيل: يَرْتَوِي بها عباد الله. ومثل ذلك قول الشاعر: شَرِينٌ بماءِ الْبَحْرِ^(٣)^(٤).

(١) شرح اللمع لابن برهان (١/ ١٧٤).

وممن أنكر ورود الباء للتبعيض: ابنُ جنِي، وأبو البقاء العُكْبَرِي رحمهما الله.

وقد نسبهُ أبو حيان رحمته الله في تفسيره (٣/ ٤٣٦) إلى أكثر النحاة.

وأثبت جماعةُ ورودِ الباءِ للتبعيض، منهم: الأصمعي، وابنُ قتيبة، والزجاجي، والفارسي، وابن مالك رحمهم الله.

انظر: أدب الكاتب (ص ٤٠٨)؛ حروف المعاني للزجاجي (ص ٤٧)؛ سر صناعة الإعراب (١/ ١٢٣)؛ إملاء مامن به الرحمن (١/ ٢٠٨)؛ شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٥٢-١٥٣)؛ الجنى الداني (ص ٤٣-٤٥)؛ مغني اللبيب (٢/ ١٤٠-١٤٤).

(٢) التَّضْمِينُ: أَنْ يُشْرَبَ اللَّفْظُ مَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ، فَيُعْطَى حُكْمُهُ، وَكُلٌّ مِنَ الْمَعْنِيِّينَ مَقْصُودٌ لِدَاثِهِ.

وفائدة التضمين: أَنْ تَوْدِّيَ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ مُؤَدَّيْ كَلِمَتَيْنِ. وَمِنْ أَمْثَلْتِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ يَلَّةٌ أَصِيَامٍ أَرَفَتْ إِلَيْنِ يَسَاكُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فَالرَفَتْ فِي الْأَصْلِ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، فَلَمَّا ضُمِّنَ مَعْنَى الْإِفْضَاءِ عُدِّيَ بِهِ إِلَى «إِلَيْنِ».

انظر: الخصائص لابن جني (٢/ ٣٠٦-٣١٠)؛ مغني اللبيب (٦/ ٦٧١-٦٧٦)؛ معجم القواعد العربية (ص ١٦١-١٦٢). وانظر: مجموع الفتاوى (٢١/ ١٢٣-١٢٤)؛ بدائع الفوائد (٢/ ٤٢٣-٤٢٤).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في وصف السحاب، وتمتته:

..... ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَنْى لُجَجٌ خُضِرَ لَهُنَّ نَسِيجُ.

قال البغدادي في خزانة الأدب (٧/ ٩٩-١٠٠): وهذا على ما في كُتُبِ الْمُؤَلِّفِينَ، وأما الثابت في شعر أبي ذؤيب، فهو:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ لَمْ تَنْصَبَتْ
عَلَى حَبْثِيَّاتٍ لَهُنَّ نَسِيجُ.

وعلى هذه الرواية، فلا شاهدَ فيه. اهد بتصرف يسير. وانظر: ديوان الهذليين (١/ ٥١)؛ أمالي ابن الشجري (٢/ ٦١٣-٦٢٤).

(٤) انظر: المبدع (١/ ١٢٦-١٢٨).

✽ المسألة الرابعة:

غسل الرجلين إلى الكعبين فرض من فروض الوضوء^(١).

لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ بالنصب في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(٢)؛ عطفًا على اليدين.

وقرئ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض؛ للمجاورة^(٣)، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ رِجْزٍ أَلَيْسَ﴾^(٤) [سبا: ٥]. وقيل: لما كانت الأرجل مظنة للإسراف في الماء - وهو منهى عنه مذموم - عطفها على الممسوح؛ لا لئتمسح، بل للتنبيه على الاقتصار على مقدار الواجب، ثم قيل: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾؛ دفعا لظن ظان أنها ممسوحة؛ لأن المسح لم يضرَب له غاية في الشرع^(٥)^(٦).

(١) وهو قول عامة أهل العلم، وقد حكاه ابن المنذر رحمه الله وغيره إجماعاً.

انظر: الإجماع (ص ٣٥)؛ الحاوي (١/ ١٢٣)؛ المغني (١/ ١٨٤)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (٤٦١/ ٣).

(٢) وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وعاصم في رواية حفص.

وقرأ ابن كثير، وحمزة، وأبو عمرو، وعاصم في رواية شعبة: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض.

انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٢٤٢-٢٤٣)؛ التيسير للداني (ص ٨٢)؛ النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٥٤).

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٧٧)؛ إملاء ما من به الرحمن (١/ ٢٠٩)؛ أضواء البيان (٢/ ١١-٢٠).

(٤) لم يظهر لي وجه الخفض بالمجاورة في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ رِجْزٍ أَلَيْسَ﴾؛ فإن قوله ﷻ: ﴿أَلَيْسَ﴾ على قراءة الرفع نعتٌ للعذاب، وعلى قراءة الجر - ﴿أَلَيْسَ﴾ - نعتٌ للرجز. انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص ٢٩٢)؛ حجة القراءات لابن زنجلة (ص ٥٨٢)؛ إملاء ما من به الرحمن (٢/ ١٩٥).

وقد استشهد ابن قدامة رحمه الله للخفض بالمجاورة بقوله ﷻ: ﴿إِنَّ أَخَاكَ عَلَيْكَ عَذَابٌ يَوِيْرُ أَلَيْسَ﴾ [مرد:

٢٢]، وقال: (جر) ﴿أَلَيْسَ﴾ وهو صفة العذاب المنصوب؛ لمجاورته المجرور. المغني (١/ ١٨٨).

(٥) انظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٥٩٧-٥٩٨)؛ زاد المسير (٢/ ٣٠١-٣٠٢)؛ البحر المحيط لأبي حيان

(٣/ ٤٣٧-٤٣٨)؛ الدر المصون (٤/ ٢٠٩-٢١٦)؛ مجموع الفتاوى (٢١/ ١٢٨-١٣٤).

(٦) انظر: المبدع (١/ ١١٣-١١٤).

المسألة الخامسة:

أجمع العلماء رحمهم الله على مشروعية المسح على الخفين^(١).

قال الإمام أحمد رحمته الله: ليس في قلبي من المسح شيء؛ فيه أربعون حديثاً عن رسول الله ﷺ^(٢).

وقد استنبطه بعض العلماء من القرآن، من قوله ﷺ: ﴿وَأَرْجِلُكُمْ﴾ على قراءة الجر، وحمل قراءة النصب على الغسل؛ لثلا تخلو إحدى القراءتين عن فائدة^{(٣)(٤)}.

المسألة السادسة:

ومن فروض الوضوء: الترتيب^(٥).

والآية دليل عليه؛ فإن الله تعالى أدخل الممسوح بين المغسولات، وقطع النظر عن نظيره، في قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

(١) حكاه ابن المنذر، وابن عبد البر رحمهم الله وغيرهما.

انظر: الإجماع (ص ٣٥)؛ التمهيد (١١/ ١٣٤، ١٣٧)؛ المجموع (١/ ٥٠٠-٥٠١).

والمذهب: أن مسح الخفين أولى من غسل القدمين في حق لابسهما، فأما مَنْ كان مكشوف القدمين، فالأولى له غسلهما، ولا يستحب له أن يلبس ليمسح.

انظر: الإقناع (١/ ٥١)؛ المتتهى (١/ ١٧)؛ كشاف القناع (١/ ١١٠).

(٢) كذا ذكره في الشرح الكبير (١/ ٣٧٨). وأصله في المغني (١/ ٣٦٠) بلفظ: (قال أحمد: ليس في قلبي من المسح شيء؛ فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله ﷺ، ما رَفَعُوا إلى النبي ﷺ، وما وَفَّقُوا، وبنحوه في شرح الزركشي (١/ ٣٧٨).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٣٤٧، ٣٤٨)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٩٣)؛ تفسير ابن كثير (٣/ ١١٢٣)؛ الإكليل في استنباط التنزيل (٢/ ٦٢٠).

(٤) انظر: المبدع (١/ ١٣٥-١٣٦).

(٥) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. انظر: الإنصاف (١/ ٢٩٨)؛ الإقناع (١/ ٣٧)؛ المتتهى (١/ ١٤).

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴿١﴾؛ ولا نعلم لهذا فائدة غير الترتيب^(١) (٢).

والنبي ﷺ قد رتبَّ الوضوء، وفعله مبينٌ للآية الكريمة، ولو كان التنكيسُ جائزاً لفعله ﷺ ولو مرة؛ لتبيين الجواز^(٣).

وهذا كله على أنَّ الواو لمطلق الجمع، فأما إذا قيل: إنها للترتيب^(٤)، فواضح^(٥).

(١) فإن قيل: فائدته استحبابُ الترتيب لا وجوبه. فالجواب: أن الآية سقت لبيان الواجبات؛ ولهذا لم يُذكر فيها شيءٌ من السنن، ومتى اقتضى لفظها الترتيب، كان مأموراً به، والأمر يقتضي الوجوب. انظر: المغني (١/١٩٠).

(٢) وقد ذكر ابن القيم رحمه الله وجهين آخرين للاستدلال بالآية على وجوب الترتيب، فقال: (الثاني: أن هذه الأفعال هي أجزاء فعل واحد مأمور به وهو الوضوء... والفعل الواحد لا بد من ارتباط أجزائه بعضها ببعض، فدخلت الواو بين الأجزاء للربط، فأفادت الترتيب؛ إذ هو الربط المذكور في الآية.

ولا يلزم من كونها لا تفيد الترتيب بين أفعال لا ارتباط بينها - نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] - ألا تفيده بين أجزاء فعل مرتبطة بعضها ببعض، فتأمل هذا الموضع ولطفه... الثالث: أن لبداءة الربِّ تعالى بالوجه دون سائر الأعضاء خاصة، فيجب مراعاتها... وقد أشار النبي ﷺ إلى أن ما قدَّمه الله فإنه ينبغي تقديمه ولا يؤخر، بل يُقدَّم ما قدَّم الله ويُؤخر ما أخر، فلما طاف بين الصفا والمروة بدأ بالصفا، وقال: «نبدأ بما بدأ الله به»، وفي رواية للنسائي: «ابدأوا بما بدأ الله به» على الأمر، فتأمل بداءته بالصفا معللاً ذلك بكون الله تعالى بدأ به فلا ينبغي تأخير، وهكذا يقول المرتبون للوضوء). بدائع الفوائد (١/١٢٢-١٢٣).

وذكر ابن عادل رحمه الله وجهاً رابعاً، فقال: (واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ فاقترض وجوب الابتداء بغسل الوجه؛ لأن الفاء للتعقيب، وإذا وجب الترتيب في هذا العضو؛ وجب في غيره؛ إذ لا قائل بالفرق). اللباب في علوم الكتاب (٧/٢٣٠). وانظر: الإكليل للسيوطي (٢/٦٢٠-٦٢١).

(٣) انظر: المغني (١/١٩٠)؛ شرح الزركشي (١/١٩٨).

(٤) ذهب جمهور النحاة إلى أن الواو العاطفة تفيد مطلق الجمع ولا تقتضي الترتيب، فتعطفُ الشيء على مصاحبه، أو سابقه، أو لاحق. وقيل: إنها تفيد الترتيب، وهو مروى عن جماعة، منهم: قطرب، والفراء، وثعلب رحمه الله. انظر: رصف المباني (ص ٤١١-٤١٢)؛ مغني اللبيب (٤/٣٥١-٣٥٤)؛ المقاصد الشافية (٥/٧٠-٧٢)؛ شرح الأشموني (٣/٩١)؛ معجم الهوامع (٥/٢٢٣-٢٢٥).

(٥) انظر: المبدع (١/١١٤).

● المسألة السابعة:

ومن فروض الوضوء: الموالاة^(١).

لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾؛ فالأول شرط، والثاني جواب، وإذا وُجِدَ الشرط وهو القيام، وجب ألا يتأخر عنه جوابه وهو غسل الأعضاء.

وعنه: ليست بفرض، بل هي سنة^(٢)؛ لأن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء، ولم يشترط الموالاة، فكيفما غَسَلَ جاز^{(٣)(٤)}.

● المسألة الثامنة:

لا تجب التسمية قبل الوضوء بل تُسنُّ في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(٥).

(١) وهو المذهب، والمنصوص عن الإمام أحمد رحمته الله.

وضابط الموالاة: أن لا يؤخَّرَ غَسْلُ عضوٍ حتى يجفَّ العضو الذي قبله في زمن معتدل الحرارة والبرودة، أو في قدره من غيره. انظر: مسائل أبي داود (ص ١٨-١٩)؛ مسائل عبد الله (ص ٢٧-٢٨)؛ الإنصاف (١/ ٣٠٢، ٣٠٤)؛ الإقناع (١/ ٤٧، ٤٨)؛ المنتهى (١/ ١٤)؛ كشف القناع (١/ ١٠٥).

(٢) انظر: المستوعب (١/ ٦٦)؛ مختصر ابن تيميم (١/ ٢٢٠)؛ الإنصاف (١/ ٣٠٣).

(٣) وجوابه: أن الآية دلَّت على وجوب الغسل، والنبي ﷺ بيَّن كَيْفِيَّتَهُ، وفَسَّرَ مُجْمَلَهُ بفعله وأمره، فإنه لم يتوضأ إلا متوالياً، وأمر تارك الموالاة بإعادة الوضوء. انظر: المغني (١/ ١٩٢)؛ شرح الزركشي (١/ ٢٠١).

(٤) انظر: المبدع (١/ ١١٥).

(٥) اختارها الخرقني، وابن قدامة، وجمع من الأصحاب رحمهم الله، وقال الخلال: إنه الذي استقرت عليه الرواية عن أحمد رحمته الله.

والرواية الثانية: وجوب التسمية قبل الوضوء. وهو المذهب، والمختار عند أكثر الأصحاب، فعلى هذا: إن تركها عمداً لم يصح وضوءه، وإن تركها سهواً حتى أتمَّ وضوءه صحَّ. وإن تذكَّرها في أثناءه، فقولان عند الأصحاب:

أحدهما: أنه يُسمِّي ويُنِي على ما قبله. جزم به صاحب الإقناع، وقال: (وعليه جماهير الأصحاب).

والثاني: أنه يسمي ويتنبدى الوضوء. صحَّحه المرداوي، وجزم به صاحب المنتهى، قال ابن قائد في حاشية المنتهى (١/ ٤٦): (والأولى ما قاله المصنف، إلا مع ضيق وقت، أو قلة ماء).

لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية؛ فلم يَذْكُر التسمية^(١).

✽ المسألة التاسعة:

يجب على القائم من نوم ليل ناقض لوضوء أن يغسل كفيه ثلاثاً^(٢).
لقوله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده»^(٣)؛ والأمر يقتضي الوجوب.
وعنه: لا يجب غسلهما، بل يُسَنُّ^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية؛ فأمر القائم إلى الصلاة بغسل أعضاء الوضوء ولم يذكر غسل اليدين، والأمرُ بالشيء يقتضي حصول الإجزاء به^(٥)، والآية تشمل القائم من النوم، لا سيما وقد فسرها زيد بن أسلم رحمه الله بذلك^(٦).

= انظر: مسائل ابن هانئ (ص ٨-٩)؛ المغني (١/ ١٤٥)؛ الإنصاف (١/ ٢٧٣-٢٧٧)؛ الإقناع (١/ ٤٠-٤١)؛ حواشي التقيح للحجاوي (ص ٨٥-٨٧)؛ المنتهى (١/ ١٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/ ٩٧).
(١) انظر: المبدع (١/ ١٠٧).

(٢) ولو تيقن طهارتهما؛ لأنه حكم تعبدى. وهو المذهب، واختاره أكثر الأصحاب.

والنوم الناقض للوضوء: هو كل نوم إلا السير عرفاً من جالس أو قائم.

انظر: الإنصاف (١/ ٢٧٩-٢٨٠)؛ الإقناع (١/ ٤١، ٥٨)؛ المنتهى (١/ ١٣، ١٩).

(٣) رواه البخاري (١٦٢) واللفظ له، ومسلم (٢٧٨).

(٤) وهي رواية عن الإمام أحمد، اختارها الخرقى، والمجد، وابن قدامة رحمه الله.

انظر: الروايتين والوجهين (١/ ٦٩)؛ المغني (١/ ١٤٠)؛ الإنصاف (١/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٥) انظر: المغني (١/ ١٤٠)؛ شرح الزركشي (١/ ١٦٩).

(٦) روى ابن جرير رحمه الله بإسناده عن زيد بن أسلم في قوله ﷺ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية؛ قال: (يعني: إذا قمت من النوم)، وروى نحوه عن السدي رحمه الله. انظر: تفسير الطبري (١٠/ ١٢-١١)؛ المحرر الوجيز (٤/ ٣٦٤)؛ الدر المنثور (٥/ ٢٠٢-٢٠٣).

وزيد بن أسلم: هو أبو أسامة - ويقال: أبو عبد الله - زيد بن أسلم القرشي العدوي المدني، مولى عمر بن الخطاب رحمه الله، من فضلاء التابعين وثقاتهم، روى عن أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، =

والأمر الوارد في الحديث محمولٌ على الندب؛ لأنه ﷺ علَّلَ بُوهمِ النجاسة، وطُروءُ الشكِّ على يقين الطهارة غير مؤثر فيها^(١).

✽ المسألة العاشرة:

أجمع العلماء ﷺ على انتقاض الوضوء بخروج البول أو الغائط^(٢).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسَ الْمَرْءُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] (٣) (٤).

✽ المسألة الحادية عشرة:

اختلفت الروايات عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي نَقْضِ وضوءِ الرَّجُلِ بِمَسِّ المرأة: فعنه: يَنْقُضُ لمسُ المرأةِ مطلقاً^(٥).

= وابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وغيرهم. وكان فقيها، عالماً بتفسير القرآن. توفي سنة (١٣٦هـ).
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٨٧)؛ حلية الأولياء (٣/ ٢٤١)؛ تهذيب الكمال (١٠/ ١٢).
(١) انظر: المبدع (١/ ١٠٨).
(٢) ومحل الإجماع: إذا خرج ذلك من المخرج المعتاد، قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (وأجمعوا على أن خروج الغائط من الدُّبُر، وخروج البول من الذَّكْر... أحداثٌ يَنْقُضُ كُلَّ واحدٍ منها الطهارة، ويوجب الوضوء). الإجماع (ص ٢٩-٣٠). وانظر: بداية المجتهد (١/ ٦٤)؛ المغني (١/ ٢٣٠).
فأما إن خرج من غير المخرج المعتاد ففيه خلاف.
والمذهب: انتقاض الوضوء به مطلقاً، سواء كان قليلاً أو كثيراً، وسواء خرج من فوق المعدة أو من تحتها.

انظر: الإنصاف (٢/ ١١-١٢)؛ الإقناع (١/ ٥٧)؛ المنتهى (١/ ١٩).
(٣) وأصل الغائط: المكان المنخفض من الأرض، كان الإنسان يأتيه لحاجته، فكُنِيَ به عن الخارج من السبيلين، ثم كَثُرَ استعماله فيه حتى صار كالحقيقة.
انظر: النكت والعيون (١/ ٤٩٠)؛ زاد المسير (٢/ ٩٢)؛ التسهيل لابن جزي (١/ ١٤٣).
(٤) انظر: المبدع (١/ ١٥٥).
(٥) سواء كان بشهوة أو بغيرها، وقد حُكي عن الإمام أحمد أنه رجع عن هذه الرواية.
انظر: التمام (١/ ١٢٣)؛ المستوعب (١/ ٧٧)؛ المحرر (١/ ٤٧)؛ الإنصاف (٢/ ٤٢).

لعموم قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾؛ وحقيقة اللبس: التقاء البشريتين، قال الشاعر:

لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَبْتَغِي الْغِنَى^(١).

وعنه: لا ينقض مطلقاً^(٢).

لأن النبي ﷺ صلى وهو حاملُ أمانة^(٣)، والظاهر أنه لا يسلم من مسّها. ولما روت عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان يُقبّل بعض نساءه، ثم يصلي ولا يتوضأ^(٤).

(١) البيت لابن الخياط، يمدح الخليفة المهدي، ونُسب لبشار بن برد. وتمتته:

ولم أذر أن الجود من كفّه يُعدي.

انظر: الأغاني (٤٣/٣، ٦/٢٠)؛ كتاب الصناعتين (ص ٢٠٠)؛ سمط اللالي (٣١٠/١).

(٢) اختار هذه الرواية الشيخ تقي الدين رحمه الله، وقد نقل الخلائق عن الإمام أحمد رحمه الله أنه رجع عنها.

انظر: التمام (١٢٣)؛ المستوعب (١/٧٨)؛ المحرر (١/٤٧)؛ مجموع الفتاوى (٢٠/٥٢٦، ٢١/٢٢٢، ٢٤٢).

(٣) رواه البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣).

وأمانة هي بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس القرشية، وأمها زينب بنت رسول الله ﷺ. ولدت على عهد رسول الله ﷺ، وكان ﷺ يحبها، وربما حملها في الصلاة، وقد تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد وفاة فاطمة رضي الله عنها.

انظر: الاستيعاب (٤/١٧٨٨)؛ أسد الغابة (٦/٢٢)؛ الإصابة (٧/٥٠٢).

(٤) رواه أحمد (٢٥٧٦٦)، وأبو داود (١٧٩)، والترمذي (٨٦)، وابن ماجه (٥٠٢) من رواية حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة.

وقد ضعفه جمع من الأئمة، منهم: يحيى بن سعيد القطان، والبخاري، وأبو حاتم، والترمذي.

وصححه ابن عبد البر، وابن التركماني، ووالزيلي، وحسنه البزار.

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٣/١٣٦): (إسناده قوي). وقال في الدراية (١/٤٥): (رواته ثقات).

وصححه أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي (١/١٣٣-١٣٤)، والألباني في صحيح سنن أبي داود

(١/٣١٧)، ومحققو المسند (٤٢/٤٩٧).

انظر: الجواهر النقي (١/١٢٤)؛ نصب الراية (١/٧٢)؛ الهداية للغماري (١/٣٤٣-٣٥٠).

وأما الملامسة في الآية، فالمراد بها: الجماع. كما روي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ^(١).

وعنه: **يَنْقُضُ إِنْ مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ** ^(٢).

وهو أصح؛ جمعا بين الآية والأخبار؛ إذ الآية محمولة على حال الشهوة، وفعله ﷺ محمول على عدمها ^(٣)، ولو أُريدَ بالملامسة الجماع لاكتفى بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾.

وسواء في ذلك الأجنبية وذات المحرم، والصغيرة والكبيرة، وسواء كان اللبس باليد أو غيرها من الأعضاء ^(٤)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾.

ولا ينتقض الوضوء بمس الأُمرد، ولا بمس الرجل الرجل، أو المرأة المرأة، ولو كان ذلك لشهوة ^(٥)؛ لعدم دخوله في الآية الكريمة.

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣٠٣/١-٣٠٤)، تفسير الطبري (٣٩٢/٨)؛ تفسير ابن المنذر (٧٢٦/٢).

(٢) وهو المذهب، والمشهور عن الإمام أحمد رحمته، وعليه جماهير الأصحاب. ويستثنى من ذلك: مَنْ كانت دون سبع سنين، فلا ينقض مسها مطلقاً. انظر: مسائل صالح (ص ١٦٠)؛ مسائل عبد الله (ص ١٩، ٢٠)؛ الجامع الصغير للقاظمي أبي يعلى (ص ٢٦)؛ شرح الزركشي (٢٦٤/١)؛ الإنصاف (٤٢/٢)؛ الإقناع (٥٩/١)؛ المنتهى (٥٨/١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١٤٣/١).

(٣) قال الزركشي رحمته في شرحه (٢٦٦/١): (وما روي من أنه ﷺ قَبِلَ ولم يتوضأ - إن صحَّ أيضاً - محمولٌ على التَّخْفِيفِ تَرْخُماً ونحوه).

وقال ابن قدامة رحمته في المغني (٢٥٨/١): (يمكن أن يَقْبَلَ الرجلُ امرأته لغير شهوة بُرَّاءٍ بها، وإكراماً لها، ورحمة... فالقبلة تكون لشهوة ولغير شهوة، ويحتمل أنه قَبَّلَهَا من وراء حائل). وانظر: حاشية اللَّبْدِيِّ على نيل المآرب (ص ٢٥).

(٤) فينتقض الوضوء في المسائل المذكورة كلها إذا كان اللبس بشهوة، وهو المذهب.

ويستثنى: لِمَسَّ مَنْ دون سبع سنين، فلا ينقض كما سبق.

انظر: الإقناع (٥٩/١)؛ المنتهى (٢٠/١).

(٥) وهو المذهب. انظر: المصادر السابقة.

ولا ينتقض وضوء المرأة بلمسها الرجل - ولو كان بشهوة - في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(١)؛ لأن النص إنما ورد في نقض وضوء الرجل؛ واللمس منه مع الشهوة مظنة لخروج الحدث، فأقيم مقامه^(٢).

✽ المسألة الثانية عشرة:

ومن نواقض الوضوء: الردة عن الإسلام^(٣).

لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ والطهارة عملٌ، وحكمها باقي، فوجب أن تحبط بالردة^(٤).

فإن قيل: لا يحبط العمل بمجرد الردة، بل بالموت عليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

فالجواب: أنه تمسكٌ بدليل الخطاب، والمنطوقُ مقدّمٌ عليه^(٥)^(٦).

(١) والرواية الثانية: ينتقض وضوء المرأة بلمسها الرجل بشهوة؛ قياساً على مس الرجل المرأة، وهو المذهب، وقطع به أكثر الأصحاب. انظر: مختصر ابن تميم (٢٧٥/١)؛ الإنصاف (٤٢/٢)؛ الإقناع (٥٩/١)؛ المنتهى (٢٠/١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١٤٣/١).

(٢) انظر: المبدع (١٦٥-١٦٧).

(٣) فمن ارتدّ ثم عاد إلى الإسلام لم يُصلّ حتى يتوضأ، وإن كان متوضّئاً قبل ردتّه، وهو المذهب.

انظر: المغني (٢٣٨/١)؛ الإنصاف (٦٢/٢)؛ المنتهى (٢٠/١).

(٤) انظر: المغني (٢٣٨/١)؛ معونة أولي النهي (٣٤٥/١)؛ المنح الشافيات (١٧٣/١).

(٥) وأجيب أيضاً بأن الموت في الآية شرطٌ لجميع ما ذُكر فيها، وهو حبوط العمل والخلود في النار، فمن ارتدّ عن الإسلام حبط عمله، فإن مات على ردتّه خُلد في النار. انظر: أحكام القرآن لابن العربي (١٤٧-١٤٨)؛ التسهيل لابن جزي (٧٩/١)؛ التحرير والتنوير (٣٣٣-٣٣٤)؛ المغني (٢٣٩/١).

(٦) انظر: المبدع (١٧٠-١٧١).

✽ المسألة الثالثة عشرة:

يجب الغسل من الجنابة بالإجماع^(١).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾.

وَمَنْ أَحْسَّ بِانْتِقَالِ الْمَنِيِّ، فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ^(٢).

لأن الجنابة أصلها: البُعدُ، قال تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦]؛ أي: البعيد^(٣). ومع الانتقال قد باعد الماء محله، فصدق عليه اسم الجنب^(٤).

✽ المسألة الرابعة عشرة:

النية شرط لطهارة الحدث^(٥).

لأنها عبادة؛ بدليل قوله ﷺ: «الطهور شرط الإيمان»^(٦)، وكل عبادة لابد لها من نية؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]؛ والإخلاص محض النية.

(١) انظر: مراتب الإجماع (ص ٤١)؛ المغني (١/ ٢٦٦)؛ المجموع (٢/ ١٥٨).

(٢) فإن خرج بعد اغتساله، لم يوجب إعادة الغسل. وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. انظر: الإنصاف (٢/ ٨٦)؛ الإقناع (١/ ٦٦)؛ المنتهى (١/ ٢١).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٨/ ٣٣٧-٣٣٩)؛ النكت والعيون (١/ ٤٨٥)؛ الباب لابن عادل (٦/ ٣٧١).

(٤) انظر: المبدع (١/ ١٧٧، ١٧٩-١٧٨).

(٥) فلا يصح وضوء، ولا غسل إلا بنية، وكذا التيمم ولو كان عن نجاسة على البدن، وهو المذهب. واستثنوا من ذلك: غسل الكتانية لحبض ونحوه، وغسل المسلمة قهراً إذا طهرت وامتنعت، فلا تعتبر النية فيهما؛ لتعذرهما. انظر: المغني (١/ ١٥٦)؛ الإقناع (١/ ٣٧)؛ المنتهى (١/ ١٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/ ١٠١)؛ كشاف القناع (١/ ٨٥).

(٦) رواه مسلم (٢٢٣).

فإن اغتسل ونوى الطهارة، أجزأه عنهما^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾؛ فَأَمَرَ الْجُنُبَ أَنْ يَتَطَهَّرَ، ولم يأمر معه بوضوء.

وعنه: لا يجزئه اغتساله عن الوضوء^(٢)؛ لأنَّ النبي ﷺ توضأ لما اغتسل^(٣)، وفعله يفسر الآية^(٤).

والأوّل أصحُّ؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]؛ فجعل الاغتسال غايةً للمنع من الصلاة، فإذا اغتسل وجب أن تجوز له الصلاة.

فإن قيل: النهي هنا عن قُرْبَانِ مواضع الصلاة، وذلك يزول بالاغتسال.

فالجواب: أنه نهى عن الصلاة وعن مسجدها، ولا يجوز حمله على المسجد فقط؛ لأن سبب نزول الآية هو صلاة مَنْ صَلَّى بِهِمْ وَخَلَطَ فِي الْقِرَاءَةِ^(٥)، وسبب النزول يجب أن يكون داخلاً في الكلام^{(٦)(٧)}.

(١) ولا يلزمه ترتيب ولا موالاة، وهو المذهب. انظر: الإقناع (١/٧٣)؛ المتبهي (١/٢٥).

(٢) انظر: الروايتين والوجهين (١/٨٨)؛ الفروع (١/٢٦٩)؛ الإنصاف (٢/١٤٩).

(٣) وقد ورد ذلك عدة أحاديث، منها حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة، غسل يديه، وتوضأ وضوءه للصلاة، ثم اغتسل، ثم يخلل بيده شعره، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات، ثم غسل سائر جسده). رواه البخاري (٢٧٢٢) واللفظ له، ومسلم (٣١٦).

(٤) قال الزركشي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ (١/٣١٤): (يجاب عنه بأنه ﷺ فَعَلَ الْكَامِلَ؛ بدليل الاتفاق على أنه لا يجب الوضوء قبل).

(٥) انظر: تفسير الطبري (٨/٣٧٥-٣٧٦)؛ أسباب النزول للواحدي (ص ١٥٣-١٥٤)؛ العجّاب في بيان الأسباب (٢/٨٧٢-٨٧٤).

(٦) انظر: شرح العمدة لابن تيمية (١/٣٧٧)، ت: سعود العطيشان.

(٧) انظر: المبدع (١/١١٦-١١٧، ٢٠٠-٢٠١).

المسألة الخامسة عشرة: *

يجوز للجُنْبُ عبورُ المسجد، ويحُرَّمُ عليه اللَّبْثُ فيه^(١).

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]^(٢).

فإن تَوْضُّأً جاز له اللَّبْثُ فيه^(٣).

لما روي عن عطاء بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤) قال: (رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يجلسون في المسجد وهم مُجَنَّبُونَ، إذا تَوَضَّؤُوا وضوءهم للصلاة)^(٥).

(١) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٦٩/١)؛ المنتهى (٢٣/١).

(٢) ففي الآية نهيٌ للسُّكْرَانِ والجُنْبِ عن قربان الصلاة، وعن قربان المساجد أيضاً؛ بدليل قوله ﷺ: ﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾؛ فإن العبور إنما يكون في موضع الصلاة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وإنما الوجه في ذلك أن تكون الآية عامة في قربان الصلاة ومواضعها، واستثنى من ذلك عبور السبيل، وإنما يكون في موضعها خاصة، وهذا إنما فيه حمل اللفظ على حقيقته ومجازه، وذلك جائز عندنا على الصحيح). شرح العمدة لابن تيمية (٣٩١/١) ت: سعود العطيشان.

فاقتضى النهي تحريمَ لُبْثِ السُّكْرَانِ والجُنْبِ في المسجد، واستثنى عبور الجنب بقوله ﷺ: ﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾، والاستثناء من النهي إباحةٌ. انظر: المغني (٢٠١/١)؛ الممتع (٢٢٦/١)؛ فتح الباري لابن رجب (٢٣١-٢٣٢). وانظر: تفسير السعدي (ص ١٨١).

(٣) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، قال المرداوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الإنصاف (١١٥/٢): (وهو من المفردات). انظر: الإقناع (٦٩/١)؛ المنتهى (٢٣/١)؛ المنح الشافيات (١٧٦-١٧٧).

(٤) هو أبو محمد، وأبو عبد الله، وأبو يسار: عطاء بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، من كبار التابعين وثقاتهم، روى عن ابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرهم. وكان صاحب عبادة وفضل.

ولد سنة (١٩هـ)، وتوفي بالإسكندرية سنة (٩٤هـ)، وقيل: (١٠٣هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: الثقات لابن حبان (١٩٩/٥)؛ تهذيب الكمال (١٢٥/٢٠)؛ تهذيب التهذيب (٢١٧/٧).

(٥) رواه سعيد بن منصور في سننه (١٢٧٥/٤) ت: الحميد. وقال ابن كثير في تفسيره (٣١٣/٢): إسناده صحيح على شرط مسلم. وانظر: الثمر المستطاب (٧٥٤/١)؛ التحجيل (ص ٣٢).

ولأنَّ الوضوء يخفَّف حَدَثَهُ، فيزول بعض ما منعه.

وعنه: لا يجوز له اللبث حتي يغتسل^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(٢)(٣).

✽ المسألة السادسة عشرة:

التيمُّمُ في اللغة: القَصْدُ.

تقول: يَمَّمْتُ فلاناً، وتَيَمَّمْتُهُ، وَأَمَّمْتُهُ؛ إِذَا قَصَدْتَهُ^(٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]؛ أي: قاصدين.

وقوله: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وفي الشرع: مسح الوجه واليدين بشيء من الصعيد^(٥).

وهو ثابت بالإجماع^(٦)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

وهو من خصائص هذه الأمة؛ فلم يجعله الله تعالى طهوراً لغيرها؛ توسعةً عليها، وإحساناً إليها^(٧).

(١) انظر: الفروع (٢٦٢/١)؛ الإنصاف (١١٥/٢).

(٢) وجه الاستدلال: أن الله ﷻ جعل الاغتسال غايةً للنهي، فلا يجوز للجنب قربان الصلاة أو المسجد إلا بعد اغتساله. انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٠٩/٥)؛ تفسير البضاوي (٧٦/٢).

(٣) انظر: المبدع (١٨٨-١٨٩).

(٤) انظر: الصحاح (٢٠٦٤/٥)؛ المصباح المنير (ص ٣٥١)، (يمم) فيهما؛ القاموس المحيط (٧٥/٤)، (أمم).

(٥) وعرفه في الإقناع (٧٧/١) بأنه: مسح الوجه واليدين بتراب طهور على وجه مخصوص، وفي المنتهى (٢٥/١): استعمال تراب مخصوص لوجه ويدين.

(٦) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٣٦)؛ المغني (٣١٠/١)؛ المجموع (٣٠٠/٢).

(٧) انظر: المبدع (٢٥٥/١).

المسألة السابعة عشرة: *

يُشْرَعُ التِّيمُّ لَجَمِيعِ الْأَحْدَاثِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٢)؛ وقوله ﷺ: «إِن الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهَّرَ الْمُسْلِمَ»^(٣).

وَيُشْرَعُ التِّيمُّ لِنَجَاسَةٍ عَلَى الْبَدَنِ، إِذَا عَجَزَ عَنْ غَسْلِهَا لَخَوْفِ ضَرَرٍ أَوْ عَدَمِ مَاءٍ^(٤)؛ لعموم الحديث السابق.

وعنه: لَا يُشْرَعُ التِّيمُّ لِنَجَاسَةٍ^(٥).

لَأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا وَرَدَ بِالتِّيمِّ لِلْحَدَثِ^(٦)، وَغَسْلُ النِّجَاسَةِ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ؛

(١) أجمع العلماء ﷺ على مشروعية التيمم للحدث الأصغر. فأما التيمم عن الجنابة، فقد روي عن عمر وابن مسعود ﷺ أَنَّ الْجَنْبَ لَا يُطَهَّرُهُ إِلَّا الْمَاءُ، وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولم يتعلق بقول عمر وعبد الله في هذه المسألة أحد من فقهاء الأمصار). التمهيد (١٩/٢٧١).

وانظر: الاستذكار (٣/١٤٦)؛ المغني (١/٣٣٤-٣٣٥)؛ مجموع الفتاوى (٢١/٣٥١).

(٢) وجه الاستدلال: أَنَّ اللَّهَ ﷻ ذَكَرَ نَاقِضًا لِلْوُضوءِ، وَمُوجِبًا لِلْغُسْلِ، بِقَوْلِهِ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، ثُمَّ أَمَرَ بَعْدَهُمَا بِالتِّيمِّ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِمَا. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَالْحَقُّ الْأَمَةُ أَنْوَاعُ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ - عَلَى اخْتِلَافِهَا فِي تَقْضِيهَا - بِالْغَائِطِ، وَالْأَيَّةُ لَمْ تَنْصُ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ إِلَّا عَلَيْهِ، وَعَلَى اللَّمْسِ عَلَى قَوْلِ مَنْ فُسِّرَ بِمَا دُونَ الْجَمَاعِ، وَالْحَقُّ الْإِحْتِلَامُ بِمَلَامَةِ النِّسَاءِ). إعلام الموقعين (٢/٣٦٦). وانظر: فتح الباري لابن رجب (٢/٨٢-٨٣).

(٣) رواه أحمد (٢١٣٠٤، ٢١٣٧١)، وأبو داود (٣٣٢)، والترمذي (١٢٤٠) واللفظ له، وقال (حسن صحيح). وصححه ابن حبان (١٣١٣)، والحاكم (١٧٦-١٧)، ووافقه الذهبي. وقال ابن الملقن في البدر المنير (٢/٦٥٠): (وهو حديث جيد). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/١٤٩).

(٤) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وهو من المفردات.

انظر: الإنصاف (١/٢٠٤)؛ الإقناع (١/٨١-٨٢)؛ المنتهى (١/٢٥)؛ المنح الشافيات (١/١٨٤).

(٥) واختار هذه الرواية: شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن قاضي الجبل ﷺ.

انظر: مختصر ابن تيميم (١/٣٤٤)؛ الاختيارات الفقهية (ص ٣٥)؛ الإنصاف (١/٢٠٤).

(٦) قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ (ص ٢٣٣): (الآية عامة في جواز التيمم لجميع الأحداث كلها، =

لأن الغَسْلَ إنما يكون في محلّ النجاسة دون غيره^(١).

✽ المسألة الثامنة عشرة:

يُشْرَعُ التيمم لفاقد الماء في السفر بالإجماع^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾؛ فدلّ بعمومه على إباحة التيمم في كل سفر.

ويُشْرَعُ في الحضر كذلك على الصحيح من المذهب^(٣).

وعن أحمد رحمته الله فيمن عَدِمَ الماءَ في الحَضَرِ: لا يصلي حتى يجد الماءَ أو يُسَافِرَ^(٤)؛ لأنّ ظاهر الآية يقتضي جوازَه حال السَّفر، وإلا لم يكن للتقييد به فائدة.

والأوّل أصح؛ لقوله رحمته الله: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم»^(٥).

والتقييد بالسَّفر في الآية خرج مخرج الغالب؛ لأنه محلّ عدم الماء غالباً^(٦).

= الحدث الأكبر والأصغر، بل ونجاسة البدن؛ لأن الله تعالى جعلها بدلاً عن طهارة الماء، وأطلق في الآية، فلم يقيّد. وقد يُقال: إنّ نجاسة البدن لا تدخل في حكم التيمم؛ لأن السياق في الأحداث).

(١) انظر: المبدع (١/ ٢١٧).

(٢) حكاه ابن حزم، وابن عبد البر، وابن تيمية رحمهم الله وغيرهم.

انظر: مراتب الإجماع (ص ٤٣)؛ الاستذكار (٣/ ١٤٦، ١٧١)؛ مجموع الفتاوى (٢١/ ٣٥٠).

ومحلّ الإجماع: إذا عدم الماء في سفرٍ طويل مُباح. وفيما سواه خلافٌ بين أهل العلم، والمذهب:

مشروعية التيمم في كل سفرٍ ولو كان قصيراً أو غير مباح، وعليه جمهور الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢/ ١٦٨-١٦٩)؛ الإقناع (١/ ٧٧)؛ المنتهى (١/ ٢٥).

(٣) انظر: الإقناع (١/ ٧٧)؛ المنتهى (١/ ٢٥).

(٤) واختاره أبو بكر الخلال رحمته الله.

انظر: المحرر (١/ ٦٣)؛ الفروع (١/ ٢٧٤)؛ الإنصاف (١/ ١٦٨).

(٥) تقدم تخريجه في المسألة السابقة.

(٦) انظر: المبدع (١/ ٢٠٦-٢٠٧).

● المسألة التاسعة عشرة:

ويُشرع التيمم كذلك لمن خاف باستعمال الماء ضرراً؛ لمرضى، أو جرح، ونحوه^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

فإن لم يخف الضرر، لزمه استعمال الماء كالصحيح.

والخوف المبيح للتيمم هنا: هو خوف زيادة المرض، أو تأخير البرء، أو بقاء أثره ببدنه^(٢).

وعنه: لا يبيح التيمم إلا خوف التلف^(٣).

والأول أولى؛ لعموم قوله ﷺ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾؛ فاقضى بإباحة التيمم لكل مريض، وقد ترك العمل به فيمن لا يخشى الضرر، فبقي ما عداه على مقتضى الآية^(٤)^(٥).

● المسألة العشرون:

يجب على فاقد الماء أن يطلبه إذا دخل وقت الصلاة، فلا يتيمم قبل طلبه^(٦).

(١) ويشرع كذلك لمن خاف باستعمال الماء أو طلبه فوات ماله أو رفقته، أو خاف عطشا، أو ضرراً آدمي أو بهيمة محترمين، وهو المذهب.

انظر: النكت والفوائد السنية (١/٦٣)؛ الإنصاف (٢/١٧٣)؛ الإقناع (١/٧٨)؛ المتتهن (١/٢٦).

(٢) وهو المذهب. انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: الروايتين والوجهين (١/٩٢)؛ المغني (١/٣٣٦)؛ الإنصاف (٢/١٧٣).

(٤) انظر: زاد المسير (٢/٩١)؛ الممتع (١/٢٤٣).

(٥) انظر: المبدع (١/٢٠٨-٢٠٩).

(٦) وهو المذهب، والمشهور عن الإمام أحمد رحمته الله.

فعلى هذا: إن تيمم قبل طلب الماء، لم يصح تيممه.

لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾؛ فجعل عدم وجدان الماء شرطاً لجواز التيمم، ولا يقال: «لم يجد» إلا لمن طلب^(١).

ولا يرد على هذا قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الاعراف: ٤٤] - مع انتفاء الطلب منهم -؛ لأنَّ كَلَامَنَا في جانب النفي لا الإثبات.

فإن قيل: يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾ [الاعراف: ١٠٢]؛ لاستحالة الطلب على الله تعالى.

فجوابه أن يقال: إنَّ الله ﷻ قد طلب منهم الثبات على العهد؛ أي: أمرهم بذلك^(٢)^(٣).

✽ المسألة الحادية والعشرون:

الماء المتغير بطاهرٍ باقٍ على طهوريته^(٤)، فلا يُعدَّل إلى التيمم مع وجوده.

= وصفة الطلب: أن يبحث عن الماء في رَحْلِهِ، وما قَرَّبَ منه مما جرت العادة بالسعي إليه، ويطلبه من رُفْقَتِهِ، يفعل ذلك لوقت كل صلاة.

واستثنوا من ذلك: مَنْ تَيَقَّنَ عدم وجود الماء، فلا يلزمه الطلب، ويصح تيممه.
انظر: الإقناع (١/ ٨٠-٨١)؛ المنتهى (١/ ٢٧)؛ شرح المنتهى (١/ ١٨٥)؛ كشاف القناع (١/ ١٦٧-١٦٨).

(١) ولأنه لا يتحقق كونه غير واجد للماء إلا بالطلب؛ لجواز أن يكون يَقْرِيهِ ماءٌ لا يعلمه، ولذلك لما أمر الله ﷻ في كفارة الظهار بتحرير رقبة، وقال: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة: ٤]. لم يُبَحَّ للمظاهر الصيام حتى يطلب الرقبة، ولا يُعدُّ قبل ذلك غير واجد لها.
انظر: المغني (١/ ٣١٣-٣١٤)؛ شرح الزركشي (١/ ٣٣٠).

(٢) انظر: النكت والعيون (٢/ ٢٤٤)؛ تفسير ابن كثير (٣/ ١٤٥٩)؛ تفسير السعدي (ص ٣٢٦)؛ شرح الزركشي (١/ ٣٣٠).

(٣) انظر: المبدع (١/ ٢١٤-٢١٥).

(٤) وهذه رواية عن الإمام أحمد، اختارها ابن قدامة، والمجدد، والشيخ تقي الدين ﷻ.
والمذهب: أن الماء الطهور إذا تغير طعمه أو لونه أو ريحه بطاهرٍ تغيراً كثيراً، فإنه يسلبه الطهورية، فيكون طاهراً غير مطهر، إلا أن يتغير بطاهرٍ غير ممازج، أو طاهرٍ يُشَقُّ صَوْنُ الماء عنه، أو بملح مائي، أو ترابٍ طهور - ولم يصز طيناً-، أو يكون في محلِّ التطهير، فلا يسلبه الطهورية.
=

لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾؛ وهو عامٌ في كل ماء؛ لأن قوله ﷺ: ﴿مَاءٌ﴾ نكرةٌ في سياق النفي، فلا يجوز التيمم مع وجوده^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الثانية والعشرون:

يُشترط لما يُتيمَّم به شروطٌ^(٣) دلَّت الآية على بعضها:

فمنها: أن يكون تراباً طهوراً^(٤).

لقوله تعالى: ﴿فَنُصِّحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾؛ قال ابن عباس رضي الله عنه: (الصعيدُ تراب الحرث)^(٥).

= انظر: الانتصار في المسائل الكبار (١/١٢٢-١٢٣)؛ المغني (١/٢١-٢٢)؛ مجموع الفتاوى (٢١/٢٥)؛ شرح الزركشي (١/١١٩)؛ الإنصاف (١/٥٦-٥٩)؛ الإقناع (١/٥، ٧)؛ المنتهى (١/٦)؛ معونة أولي النهى (١/١٧٢-١٧٣)؛ كشاف القناع (١/٣٠-٣٢).

(١) انظر: الإشارات الإلهية (٢/١٠٠-١٠١)؛ تفسير السعدي (ص ٢٣٣)؛ تفسير آيات الأحكام في سورة المائدة (ص ١٨٦)؛ مجموع الفتاوى (٢١/٢٤-٢٦).

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن الآية وردت بالماء المطلق، والماء المتغيَّر بظاهر خارجٍ عن مسمى الماء المطلق، فلا يتناوله قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. ويدلُّ على ذلك: أَنَّ مَنْ وَكَّلَ فِي شراء ماء، فاشترى هذا الماء المتغيَّر، لم يكن ممثلاً. انظر: الممتع (١/١٢٦)؛ شرح الزركشي (١/١١٩).

(٢) انظر: المبدع (١/٤٣).

(٣) وهي على المذهب: أن يكون تراباً، طهوراً، مباحاً، له غبارٌ يعلَّقُ باليد، وألا يكون محترقاً، ولا مختلطاً بظاهر ذي غبارٍ لا يصحُّ التيمم به - كالدقيق - إلا أن يكون التراب غالباً عليه. انظر: الإنصاف (٢/٢١٤-٢٢٢)؛ الإقناع (١/٨٢، ٨٣)؛ المنتهى (١/٢٨)؛ كشاف القناع (١/١٧٢-١٧٣)؛ هداية الراغب (١/٤٤٧-٤٤٨).

(٤) فلا يصح التيمم بغير التراب، كالزمل، والشوَرَة، والحصن، ولا بترابٍ غير طهور، كالتراب المتنجس، أو المستعمل استعمالاً يسلبه الطهورية. انظر: الإقناع (١/٨٢)؛ المنتهى (١/٢٨)؛ معونة أولي النهى (١/٤٠٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/١٩١).

(٥) رواه عبد الرزاق (١/٢١١)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٩٦٢)؛ و البيهقي في الكبرى (١/٢١٤). قال البوصيري رحمه الله: (موقوف، ورجاله ثقات). إتحاف الخيرة (١/٤٠٠). وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (موقوف حسن). المطالب العالية (٢/٤٣٩). وانظر: التحجيل (ص ٤١).

والطَّيِّب: الطاهر^(١).

ويؤكِّده قوله ﷺ: «وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً»^(٢)؛ فخصَّ ترابها بحكم التطهير، وذلك يقتضي نفي الحكم عما عداه، ولو كان غير التراب طهوراً لذكره فيما منَّ الله ﷻ به عليه^(٣).

وأما قول الخليل^(٤): (الصَّعِيدُ وَجْهُ الْأَرْضِ)^(٥). وكذلك الزَّجَّاج^(٦)، مُستدلاً بقوله تعالى:

﴿فَنُصِصَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠]، وقائلاً بأنه: لا يَعْلَمُ فيه خلافاً بين أهل اللغة^(٧). فإنه يُعارضه قولُ ابن عباس رضي الله عنهما، على أنَّ قولَهُما يرجع إلى التفسير

(١) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ١٥٥)؛ المحرر الوجيز (٤/ ٨٠)؛ تفسير ابن كثير (٢/ ٩٣٥).

(٢) رواه مسلم (٥٢٢) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٣) انظر: المغني (١/ ٣٢٥)؛ الممتع (١/ ٢٤٩).

(٤) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي البصري، إمام العربية، وواضع علم العروض. كان رحمته الله آية في الذكاء، واستنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يسبقه أحد إليه، وهو أستاذ سيبويه. وكان خيراً متواضعاً، ذا زهد وعفاف، يحجُّ سنةً ويفزو سنةً. توفي سنة (١٧٠هـ) وهو ابن أربع وسبعين سنة.

و«الفراهيدي» نسبة إلى فراهيد بن مالك بن فهم الأزدي. ويقال له أيضاً: «الفرهودي». انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص ٤٩)؛ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص ١٣٣)؛ بغية الوعاة (١/ ٥٥٧).

(٥) كتاب العين (١/ ٢٩٠)، (صعد).

(٦) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، الإمام اللغوي النحوي. كان رحمته الله يعمل في خراطة الزجاج، ثم مال إلى النحو، وأخذ عن ثعلب والمبرد حتى برع، وصار له شأن وجاه.

من مصنفاته: «معاني القرآن وإعرابه»، و«الاشتقاق»، و«شرح أبيات سيبويه». توفي ببغداد سنة (٣١١هـ)، وقد جاوز الثمانين. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص ١١١)؛ بغية الوعاة (١/ ٤١١)؛ طبقات المفسرين للداودي (١/ ٧).

(٧) ونصه كما في معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٥٦): (لا أعلم بين أهل اللغة اختلافاً في أنَّ الصَّعِيدَ وَجْهُ الْأَرْضِ).

اللُّغوي، وقولُ ابن عباس يُحْمَلُ على التفسير الشرعي، ويؤيده بيان النبي ﷺ بقوله: «وَجُعِلَتْ رُبَّتُهَا لَنَا طَهْورًا»^(١).

ومنها: أن يكون له غبار يعلق باليد^(٢).

لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾؛ و «مِنْ» للتبعض، فوجب أن يمسح بشيء منه، ولا يكون ذلك إلا فيما له غبار يعلق باليد^(٣).

وقيل: إن «مِنْ» في الآية لا ابتداء الغاية^(٤). قال الزمخشري رَحِمَهُ اللهُ: وهو قول متعسف، ولا يفهم أحدٌ من العرب مِنْ قول القائل: مسحُ برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب. إلا معنى التبعض، والإذعان للحقِّ أحقُّ مِنَ المِرَاءِ^{(٥)(٦)}.

✽ المسألة الثالثة والعشرون:

لا يصحُّ التيمُّم لفريضة قبل دخول وقتها^(٧).

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ﴾ الآية؛

(١) انظر: شرح الزركشي (١/٣٤١).

(٢) فلا يصحُّ التيمُّم بما لا يعلَقُ، كالسَّبَخَةِ، والطَّيْنِ الرُّطْبِ، ونحوهما.

انظر: الإقناع (١/٨٢)؛ المنتهى (١/٢٨)؛ كشف القناع (١/١٧٢)؛ حاشية ابن قاسم على الروض (١/٣٢٢).

(٣) انظر: الإشارات الإلهية (٢/١٠٣)؛ المغني (١/٣٢٥، ٣٢٧)؛ مجموع الفتاوى (٢١/٣٦٥).

(٤) وعليه: فالواجب ابتداء المسح من الصعيد ولو لم يكن عليه غبار، كما لو تيمم على حجرٍ ونحوه.

انظر: الإشارات الإلهية (٢/١٠٣)؛ شرح الزركشي (١/٣٤١).

(٥) انظر: الكشف (١/٥٢٩). وانظر: البحر المحيط لأبي حيان (٣/٤٣٩)؛ الدر المصون (٤/٢١٦).

(٦) انظر: المبدع (١/٢١٩-٢٢٠).

(٧) وهو الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وهو مبني على قولهم: إن التيمم مبيح لا رافع.

انظر: الإنصاف (٢/١٦٧)؛ الإقناع (١/٧٧)؛ المنتهى (١/٢٦)؛ الشرح الممتع (١/٣٧٧).

فَأَمَرَ اللَّهُ ﷻ الْقَائِمَ إِلَى الصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ تَيَمَّمَ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَلَّا يَفْعَلَهُ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِهِ إِلَيْهَا، وَإِعْوَاظُهُ الْمَاءَ^(١). وَالْوُضُوءُ إِنَّمَا جَازَ قَبْلَ الْوَقْتِ لِكَوْنِهِ رَافِعًا لِلْحَدَثِ، بِخِلَافِ التَّيَمُّمِ فَإِنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَلَمْ يَجْزُ قَبْلَ الْوَقْتِ، كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ^(٢).

✽ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ:

من فُرُوضِ التَّيَمُّمِ:

مَسْحُ جَمِيعِ الْوَجْهِ^(٣)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٤). وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكَوْعَيْنِ؛ لِلآيَةِ، وَقَدْ عُلِّقَ الْحُكْمُ فِيهَا بِمَطْلَقِ الْيَدِ، فَلَا تَدْخُلُ الذَّرَاعُ؛ لِأَنَّ الْيَدَ الْمَطْلُوقَةَ فِي خُطَابِ الشَّرْعِ إِلَى الْكَوْعِ؛ بِدَلِيلٍ: قَطْعِ يَدِ

(١) والقيام إلى الصلاة لا يكون إلا بعد دخول وقتها، فمقتضاه: كون الوضوء والتيمم بعد دخول الوقت، وقد خولف ذلك في الوضوء؛ لأنه ﷺ صلى الخميس يوم الفتح بوضوء واحد لرايه مسلم (٢٧٧)، وانعقد الإجماع على جواز تقديم الوضوء على وقت الصلاة، وبقي حكم التيمم على مقتضى الآية.

انظر: الفروق للسامري (ص ١٣٤-١٣٦)؛ إيضاح الدلائل (١/ ١٥١)؛ مجموع الفتاوى (٢١/ ٣٥٣).

(٢) انظر: المبدع (١/ ٢٠٦).

(٣) قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: (أجمع العلماء على أن مسح الوجه واليدين بالتراب في التيمم فرض لا بد منه في الجملة... ولكن اختلفوا في قدر الفرض من ذلك). فتح الباري (٢/ ٥٠). وانظر: مراتب الإجماع (ص ٤٣).

والمذهب: وجوب مسح جميع الوجه - سوى باطن فم وأنف، وما تحت شعر -، ومسح اليدين إلى الكوعين. كما يجب الترتيب والموااة إذا كان التيمم لحدث أصغر. انظر: المغني (١/ ٣٣١)؛ الإنصاف (٢/ ٢٢٢-٢٢٥)؛ الإقناع (١/ ٨٣-٨٤)؛ المنتهى (١/ ٢٨)؛ كشاف القناع (١/ ١٧٤-١٧٥).

(٤) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (والباء زائدة، فصار كأنه قال: فامسحوا وجوهكم وأيديكم منه. فيجب تعميئهما، كما يجب تعميئهما بالغسل؛ لقوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾). المغني (١/ ٣٣٢).

السارق، ومسّ الفرج^(١).

فإنه قيل: هي مُطلقة في التيمم مقيدة في الوضوء، فيحمل المطلق على المقيد؛ لا اشتراكهما في الطهارة. فالجواب: أن الحمل إنما يصح إذا كانا من نوع واحد^(٢)، كالعتق في الظهار على العتق في قتل الخطأ^(٣)، والمسح بالتراب ليس من جنس الوضوء بالماء، ثم قد اختلفا في القدر؛ فالتيمم في عضوين والوضوء في أربعة، واختلفا في الصفة؛ فالوضوء يُسرّع فيه التلث، ويُغسل فيه باطن الفم والأنف، والتيمم لا يشرع فيه شيء من ذلك بل يُكره، وهو بدل مبنّي على التخفيف، فكيف يُلحق بما هو مبنّي على الأسباغ؟!^{(٤)(٥)}.



(١) قطع يد السارق - المأمور به في قوله ﷺ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] - يكون من مفصل الكف لا المرفق. ومثل ذلك: قطع يد المحارب في قوله ﷺ: ﴿أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾ [المائدة: ٣٣]، وانتقاض الوضوء في قوله ﷺ: «إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه فليتوضأ» [رواه هذا اللفظ: النسائي (٤٤٤)، والبيهقي (١٣٢/١) من حديث بسرة بنت صفوان، وصححه ابن حبان (٤٠٠/٣)، وقال الألباني في الصحيحة (٢٣٧/٣): (صحيح على شرط الشيخين)، ومنع القائم من النوم أن يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثاً [رواه البخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٧٨)]، ونحوه مما ورد النص فيه بإطلاق اليد، وتعلق حكمه بالكف دون الذراع. انظر: شرح العمدة لابن تيمية (٤١٢/١)، ت: سعود العطيشان؛ فتح الباري لابن رجب (٦٠/٢).

(٢) قال ابن رجب رحمه الله: (المطلق إنما يحمل على المقيد في قضية واحدة، والوضوء والتيمم طهارتان مختلفتان، فلا يصح حمل مطلق أحدهما على مقيد الآخر، ويدل على ذلك: أن أصحاب النبي ﷺ - عند نزول آية التيمم - لم يفهموا حمل المطلق على المقيد فيها، بل تيمموا إلى المناكب والأباط، وهم أعلم الناس بلغة العرب، ثم بين النبي ﷺ أن التيمم للوجه والكفين، وهو أيضاً ينافي حمل المطلق على المقيد فيها). فتح الباري (٥٨-٥٩/٢).

(٣) انظر ص (٢٥٤، ٥٠٩) من هذا البحث.

(٤) انظر: شرح العمدة لابن تيمية (٤١٣/١)، ت: سعود العطيشان.

(٥) انظر: المبدع (١/٢٢٢، ٢٣٠).

الآيتان: السادسة، والسابعة

لَهُ قَالَتِ الْمَلَأَةُ: ﴿إِنَّمَا جَرَرُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَّحِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [المائدة: ٣٣-٣٤].

وتحتهما أربع مسائل.

✽ المسألة الأولى:

الآيتان أضلّ في حكم المحارِبين^(١).

قال ابن عباس رضي الله عنهما: نزلت في قُطَاعِ الطَّرِيقِ من المسلمين^(٢).

(١) المُحَارِبُونَ في اللغة: جمع مُحَارِبٍ، وهو اسم فاعلٍ مِنْ حَارَبَ، يُحَارِبُ، فهو مُحَارِبٌ. واشتقاقُ الْحَرْبِ مِنَ الْحَرْبِ، وهو السَّلْبُ. يُقَالُ: حَرَبْتُ مَالَهُ؛ أَي: سَلَبْتُهُ، فهو حَرِيبٌ وَمَحْرُوبٌ. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٨/٢)؛ الصحاح (١٠٨/١)؛ المصباح المنير (ص ٧٠)، جميعها (حرب).

وأما في الشرع، فقد عرّف الحجاوي رحمته الله المحاربين بأنهم: قُطَاعُ الطَّرِيقِ الْمُكَلَّفُونَ الْمَلْتَزِمُونَ، الَّذِينَ يَعْرِضُونَ لِلنَّاسِ بِالسَّيْفِ فِي الصَّحَرَاءِ، أَوِ الْبَنِيَانِ، أَوِ الْبَحْرِ، فَيَغْصِبُونَهُمُ الْمَالَ الْمُحْتَرَمَ قَهْرًا مُّجَاهِرَةً. انظر: الإقناع (٢٦٩/٤)؛ المنتهى (٣٠٣/٢)؛ معونة أولي النهى (١١/٣٩-٤٠)؛ كشف القناع (١٤٩/٦-١٥٠).

(٢) نسب ابن قدامة رحمته الله هذا إلى القول إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وتابعه على ذلك كثير من الأصحاب. والثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في المشركين، أو في قوم من أهل الكتاب نقضوا عهد النبي ﷺ، وأفسدوا في الأرض، وأنه ﷺ قال: (وليست هذه الآية للرجل المسلم). قال الزركشي رحمته الله في شرحه (٣٦٣/٦) - بعد نقله كلام ابن قدامة رحمته الله -: (وكان مدرك أبي محمد في حكاية ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما ما روى الشافعي في مسنده عنه، أنه قال في قُطَاعِ الطَّرِيقِ: إذا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ قَتَلُوا وَصَلَبُوا، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قَتَلُوا وَلَمْ يُصَلِّبُوا... الأثر). انظر: تفسير الطبري (١٠/٢٤٣-٢٤٧)؛ النكت والعيون (٣٢/٢)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/١٤٨-١٥٠)؛ إرواء الغليل (٨/٩٢-٩٣). وانظر: الإشراف لابن المنذر (٧/٢٣٦-٢٣٧)؛ المغني (١٢/٤٧٣).

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾؛ والكفار تُقْبَلُ توبتهم بعد القدرة عليهم، كما تُقْبَلُ قبلها، ويسقط عنهم القتل والقطع في كل حال، فلما خص الحكم بما قبل القدرة علم أنه أراد المحاربين؛ لأن ذلك الحكم يجب عليهم حداً لا كفراً، والحد لا يسقط بالتوبة بعد وجوبه^(١).

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنها نزلت في المرتدين؛ لأن سبب نزولها قضية العرنيين^(٢).

قال ابن أبي موسى رحمته الله^(٣): (وقد روي عن أحمد رضي الله عنه رواية أخرى:

(١) فإن قيل: قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ دليل أنها نزلت في الكفار؛ لأن محاربة الله ﷻ ورسوله ﷺ إنما تكون منهم. فالجواب: أن المحاربة قد تكون من المسلمين؛ بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٤٧) فَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا فَاذْنُوبُوا يَحْزِبَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷻ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]. انظر: المغني (١٢/ ٤٧٣-٤٧٤)؛ معونة أولي النهي (١١/ ٣٩).

(٢) وخبر العرنيين رواه البخاري (٢٣٣)، ومسلم (١٦٧١) - واللفظ له - عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن ناساً من عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَاجْتَوَوْهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، ففعلوا، فَصَحَّوْا، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرِّعَاءِ فقتلهم، وارتدوا عن الإسلام، وساقوا دَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَبَعَثَ فِي أَثَرِهِمْ، فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا. وفي رواية لأبي داود (٤٣٦٦): قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية.

ورواه أبو داود (٤٣٦٩)، والنسائي (٣٤٩٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه أنه سبب نزول آية المحاربة. قال الزركشي رحمته الله: (وقد يُجمَع بين القولين، بأن الآية نزلت في المرتدين، كما أخبر ابن عمر وأنس وغيرهما رضي الله عنهم، وابن عباس رضي الله عنهما رأى أن نزول الآية على سبب لا يقتضي الاختصاص به، بل يتبع لفظها، ولفظها دل على أن كل محارب لله ورسوله هذا حكمه، وقطاع الطريق من المسلمين محاربون لله ورسوله؛ لمخالفتهم أمره، وارتكابهم نهيته. شرح الزركشي (٦/ ٣٦٣). وانظر: الصارم المسلول (٣/ ٧١٤-٧٢٤)؛ مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٨-٣٤٠).

وأيًا كان سبب نزول الآية، فإن حكمها جارٍ على قطاع الطريق من المسلمين بإجماع العلماء. انظر: نواذر الفقهاء (ص ٢٠١)؛ أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٤٠٧)؛ الصارم المسلول (٣/ ٧٢٣).

(٣) هو: أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي البغدادي الحنبلي. إمام فقيه من أعيان المذهب، درس وأفتى وتولى القضاء، وأخذ عنه الفضلاء، من مصنفاته: الإرشاد إلى سبيل الرشاد، وشرح مختصر الخرقى.

أَنَّ آيَةَ المحَارِبَةِ منسوخةٌ، وَأَنَّهَا نزلت في العُرَيْنَيْنِ... وَأَنَّ ذلك قبل نزول الحدود. قال: فأما اليوم فحُكِّمَ مَنْ خَرَجَ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ مُرْتَبِّ عَلَى مَا نَزَلَ فِي آيَةِ الحدود، ولولا قيام الدليل على وجوب قطع الرَّجُلِ مع اليد للمُحَارِبِ إِذَا أَخَذَ المَالَ، لكننا نقول: لَا تُقْطَعُ إِلَّا يَدُهُ اليمْنَى، كما نقول في السَّارِقِ (١) (٢).

✽ المسألة الثانية:

تَجِبُ عَقُوبَةُ المحَارِبِينَ عَلَى قَدْرِ جُرْمِهِمْ (٣).

لَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾. قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا المَالَ قَتَلُوا وَصَلَبُوا، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا المَالَ قَتَلُوا وَلَمْ يُصَلَّبُوا، وَإِذَا أَخَذُوا المَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا نَفَوْا مِنَ الْأَرْضِ (٤).

= ولد ببغداد سنة (٣٤٥هـ)، وتوفي بها سنة (٤٢٨هـ)

انظر: طبقات الحنابلة (٣/٣٣٥)؛ المقصد الأرشد (٢/٣٤٢)؛ المنهج الأحمد (٢/٣٣٦).

(١) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص ٤٦٨-٤٦٩). وانظر: الفروع (١٠/١٥٨).

(٢) انظر: المبدع (٩/١٤٤-١٤٦).

(٣) وهو المذهب. انظر: مسائل عبد الله (ص ٤٢٩)؛ الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى (ص ٥٧)؛

الإقناع (٤/٢٦٩-٢٧١)؛ المنتهى (٢/٣٠٣-٣٠٤).

(٤) رواه الشافعي في مسنده (٢/٨٦)، والبيهقي في الكبرى (٨/٢٨٣)، من طريق إبراهيم، عن صالح

مولي التوأمة، عن ابن عباس. قال الألباني في الإرواء (٨/٩٤): (وهذا إسناد واه جداً، صالح مولى

التوأمة ضعيف وإبراهيم هو ابن أبي يحيى الأسلمي، وهو متروك).

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٩/٤٧٦)، الطبري في تفسيره (١٠/٢٦٠) من طريق الحجاج بن

أرطاة، عن عطية العوفي، عن ابن عباس. والحجاج كثير الخطأ والتدليس، وعطية ضعيف مدلس.

انظر: البدر المنير (٨/٦٩١)؛ تقريب التهذيب (ص ١٥٢، ٣٩٣)؛ التلخيص الحبير (٤/٧٢).

وقال بعض العلماء: يُخَيَّرُ الإمامُ فيهم بين القَتْلِ، والصِّلْبِ، والقَطْعِ، والنَّفْيِ^(١).

لأنَّ «أو» تقتضي التَّخْيِيرَ، كما في قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]^(٢).

وجوابه: أنَّ العقوبات الواردة في آية الحراية قد بُدِئَ فيها بالأغلظ. وعُزِفَ القرآن: أنَّ ما أريد به التخيير يُبدَأُ فيه بالأخف، ككفارة اليمين، وما أريد به الترتيب يبدَأُ فيه بالأغلظ، ككفارة الظهار والقتل^(٣)^(٤).

وعلى هذا، فللمحاربين أحوال:

[١] فَإِنْ قَتَلُوا، وَأَخَذُوا الْمَالَ، قُتِلُوا، ثُمَّ صُلِبُوا^(٥).

[٢] وَإِنْ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ، قُتِلُوا وَلَمْ يُصَلَّبُوا^(٦).

(١) وهو قول جماعة من السلف، منهم: سعيد بن المسيب، ومجاهد، وعطاء، وإبراهيم النخعي، وبه قال الإمام مالك رحمهم الله.

انظر: تفسير الطبري (١٠/٢٦٢-٢٦٣)؛ المحرر الوجيز (٤/٤٢٦)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/١٥٢)؛ تفسير ابن كثير (٣/١١٦٢)؛ المدونة (٦/٢٩٨)؛ المنتقى للباجي (٧/١٧١)؛ حاشية الدسوقي (٤/٣٥٠).

(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/٦٠٠)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/١٥٢)؛ أضواء البيان (٢/١٠٤).

(٣) انظر: الباب (٧/٥٠٢)؛ المغني (١٢/٤٧٦)؛ شرح العمدة لابن تيمية (٢/٣١٨)، ت: صالح الحسن.

(٤) قال ابن الأنباري رحمته الله: (فعلَى هذا تكون (أو) مَبْعُضَةٌ، فالمعنى: بعضهم يُفعل به كذا، وبعضهم كذا، ومثله قوله: ﴿كُونُوا هَؤُلَاءِ أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥]. فالمعنى: قال بعضهم هذا، وقال بعضهم هذا. وهذا القول اختيار أكثر اللغويين). زاد المسير (٢/٣٤٥). وانظر: تفسير الطبري (١٠/٢٦٤-٢٦٥).

(٥) وسواء قَتَلُوا جميعاً وأخذوا المال، أو قَتَلَ بعضهم وأخذ المال بعضهم، فإنهم جميعاً يُقَتَّلون ويُصَلَّبون، وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/٢٦٩-٢٧٠)؛ المنتهى (٢/٣٠٣)؛ كشاف القناع (٦/١٥٢-١٥٠).

(٦) ولو قَتَلَ بعضهم دون بعض، فإن حُكِمَ القتل يَثْبُتُ في حقهم جميعاً، وهو المذهب.

ولا تُعْتَبَرُ المِكَافَاةُ فِي الْقَتْلِ، فَيُقْتَلُ الْمُحَارِبُ وَلَوْ قُتِلَ غَيْرَ مِكَافِيٍّ لَهُ^(١)؛ لعموم الآية، ولأن قتله حدُّ الله تعالى، فلا تعتبر فيه المِكَافَاةُ، كالزَّنى والسَّرِقَةِ.

ويكون الصَّلْبُ بعد القتل^(٢)؛ لأن الله تعالى قدَّم القتل على الصَّلْبِ في الآية، فوجب تقديمه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨].

[٣] وإن أخذوا المَالَ ولم يَقْتُلُوا، قُطِعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾؛ فتقطع يده اليمنى كما تقطع يد السارق؛ فإن المحارب سارقٌ وزيادة، ثم تُقَطَّعُ رِجْلُهُ الْيُسْرَى لِتَحَقُّقِ الْمُخَالَفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي الْآيَةِ^(٤).

= انظر: الإنصاف (٢٧/ ١٩-٢٢)؛ الإقناع (٤/ ٢٦٩-٢٧٠)؛ المنتهى (٢/ ٣٠٣-٣٠٤).
وقد أجمع العلماء رحمهم الله على أَنَّ الْمُحَارِبَ إِذَا قُتِلَ، فَقَتْلُهُ مُنْتَحَمٌ لَا يَدْخُلُهُ الْعَفْوُ. فعلى هذا: إن عَفِيَ وَلِيُّ الدَّمِ عَنِ الْمُحَارِبِ الْقَاتِلِ، كَانَ عَفْوُهُ لِعَوًّا. انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٦٠)؛ الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى (ص ٥٨)؛ المغني (١٢/ ٤٧٧)؛ السياسة الشرعية (ص ٤٢).
(١) كما لو قُتِلَ الْمُحَارِبُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ عَبْدًا أَوْ ذَمِيًّا، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.
وأما الصَّلْبُ، فَلَا يُصَلَّبُ الْمُحَارِبُ إِلَّا إِنْ قُتِلَ مَن يُقَادُّ بِهِ، وَهُوَ مَعْصُومُ الدَّمِ الَّذِي يَكْفِؤُهُ فِي الدِّينِ وَالْحَرِيَّةِ وَلَيْسَ وَلَدًا لِلْمُحَارِبِ. وهو المعتمد من المذهب عند المتأخرين.
انظر: الإقناع (٤/ ٢٦٩)؛ المنتهى (٢/ ٣٠٣)؛ الروض المربع وحاشيته لابن عثيمين (٢/ ٩٤٩، ١٠١٣).

(٢) فَيُقْتَلُ الْمُحَارِبُ ثُمَّ يُصَلَّبُ حَتَّى يَشْتَهَرَ أَمْرُهُ، ثُمَّ يُنَزَّلُ وَيُدْفَعُ إِلَى أَهْلِهِ، فَيُغَسَّلُ، وَيُكْفَنُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ. انظر: المغني (١٢/ ٤٧٨)؛ الإنصاف (٢٧/ ١٠-١٣)؛ الإقناع (٤/ ٢٦٩)؛ المنتهى (٢/ ٣٠٣).
(٣) ويشترط للقطع: أَنْ يَأْخُذُوا مَالًا يَبْلُغُ نَصَابَ السَّرِقَةِ، مِنْ جِزْزٍ مِّثْلِهِ، وَلَا شُبْهَةَ لَهُمْ فِيهِ. فإذا تَحَقَّقَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ قَطَّعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ، وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابًا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

انظر: الإقناع (٤/ ٢٧٠-٢٧١)؛ المنتهى (٢/ ٣٠٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/ ٢٦٤).
(٤) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ١٦٤)؛ تفسير الطبري (١٠/ ٢٦٨)؛ غريب القرآن للسجستاني (ص ٨٨).

ولا يُنتظرُ اندِمَالُ اليدِ لَتُقَطَعَ الرَّجُلُ، بل يُقَطَّعانِ في مقامٍ واحدٍ؛ لأنَّ الله تعالى أمرَ بَقْطَعِهما من غيرِ تعرُّضٍ لتأخير شيءٍ منهما، فيبدأُ بيده اليمنى فتُقَطَّعَ وتُخَسَّمُ، ثم يُفعلُ برجله اليسرى كذلك^(١)، ثم يُخَلَّى سبيلُهُ؛ لأنَّ الحقَّ الذي عليه قد استوفي، أشبه المَدِينِ إذا أَدَّى دينه.

[٤] فإن لم يُصَيِّبُوا نفساً، ولا مالا يُلْغِ نَصَابَ السَّرَقَةِ، نُفُوا بأن يُشَرَّدُوا متفرِّقين، فلا يَتْرَكُونَ يَأْوُونَ إلى بَلَدٍ حتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُمْ^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ يَنْفُوا مِنْ الْأَرْضِ﴾؛ وهو يتناولُ نفيَهُمْ مِنْ جميعِ الأرضِ، فلا يكفي إخراجُ أحدهم مِنْ بلده إلى بَلَدٍ آخر^(٣).

✽ المسألة الثالثة:

وسواءٌ تعرَّضَ المحاربون للناس في الصَّحراءِ، أو البُنيانِ^(٤).
لعموم الآية في كلِّ محارب؛ ولأنَّ ضررَهم في المِضرِّ أعظم، فكانوا أولى بالحد^{(٥)(٦)}.

(١) وهذا الترتيب واجبٌ على الصحيح من المذهب. انظر: الإنصاف (٢٧/٢٣)؛ الإقناع (٤/٢٧٠).

وَحَسَمَ اليدَ أو الرَّجْلَ: أن تُوضَعَ في الزيت المغلي ونحوه، لينقطع الدم.

انظر: طلبه الطلبة (ص ١٨٣)؛ الدر النقي (٣/٧٥٥).

(٢) سواء كان المحارب حراً أو عبداً، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢٧/٢٦-٢٨)؛ الإقناع (٤/٢٧١)؛ المنتهى (٢/٣٠٤).

(٣) انظر: المبدع (٩/١٤٦-١٥١).

(٤) وهو المذهب، واختاره أكثر الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢٧/٨-٩)؛ الإقناع (٤/٢٦٩)؛ المنتهى (٢/٣٠٣).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (بل هم في البنيان أحقُّ بالعقوبة منهم في الصحراء؛ لأنَّ البنيانَ محلُّ الأمن والطمانينة، ولأنَّه محلُّ تناصُرِ الناسِ وتعاونهم، فإقدامُهُم عليه يقتضي شِدَّةَ المحاربة والمغالبة؛ ولأنَّهم يسلبون الرجلَ في داره جميعَ ماله، والمسافرُ لا يكون معه غالباً إلا بعض ماله، وهذا هو الصواب). السياسة الشرعية (ص ٤٥).

(٦) انظر: المبدع (٩/١٤٦).

✻ المسألة الرابعة:

إذا تاب المُحَارِبُ قبل القُدرة عليه، سقط عنه حقُّ الله تعالى من الصَّلْبِ، والْقَطْعِ، والنَّفْيِ، وتحْتُمُ القَتْلُ، وأُخِذَ بحقوق الأدميين، مِنْ نَفْسٍ، وَجُرْحٍ، وَمَالٍ، إِلَّا أَنْ يُعْفَى لَهُ عَنْهَا.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (لا نعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم)^(١).

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾.

فإن قيل: الآية عامة، فما وجه التخصيص؟

فالجواب: أَنَّ النصوص دالة على أَنَّ حقَّ الأدمي لا يَسْقُطُ إلا برضاه؛ لأنه مبني على الضيق والشح، بخلاف حقَّ الله تعالى، وذلك يقتضي عدم التسوية بينهما^(٢).

فأما إن تاب بعد القُدرة عليه، فلا يسقط عنه شيء من الحدود^(٣)؛ لمفهوم قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾؛ فجعل شرط العفو عنهم أن تكون

(١) المغني (١٢/٤٨٣).

ولعلَّ ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ قصَدَ نفي الخلاف في المسألة الأولى - وهي سقوط حقَّ الله تعالى عن المحارب بتوبته قبل القدرة -، وأما المسألة الثانية - وهي مطالبته بحقوق الأدميين - ففيها تفصيل وخلاف مشهور.

انظر: المحلى (١١/١٢٧)؛ مجموع الفتاوى (٣٤/١٨٠). وانظر: تفسير الطبري (١٠/٢٨٦-٢٨٩)؛ النكت والعيون (٢/٣٤)؛ أحكام القرآن لابن العربي (٢/٦٠٣-٦٠٤)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/١٥٨)؛ أضواء البيان (٢/١١٢).

(٢) وقوله ﷺ: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ يُشعر باختصاص العفو بحقه سبحانه وتعالى.

انظر: تفسير البضاوي (٢/١٢٥)؛ الإكليل للسيوطي (٢/٦٣٢)؛ الفتوحات الإلهية (١/٤١٩).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (فإننا لم نعلم مخالفاً في أن المحاربين إذا أخذوا قبل التوبة، وجب إقامة الحد عليهم وإن تابوا بعد الأخذ، وذلك بين في الآية) الصارم المسلول (٣/٧٠٩). وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/١٥٨)؛ مجموع الفتاوى (٢٨/٣٠٠).

توبتهم قبل القدرة عليهم، فدل على عدم العفو بعدها^(١).

ولأنه إذا تاب قبل القدرة فالظاهر أنها توبة إخلاص، وإن تاب بعدها فالظاهر أنها تقيّة من إقامة الحد؛ ولأن في إسقاط الحد عنه قبل القدرة ترغيباً له في التوبة والرجوع عن الحرابة، وأما بعد القدرة فلا حاجة إلى ترغيبه؛ لأنه قد عجز عن الفساد والمحاربة^(٢).

الآيتان الثامنة، والتاسعة

﴿قَالَ النَّبِيُّ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (٢٨)﴾ فَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿

[المائدة: ٣٨-٣٩].

وتحتهما أربع مسائل.

المسألة الأولى:

السَّرِقَةُ^(٣): أَخَذُ الْمَالِ الْمُحْتَرَمِ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِفَاءِ^(٤).

(١) ولأن الله ﷻ أوجب الحد في الآية، ثم استثنى التائب قبل القدرة عليه، فبقي من عداه على مقتضى العموم.

انظر: المغني (١٢/٤٣٨)؛ معونة أولى النهي (١١/٤٥).

(٢) انظر: المبدع (٩/١٥٢-١٥١).

(٣) قال ابن فارس كَلَّلَ: (السين والراء والقاف أصل يدل على أخذ شيء في خفاء وسر). معجم مقاييس اللغة (٣/١٥٤)، (سرق).

يُقَالُ: سَرَقَ الْمَالُ يَسْرِقُهُ سَرَقًا. والاسم: السَّرِقَةُ.

والمُسَارَقَةُ، والامْتِرَاقُ، والسَّرْقُ: اختلاس النظر أو السمع.

انظر: المحكم لابن سيده (٦/٢٣١)؛ المصباح المنير (ص ١٤٤)؛ القاموس المحيط (٣/٢٤٤)، جميعها (سرق).

(٤) وعرفها الفنوح رحمه الله بأنها: (أخذ مالٍ مُحْتَرَمٍ لغيره على وجه الاختفاء، من مالكة أو نائبه).

المنتهى (٢/٢٣١). وانظر: الإقناع (٤/٢٥١)؛ الروض المربع (٢/١٠٥).

وقد أجمع العلماء رحمهم الله على قطع يد السارق في الجملة^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢).

✽ المسألة الثانية:

يُشْتَرَطُ لِقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ^(٣) شَرْطٌ:

[١] أحدها: أن يكون المسروق مالاً محترماً^(٤)، سواء كان ثميناً كالذهب، أو غير ثمين كالخشب^(٥)، و سواء كان مما يُسرع إليه الفساد كالفاكهة، أو لا^(٦)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

فإن سرق مُصْحَفًا لم تُقَطَّعْ يده في أحد الوجهين^(٧)؛ لأنَّ المقصود منه ما فيه من كلام الله تعالى، وهو مما لا يجوز أخذُ العِوض عنه.

وعند أبي الخطاب رحمته الله: أنه يُقَطَّع، وقال: إنه ظاهر كلام الإمام أحمد رحمته الله^(٨)؛

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٥٧)؛ المعونة للقاضي عبد الوهاب (٣/ ١٤١٤)؛ المغني (١٢/ ٤١٦).

(٢) انظر: المبدع (٩/ ١١٤).

(٣) الكلام هنا عن السارق - وهو الذي يأخذ المال خُفِيَةً - فأما الغاصب، والخاطف، والخائن، والمُخْتَلِس، وجاحد الأمانة، فإنه لا تُقَطَّع أيدىهم. وتُقَطَّعُ يدُ جاحِدِ العارية على الصحيح من المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٦/ ٤٦٨-٤٧٢)؛ الإقناع (٤/ ٢٥١)؛ المنتهى (٢/ ٢٩٧).

(٤) فلا يُقَطَّع سارق غير المال، كمن سرق خُرّاً أو خَمِراً أو كلباً، ولا سارق المال غير المحترم، كمن سرق مَالَ الحربي. انظر: الإقناع (٤/ ٢٥١-٢٥٢)؛ المنتهى (٢/ ٢٩٧-٢٩٨)؛ معونة أولي النهى (١١/ ٨)؛ كشاف القناع (٦/ ١٢٩-١٣١).

(٥) بشرط أن تبلغ قيمته نصاباً، وسيأتي في المسألة التالية إن شاء الله تعالى.

(٦) انظر: المقنع (ص ٤٤١)؛ الإقناع (٤/ ٢٥١)؛ المنتهى (٢/ ٢٩٧).

(٧) وهذا مبني على القول بتحريم بيع المصحف، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٦/ ٤٨٢-٤٨٣)؛ الإقناع (٤/ ٢٥٢)؛ المنتهى (٢/ ٢٩٧).

(٨) انظر: الهداية لأبي الخطاب (ص ٥٣٧)؛ المحرر (٢/ ٣٨٤)؛ الإنصاف (٢٦/ ٤٨٢).

لعموم الآية في كل سارق.

[٢] الشرط الثاني: أن يبلغ المسروق النصاب^(١).

فلا قطع بسرقة ما دون النصاب في قول الفقهاء جميعاً، إلا الحسن البصري، وداود^(٢)، وابن بنت الشافعي^(٣)، فإنهم قالوا: يُقطع في القليل والكثير^(٤)؛ لعموم الآية.

(١) والنصاب هنا: ثلاثة دراهم خالصة، أو رُبع دينار، أو ما يبلغ قيمة أحدهما من غيرهما. وتعتبر قيمة المسروق وقت إخراجه من الحرز. انظر: الإقناع (٤/٢٥٢-٢٥٣)؛ المنتهى (٢/٢٩٨)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٢٣٦).

ووزن الدرهم = ٢.٩٧ جرام. فيكون نصاب السرقة عند تقديره بالدراهم: ٨.٩١ جرام من الفضة. ووزن الدينار = ٤.٢٥ جرام. فيكون نصاب السرقة عند تقديره بالدينار: ١٠.٦٢٥ جرام من الذهب. انظر: فقه الزكاة للقرضاوي (١/٣٠٠-٣٠١)؛ المقادير الشرعية للكردي (ص ١١٧، ١٣١)؛ الموسوعة الفقهية الكويتية (٢١/٢٩)؛ نصاب السرقة ومقاديره المعاصرة (ص ١١٨-١١٩).

(٢) هو: أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني البغدادي، إمام أهل الظاهر.

كان رحمه الله إماماً ورعاً ناسكاً زاهداً متقلاً، أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور وجماعة، وكان على مذهب الشافعي رحمه الله، ثم ترك ذلك ونفى القياس. قال الذهبي رحمه الله في السير (١٣/١٠٧): (وفي الجملة، فداود بن علي بصيرٌ بالفقه، عالم بالقرآن، حافظٌ للأثر، رأسٌ في معرفة الخلاف، من أوعية العلم، له ذكاءٌ خارق، وفيه دين متين). ولد بالكوفة سنة (٢٠٠ أو ٢٠٢ هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٢٧٠ هـ). انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٩٢)؛ طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢٨٤)؛ لسان الميزان (٢/٤٢٢-٤٢٣).

(٣) هو: أبو محمد - ويقال: أبو عبد الرحمن - أحمد بن محمد بن عبد الله المطلبي الشافعي، وأمه هي زينب بنت الإمام الشافعي رحمه الله. قال أبو الحسين الرازي: كان واسع العلم، جليلاً فاضلاً، لم يكن في آل شافع بعد الإمام أجل منه. وقال النووي: انفرد بمسائل غريبة. وذكر بعضهما. توفي رحمه الله سنة (٢٩٥ هـ). انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٩٦)؛ طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٨٦)؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/٧٥).

(٤) انظر: الإشراف لابن المنذر (٧/١٨٩)؛ بداية المجتهد (٤/٢٨٨)؛ المغني (١٢/٤١٨)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (١١/٣٣٢).

وقد نسب هذا القول أيضاً إلى ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما. انظر: تفسير الطبري (١٠/٢٩٦)؛ المحرر الوجيز (٤/٤٣٥)؛ تفسير الرازي (٤/٣٥٣)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/١٦١)؛ تفسير ابن كثير (٣/١١٦٨-١١٦٩).

وجوابه: قوله ﷺ: (لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً)^(١)، وإجماع الصحابة رضي الله عنهم^(٢)، وهذا يُخصّص عموم الآية الكريمة^(٣).

[٣] الشرط الثالث: أن يُخرِجه من الحرز^(٤)؛ لما ورد أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الثمار، فقال: «ما أخذ من أكمامه واحتَمَلَ فيه قيمته ومثله معه، وما كان من الجِرانِ^(٥) ففيه القطع، إذا بلغ ثمن المِجن^(٦)»^(٧)؛ وبهذا تُخصّص الآية

(١) رواه البخاري (٦٧٨٩)، ومسلم (١٦٨٤)، واللفظ له.

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٧٧/٧)؛ المغني (٤١٨/١٢)؛ تفسير ابن كثير (١١٦٩/٣).

(٣) وقال بعض العلماء: إنه لا حاجة إلى القول بالتخصيص؛ لأن أهل اللغة لا يُسمّون مَنْ أخذ حبة من الحنطة سارقاً، يؤكد ذلك: أن لفظ السرقة مشتق من مُسَارَقَةٍ عين المالك، وإنما يُحتاج إلى المسارقة فيما تحصل المشاحة عند أخذه، ويتضابق صاحبه بفقده، وعلى هذا: فالآية لا تتناول كلَّ أخذٍ للمال بغير حق، وهذا الجواب كافٍ في الردِّ على مَنْ أوجب القطع بأخذ أدنى شيء. انظر: زاد المسير (٣٥٠/٢)؛ التسهيل لابن جزي (١٧٦/٨)؛ اللباب لابن عادل (٣٢٧/٧)؛ المغني (٤١٨/١٢).

(٤) الحرز في اللغة: المكان الذي يُحفظ فيه الشيء، وقال الجوهري: (الموضع الحصين). وجفعه: أحرّز. والمراد بالحرز هنا: ما جرت العادة بحفظ المال فيه. ويختلف ذلك باختلاف الأموال والبلدان والأحوال. انظر: الصحاح (٨٧٣/٣)؛ المصباح المنير (ص ٧١)، (حرز) فيهما؛ الإقناع (٢٥٦/٤)؛ المنتهى (٢٩٩/٢)؛ الروض (١٠٠٨/٢).

(٥) حكاه ابن المنذر وابن قدامة رحمهما وغيرهم إجماعاً.

انظر: الإجماع (ص ١٥٧-١٥٨)؛ الاستذكار (١٧٩-١٨٢)؛ المغني (٤٢٦/١٢، ٤٣٥). وقد حُكي عن بعض أهل العلم خلاف ذلك، قال ابن قدامة رحمه الله: (وهذه أقوال شاذة غير ثابتة عمّن نُقلَتْ عنه).

(٦) في المطبوع، والمخطوط «أ»: (ما أخذ من [غير] أكمامه... وما كان من [الحرز]...).

ولم أجد في كتب السنة بهذا اللفظ، والمثبت من سنن ابن ماجه (٢٥٩٦).

والجران: جمع جرين، وهو موضع يُجمع فيه التمر ويُجفف.

انظر: النهاية لابن الأثير (٢٦٣/١)، (جرن)؛ حاشية السندي على ابن ماجه (٢٤٦/٣).

(٧) رواه أبو داود (١٧١٠، ٤٣٩٠)، والنسائي (٤٩٧٣)، وابن ماجه (٢٥٩٦) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وصححه الحاكم (٣٨١/٤)، وحسنه ابن الملقن في البدر المنير (٦٥٣/٨)، والألباني في الإرواء (٦٩/٨).

كما خَصَّصْنَاهَا بِالنَّصَابِ^(١).

[٤] الشرط الرابع: انتفاء الشبهة؛ لأن القطع حدٌ فيدراً بها.

وعلى هذا: فلا يقطع الوالد بسرقة ماله ولده، ولا الولد بسرقة ماله أبيه، ولا أحد الزوجين بسرقة من مال الآخر^(٢)؛ لوجود الشبهة؛ فإن للأب أن يأخذ من مال ولده، لقوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»^(٣)، والابن تجب نفقته في مال أبيه حفظاً له، فلا يجوز إتلافه حفظاً للمال، والزوجان يرث كل منهما صاحبه بغير حجب، ويتبسط في ماله عادةً، فأشبهها الوالد والولد.

وعنه: يقطع الولد بسرقة من مال والده، وأحد الزوجين بسرقة من مال الآخر^(٤)؛ لعدم الآية. والأول هو المذهب.

فأما سائر الأقارب - كالإخوة والأخوات - فيقطعون بالسرقة من أقاربهم^(٥)؛ لأن الآية والأخبار تعم كل سارق، وقد خرج منها ما تقدم بدليله، فيبقى ما عداه على مقتضى الأصل.

(١) قال ابن جزي رحمه الله: (وقد قيل: إن الجزر مأخوذ من هذه الآية؛ لأن ما أهمل بغير حرز أو أوثق عليه، فليس أخذه سرقةً، وإنما هو اختلاس أو خيانة). التسهيل (١/١٧٦).

وانظر: الباب لابن عادل (٧/٣٢٧)؛ تفسير السعدي (ص ٢٤٢).

(٢) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٦/٥٣٧-٥٣٩، ٥٤٤)؛ الإقناع (٤/٢٦١-٢٦٢)؛ المتهنى (٢/٣٠١).

(٣) رواه ابن ماجه (٢٢٩١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

قال ابن الملقن في البدر المنير (٧/٦٦٥): إسناده صحيح جليل. ونقل تصحيحه عن عبد الحق الإشيلي، وابن القطان. وقال ابن حجر في الدراية (٢/١٠٢): (رجالها ثقات). وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/٣٧): إسناده صحيح، ورجالها ثقات على شرط البخاري. ووافقه الألباني في الإرواء (٣/٣٢٣).

ورواه أحمد (٦٩٠٢)، وأبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. حسنه الألباني في الإرواء (٣/٣٢٥)، وحسنه لغيره محققو المسند (١١/٥٠٣).

(٤) انظر: الروايتين والوجهين (٢/٣٣٦)؛ الفروع (١٠/١٤٤-١٤٥)؛ الإنصاف (٢٦/٥٣٩، ٥٤٤).

(٥) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٦/٥٤٥)؛ الإقناع (٤/٢٦٢)؛ المتهنى (٢/٣٠١).

[٥] الشرط الخامس: ثبوت السرقة^(١)؛ لأن الله تعالى أوجب القطع على السارق، ولا يتحقق ذلك إلا بعد ثبوته.

[٦] الشرط السادس: مُطالبة المسروق منه بِمَالِهِ^(٢)؛ لأن المال يباح بالبذل والإباحة، فيحتمل أن يكون المالك قد أباحه إياه، أو وَقَفَهُ على طائفة المسلمين أو على جماعة والسارق منهم، أو أذن له في دخول حرزه، فاعتبرت المطالبة لتزول الشبهة. وعنه: لا تُشترط المطالبة^(٣)؛ لعموم الآية^(٤)(٥).

✻ المسألة الثالثة:

إذا تحققت شروط قطع السارق، قُطِعَ يَدُ الْيَمْنَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ بِالْإِجْمَاعِ^(٦).

(١) والمذهب: أنها تثبت بشهادة عدلين، أو إقرار السارق على نفسه مرتين. واشتروطوا في الشهادة أن تكون بعد ادعاء المالك أو مَنْ يقوم مقامه، وأن يصف الشاهدان السرقة، والجرز، وجنس النصاب، وقدره. واشتروطوا في الإقرار أن يصف السارق سرقة في كل مرة، وآلا يرجع عن إقراره حتى تقطع يده. انظر: المغني (١٨٢/٤٦٣-٤٦٤)؛ الإقناع (٤/٢٦٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٢٥٤)؛ كشف القناع (٦/١٤٤-١٤٥).

(٢) فلا يُقطع السارق حتى يُطالبَ المسروق منه، أو وكيله، أو وليه بالمال، وهو المذهب. ويضاف إلى هذه الشروط الستة: إن يكون السارق مكلفاً، مختاراً، عالماً بالمسروق، وبتحريمه عليه. انظر: الإنصاف (٢٦/٤٦٨، ٥٦٣)؛ الإقناع (٤/٢٥١، ٢٦٥)؛ المنتهى (٢/٢٩٧، ٣٠٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٢٣٢).

(٣) واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله. انظر: الروايتين والوجهين (٢/٣٣٧-٣٣٨)؛ الاختيارات الفقهية (ص ٢٩٦)؛ المستدرک على مجموع الفتاوى (٥/١٢١)؛ الإنصاف (٢٦/٥٦٣-٥٦٤).

(٤) قال الزركشي رحمه الله في شرحه (٦/٣٥٩): (وهو قويٌّ؛ عملاً بإطلاق الآية الكريمة وعامة الأحاديث؛ فإنه ليس في شيء منها اشتراط المطالبة ولا ذكرها، ولو اشترطت لبين ذلك وذكرها، وإلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، والإخلال بما الحكم متوقف عليه).

(٥) انظر: المبدع (٩/١١٦-١٢٠، ١٢٤-١٢٥، ١٣٣-١٣٩).

(٦) قال أبو بكر الجصاص رحمه الله: (لم تختلف الأمة في أن اليد المقطوعة بأول سرقة هي اليمين)، وقال: (ولا خلاف بين السلف من الصدر الأول وفقهاء الأمصار أن القطع من المفصل، وإنما خالف فيه الخوارج وقطعوا من المنكب). أحكام القرآن (٢/٤١٤، ٤٢١). وانظر: التمهيد (١٩/٢٨٣)؛ المغني (١٢/٤٤٠)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/١٧١-١٧٢)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (١١/٣٣٥).

لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (فاقطعوا أيما نهما)^(١).

وإنما قُطعت من مفصل الكف لأنَّ اليد تطلق عليها إلى الكوع، وإلى المرفق، وإلى المَنكِب، وإرادة الأول متيقنة، وما سواه مشكوك فيه، فلا يُقطع مع الشك^(٢).

وقد روي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما قالَا: إذا سَرَقَ السارق فاقطعوا يمينه من الكوع. ولا مخالف لهما في الصحابة رضي الله عنهم^(٣).

فإن عاد فَسَرَقَ قُطِعَت رِجْلُهُ اليسرى^(٤).

لقوله ﷺ: (إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله)^(٥).

(١) وهي قراءة شاذة، والقراءة الشاذة إذا ثبتت حُجَّةٌ عند جمهور أهل العلم، وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد رحمته الله، كما تقدَّم (ص ٥١). انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٢٩٤)؛ تفسير ابن كثير (٣/ ١١٦٨)؛ الدر المنثور (٥/ ٢٩٥).

(٢) ولأن الأصل في «اليد» إذا أطلقت على لسان الشارع أن يُراد بها الكف، كما سبق (ص ٣١٩).

(٣) انظر: المغني (١٢/ ٤٤٠)؛ شرح الزركشي (٦/ ٣٣٧)؛ معونة أولي النهى (١١/ ٣٣).

(٤) قال ابن قدامة رحمته الله: (وبذلك قال الجماعة إلا عطاء، حُكي عنه أنه تقطع يده اليسرى؛ لقوله سبحانه: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾... وروي عن ربيعة، وداود، وهذا شذوذٌ يخالف قول جماعة فقهاء الأمصار من أهل الفقه والأثر، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم). المغني (١٢/ ٤٤٠). وانظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٤٢٢)؛ الاستذكار (٢٤/ ١٩٣-١٩٤)؛ شرح السنة للبغوي (١٠/ ٣٢٦)؛ شرح الزركشي (٦/ ٣٣٩-٣٤٠).

واختلف الفقهاء رحمهم الله في موضع القطع من الرجل، والمذهب: أنها تقطع من مفصل الكعب.

انظر: المغني (١٢/ ٤٤٠)؛ الإقناع (٤/ ٢٦٥)؛ المتتهن (٢/ ٣٠٢).

(٥) رواه الدارقطني في سننه (٣٣٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناد الواقدي، وهو متروك. وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٧١٨٧) فقال: قال الشافعي رحمته الله: أخبرني الثقة من أصحابنا، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فذكره. وقد صححه الألباني بشواهده في الإرواء (٨/ ٨٦). وانظر: البدر المنير (٨/ ٦٧١)؛ التلخيص الحبير (٤/ ٦٨).

وإنما قُطعت الرجل اليسرى دون اليمنى لقوله تعالى: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾ [المائدة: ٣٣]؛ وإذا ثبت ذلك في المحاربة، ثبت في السرقة قياساً عليه. فإن عاد فسرق حُبِسَ حتى يتوب^(١) (٢).

✽ المسألة الرابعة:

ومن وجب عليه حدُّ الله تعالى سوى الحِرابَة - كحدِّ السَّرقة والزَّنى - فتأب قبل إقامته، لم يَسْقُطْ عنه في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (٣).
لعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.
وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]؛ فإنه يشمل التائب وغيره^(٤).

وعنه: أنه يسقط بمجرد التوبة، وقَبْلَ إصلاح العَمَل^(٥)؛ لقوله تعالى بعد ذكر حدِّ السارق: ﴿فَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾؛ وقوله في الزانيتين: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ [النساء: ١٦].

(١) ولا تُقَطَّعُ يده اليسرى، ولا رجله اليمنى، وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/ ٢٦٦)؛ المتشهي (٢/ ٣٠٢).
ويُستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾؛ قال القاضي أبو يعلى رَحِمَهُ اللهُ: (فأضاف اليد إليهما بلفظ الجمع، فدل على أن المراد به: يدٌ واحدة، كما قال تعالى: ﴿إِنْ نُوْثِيَ إِلَى اللَّهِ فَفَدَّ صَنْتَ قُلُوبُنَا﴾ [التحریم: ٤]؛ فأضاف القلب إلى الاثنين بلفظ الجمع، ثم كان لكل واحد منهما قلب واحد). الروايتين والوجهين (٢/ ٣٣٤). وانظر: المحرر الوجيز (٤/ ٤٣٦-٤٣٧)؛ المغني (١٢/ ٤٤٠-٤٤١).

(٢) انظر: المبدع (٩/ ١٤٠-١٤١).

(٣) انظر: التمام لابن أبي يعلى (٢/ ٢١٣)؛ الرعاية الصغرى (٢/ ٣٥٥)؛ الإنصاف (٢٧/ ٣١).
وأما توبة المحارب، ففيها تفصيل سبق بيانه (ص ٣٢٧).

(٤) انظر: المغني (١٢/ ٤٨٥)؛ الممتع (٥/ ٧٥٤).

(٥) وعلى هذا أكثر الأصحاب، وهو المذهب، بشرط أن تكون التوبة قبل ثبوت الحد عند الحاكم.
انظر: الإنصاف (٢٧/ ٣١-٣٢)؛ الإقناع (٤/ ٢٧٢)؛ المتشهي (٢/ ٣٠٤)؛ شرح المتشهي للبهوتي (٦/ ٢٦٧).

وقيل: لا يسقط إلا بالتوبة مع إصلاح العمل^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿فَاتَّابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ [النساء: ١٦]؛ فعلق الحكم على هذين الشرطين، فلا يثبت بدونهما^(٢).

وأجاب القاضي رحمه الله بأن هذا على طريق التأكيد والمبالغة؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۖ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠]؛ ومعلوم أنه لا يُعتبر صلاح العمل في توبة المشرك^(٣).

الآية العاشرة

قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِنَّ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

وتحتها سبع مسائل:

● المسألة الأولى:

أجمع العلماء رحمهم الله على قتل الذكر بالأنثى، والأنثى بالذكر^(٤).

(١) وعلى هذا: فيعتبر مُضَيُّ مدة يُعَلِّمُ بها صدقُ توبته، وصلاحُ نيَّته، وهو وجهُ في المذهب.

انظر: المغني (١٤/ ٤٨٥)؛ الصارم المسلول (٣/ ٩٤٧)؛ الفروع (١٠/ ١٥٩)؛ الإنصاف (٢٧/ ٣٥).

(٢) انظر: الكافي لابن قدامة (٤/ ١٤٦).

(٣) انظر: المبدع (٩/ ١٥٢-١٥٣).

(٤) قال ابن عبد البر رحمه الله: (أجمع العلماء على أن العبد يقتل بالحر، وعلى أن الأنثى تقتل بالذكر، وكذلك أجمعوا على قتل الذكر بالأنثى إلا أن منهم من قال: إن قتل أولياء المرأة الرجل بها، أذوا نصف الدية إن شأوا، ولا أخذوا الدية، ولا يُقتل الذكر بالأنثى حتى يؤدوا نصف الدية). =

لعموم قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(١).
وقد قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ يهودياً رَضَّ رأسَ جارية بين حجرَينِ^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الثانية:

لا تُقْتَلُ الجماعةُ بالواحد، في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾؛ فدلَّ على أنه لا تؤخذ أكثر من نفسٍ بنفسٍ واحدة.

وعنه: تُقْتَلُ الجماعةُ بالواحد^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]؛ فَمَنْ عَلِمَ أنه متى قُتِلَ قُتِلَ، انكفَّ عن القتل، ولو لم يُشْرَعِ القصاص في الجماعة بالواحد لبطلت الحكمة في

= الاستدكار (٢٥/ ٢٥٤). وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٦٣)؛ أحكام القرآن لابن العربي (٦٣-٦٤)؛ بداية المجتهد (٤/ ٢٢٨-٢٢٩)؛ مجموع الفتاوى (١٤/ ٧٦).

(١) في هذه الآية إخبارٌ عما افترضه الله ﷻ على بني إسرائيل في التوراة. وقد أجمع العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ على أن أحكامها ثابتة في شرع النبي ﷺ، فاحتجوا بها في كثير من مسائل الجنایات.

ومن ذلك: جريان القصاص بين الذكر والأنثى، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (وقد احتج الأئمة كلهم على أن الرجل يُقْتَلُ بالمرأة بعموم هذه الآية الكريمة). تفسير القرآن العظيم (٣/ ١١٨٠).

وانظر: المحرر الوجيز (٤/ ٤٦١)؛ التسهيل لابن جزي (١/ ١٧٨)؛ الممتع (٥/ ٤٢٠).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٥٥).

(٣) انظر: المبدع (٨/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٤) وتلزمهم دية واحدة. انظر: الروايتين والوجهين (٢/ ٢٥٥)؛ المحرر (٢/ ٣٢٦)؛ الإنصاف (٢٥/ ٤٣-٤٥).

(٥) وهو المشهور عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وعليه جماهير الأصحاب، وهو المذهب.

ويُشترط لقتل الجماعة بالواحد: أن يكون فعل كلٍّ منهم صالحاً للقتل به - أي أن يفعل كل واحدٍ منهم لو انفرد بقتله لوجبَّ به القصاص -، فإن لم يكن كذلك، لم يُقتلوا به إلا أن يتواطؤوا على القتل، فيقتلون جميعاً.

فإن عفا الوليُّ عنهم، سقط القودُ، ولم يلزمهم إلا دية واحدة، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٥/ ٤٣-٤٤)؛ الإقناع (٤/ ٩٤)؛ المنتهى (٢/ ٢٤١)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٢٥٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/ ١٧-١٨).

مشروعية القصاص^(١).

وقد روى ابنُ عمر - رضي الله عنهما -: أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً، فقال عمر رضي الله عنه: (لو تَمَالَأ عليه أهلُ صنعاء لقتلتهم)^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الثالثة:

لا يُقتلُ المسلمُ بالكافرِ الحربيِّ إجماعاً^(٤).

لأنَّ الحربيَّ مباحٌ الدَّمُ على الإطلاق كالخنزير، وقد أمر الله تعالى بقتله، فقال: ﴿فَأَقْزُوا الشُّرَكَاءَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

واختلَفَ في قتل المسلم بالكافر غير الحربي.

فالمذهب: أنه لا يُقتلُ به^(٥)؛ لقوله رضي الله عنه: «لا يُقتل مسلمٌ بكافر»^(٦)؛ ولأنَّ الكافر منقوصٌ بالكفر، فلا يُقتل به مسلم^(٧).

(١) انظر: الروايتين والوجهين (٢٥٥/٢)

(٢) رواه البخاري (٦٨٩٦).

والغيلة: فَعْلَةٌ من الاعتيال، وهو القتل خديعةً في موضع لا يراه فيه أحد.

وقوله: (لو تَمَالَأ عليه أهل صنعاء)؛ أي: تَسَاعَدُوا، واجتمعوا، وتعاونوا عليه.

انظر: غريب الحديث للخطابي (١٦٥/٢)؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٠٣/٣)، (٣٥٣/٤)، (غيل) و (ملا)؛ فتح الباري لابن حجر (٢٣٧/١٢).

(٣) انظر: المبدع (٢٥٣/٨).

(٤) انظر: شرح معاني الآثار (١٩٣/٣)؛ الاستذكار (١٧٦/٢٥)؛ بداية المجتهد (٢٢٧/٤).

(٥) وعليه جماهير الأصحاب. واستثنوا منه: إذا قُتِلَ القاتلُ وهو كافرٌ غيرُ حربي، ثم أسلم، فإنه يُقتل بمن قُتِلَ؛ لأن الاعتبار في التكافؤ بحال الوجوب.

انظر: الإنصاف (١٠٠-١٠٥)؛ الإقناع (١٠٤/٤)؛ المتهى (٢٤٤/٢)؛ كشف القناع (٥٢٤-٥٢٥).

(٦) رواه البخاري (١١١).

(٧) قال الفتوحى رحمته الله: (لأن القصاص يقتضي المساواة، ولا مساواة بين الكافر والمسلم؛ لقوله

سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَحَبُّ النَّارِ وَأَحَبُّ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠]؛ فنفى المساواة، ونفى المساواة في

الصورة الإنسانية غير مراد، فدلَّ على عدم تساويهما حكماً، والعمومات مخصصات بحديثنا).

معونة أولى النهى (٢٦٦/١٠).

وقيل: يُقتل به^(١)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾؛ وقوله: ﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨].

والجواب: أنها عمومات مخصصة بما ذكر^(٢) (٣).

✽ المسألة الرابعة:

أجمع العلماء رحمهم الله على جريان القصاص فيما دون النفس في الجملة^(٤).

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ
وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾.

ولأن ما دون النفس كالنفس في الحاجة إلى حفظه بالقصاص، فكان كالنفس
في وجوبه.

ولا يُوجبُ القصاص فيما دون النفس إلا العمدُ المَحْضُ، فلا قِصاصَ في الخطأ
بالإجماع^(٥)، ولا في شبه العمد على الصحيح من المذهب^(٦).

وقيل: يُقتَصُّ في شبه العمد^(٧)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾.

(١) وجَّههُ صاحبُ الفروع احتمالاً، فقال: (ويتوجه احتمالاً بقتل مسلم بكافر، وأنَّ الخبر في الحربي،
كما يُقطع بسرقة ماله). الفروع (٣٧٠/٩).

(٢) انظر: المغني (١١/٤٦٧)؛ الممتع (٥/٤١٩)؛ شرح الزركشي (٦/٦٣-٦٤).

(٣) انظر: المبدع (٨/٢٦٣، ٢٦٦-٢٦٩).

(٤) انظر: الأم (٧/١٢٩)؛ المغني (١١/٥٣١، ٥٣٦)؛ البناية (١٢/١٣٨).

(٥) انظر: المحلى (١٠/٤٠٨)؛ بداية المجتهد (٤/٢٣٧)؛ المغني (١١/٥٣١).

(٦) وهو قول جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢٥/٢٣١)؛ الإقناع (٤/١٢٧)؛ المنتهى (٢/٢٥٢).

(٧) حُكي هذا القول رواية عن الإمام أحمد رحمته الله، واختاره من الأصحاب: أبو بكر، وابن أبي موسى،
والشيرازي رحمهم الله.

انظر: الرويتين والوجهين (٢/٢٥٩)؛ شرح الزركشي (٦/٩٣)؛ الإنصاف (٢٥/٢٣١).

وجوابه: أن الآية مخصوصة بالخطأ، فكذا شبه العمد؛ قياساً على النفس^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الخامسة:

القصاص فيما دون النفس نوعان^(٣):

أحدهما: قصاص في الأطراف.

فتؤخذ العين بالعين، والأنف بالأنف، والأذن بالأذن، والسِّنُّ بالسِّنِّ^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾.

ويؤخذ الجفنُ بالجفنِ؛ لأنه في معنى المنصوص عليه، فوجب أن يلحق به. وكذا الشفة بالشفة، واليد باليد، والرجل بالرجل.

(١) انظر: الممتع (٥/ ٤٦٤)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٢٩٩)؛ شرح المتهنى للبهوتي (٦/ ٥٨-٥٩).

(٢) انظر: المبدع (٨/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٣) يشترط للقصاص فيما دون النفس شروط، وهي على قسمين:

أولهما: شروط عامة في كل قصاص - في النفس فما دونها -، وهي:

تكليف الجاني، وعصمة دم المجني عليه، وألا يكون من ذرية الجاني، والمكافأة حال الجناية - ألا يفضل الجاني المجني عليه بإسلام أو حرية أو ملك -، وأن تكون الجناية عمداً محضاً.

والثاني: شروط خاصة بالقصاص فيما دون النفس، وهي:

١. إمكان الاستيفاء بلا خيف، وذلك بأن يكون القطع من مفصل، أو له حدٌ ينتهي إليه.

٢. المماثلة في الاسم والموضع، فلا تؤخذ يمينٌ بيسار، ولا خنصرٌ ببنصر، ولا أصليٌّ بزائد، ولا عكس ذلك.

٣. مراعاة الصحة والكمال، فلا تؤخذ يدٌ صحيحةٌ بشلاء، ولا كاملة الأصابع بناقصتها. ويؤخذ

عكس ذلك بلا أرش. انظر: الإقناع (٤/ ١٠١-١١٠، ١٢٧-١٣٤)؛ المتهنى (٢/ ٢٤٣-٢٤٥، ٢٥٢-

٢٥٤)؛ الروض المربع (٢/ ٩٤٩-٩٥١، ٩٥٧-٩٦٠)؛ كشاف القناع (٥/ ٥٤٨-٥٥٧)؛ معونة

أولي النهى (١٠/ ٢٩٨-٣٠٦).

(٤) وهذه المسائل الأربع محل إجماع في الجملة. انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٢٦)؛ المغني (١١/ ٥٤١-

٥٥٣)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (١١/ ٣١٧).

والثاني: قصاص في الجروح، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(١).
 فيَقْتَصُّ في المَوْضِحَةِ^(٢)، وفي كُلِّ جُرْحٍ ينتهي إلى عَظْمٍ، كجرح العَصِيدِ، والفَخِذِ،
 والقَدَمِ^(٣)؛ لأنه يمكن استفاؤه من غير حيف ولا زيادة؛ فأشبهه قطع الكفِّ من
 الكوع؛ ولأن الله ﷻ نَصَّ على القصاص، فلو لم يجب ههنا، لسقط حكم الآية.
 ولا يُقْتَصُّ في غير ذلك من الشَّجَاجِ^(٤)، والجُرُوحِ^(٥)، ولا في كَسْرِ العِظَامِ^(٦)؛ لأنه

(١) والآية عامة، تقتضي إيجاب القصاص في الجروح كلها، وخُصَّ من ذلك: ما لا يمكن استيفاء المثل فيه، وما لا يؤمن الحيف عند استيفائه، فلا قصاص فيهما. انظر: زاد المسير (٢/٣٦٨)؛ الإشارات الإلهية (١١٦/٢).

(٢) المَوْضِحَةُ: كُلُّ جرح يبلُغُ العظم في الرأس أو الوجه خاصة. سُمِّيَتْ بذلك لأنها توضحُ عن العظم؛ أي: تكشفُهُ، وتُبدِي وَضْعَهُ - وهو بَيَاضُهُ - وجمعُها: المَوَاضِحُ.
 قال ابن قدامة بَحَثَهُ في المغني (١١/٥٣٢): (ولا نعلم في جواز القصاص في المَوْضِحَةِ خلافاً).
 انظر: المطلع (ص ٤٤٨)؛ لسان العرب (٢/٦٣٥)؛ المصباح المنير (ص ٣٤١)، (وضح) فيهما؛ معونة أولي النهى (١٠/٣٨٠)؛ الروض المربع (٢/٩٧٧).

(٣) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٥/٢٨٤-٢٨٥)؛ الإقناع (٤/١٣٦-١٣٥)؛ المنتهى (٢/٢٥٥).
 (٤) الشَّجَاجُ جمعُ شَجَةٍ، وهي: الجُرْحُ يكون في الرأس أو الوجه خاصة، فما كان في بقية البدن سُمِّيَ جُرْحًا لا شَجَةً. يُقال: شَجَّةٌ يَشْجُهُ شَجَا؛ إذا شَقَّ جِلْدَهُ، فهو مَشْجُوجٌ و شَجِيجٌ. انظر: الصحاح (١/٣٢٣)؛ المصباح المنير (ص ١٥٩)، (شجج) فيهما؛ طلبة الطلبة (ص ٣٢٩)؛ المطلع (ص ٤٤٧)؛ شرح المنتهى للبوتي (٦/١٣٣).

والمذهب: أَنَّ الشَّجَاجَ كُلَّهُ - سوى المَوْضِحَةِ - لا قِصاصَ فيها بالمثل؛ لأنه ليس لها حدٌّ تنتهي إليه، ولا يمكن استيفاؤها من غير حيف. وعليه: فما كان منها دون المَوْضِحَةِ - كالمُتَلَاخِمَةِ التي تغوص في اللحم - ففيه حُكْمَةٌ، وما كان أعظمَ من المَوْضِحَةِ - كالهائِثَةِ التي تُبْرِزُ العظمَ وتكسِرُهُ - ففيه ديةٌ مُقدَّرةٌ، لكن يجوز للمجنِّي عليه بما هو أعظم من الموضحة أن يقتصَّ موضحةً، وله فرقٌ ما بين دية الموضحة ودية تلك الشجة. انظر: الإقناع (٤/١٣٦-١٣٥)، (١٨١)؛ المنتهى (٢/٢٥٥)، (٢٧٣-٢٧٤)؛ شرح المنتهى (٦/١٣٣، ١٣٧).

(٥) أي: الجروح التي لا تنتهي إلى عظم - كالجائفة التي تصل إلى باطن الجوف -، فلا قصاص فيها. انظر: الإقناع (٤/١٣٦-١٣٥)؛ المنتهى (٢/٢٥٥)؛ الروض المربع (٢/٩٦٠، ٩٧٨).
 (٦) وهو المذهب، واستثنوا: كَسْرَ السِّنِّ، ففيه القصاص؛ لإمكان الاستيفاء منه دون حيف ولا زيادة، وذلك بأن تَقْلَعَ سِنُّ الجاني أو تُبْرَكَ بقدر جنايته. انظر: الإقناع (٤/١٢٩)؛ المنتهى (٢/٢٥٢)؛ الروض (٢/٦٩٠).

لا يمكن استيفاؤه مع الأمن من الزيادة والحيف، وهو شرط في القصاص^(١).

✽ المسألة السادسة:

يُشْتَرَطُ لاستيفاء القصاص أن يؤمن فيه التعدي إلى غير الجاني^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الاسراء: ٣٣]؛ والقتل المُفْضِي إلى التعدي فيه إسراف. وعلى هذا: فإن وجب القصاص في النفس على حامل أو على حائل فَحَمَلَتْ، لم تقتل حتى تضع الولد^(٣)^(٤).

✽ المسألة السابعة:

يُمْكِنُ وليّ الجناية من استيفاء القصاص بنفسه إن كان يُحْسِنُهُ وَيَقْدِرُ عليه^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [الاسراء: ٣٣]. ولأن المقصود التشفي، وتمكينه منه أبلغ في ذلك^(٦).

(١) انظر: المبدع (٨/ ٣٠٧، ٣٢٠).

(٢) ويشترط لاستيفاء القصاص أيضاً:

أن يكون مُستَحَقُّه مَكْلَفًا، فإن كان صغيراً أو مجنوناً لم يُستوف، ويُحسب الجاني إلى البلوغ والإفاقة. وأن يتفق المستحقون له على استيفائه، فإن كان بعضهم غائباً، حُسب الجاني حتى يقدّم الغائب.

انظر: الإقناع (٤/ ١١٣-١١٤)؛ المتتهى (٢/ ٢٤٦-٢٤٧)؛ الروض المربع (٢/ ٩٥٢-٩٥٣)

(٣) وهذا محل إجماع بين العلماء ر.ه. انظر: مراتب الإجماع (ص ٢١٥)؛ الاستذكار (٨٦/ ٢٥)؛ المغني (١١/ ٥٦٧)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (١١/ ٣٤٦-٣٤٧).

والمذهب: أنها لا تقتل بعد الوضع حتى تسقي ولدها اللبأ - وهو أول اللبن عند الولادة -، ثم إن وجدت من ترضعه اشتوفي القصاص، وإلا تركت حتى تُرضع ولدها حولين وتقطعه، ثم يقتص منها. انظر: المطلع (ص ٤٣٨)؛ المصباح المنير (ص ٢٨٣)، (لبأ). وانظر: الإقناع (٤/ ١١٤)؛ المتتهى (٢/ ٢٤٧).

(٤) انظر: المبدع (٨/ ٢٨٥-٢٨٦).

(٥) فهو مخير بين مباشرة الاستيفاء بنفسه وبين التوكيل، سواء كان القصاص في النفس أو فيما دونها. وإن كان الولي لا يقدر عليه أو لا يحسنه، أمره السلطان أو نائبه أن يوكل فيه من يقدر عليه ويحسنه، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٥/ ١٧٥)؛ الإقناع (٤/ ١١٦)؛ المتتهى (٢/ ٢٤٨)؛ كشف القناع (٥/ ٥٣٧).

(٦) انظر: المبدع (٨/ ٢٨٩).

الآية الحادية عشرة

قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ۖ فَكَفَرْتُمْهُ؛ إِنْ أَعْطَاكُمْ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُمْ أَوْ تَحَرَّيْرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَلِكَ كَفَرْتُمْ أَيْمَانَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ۚ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٨٩].

وتحتها ثمان مسائل:

❁ المسألة الأولى:

الأيمان لغة: جمعُ يمين. واليمين: القسم، سمي بذلك لأنَّ أحدهم كان يضربُ يمينه على يمين صاحبه إذا تحالفا^(١).

وشرعاً: تأكيدُ الحكمِ بِذِكْرِ مُعْظَمٍ على وجهٍ مخصوص^(٢).

والإجماعُ مُتَعَقِّدٌ على مشروعيَّتها وثبوت حُكمها^(٣)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

وقد أمر الله تعالى نبيَّهِ ﷺ بها في مواضع، فقال: ﴿وَيَسْتَأْذِنُكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]؛ وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبا: ٣]؛ وقال: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَنَّ﴾ [التغابن: ٧]^(٤)؛^(٥).

(١) وتطلق اليمين على معانٍ أخرى، منها: ضدُّ اليسار، والقوَّة، والبركة، والمنزلة.

انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٥٢٢-٥٢٦)؛ الصحاح (٦/ ٢٢٢٠-٢٢٢١)؛ المصباح المنير (ص ٣٥١)؛ القاموس المحيط (٤/ ٢٧٨-٢٧٩)، جميعها (يمن).

(٢) وعرفها في الإقناع (٤/ ٣٣٥)، والمنتهى (٢/ ٣٢٩) بنحو هذا التعريف.

(٣) انظر: الإجماع (ص ١٥٦)؛ المغني (١٣/ ٤٣٥)؛ مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٥٠).

(٤) انظر: المغني (١٣/ ٤٣٥)؛ إعلام الموقعين (٦/ ٥٤)؛ شرح الزركشي (٧/ ٦٤).

(٥) انظر: المبدع (٩/ ٢٥٢).

المسألة الثانية:

يُكره الإفراط في الحلف بالله تعالى^(١).

لقوله ﷺ: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]؛ وهذا ذمٌ له يقتضي كراهة فعله. فإن لم يبلغ حد الإكثار، فليس بمكروه، إلا أن يقترن به ما يقتضي كراهته؛ لأن النبي ﷺ حلف في غير حديث، وربما كرّر اليمين الواحدة ثلاثاً^(٢)، ولو كان هذا مكروهاً، كان أبعد الناس منه ﷺ.

وقال بعض العلماء: الأيمان كلها مكروهة^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

وجوابه: أن معنى الآية: لا تجعلوا أيمانكم بالله مانعة لكم من البر والتقوى والإصلاح بين الناس، كمن يحلف بالله تعالى ألا يفعل براً ولا تقوى ولا يصلح بين الناس، ثم يمتنع من فعله؛ لير في يمينه ولا يحث فيها، فنهوا عن المضي فيها^(٤).

(١) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/ ٣٤٣)؛ المنتهى (٢/ ٣٣١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/ ٣٧٨).
(٢) ومن ذلك: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه: أن امرأة من الأنصار أتت النبي ﷺ معها أولادها، فقال ﷺ: والذي نفسي بيده إنكم لأحب الناس إلي، قالها ثلاث مرار. [رواه البخاري (٦٦٤٥)، ومسلم (٢٥٠٩)].

ومن قسّمه ﷺ: قوله في خطبة الكسوف: «يا أمة محمد، والله ما من أحد أغير من الله أن يزني عبده، أو تزني أمته. يا أمة محمد، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً» [رواه البخاري (١٠٤٤) واللفظ له، ومسلم (٩٠١)]. قال ابن القيم رحمه الله: (وقد أقسم النبي ﷺ على ما أخبر به من الحق في أكثر من ثمانين موضعاً، وهي موجودة في الصحاح والمسانيد). [إعلام الموقعين (٦/ ٥٤)]. وانظر: زاد المعاد (١/ ١٥٦، ٣/ ٢٦٩).

(٣) أي: أن الأصل فيها الكراهة لا الإباحة، وقد يعرض لها ما يجعلها واجبة، أو مستحبة، أو مباحة، أو محرمة. وهو مذهب الشافعية. انظر: نهاية المحتاج (٨/ ١٨٠)؛ تحفة المحتاج (١٠/ ١٣)؛ مغني المحتاج (٤/ ٣٢٥).

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقد تواترت الآثار عن الصحابة والتابعين وغيرهم بأن معنى هذه الآية: أنه لا يحلف أحدكم على أنه لا يبر ولا يتقي الله ولا يصل رحمه، فإذا أمر بذلك قال: أنا قد حلفت بالله. فيجعل الحلف بالله مانعاً له من طاعة الله ورسوله). [مجموع الفتاوى (٣٥/ ٣٣٧)].

وإن كان النهي - في الآية - عائداً إلى اليمين، فالمنهي عنه هو الحلف على ترك البر والتقوى والإصلاح بين الناس، لا على كل يمين، فلا حجة في الآية لمن كرهها مطلقاً^(١) (٢).

✽ المسألة الثالثة:

إذا قال الحالف: «أقسم بالله»، أو «أشهد بالله»، أو «أحلف بالله»، أو «أعزم بالله»، كان يميناً بالإجماع^(٣).

ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛ وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]؛ وقوله: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦].
ولأنه لو قال: «بالله» ولم يذكر الفعل كان يميناً، فإذا ضم إليه ما يؤكد كان أولياً.

وإن قال: «أقسم»، أو «أشهد»، أو «أحلف»، أو «أعزم»، ولم يذكر اسم الله، لم يكن يميناً إلا أن ينويها^(٤)؛ لأنه يحتمل القسم بالله، ويحتمل القسم بغيره، فلم يكن يميناً كغيره من الألفاظ المحتملة، فإن نوى صرقت النية اللفظ إلى القسم بالله ﷻ^(٥).

(١) انظر: المغني (١٣/٤٣٩-٤٤٠).

(٢) انظر: المبدع (٩/٢٧١).

(٣) سواء نوى اليمين أو أطلق.

وقد حكى الإجماع على ذلك: ابن عبد البر، وابن قدامة رحمهما.

انظر: الكافي لابن عبد البر (ص ١٩٤)؛ تحفة الفقهاء (٢/٢٩٩)؛ المغني (١٣/٤٦٧)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٤٣).

(٤) فإن نوى به اليمين كان يميناً، وهو المذهب.

انظر: الروايتين والوجهين (٣/٤٨)؛ الإنصاف (٢٧/٤٥١)؛ الإقناع (٤/٣٣٨)؛ المنتهى (٢/٣٣٠).

(٥) انظر: المبدع (٩/٢٥٩-٢٦٠).

● المسألة الرابعة:

تتعقد اليمين من الكافر، وتلزمه الكفارة إذا حث^(١).

لأنه من أهل القسم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبَسْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَدَةَ اللَّهِ﴾^(٢) [المائدة: ١٠٦].

ولأنه لا خلاف أن الكافر يستحلف عند الحاكم. وكل من صحت يمينه عند الحاكم صحت يمينه عند الانفراد، كالمسلم^(٣).

وقيل: لا تعقد يمينه^(٤).

لقوله تعالى: ﴿فَقِيلُوا أَيُّمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢].

وجوابه: أن معنى الآية: أنهم لا يقون بأيمانهم؛ بدليل قوله ﷺ بعدها: ﴿أَلَا نَقْدِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]^(٥).

(١) وهو المذهب، سواء كان حثه حال كفره أو بعد إسلامه.

ويكفر يمينه بالإطعام، أو الكسوة، أو العتق - على ما سيأتي في المسألة التالية -، ولا يكفر بالصيام؛ لأنه لا يصح من كافر. انظر: المغني (٤٣٦/١٣)؛ الإقناع (٤/٣٣٥، ٣٤٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣٩١/٦).

(٢) وهذا الاستدلال مبني على أن معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾؛ أي: من غير المسلمين، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وجمهور المفسرين، وعلى أن الآية محكمة غير منسوخة. انظر: تفسير الطبري (١١/١٦٠ - ١٦٨)؛ زاد المسير (٢/٤٤٦ - ٤٤٧)؛ الجامع لأحكام القرآن (٦/٣٤٩ - ٣٥٠)؛ التسهيل لابن جزي (١/١٩١)؛ تفسير ابن كثير (٣/١٢٦٣ - ١٢٦٤).

(٣) انظر: رؤوس المسائل لأبي المواهب العكبري (٦/٨٧٤).

(٤) وهو قول أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما. انظر: فتح القدير لابن الهمام (٤/٣٧٠ - ٣٧١)؛ البحر الرائق (٤/٣١٧)؛ المدونة (٣/٢١٦)؛ الذخيرة (٤/٦٩ - ٧٠).

(٥) انظر: المبدع (٩/٢٥٣ - ٢٥٤).

● المسألة الخامسة:

أجمع العلماء رحمهم الله على مشروعية كفارة اليمين في الجملة^(١).

والأصل فيها قوله رحمهم الله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْغَوَىٰ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُكُمْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّرتُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾.

فَمَنْ لَرِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ خُبِّرَ فِيهَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ^(٢): إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ^(٣)، وَكِسْوَتِهِمْ^(٤)، وَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ^(٥).

(١) انظر: اختلاف الفقهاء للمروزي (ص ٤٧٨)؛ التمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٣٦٩، ٢١/ ٢٤٧)؛ المغني (١٣/ ٥٠٦)؛ مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٥٠، ٢٥٣).

(٢) قال ابن قدامة رحمته الله: (أجمع أهل العلم على أَنَّ الحانث في يمينه بالخيار: إن شاء أطعم، وإن شاء كسا، وإن شاء أعتق، أي ذلك فعل أجزأه؛ لأن الله تعالى عطف بعض هذه الخصال على بعض بحرف «أو»، وهو للتخيير، قال ابن عباس: ما كان في كتاب الله «أو» فهو مخيرٌ فيه، وما كان «فمن لم يجد» فالأول الأول). المغني (١٣/ ٥٠٦).

والمذهب: أن هذا التخيير خاصٌّ بالحرِّ والمبعض، وأما القينُ فيكفِّرُ بالصوم فقط؛ لأنه لا مال له، ولا يملك. انظر: الإقناع (٤/ ٣٤٩)؛ المنتهى مع شرحه للبهوتي (٦/ ٣٩١)؛ كشف القناع (٦/ ٢٤٤).

(٣) يأتي تفصيله في المسألة التالية - إن شاء الله تعالى -.

(٤) وشرطُ إجزاء الكسوة في الكفارة: أن تكون مما يُجزئ أخذها في صلاته المفروضة، فيكسو الرجل ثوباً أو قميصاً، أو نحو ذلك مما يسترُ عورته وأحد عاتقيه، ويكسو المرأة ذراعاً وخماراً، ونحوهما مما يسترُ عورتها ويجزئها أن تصلي الفرض فيه.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ مطلقٌ. وقد حمله الحنابلة رحمهم الله على القيد المذكور لأدلةٍ منها: أن اللابسَ لما لا يسترُ عورته لا يُسمَّى مكتسباً شرعاً، فلا يصدق عليه قوله تعالى: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾. ومنها: أن الكفارة عبادةٌ تُعتبَرُ فيها الكسوة، فلم يجز فيها أقلُّ من القدر المذكور، كالصلاة.

وأخذ الحنابلة رحمهم الله بإطلاق الآية في أوصاف أخرى، فقالوا: يجزئ كلُّ كساءٍ، سواء كان من كتَّان أو قطنٍ أو صوفٍ أو غير ذلك، وسواء كان جديداً أو ليساً غيرَ معيبٍ، مصبوغاً أو غير مصبوغٍ؛ لأن ذلك كلُّه مما يصدق عليه اسم الكسوة المأمور بها. انظر: المغني (١٣/ ٥١٥-٥١٧)؛ المنتهى (٦/ ١٠٥)؛ شرح الزركشي (٧/ ١٣٤)؛ الإقناع (٤/ ٣٤٦-٣٤٧)؛ معونة أولي النهى (١١/ ٢٠٩-٢١٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/ ٣٨٨).

(٥) وشرطُ إجزائها: الإسلام، والسلامةُ من كلِّ عيبٍ يضرُّ بالعمل ضرراً بيناً. وسبق بيانه (ص ٢٥٤) =

فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ، فَعَلِيهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابَعَاتٍ^(١)؛ لِقِرَاءَةِ أَبِي وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :
(فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابَعَاتٍ)^(٢)؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا سَمِعَاهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرًا،
فَتَثَبُّتُ لَهُ رَتْبَةُ الْخَبَرِ، فَيَكُونُ حُجَّةً^{(٣)(٤)}.

✽ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ:

وَيُطْعِمُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ عَشْرَةَ مَنْ مَسَاكِينِ^(٥)

= وَاعْتَبَرِ الْإِسْلَامَ فِي الرِّقْبَةِ هُنَا؛ حِمْلًا لِلْمَطْلُوقِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ - وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» - عَلَى
الْمَقِيدِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ - وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ تُؤْمِنَةٌ» [السا: ٩٢]؛ فَالْحُكْمُ فِيهِمَا وَاحِدٌ وَهُوَ وَجُوبُ
الْإِتْقَانِ، وَالسَّبَبُ مُخْتَلَفٌ وَهُوَ الْيَمِينُ وَالْقَتْلُ، فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمَقِيدِ - فِي هَذِهِ الْحَالِ - قِيَاسًا بِجَامِعِ
بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ﷺ.

انْظُرْ: اللَّبَابُ لِابْنِ عَادِلٍ (٥٠٠/٧)؛ الْمَغْنِي (٥١٧-٥١٨/١٣)؛ شَرْحُ الزَّرْكَشِيِّ (١٣٦/٧)؛ كَشَافُ
الْقَنَاعِ (٢٤٢/٦)؛ الْمُنْتَهَى مَعَ شَرْحِهِ لِلْبَهَوِيِّ (٥٥٠/٥، ٣٨٨/٦). وَانْظُرْ: أَصُولُ السَّرْحِ
(٢٦٧/١)؛ كَشَفُ الْأَسْرَارِ (٢٨٧/٢)؛ شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ (ص ٢٦٦)؛ مِفْتَاحُ الْوُصُولِ (ص ٥٤٤-
٥٤٥)؛ التَّمْهِيدُ لِلْإِسْنَوِيِّ (ص ٤٢١)؛ مَنَاهِجُ الْعُقُولِ (١٣٩/٢)؛ التَّحْيِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ (٢٧٢٨/٦-
٢٧٢٩)؛ رَوْضَةُ النَّازِرِ (٧٦٦/٢)؛ شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ (٦٣٩-٦٤٠).

(١) وَالتَّابِعُ هُنَا وَاجِبٌ، مَا لَمْ يَكُنْ عَذْرٌ، كَمَرَضٍ وَنَحْوِهِ. نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.
انْظُرْ: الْإِنْصَافَ (٢٧/٥٢٧)؛ الْإِقْنَاعَ (٤/٣٤٨)؛ الْمُنْتَهَى مَعَ شَرْحِهِ لِلْبَهَوِيِّ (٦/٣٨٨-٣٨٩).
(٢) انْظُرْ: تَفْسِيرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيِّ (١/١٩٣)؛ تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ (١٠/٥٥٩-٥٦١)؛ تَفْسِيرَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ
(٤/١١٩٥).

(٣) قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَفْسِيرِهِ (٣/١٢٢٧): (وَهَذِهِ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهَا قِرَاءَةً مُتَوَاتِرَةً، فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ
يَكُونَ خَبَرٌ وَاحِدٌ، أَوْ تَفْسِيرًا مِنَ الصَّحَابِيِّ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ).
وَانْظُرْ: الْمَغْنِي (١٣/٥٢٩)؛ زَادُ الْمَعَادِ (٥/٥١٠)؛ شَرْحُ الزَّرْكَشِيِّ (٧/١٤٤)؛ شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ
(٢/٢٧-٢٥)؛ التَّحْيِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ (٣/١٣٩١-١٣٩٢).

(٤) انْظُرْ: الْمُبْدَعُ (٩/٢٧٧-٢٧٨).

(٥) عَرَفَ الْحَنَابِلَةُ ﷺ الْمَسْكِينَ فِي بَابِ الزَّكَاةِ بِأَنَّهُ: مَنْ يَجِدُ نِصْفَ كِفَايَتِهِ أَوْ أَكْثَرَهَا، وَلَا يَجِدُ تَمَامَهَا.
وَعَرَفُوا الْفَقِيرَ بِأَنَّهُ: مَنْ لَا يَجِدُ شَيْئًا مِنْ كِفَايَتِهِ، أَوْ يَجِدُ دُونَ نِصْفِهَا.
وَأَمَّا الْمَسْكِينُ فِي مَسَائِلِ الْكَفَّارَةِ، فَمُرَادُهُمْ بِهِ: كُلُّ مَنْ لَا يَجِدُ تَمَامَ كِفَايَتِهِ، سِوَاءِ وَجَدَ أَكْثَرَهَا، أَوْ
نِصْفَهَا، أَوْ دُونَ ذَلِكَ. وَعَلَى هَذَا: فَهُوَ شَامِلٌ لِلْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ بِالْمَعْنَيْنِ السَّابِقَيْنِ.
وَالْحَقْوَابَهُ - فِي جَوَازِ إِطْعَامِهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ - كُلُّ مَنْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ لِحَاجَتِهِ، كَابْنِ السَّبِيلِ، =

المسلمين^(١).

لقله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾.

وفُيِّدَ بالإسلام؛ لأنه شرطٌ فيمن تُدفع الزكاة إليه، والكفارةُ جاريةٌ مجرى الزكاة. فإن أعطاها لمسكينٍ واحدٍ عشرة أيام، لم يُجزئه^(٢)؛ لظاهر الآية؛ فإن الله تعالى أوجب إطعامَ عشرة مساكين، فَمَنْ لم يُطعمْ إلا مسكيناً واحداً، لم يمثل الأمر، فلا يُجزئه^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة السابعة:

ولا يُجزئُ الإطعامُ في الكفارات كلها إلا بما يُجزئُ في زكاة الفطر^(٥)، فلا يجزئُ الخبزُ، ولا الذرةُ ونحوها ولو كانت قوتَ بلده^(٦).

= والغارم لمصلحته؛ لأنه في معنى المسكين، فيجوز إطعامه من الكفارة، ولا يجوز أن يُطعم منها غير هؤلاء، وهو المعتمد في المذهب.

انظر: شرح الزركشي (١٢٧/٧-١٢٨)؛ الإقناع (٥٩٦/٣)؛ المتهى (١٩٣/٢)؛ الروض المربع (٣٢٥/١)؛ شرح المتهى للبهوتي (٣٠٧-٣٠٨، ٥/٥٥٨).

(١) فلا يجوز أن يطعم منها كافراً. وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٣٤١/٢٣)؛ الإقناع (٥٩٦/٣، ٤/٣٤٦)؛ المتهى (١٩٣/٢).

(٢) ويُستثنى من ذلك: إن لم يجد غيره، فيجزئه. وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: المغني (٥١٣/١٣)؛ شرح الزركشي (١٣٣-١٣٤)؛ الإقناع (٥٩٦/٣)؛ المتهى (١٩٣/٢).

(٣) انظر: رؤوس المسائل للشرىف أبى جعفر (٨٥٧/٢)؛ المغني (٥١٣/١٣)؛ شرح الزركشي (١٣٤/٧).

(٤) انظر: المبدع (٦٤-٦٦).

(٥) وهو البر، والشعر، والتمر، والزبيب، والأقط. فلا يجزئ غير هذه الأصناف، وهو المذهب.

قال البهوتي رحمه الله في شرح المتهى (٥٥٩-٥٦٠): (فإن عدمت الأصناف الخمسة، أجزأ عنها ما يُقتات من حبٍّ وتمرٍّ، على قياس ما تقدّم في الفطرة).

ومقدار ما يُطعمه كل مسكين: مُدٌّ من البر، أو نصفُ صاعٍ من غيره.

انظر: المغني (٩٤/١١)؛ الإنصاف (٣٤٩-٣٥٤)؛ الإقناع (٥٩٦-٥٩٧)؛ المتهى (١٩٣/٢).

(٦) وهو المذهب. انظر: المصادر السابقة.

لأن الخبرَ وَرَدَ بإخراج هذه الأصناف في الفِطْرَةِ^(١)، فلا يُجزئ غيرها^(٢).

وعنه: يَجْزِي الخبز^(٣).

وقال أبو الخطاب رَحِمَهُ اللهُ: يَجْزِي الإطعامُ من قوت بلده، كالأرز ونحوه من الحبوب^(٤).

لقول الله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾؛ والخبزُ وقوتُ البلد من أَوْسَطِ ما يُطْعَمُ أَهْلَهُ، فوجب أن يُجْزِيَهُ بظاهر النص^(٥).

✽ المسألة الثامنة:

لا تجب الكفارة إلا في يمين مُنْعَقَدَةٍ، وهي التي قَصَدَ عقْدَهَا على أمرٍ مستقبل^(٦).

(١) ومن ذلك ما أخرجه البخاري (١٥٠٦)، ومسلم (٩٨٥) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: (كنا نُخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب).

(٢) وما لا يجزئ إخراجُه في زكاة الفطر، لا يجزئ في الكفارة؛ لأن الكفارة وَجِبَتْ طَهْرَةً للمكفِّر عنه، كما أن الفطرة وَجِبَتْ طَهْرَةً للصائم، فاستويا في الحكم. انظر: الروائين والوجهين (١٨٩-١٩٠)؛ معونة أولي النهى (١٠/٦٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٥٥٩).

(٣) اختاره الخرقِيُّ، وأبو يعلى، وابنُ قدامة، وصَوَّبَهُ المرداوي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. انظر: المذهب الأحمد (ص ١٥٦)؛ المغني (١١/١٠٠)؛ شرح الزركشي (٧/١٣٠)؛ الإنصاف (٢٣/٣٤٩-٣٥١).

(٤) وهو وجهٌ في المذهب، اختاره ابنُ قدامة، وصَوَّبَهُ المرداوي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وأكثرُ الأصحاب على خلافه.

انظر: الهداية (ص ٤٧٤)؛ المغني (١١/٩٩)؛ الإنصاف (٢٣/٣٥١-٣٥٣).

(٥) انظر: المبدع (٨/٦٦-٦٧).

(٦) فأما اليمين على ماضي فلا كفارة فيها؛ لأنها على ثلاثة أقسام:

أولها: ما صدَّق فيه الحالف، فلا كفارة فيه بالإجماع.

الثاني: ما تعمَّد الكذب فيه، فهي اليمين الغموس، ولا كفارة فيها لأنها أعظمُ من أن تُكْفَرَهَا الكفارةُ.

والثالث: ما ظنَّ الحالف حقاً، فتبيَّن خلافه، فلا كفارة فيه؛ لما سيأتى قريباً.

ويشترط لوجوب الكفارة أيضاً: أن يكون المحلوف عليه ممكناً، وأما المستحيل: فإن حَلَفَ على

فعله حينئذٍ في الحال، وإن حَلَفَ على تركه فهو لغو. انظر: المغني (١٣/٤٥١)؛ شرح الزركشي

(٧/٧٥)؛ الإقناع (٤/٣٤٠-٣٤١)؛ المنتهى مع شرحه للبهوتي (٦/٣٧٨-٣٨٠).

لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾؛ أي: ولكن يؤاخذكم بما أوجبتموه على أنفسكم منها، وعَقَدَتْ عليه قلوبكم. قاله ابن جرير رحمته الله^(١).

فأوجب الكفارة بالإيمان المنعقدة، وظاهره: إرادة المستقبل من الزمان؛ لأنَّ العَقْدَ إنما يكون في المستقبل دون الماضي^(٢).

فأما ما سَبَقَ على لسانه بغير قصد، كقوله أثناء كلامه: «لا والله» و «بلى والله»، فهو لَغْوٌ يمين، ولا كفارة فيه^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٤)؛

(١) تفسير الطبري (١٠/ ٥٢٥). وانظر: إملأ ما من به الرحمن (١/ ٢٢٤)؛ تفسير ابن كثير (٣/ ١٢٢٣).

(٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٢٩٤-٢٩٥)؛ أحكام القرآن للكي الهراسي (٣/ ٨٩-٩٠).

(٣) وقد حُكي ذلك إجماعاً. انظر: اختلاف الفقهاء للمروزي (ص ٤٨٠)؛ المغني (١٣/ ٤٥٠).

(٤) اختلف العلماء رحمهم الله في تفسير لغو اليمين الوارد في الآية على أقوال، أشهرها قولان:

أولهما: أنه ما يجري على اللسان بغير قصد، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ

قُلُوبُكُمْ﴾؛ وكسب القلب: عقده وقصده. وقالت عائشة - رضي الله عنها -: (أنزلت هذه الآية: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ

اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ في قول الرجل: لا والله، وبلى والله) لرواه البخاري (٤٦١٣) وإسناده صحيح.

وهذا قول الشافعي، ورجحه: أبو حيان، وابن كثير، والشوكاني ونسبه إلى جمهور العلماء رحمهم الله.

والثاني: أنه ما يقوله الحالف ظاناً صدق نفسه، فيتبين خلافه.

وهذا قول أبي هريرة رضي الله عنه، والحسن، وابن جبير، ومجاهد، وغيرهم، وبه قال مالك رحمهم الله.

واختار جمع من أهل العلم أن الآية تشمل المعنيين. قال الشنقيطي رحمته الله في الأضواء (٢/ ١٤٤):

(والقولان متقاربان، واللغو يشملهما؛ لأنه في الأول لم يقصد عقد اليمين أصلاً، وفي الثاني لم يقصد

إلا الحق والصواب).

والمقصود عن الإمام أحمد رحمته الله موافق لهذا؛ فإنه قال: (اللغو عندي أن يحلف على اليمين يرى

أنها كذلك، والرجل يحلف فلا يعقد قلبه على شيء). المغني (١٤/ ٤٤٩).

انظر: تفسير الطبري (٤/ ٤٢٧-٤٤٩)؛ أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٤٥٣)؛ أحكام القرآن لابن

العربي (١/ ١٧٦)؛ زاد المسير (١/ ٢٥٤-٢٥٥)؛ البحر المحيط (٢/ ١٧٩-١٨٠)؛ تفسير ابن كثير

(٢/ ٥٥٨-٥٥٩)؛ فتح القدير (١/ ٤٠٤-٤٠٦)؛ تفسير السعدي (ص ١٠١، ٢٥٧)؛ التحرير والتنوير

(٢/ ٣٨٢-٣٨٣).

وانظر: مسائل إسحاق بن منصور المروزي (٥/ ٢٤٦٤)؛ مسائل أبي داود (ص ٢٩٩).

واللغو في كلام العرب: الكلام غير المعقود عليه^(١). وهذا كذلك.

وكذا إن حَلَفَ على أمرٍ ماضٍ وهو يظن صدق نفسه، فبان الأمر بخلافه، فلا كفارة عليه^(٢).

لأنه من اللغو^(٣)، فيدخل في الآية الكريمة^(٤)؛ ولأنه يكثر، فلو وجبت فيه الكفارة، لشقَّ وحصل به الضرر، وهو مُنتَفٍ شرعاً^(٥).



(١) فاللغو من اليمين: ما لا يعقد عليه القلب، قاله الجوهري رحمه الله وغيره.

ويطلق اللغو كذلك على: الباطل، وما لا نفع فيه، وما لا يُعتدُّ به من كلام وغيره.

يقال: لغا الشيء يُلغو لغواً؛ إذا بطل. وألغيتُه: أبطلته وأسقطته. ولغا الرجلُ: تكلم باللغو.

انظر: الصحاح (٦/٢٤٨٣)؛ لسان العرب (١٥/٢٥٠-٢٥٢)، (لغا) فيهما؛ المصباح المنير

(ص ٢٨٦)؛ القاموس المحيط (٤/٣٨٦)، (لغو) فيهما.

(٢) لكن إن كان ذلك الحلف في طلاق أو عتاق، فإنه يحث فيهما، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٧/٤٧٥-٤٧٨)؛ الإقناع (٤/٣٤١)؛ المنتهى مع شرحه للبهوتي (٦/٣٧٩).

(٣) وقد جزم بكونه من لغو اليمين: الخرقى، وابن قدامة، واستظهره المرداوي في التنقيح، وتبعه

الشويكي رحمه الله. ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله كما تقدّم.

وقال بعض الأصحاب: لغو اليمين: سبقها على لسانه بغير قصد، لا حلفه على ماضٍ يظنه فينتبين

خلافه، ولا كفارة فيهما. صححه المرداوي رحمه الله في تصحيح الفروع، وهو ظاهر المنتهى.

انظر: مختصر الخرقى (ص ٢٤١)؛ الكافي (٤/٢٧٤-٢٧٥)؛ تصحيح الفروع (١٠/٤٤٧)؛ التنقيح

المشبع (ص ٣٩٢)؛ التوضيح (٣/١٢٧٤)؛ الإقناع (٤/٣٤١)؛ المنتهى مع شرحه للبهوتي

(٦/٣٧٩-٣٧٨).

(٤) فإن قيل: اللغو في اللغة: ما يُلغى من الكلام لكونه حشواً غير مقصود، فإذا قصد اليمين على الماضي

لم تكن لغواً. فالجواب: أن اللغو يُطلق على ما لا يُعتدُّ به، ولا يعلّق به حكم؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا

سَكِمُوا أَلْفَوْا آعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [القصص: ٥٥]؛ وقال: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾ [مريم: ٦٢]؛ ومعناه: لا يسمعون كلاماً

هزلاً لا يُعتدُّ به. انظر: الرويتين والوجهين (٣/٤٦).

(٥) انظر: المبدع (٩/٢٦٤-٢٦٧).

الآياتان الثانية عشرة، والثالثة عشرة

﴿قَالَ تَحَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: ٩٠-٩١].

وتحتها مسألة واحدة، وهي:

أجمع المسلمون على تحريم الخمر^(١)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴿٩١﴾﴾. وهي نجسة عند عامة أهل العلم رحمهم الله^(٢).

وقد احتج بعضهم لنجاستها بقوله تعالى: ﴿وَسَقَهُمُ رَبُّهُمْ سُورًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]؛ فلو كانت الخمر طاهرة، لفات الامتنان بكون شراب الجنة طهوراً^(٣).



(١) قال ابن قدامة رحمته الله: (وأجمعت الأمة على تحريمه، وإنما حكي عن قدامة بن مظعون، وعمرو بن مَعْدِيكَرِب، وأبي جندل بن سهيل أنهم قالوا: هي حلال؛ لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ الآية [المائدة: ٩٣]. فبين لهم علماء الصحابة معنى هذه الآية، وتحريم الخمر، وأقاموا عليهم الحد لِشُرْبِهِمْ إِيَّاهَا، فرجعوا إلى ذلك، فانعقد الإجماع، فمن استحلها الآن فقد كَذَّبَ النبي ﷺ؛ لأنه قد عَلِمَ ضرورةً من جهة النقل تحريمه، فيكفر بذلك، ويستتاب، فإن تاب وإلا قتل). المغني (١٢/٤٩٣-٤٩٤).

وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٦٠)؛ الاستذكار (٣١٧/١٥).

(٢) وخالفهم في ذلك جماعة، منهم: ربيعة الرأي، والمزني، وداد، فقالوا بطهارتها، واختاره الصنعاني والشوكاني رحمهم الله. انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/٢٨٨-٢٨٩)؛ المجموع (٢/٥٨١)؛ المغني (١٢/٥١٤)؛ سبل السلام (٨١/١٥٨)؛ السيل الجرار (١/٣٦).

(٣) انظر: النكت والعيون (٦/١٧٢)؛ زاد المسير (٨/٤٤٠)؛ تفسير الرازي (١٠/٧٥٥)؛ أضواء البيان (٢/١٥٢)؛ الشرح الممتع (١/٤٤٩، ٤٣١). وانظر: المبدع (١/٢٤١-٢٤٢، ٩/١٠٠).

الآيتان: الرابعة عشرة، والخامسة عشرة

﴿قَالَ الْخَبَلَاءُ: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٩٥﴾ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنَّسَاءِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: ٩٥-٩٦].

وتحتكما تسع مسائل.

المسألة الأولى:

يُحْرَمُ قَتْلُ الصَّيْدِ الْبَرِّ فِي الْحَرَمِ، كَمَا يَحْرَمُ قَتْلُهُ حَالَ الْإِحْرَامِ بِالْإِجْمَاعِ^(١).
وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾^(٢)؛

(١) حكاه القاضي عبد الوهاب، وابن عبد البر، وابن قدامة رحمهم الله وغيرهم. انظر: الإجماع (ص ٧٧)؛ المعونة (١/ ٥٣٣)؛ الاستذكار (١١/ ٢٩٩، ١٢/ ٨-١٢)؛ المغني (٥/ ١٣٢، ١٧٩)؛ المجموع (٧/ ٣١٠).

ويُحْرَمُ كذلك أن يُعَيَّنَ على قتله، ولو بدلالة، أو إشارة إجماعاً.

انظر: نواذر الفقهاء (ص ٧)؛ الاستذكار (١١/ ٢٧٨)؛ فتح الباري (٤/ ٣٥-٣٦).

والمذهب أن الصَّيْدَ الذي يُحْرَمُ قَتْلُهُ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: هُوَ كُلُّ حَيَوَانٍ بَرِّيٍّ مَأْكُولٍ مَتَوَحِّشٍ أَصْلًا، وَكَذَا الْمَتَوَلَّدُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ، كَالْمَتَوَلَّدِ مِنْ وَحْشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ، أَوْ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ. انظر: الشرح الكبير (٨/ ٢٧٤)؛ الإقناع (١/ ٥٧٧-٥٧٨)؛ المنتهى (٢/ ١٨٥)؛ كشف القناع (٢/ ٤٣١-٤٣٢).

(٢) قال الإمام أحمد رحمه الله: (إذا ذبح المحرم الصيد لم يأكله؛ لأن الله سماه قتلاً، فلا يُعَجِّبُنَا لِأَحَدٍ أَنْ يَأْكُلَهُ). مسائل عبد الله (ص ٢٠٦). وانظر: مسائل ابن هانئ (ص ١٧٢-١٧٣).

وقوله ﷺ: ﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾؛ أي: وأنتم مُحْرَمُونَ بحج أو عمرة، أو داخلَ حدود الحرم.

وَالصَّيْدُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ فِي آيَةِ الْبَرِّ خَاصَّةٌ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ بَعْدَهَا: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنَّسَاءِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾.

قال السعدي رحمه الله: (ويؤخذ من لفظ «الصيد» أنه لا بد أن يكون: وحشياً؛ لأن الإنسي ليس بصيد، ومأكولاً؛ فإن غير المأكول لا يُصَاد ولا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّيْدِ)، وقال: (والمنهي عن قتله يشمل النهي عن مقدمات القتل، وعن المشاركة في القتل، والدلالة عليه، والإعانة على قتله، حتى أن من تمام ذلك أنه يُنْهَى الْمُحْرَمُ عَنْ أَكْلِ مَا قُتِلَ أَوْ صِيدَ لِأَجَلِهِ). تيسير الكريم الرحمن (ص ٢٥٩-٢٦٠). =

وقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾^(١).

فإن اضطرَّ إلى أكله، جاز له قتله وأكله^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ وترك الأكل مع القدرة عليه عند الضرورة إلقاء بيده إلى التهلكة^(٣)^(٤).

✽ المسألة الثانية:

ويُباح للمُحْرَم صيدُ البحر بالإجماع^(٥).

لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ﴾^(٦).

فصيد البحر: ما يعيش فيه كالسمك^(٧). والبحر المِلْحُ والعَذْبُ، والأنهارُ والعيونُ سواء.

= وانظر: أحكام القرآن للكنيا الهراسي (١٠٣/٣-١٠٤)؛ المحرر الوجيز (٣٨/٥)؛ الجامع لأحكام القرآن (٣٠٣/٦، ٣٠٥)؛ التسهيل لابن جزي (١٨٧/١)؛ التحرير والتنوير (٧٨-٧٩).

(١) قال الطوفي رحمه الله: (يعني: حُرِّمَ عليكم أكله، وهو عامٌ خَصَّ منه صَيْدُ الحلال؛ يجوز للمحرم أكله إذا لم يَصِدْهُ لأجله). الإشارات الإلهية (١٣٨/٢).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله في المغني (٣٩٦/٥): (بغير خلاف نعلمه).

ويلزمه ضمانه - في هذه الحال - عند جمهور الأصحاب، وهو المذهب. انظر: شرح الزركشي (٣٣٦/٣)؛ الإنصاف (٣٢٢-٣٢٣)؛ الإقناع (٥٨٣-٥٨٤)؛ المنتهى (١٨٧/٢)؛ كشف القناع (٤٤٠-٤٤١/٢).

(٣) انظر: المغني (٣٩٦/٥).

(٤) انظر: المبدع (١٤٨-١٤٩، ١٥٨).

(٥) قال ابن المنذر رحمه الله: (أجمعوا على أن صيد البحر للمُحْرَم مباحٌ اصطياًده، وأكله، وبيعه، وشرواه). الإجماع (ص ٦٧). وانظر: مراتب الإجماع (ص ٧٨)؛ المغني (١٧٨/٥)؛ المجموع (٣١٠/٧).

(٦) البحر: هو الماء الكثير، سواء كان مِلْحًا أو عَذْبًا، فيشمل النهر والبركة والعين وغير ذلك. وصيده: ما صِيدَ منه. وطعامه: ما طفا على سطحه، أو قذفه مَوْجُهُ. انظر: النكت والعيون (٦٩/٢)؛ التسهيل لابن جزي (١٨٩/١)؛ تفسير ابن كثير (١٢٤٤-١٢٤٥)؛ فتح القدير (١١١/٢).

(٧) ومثله في الحكم: ما يعيش في البر والبحر - كالسُلْحَفَاةِ وَالسَّرَطَانِ - فيُباح للمُحْرَم صيده في غير الحرِّم على الصحيح من المذهب. انظر: الإنصاف (٣١٧/٨)؛ الإقناع (٥٨٣/١)؛ المنتهى (١٨٧/١).

فإن كان ذلك في الحَرَم^(١) ففيه خلاف، وعن أحمد رحمته الله روايتان:

إحدهما: المنع^(٢)؛ لأن الحُرْمَةَ للمكان، فلا فرق فيه بين صيد البر وصيد البحر.

والثانية: يحل صيده^(٣)؛ لإطلاق حِلِّهِ في الآية؛ ولأن الإحرام لا يُحرِّمُهُ، فالحَرَمُ كذلك، كالحيوان الأهلي^(٤).

✽ المسألة الثالثة:

إذا قتل المُحرِّمُ الصيدَ عمدًا، فعليه جزاؤه^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾؛ جَزَاءٌ: مُبْتَدَأٌ. وخبرُهُ محذوفٌ؛ أي: فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ^(٦).

وكذا إن قَتَلَهُ خطأ، أو نسيانًا، أو جهلاً^(٧)، فعليه الكفارة؛ لأنه إِتْلَافٌ، فاستوى عَمْدُهُ وسهوهُ، كإِتْلَافِ مالِ الْآدَمِيِّ.

(١) كَسَمَكِ آبَارِ الْحَرَمِ، وَعُيُونُهُ، وَبَرْكِهِ. انظر: الشرح الكبير (٣١٩/٨)؛ كشف القناع (٤٤٠/٢).

(٢) وهو المذهب، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله. انظر: مجموع الفتاوى (١١٧/٢٦)؛ الإنصاف

(٨/٣١٨-٣١٩)؛ الإقناع (٥٨٣/١)؛ المنتهى (١٨٧/٢، ١٩٥).

(٣) انظر: المحرر (٣٦٩/١) الفروع (٥١٨-٥١٩)؛ الإنصاف (٣١٩/٨).

(٤) انظر: المبدع (١٥٧-١٥٨/٣).

(٥) حكاه ابن قدامة رحمته الله إجماعًا، وقال: (ولا نعلم أحداً خالف في الجزاء في قتل الصيد متعمداً، إلا الحسن ومجاهداً، قالاً: إذا قتله متعمداً ذكراً لإحرامه لا جزاء عليه، وإن كان مخطئاً أو ناسياً لإحرامه فعليه الجزاء).

وهذا خلاف النص؛ فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾؛ والذاكر لإحرامه مُتَعَمِّدٌ، وقال في سياق الآية: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾؛ والمخطئ والناسي لا عقوبة عليهما). المغني (٣٩٥/٥). وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٦٥)؛ نوادر الفقهاء (ص ٧١)؛ الإقناع لابن القطان (٨٧٣/٢).

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٠/٢)؛ إملأ ما من به الرحمن (٢٢٦/١)؛ الدرر المصون (٤٢٠/٤).

(٧) نص عليه في رواية صالح، وهو المذهب، وعليه جمهور الأصحاب.

انظر: مسائل صالح (ص ٢٩٩)؛ الإنصاف (٤٢٧/٨)؛ الإقناع (٥٩٥/١)؛ المنتهى (١٩١/١).

قال الزهري رحمه الله^(١): (نزل القرآن بالعمد، وجرت السنة في الخطأ)^(٢).

وقال الشافعي رحمه الله: أخبرنا سعيد بن سالم^(٣)، عن ابن جريج^(٤) قال: قلت لعطاء: قول الله ﷻ: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾. قلت: فمن قتله خطأ أيعرم؟ قال: نعم؛ يُعْظَمُ بذلك حرّات الله، ومَصَّتْ به السنن^(٥).

وعنه: لا كفارة إلا في العمد^(٦)؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ

(١) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري المدني، إمام فقيه حافظ من أئمة التابعين، متفق على جلالته وإتقانه، كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار، وكان يقول: ما استودعت قلبي شيئا قط فنسيته. قال الليث: ما رأيت عالما قط أجمع من ابن شهاب، ولا أكثر علما منه. توفي سنة (١٢٤هـ). انظر: التاريخ الكبير (١/٢٢٠)؛ الثقات لابن حبان (٥/٣٤٩)؛ تهذيب الكمال (٢٦/٤١٩).

(٢) انظر: تفسير عبد الرزاق الصنعاني (١/١٩٣)؛ تفسير الطبري (١٠/١١). قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره (٣/١٢٤٠) بعد نقله كلام الزهري رحمه الله: (ومعنى هذا: أن القرآن دلّ على وجوب الجزاء على المتعمد، وعلى تأنيبه، بقوله: ﴿يَذُوقْ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ وَمَنْ عَادَ فَنَنْتِمْ اللَّهُ مِنْهُ، وجاءت السنة من أحكام النبي ﷺ وأحكام أصحابه رضي الله عنهم بوجوب الجزاء في الخطأ، كما دلّ الكتاب عليه في العمد).

(٣) هو: أبو عثمان سعيد بن سالم القداح المكي، فقيه من تابعي التابعين، روى عنه: ابن عيينة، والشافعي، ويحيى بن آدم وغيرهم. قال ابن معين والنسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال ابن حجر: صدوق بهم، ورؤي بالإرجاء، وكان فقيها.

انظر: تهذيب الكمال (١٠/٤٥٤)؛ ميزان الاعتدال (٢/١٣٩)؛ تقريب التهذيب (ص ٢٣٦).

(٤) هو: أبو الوليد وأبو خالد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي الأموي مولا هم المكي. إمام جليل من كبار أهل العلم وثقاتهم، لكنه يدلّس. قال الإمام أحمد رحمه الله: إذا قال ابن جريج: (قال فلان) فاحذره، وإذا قال: (سمعت) أو (سألت) جاء بشيء ليس في النفس منه شيء. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل. توفي رحمه الله في نحو سنة (١٥٠هـ).

انظر: التاريخ الكبير (٥/٤٢٢)؛ تهذيب الكمال (١٨/٣٣٨)؛ تقريب التهذيب (١/٣٦٣).

(٥) الأم (٣/٤٦٦). وانظر: شرح العمدة لابن تيمية (٢/٤٠٠-٤٢٠)، ت: صالح الحسن.

(٦) انظر: الروايتين والوجهين (١/٢٩٤)؛ شرح الزركشي (٣/٣٤١)؛ الإنصاف (٨/٤٢٧).

مِنَ النَّعَمِ؟ فمفهومه: أن غير المتعمد لا جزاء عليه^(١)؛ ولأن الأصل براءة الذمة، فلا تُشغل إلا بدليل.

وجوابه: أن النبي ﷺ أوجب الجزاء فيه^(٢)، ولم يفرق بين العمد والخطأ. وأما تخصيص العمد بالذكر في الآية؛ فلأجل ما جاء من الوعيد في آخرها^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة الرابعة:

وإن قتل صيداً صائلاً عليه؛ دفعاً عن نفسه، لم يضمنه^(٥).

لأنه قتله لدفع شره، فلم يضمنه كالأدمي الصائل.

(١) وقد خُصَّصَ المتعمد بالحكم، بعد العموم في قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ﴾، ومتى ذُكِرَ الوصفُ الخاصُّ بعد الاسم العام، كان تخصيصه بالذكر دليلاً قوياً على اختصاصه بالحكم، وهو أبلغ مما لو ذُكِرَ الوصف ابتداءً؛ لأنه لو لم يختص التعمد بالحكم، لكان ذكره زيادةً في اللفظ، ونقصاً في المعنى. انظر: شرح العمدة لابن تيمية (٢/٣٩٩)، ت: صالح الحسن؛ منهاج السنة النبوية (٤/٧٠-٧١). وانظر: المغني (٥/٣٩٧)؛ شرح الزركشي (٣/٣٤١).

(٢) ومن ذلك ما صحَّ عن جابر رضي الله عنه أنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن الصَّيْع، فقال: «هو صيدٌ، ويُجعل فيه كبشٌ إذا صاده المُخْرُمُ». [رواه أبو داود (٣٨٠١) واللفظ له، والترمذي (٨٦٧) وقال: (حسن صحيح)، والنسائي (٤٣٣٤)، وابن ماجه (٣٠٨٥). وصححه ابن حبان (٣٩٦٤)، والحاكم (٤٥٢/١)، وقال: (على شرط الشيخين). وصححه الألباني في الأرواء (٤/٢٤٢)، وقال: إنه على شرط مسلم].

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما تخصيص المتعمد في الآية؛ فلأن الله ذَكَرَ وجوبَ الجزاء ليدوق وبال أمره، وأنه عفا عما سلف، وأن من عاد انتقم الله منه، وهذه الأحكام بمجموعها لا تثبت إلا لمتعمد، وليس في ذلك ما يمنع ثبوت بعضها في حق المخطيء، بل يجب ترتيب هذه الأحكام على ما يقتضيها من تلك الأفعال، فالجزاء بدلُ المقتول، والانتقام عقوبةُ [الغافل]). شرح العمدة (٢/٤٠٢)، ت: صالح الحسن.

وانظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/٤٦٩)؛ زاد المسير (٢/٤٢٢-٤٢٣)؛ تفسير السعدي (ص ٢٥٩).

(٤) انظر: المبدع (٣/١٥٠، ١٨٥-١٨٦، ١٩٢).

(٥) وهو المذهب، سواء خشي منه التلف أو الضرر، في نفسه أو ماله.

انظر: الإنصاف (٨/٣٠٢-٣٠٣)؛ الإقناع (١/٥٨٢)؛ المنتهى (١/١٨٧).

ولأن الشارع أذن في قتل الفَواسق لدفع أذى مُتَوَهِّم^(١)، فالمتحقق أولى.
وكذا إن أراد تخليص صَّيدٍ مِن شَبَكَةٍ، أو سَبْعٍ، أو مِن خَيْطٍ في رِجْلِهِ، ونحو ذلك
لِيُطْلِقَهُ، فَتَلَفَ قَبْلَ إِرْسَالِهِ، فلا ضمان عليه^(٢)؛ لأنه فِعْلٌ أُبِيحٌ لحاجة الحيوان، فلم
يُضْمَنُهُ، كَمَدَاوَةِ الْوَلِيِّ مَوْلِيَّهٖ.

وقيل: يَضْمَنُ فِيهِمَا^(٣)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ
وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(٤).

✽ المسألة الخامسة:

إذا تعدَّد الصيدُ، وجبَتْ كَفَّارَاتٌ بِعَدَدِهِ^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(٦)؛ فدلَّ على أن مَنْ

(١) ومن ذلك قوله ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَوَاسِقٌ، تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ
الْعَقُورُ، وَالْعُقْرُبُ، وَالْفَأْرَةُ». رواه البخاري (١٨٢٩)، ومسلم (١١٩٨) واللفظ له.

(٢) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٨/ ٣٠٣-٣٠٤)؛ الإقناع (١/ ٥٨٢)؛ المتهنى (١/ ١٨٧).

(٣) انظر: التمام (١/ ٣٢٢)؛ المغني (٥/ ٣٩٦)؛ شرح الزركشي (٣/ ٣٣٦)؛ الإنصاف (٨/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٤) انظر: المبدع (٣/ ١٥٥-١٥٦).

(٥) وهو المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله، وعليه الأصحاب، وهو المذهب.

فكُلَّمَا قَتَلَ صَيْدًا وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَتُهُ، سواء كان ذلك عمدًا أو خطأ، وسواء قتل الصَّيْدَ معًا أو قتلها مَفْرَقَةً.

انظر: شرح الزركشي (٣/ ٣٥٠)؛ الإنصاف (٨/ ٤٢٣-٤٢٤)؛ الإقناع (١/ ٥٩٥)؛ المتهنى (١/ ١٩١، ١٩٤).

(٦) فقلوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ نهي عام يقتضي تحريم قتلِهِ على الدوام، وقوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا
فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ عامٌ يشمل كُلَّ صَيْدٍ، وكُلَّ قَتْلٍ، وهو موجبٌ لتكرار الجزاء بتكرُّر شرطه،
كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَنَذِيَّةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُتِلَ إِلَى
الصَّلَاةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وهذا هو المعهود في خطاب الشرع. انظر: شرح العمدة لابن
نيمية (٢/ ٣٨٧)، ت: صالح الحسن. وانظر: رؤوس المسائل للشيخ أبي جعفر (١/ ٤٠٤)؛
الفروع (٥/ ٥٣٧).

وقال ابن عادل رحمه الله: (ظاهرها يقتضي أن يكون علة وجوب الجزاء هو القتل، فوجب أن
يتكرر الحكم بتكرار العلة). الباب (٧/ ٥٢٠). وانظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٤٧٥-٤٧٦)؛
تفسير الرازي (٤/ ٤٣٣).

قتل صيداً لزمه مثله، ومن قتل أكثر لزمه مثل ذلك.

ولأنها كفارة قتل فيستوي فيها المبتدئ والعائد ككفارة قتل الآدمي، أو بدل متلف فلا تتداخل كما لو أتلّف مال الآدمي^(١).

وعنه: إن قتل صيداً بعد صيد فعلية جزاء واحد^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾؛ فلم يوجب جزاءً ثانياً.

والصحيح الأول؛ لأن الآية تقتضي وجوب الجزاء على العائد بعمومها. وذكر العقوبة في الصيد الثاني لا يمنع وجوب الجزاء فيه^(٣)؛ كما قال تعالى في الربا: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ وقد ثبت أن العائد لو انتهى، كان له ما سلف، وأمره إلى الله^{(٤)(٥)}.

(١) انظر: الفروق للسامري (١/ ٢٩٥-٢٩٦)؛ المغني (٥/ ٤١٩).

(٢) انظر: المستوعب (١/ ٤٨٢)؛ الفروع (٥/ ٥٣٧)؛ الإنصاف (٨/ ٤٢٣-٤٢٤).

(٣) فمعنى الآية: ومن عاد فينتقم الله منه، مع وجوب الكفارة عليه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ يوجب توعّد قاتل الصيد بالانتقام منه، وذلك لا يمنع وجوب الجزاء عليه، كما قال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]؛ ولم يمنع ذلك وجوب الدية والقود، وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]... ولم يمنع ذلك وجوب ردّ المسروق إن كان باقياً، وقيمته إن كان تالفاً... وهذا كثير، قد يذكّر الله وعيد الذنوب في موضع ويذكر جزاءها في الدنيا في موضع آخر.

ثم يُقال: من جملة الانتقام وجوب الجزاء عليه، كما قال: ﴿يَذُوقْ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾، فيكون قد عفا عما سلف قبل نزول الآية، فلا عقاب فيه ولا جزاء، ومن عاد بعدها فينتقم الله منه بالعقوبة والجزاء. شرح العمدة (٢/ ٣٨٩)، ت: صالح الحسن. وانظر: تفسير الطبري (١١/ ٥٤)؛ أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٤٧٥-٤٧٦)؛ زاد المسير (٢/ ٤٢٧)؛ تفسير ابن كثير (٣/ ١٢٤٣-١٢٤٤).

(٤) انظر: المغني (٥/ ٤١٩-٤٢٠).

(٥) انظر: المبدع (٣/ ١٨٤).

✽ المسألة السادسة:

إذا اشترك جماعة مُحَرِّمُونَ في قَتْلِ صَبِيدٍ، فعليهم جزاءٌ واحدٌ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾؛ وهو ظاهرٌ في الواحد والجماعة. وقد أوجب الله تعالى المِثْلَ بقتل الصَّيْدِ، والجماعة إنما قتلوا صيداً واحداً، فلزمهم مثله، والزائدُ خارجٌ عن المِثْلِ، فلا يجب. ثم إنَّ القَتْلَ هو الفِعْلُ المؤدِّي إلى خروج الرُّوح، وهو - في هذه المسألة - فِعْلُ الجماعة لا فِعْلُ كُلِّ واحدٍ، كما لو قال: مَنْ جاء بعبدٍ فَلَهُ درهمٌ، فجاء به جماعةٌ، فالمجبيُّ مشتركٌ.

ومتى ثبت اتحادُ الجزاء في المِثْلِ، وجب اتحادهُ في الصَّوْمِ؛ لقوله ﷺ: ﴿أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا﴾^(٢).

وعنه: على كُلِّ واحدٍ جزاءٌ^(٣)؛ لأنها كفارةٌ قتلٍ يدخلها الصومُ، أشبهت كفارة قتل الأدمي.

وعنه: إن كَفَرُوا بالصَّيَامِ، فعلى كُلِّ واحدٍ منهم صَوْمٌ تامٌّ، وإن كَفَرُوا بغير ذلك لزمهم كفارةٌ واحدةٌ^(٤)؛ لأنَّ الصومَ كفارةٌ، فوجب أن يكمل في حقِّ الفاعل، ككفارة قتل الأدمي، وأما الجزاء بالمِثْلِ فليس كفارةً، وإنما هو بَدَلٌ مُتَلَفٍ؛ بدليل أن الله

(١) قال الزركشي رحمه الله في شرحه (٣/ ٣٥٢): (هذا المختار من الروايات).

وهو المذهب، سواء باشَرُوا القَتْلَ جميعاً، أو كان بعضهم مُمَسِّكاً والآخر مُبَاشِراً.

انظر: مسائل صالح (ص ٣٣٤)؛ الإنصاف (٩/ ٣٣-٣٦)؛ الإقناع (١/ ٥٧٨، ٦٠٣)؛ المنتهى (٢/ ١٩٥).

(٢) انظر: المغني (٥/ ٤٢١)؛ الفروع (٥/ ٤٧٣-٤٧٥)؛ معونة أولي النهي (٤/ ١٦٢)؛ كشف القناع (٢/ ٤٦٧).

(٣) انظر: الإرشاد (ص ١٧٠)؛ المغني (٥/ ٤٢٠)؛ الإنصاف (٩/ ٣٤).

(٤) قال الرمادوي رحمه الله في الإنصاف (٩/ ٣٤): (نقله الجماعة عن أحمد، واختاره القاضي وأصحابه).

وانظر: الجامع الصغير للقاضي أبي يعلى (ص ١١٥)؛ التمام (١/ ٣٢١)؛ المغني (٥/ ٤٢١-٤٢٠).

تعالى عَطَفَ عليه الكفارة، فقال: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾، وإذا كان بدلاً لم يكمل في حق الفاعل، كالذية^(١) (٢).

✽ المسألة السابعة:

- جزاء الصيد على التَّخْيِيرِ، فَيُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ^(٣) :
 أولها: إخراج المثل - إن كان للصيدِ مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ -^(٤) .
 والثاني: تقويم المِثْلِ بدراهم يشتري بها طعاماً للمساكين^(٥) .
 والثالث: صيام يومٍ عن طعامٍ كُلِّ مسكين^(٦) .

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَّتَعِدًا فَجِزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكِ صِيَامًا﴾؛ فعطف هذه الخصال بعضها على بعض بـ «أو» المقتضية للتخيير، فكان مُخَيَّرًا في جميعها، كفدية الأذى،

(١) انظر: الفروق للسامري (١/ ٢٩٥-٢٩٧)؛ المغني (٥/ ٤٢١)؛ الممتع (٢/ ٤١٠)؛ إيضاح الدلائل (١/ ٢٤٢).

(٢) انظر: المبدع (٣/ ١٥١، ٢٠٠).

(٣) نص عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: مسائل أبي القاسم البغوي (ص ٥١)؛ الروائين والوجهين (١/ ٢٩٢-٢٩٣)؛ الإنصاف (٨/ ٣٨٢)؛ الإقناع (١/ ٥٩١-٥٩٢)؛ المنتهى (١/ ١٩٠).

(٤) فإن اختار المِثْلَ، ذَبَحَهُ متى شاء، وتصدق به على مساكين الحرم، ولا يجزئه أن يتصدق به حيًّا.

انظر: الإقناع (١/ ٥٩١-٥٩٢)؛ المنتهى (١/ ١٩٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/ ٤٩٦).

(٥) وذلك بأن يُقَوِّمَ المِثْلَ بالدراهم في موضع إتلاف الصيد أو قُرْبِهِ، ثم يشتري بها طعاماً مما يجزئ إخراجاً في زكاة الفطر - وتقدم (ص ٣٤٩) -، فيطعم كل مسكين مُدًّا مِنَ الْبُرِّ، أو نصف صاعٍ مِنْ غَيْرِهِ، ولا يجزئه أن يتصدق بالقيمة. انظر: الإنصاف (٨/ ٣٨٣-٣٨٨)؛ الإقناع (١/ ٥٩١)؛ المنتهى (١/ ١٩٠)؛ الروض المربع (١/ ٣٩٠).

(٦) ولا يشترط التتابع في هذا الصيام. انظر: الإقناع (١/ ٥٩١)؛ المنتهى (١/ ١٩٠).

وكفارة اليمين^(١).

وقد ذكر الله ﷻ فيها الطعام للمساكين، فكان من خصالها، كغيرها.

فإن لم يكن للصَّيد مثل من النِّعم، خيّر بين الإطعام والصيام^(٢).

لأن النصّ ورد بالتَّخيير بين الثلاثة، فإذا عدم أحدها بقي التَّخيير ثابتاً بين الآخرَين.

وعنه: يُخيّر في جزاء الصيد بين المثل والصَّيام فقط، فلا إطعام فيه^(٣)، وإنما ذُكر الإطعام في الآية ليُعَدَّل به الصَّيام، ومن قَدَرَ على الإطعام قَدَرَ على الذَّبْح، وهذا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما^(٤).

وعنه: جزاء الصيد على الترتيب^(٥). فيجب المثل، فإن لم يجد لزمه الإطعام،

(١) ففدية الأذى على التَّخيير؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وكفارة اليمين تجمع تخيراً وترتيباً؛ لقوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ، إِنْطَعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]. وانظر ما تقدّم: (ص ٨٦، ٣٤٧).

(٢) فيقوّم الصيد بدراهم؛ لتعذر المثل، ثم يُطعم أو يصوم - على ما تقدّم -.

انظر: الإنصاف (٨/ ٣٨٣-٣٨٨)؛ الإقناع (١/ ٥٩١-٥٩٢)؛ المنتهى (١/ ١٩٠).

(٣) نقله الأثرم رحمه الله، وقال الزركشي رحمه الله في شرحه (٣/ ٣٤٨): (ولا عمل عليه).

انظر: الروايتين والوجهين (١/ ٢٩٣)؛ المستوعب (١/ ٤٨٧)؛ الإنصاف (٨/ ٣٨٣).

(٤) انظر: تفسير الطبري (١١/ ٣١-٣٤)؛ تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٠٨)؛ مصنف عبد الرزاق (٤/ ٣٩٧).

(٥) انظر: الروايتين والوجهين (١/ ٢٩٢)؛ المحرر (١/ ٣٦٨)؛ الإنصاف (٨/ ٣٨٢).

فإن لم يجد صام^(١)(٢).

● المسألة الثامنة:

فإن اختار إخراج المثل في جزاء الصيد، لزمه ذبحه في الحرم، وتوزيعه على مساكينه، كما يجب ذلك في الهدى^(٣).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في وجه الاستدلال بالآية على هذا القول: ذَكَرَ الْجَزَاءَ بِلَفْظِ «أَوْ» لَا يوجب التخيير على العموم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]. وإنما يوجب التخيير إذا ابتدئ بأسهل الخصال، كقوله: ﴿فَذِيَّةٌ مِنْ صِبَاٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ شُكٍّ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقوله: ﴿فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتَهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩] فإنه لما بدأ بالأسهل، عَلِمْنَا جَوَازَ إِخْرَاجِهِ. وأما جزاء الصيد، فقد ابتدأ فيه بأشد الخصال كآية المحاربين، فوجب أن يكون على الترتيب.

وأجاب رحمه الله بأن «أو» إذا وردت في سياق الأمر والطلب، أفادت التخيير بين المتعاطفين، أو إباحة كل منهما على الاجتماع والانفراد، كما يقال: جالس الحسن أو ابن سيرين. وإذا وردت في سياق الخبر، احتمل أن تكون للإبهام أو التقسيم أو الشك. فهذا الذي ذكره أهل المعرفة بلغة العرب في كتبهم، وعليه تُخَرَّجُ معانيها في كلام الله تعالى. وعلى هذا: فقوله تعالى: ﴿فَذِيَّةٌ مِنْ صِبَاٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ شُكٍّ﴾، وقوله: ﴿فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ الآية، وقوله: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْيِ﴾ الآية. وإن كان مخرجه مخرج الخبر، فإن معناه: الأمر، فيكون الله ﷻ قد أمر بواحدة من هذه الخصال، فأفاد التخيير. وأما آية المحاربين، فلم يُذَكِّرُوا في سياق الأمر، بل هي في سياق الخبر عن الجزاء الذي يستحقونه، ثم قد عَلِمَ من موضع آخر أن إقامة الحدود واجبة على ذي السلطان، ولهذا لا يفهم من آية الحاربة مجردة إيجاب إحدى هذه الخصال كما يفهم ذلك من آيات الكفارات. وقد يقال في آية الحاربة: إن ظاهر لفظها التخيير، لكن في سياقها ما يدل على عدم إرادته؛ فإن العقوبات التي تُفَعَّلُ بأهل الجرائم لا يكون الوالي فيها مخيراً تخيير شهوة بين تخفيفها وتثقلها.

وأما قولهم: إن تلك الآيات بُدِئَ فيها بالأخف بخلاف آية الجزاء. فنقول: إنما بُدِئَ في آية الصيد بالجزاء؛ لأن قَدْرَ الإطعام وَقَدْرَ الصَّيَامِ مُرْتَبِّ عَلَى قَدْرِ الْجَزَاءِ، فما لم يُعْرِفِ الجزاء لا يعرف ذلك، ولو بُدِئَ فيها بالصيام لم يحصل البيان؛ ألا تراه يقول: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾. وأما خصال كفارة اليمين وفدية الأذى، فكل واحدة قائمة بنفسها غير متعلقة بالأخرى. اهـ بتصرف من شرح العمدة (٣١٨-٣٢١)، ت: صالح الحسن.

(٢) انظر: المبدع (٣/ ١٧٣-١٧٥).

(٣) وإن اختار الإطعام لزمه إخراجُه لمساكين الحرم كذلك، وأما الصيام فيجزئه بكل مكان. =

لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾^(١)؛
وقوله: ﴿ثُمَّ مَحْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣].

فإن تعذر إيصاله إلى فقراء الحرم، جاز ذبحه وتفريقه في غيره^(٢)؛ لقوله تعالى:
﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وعنه في جزاء الصيد: يُفَرَّقُ حيث قَتَلَهُ^(٣).
وهو قولٌ ضعيف لمخالفة الكتاب^(٤).

✽ المسألة التاسعة:

الصيد الذي له مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ^(٥) قِسْمان:

أحدهما: ما قضى فيه الصحابة رضي الله عنهم، فِيرْجَعُ فيه إلى قضائهم، ولا يُسْتَأْنَفُ
الحُكْمُ فيه^(٦).

= مساكين الحرم: هم المقيّمون به، والمُجتازون، من الحُجَّاج وغيرهم، ممَّن يجوز له أخذ الزكاة لحاجته.
انظر: الإنصاف (٨/٤٣٨-٤٤٠)؛ الإقناع (١/٥٩٦-٥٩٧)؛ المنتهى (١/١٩٢)؛ الروض
المربع (١/٣٩٤).

(١) قال ابن قدامة رحمته الله: (ولا يُجزئه أن يتصدق به حياً على المساكين؛ لأن الله تعالى سماه هدياً،
والهدي يجب ذبحه). المغني (٥/٤١٦).

(٢) وهو المذهب. انظر: الإقناع (١/٥٩٦-٥٩٧)؛ المنتهى (١/١٩٢).

(٣) وهذه الرواية ذكرها القاضي رحمته الله، وهي رواية ضعيفة مخالفة للمنصوص عن أحمد رحمته الله.

انظر: المغني (٥/٤٥٠)؛ الفروع (٥/٥٤٨)؛ الإنصاف (٨/٤٤٢).

(٤) انظر: المبدع (٣/١٨٩-١٩٠).

(٥) والمراد بالمماثلة هنا: المشابهة من حيث الخلقة والصورة، لاحقيقة المماثلة؛ فإنها لا تتحقق بين
الأنعام والصيد. انظر: المغني (٥/٤٠٢)؛ الإقناع (١/٥٩٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٥١٠).

(٦) وهو المذهب. ومثاله: قضاء عمر وعثمان وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم؛ أن في النعامة بدنة، وفي
الحمامة شاة، فيؤخذ بقضائهم، ولا يُعدَّلُ عنه. انظر: المغني (٥/٤٠٢-٤٠٥)؛ الإقناع (١/٥٩٩)؛
المنتهى (١/١٩٣)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٥١٠-٥١٣).

لأنهم أقرب إلى الصواب، وأعرف بمواقع الخطاب، فكان حكمهم حجة على غيرهم، كالعالم مع العامي.

والثاني: ما لم تقض الصحابة فيه بشيء، فيرجع فيه إلى قول عدلين من أهل الخبرة^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾؛ ولا يتمكن من الحكم بالمثل إلا من له خبرة.

ويضمن الكبير من الصيد، والصغير، والصحيح، والمعيب، والذكر، والأنثى، والحامل، والحائل، كل واحد من ذلك بمثله^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(٣).



(١) فيحكمان فيه بأشبه النعم به من حيث الخلقة، لا من حيث القيمة. ويجوز أن يكون قاتل الصيد حكماً في تقدير ما وجب عليه من الجزاء، إذا كان عدلاً ذا خبرة، وهو المذهب. انظر: المغني (٥/٤٠٤)؛ الإنصاف (٩/١٥-١٧)؛ الإقناع (١/٦٠٠-٦٠١)؛ المنتهى (١/١٩٣-١٩٤)؛ الروض المربع (١/٣٩٥).

(٢) وهو المذهب، وعليه جمهور الأصحاب. فإن فدى المعيب بصحيح، والصغير بكبير، والذكر بالأنثى، فهو أفضل. انظر: الإنصاف (٩/١٨-١٩)؛ الإقناع (١/٦٠١)؛ المنتهى (١/١٩٤)؛ كشف القناع (٢/٤٦٥).

(٣) انظر: المبدع (٣/١٩٢، ١٩٥، ١٩٦).



لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتُ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١].

وتحتة عشر مسائل.

● المسألة الأولى:

الزكاة في اللغة: النماء والزيادة. يُقال: زَكَا الزرعُ؛ إذا نما وزاد.

وتُطلق على المدح، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢].

وعلى التطهير، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]؛ أي: طهرها عن

الآدناس.

وعلى الصلاح، يُقال: رجلٌ تَقِيٌّ زَكِيٌّ، من قومٍ أَتَقِيَاءُ أَزَكِيَاءُ^(١).

(١) قال ابن الأثير رحمه الله: (أصلُ الزَّكَاةِ في اللغة: الطَّهَارَةُ، والنَّمَاءُ، والبرَكَةُ، والمدحُ. وكلُّ ذلك قد استعمل في القرآن والحديث... وهي من الأسماء المشتركة بين المخرج والفعل، فتُطلق على العين وهي الطَّائِفَةُ من المال المُزَكَّى بها، وعلى المعنى وهو التَّزْكِيَةُ). النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٠٧).
يُقال: زَكَا الشيءُ يُزَكُّو زَكَاءً وَزَكْوًا، إذا نما. وزكا الرجلُ: صَلَحَ وَتَنَعَّمَ. وَزَكَّى مَالَهُ يُزَكِّيهِ تَزْكِيَةً: أخرج زكاته. وجمع الزَّكَاةِ: زَكَوَات. انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٣١٩-٣٢١)، لسان العرب، (١٤/ ٣٥٨)، القاموس المحيط (٤/ ٣٣٩)، جميعها (زكا).

وسمّي المال المُخْرَج زكاة؛ لأنه يزيد في المُخْرَج منه، ويقيه الآفات^(١).
وفي الشَّرْع: حقٌّ يجب في مالٍ خاصٍّ، لطائفةٍ مخصوصةٍ، في وقتٍ
مخصوصٍ^(٢).

وتُسمّى صدقة؛ لأنها دليل لصحة إيمان مؤدّيها، وتصديقه.

وهي واجبة بالإجماع^(٣)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾
[النور: ٥٦]^(٤).

المسألة الثانية:

تجبُ الزكاةُ في أربعة أصنافٍ من المال.

أولها: الذهب والفضة، فتجب زكأتُهما بالإجماع^(٥). وسنده من الكتاب قوله ﷺ:
﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُنَّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾
[التوبة: ٣٤].

الثاني: عُروض التجارة^(٦). والعُرُوضُ جمع عَرَضٍ. وهو لغة: ما عدا الأثمان

(١) ولأنه يُطَهَّرُ الْمُزَكِّي مِنَ الذَّنْبِ، ومن صفة البُخل، ويُنَمِّي الأجرَ والفقراء، وتحصل به البركةُ في المال، ويُمدَحُ فاعله ويُثْنَى عليه بنحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]. فتبيّن أنّ معاني الزكاة اللغوية، متحققةٌ كلّها في المعنى الشرعي.

انظر: حاشية ابن عابدين (١٧١/٣)؛ المجموع (٢٩٥/٥)؛ الإنصاف (٢٩١/٦).

(٢) وعرفها بنحو هذا في الإقناع (٣٨٧/١)، والمنتهى (١٢١/١).

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٥١)؛ المحلّى (٢٠١/٥)؛ المغني (٥/٤).

(٤) انظر: المبدع (٢٩٠/٢).

(٥) حكاها ابن المنذر، وابن حزم، وابن قدامة رحمهم الله وغيرهم.

انظر: الإجماع (ص ٥١)؛ المحلّى (٢٠٩/٥)؛ المغني (٥/٤)؛ المجموع (٤٨٩/٥).

(٦) والقول بوجوب الزكاة في عُروض التجارة هو قول عامة أهل العلم، وقد حكاها أبو عبيد وابن المنذر إجماعاً، وقرّره ابن قدامة رحمهم الله. وخالف في ذلك جماعةٌ من أهل الظاهر، قال الخطّابي رحمه الله في معالم السنن (٢٢٣/٢): (وزعم بعض المتأخرين من أهل الظاهر أن لا زكاة فيها، =

من المال، كالحيوان، والنبات، والعقار، وسائر الأموال^(١).

وسمي عَرَضًا؛ لأنه يَغْرُضُ ثمَّ يزول ويفنى. وقيل: لأنه يُغْرَضُ لِبَيْعٍ وَيُشْتَرَى، فهو من تسمية المفعول باسم المصدر، كَتَسْمِيَةِ المَعْلُومِ علمًا.

وتجب الزكاة في عروض التجارة؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ [المعارج: ٢٤]؛ وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]؛ ومالُ التجارة أعمُ الأموال، فكان أولى بالدخول.

الثالث: الخارج من الأرض^(٢). والأصل فيه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

= (وهو مسبوقة بالإجماع). وقال أبو عبيد بن جراح: (وأما القول الآخر - أي القول بعدم وجوبها -، فليس من مذاهب أهل العلم عندنا). الأموال (ص ٤٣٤). وانظر: الإجماع (ص ٥٧)؛ المحلى (٥/ ٢٣٣- ٢٤٠)؛ المغني (٥/ ٢٤٨- ٢٤٩).

(١) والعَرَضُ - بفتح الراء - : المتاع. وقال الجوهري رحمه الله: عَرَضُ الدُّنْيَا مَا كَانَ مِنْ مَالٍ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ. وقيل: العَرَضُ كثرة المال والمتاع. انظر: الصَّحاح (٣/ ١٠٨٣)، (عرض)؛ المطلع (ص ١٧٣)؛ المصباح المنير (ص ٢٠٩)، (عرض). وعُرُوضُ التجارة: مَا أُعِدَّ مِنْهَا لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ لِأَجْلِ الرَّبْحِ. انظر: المغني (٥/ ٢٤٩)؛ الإقناع (١/ ٤٤٣)؛ المنتهى (٢/ ١٤٠)؛ الروض المربع (١/ ٣١٢).

(٢) والمراد به هنا:

١. الحبوبُ والثَّمار - على تفصيل يأتي في المسألة التالية إن شاء الله تعالى -.
٢. المَعْدِنُ، وهو: كُلُّ مَا تَوَلَّدَ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا سِوَى النَّبَاتِ، كَالْحَدِيدِ، وَالنَّفْطِ، وَنَحْوَهُمَا.

٣. الرِّكَاز، وهو: مَا وَجَدَ مِنَ الْمَالِ مِنْ دَفْنٍ - أي: مدفون - الجاهلية، أَوْ دَفْنٍ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْكُفَّارِ. فتجب الزكاة في جميع ذلك على المعتمد من المذهب.
وتجب الزكاة في المعدن، وقد عدّه بعضُ الأصحاب من الخارج من الأرض تجوزاً، وأفرده بعضهم، كصاحب المنتهى؛ إذ قال في شرحه: («باب زكاة الخارج من الأرض» من الزرع والثمار والمعدن والركاز «و» ما يخرج من «النحل»). معونة أولي النهى (٣/ ٢١٩).
انظر: الإقناع (١/ ٣٨٧، ٤١١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٩)؛ المنتهى (١/ ١٤١، ١٣٢، ١٣٦)؛ كشف القناع (٢/ ٢٠٣)؛ الروض المربع (١/ ٣٠٢، ٣٠٧).

أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴿١﴾ [البقرة: ٢٦٧]؛ والزكاة تُسَمَّى نفقة كما في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما: حقه الزكاة المفروضة. وقال مرة: العشر، ونصف العشر ^(٢).

الرابع: بهيمة الأنعام ^(٣)؛ لقوله ﷺ: «في الإبل السائمة في كل أربعين بنت لبون، وفي سائمة الغنم [في كل] ^(٤) أربعين شاة» ^(٥). والسائمة: الراعية. يُقال: سَامَتْ تَسُومُ

(١) وهذه الآية يُستدل بها على تعلُّق الزكاة بكل ما يُخرج من الأرض من معدن ونبات وثمر، وقد خصَّ العلماء رحمهم الله منها أشياء بأدلة أخرى، وبقيت الزكاة في الباقي، كالركاز، والمعدن، والمكيل المدخر على تفصيل فيه، قاله الطوفي رحمته الله. انظر: الإشارات الإلهية (١/ ٣٦٢).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٢/ ١٥٨-١٦١)؛ زاد المسير (٣/ ١٣٥)؛ تفسير ابن كثير (٣/ ١٣٧٣).

(٣) وهي الإبل والبقر والغنم، فتجب الزكاة فيها بالإجماع. والمذهب: وجوب زكاتها إذا كانت سائمة ترعى المباح - كل الحول أو أكثره - للذكر والنسل والتسمين.

فلا تجب الزكاة في المغلوفة، ولا في العوامل كبقير الحزب ونحوه، إلا أن تتخذ للتجارة فتجب فيها زكاة العروض.

وما تولد من سائمة ومغلوفة ففيه الزكاة؛ تغليبا للوجوب واحتياطاً للزكاة.

انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٥١)؛ المغني (٥/ ٣٠، ١٠)؛ الإنصاف (٦/ ٣٨٩-٣٩٤)؛ الإقناع (١/ ٣٩٧)؛ المتهى (١/ ١٢٥)؛ شرح المتهى للبهوتي (٢/ ١٦٩، ١٩٤)؛ كشاف القناع (٢/ ١٨٣-١٨٤).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من المطبوع، ومثبت في جميع النسخ.

(٥) لم أجده بهذا اللفظ.

وقد روى الإمام أحمد (٢٠٠١٦)، وأبو داود (١٥٧٥)، والنسائي في الكبرى (٢٢٣٦) من طريق بهز ابن حكيم بن معاوية، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: (في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون).

قال النووي في المجموع (٥/ ٣٠٤): [ورأسه إلى بهز بن حكيم صحيح على شرط البخاري ومسلم، وأما بهز فاختلفوا فيه]. وقد صححه الحاكم (١/ ٣٩٨)، ووافقه الذهبي.

وحسنه ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٤٨٧-٤٨٨)، ونقل عن المنذري تحسينه، وعن الإمام أحمد أنه قال: (هو عندي صالح الإسناد). وحسنه الألباني في الإرواء (٣/ ٢٦٣).

سَوْمًا، إِذَا رَعَتْ.

وَأَسْمَتْهَا؛ أَي: رَعَيْتُهَا^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]^(٢).

✽ المسألة الثالثة:

أجمع العلماء رحمهم الله على وجوب الزكاة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. واختلفوا فيما عداها من الحبوب والثمار^(٣).

والمذهب: وجوب الزكاة في كُلِّ مَكِيلٍ مُدَخَّرٍ، ولو لم يؤكل^(٤).

لعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]؛ وقول النبي ﷺ: «فيما سقت السماء والعيون العُشُرُ»^(٥).

= وروى البخاري في صحيحه (١٤٥٤) من حديث أنس رضي الله عنه: أن أبا بكر كتب له كتاباً فيه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين. وفيه: (وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة).

(١) انظر: الصحاح (١٩٥٥-١٩٥٦)؛ النهاية لابن الأثير (٤٢٦/٢)، (سوم) فيها.

(٢) انظر: المبدع (٢٩٠-٢٩١، ٣١١، ٣٣٩، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٧٧).

(٣) انظر: الإجماع (ص ٥٢)؛ المحلّى (٢٠٩/٥)؛ التمهيد (١٤٨/٢٠، ١٥٢)؛ المغني (١٥٤-١٥٦).

(٤) فتجب الزكاة في الحبوب كلها كالأرز والذرة والدخن وحبّ الأشنان.

وتجب في الزبيب واللوز والفستق والبندق ونحوها من الثمار التي تُكال وتُدخّر.

ولا تجب في غير ذلك من الثمار كالتمّاح والرمان والموز، ولا في الحُضْر كالخيار ونحوه، ولا في

البقول كالتمّناع والجرّجر ونحوهما، ولا في الورد كالياسمين والنرجس؛ ولا في الحشَب والخوص

والسّعف ونحوها.

انظر: مسائل صالح (ص ٥٦، ٨٩)؛ الإنصاف (٤٩٤-٥٠١)؛ الإقناع (٤١١-٤١٥)؛

المتهم (١٣٢/١).

(٥) رواه البخاري (١٤٨٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بزيادة: «... أو كان عَشرًا العُشُر».

ولانجبُ في غير مَكِيلٍ مُدَّخِرٍ؛ لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(١)؛ فدلَّ على أن ما لا يَدْخُلُهُ التَّوَسِيقُ ليس مراداً مِنْ عموم الآية والخبر، وإلا كان ذِكْرُ الأَوْسُقِ لغواً.

وغيرُ المدَّخِرِ لا تكمل فيه النعمة، لعدم النفع فيه مآلاً^(٢).

● المسألة الرابعة:

تجبُ الزكاةُ في الزيتون في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتُ مَثْنَيْهَا وَغَيْرُ مَثْنَيْهَا كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٤).

(١) رواه البخاري (١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٢) انظر: المبدع (٣٣٩/٢) - (٣٤٠).

(٣) وهو اختيار القاضي، وابن عقيل، والمجدد رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

انظر: الروايتين والوجهين (١/٢٣٨-٢٣٩)؛ التذكرة (ص ٨٣)؛ المحرَّر (١/٣٣١)؛ إدراك الغاية (ص ٤٥)؛ الإنصاف (٦/٥٠١-٥٠٢).

(٤) اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾.

ف قيل: الحقُّ المأمور به في الآية هو الزكاة المفروضة المقدَّرة، فعلى هذا تكون الآية مُحْكَمَةً. وهذا القول مروى عن أنس وابن عباس رَحِمَهُمُ اللَّهُ. وقد نسب الماوردي رَحِمَهُمُ اللَّهُ إلى الجمهور، وقال الرَّسْعَنِي رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنه قول أكثر المتأخرين من العلماء. وقيل: إنه حقُّ غير الزكاة، وهو إطعام مَنْ حَصَرَهُ عند الحصاد. وهذا مروى عن طائفة من أهل العلم، ثم اختلفوا في حكمه: فحمله بعضهم على الوجوب، وبعضهم على الندب.

وقيل: هو حقٌّ واجبٌ غيرُ مقدَّر كان في أوَّل الأمر، ثم نُسخَ حكمه بالزكاة المقدَّرة.

وهذا مروى عن ابن عباس رَحِمَهُمُ اللَّهُ، واختاره ابن جرير رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

قال ابن كثير رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تفسيره (٣/١٣٧٤): (قلت: وفي تسمية هذا نسخاً نظراً؛ لأنه قد كان شيئاً واجباً في الأصل، ثم إنه فُضِّلَ بَيَانُهُ، وَبَيِّنَ مقدارُ المُخْرَجِ وكميته).

انظر: تفسير الطبري (١٢/١٥٨-١٧١)؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/٣٢٢-٣٢٩)؛ النكت والعيون (٢/١٧٨)؛ زاد المسير (٣/١٣٥)؛ رموز الكنوز (٢/٢٦-٢٩)؛ أضواء البيان (٢/٢٤٨-٢٥٠)؛ التحرير والتنوير (٨/١٢٠-١٢٢)؛ فقه الزكاة (٢/٣٩٠-٣٩٤).

وفي الأخرى: لا تجب^(١)؛ لأن الأدخار شَرْطٌ، ولم تجرِ العادةُ بادّخار الزيتون، فلم تجب الزكاة فيه. وأما الاستدلالُ بالآية، فجوابه أنها نزلت بمكة قبل فرض الزكاة، فلا تكون الزكاة مُراداً منها، ولذلك لم تجب في الرَّمَّان، مع كونه مذكوراً فيها^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الخامسة:

قال ابن أبي موسى رَحِمَهُ اللهُ: تجب زكاة الحب يوم حصاده إذا تمَّ النَّصَابُ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٥).

(١) اختاره أبو بكر، والخرقي، وابن قدامة رَحِمَهُمُ اللهُ وهو المذهب.

انظر: الكافي (١/٣٧٥)؛ الإنصاف (٦/٥٠١-٥٠٢)؛ الإقناع (١/٤١٣)؛ المنتهى (١/١٣٢).

(٢) هذا الجواب مُشْكِلٌ على المذهب؛ لأنهم يستدلُّون بهذه الآية على كثير من مسائل الزكاة - وسيأتي بعضها -، والقولُ بنسخ الآية أو حملها على غير الزكاة يمنع استدلالهم ذلك.

ولعلَّ الأولى في الجواب أن يُقال: إن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ لا يعود على جميع ما تقدّم في الآية، بل على «النَّخْلِ»؛ لأن الله رَحِمَهُ اللهُ أمر بإخراج الحقّ يوم الحصاد، وليس في الآية ما يجب أن يؤتى حقه عند الجذاذ إلا النخل. ومن المقرّر عند أهل العلم جوازُ عود الضمير على بعض المذكور، وقد أشار إلى هذا القول ابن الجوزي وأبو حيان رَحِمَهُمُ اللهُ. وعلى هذا: فلا تجب الزكاة في الزيتون والرمّان.

انظر: زاد المسير (٣/١٣٦)؛ الجامع لأحكام القرآن (٧/١٠٣)؛ البحر المحيط لأبي حيان (٤/٢٣٧)؛ الإقناع (٢/٢٨٢-٢٨٣). وانظر: المغني (٥/١٦١)؛ الكافي (١/٣٧٥)؛ الممتع (٢/١٣٤).

(٣) انظر: المبدع (٢/٣٤٠).

(٤) وهو وجه في المذهب. انظر: الإرشاد (ص ١٢٥)؛ المغني (٤/١٦٩)؛ مختصر ابن تميم (٣/٢٦٣).

(٥) قال بعض المفسرين: اليوم - في الآية - ظرفٌ للحقّ للإيتاء، فكأنه قال: أتوا حقه الذي وجب واستحقّ يوم الحصاد. وبهذا يظهر وجه الاستدلال بالآية على ما قاله ابن أبي موسى رَحِمَهُ اللهُ.

ويُجاب عنه: بأن اليوم ظرف للإيتاء لا لوجوب الزكاة. فالآية تأمر بإيتاء الزكاة يوم الحصاد، وأما وجوب الزكاة، فقد كان قبل ذلك، عند اشتداد الحب وصلاح الثمر.

انظر: زاد المسير (٣/١٣٦)؛ رموز الكنوز (٢/٢٩)؛ البحر المحيط (٤/٢٣٨)؛ روح المعاني (٨/٣٣-٣٤).

والمذهب: أن وقت وجوبها في الحب إذا اشتدَّ، وفي الثمر إذا بدا صلاحه^(١).
لأنه حينئذ يُقصد للأكل والاحتيايات فأشبهه اليابس، وقبله لا يُقصد لذلك، فهو
كالرطبة. ولأنه وقت الخرص^(٢) المأمور به لحفظ الزكاة ومعرفة قدرها، فدل على
تعلق وجوبها به^(٣).

وفائدة الخلاف في التصرف^{(٤)(٥)}.

❖ المسألة السادسة:

ولا يُعتبر الحول في زكاة الحبوب والثمار^(٦).

لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾؛ فالأمر بإيتاء الزكاة يوم الحصاد ينافي
اشتراط الحول في الحبوب والثمار، وقيس على ذلك: المعدن، والركاز،
والعسل^(٧).

-
- (١) وقد جزم بذلك أكثر الأصحاب. انظر: الإنصاف (٥٣٢/٦)؛ الإقناع (٤١٩/١)؛ المتهى (١٣٤/١).
(٢) الخرص: أن يحزر الساعي مقدار الثمرة في رؤوس النخل وزنا، ثم يقدّر تمراً. وفي العنب: يقدّر زيباً.
انظر: المطلع (ص ١٦٨)؛ المصباح المنير (ص ٨٩)، (خرص)؛ كشف القناع (٢١٥/٢).
(٣) انظر: الشرح الكبير (٥٣٢/٦)؛ معونة أولي النهى (٢٢٩/٣)؛ كشف القناع (٢١٠/٢).
(٤) قال ابن قدامة رحمه الله: (وفائدة الخلاف: أنه لو تصرف في الثمرة أو الحب قبل الوجوب، لا شيء عليه؛ لأنه
تصرف فيه قبل الوجوب، فأشبه ما لو أكل السائمة أو باعها قبل الحول، وإن تصرف فيها بعد الوجوب
لم تسقط الزكاة عنه، كما لو فعل ذلك في السائمة، ولا يستقر الوجوب على كلا القولين حتى تصير
الثمرة في الجرين والزرع في البيدر، ولو تلف قبل ذلك بغير إتلافه أو تفریط منه فيه، فلا زكاة عليه).
المغني (١٧٠/٤). وانظر: مختصر ابن ميم (٢٦٣/٣)؛ الإنصاف (٥٣٤-٥٣٣/٦).
(٥) انظر: المبدع (٣٤٧/٢)؛ (٣٤٨-٣٤٧).
(٦) انظر: شرح الزركشي (٤١٩-٤٢٠)؛ معونة أولي النهى (١٧١/٣)؛ كشف القناع (١٧٧/٢).
(٧) انظر: المبدع (٣٠٢/٢).

✽ المسألة السابعة:

من استأجر أرضاً فزرعها أو غرسها، وجبت عليه زكاة ما نبت فيها^(١).
 لقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٢).
 ولأنها من حقوق الزرع؛ بدليل أنها تتقدَّرُ بقدره، ولا تجب إذا لم يُزرع، فكانت على مالكه.

وفي إيجابها على مالك الأرض إجحافٌ ينافي المواساة^(٣).

✽ المسألة الثامنة:

يجب إخراج الزكاة على الفور، فلا يجوز تأخيرها عن وقتها مع القدرة عليها^(٤).
 لقوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٥)؛ والمراد به: الزكاة.
 والأمر المطلق يقتضي الفور؛ ولذلك يستحق مؤخر الامتثال العقاب.
 قال ابن قدامة رحمه الله: ولو سلّمنا أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور، لاقتضاه في

(١) فلا تجب على مالك الأرض، وهو المذهب.

وشرط وجوب الزكاة على المستأجر: أن يكون من أهل الزكاة، وأن يكون الزرع أو الغرس مما تجب زكاته، كما تقدّم. انظر: الإنصاف (٦/ ٥٥٨)؛ الإقناع (١/ ٤٢٣)؛ المنتهى (١/ ١٣٥)؛ كشاف القناع (٢/ ٢١٧-٢١٨).

(٢) فأوجب زكاة الثمار على من أبيع له أكلها، وهو مالكةا - أي: المستأجر -، لا على مالك الأرض. انظر: الممتع (٢/ ١٤٧).

(٣) انظر: المبدع (٢/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٤) وهو المذهب، وعليه جمهور الأصحاب. واستثنوا من ذلك مسائل:

منها: أن يخشى ضرراً في نفسه، أو ماله، كمن يحول حوّل قبل مجيء الساعي، ويخشى إن أخرجهما بنفسه أن يأخذها الساعي مرة أخرى، فله تأخيرها. ومنها: أن يكون المالك فقيراً محتاجاً إلى زكاته تختل كفايته بإخراجها، فله تأخيرها إلى ميسرته. ومنها: أن يؤخر إخراجها ليدفعها إلى من هو أشد حاجة، أو إلى قريب، أو جار. انظر: المغني (٤/ ١٤٧)؛ الإنصاف (٧/ ١٣٩-١٤٢)؛ الإقناع (١/ ٤٥٥)؛ المنتهى (١/ ١٤٤).

مسألتنا؛ إذ لو جاز التأخير هاهنا لآخرها المزكي بمقتضى طبعه؛ ثقةً منه بأنه لا يَأثم بالتأخير، وربما أفضى

إلى سقوطها بالموت، أو بتلف ماله، أو بعجزه عن الأداء، فيتضرر الفقير بذلك، ويختل المقصود من شرعها. ولأن هاهنا قرينة تقتضي الفور، وهي أن الزكاة وجبت لحاجة الفقراء، وهي ناجزة، فيجب أن يكون الوجوب ناجزاً. ولأنها عبادة تتكرر، فلم يجز تأخيرها إلى وقت وجوب مثلها، كالصلاة والصوم^(١).

وقيل: لا يلزمه على الفور؛ لإطلاق الأمر، كالمكان^(٢) (٣).

✽ المسألة التاسعة:

يستحب للمزكي تفرقة زكاته بنفسه إن كان أميناً^(٤).

لقوله تعالى: ﴿إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْوَاهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ وليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها^(٥).

(١) انظر: المغني (١٤٦/٤-١٤٧)؛ الفروع (٤/٢٤٢)؛ القواعد لابن اللحام (٢/٦٣٩-٦٤٩)؛ التحبير شرح التحرير (٥/٢٢٢٥)؛ نزعة خاطر العاطر (٢/٧٤-٧٩).
(٢) فكما أن الزكاة لا يتعين لإخراجها مكان دون مكان، فكذلك لا يتعين الزمان الأول لأدائها دون غيره.

وأجيب عنه بالفرق بين الزمان والمكان؛ فإن الزمان الأول أولى لسلامته من الخطر، وللخروج من العهدة بيقين، وأما الأمكنة فهي سواء بالنسبة إلى الفعل، فظهر الفرق بينهما.

انظر: المغني (١٤٦/٤)؛ الفروع وحاشيته لابن قنيس (٤/٢٤٢)؛ الواضح لابن عقيل (٣/٣٩-٤٠)؛ روضة الناظر (٢/٦٢٨)؛ التحبير شرح التحرير (٥/٢٢٣٠).

(٣) انظر: المبدع (٢/٣٩٩).

(٤) وهو أفضل من دفعها إلى الساعي أو الإمام، نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو من مفردات المذهب.

وسواء في ذلك الأموال الظاهرة والباطنة، وسواء فيه زكاة المال وزكاة الفطر.

انظر: الإنصاف (٧/١٥٢-١٥٣)؛ الإقناع (١/٤٥٦)؛ المنتهى (١/١٤٥)؛ المنح الشافيات (١/٣٠٩).

(٥) انظر: المبدع (٢/٤٠٣).

✽ المسألة العاشرة:

يستحبُّ دعاءُ أخذِ الزكاة لصاحب المال^(١).

لأنه مأمور به في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾
[التوبة: ١٠٣]؛ أي: ادعُ لهم. وهو محمولٌ على النَّدب، ولهذا لم يأمر النبي ﷺ سَعَاتِهِ
بالدعاء^{(٢)(٣)}.



(١) فقيراً كان الأخذ، أو عاملاً، أو غيرهما، وهو في حقِّ العامل أكد.

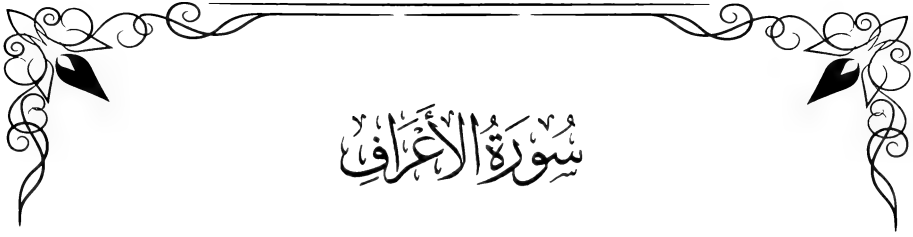
فيقول عند أخذها: أَجَرَكَ اللهُ فيما أعطيتَ، وبارك لك فيما أبقيتَ، وجعلهُ لك طهوراً.
وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٧/١٦٨-١٦٩)؛ الإقناع (١/٤٥٩)؛ المتهي (١/١٤٥).

(٢) ومن ذلك أنه ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، وأمره بأخذ الزكاة منهم بقوله: «أخبرهم أن الله قد فرض
عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» [رواه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩)]، ولم يأمره ﷺ
بالدعاء لهم، فدلَّ على عدم وجوبه، وأن الأمر في الآية للنَّدب.

انظر: المغني (٤/٩٦-٩٧)؛ الفروع (٤/٢٥٧).

(٣) انظر: المبدع (٢/٤٠٧).



الآية الأولى

﴿يَبْنَى مَادَمَ خُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

• وتحتها مسألة واحدة، وهي:

أجمع العلماء رحمهم الله على وجوب ستر العورة في الصلاة^(١).

لقوله تعالى: ﴿يَبْنَى مَادَمَ خُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٢).

والآية وإن نزلت لسبب خاص^(٣)، فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٤).

(١) انظر: مراتب الإجماع (ص ٥٣)؛ المغني (٢/ ٢٨٤، ٣١٧)؛ مغني ذوي الأفهام (ص ١٠٣).

(٢) قال الحافظ الرُّسَعَنِيُّ رحمته الله: (والمعنى: استروا عوراتكم عند كل مسجد في الطواف والصلاة). رموز الكنوز (٢/ ١٠٨). وقال السعدي رحمته الله: (أي: استروا عوراتكم عند الصلاة كلها، فرضها ونفلها؛ فإن سترها زينة للبدن، كما أن كشفها يدع البدن قبيحا مشوها. ويحتمل أن المراد بالزينة هنا ما فوق ذلك من اللباس التنظيف الحسن، ففي هذا الأمر بستر العورة في الصلاة، وباستعمال التجميل فيها، ونظافة السترة من الأدناس والأنجاس). تيسير الكريم المنان (ص ٣١١).

(٣) وسبب نزولها ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما وغيره: أن أهل الجاهلية كانوا يطوفون بالبيت عراة، الرجال بالنهار، والنساء بالليل، فنزلت هذه الآية. انظر: أسباب النزول للواحدي (ص ٢٢٥-٢٢٦)؛ لباب النقول (ص ١١١). وانظر: زاد المسير (٣/ ١٨٦-١٨٧)؛ تفسير ابن كثير (٣/ ١٤٢٢)؛ فتح القدير (٢/ ٢٨١).

(٤) فالآية وإن نزلت في اتخاذ الزينة بستر العورة عند الطواف بالبيت الحرام، لكن لفظها عام؛ يشمل اتخاذ الزينة الواجبة - كستر العورة -، والمستحبة - كلبس الحسن من الثياب -، ويشمل المسجد الحرام وغيره من المساجد. ويشمل الطواف والصلاة؛ لحذف المتعلق في قوله تعالى: ﴿خُدُوا زِينَتَكُمْ﴾.

وهو شرطٌ لصِحَّتِهَا، فَمَنْ تَعَمَّدَ كَشْفَ عَوْرَتِهِ لغير عذرٍ، بطلتْ صَلَاتُهُ^(١).

فإن الإجماعَ منعقدٌ على الأمر بستر العورة في الصلاة، والأمرُ بالشَّيءِ نهيٌّ عن ضده، فيكون منهيًا عن الصلاة مع كشف العورة، والنهي في العبادات يقتضي الفساد^(٢).

وقد ذكر ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللهُ الإجماعَ على فسادِ صلاةٍ مَنْ ترك ثوبَهُ وهو قادرٌ على الاستتار به، و صَلَّى عريَانًا^{(٣)(٤)}.

= والأصلُ في النصِّ العامِّ الوارد على سببٍ خاصٍّ: أن يُعتَبَرَ عمومُ لفظِهِ، لا خصوصُ سببِهِ، وهو قول جمهور الأصوليين. انظر: أصول السرخسي (١/ ٢٧١-٢٧٢)؛ تيسير التحرير (١/ ٢٦٤-٢٦٦)؛ شرح تنقيح الفصول (ص ٢١٦)؛ مفتاح الوصول (ص ٥٣٩)؛ قواطع الأدلة (ص ٣١٥-٣١٩)؛ البحر المحيط للزركشي (٣/ ١٩٨-٢٢٠)؛ العدة للقاضي أبي يعلى (٢/ ٥٩٦-٦٠٨)؛ شرح الكوكب المنير (٣/ ١٧٧-١٧٨)؛ قواعد التفسير للسبب (١/ ٥٩٣-٥٩٧).

(١) ولو كان المكشوف يسيراً على الصحيح من المذهب.
وإن انكشف عورته ولم يتعمد، صحَّتْ صَلَاتُهُ إن كان قدرُ المكشوف يسيراً لا يفحش في النظر عُرْفًا - ولو طال زمنه -، أو كان زمنُ كَشْفِهِ قصيراً - ولو كثر قدره -، وهو المذهب.
وفي بيان حدِّ العورة وصفة الساتر تفصيلٌ بسطَهُ الفقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ في كتب الفروع.
انظر: الإنصاف (٣/ ٢٢٠-٢٢٣)؛ الإقناع (١/ ١٣٥)؛ المنتهى (١/ ٤٥)؛ الروض المربع (١/ ١٠٨).
(٢) وكذا النهي في المعاملات، وهو المشهور والمعتمد عند الأصحاب، وقد نصَّ عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في مواضع.

والتفريق بين العبادات والمعاملات - في مسألة اقتضاء النهي الفساد - هو قول طائفة من الأصوليين، منهم: أبو الحسين البصري في المعتمد (١/ ١٨٤)، والرازي في المحصول (٤/ ٢٩١).
وعامة الأصوليين على عدم التفريق، وإن اختلفوا في أصل المسألة وتقاسيمها.
انظر: فتح الغفار (١/ ٨٦-٩١)؛ تيسير التحرير (١/ ٣٧٦)؛ شرح تنقيح الفصول (ص ١٧٣-١٧٤)؛ مفتاح الوصول (ص ٤١٨-٤٢٢)؛ الإحكام للآمدي (٢/ ١٨٨)؛ تحقيق المراد للعلائي (ص ٢٩٩-٣٠١)؛ رفع الحاجب (٣/ ٢٣-٢٥)؛ المسودة (١/ ٢٢٤-٢٢٦)؛ القواعد لابن اللحام (٢/ ٦٩٧-٧٠٠)؛ التعبير شرح التحرير (٥/ ٢٢٨٦).

(٣) انظر: الاستذكار (٥/ ٤٣٧-٤٣٨، ٤٤٤)؛ التمهيد (٦/ ٣٧٩)؛ مجموع الفتاوى (٢٢/ ١١٧).

(٤) انظر: المبدع (١/ ٣٥٩).

الآية الثانية

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ
وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ
الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَإِذْ بَرَأَ مِنْهُمْ وَغَرَزَهُ
وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وتحتها خمس مسائل:

المسألة الأولى:

الأصل في الأطعمة الحل، فيباح كل طعام طاهر لا مضرّة فيه^(١).

لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]؛ وقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (الأصل فيها الحل لمسلم يعمل صالحاً؛ لأنَّ الله تعالى إنما أحلَّ الطيبات لمن يستعين بها على طاعته، لا معصيته؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩٣]، ولهذا لا يجوز أن يُعان بالمباح على المعصية، كمن يُعطي اللحم والخبز لمن يشرب عليه الخمر، ويستعين به على الفواحش، ومن أكل من الطيبات ولم يشكر، فهو مذموم؛ قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]؛ أي: عن الشكر عليه^(٢).

(١) حكاها النووي رَحِمَهُ اللهُ إجماعاً، واستثنى من ذلك: المستقدرات، وما أُكِلَ حيّاً، وجلد الميتة المدبوغ - على القول بطهارته -؛ فيها خلاف بين العلماء والمذهب: تحريمها جميعاً.
انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٤٥)؛ المجموع (٩/ ٣٩-٤٠)؛ الإقناع (١/ ٦، ٢٠، ٤/ ٣٠٣، ٣١٥)؛ المنتهى (١/ ١٠، ٢/ ٣١٣، ٣١٧)؛ كشاف القناع (١/ ٢٩).

(٢) الفتاوى الكبرى (٤/ ٥١٥). وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: (وقال تعالى: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [الذّٰر: ٥١] فَمَنْ أَكَلَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ، وَلَمْ يَشْكُرْ وَلَمْ يَعْمَلْ صَالِحًا، كَانَ مُعَاقَبًا عَلَى مَا تَرَكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، وَلَمْ تَحُلْ لَهُ الطَّيِّبَاتِ). مجموع الفتاوى (٢٢/ ١٣٥).

ولا يحلُّ نجسٌ كالميتة والدم، ولما فيه مضرةٌ كالسَّم ونحوه^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾، وكلُّ نجسٍ خبيث.

وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]؛ وقوله تعالى: ﴿ثُلُوكًا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]^(٢).

✽ المسألة الثانية:

والأصلُ في جميع الحيوانات الإباحة.

لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]؛ ولعموم أدلة الإباحة السابقة.

ويُستثنى من ذلك ما ورد النصُّ بتحريمه:

[١] فيحُرِّمُ الخنزيرُ بالإجماع^(٣).

لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]؛ وقوله: ﴿أَوْ لَحْمِ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

[٢] وتَحُرِّمُ الحُمُرُ الأهلية في قول عامة العلماء^(٤).

لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «نهى يومَ خيبر عن لحوم الحُمُرِ الأهلية»^(٥).

(١) انظر: المحلى (٧/ ٤٥٤)؛ مراتب الإجماع (ص ٣٩، ٢٤٥)؛ الاستذكار (١٥/ ٣١٥)؛ بداية المجتهد (٣/ ١٩، ٢٢)؛ المجموع (٩/ ٨١).

(٢) انظر: المبدع (٩/ ١٩٣-١٩٤).

(٣) حكاه ابن المنذر رحمته الله وغيره. انظر: الإجماع (ص ١٧٧)؛ مراتب الإجماع (ص ٢٤٣)؛ المغني (١/ ٧٨).

(٤) قال ابن عبد البر رحمته الله: (لا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها). التمهيد (١٠/ ١٢٣). وانظر: معالم السنن (٥/ ٣١٧)؛ شرح السنة (١١/ ٢٥٦)؛ المفهم (٥/ ٢٢٨).

(٥) رواه البخاري (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١).

وحُكي عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما إباحتهما^(١)؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥].

وأجيب بأن معناه: قل لا أجد فيما نزل من القرآن^(٢).

[٣] ويحرم كل ما له ناب من السباع، كالأسد، والذئب^(٣)؛ لقول النبي ﷺ: «أكل كل ذي ناب من السباع حرام»^(٤)؛ وهو نص صريح يخص به عموم آيات الإباحة. ومن ذلك: ابنُ أوى^(٥)، وابنُ عرس^(٦)، وقد سئل الإمام أحمد رحمته الله عنهما،

(١) وروي عنهما القول بالتحريم كذلك، وجزم ابنُ عبد البر وابنُ القيم رحمتهما الله بأنه الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما. انظر: الاستذكار (٣٢٩/٥)؛ التمهيد (١٠/١٤٣)؛ تهذيب السنن (٣٢٢/٥-٣٢٣).

(٢) ففي الآية إخبار عن الحكم الموجود وقت نزولها؛ فإنه لم يكن نزل في تحريم المأكول حينئذٍ إلا ما ذكر فيها، وليس فيها ما يمنع نزول الوحي بعد ذلك بتحريم شيء آخر. انظر: أحكام القرآن للكنيا الهراسي (١٢٧/٣)؛ الجامع لأحكام القرآن (٧/١١٦-١١٧)؛ فتح الباري لابن حجر (١/٥٧٣).

(٣) وهذا مجمع عليه في الجملة، وإن اختلفوا في المراد بقوله ﷺ: «كل ذي ناب من السباع». والمذهب: أن كل سبُع له ناب يفترس به، فهو محرّم، سواء كان مما يبدأ بالعدوان أو لا، ويُستثنى من ذلك الضبُع، فإنه مباح. انظر: الإجماع (ص ١٧٧)؛ الاستذكار (١٥/٣١٩-٣٢٢)؛ الإنصاف (٢٧/١٩٩-١٩٧)؛ الإقناع (٤/٣٠٣)؛ المنتهى (٢/٣١٣).

(٤) رواه مسلم بنحوه (١٩٣٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وروى البخاري (٥٥٣٠)، ومسلم (١٩٣٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: (نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع).

(٥) ابن أوى: حيوان من الفصيلة الكلبيّة، أصغر حجماً من الذئب، طويل المخالب والأظفار، يعدو على الطيور ونحوها. والجمع: بنات أوى. انظر: حياة الحيوان الكبرى (١/٩٩)؛ المعجم الوجيز (ص ٣١)، (أوى).

(٦) ابن عرس: دوبة كالفار، يختلف لونه ووبره باختلاف البلدان، وهو أكبر من الجرذ، يفتك بالدجاج والحيات. والجمع: بنات عرس. وحكي أيضاً: بني عرس. انظر: حياة الحيوان الكبرى (٢/٢٠٢)؛ المعجم الوجيز (ص ٤١٢)، (عرس).

فقال: كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأَنْيَابِهِ فَهُوَ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَأْخُذُ بِمَخَالِبِهِ فَهُوَ مِمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ^(١).

وهما خبيثان، فيدخلان في قوله تعالى: ﴿وَيُحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾.

ومن ذلك القرد^(٢)؛ فإنه سبعٌ له نابٌ، فيدخل في عموم التحريم، وهو من الخبائث المحرمة.

[٤] ويحرم كُلُّ ذِي مِخْلَبٍ^(٣) مِنَ الطَّيْرِ بِصَيْدِهِ، كالصَّقر^(٤).

لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ عن كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ»^(٥).

وقال الليث^(٦) والأوزاعي رضي الله عنه: لا يحرم شيءٌ من الطَّيْرِ^(٧)؛ لعموم الآيات المبيحة، ولقول ابن عباس رضي الله عنه: (ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه)^(٨).

(١) انظر: مسائل عبد الله (ص ٢٧٠)؛ المغني (٣٢٠/١٣)؛ الفروع (٣٦٩/١٠).

(٢) قال ابن عبد البر رحمته الله: (لا أعلم بين علماء المسلمين خلافاً أن القرد لا يؤكل... وما علمنا أحداً أرخص في أكله). التمهيد (١/١٥٧). وانظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/٢٢)؛ البناية (١٠/٦٩٩).

(٣) المِخْلَبُ على وزن مِثْبَرٍ، وهو للطَّيْرِ والسَّبُعِ بمنزلة الظفر للإنسان.

انظر: الصحاح (١/١٢٢)؛ تهذيب الأسماء واللغات (٣/٩٥-٩٦)، (خلب) فيهما.

(٤) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/٣٠٤)؛ المنتهى (٢/٣١٣).

(٥) رواه مسلم (١٩٣٤).

(٦) هو: أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي مولاها المصري، الحافظ الفقيه العلامة، إمام أهل مصر. قال ابن وهب: والله الذي لا إله إلا هو ما رأينا أحداً قط أفقه من الليث. وقال الإمام أحمد: ليس في المصريين أصح حديثاً من الليث. وقال: هو ثقة ثبت، كثير العلم، صحيح الحديث. ولد سنة (٩٤هـ)، وتوفي سنة (١٧٥هـ). انظر: طبقات ابن سعد (٩/٥٢٤)؛ وفيات الأعيان (٤/١٢٧٨)؛ سير أعلام النبلاء (٨/١٥٤).

(٧) انظر: مختصر اختلاف العلماء (٣/١٩٣)؛ المغني (١٣/٣٢٢)؛ الجامع لأحكام القرآن (٧/١٢١).

(٨) رواه أبو داود (٣٨٠٠) بنحوه. وصححه الحاكم (٤/١١٥)، ووافقه الذهبي.

وجوابه: الخبر السابق، وبه يُخصُّ عمومُ الآيات، وهو مقدَّمٌ على ما ذكره^(١).

[٥] ويحرّمُ كلُّ حيوانٍ تَسْتَحِبُّهُ العربُ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾.

والذين تُعتبرُ استطابَتُهُم واستخبائَتُهُم ذَوُو الْيَسَارِ من أهل القُرَى والأمصا-
ر من أهل الحجاز^(٣)؛ لأنهم هم الذين نزل عليهم الكتاب، وخطبوا به وبالسنة،
فِرَجَعُ في مُطْلَقِ ألفاظها إلى عُرفهم دون غيرهم، ولم يُعتبر أهل البوادي؛ لأنهم
يأكلون ما وجدوا للضرورة والمجاعة^(٤).

= وصححه الألباني في غاية المرام (ص ٢٨٦).

ورواه البزار (٤٠٨٧) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً، وقال: (إسناده صالح). وصححه
الحاكم (٣٧٥/٢)، ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي: (إسناده حسن، ورجاله موثقون). مجمع الزوائد
(٤١٦/١).

وحسنه الألباني في غاية المرام (ص ١٤).

(١) انظر: المغني (٣٢٢/١٣).

(٢) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، ومثّلوا له بالقُنْفُذِ، والفأر، والوَرَعِ.

والرواية الثانية: أنه لا أثر لاستخبات العرب أو استطابتهم في تحريم الطعام أو تحليله. واختاره شيخ
الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وقال: إنه قول الإمام أحمد رحمته الله وقدماء أصحابه، وإنَّ أَوَّلَ من قال
بالتحريم هو الخرقى رحمته الله، وكان مراده: ما يأكل الجيف.

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾؛ فمعناه: أن النبي صلّى الله عليه وآله يحرم كلَّ خبيث، فإذا حُرِّمَ شيئاً
عُلم أنه خبيث في حقيقته، ولو استطابه بعض الناس.

انظر: مجموع الفتاوى (١٧/١٧٩، ١٩/٢٤)؛ الفروع (١٠/٣٧٢)؛ الإنصاف (٢٧/٢٠٦-٢٠٩)؛
الإقناع (٤/٣٠٤-٣٠٥)؛ المنتهى (٢/٣١٣-٣١٤)؛ الشرح الممتع (٥/٢٣-٢٤).

(٣) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/٣٠٤)؛ المنتهى (٢/٣١٣)؛ معونة أولي النهى (١١/١١٠).

(٤) انظر: المبدع (٩/١٩٣-١٩٧).

● المسألة الثالثة:

يبأخ لحم الخيل بلا كراهة^(١).

لما روى جابر رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحُمُرِ الأهليَّة، وأذن في لحوم الخيل»^(٢).

وقال الأوزاعي رحمته الله: يكره^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبِلَ وَالْحُمُرَ لْيَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُوا مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨]^(٤).

وجوابه: أنه نصّ على ركوبها لكونه أغلب منافعها، فلا يدلُّ على تحريم أكلها^{(٥)(٦)}.

(١) نصّ عليه الإمام أحمد رحمته الله، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٧/٢٦٦)؛ الإقناع (٤/٣٠٦).

(٢) رواه البخاري (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١) واللفظ له.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٧٦)؛ التمهيد (١٠/١٢٧)؛ المغني (١٣/٣٢٤).

(٤) وجه الاستدلال: أن الله ﷻ قد أخبر أنه جعلها للركوب والزينة، والآية سيقَّتْ للامتنان، فلو كان الأكل من منافعها لذكر، كما ذكر في منافع الأنعام، لا سيما أن نعمة الأكل في جنسها أعظم من نعمة الركوب والزينة، ولا يمتنُّ بالأدنى ويترك الأعلى.

ثم إنَّ أكلها يَفُوتُ الانتفاع بها فيما وقع الامتنان به من الركوب والزينة.

انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/١٨٣)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٠/٧٦-٧٧)؛ أضواء البيان

(٢/٢٩٨-٣٠٣)؛ إحكام الإحكام (ص ٦٦٤-٦٦٥)؛ العدة للصنعاني (٤/٤١٣-٤١٤).

(٥) كما أنه ﷻ لما ذكر الأنعام بقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَقْنَمةَ لِيَرْكَبُوا مِنْهَا وَيَنْتَافِعُوا بِهَا﴾ [غافر: ٧٩]، ذَكَرَ الأغلب من منافعها، وهو حمل الأثقال والأكل، ولا يمنع ذلك الانتفاع بها في الحرث وغيره من أوجه الانتفاع.

انظر: زاد المسير (٤/٤٣١)؛ تفسير الرازي (٧/١٧٧)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٠/٧٦)؛ أضواء

البيان (٢/٣٠١).

(٦) انظر: المبدع (٩/١٩٩-٢٠٠).

• المسألة الرابعة:

يباح حيوان البحر كله إلا الضفدع، والتمساح، والحية^(١).

لقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾^(٢) [المائدة: ٩٦].

ولقوله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»^(٣).

واستثنى: الضفدع؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتله^(٤)، فدل ذلك على تحريمه^(٥)،
والحية؛ لأنها من الخبائث، والتمساح؛ لأن له نابًا يفترس به^{(٦)(٧)}.

(١) نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٧/٢٢٨-٢٢٩)؛ الإقناع (٤/٣٠٧)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٣١٧-٣١٨).

(٢) لقوله ﷺ: ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ أي: ما صيد منه، وهو لفظ عام يشمل كل ما في البحر من سمك وغيره. وخُصَّ منه الضفدع، والتمساح، والحية بأدلة أخرى.

انظر: تفسير الطبري (١١/٥٧-٦١)؛ الإشارات الإلهية (٢/١٣٨)؛ تفسير ابن كثير (٣/١٢٤٤-١٢٤٥)؛ اللباب لابن عادل (٧/٥٣١).

(٣) تقدم تخريجه (ص ٢٧٣).

(٤) رواه أحمد (ر ١٥٧٥٧، ١٦٠٦٩)، وأبو داود (ر ٣٨٧١، ٥٢٦٩)، والنسائي (ر ٤٣٦٦)، من حديث عبد الرحمن بن عثمان رحمه الله. وصححه الحاكم (٤/٤١١)، ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي في سننه (٩/٣١٨): إنه أقوى ما ورد في الضفدع.

وصححه الألباني في صحيح الجامع (ر ٦٩٧١).

انظر: نصب الراية (٤/٢٠١)؛ البدر المنير (٦/٣٤٧).

(٥) ولأنه مُسْتَحَبٌّ؛ فدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾.

انظر: المغني (١٣/٣٤٥-٣٤٦)؛ معونة أولي النهى (١١/١١٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٣١٨).

(٦) وعلل بعضهم تحريمه بأنه يأكل الناس. وليس بمطرد؛ فإن الضبُع والقرش يباح أكلهما، وهما كذلك.

انظر: المغني (١٣/٣٤٦)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٣١٨)؛ الروض المربع (٢/١٠٢٦).

(٧) انظر: المبدع (٩/٢٠١-٢٠٢).

❖ المسألة الخامسة:

مَنْ أَتَى بِهِمَةً عَزْرًا، وَقَتِلَتْ^(١). وهل يحرم أكل لحيمها؟ فيه وجهان.
أحدهما: يحرم^(٢)؛ لأنه حيوان وجب قتله لحق الله تعالى، فحرم أكله كسائر
المقتولات.

والثاني: يحل أكلها مع الكراهة؛ لعموم قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾
[المائدة: ١]^(٣)، والكراهة لأجل الشبهة^(٤).

الآية الثالثة

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].
وتحتها مسألتان:

❖ المسألة الأولى:

لا تجب قراءة الفاتحة على المأموم^(٥).

(١) وهو الصحيح من المذهب. انظر: الإقناع (٤/٢٢٠)؛ المنتهى (٢/٢٨٧).

(٢) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢٦/٢٧٩-٢٨٠)؛ الإقناع (٤/٢٢٠)؛ المنتهى (٢/٢٨٧).

(٣) انظر: شرح الزركشي (٦/٢٩٢).

(٤) انظر: المبدع (٩/٦٨-٦٩).

(٥) فيتحمّلها عنه إمامه، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية. وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

ولا يجب أيضاً على المأموم أن يقرأ غير الفاتحة من القرآن.
ويستحب له أن يقرأ فيما لا يجهر فيه إمامه، وفي سكتاته، وإذا لم يسمعه ليُعيد عنه، أو يطرش ما لم
يشغل من بجواره من المأمومين. وتكره قراءته في الجهرية إذا سمع الإمام. انظر: الإنصاف
(٤/٣٠٣-٣١٢)؛ الإقناع (١/٢٥٠-٢٥١)؛ المنتهى (١/٧٦-٧٧)؛ كشف القناع (١/٤٦٣-٤٦٤).

لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(١).

قال الإمام أحمد رحمه الله: أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة^(٢).

ولقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقَرَأَتْهُ لَهُ قِرَاءَةً»^(٣).

(١) ووجه الاستدلال: أن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ عامٌ يشمل كلَّ قراءةٍ للقرآن، سواء كانت

القراءة في الصلاة أو خارجها، وسواء كان المقروء هو الفاتحة أو غيرها من السور.

وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ أمرٌ عامٌ لكل من سَمِعَ كتابَ الله يُبْلَى أَنْ يَسْتَمِعَ لَهُ وَيُنصِتَ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ المأموم. والأمر بالاستماع والإنصات إلى قراءة الإمام كلها يُبْنَى وجوب القراءة على المأموم.

والآية ظاهرة في الصلاة الجهرية، لتحقيق الاستماع والإنصات فيها، وأما السرية فحكمها مستفاد من قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَتْهُ لَهُ قِرَاءَةً»؛ فهو دليل على إجزاء قراءة الإمام عن المأموم، ولفظه عامٌ يتناول الصلاة السرية والجهرية، والله أعلم.

انظر: تفسير السعدي (ص ٣٤٥)؛ المغني (٢/ ٢٦١)؛ الممتع (١/ ٥٤٩)؛ الشرح الممتع (٤/ ١٧٢-١٧٤).

(٢) ولفظه كما في مسائل أبي داود (ص ٤٨) قال: (سمعتُ أحمد قيل له: إن فلاتك قال: قراءة فاتحة

الكتاب يعني خلف الإمام مخصوصٌ من قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾. فقال: عَمَّنْ يَقُولُ هَذَا؟! أَجْمَعَ النَّاسُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الصَّلَاةِ. وانظر: مسائل عبد الله (ص ٧١-٧٢) الانتصار (٢١١-٢١٢)؛ المغني (٢/ ٢٦١)؛ شرح الزركشي (١/ ٥٩٧).

(٣) رواه أحمد (١٤٦٤٣)، وابن ماجه (٨٥٠) من طريق جابر الجعفي، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً.

قال البخاري في جزء القراءة خلف الإمام (ص ١١): هذا خبرٌ لم يثبت عند أهل العلم لإرساله وانقطاعه. وضعفه ابن حزم في المحلى (٣/ ٢٤٢). وقال الحافظ في الفتح (٢/ ٢٨٣): (حديث ضعيف عند الحفاظ)، وقال في التلخيص (١/ ٢٣٢): (مشهور من حديث جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة، وكلها معلولة).

قال الزيلعي في نصب الراية (١٠/ ٢): (لكن له طرق أخرى، وهي وإن كانت مدخولة، ولكن يشد بعضها بعضاً). وحسنه الألباني بمجموع طرقه في الإرواء (٢/ ٢٦٨-٢٧٧)، وقال: وقد روي عن جماعة من الصحابة، منهم: جابر، وابن عمر، وابن مسعود، وأبو هريرة، وابن عباس، وفي الباب عن أبي الدرداء، وعلي، والشعبي مرسلًا. ثم ساق تلك الآثار. كما حسنه محققو المسند بطرقه وشواهد (٢/ ١٢٣).

ورواه البيهقي (١٦٠/ ٢) وغيره من حديث جابر رضي الله عنه موقوفًا. وقال: (هذا هو الصحيح عن جابر من قوله غير مرفوع). وصوب وقفه الدارقطني في سننه (٢/ ١١٤)، وقال ابن كثير في تفسيره (٤/ ١٥٣٦): الموقوف أصح، ورواه الدارقطني (٢/ ١١١)، والبيهقي (٢/ ١٥٩) من حديث عبد الله بن شداد بن الهاد مرسلًا.

✻ المسألة الثانية:

يَحْرُمُ الْكَلَامُ فِي خُطْبَتَيِ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٢) (٣).



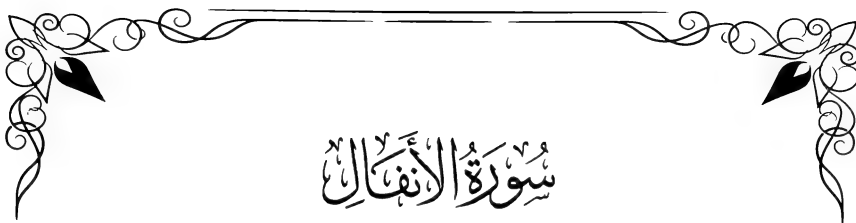
= قال الألباني: (مُرْسَلُ ابْنِ شَدَادٍ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ بِلَا خِلَافٍ). إرواء الغليل (٢/ ٢٧٧).
وقال ابن النجار الفتوحي: (والصحيح أنه مرسل، وهو حجة عندنا). معونة أولي النهى (٢/ ٣٤١).
وانظر: المبدع (٢/ ٥١-٥٢).

(١) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. واستثنوا من ذلك صوراً:
منها: الكلام لتحذير غافل أو ضرير عن هلكة ونحوها، فلا يحرم بل يجب.
ومنها: الكلام مع الخطيب لمصلحة، وحمد العاطس خفية، وتشميته، ورد السلام.
ومنها: التأمين على الدعاء، والصلاة على النبي ﷺ إذا دُكِرَ. قال في التنقيح والمنتهى: وتُسَنُّ سِرّاً.
ومنها: إذا جلس بعيداً حيث لا يَسْمَعُ الإمام، فلا يحرم كلامه.
ولا بأس بالكلام قبل الخطبتين، وبعدهما، وبينهما حين يسكت الخطيب، وكذا حين يشرع في الدعاء.
انظر: الإنصاف (٥/ ٣٠١-٣٠٩)؛ التنقيح المشبع (ص ٩٢)؛ الإقناع (١/ ٣٠٤)؛ المنتهى (١/ ٩٧)؛
شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٣٢-٣٣)؛ كشاف القناع (٢/ ٤٧-٤٨).

(٢) ووجه الاستدلال: أَنَّ الآية نزلت في خطبة الجمعة، وهذا مروى عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وسعيد بن جبيرة، وعطاء، ومجاهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرهم. وسبب نزول الآية مما يشمله حكمها قطعاً.
قال الفتوحي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قال أكثر المفسرين: إنها نزلت في الخطبة. وسُمِّيَتْ قِرَاءَةً لاشتمالها عليه.
ومقتضى الأمر الإيجاب). معونة أولي النهى (٢/ ٥٠٤). وانظر: زاد المسير (٣/ ٣١٢-٣١٣)؛
المتع (١/ ٦٦٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٣٢).

والمنع من الكلام حال الخطبة صريح في السنة النبوية، ومن ذلك قوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت. والإمام يخطب، فقد لغوت». (رواه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا).

(٣) انظر: المبدع (٢/ ١٧٥).



الآيتان: الأولى، والثانية.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْاَدْبَارَ ۝١٥ وَمَنْ يُولِهِمْ يُوزِيزْ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَنَهُ جَهَنَّمَ ۚ وَيُفْسِقُ الْاَلْمَصِيرُ ۝١٦﴾ [الأنفال: ١٥-١٦].

❁ وتحتهما مسألة واحدة، وهي:

يجبُ على المسلمين الثباتُ عند قتالِ الكفارِ، ويحُرِّمُ عليهم الفرارُ^(١)، إلا أن يكونوا مُتَحَرِّفِينَ لِقِتَالٍ، أو مُتَحَيِّزِينَ إلى فتنة.

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْاَدْبَارَ ۝١٥ وَمَنْ يُولِهِمْ يُوزِيزْ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَنَهُ جَهَنَّمَ ۚ وَيُفْسِقُ الْاَلْمَصِيرُ ۝١٦﴾^(٢).

ومعنى التَّحَرُّفِ للقتال: أن يَنْحَازَ إلى موضع يكون القتالُ فيه أَمْكَنَ، كأن ينحاز من مُوَاْجِهَةِ الشَّمْسِ والرَّيْحِ إلى استدبارهما، أو مِنْ مَّكَانٍ يَنْكَشِفُ فيه إلى موضعٍ

(١) فيلزمهم الثبات ولو ظنوا التَّكَلُّفَ به، ما لم يزد عددُ الكفار على مِثْلِهِمْ، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. انظر: الإنصاف (١٠/٤٦-٤٩)؛ الإقناع (٢/٧٠)؛ المنتهى (١/٢٢٠).

(٢) وظاهرُ قوله ﷺ: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْاَدْبَارَ﴾؛ أنه يحُرِّمُ الفرار من الكفار، سواء قُلَّ عدْدُهُمْ أو كَثُرَ. وسيأتي ذكر الأدلة على جواز الفرار إذا زاد الكفار عن ضِعْفِ المسلمين، فالآية محمولة على غير هذه الحال. انظر: نواسخ القرآن (ص ٣٤٤-٣٤٦، ٣٤٩)؛ رموز الكنوز (٢/٣٨٨)؛ تفسير السعدي (ص ٣٤٩)؛ شرح الزركشي (٦/٥٥٤).

يُسْتَرْه، ونحو ذلك مما جرت به عادة أهل الحَرْب. ومعنى التَّحْزِيزُ إلى فِئَةٍ: أن يَصِيرَ إلى قومٍ مِنَ المسلمين - ولو بُعِدَت المسافةُ بينهم - ليكونَ معهم، فيَقْوَى بهم على قتال العدو^(١).

ومحلُّ ذلك: إن لم يَزِدْ عددُ الكفارِ على مِثْلَي المسلمين؛ لقوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾^(٢) [الأنفال: ٦٦].

قال ابن عباسٍ رضي الله عنهما: (مَنْ قَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ فَقَدْ قَرَّ، وَمَنْ قَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَمَا قَرَّ)^(٣).

(١) انظر: المغني (١٨٧/١٣)؛ الممتع (٥٤٠/٢)؛ الإقناع (٧٠/٢).

(٢) قال ابن قدامة رحمته الله: (وهذا إن كان لفظه لفظَ الخبر، فهو أمرٌ؛ بدليل قوله: ﴿أَتَنَزَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾؛ ولو كان خبراً على حقيقته، لم يكن ردُّنا مِنْ غَلْبَةِ الواحد للعشرة إلى غَلْبَةِ الاثنين تخفيفاً. ولأن خبرَ الله تعالى صدقٌ لا يقع بخلاف مُخْبِرِهِ، وقد عَلِمَ أن الظَّفَرَ والغَلْبَةَ لا يحصل للمسلمين في كلِّ موطن يكون العدوُّ فيه ضِعْفَ المسلمين فما دون، فَعُلِمَ أَنَّهُ أَمْرٌ وَفَرْضٌ، ولم يأت شيءٌ ينسخ هذه الآية، لا في كتاب ولا سنة، فوجب الحكم بها). المغني (١٨٧/١٣). واستظهر الزركشي رحمته الله أن قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾. هو خبرٌ عما استقرَّ في حكم الشرع. وقال رحمته الله: (وهذا أحسن، أو مُتَعَيِّنٌ هنا؛ إذ لو كان خبراً بمعنى الأمر لكان التقدير: إذا كان عشرون صابرون فليغلبوا. فيكون التكليف إنما هو للصابر فقط، والصبر واجبٌ على المكلف، لا شرطٌ في التكليف، وأيضاً فيكون أمراً بالغلبة، وذلك ليس إليهم، إنما الذي إليهم الصبر والقتال، والغلبة من الله تعالى. فإذا المعنى المقرَّر في حكم الشرع: أن المائة الصابرة تغلب مائتين فلتصبر، وحيث غَلِبَتْ المائة من المائتين فَلَعَدَمَ صبرها). شرح الزركشي (٥٥٣/٦). وانظر: زاد المسير (٣/٣٧٨)؛ تفسير السعدي (ص ٣٦٠-٣٦١).

(٣) رواه الشافعي في مسنده (١١٦/٢)، وعبد الرزاق (٩٥٢٥)، وسعيد بن منصور (١٠٠١)، ت: الحميد، والبيهقي (٧٩/٩) موقوفاً. وصححه الألباني في الإرواء (٢٨/٥). ورواه الطبراني في الكبير (١١١٥١) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٩١/٥): (رواه الطبراني ورجاله ثقات). وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٤٠٣/١٣)، وقال: (رجاله ثقات كلهم غير عامر بن مدرك، لم يوثقه غير ابن حبان وقال: «ربما أخطأ». قلت: وهذا الحديث مما أخطأ فيه، فَرَفَعَهُ مخالفٌ في ذلك الثقات الذين أوقفوه).

فإن زاد عدد الكفار على مثلي المسلمين، جاز لهم الفرار^(١).

قال ابن عباس رضي الله عنهما: (لما نزلت: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِرُوا يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، شق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم أن لا يفرَّ واحدٌ من عشرة، ثم جاء التخفيف، فقال: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ الآية [الأنفال: ٦٦]، فلما خَفَّفَ اللَّهُ عنهم من العِدَّةِ، نَقَصَ مِنَ الصَّبْرِ بِقَدْرِ مَا خَفَّفَ عَنْهُمْ^{(٢)(٣)}.

الآية الثالثة

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وتحتها ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

تُقبَلُ توبةُ المرتدِّ ولو تكررَتْ رِدَّتُهُ، في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(٤).

لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

(١) ويكون الفرارُ - في هذه الحالة - أولى إن ظنُّوا التَّلَفَ بتركه؛ لما في ذلك من حفظ النفس. وإن ظنُّوا عدمَ التَّلَفِ، كان الثبات أولى لهم، وهو مسنونٌ في حقِّهم؛ لما فيه من إعلاء كلمة الله، والنكاية بالعدو، وإن ظنُّوا التَّلَفَ في الفرار وفي الثبات، كان الثباتُ والقتالُ أولى لهم من الفرار والأُسْر. وهو المعتمد من المذهب في كل ما سبق. انظر: الإنصاف (١٠/٤٩-٥٣)؛ الإقناع (٢/٧٠-٧١)؛ المنتهى (١/٢٢٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/١٤-١٥)؛ كشف القناع (٣/٤٦-٤٧).

(٢) رواه البخاري (٤٦٥٣).

(٣) انظر: المبدع (٣/٣١٦-٣١٧).

(٤) وهو اختيار الخلال، والقاضي رحمتهما الله.

انظر: الروايتين والوجهين (٢/٣١٢-٣١٣)؛ الفروع (١٠/١٩٣-١٩٤)؛ الإنصاف (٢٧/١٣٣-١٣٧).

والمذهب: أن مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ، لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَتُهُ، وَيُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ^(١).

لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَّيْكَنَ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَكُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]. فهذا دليلٌ خاصٌّ، والخاصُّ مقدَّم على العام^(٢).

✽ المسألة الثانية:

وَتُقْبَلُ التَّوْبَةُ مِنَ الرَّذِيئَةِ^(٣)، وَالسَّاحِرِ الَّذِي كَفَرَ بِسِحْرِهِ، وَمَنْ سَبَّ اللَّهَ ﷻ، أَوْ سَبَّ رَسُولَهُ ﷺ، فِي رَوَايَةٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(٤).

لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٥).

(١) وهي رواية عن الإمام أحمد رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَقَدْ نَصَرَهَا أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ.

والمرادُ بقبول توبته أو عدم قبولها: ما يتعلق بالظاهر - أي: في أحكام الدنيا - مِنْ تَرْكِ قَتْلِهِمْ، وَثُبُوتِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ لَهُمْ، فَهَذَا هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ.

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَاطِنِ وَأَحْكَامِ الْآخِرَةِ، فَلَا خِلَافَ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ إِنْ صَدَّقَ فِيهَا.

انظر: المغنسي (١٢/٢٧١)؛ الفروع (١٠/١٩٣-١٩٤)؛ الإنصاف (٢٧/١٣٣-١٣٨)؛ الإقناع (٤/٢٩٣)؛ المتتهى (٢/٣٠٨).

(٢) انظر: المبدع (٩/١٧٩-١٨١).

(٣) الرَّذِيئَةُ: هُوَ الْمُنَاقِقُ الَّذِي يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ، وَيُخْفِي الْكُفْرَ. وَلَفْظُهُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَالْجَمْعُ: رَذَائِقَةٌ.

انظر: المطلع (ص ٤٦٢)؛ الإنصاف (٢٧/١٣٩)؛ الإقناع (٤/٢٩٣).

(٤) والمذهب: أن تَوْبَتَهُمْ لَا تُقْبَلُ فِي الظَّاهِرِ - فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا -، وَيَجِبُ قَتْلُهُمْ بِكُلِّ حَالٍ.

وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَمَنْ صَدَّقَ مِنْهُمْ فِي تَوْبَتِهِ قُبِلَتْ.

انظر: المقنع (ص ٤٤٩)؛ الفروع (١٠/١٩٣-١٩٤)؛ الإنصاف (٢٧/١٣٣-١٣٩)؛ الإقناع (٤/٢٩٣)؛ المتتهى (٢/٣٠٨).

(٥) انظر: المبدع (٩/١٧٩-١٨٠).

● المسألة الثالثة:

إذا أسلم المُرْتَدُّ، لم يلزمه قضاء ما تركه في رَدِّهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ^(١).
 لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾.
 ولأنه كافر أسلم، فلم يلزمه قضاء العبادات التي كانت في كفره، كالحربي^(٢).

الآية الرابعة

﴿قَالَ النَّبِيُّ: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقَرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
 وَالْمَسْكِينِ وَآبِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ
 الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»﴾ [الأنفال: ٤١].

وتحتها أربع مسائل:

● المسألة الأولى:

الْغَنِيمَةُ لِنَفْسٍ: مُسْتَقَّةٌ مِنَ الْغَنَمِ، وَأَصْلُهُ: الرِّبْحُ وَالْفَضْلُ.
 يُقَالُ: غَنِمَ فُلَانٌ الْغَنِيمَةَ، يَغْنَمُهَا غَنَمًا^(٣).
 واصطلاحاً: كُلُّ مَالٍ أُخِذَ مِنَ الْمُحَارِبِينَ فَهَرَأَ بِالْقِتَالِ^(٤).

(١) ويلزمه قضاء ما تركه قبل رَدِّهِ، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٧/١٥٩-١٦٠)؛ الإقناع (٤/٢٩٨)؛ المنتهى (٢/٣١٠).

(٢) انظر: المبدع (٩/١٨٦-١٨٧).

(٣) والغَنِيمَةُ وَالْمَغْنَمُ بمعنى: الْجَمْعُ؛ الْعَنَائِمُ وَالْمَغَانِمُ.

انظر: الزاهر (ص ٣٨١)؛ حلية الفقهاء (ص ١٦٠)؛ المطلع (ص ٢٥٥)؛ المصباح المنير (ص ٢٣٥)،
 (غنم).

(٤) وعرفها في الإقناع (٢/٩٥)، والمنتهى (٨/٢٢٦) بأنها: (ما أُخِذَ مِنْ مَالٍ حَرْبِيٍّ فَهَرَأَ بِقِتَالٍ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ).
 وقولهم: (وما أُلْحِقَ بِهِ) أي: ما أُلْحِقَ بِالْمَأْخُوذِ بِقِتَالٍ، كغفدية الأسرى، وما أهداه حربيٍّ لأمير الجيش
 أو غيره في دار الحرب. انظر: شرح المنتهى للبهوتي (٣/٥٠)؛ كشاف القناع (٣/٧٧-٧٨).

والأصل فيها قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية؛ وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩].

ولم تكن الغنائم تحل لمن مضى؛ بدليل قوله ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي». وذكر منها: «أَحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي»^(١).

وقد كانت في أول الإسلام لرسول الله ﷺ خاصة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]؛ ثم صار أربعة أخماسها للغانمين، وخمُسُهَا لغيرهم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية؛ فأضاف الغنيمة إليهم، ثم جعل خُمُسَهَا لغيرهم، فدلَّ على أن أربعة أخماسها للغانمين^(٢).

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]؛ لما أضاف الميراث إليهما، ثم جعلَ لِلأُمِّ منه الثلث، دلَّ على أن الباقي للأب^(٣).

✽ المسألة الثانية:

إذا أراد الإمام أو نائبه قسمة الغنائم، بدأ بدفع السِّلْبِ^(٤) إلى مُسْتَحِقِّهِ، وبرَدَّ ما وَجَدَ فيها من مالٍ مسلمٍ أو ذميٍّ إلى صاحبه إن عُرِفَ، ثم يُخْرِجُ مَوْنَةَ الْغَنِيمَةِ، كأَجْرَةِ

(١) رواه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص ٢١٧)؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/ ٣٦٥-٣٦٦)؛ نواسخ القرآن (ص ٣٤٣)؛ تفسير السعدي (ص ٣٥٤)؛ أضواء البيان (٢/ ٤٠٥-٤٠٨). وانظر: المغني (٩/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٣) انظر: المبدع (٣/ ٣٥٤، ٣٦٧).

(٤) السِّلْبُ في اللغة: الشيءُ الْمَسْلُوبُ؛ أي: المأخوذ على وجه الاختلاس. والجمع: أسلاب، كسَبَّ وأسباب.

يقال: سَلَبَ الرَّجُلُ يَسْلُبُهُ سَلْبًا، إِذَا أَخَذَ سَلْبَةً، فَهُوَ سَلِيبٌ وَمَسْلُوبٌ.

والمراد به هنا: ما كان على الكافر من ثيابٍ وحُلِيِّ وسلاح، ودَابَّتُهُ التي قاتل عليها وألَّهها.

انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٩٢)؛ الصحاح (١/ ١٤٨)؛ المصباح المنير (ص ١٤٨)، جميعها (سلب)؛ الإقناع (٢/ ٨٩-٩٠)؛ المنتهى (١/ ٢٢٥)؛ كشف القناع (٣/ ٧٢).

نَقَالٍ وَحَمَالٍ وَحَافِظٍ وَنَحْوَهَا، وَيُعْطَى جُعْلٌ مَنْ دَلَّ عَلَى مَضْلَحَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ - كَطَرِيقٍ وَمَاءٍ - إِنْ شَرَطَهُ مِنْ مَالِ الْعَدُوِّ.

ثُمَّ يُخْمَسُ الْبَاقِي، فَيَجْعَلُهُ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ مُتَسَاوِيَةٍ^(١):

فَقِسْمٌ مِنْهَا - وَهُوَ الْخُمْسُ - لِمَنْ سَمَّى اللَّهُ ﷻ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآَبِ السَّبِيلِ﴾.

وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَسْهُمٍ:

[١] فَسَهْمٌ لِلَّهِ ﷻ، وَلِرَسُولِهِ ﷺ^(٢). وَهُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى - فِي الْآيَةِ - لِفَتْحِ الْكَلَامِ بِهِ تَبَرُّكًا، لَا لِإِفْرَادِهِ بِسَهْمٍ^(٣).

[٢] وَسَهْمٌ لِذَوِي الْقُرْبَى^(٤)، يَسْتَوِي فِيهِ غَنِيَّتُهُمْ وَفَقِيرُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ بِالْقَرَابَةِ. وَمَنْ اشْتَرَطَ فَقَرَهُمْ، فَقَدْ خَالَفَ ظَاهِرَ الْآيَةِ^(٥).

(١) وَهُوَ الْمَذْهَبُ فِي كُلِّ مَا سَبَقَ. انْظُرْ: الْإِقْنَاعُ (٢/ ٩٩-١٠٠)؛ الْمُنْتَهَى (١/ ٢٢٧)؛ مَعُونَةُ أُولَى النَّهْيِ (٤/ ٤١٤-٤١٥)؛ الرُّوضُ الْمَرْبِعُ (١/ ٤٤٢)؛ كَشَافُ الْقِنَاعِ (٣/ ٨٤).

(٢) وَهَذَا السَّهْمُ بَاقٍ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيُضَرَّفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَالْفِيءِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. انْظُرْ: الْإِنْصَافُ (١٠/ ٢٢٥-٢٢٦)؛ الْإِقْنَاعُ (٢/ ١٠٠)؛ الْمُنْتَهَى (١/ ٢٢٧).

(٣) انْظُرْ: زَادَ الْمَسِيرَ (٣/ ٣٥٨-٣٥٩)؛ تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (٤/ ١٥٨٥)؛ اللَّبَابُ (٩/ ٥٢٠)؛ أَضْوَاءُ الْبَيَانِ (٢/ ٤٢٢).

(٤) وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلَبِ، فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمُ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَى، وَيَجِبُ تَعْمِيمُهُمْ بِهِ حَيْثُ كَانُوا حَسَبَ الْإِمَّاكُنِ، وَيَسْتَوِي فِيهِ صَغِيرُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ، غَنِيَّتُهُمْ وَفَقِيرُهُمْ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. انْظُرْ: الْإِنْصَافُ (١٠/ ٢٣٤-٢٣٨)؛ الْإِقْنَاعُ (٢/ ١٠٠)؛ الْمُنْتَهَى (١/ ٢٢٧).

(٥) لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷻ: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ عَامٌّ، يَشْمَلُ الْغَنَى مِنْهُمْ وَالْفَقِيرَ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ. قَالَ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَضَافَهُ اللَّهُ ﷻ إِلَى الْقَرَابَةِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ مَجَرَّدُ الْقَرَابَةِ، فَيَسْتَوِي فِيهِ غَنِيَّتُهُمْ وَفَقِيرُهُمْ، ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ). تَيْسِيرُ الْكَرِيمِ الْمَنَانِ (ص ٣٥٥). وَاَنْظُرْ: الْمَغْنَى (٩/ ٢٩٥)؛ مَعُونَةُ أُولَى النَّهْيِ (٤/ ٤١٧).

[٣] وسهمٌ لليتامى، وهو مختصٌ بالفقراء منهم^(١)؛ لأنَّهم يُعْطَوْنَ لحاجتهم؛ فإنَّ اسمَ اليَتَمِ يُطْلَقُ عليهم في العُرفِ للرَّحمة، ومَنْ كان إعطاؤه لذلك اعتُبرَت الحاجة فيه، بخلاف ذوي القربى. وقيل: يُعطى الغنيُّ منهم أيضًا^(٢)؛ لعموم الآية.

[٤] وسهمٌ للمساكين^(٣).

[٥] وسهمٌ لأبناء السبيل^(٤).

وأربعة أقسام: يُعطى منها النِّفْلُ^(٥) والرَّضَخُ^(٦). ثم يُقسَمُ باقيها على مَنْ شَهِدَ الحَرْبَ مِنْ أَهْلِ القتال قاصداً إياه - وإنْ لم يُقَاتِلْ -^(٧)، للرَّاجِلِ سَهْمٌ، وللْفارسِ على

(١) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

ويستوي فيه الذَّكَرُ والأنثى. انظر: الإنصاف (١٠/٢٣٩)؛ الإقناع (٢/١٠٠)؛ المنتهى (١/٢٢٨).

(٢) وهو قولٌ في المذهب، مال إليه ابن قدامة تَحَلُّفًا في المغني (٩/٢٩٦)، وقال: إِنَّ الآية تقتضيه.

(٣) والمراد بهم هنا: أهل الحاجة الذين لا يجدون تمام الكفاية، ويدخل فيهم الفقراء، فالفقراء والمساكين صنفان في الزكاة فقط - وسيأتي (ص ٤١٥) -، وهما في سائر الأحكام صنفٌ واحد.

انظر: الإنصاف (١٠/٢٤٠)؛ الإقناع (٢/١٠٠)؛ المنتهى (١/٢٢٨)؛ كشف القناع (٣/٨٥-٨٦).

(٤) وابنُ السبيل: هو المسافر المنقطعٌ بغير بلده في سفرٍ مباح. وسيأتي بإذن الله تعالى (ص ٤٢٠).

ويُشترط لإعطاء ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل من الخمس: أن يكونوا مسلمين،

فلا حقَّ فيه لكافرٍ. انظر: الإقناع (٢/١٠١)؛ المنتهى (١/٢٢٨)؛ كشف القناع (٣/٨٦).

(٥) النِّفْلُ والنِّفْلُ - بسكون الفاء وفتحها - الزيادة. والمراد هنا: الزيادة على السهم لمصلحة. كأن

يجعل الأمير لسرايا الجيش عند دخوله أرض العدو ربعَ الغنيمة - بعد إخراج الخمس -، أو يقول:

مَنْ فَتَحَ الحصنَ أو جاء بأسيرٍ فله كذا. انظر: المطلع (ص ٢٥٣)؛ لسان العرب (١١/٦٧٠-٦٧١)،

(نفل)؛ الإقناع (٢/٨٧، ١٠١)؛ الروض المربع (١/٤٤٠).

(٦) الرِّضْخُ لغةٌ: العطيةُ القليلة. يُقال: رَضَخَ له رَضْخًا - من باب نَفَعَ - إذا أعطاه شيئاً ليس بالكثير.

واصطلاحاً: ما يُعطى مِنَ الغنيمة دون السَّهْمِ لِمَنْ لا سَهْمَ له، كالقن، والمرأة، والصبي المميّز.

ويرَضَخُ لهم الإمام على ما يراه من تسوية بينهم أو تفضيل لبعضهم على قدر نفعه، ولا يبلغ

بالرَضْخِ لرجل سَهْمَ راجل، ولا لفارس سَهْمَ فارس. انظر: المطلع (ص ٢٥٦)؛ المصباح المنير

(ص ١٢٠)، (رَضَخ)؛ الإقناع (٢/١٠١)؛ المنتهى (١/٢٢٨)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/٥٩).

(٧) وكذا من بعثه الأمير في سرية، أو لمصلحة كالجاسوس والدليل، فإنه يُسَهَّمُ له.

انظر: الإقناع (٢/٩٨)؛ المنتهى (١/٢٢٨).

فَرَسٍ عَرَبِيٍّ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ: سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ^(١).

المسألة الثالثة:

وَلَا يُسْهَمُ لَغَيْرِ الْخَيْلِ^(٣).

لأنه لا يلحق بها في التأثير في الحرب، ولا يَصْلُحُ لِلْكَرْ وَالْفَرِّ، فلم يُلْحَقْ بها في السَّهْمِ.

وعنه: يُسْهَمُ لِلْبَعِيرِ سَهْمٌ^(٤).

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آفَاةُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾

[الحشر: ٦]^(٥).

والصحيح الأول، وقد حكاه ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ إجماعاً^(٦)؛ لأنه لم يُنْقَلْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لغير الخيل، مع أنه كان في غزوة بدر سبعون بعيراً، ولم تخلُ غزوة منها، ولو أسْهَمَ لَهَا لُنُقِلَ^(٧).

(١) وَالْفَرَسُ الْعَرَبِيُّ: مَا كَانَ أَبُوهُ عَرَبِيًّا، وَسُمِّيَ: الْعَرَبِيُّ.

فإن كان الفرس هَجِينًا - وهو ما أبوه عربيٌّ وأُمُّهُ غير عربية -، أو مُقَرِّفًا - وهو عكس الهجين -، أو بِزْدُونًا - وهو ما أبواه نبطيَّان -، فلفارس سهم، وللفرس سهم.

انظر: الإنصاف (١٠/ ٢٥٤-٢٦١)؛ الإقناع (٢/ ١٠٢-١٠٣)؛ المتهى (١/ ٢٢٩).

(٢) انظر: المبدع (٣/ ٣٦٢-٣٦٧).

(٣) كالبعير، والبغل، والفيل، ونحوها مما يُقَاتَلُ عليه، ولو عَظُمَ نَفْعُهَا وقامت مقامُ الخيل، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (١٠/ ٢٦٢-٢٦٣)؛ الإقناع (٢/ ١٠٣)؛ المتهى (١/ ٢٢٩)؛ كشف القناع (٣/ ٨٩).

(٤) نصُّ عليه في رواية مهنا، واختاره جمعٌ من الأصحاب، منهم: أبو بكر، والقاضي، والشريف أبو جعفر رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

فعلى هذه الرواية: يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ مِمَّا يُمَكِّنُ الْقِتَالَ عَلَيْهِ، فإن كان ثَقِيلًا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْحَمْلِ،

لم يستحقَّ شيئًا. انظر: الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى (ص ١٥١)؛ الهداية (ص ٢١٥)؛

المحرر (٢/ ٤١٥-٤١٦)؛ الفروع (١٠/ ٢٨٦)؛ الإنصاف (١٠/ ٢٦٣-٢٦٤).

(٥) قال الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ في أضواء البيان (٢/ ٤٧٤-٤٧٥): (وَاحْتِجَّ أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا

أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾. قالوا: فَذَكَرَ الرِّكَابَ - وهي الإبل - مع الخيل. وبأنه حيوان تجوز

المسابقة عليه بعوض، فيسهم له كالفرس).

(٦) قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ مِنْ غَزَا عَلَى بَغْلٍ، أَوْ حِمَارٍ، أَوْ بَعِيرٍ، أَنْ لَهُ سَهْمٌ رَاجِلٍ).

الإجماع (ص ٨٣). وانظر: المغني (١٣/ ٩٠).

(٧) انظر: المبدع (٣/ ٣٦٨-٣٦٩).

✽ المسألة الرابعة:

إذا فتح المسلمون أرضاً غنوة - أي قهراً وغلبة - وأجلّوا عنها أهلها، وجب قسّمها بين الغانمين كغيرها من الغنائم، في رواية عن الإمام أحمد رحمته الله ^(١).

لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية؛ فأضاف الغنيمة إليهم من غير تعيين جنس المال، فاستوى في ذلك المنقول وغيره من الأموال.

والمذهب: أن الإمام مخير فيها - تخير مصلحة لا تشة - بين قسّمها على الغانمين كالمنقول، وبين وقفها على المسلمين بلفظ يحصل به الوقف ^(٢)؛ لأن الخبر ورد بالأمرين؛ فقد قسم رسول الله ﷺ نصف خيبر بين المسلمين، ووقف نصفها لنوائبه وحاجته ^(٣). ووقف عمر رضي الله عنه الشام ومصر والعراق وسائر ما فتحه، وأقره على ذلك علماء الصحابة رضي الله عنهم، وأشاروا عليه به، وكذلك فعل من بعده من الخلفاء، ولم يعلم أحد منهم قسم شيئاً من الأرض التي فتحوها ^(٤).



(١) انظر: الهداية (ص ٢١٧)؛ الكافي (٤/ ٢٤٨)؛ الإنصاف (١٠/ ٣٠٦).

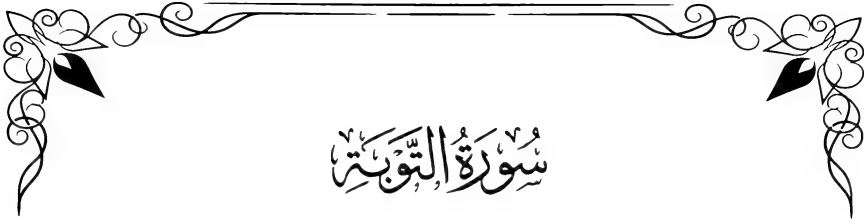
(٢) وهي رواية عن الإمام أحمد رحمته الله، وعليها أكثر الأصحاب. فإن قسّمها الإمام، ملكها أخذها ولا خراج عليها. وإن وقفها، ضرب عليها خراجاً مستمراً يؤخذ ممن هي بيده من مسلم أو ذمي، يكون أجرة لها في كل عام.

انظر: الهداية؛ الفروع (١٠/ ٢٩٦)؛ الإنصاف (١٠/ ٣٠٥-٣١٠)؛ الإقناع (٢/ ١٠٧)؛ المنتهى (١/ ٢٣٠).

(٣) رواه أبو داود (٣٠١٠) من حديث سهل بن أبي حنمة رضي الله عنه، وصحّح الحافظ إسناده في الفتح (٦/ ٢٣٤). وقال ابن عبد الهادي: (إسناده جيد). تنقيح التحقيق (٤/ ٦١٣).

وقال الألباني: (حسن صحيح). صحيح أبي داود (٢/ ٢٥٣)، ط: المعارف.

(٤) انظر: المغني (٤/ ١٨٩)؛ المبدع (٣/ ٣٧٧-٣٧٨).



الآية الأولى

لِلَّهِ قَالَ تَاللَّهِ إِنِّي أَنَسَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُواهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ
وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ
رَحِيمٌ ﴿التوبة: ٥﴾.

وتحتها خمس مسائل:

❁ المسألة الأولى:

الهُدْنَةُ فِي اللُّغَةِ: أَصْلُهَا السُّكُونُ^(١).

وشرعاً: عقد إمام أو نائبه على ترك القتال مدة معلومة لازمة^(٢).

وتسمى مُهَادَنَةً، وَمُوَادَعَةً، وَمُعَاهَدَةً، وَمُسَالَمَةً.

والأصل فيها قوله تعالى: ﴿بِرَأْيِهِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

[التوبة: ١]؛ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِحْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦١].

والمعنى يقتضيها؛ لأنه قد يكون بالمسلمين ضَعْفٌ، فتكون المصلحة في

مهادنة الكفار حتى يقوى المسلمون^(٣)^(٤).

(١) يُقَالُ: هَدَنَ الرَّجُلُ يَهْدُنُ هَدُونًا، إِذَا سَكَنَ. وَهَدْنَتُهُ وَأَهْدَنْتُهُ؛ أَي: سَكَنْتُهُ.

وَهَادَنْتُهُ مُهَادَنَةً: صَالِحَتُهُ. وَالاسْمُ: الْهُدْنَةُ.

انظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٤١-٤٢)؛ الصحاح (٦/ ٢٢١٧)؛ المصباح المنير (ص ٣٢٧)، جميعها (هـ).

(٢) وكذا عرّفها في المنتهى (١/ ٢٣٤)، وبنحوه في الإقناع (٢/ ١٢٣). وانظر: المطالع (ص ٢٦٢).

(٣) انظر: المغني (١٣/ ١٥٤)؛ معونة أولي النهى (٤/ ٤٥٣).

(٤) انظر: المبدع (٣/ ٣٩٨).

✽ المسألة الثانية:

يجوز عقد الهدنة على مدّة معلومة وإن طالّت، إذا رأى الإمام المصلحة فيها، كأن يطمع في إسلامهم فيعاهدهم - ولو مع قوّة المسلمين -، أو يعلم ضعف المسلمين عن القتال، ونحو ذلك^(١).

لأن الهدنة إنما جاز عقدها للمصلحة، فحيث وُجدت جازت تحصيلها. وعنه: لا يجوز عقدها على أكثر من عشر سنين^(٢).

لقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾؛ وهو عام، خُصّ منه العشر لِفِعْلِهِ ﷺ، فإنه صالح قریشاً على وضع القتال عشر سنين^(٣)، وما زاد عن العشر فهو باقٍ على مقتضى العموم.

وقال ابن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (للإمام أن يُهادِنَ أهلَ الشرك إذا ضَعَفَ المسلمون عن قتالهم نظراً للمسلمين، ولا يجاوز بالهدنة مدّة الحُدُيَّةِ التي هَادَتْهُمْ عليها رسول الله ﷺ، وهي عشر سنين. فأما إذا كان في المسلمين فضل وقوّة على قتالهم ولم يضعفوا عنهم، فَلَهُمْ أَنْ يُهَادِنُوهُمْ، ولا يُجَاوِزُوا بالهدنة أربعة أشهر؛ لقوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٤) فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ

(١) وهو المذهب. فإن عقدها الإمام مطلقاً - فلم يقيدها بمدّة - لم تصح، وإن عقدها على مدّة تزيد عن الحاجة، صحّت الهدنة، وبطلت الزيادة فقط. انظر: الإنصاف (١٠/٣٧٧-٣٧٩)؛ الإقناع (٢/١٢٣)؛ المنتهى (١/٢٣٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/٨٥-٨٦).

(٢) اختاره أبو بكر، وقال القاضي: إنه ظاهر كلام الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فعلى هذه الرواية: إن زادت الهدنة على عشر سنوات، صحّت في العشر، وبطلت الزيادة. انظر: الهداية لأبي الخطاب (ص ٢٢١)؛ المغني (١٣/١٥٥)؛ الممتع (٢/٦٢١)؛ المحرر (٢/٤٢٥)؛ الإنصاف (١٠/٣٧٧-٣٧٩).

(٣) رواه أحمد (١٨٩١٠)، وأبو داود (٢٧٦٦) من حديث عروة بن الزبير، عن المسور بن مخرمة ومروان ابن الحكم. وصحّحه ابن الملقن في البدر المنير (٩/٢٢١)، والحاكم في المستدرک (٢/٤٥٩)، وحسنه محققو المسند (٣١/٢٢٠).

ورواه البخاري في صحيحه (٢٧٣١، ٢٧٣٢) من حديث عروة عنهما، وليس فيه ذكر المدّة.

أشهر ﴿[التوبة: ١-٢]﴾ (١)(٢).

المسألة الثالثة:

إذا اشترط في الهدنة شرط فاسد، صحَّ العقد، وبطلَّ الشرط^(٣).
ومن ذلك: اشتراط إدخال الكفار إلى الحرم، واشتراط رد النساء المسلمات إلى الكفار، فلا يصح الشرط في المسألتين^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى الْمُسْكَرَاتِ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]؛ وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠].
فإن اشترط رد صداقهن إلى الكفار، صحَّ الشرط، في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله^(٥).

لقوله ﷺ: ﴿فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَنَّهُنَّ كَلِّمٌ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَأَنَّهُنَّ مَآ أَنفَقُوا﴾ [المتحنة: ١٠].
وقدره النبي ﷺ المهر^(٦).
والمذهب: صحة العقد وبطلان الشرط^(٧).

-
- (١) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص ٤٠٥). وانظر: المحرر (٢/ ٤٤٥)؛ الفروع (١٠/ ٣١٢).
(٢) انظر: المبدع (٣/ ٣٩٨-٣٩٩).
(٣) وهو المذهب. انظر: تصحيح الفروع (١٠/ ٣١٤-٣١٥)؛ الإقناع (٢/ ١٢٤)؛ المنتهى (١/ ٢٣٤).
(٤) وهو المذهب فيهما. انظر: الإقناع (٢/ ١٢٤)؛ المنتهى (١/ ٢٣٤).
(٥) انظر: المحرر (٢/ ٤٢٥)؛ الفروع (١٠/ ٣١٣-٣١٤)؛ الإنصاف (١٠/ ٣٨٠-٣٨٣).
(٦) أخرج الطبري في تفسيره (٢٣/ ٣٣٢)، وابن مردويه - كما نقله السيوطي في الدر المنثور (١٤/ ٤١٧) - عن ابن شهاب قال: (بلغنا أن «المتحنة» أنزلت في المدة التي ما فيها رسول الله ﷺ كفار قريش، من أجل العهد الذي كان بين رسول الله ﷺ وبين كفار قريش في المدة، فكان يرد على كفار قريش ما أنفقوا على نساءهم اللاتي يُسَلِّمنَ ويُهاجِرْنَ ويعولهن كفار).
وفي حديث المسور ومروان: (ثم جاء نسوة مؤمنات مهاجرات الآية، فنهاهم الله أن يردوهم، وأمرهم أن يردوا الصداق) [تقدم تخريجه في المسألة السابقة].
(٧) انظر: الإنصاف (١٠/ ٣٨١)؛ الإقناع (٢/ ١٢٤)؛ المنتهى (١/ ٢٣٤).

والآية نزلت في قضية الحديبية، حين شرط النبي ﷺ ردَّ مَنْ جاءه مسلماً، وكان ذلك شرطاً صحيحاً، ثُمَّ مَنَعَ اللهُ ﷻ ردَّ النساء، فوجب ردُّ البَدَل - وهو المَهْر - لصحة الشرط آنذاك، بخلاف مَنْ جاء بعده، فإن ردَّ النساء قد تُسَخ، فإذا اشترطه كان شرطاً باطلاً^{(١) (٢)}.

✽ المسألة الرابعة:

إذا خاف الإمامُ نقضَ العهدِ ممَّنْ هادئُهُ، جاز له أن يُنْبِذَ إليهم عهدَهُم^(٣).
لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَإِنِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٨٥]؛ أي: أعلمهم بنقض العهد، حتى تصير أنت وهم سواء في العلم^(٤).

✽ المسألة الخامسة:

مَنْ كَفَرَ بِجَحْدِ الصَّلَاةِ أَوْ تَرْكِهَا، وَجَبَ قَتْلُهُ^(٥).

(١) انظر: زاد المسير (٨/ ٢٣٨-٢٤٠)؛ المغني (١٣/ ١٦٠)؛ الممتع (٢/ ٦٢٢)؛ كشاف القناع (٣/ ١١٣).

(٢) انظر: المبدع (٣/ ٤٠٠-٤٠١).

(٣) وذلك بأن يُعْلِمَهُمْ أَنَّهُ لا عهد بينه وبينهم.

ولا يجوز أن يُنْبِذَ إليهم، أو يُدَاهِمَ بالقتال قبل إعلامهم بنقض العهد. وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

انظر: الإنصاف (١٠/ ٣٨٩)؛ الإقناع (٢/ ١٢٥)؛ المنتهى (٢/ ٢٣٥)؛ معونة أولي النهى (٤/ ٤٥٨-٤٥٩)؛ كشاف القناع (٣/ ١١٦).

(٤) انظر: المبدع (٣/ ٤٠٢-٤٠٣).

(٥) المذهب: أن مَنْ جَحَدَ وجوب الصلاة وهو مِمَّنْ لا يجهله - كناشي في دار الإسلام - فقد كفر.

فإن كان جاهلاً - كحديث عهد بالإسلام - عُرِفَ وجوبها، فإن أصرَّ على جحودها كفر، ووجب قتلُهُ لِرِدِّيَّتِهِ.

وَمَنْ وَجَبَتْ عليه الصلاة فتركها تهاوُّناً أو كَسْلاً لا جُحُوداً، دعاها الإمام أو نائبه إلى فعلها، فإن أبى حتى ضاق وقت الصلاة التي بعدها عنها، فقد كفر، ووجب قتلُهُ لِرِدِّيَّتِهِ.

ولا يُقْتَلُ مَنْ كفر بجحود الصلاة أو تركها حتى يستتاب ثلاثة أيام، يضيَّقُ عليه فيها، ويُدْعَى في وقت كل صلاة إلى فعلها، فإن تاب ولا قُتِل.

انظر: المغني (٣/ ٣٥١)؛ الإنصاف (٣/ ٢٨-٤١)؛ الإقناع (١/ ١١٥-١١٦)؛ المنتهى (١/ ٤٠)؛ معونة

أولي النهى (١/ ٤٦٨)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/ ٢٥٣-٢٥٤)؛ كشاف القناع (١/ ٢٢٧-٢٢٨).

لقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الشُّرُوكَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾؛ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمْ، وَشَرَطَ فِي تَخْلِيَةِ سَبِيلِهِمْ أَنْ يَتُوبُوا مِنَ الْكُفْرِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَمَتَى تَرَكَ الصَّلَاةَ مَتَعْدًا لَمْ يَأْتِ بِشَرَطِ تَخْلِيَتِهِ، فَيَبْقَى عَلَى وَجوب القتل (١) (٢).

الآية الثانية

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

وتحتها مسألتان:

✽ المسألة الأولى:

الأمان لغةً: ضد الخوف. وهو مصدر: أَمِنَ يَأْمَنُ أَمْنًا وَأَمَانًا (٣).

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦]؛ وقوله ﷺ: «ذَمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ» (٤) (٥).

(١) انظر: المغني (٣/٣٥٢)؛ شرح الزركشي (٢/٢٦٩)؛ الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (ص ١٨).

(٢) انظر: المبدع (١/٣٠٥).

(٣) يُقَالُ: أَمِنَ زَيْدٌ، فَهُوَ أَمِينٌ. وَأَمِنَ غَيْرُهُ وَأَمَنَهُ: أَعْطَاهُ الْأَمْنَ. وَاسْتَأْمَنَ إِلَيْهِ، أَي: دَخَلَ فِي أَمَانِهِ. وَالْأَمَانُ فِي الْأَصْطِلَاحِ: الْعَهْدُ لِلْمُحَارِبِ بِعَدَمِ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَعِزِّهِ وَدِينِهِ. انظر: الصحاح (٥/٢٠٧١-٢٠٧٢)؛ لسان العرب (١٣/٢١-٢٢)؛ المصباح المنير (ص ١٨)، جميعها (أمن)؛ معجم لغة الفقهاء (ص ٨٨). وانظر: شرح المنتهى للبهوتي (٣/٧٨)؛ الشرح الممتع (٨/٤٢)؛ فقه الدليل (٦/٢٩٥).

(٤) رواه البخاري (٣١٧٩)، ومسلم (١٣٧٠) من حديث علي بن أبي طالب (رضي الله عنه).

(٥) انظر: المبدع (٣/٣٨٩).

✽ المسألة الثانية:

يُقِيمُ الْمُسْتَأْمِنُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَدَّةَ الْأَمَانِ بِغَيْرِ جَزْيَةٍ^(١).
لأنه كافرٌ أُبِيحَتْ له الإقامةُ في دار الإسلام من غير التزامِ جِزْيَةٍ، فلم تَلْزَمُهُ
كالنساء والصبيان.

وقال أبو الخطاب رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا يُقِيمُونَ سَنَةً إِلَّا بِجَزْيَةٍ^(٢) ؛ لعموم قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

وَأُجِيبَ: بِأَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ ؛ أَي: يَلْتَزِمُونَهَا، وَلَمْ يُرَدْ
حَقِيقَةُ الْإِعْطَاءِ. وَالْآيَةُ تَخَصَّصَتْ بِمَا دُونَ الْحَوْلِ، فَتُقَيِّسُ عَلَى الْمَحَلِّ
الْمَخْصُوصِ^{(٣)(٤)}.

الآيتان: الثالثة، والرابعة

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَالَهُمْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا قُلْتُمْ
إِلَى الْأَرْضِ ءَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ
إِلَّا قَلِيلٌ^(٣٨)﴾ إِلَّا نَنْفِرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ
شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَفِيدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩].

وتحتهما تشعُّ مسائل.

(١) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقال أبو بكر: إنه ظاهر كلام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: المغني (٧٩/١٣)؛
الإنصاف (٣٥٦/١٠)؛ الإقناع (١١٩/٢)؛ المتهي (٢٣٣/١)؛ كشف القناع (١٠٨-١٠٧/٣).

(٢) وهو قول في المذهب، اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: الهداية (ص ٢٢١-٢٢٢)؛ المغني
(٧٩/٣٨-٧٩)؛ الممتع (٦١٦/٢)؛ الفروع (٣٠٩/١٠)؛ الإنصاف (٣٥٨/١٠).

(٣) انظر: المغني (٨٠/١٣)؛ الممتع (٦١٦/٢).

(٤) انظر: المبدع (٣٩٣/٣).

✽ المسألة الأولى:

الجهاد لغة: مصدر جَاهَدَ جِهَادًا ومُجَاهَدَةً. مِنْ جَهَدَ: إذا بالغ في قتل عدوّه، وغيره^(١).

وشرعاً: قتال الكفار خاصة^(٢).

وهو مشروع بالإجماع^(٣)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]؛ وقوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١]^(٤).

✽ المسألة الثانية:

الأصل في الجهاد أنه فرض كفاية^(٥).

لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]؛ فدل على أن القاعدين بلا ضرر غير آثمين مع جهاد غيرهم.

(١) وأصل المادة (جهد) يدل على المبالغة. وقيل: أصله المشقة.

يقال: جَهَدَ المرءُ وأَجْهَدَهُ: إذا بلغ به المشقة. وَجَهَدَ عَيْشَهُمْ؛ أي: تكبد واشتد. واجْتَهَدَ في الشيء: بذل وسعةً وطاقته ليلبغ غايته. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٨٦/١)؛ الصحاح (٤٦٠/٢) - (٤٦١)، (جهد) فيهما؛ المطلع (ص ٢٤٧).

(٢) فلا يدخل في مسماه: قتال البغاة وقطاع الطريق من المسلمين.

انظر: الإقناع (٦١/٢)؛ المتنهي (٢١٩/١)؛ كشاف القناع (٣٢/٣).

(٣) انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٠١)؛ الإقناع لابن القطان (١٠١٣-١٠١٥)؛ الممتع (٥٣٠/٢).

(٤) انظر: المبدع (٣٠٧/٣).

(٥) وهو قول عامة أهل العلم، وقد حكاه بعضهم إجماعاً.

وعليه: فإذا قام بالجهاد من يكفي سقط وجوبه عن بقية المخاطبين به، وصار في حقهم سنة مؤكدة، وإن لم يقم به من يكفي أئتموا جميعاً. انظر: نواذر الفقهاء (ص ١٦١-١٦٢)؛ المحرر الوجيز (٢/٢١٧)؛ بداية المجتهد (٢/١٧٩)؛ المغني (٦/١٣)؛ الإقناع لابن القطان (١٠١٣-١٠١٥)؛ الإقناع (٦١/٢)؛ المتنهي (٢١٩/١).

ولقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] ^(١).

وحكي عن سعيد بن المسيب رحمته الله: أنه فرض عين ^(٢).

لعموم الآيات الواردة فيه، كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]؛ وقوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١]. والقاعدون في المدينة كانوا حُرَّاسًا لها، وهو نوع جهاد.

وجوابه: ما سبق ذكره. وقد كان رسول الله ﷺ يبعث إلى النواحي، ويُقيم هو وأصحابه بالمدينة، وعلى هذا تُحمَلُ الأوامر المطلقة ^(٣) ^(٤).

✽ المسألة الثالثة:

ويكون الجهاد فرض عين في مواضع ^(٥).

(١) فالتفسير في الآية: الخروج إلى الجهاد.

والمعنى: ما كان المؤمنون ليُفِرُّوا إلى الجهاد جميعاً، بل ينبغي أن تنفِرَ إليه طائفة منهم، وتُفَعِّدَ فِرْقَةً لتفقه في الدين. فإذا رجعت الطائفة من الغزو، عَلِمَتْهَا الفِرْقَةُ القاعدة ما أُنزِلَ من الحلال والحرام.

وهذا قول أكثر المفسرين، وبه يتم الاستدلال على أن الجهاد فرض كفاية في الأصل.

وقيل: التفسير في الآية هو الخروج إلى طلب العلم. انظر: معالم التنزيل (٤/ ١١١)؛ أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ١٠٣٠)؛ زاد المسير (٣/ ٥١٧)؛ الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٢٩٣)؛ مفتاح دار السعادة (١/ ٢٣٧-٢٣٨).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٣٨)؛ القوانين الفقهية (ص ٩٧)؛ المغني (١٣/ ٦).

(٣) انظر: الإشراف لابن المنذر (٤/ ١٠-١٢)؛ المغني (١٣/ ٧)؛ شرح الزركشي (٦/ ٤٢٥-٤٢٦)؛ فتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٥).

(٤) انظر: المبدع (٣/ ٣٠٧).

(٥) والذي يتعين عليه الجهاد في هذه المواضع: هو المسلم الذكّر المكلف المستطيع، ممّن لا عُذْرَ له، حُرّاً كان أو عبداً. انظر: المغني (١٣/ ٨)؛ شرح الزركشي (٦/ ٤٢٧-٤٢٨)؛ الإنصاف (١٠/ ١٤)؛ الإقناع (٢/ ٦٥)؛ المنتهى (١/ ٢١٩)؛ كشف القناع (٣/ ٣٧).

منها: إذا التقى الرَّحْفَانِ وتَقَابَلَ الصَّفَانِ، فَإِنَّ الْجِهَادَ يَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَصَرَ الصَّفَّ^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥]؛ وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَأَتَتْهُمُ﴾ [الأنفال: ٤٥].

ومنها: إذا حَصَرَ الْعَدُوُّ بِلْدًا، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَى أَهْلِهَا دَفْعُهُ وَقِتَالُهُ^(٢)؛ لأنهم في معنى حاضري الصَّفِّ؛ ولعموم قوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١].

ومنها: إذا استنفره الإمام أو نائبه، فإنه يتعين عليه النَّفِيرُ^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩] (٤).

✻ المسألة الرابعة:

أجمع العلماء ﷺ على أن الاستطاعة شرطٌ لوجوب الجهاد^(٥).

(١) انظر: الإنصاف (١٥/١٤)؛ الإقناع (٢/٦٥)؛ المنتهى (١/٢١٩)؛ معونة أولي النهى (٤/٣٤٠-٣٤١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/٧-٨)؛ كشف القناع (٣/٣٧).

(٢) فإن عَجَزَ أَهْلُ الْبَلَدِ عَنْ صَدِّ عَدُوِّهِمْ، تَعَيَّنَ عَلَى مَنْ جَاوَزَهُمْ وَقَارَبَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ نُصْرَتُهُمْ، وَالْقِيَامُ بِكِفَايَتِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَقُومُوا بِهِمْ، كَانَ قَرْصًا عَلَى الْأُمَّةِ كَافَّةً، وَهَذَا مُحَلٌّ لِإِجْمَاعٍ فِي الْجُمْلَةِ. انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/١١٤)؛ مراتب الإجماع (ص ٢٠١)؛ الجامع لأحكام القرآن (٨/١٥١-١٥٢).

(٣) انظر: الإنصاف (١٥/١٤)؛ الإقناع (٢/٦٥)؛ المنتهى (١/٢١٩)؛ معونة أولي النهى (٤/٣٤٠-٣٤١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/٧-٨).

(٤) انظر: المبدع (٣/٣٠٩-٣١٠).

(٥) وهذا إجماعٌ في الجملة، وإن اختلفوا في ضابط الاستطاعة.

والمذهب: أن الاستطاعة تتعلق بالبدن والمال.

فالاستطاعة بالبدن: سلامته من المرض الشديد، ومن العمى، ومن العرج الفاجش الذي يمنع المشي الجيد والركوب، ونحو ذلك من العيوب، كقطع اليد، أو الرجل، أو ذهاب نفعها.

فلا يجب الجهادُ على الأعمى والأعرج والمريض^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [الفتح: ١٧]. ولأن هذه الأعذار تمنعه من الجهاد.

ولا يجبُ على مَنْ لا يجدُ النفقة، أو لا يجدُ ما يَحْمِلُهُ إذا كان على مسافةٍ قَصْرٍ؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١١) وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩١-٩٢].
ولأن الجهادَ لا يُمكن إلا بالة، فاعتُبرت القدرةُ عليها^(٢).

✽ المسألة الخامسة:

ويقاتلُ كلُّ قومٍ مَنْ يَلِينُهُم مِنَ الْعَدُوِّ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ (٤) [التوبة: ١٢٣].

= والاستطاعة بالمال: أن يكون واجداً لكفايته وكفاية أهله في غيَّبه، ولما يحمله إلى موضع الجهاد إن كان على مسافةٍ قَصْرٍ، ويعتبر أن يكون ذلك فاضلاً عن قضاء دينه وحوائجه.

وسواء وَجَدَ ذلك بملكٍ أو بِذَلٍّ من الإمام أو نائبه. انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٠١)؛ المغني (١٣/ ٩-١٠)؛ مجموع الفتاوى (٨/ ٤٧٩-٤٨٠)؛ الإنصاف (١٠/ ٩-١١)؛ الإقناع (٢/ ٦٤)؛ المنتهى (١/ ٢١٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/ ٦)؛ كشاف القناع (٣/ ٣٥-٣٦).

(١) والمراد هنا: العرجُ الفاحش، والمرضُ الشديد - كما سبق -. وأما العرجُ اليسيرُ الذي تتعذَّرُ به شدةُ العدو لكنه يتمكَّنُ معه من الركوب والمشى، والمرضُ اليسيرُ الذي لا يمنع إمكان القتال، فلا يمتنع وجوب الجهاد.

انظر: المغني (١٣/ ٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/ ٦)؛ كشاف القناع (٣/ ٣٦)؛ الإقناع (٢/ ٦٤).
(٢) انظر: المبدع (٣/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٣) انظر: المغني (١٣/ ١٥-١٦)؛ الإقناع (٢/ ٦٧)؛ المنتهى (١/ ٢١٩).

(٤) فدلت الآية على أن أهل كلِّ فِرقة يقاتلون الذين يَلُونَهُمْ، وأنه يُبتدأ بالأقرب منهم فالأقرب.

قال السعدي رحمه الله: (وهذا المعموم في قوله: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ مخصوص بما إذا كانت المصلحة في قتال غير الذين يَلُونَنَا، وأنواع المصالح كثيرة جداً). تيسير الكريم الرحمن (ص ٣٩٧).
وانظر: زاد المسير (٣/ ٥١٨).

ولأن الأقرب أعظم ضرراً، وفي قتاله دفع ضرره عن المقابل له، وعمّن وراءه. إلا أن تدعو الحاجة إلى الابتداء بالأبعد، فيبدأ به، كأن يكون العدو الأقرب مُهادِنًا، أو يكون الأبعد أخوف^(١) (٢).

● المسألة السادسة:

يجب على الإمام إذا أراد الغزو أن يتفقد الجيش، فيمنع المُحَذَّل والمُرْجِف من الخروج^(٣).

لقله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾^(٤) لَوْ خَرَجُوا فِكرَ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا تُدْعَوْنَ لِتُخْلَلَ كُمُ يَغْوِيَكُمُ الْفِتْنَةُ ﴿[التوبة: ٤٦-٤٧] قيل: معناه: لأوقعوا بينكم الاختلاف. وقيل: لأسرعوا في تفريق جمعكم^(٥).

والمُحَذَّل: هو الذي يُفَنِّدُ النَّاسَ عن الغزو، ويُزهِدُهُمْ في الخروج إليه. والمُرْجِف: هو الذي يُحَدِّثُ بَقْوَةَ الْكُفَّارِ، وَصَغْفِ الْمُسْلِمِينَ.

ويمنع كذلك: مَنْ عَرِفَ بِنَفَاقٍ أَوْ زَنْدَقَةٍ، وَمَنْ يَسْعَى بِالْفَسَادِ أَوْ يَرْمِي بِالْفِتْنَةِ بين المسلمين، وَمَنْ يُكَاتِبُ الْعَدُوَّ بِأَخْبَارِهِمْ؛ لَأَن خُرُوجَ هَؤُلَاءِ مُضِرٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَلَزِمَ الْإِمَامَ مَنَعُهُمْ؛ إِزَالَةَ لِلْضَّرَرِ^(٦) (٥).

(١) أو يكون في قتال الأبعد مصلحة، كمباغته، وإمكان الفرصة منه، ونحو ذلك.

انظر: معونة أولي النهى (٤/٣٤٦)؛ كشف القناع (٣/٤٠).

(٢) انظر: المبدع (٣/٣١٢).

(٣) فلا يَصْطَحُّهُمْ معه، ولو كان ذلك لضرورة على الصحيح من المذهب.

انظر: الإنصاف (١٠/١١٨-١١٩)؛ الإقناع (٢/٨٣)؛ المتهنى (١/٢٢٣).

(٤) انظر: النكت والعيون (٢/٣٦٨-٣٦٩)؛ زاد المسير (٣/٤٤٧-٤٤٨)؛ تفسير ابن كثير (٤/١٦٦٥).

وانظر: الشرح الكبير (١٠/١١٨)؛ معونة أولي النهى (٤/٣٨٣).

(٥) انظر: المغني (١٣/١٥)؛ الفروع (١٠/٢٤٧)؛ الإقناع (٢/٨٣)؛ المتهنى (١/٢٢٣).

(٦) انظر: المبدع (٣/٣٣٥).

❖ المسألة السابعة:

ويجب على الجيش طاعة الأمير والصبر معه.

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؛ وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَاصْبِرُوا وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]. ولأن ذلك من أعظم أسباب النصر والظفر.

ولا يجوز لأحد أن يُحدث أمراً - كالمبارزة، والخروج من العسكر، والاختطاب، ونحو ذلك - إلا بإذن الأمير^(١)؛ لأنه أعرف بحال الناس، وحال العدو، ومكانهم، وقوتهم، فإذا خرج أحد أو بارز بغير إذنه، لم يأمن أن يرحل عنه المسلمون فيهلك، أو يصادفه كمين للعدو فيأخذونه، وقد يكون ضعيفاً لا يقوى على المبارزة، فيظفر به العدو، فتتكسر قلوب المسلمين.

وقد ورد في النص ما يدل عليه؛ وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢]^(٢).

❖ المسألة الثامنة:

يجوز قطع شجر الكفار وزرعهم في الحرب، ويجوز إحراقه^(٣).

لقوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْ هَا فَاقِمْ عَلَىٰ أُصُولِهَا فَاِذَِنَّ اللَّهُ﴾ [الحشر: ٥].

(١) ولا ينبغي للأمير أن يأذن بشيء من ذلك في موضع يعلم أنه مخوف؛ لما فيه من التفرير بالمسلمين.

انظر: الإنصاف (١٠/١٤٧-١٤٨)؛ الإقناع (٢/٨٧)؛ المتهنئ (١/٢٢٥)؛ كشاف القناع (٣/٦٩).

(٢) انظر: المبدع (٣/٣٤٢-٣٤٣).

(٣) وشرط ذلك: عدم الإضرار بالمسلمين، وهو المذهب. قال المرداوي رحمه الله: (اعلم أن الزرع والشجر ينقسم إلى ثلاثة أقسام: أحدها: ما تدعو الحاجة إلى إتلافه لغرض ما، فهذا يجوز قطعه وحرقه... الثاني: ما يتضرر المسلمون بقطعه، فهذا يحرم قطعه وحرقه. الثالث: ما عداهما، فيه روايتان: إحداهما: يجوز، وهو المذهب. الإنصاف (١٠/٦٢-٦٣). وانظر: الإقناع (٢/٧٢)؛ المتهنئ (١/٢٢١)؛ كشاف القناع (٣/٤٨).

ولما روى ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُؤْرَةُ^(١)

ولها يقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقُ الْبُؤْرَةِ مُسْتَطِيرٌ^(٢).

فأنزل الله ﷻ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ﴾ الآية^(٣).

ولا يجوز حَرْقُ نَخْلِهِمْ، ولا تَغْرِيقُهُ^(٤)؛ لَأَنَّ قَتْلَهُ فِسَادٌ، فَيَدْخُلُ فِي عُموم قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَبُهْلِكَ الْغَرَّتْ وَالنَّسْلُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]^(٥).

✽ المسألة التاسعة:

وَإِذَا ظَفَرَ الْمُسْلِمُونَ بِالْكَفَّارِ فِي الْحَرْبِ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ، وَلَا صَبِيٍّ، وَلَا شَيْخٍ فَنِ، إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا^(٦).

(١) الْبُؤْرَةُ: تصغير البئر، وقيل: تصغير البؤرة وهي الحفرة. والمراد هنا: موضع منازل بني النضير التي غزاها النبي ﷺ، وهو على وادي مذيئب، قُرْبَ الْمَدِينَةِ. ويشترك مع هذا الموضع في الاسم مواضع أخرى.

انظر: معجم البلدان (١/ ٥١٢-٥١٣)؛ المغانم المطابة (ص ٦٦-٦٧)؛ معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري (ص ٩١-٩٥).

(٢) قوله ﷻ: (سَرَاةٌ)؛ جمع سَرِيٍّ، وهو السَّيْدُ أو الرئيس. وقوله: (مُسْتَطِيرٌ)؛ أي: مُرْتَفِعٌ أو مُسْتَشِيرٌ. انظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص ٢٢٤)؛ شرح ديوان حسان للبرقوقي (ص ١٩٤).

وانظر: فتح الباري لابن حجر (٧/ ٣٨٧).

(٣) رواه البخاري (٢٣٢٦، ٤٠٣١، ٤٨٨٤)، ومسلم (١٧٤٦).

(٤) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (١٠/ ٥٦)؛ الإقناع (٢/ ٧٢)؛ المنتهى (١/ ٢٢١).

(٥) انظر: المبدع (٣/ ٣١٩، ٣٢١).

(٦) أجمع العلماء رضي الله عنهم على تحريم قتل نساء الحربيين وصبيانهم قصداً ما لم يُقاتلوا، واختلفوا في الشيخ الفاني. والمذهب: أنه لا يجوز قتلُهُ. ومثله: الراهبُ - ولو خالط الناس -، والزَّوْنُ، والأعمى، والخنثى.

فإن كان لأحدٍ منهم رأيٌ في القتال، أو حرَّضَ عليه، أو قاتل؛ فإنه يُقَتَّلُ.

لما روى ابنُ عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والصبيان^(١).
والشيخُ الفاني ليس من أهل القتال، فأشبهه المرأة. وقد روي أن النبي ﷺ نهى
عن قتلِه^(٢).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله ﷺ: ﴿وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ
وَلَا تَعْدُوا﴾ [البقرة: ١٩٠]: (لا تقتلوا النساء، ولا الصبيان، ولا الشيخ الكبير)^(٣).

وجوزَ ابنُ المنذر رحمته الله قتلَ الشيخ^(٤)، وقال: لا أعرفُ حُجَّةً في ترك قتل الشيوخ
يُستثنى بها من عموم قوله: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]^(٥).

وجوابه: ما سبقَ ذِكرُهُ مِنَ النَّهْيِ عن قتلِه، فالآية مخصوصةٌ بذلك.

= انظر: نواذر الفقهاء (ص ١٦٣-١٦٤)؛ الاستذكار (٦٠/١٤)؛ شرح صحيح البخاري لابن بطال
(١٧٠/٥)؛ المغني (١٧٥-١٧٨/١٣)؛ الإنصاف (١٠/٦٧-٦٩)؛ الإقناع (٧٣/٢)؛ المنتهى (٢٢١/١)؛
شرح المنتهى للبهوتي (١٨-١٩/٣).

(١) رواه البخاري (٣٠١٥)، ومسلم (١٧٤٤).

(٢) رواه أبو داود (٢٦١٤) من طريق خالد بن العزيز، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:
«انطلقوا بسم الله، وبالله، وعلى ملة رسول الله، ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً، ولا صغيراً، ولا
امراً...» الحديث.

وضعه ابن حزم في المحلى (٢٩٨/٧)، والألباني في ضعيف أبي داود (٣٢٥/٢)؛ لجهالة خالد بن العزيز.
ورواه البيهقي (٩٠/٩) من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً، وقال: (في هذا الإسناد إرسال وضعف، وهو
بشواهد مع ما فيه من الآثار يقوى). وله شواهد أخرى.

انظر: نصب الراية (٣٨٦/٣)؛ البدر المنير (٨٦/٩).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٥٦٣/٣)؛ تفسير ابن أبي حاتم (٣٢٥/١).

(٤) وهو أحد قولَي الشافعي رحمته الله، والمعتمد في مذهبه.

انظر: شرح المحلى على المنهاج (٢١٨/٤)؛ نهاية المحتاج (٦٤/٨)؛ مغني المحتاج (٢٢٣/٤).

(٥) عبارة ابن المنذر رحمته الله في الإقناع (٤٦٤/٢): (ولا أعلم حُجَّةً قاطعةً يجب بها الامتناعُ من قتل
الرَّهْبَانِ والشيوخ والمرضى من ظاهر الكتاب). وفي الإشراف (٢٤/٤): (هذا قول الشافعي، وبه
نقول؛ إذ هم في جملة مَنْ أَمَرَ الله بقتله من المشركين غير خارجين من الجملة بحجة).

أو يُقال: قد خرج من عمومها المرأة. والشيخ الهرم في معناها، فيُقاس عليها^(١).

الآية الخامسة

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النوبة: ٦٠].
وتحتها ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

يجب صرفُ الزكاة إلى أهلها، وهم الذين سمَّاهم الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾.

ولا يجوز صرفها إلى غيرهم^(٢)؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية؛ و«إِنَّمَا» تفيد الحصر؛ أي: تُثبت المذكور، وتنفي ما عداه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

ولأنه عَرَفَ «الصَّدَقَتُ» بالالف واللام، فلو جاز صرف شيء منها إلى غير الثمانية، لكان لهم بعضها لا كلها^(٣).

(١) انظر: المغني (١٣/١٧٨)؛ معونة أولي النهى (٤/٣٦٠).

(٢) انظر: المبدع (٣/٣٢٢).

(٣) وهذا محل إجماع في الجملة، وإن اختلف العلماء ﷺ في بعض ما يندرج تحت الأصناف الثمانية الواردة في الآية. انظر: المعونة للقاضي عبد الوهاب (١/٤٤٠)؛ المغني (٩/٣٠٦)؛ الفروع وحاشيته لابن قندس (٤/٢٩٧-٢٩٨).

(٤) انظر: المبدع (٢/٤١٥).

✽ المسألة الثانية:

أهل الزكاة ثمانية أصناف:

أولهم: الفقراء، وهم الذين لا يجدون نصف كفايتهم^(١).

ومثّل له الخرقى رَحِمَهُ اللهُ وغيره بِالزَّمَنِ وَالْأَعْمَى؛ لأنهما في الغالب لا يَقْدِرَان على اكتساب ما يقع مَوْعِعًا مِنْ كفايتهما، وربما لا يَقْدِرَان على شيءٍ بالكلية، قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]^(٢).

الثاني: المساكين، وهم الذين يجدون نصف الكفاية، أو أكثرها، ولا يجدون تمامها^(٣).

فالمسكينُ أحسنُ حالاً من الفقير؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩]؛ فسمّاهم مساكين، ولهم سفينةٌ يعملون بها^(٤).

(١) فيدخل فيهم: مَنْ لا يجد شيئاً من الكفاية، وَمَنْ يجد شيئاً لا يبلغ نصف كفايته، كأن تكون كفايته في اليوم خمسة دراهم ولا يجد إلا درهمين.

انظر: الإنصاف (٢٠٨-٢٠٩)؛ الإقناع (١/٤٦٧)؛ المنتهى (١/١٤٨).

(٢) انظر: مختصر الخرقى (ص ١٦٤)؛ المغني (٩/٣٠٨).

(٣) انظر: الإنصاف (٢٠٥-٢٠٨)؛ الإقناع (١/٤٦٧)؛ المنتهى (١/١٤٨).

(٤) ويدلّ على ذلك أيضاً: أن المسكنة مأخوذة من السكون والخشوع، فالمسكين قد أسكنته الحاجة. وأما الْفَقْرُ فمأخوذ من انكسار الْفَقَارِ أو تَرْعِيهِ، فالفقير: فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول؛ أي: مَفْقُور، وهو الذي نُزِعَتْ فِقْرُهُ ظَهْرَهُ، فانقطع صُلْبُهُ، وهذا أشدُّ وأبلغ.

ويدلّ عليه أيضاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾؛ فإنه ﷺ بدأ بالفقراء، وإنما يبدأ بالأهم، فدلّ على أنهم أشد حاجة من المساكين.

فإن قيل: فالغارم أسوأ حالاً من الفقير؛ لأنه اجتمع عليه الدّين مع الفقر، ولم يُبدَأ به في الآية.

فالجواب: أن الغارم قد يكون غنياً، كالغارم لإصلاح ذات البين، فلذلك أُخِّر.

انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٢٢٤-٢٢٦)؛ زاد المسير (٣/٤٥٦)؛ المغني (٩/٣٠٦-٣٠٨)؛ شرح الزركشي (٤/٦١٤-٦١٧).

وعنه: أن المسكين أشد حاجة من الفقير^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ﴾ [البعد: ١٦]؛ وهو المطروح على التراب لشدة حاجته.

وجوابه: أن الآية حجة للأول؛ فإن نعت الله ﷻ للمسكين بكونه ذا متربة، يدل على أنه لا يستحق هذا النعت بإطلاق اسم المسكنة، كما يقال: ثوب ذو علم^(٢).

الثالث: العاملون عليها، كالجابي، والحافظ، والكاتب، والحمال، ونحوهم ممن يحتاج إليه فيها^(٣).

ويشترط كون العامل مسلماً^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨].

(١) فعلى هذه الرواية يكون المسكين: من لا يجد نصف الكفاية، والفقير: من يجد نصفها أو أكثرها. انظر: الفروع (٤/ ٢٩٩)؛ غاية المطلب (ص ١٦٣)؛ الإنصاف (٧/ ٢٥٥).

(٢) قال أبو بكر الأنباري رحمه الله: (فلما نعت ﷻ بهذا النعت، علمنا أنه ليس كل مسكين على هذه الصفة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: اشتريت ثوباً ذا علم. نعت بهذا النعت؛ لأنه ليس كل ثوب له علم، فذلك المسكين: الأغلب عليه أن يكون له شيء، فلما كان هذا المسكين مخالفاً سائر المساكين بين الله ﷻ نعت. الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٢٢٦). وانظر: المغني (٩/ ٣٠٧)؛ شرح الزركشي (٤/ ٦١٧).

(٣) ويستثنى من ذلك: الوالي والقاضي، فليس لهما من سهم العاملين شيء، ولو احتج إليهما في الزكاة؛ لاستغنائهما بما يأخذان من بيت المال، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٧/ ٢٢٢)؛ الإقناع (١/ ٤٦٩)؛ المتهى (١/ ١٤٨-١٤٩)؛ كشف القناع (٢/ ٢٧٤).

(٤) ويشترط أيضاً: أن يكون مكلفاً، أميناً، كافياً، من غير ذوي القربى.

ولا يشترط كونه فقيراً، ولا حرّاً، وهو المذهب.

وهل يشترط في العامل عليها أن يكون ذكراً؟ فيه خلاف بين الأصحاب.

فقال الحجاوي رحمه الله في الإقناع: (واشترط ذكريته أولى)، ووافقه في غاية المتهى.

وقال صاحب الفروع: إن القول بعدم اشتراط ذكريته متوجه. ولم يشترطه في التنقيح، ولا المتهى.

انظر: الفروع (٤/ ٣٢٤-٣٢٥)؛ الإنصاف (٧/ ٢٢٣-٢٢٧)؛ التنقيح (ص ١٢٠)؛ الإقناع (١/ ٤٦٩)؛

المتهى (١/ ١٤٨)؛ غاية المتهى (١/ ٣٣٤)؛ كشف القناع (٢/ ٢٧٥).

ولأنها ولاية على المسلمين، فاشترط فيها الإسلام كسائر الولايات^(١).

الرابع: المؤلفلة قلوبهم، وهم السادة المطاعون في قومهم، ممن يُزجى إسلامه، أو كف شره، أو يُزجى بعطيته قوة إيمانه، أو إسلام نظيره، أو دفعه عن المسلمين، أو جبايته الزكاة ممن لا يعطيها^(٢).

الخامس: الرقاب، وهم المكاتبون المسلمون الذين لا يجدون وفاء ما يؤدون^(٣).

فُتَصِرَفَ الزكاة إليهم؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾؛ فإنه يشمل المكاتبين. ولقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

ويجوز أن يشتري بالزكاة رقبة، فيعتقها^(٤)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾. وهو متناول للرقن، بل هو ظاهر فيه؛ فإن الرقة تنصرف إليه إذا أُطلقت، وتقدير الآية: وفي إعتاق الرقاب.

وعنه: لا يجوز^(٥)؛ لأن ظاهر الآية يقتضي دفع الزكاة إلى الرقاب، كقوله ﷺ:

(١) انظر: المغني (٣١٣/٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣٠٩/٢-٣١٠).

(٢) وحكم المؤلفلة قلوبهم باقٍ لم ينقطع، فيعطون من الزكاة ما يحصل به التأليف عند الحاجة، وهو من مفردات المذهب. انظر: الإنصاف (٢٣١/٧-٢٣٢)؛ الإقناع (٤٧١/١)؛ المنتهى (١٤٩/١)؛ المنح الشافيات (٣٠٥/١).

(٣) فيعطى المكاتب وفاء دينه من الزكاة، ولو كان قادراً على التكسب، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٣٦/٧)؛ الإقناع (٤٧٢/١)؛ المنتهى (١٤٩/١)؛ الروض المربع (٣٢٦/١).

(٤) وشرطه: أن يكون الرقيق ممن لا يعتق عليه بالملك، فلو اشتري ذارحاً محرماً عتق عليه بمجرد الشراء، ولم تسقط عنه الزكاة، وهو المذهب.

انظر: المغني (٣٢١/٩)؛ الإنصاف (٢٤٠/٧)؛ الإقناع (٤٧٢/١)؛ المنتهى (١٤٩/١).

(٥) واختاره الخلال رحمه الله. انظر: مسائل صالح (ص ١٩، ٣٥٥)؛ الروايتين والوجهين (٤٤/٢)؛ شرح الزركشي (٦٢٣/٤)؛ الإنصاف (٢٤٠-٢٤١).

﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ فَإِنْ مراده: الدفع إلى المجاهدين. فكذلك ههنا، والعبدُ القِنْ لا يُدْفَعُ إليه شيءٌ^(١).

ويجوز أن يفدي بها أسيراً مسلماً^(٢).

لأنه فك رقبة من الأسر أشبه المكاتب. ولأن الحاجة داعية إليه؛ فإنه يُخاف عليه القتل والرَّذَّةُ، وحبسه في يد العدوَّ أشدَّ من حبس القِنْ في الرِّق.

السادس: الغارمون، وهم المَدِينُونَ المُسْلِمُونَ مِمَّنْ غَرِمَ لإصلاح ذات البين، أو غَرِمَ لنفسه^(٣).

ولا يُقْضَى من الزكاة دينٌ مَيِّت^(٤)؛ لعدم أهليته لقبولها، وكما لو كفنه منها.

(١) وإنما يكون الدفع إلى سيِّده، فخالف ظاهر الآية.

انظر: المغني (٣٢٠/٩)؛ الممتع (٢١٥/٢)؛ الفروع وحاشيته لابن قندس (٣٣٥-٣٣٤/٤).

(٢) نص عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٣٩/٧)؛ الإقناع (٤٧٢/١)؛ المتهى (١٤٩/١).

(٣) فالغارمون ضربان:

أولهما: من تدبَّن لإصلاح ذات البين، كما لو وقع بين قبيلتين أو قريتين مُسَاجَرَةً وعداوةً في دماء وأموال، فتوسط رجل بالصلح بينهم، وتحمل في ذمته مالا عَوْضاً عما بينهم؛ لتسكين الفتنة. فيُعْطَى من الزكاة قدر ما تحمَّل في ذمته، ولو كان غنياً.

والثاني: من تدبَّن لشراء نفسه من الكفار، أو لإصلاح نفسه في مباحٍ - أو مُحَرَّمٍ ثم تاب - كمن استدان لنفقة نفسه وعياله. فيُعْطَى من الزكاة وفاةً دينه إن عجز عنه.

انظر: الإنصاف (٢٤٣-٢٤٦/٧)؛ الإقناع (٤٧٣-٤٧٤/١)؛ المتهى (١٤٩/١)؛ الروض المربع (٣٢٦-٣٢٧/١)؛ شرح المتهى للبهوتي (٣١٥-٣١٦).

(٤) سواء غَرِمَهُ المَيِّتُ لنفسه أو لإصلاح ذات البين، وهو المذهب. وقد حكاه أبو عبيد وابن عبد البر رَحِمَهُمُ اللهُ إجماعاً، وتؤيِّدُ في ثبوته.

انظر: الأموال (ص ٦٠٢)؛ الاستذكار (٢٢٣/٩)؛ البيان للعمري (٤٢٤-٤٢٥/٣)؛ الفروع (٣٤٢/٤)؛ الإنصاف (٢٤٦/٧)؛ الإقناع (٤٧٤/١)؛ المتهى (١٤٩/١).

وحكى الشيخ تقي الدين رحمه الله روايةً بالجواز^(١)؛ لأن الغارم لا يُشترط تملكه؛ فإن الله تعالى قال: ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَتَمِينَ﴾، ولم يقل: للغارمين.

السابع: في سبيل الله، وهم الغزاة الذين لا حقَّ لهم في الدِّيوان^(٢)، أو لهم فيه ما لا يكفيهم^(٣).

لأنَّ «سبيل الله» عند الإطلاق هو الغزو؛ قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠]؛ وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا﴾ [الصف: ٤]، إلى غير ذلك من النصوص^(٤).

وشرطُ استحقاقهم للزكاة: ألا يكون لهم في الدِّيوان ما يكفيهم؛ لأنَّ مَنْ له رزقٌ راتبٌ يكفيهِ، فهو مستغنٌ به.

ومن سبيل الله: الحجُّ والعمرة، فيُعطى الفقيرُ من الزكاة ما يؤدِّي به فرضَ الحج والعمرة، أو يستعينُ به فيه^(٥)؛ لما روى أبو داود: أن رجلاً جعل ناقةً في سبيل الله،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٥٠)؛ الفروع (٤/ ٣٤٢)؛ الإنصاف (٧/ ٢٤٦).

(٢) الدِّيوان: جريدة الحساب، ويُطلق على الحساب وعلى موضعيه.

ثم اشتهر إطلاقه على الدَفتر الذي يُكتبُ فيه أسماء الجيش وأهل العطاء. والجمع: دَوَائِن. وقولهم: إنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولُّ من دَوَّنَ الدَوَائِنَ؛ أي: رتَّبَ الجرائد للولاة والقضاة والعُمال. انظر: المغرب (ص ١٧٠-١٧١)؛ لسان العرب (١٣/ ١٦٦)؛ المصباح المنير (ص ١٠٨)، جميعها (دون).

(٣) فيُدْفَعُ إليهم من الزكاة كفايةً غزوهم وعَوْدِهِمْ، ولو كانوا أغنياء. ولا يُعطى من الزكاة مَنْ له حقٌّ في الدِّيوان يكفيهِ، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٧/ ٢٤٧)؛ الإقناع (١/ ٤٧٤)؛ المنتهى (١/ ١٥٠).

(٤) قال ابن قدامة رحمه الله: (فإن كلَّ ما في القرآن من ذكر سبيل الله إنما أريد به الجهاد، إلا اليسير، فيجب أن يُحمَلَ ما في هذه الآية على ذلك؛ لأن الظاهر إرادته به). المغني (٩/ ٣٢٨-٣٢٩).

(٥) نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب والمختار عند أكثر الأصحاب، وهو من المفردات. ولا يجوز أن تُعطى لغنيٍّ يحجُّ بها أو يعتمر، ولا لفقيرٍ في نافلة حجٍّ أو عمرة على الصحيح من المذهب. انظر: مسائل عبد الله (ص ١٥١)؛ الروايتين والوجهين (٢/ ٤٥)؛ الإنصاف (٧/ ٢٤٨-٢٥٢)؛ الإقناع (١/ ٤٧٥)؛ المنتهى (١/ ١٥٠)؛ المنح الشافيات (١/ ٣٠٦-٣٠٧).

فأرادت امرأته الحجَّ، فقال لها النبي ﷺ: «اركيها فإن الحج في سبيل الله»^(١).

وقال القاضي أبو يعلى رحمه الله: ظاهر كلام أحمد جواز ذلك في الفرض والتطوع معاً^(٢)؛ لأنَّ كُلَّاهُمَا مِنْ سبِيلِ اللَّهِ، ولأنَّ الفقير لا فَرَضَ عليه، فهو منه كالتطوع.

وعنه: لا تُصَرَّفُ الزكاة في الحج والعمرة مطلقاً^(٣)؛ لأنَّ سبِيلَ اللَّهِ حيث أُطلق ينصرف إلى الجهاد غالباً. ولأنَّ الزكاة لا تُصرف إلا لمحتاجٍ إليها كالفقير، أو لِمَنْ يحتاجُ إليه المسلمون كالعامل، وحجُّ الفقير لا نفع للمسلمين فيه، ولا حاجة بهم إليه، ولا حاجة للفقير إليه أيضاً، لأنه لا فَرَضَ عليه فيسقطه، ولا مصلحة له في إيجابه عليه، وتكليفه مشقة قد رفَّهَهُ اللَّهُ منها، وخَفَّفَ عنه، وتوفيرُ هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الأصناف، أو دفعُهُ في مصالح المسلمين أولى^(٤).

الثامن: ابنُ السَّيْلِ، وهو المسافر المنقطع بغير بلده في سفرٍ مباحٍ^(٥).

(١) رواه أبو داود (١٩٨٨) من حديث أم معقل رضي الله عنها.

وصححه ابن خزيمة (٣٦٠/٤)، والحاكم (٤٨٢/١) وقال: (على شرط مسلم)، ووافقه الذهبي.

وصححه الألباني بطرقه وشواهد في صحيح أبي داود (٢٢٩/٦)، ط: دار غراس.

ورواه أبو داود (١٩٩٠) من طريق عامر الأحول، عن بكر المزني، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

قال الحاكم (٤٨٤/١): (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين). وتعقبه الذهبي بقوله: (قلت: عامر ضعفه غير واحد، وبعضهم قواه، ولم يحتج به البخاري).

(٢) وهو ظاهر قول الخرقى رحمه الله وجمع من الأصحاب.

انظر: المغني (٣٢٩/٩)؛ شرح الزركشي (٦٣٠/٤)؛ الفروع (٣٤٨/٤)؛ الإنصاف (٢٥١-٢٥٢/٧).

(٣) واختاره ابن قدامة رحمه الله. انظر: مسائل صالح (ص ١٩)؛ مسائل ابن هانئ (ص ١٢٦)؛ المغني (٣٢٨/٩)؛ الإنصاف (٢٤٨-٢٤٩/٧).

(٤) انظر: الروايتين والوجهين (٤٥/٢)؛ المغني (٣٢٩/٩).

(٥) فيعطى من الزكاة قدر ما يوصله إلى بلده، أو يُبلَّغُه منتهى قصده ويُعيدهُ إلى بلده، ولو وجد مَنْ يُقرِّضُه، أو كان ذا يسارٍ في بلده.

ولا يُعطى منها في سفرٍ مُحَرَّمٍ ولا مكروء، ولا في سفرٍ نزوةٍ على المعتمد من المذهب.

انظر: الإنصاف (٢٥٢-٢٥٥/٧)؛ تصحيح الفروع (٣٤٩-٣٥٠/٤)؛ الإقناع (٤٧٧-٤٧٧/١)؛ المنتهى (١٥٠/١).

وأما مَنْ أراد إنشاء السَّفر مِنْ بلده، فلا يُعطى من الزكاة^(١)؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَأَبْنِ السَّبِيلَ﴾؛ فالسبيل: الطريق. وابنُ السبيل هو المسافر، سُمِّي بذلك لملازمته الطريق، كما يقال: ولدُ اللَّيْلِ. للذي يُكثرُ الخروجَ فيه. والقاطنُ في بلده لا يتناولهُ الاسمُ حقيقةً، وإنما يصيرُ ابنُ سبيلٍ في المال، فلا يثبتُ له الحكم^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الثالثة:

ويجزئ صرفُ الزكاة إلى صنفٍ من هذه الأصنافِ الثمانية، ولا يجب استيعابها^(٤).

لقوله تعالى: ﴿إِنْ بُدِّدُوا أَلَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقوله ﷺ: «فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»^(٥).

فلم يُذكر في الآية والخبر إلا صنفٌ واحدٌ.

(١) وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: الإنصاف (٧/ ٢٥٤)؛ الإقناع (١/ ٤٧٥)؛ المنتهى (١/ ١٥٠).

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله: (ولأنه لا يفهم من ابن السبيل إلا الغريب دون مَنْ هو في وطنه ومثله، وإن انتهت به الحاجة مُتَناها، فوجب أن يُحمل المذكور في الآية على الغريب دون غيره). المغني (٩/ ٣٣٠).

وانظر: شرح الزركشي (٤/ ٦٣٠).

(٣) انظر: المبدع (٢/ ٤١٥-٤٢٦).

(٤) ويجوز أن يصرفها إلى مُستحقٍّ واحدٍ، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب، وهو المذهب. والمستحبُّ أن يصرف الزكاة إلى الأصنافِ الثمانية كُلِّها، فيعطي كُلَّ صنفٍ مُمنَّها إن وُجدَ حيثُ وجبَ الإخراج، أو يعطي مَنْ أمكنَ منهم؛ لأن في ذلك خروجاً من الخلاف، وتحصيلاً لكلِّ جزءٍ بيقين.

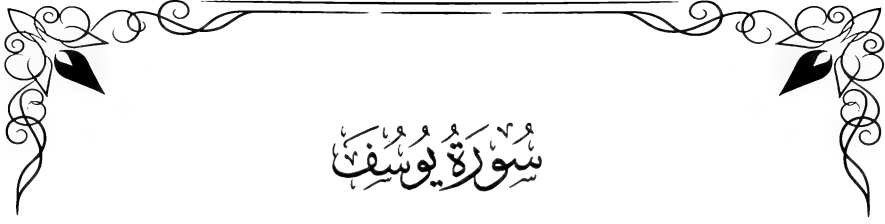
انظر: الروايتين والوجهين (٢/ ٤٠-٤١)؛ الإنصاف (٧/ ٢٧٤)؛ الإقناع (١/ ٤٧٧)؛ المنتهى (١/ ١٥٠).

(٥) سبق تخريجه (ص ٣٧٧).

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية، فقد سبق لبيان من يجوز دفع الزكاة إليهم، لا لإيجاب تميمهم^(١).
وعنه: يجب استيعاب الأصناف كلها، ولا يُجزئ من كل صنف أقل من ثلاثة^(٢).
لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية؛ فأضاف الزكاة إلى تلك الأصناف بلام التملك، وشرّك بينهم فيها، فلم يَجْزِ الاقتصار على بعضهم إلا لضرورة.
ولا يُقتصر على أقل من ثلاثة من كل صنف؛ لأنهم أقل الجمع.
وعنه: يجب استيعاب الأصناف، ويُجزئ واحد من كل صنف^(٣)؛ لأنه لما تعدّر الاستغراق، حُمِلَ على الجنس كقوله: لا تزوجت النساء^(٤).



(١) فاللام في قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ للاختصاص، وليبيان جهة المصرف.
انظر: المغني (٣٣٢-٣٣٤/٩)؛ شرح الزركشي (٤٤٨/٢).
(٢) إلا العامل فإنه يجوز أن يكون واحداً.
انظر: المقنع (ص ٩٩)؛ المغني (١٢٨/٤)؛ المحرر (٣٣٨/١)؛ الفروع (٣٥١/٤)؛ الإنصاف (٢٧٨، ٢٧٥/٧).
(٣) واختاره أبو الخطاب والمجد رحمهما الله.
انظر: الفروع (٣٥١/٤)؛ الإنصاف (٢٧٨-٢٧٥/٧).
(٤) انظر: المبدع (٤٣٠-٤٣١).



لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ وَلَمَن جَاءَ بِهِ، حَمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].

وتحتة ثلاث مسائل.

✻ المسألة الأولى:

الضَّامَنُ^(١): صَمُّ ذِمَّةِ الضَّامِنِ إِلَى ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ فِي التَّزَامِ الْحَقِّ^(٢).

واختَلَفَ فِي اشتقاقه:

فَقِيلَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّمِّ؛ لِأَنَّ ذِمَّةَ الضَّامِنِ تَنْصَمُّ إِلَى ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ.

وَقَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: مُشْتَقٌّ مِنَ التَّضَمُّنِ؛ لِأَنَّ ذِمَّةَ الضَّامِنِ تَتَضَمَّنُ الْحَقَّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الضَّمْنِ؛ فَذِمَّةُ الضَّامِنِ فِي ضِمْنِ ذِمَّةِ

(١) قَالَ ابْنُ فَارِسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الضَّادُ وَالْمِيمُ وَالنُّونُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي شَيْءٍ يَحْوِيهِ. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ضَمَنْتُ الشَّيْءَ، إِذَا جَعَلْتَهُ فِي وَعَائِهِ. وَالْكَفَّالَةُ تَسْمَى ضَمَانًا مِنْ هَذَا). مَعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ (٣/٣٧٢)، (ضَمْنٌ).

يُقَالُ: ضَمِنَ الشَّيْءَ وَضَمِنَ بِهِ يَضْمُنُهُ ضَمَانًا وَضَمْنًا؛ أَي: كَفَلَهُ وَالتَّزَمَّهُ. فَهُوَ ضَامِنٌ وَضَمِينٌ. وَضَمْنَةُ الشَّيْءِ تَضْمِينًا، فَتَضْمُنُهُ عَنِّي: عَرَفْتُهُ إِيَّاهُ فَالتَّزَمَّهُ. وَضَمَنْتُ الشَّيْءَ كَذَا: جَعَلْتُهُ مَحْتَوِيًا عَلَيْهِ. انْظُرْ: الصَّحَاحَ (٦/٢١٥٥-٢١٥٦)؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ص ١١٨-١١٩)؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (٤/٢٤٣)، جَمِيعُهَا (ضَمْنٌ).

(٢) كَذَا عَرَفَهُ ابْنُ قِدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَقْنَعِ (ص ١٨٠). وَعَرَفَهُ الْبَهَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ: (التَّزَامُ مَا وَجَبَ عَلَى غَيْرِهِ مَعَ بَقَائِهِ، وَمَا قَدْ يَجِبُ). الرُّوْضُ الْمَرْبَعُ (١/٥٥٨).

وَانْظُرْ: الْإِنْصَافَ (١٣/٥-٧)؛ الْإِقْنَاعَ (٢/٣٤٣)؛ الْمُنْتَهَى (١/٢٩٢-٢٩٣).

المضمون عنه^(١). وهذا الخلاف في الاشتقاق، وأما المعنى فواحد^(٢).

والضمان ثابت بالإجماع^(٣).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾؛ والزَّعِيمُ: الكَفِيلُ. قاله ابن عباس رضي الله عنهما^{(٤)(٥)}.

❖ المسألة الثانية:

يصح ضمان المجهول إذا كان ماله إلى العلم، وضمان ما لم يجب إذا كان ماله إلى الوجوب^(٦).

لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾؛ فدلَّت الآية على ضمان حِمْلٍ بَعِيرٍ، وحِمْلُ البعير غير معلوم - لأنه يختلف باختلافه -، ولم يكن قد وجب حينئذٍ، لكنه يؤول إلى الوجوب^{(٧)(٨)}.

(١) في التذكرة لابن عقيل (ص ١٤٤): أنه مشتق من انضمام الذمة إلى الذمة.

(٢) انظر: المطالع (ص ٢٩٧-٢٩٨)؛ شرح الزركشي (٤/ ١١٤-١١٥)؛ الإنصاف (٥/ ١٣).

(٣) قال ابن قدامة رحمته الله: (أجمع المسلمون على جواز الضمان في الجملة). المغني (٧/ ٧٢).

وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٤١)؛ مراتب الإجماع (ص ١١٣)؛ بداية المجتهد (٤/ ٩٥).

(٤) انظر: تفسير الطبري (١٦/ ١٧٨)؛ النكت والعيون (٣/ ٦٢)؛ تفسير ابن كثير (٤/ ١٨٥١)؛ الدر المنثور (٨/ ٢٩١).

(٥) انظر: المبدع (٤/ ٢٤٨).

(٦) فضاء المجهول: كأن يقول الضامن: أضمن لك ما على فلان، أو ما تقوم به البيعة، أو ما يقضى به عليك، ونحو ذلك.

وضمان ما لم يجب: كأن يقول الضامن: إن أعطيت فلاناً كذا، فهو عليّ.

فيصح الضمان في المسألتين، ويجوز للضامن إبطال الضمان قبل وجوبه، وهو المذهب.

انظر: المغني (٧/ ٧٣)؛ الإنصاف (١٣/ ٢٢)؛ الإقناع (٢/ ٣٤٦)؛ المنتهى (١/ ٢٩٣).

(٧) انظر: المغني (٧/ ٧٢-٧٣)؛ إعلام الموقعين (٥/ ٣٦٨-٣٦٩)؛ شرح الزركشي (٤/ ١١٧)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/ ٣٧٨).

(٨) انظر: المبدع (٤/ ٢٥٢-٢٥٣).

● المسألة الثالثة:

الْجَعَالَةُ - بتثليث الجيم - لغة: ما يُعْطَاهُ الإنسان على الأمر يُفَعِّلُهُ.

ويُقال فيها أيضاً: الْجُعْل، والجَعِيلَةُ^(١).

وهي مشروعة في الجملة بالإجماع^(٢).

والأصل فيها من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ ﴿ۛ﴾ وَشَرَعْنَا مِنْ قَبْلُنَا شَرْعًا لَنَا، مَا لَمْ يَكُنْ فِي شَرْعِنَا مَا يَخَالِفُهُ^(٣)﴾^(٤).



(١) يُقال: جَعَلَ لَهُ جُعْلًا، وَأَجْعَلُهُ، وَأَجْعَلَ لَهُ؛ إِذَا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

انظر: مجمل اللغة (١/ ١٩٠-١٩١)؛ المحكم والمحيط الأعظم (١/ ٣٢٧-٣٢٨)؛ المصباح المنير (ص ٥٧)؛ القاموس المحيط (٣/ ٣٤٨)، جميعها (جعل).

والجَعَالَةُ شرعاً: أَنْ يَجْعَلَ جَائِزُ التَّصَرُّفِ مَالاً مَعْلُوماً - أَوْ مَجْهُولاً إِنْ كَانَ مِنْ مَالٍ حَرْبِيٍّ - لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ عَمَلًا مَبَاحًا وَلَوْ مَجْهُولاً، أَوْ يَعْمَلُ لَهُ مَدَّةً وَلَوْ مَجْهُولَةً.

انظر: الإقناع (٣/ ٣٥)؛ المنتهى (١/ ٣٩٠-٣٩١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٤/ ٢٨٠)؛ هداية الراغب (٣/ ٥٥).

(٢) انظر: المغني (٨/ ٣٢٣)؛ الحاوي (٨/ ٢٩)؛ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (٢/ ١٤٩).

(٣) قال ابن بدران رَحِمَهُ اللهُ فِي الْمَدْخَلِ (ص ٢٨٩): شَرَعْنَا مِنْ قَبْلُنَا شَرْعًا لَنَا مَا لَمْ يُنْسخْ، عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ. لَكِنْ مَحَلُّ ذَلِكَ: إِذَا قُطِعَ بِأَنَّهُ شَرَعْنَا لِمَنْ قَبْلُنَا إِمَّا بِكِتَابٍ، أَوْ بِخَيْرِ الصَّادِقِ، أَوْ بِنَقْلِ مُتَوَاتِرٍ، فَأَمَّا الرَّجُوعُ إِلَيْهِمْ أَوْ إِلَيْنَا كِتَابُهُمْ، فَلَا. وَقَدْ أَوْمَأَ أَحْمَدُ إِلَى هَذَا. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُ: وَبَيَّنَّ أَيْضًا بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ. اهـ مختصراً.

وانظر: شرح مختصر الروضة (٣/ ١٦٩)؛ التحبير شرح التحرير (٨/ ٣٧٧٧-٣٧٧٨).

(٤) انظر: المبدع (٥/ ٢٦٧).

سُورَةُ النَّحْلِ

للهِ قَالَ تَحَلَّى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨].
وتحتة مسألتان.

المسألة الأولى:

تُسَنُّ الاستعاذة قبل قراءة القرآن في الصلاة وخارجها^(١).

لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾؛ أي: إذا أردت القراءة^(٢).

وهل يستعذ المصلي في كل ركعة، أو لا؟ فيه روايتان:

إحدهما: يستعذ في كل ركعة^(٣)؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾؛ فإنه يقتضي تكرير الاستعاذة عند تكرير القراءة^(٤).

(١) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٦٧٧/٣)؛ الإقناع (١٧٥/١، ٢٠٥، ٢٢٧)؛ المنتهى (٥٥/١، ٦٤).

(٢) قال ابن القيم رحمه الله: (هذا هو المشهور. وفيه وجه الطف من هذا، وهو أن العرب تعبر بالفعل عن ابتداء الشروع فيه تارة، وتعبر به عن انتهائه تارة... وهذا استعمال حقيقي، وعلى هذا فيكون معنى ﴿قَرَأْتَ﴾ في الآية: ابتداء الفعل؛ أي: إذا شرعت وأخذت في القراءة، فاستعذ. فالاستعاذة مرتبة على الشروع الذي هو مبادئ الفعل ومقدمته وطليعته). بدائع الفوائد (٣٤١/١-٣٤٢).

(٣) اختاره ابن عقيل، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقال المرداوي رحمه الله: إنه الأصح دليلاً.

انظر: التذكرة (ص ٥٢)؛ الاختيارات الفقهية (ص ٥٠)؛ الإنصاف (٥٣٠/٣).

(٤) انظر: المغني (٢١٦/٢)؛ شرح الزركشي (٥٧٩/١)؛ شرح الكوكب المنير (٤٦/٣-٤٧).

والثانية: إن استعاذَ في الركعة الأولى، لم يستعِذَ فيما بعدها^(١)؛ لما روى أبي هريرة رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بـ ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ﴾ ولم يسكُت^(٢). وهذا يدلُّ على أنه لم يَكُنْ يستفتح ولا يستعِذُ فيها^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة الثانية:

صفة الاستعاذة أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم^(٥).

لظاهر قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

وعنه: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم^(٦).

لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة استفتح، ثم يقول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ»، ثم يقرأ^(٧). وهو متضمنٌ للزيادة، والأخذُ بها أولى.

(١) نص عليه الإمام أحمد رحمته الله في رواية الجماعة، وهو المذهب.

فإن لم يستعِذ في الركعة الأولى - ولو متعمداً - استحبَّ له أن يستعِذَ في الركعة الثانية، وهو المذهب.
انظر: الإنصاف (٣/ ٥٢٩-٥٣٠)؛ الإقناع (١/ ١٨٦)؛ المنتهى (١/ ٥٨)؛ معونة أولي النهى (٢/ ١٥٣).

(٢) رواه مسلم (٥٩٩).

(٣) انظر: المغني (٢/ ٢١٦)؛ معونة أولي النهى (٢/ ١٥٢).

(٤) انظر: المبدع (١/ ٤٣٣، ٤٦١).

(٥) وهي أولى صيغ الاستعاذة عند أكثر الأصحاب، وهو المذهب.

انظر: الجامع الصغير لأبي يعلى (ص ٣٩)؛ المقنع (ص ٤٩)؛ الإنصاف (٣/ ٤٢٩)؛ الإقناع (١/ ١٧٥)؛ معونة أولي النهى (٢/ ١٠٨)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/ ٣٧٨).

(٦) جزم به فخر الدين ابن تيمية في البلغة (ص ٧٢)، والمعجذ في المحرر (١/ ١٠٧).

وانظر: شرح العبادات الخمس (ص ١٥١)؛ الإنصاف (٣/ ٤٢٩).

(٧) رواه أحمد (١١٤٧٣)، وأبو داود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٠)، والنسائي (٨٩٨)، وابن ماجه (٨٠٤).

قال الترمذي: (حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب). ونقل عن الإمام أحمد تضعيفه.
وضعه النووي في المجموع (٣/ ٢٨٢).

وعنه: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم^(١).

جَمْعًا بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [نصحت: ٣٦] (٢).

وهذا كله واسع، وكيفما تعوذ من الوارد فحسن^(٣) (٤).



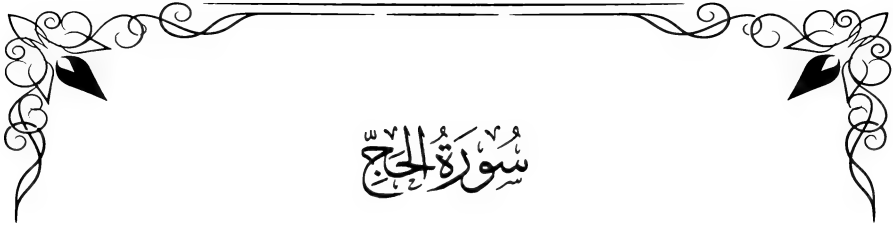
= وقال الهيثمي: (رواه أحمد، ورجاله ثقات). مجمع الزوائد (٢/٥٤٢). وحسنه ابن حجر في نتائج الأفكار (١/٤١٢)، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للترمذي (١١/٢)، والألباني في صحيح أبي داود (٣/٣٦١). وله شواهد عديدة. انظر: نصب الراية (١/٣٢١)؛ البدر المنير (٣/٥٣٧). (١) وهو المختار عند الإمام أحمد رحمته، وقد نص عليه في مسائل عبد الله (ص ٧٦، ١٣١)، واختاره ابن عقيـل وطائفة من الأصحاب رحمهم. انظر: التذكرة (ص ٥٠)؛ الإنصاف (٣/٤٢٩).

(٢) قال ابن القيم رحمته: (لأن قوله: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ظاهره أنه يستعـيذ بقوله: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. وقوله في الآية الأخرى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ يقتضي أن يلحق بالاستعاذة وصفه بأنه هو السميع العليم في جملة مستقلة بنفسها، مؤكدة بحرف «إن» لأنه سبحانه هكذا ذكر). إغاثة اللهفان (١/١٥٤). وانظر: شرح الزركشي (١/٥٤٦).

(٣) وهو المذهب، لكن أولى الصيغ أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. كما تقدم. وقاعدة المذهب: أن العبادة إذا وردت على وجوه متنوعة من غير كراهة لبعضها، فالأفضل فيها المداومة على نوع واحد منها، وقال ابن رجب رحمته: إنه ظاهر كلام الأصحاب. واختار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته أن الأفضل فعل جميع الأنواع الواردة في أوقات شتى؛ لأن فيه اقتداء بالنبي صلوات الله عليه في تنوعه.

انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/٣٣٧)؛ جلاء الأفهام (ص ٣٧٣-٣٧٩)؛ تقرير القواعد وتحرير الفوائد (١/٧٣-٧٥)؛ الإقناع (١/١٧٥)؛ معونة أولي النهى (٢/١٥٣).

(٤) انظر: المبدع (١/٤٣٣).



الآية الأولى

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ الْفَقِيرِ﴾ [الحج: ٢٨].

وتحتها ثلاث مسائل:

✽ المسألة الأولى:

مَنْ نَذَرَ الْهَدْيَ وَأَطْلَقَ - كَأَنْ قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ هَدْيٌ. وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِلَفْظِهِ وَلَا بِنَيْتِهِ - ، فَأَقْلُ مَا يُجْزئُهُ شَاةٌ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةً، أَوْ سُبُعٌ بَقَرَةً^(١).

لأنَّ المطلقَ في النَّذْرِ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى المَعْهُودِ الشرعي، والهديُّ الواجبُ في الشَّرْعِ إنما هو من النَّعَمِ، وأقلُّه ما ذُكِرَ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ. ولهذا لما قال الله تعالى في هَدْيِ الْمُتَعَةِ: ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. حُمِلَ عَلَى ما ذُكِرْنَا^(٢).

ويجبُ عليه إيصالُهُ إلى فقراءِ الْحَرَمِ^(٣).

لأنه سَمَاءُ هَدْيًا وَأَطْلَقَ، فَيُحْمَلُ عَلَى محلِّ الهديِّ المَعْهُودِ الشرعي، والمَعْهُودُ في الهديِّ الواجبِ بالشرع - كهديِّ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ - أَنْ يُذْبَحَ في الْحَرَمِ؛

(١) انظر: الإنصاف (٩/٤١١)؛ الإقناع (٢/٥٠)؛ المنتهى (١/٢١٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٦١٦).

(٢) انظر: المغني (٥/٤٥٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٦١٧). وانظر ماتقدم (ص ٩٢).

(٣) نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٩/٤١٢-٤١٣)؛ الإقناع (٢/٥٠)؛ المنتهى (١/٢١٥).

قال تعالى: ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣]. فكذلك المنذور^(١) (٢).

المسألة الثانية:

يُسْتَحَبُّ لِلْمُهْدِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾.

وأوجب بعض العلماء الأكل منه^(٤)؛ لظاهر الأمر^(٥) (٦).

(١) انظر: المغني (٥/٤٥٢-٤٥٣)؛ معونة أولي النهي (٤/٣١٤)؛ كشف القناع (٣/١٨).

(٢) انظر: المبدع (٣/٢٩٥).

(٣) فيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَأَهْلُهُ ثُلُثَهَا، وَيُهْدِي ثُلُثَهَا، وَيَتَصَدَّقَ بثلثها، كالأضحية. صححه

المرداوي رحمه الله في الإنصاف (٩/٤١٥)، ووافقه الحجاوي، والشيخ مرعي رحمه الله.

وقال ابن قدامة رحمه الله في المغني (٥/٤٤٦): (المستحبُّ أَنْ يَأْكُلَ الْيَسِيرُ مِنْهَا). ووافقه الفتوحى، والبهوتي رحمه الله في شرحيهما للمتتهى.

ولا يأكل المُهْدِي من الهدى الواجب إلا من دم المتعة والقران، وهو المذهب.

انظر: الفروع (٦/١٠٢)؛ حاشية التنقيح للمرداوي (ص ١٩٦)؛ الإقناع (٢/٥١)؛ معونة أولي النهي

(٤/٣١٥)؛ غاية المتتهى (١/٤٤٥)؛ شرح المتتهى للبهوتي (٢/٦١٨).

(٤) وممن اختار هذا القول: ابن حزم رحمه الله في المحلى (٧/٢٧٠)، وابن العربي رحمه الله في أحكام القرآن

(٣/١٢٩٢). وقال الشنيطي رحمه الله: إنه أقوى القولين دليلاً. انظر: أضواء البيان (٥/٦٥٦).

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره (٥/٢٣٨١): (وهو قولٌ غريب، والذي عليه الأكثر أن من باب

الرخصة أو الاستحباب). وقد وصف القرطبي رحمه الله هذا القول بالشذوذ، وحكى النووي رحمه الله الإجماع على خلافه.

انظر: تفسير الطبري (١٦/٥٢٣)؛ أحكام القرآن للطحاوي (٢/٢٩٥)؛ أحكام القرآن للكنيا الهراسي

(٤/٢٨١)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٢/٤٤)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (٨/٣٤٧).

(٥) وجوابه: أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْآيَةِ لِلْإِسْتِحْبَابِ. أَوْ لِلِإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَا يَسْتَحِلُّونَ أَكْلَ

ذَبَائِحِهِمْ، فَأَعْلَمَ اللَّهُ ﷻ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ. قَالَ الطَّبْرِيُّ رحمه الله في تفسيره (١٦/٥٢٣): (وهذا الأمر من الله

جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَمْرٌ بِإِبَاحَةِ أَمْرٍ إِبْجَابٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ جَمِيعِ الْحُجَّةِ أَنَّ ذَابِحَ هَدْيِهِ أَوْ بَدَنَتِهِ

هَنَالِكُ إِنْ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ هَدْيِهِ أَوْ بَدَنَتِهِ، أَنَّهُ لَمْ يُضَيَّعْ لَهُ فَرَضُ اللَّهِ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ، فَكَانَ مَعْلُومًا بِذَلِكَ

أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ).

انظر: الكشف (٣/١١)؛ زاد المسير (٥/٤٢٦)؛ تفسير ابن كثير (٥/٢٣٨١)؛ التحرير والتنوير

(١٧/٢٩٤). وانظر: المغني (١٣/٣٨٠)؛ شرح الزركشي (٧/٢٧).

(٦) انظر: المبدع (٣/٢٩٦).

✽ المسألة الثالثة:

وقت ذبح الهدي أو نحره: من بعد صلاة العيد أو قدرها لمن لم يصل إلى آخر ثاني أيام التشريق^(١).

وهل يُجزئ ليلاً؟ فيه روايتان:

إحدهما: لا يجزئ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا أَنَّمِ اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾.

والثانية: يجزئ^(٣).

لأن الليل زمنٌ يصح فيه الرمي، وهو داخلٌ في مدة الذبح، فجاز الذبح فيه، كالأيام.

وعلى هذا: يجزئه الذبح بالليل مع الكراهة؛ لأن الليل يتعذر فيه تفرقة اللحم غالباً، فتذهب طراوته، فيفوت بعض المقصود^(٤).



(١) فإن تعددت صلاة العيد بالبلد، فالعبرة بأسيبها. وإن فاتت صلاة العيد بالزوال، أهدئ بعد الزوال، وهو المذهب. انظر: الفروع (٩٣/٦)؛ الإنصاف (٣٦١-٣٦٧/٩)؛ الإقناع (٤٥/٢)؛ المنتهى (٢١٣/١)؛ كشف القناع (٩-٨/٣).

(٢) نص عليه في رواية الأثرم، واختاره الخلال والخرقي رحمهما الله.

انظر: المحرر (٣٨٣/١)؛ المغني (٣٨٤-٣٨٧/١٣)؛ الفروع (٩٣/٦)؛ الإنصاف (٣٦٧/٩).

(٣) نص عليه الإمام أحمد رحمته، وعليه جماهير الأصحاب. فيجزي مع الكراهة، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٣٦٩-٣٧٠/٩)؛ الإقناع (٤٥/٢)؛ المنتهى (٢١٣/١).

(٤) انظر: المبدع (٢٨٥/٣).

الآية الثانية

﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾
[الحج: ٢٩].

وتحتها أربع مسائل:

المسألة الأولى:

طواف الإفاضة ركن من أركان الحج بالإجماع^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٢)؛ وقوله ﷺ: «أحابتنا هي»^(٣)؛
فدلّ على أنّ هذا الطواف لا بد منه، وأنه حابس لمن لم يأت به.
ويُسمّى هذا الطواف: طواف الإفاضة؛ لأنه يأتي به عند إفاضته من منى إلى مكة.
وطواف الزيارة؛ لأنه يأتي من منى فيزور البيت، ولا يقيم بمكة بل يعود إلى منى.
وطواف الصّدر؛ لأنه يصدر إليه من منى^(٤).

- (١) حكاه ابنُ عبد البر، وابن قدامة، والنووي وغيرهم. انظر: التمهيد (١٧/٢٦٧، ٢٢/١٥١)؛
المغني (٥/٣١١، ٥/٣١٦)؛ المجموع (٨/١٩٧)؛ طرح الشريب (٥/١٢٥).
(٢) قال ابن الجوزي رحمه الله: (قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾. هذا هو الطواف الواجب، لأنه
أمر به بعد الذبح، والذبح إنما يكون في يوم النحر، فدلّ على أنه الطواف المفروض). زاد المسير
(٥/٤٢٧). وقال ابن جزي رحمه الله: (المراد هنا طواف الإفاضة عند جميع المفسرين، وهو الطواف
الواجب). التسهيل (٣/٤٠).
وانظر: تفسير الطبري (١٨/٦١٥-٦١٦)؛ معالم التنزيل (٥/٣٨١).
(٣) الحديث رواه البخاري (٤٤٠١)، ومسلم (١٢١١)، أن عائشة رضي الله عنها قالت: حاصت صفيّة بنتُ
حُمي بعدما أفاضت، فذكرتُ حَيْضَتَهَا لرسول الله ﷺ، فقال: «أحابتنا هي». فقلتُ: يا رسول الله
إنها قد كانت أفاضت وطافت بالبيت، ثم حاصت بعد الإفاضة. فقال ﷺ: «فلتنفّز».
(٤) وتسمية طواف الإفاضة: طواف الصّدر، هو صنعُ بعض الأصحاب، منهم: السامري، وابن أبي
الفتح. ووافقهم الحجاوي في الإقناع. انظر: المستوعب (١/٥١٣)؛ المطالع (ص ٢٢٥، ٢٣٧)؛
الإقناع (٢/٢٥).

وقيل: طواف الصَّدر هو طواف الوداع؛ إذ الصَّدر رجوع المسافر من مقصده^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الثانية:

مَنْ طَافُ مُنْكَسًا - بَأَنْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَمِينِهِ - لَمْ يَجِزْهُ^(٣).
لأن النبي ﷺ جعل البيت عن يساره في الطَّواف، وقال: «لتأخذوا عني مناسككم»^(٤).

وفعله ﷺ وقع بياناً لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾؛ ومثله يتعين^(٥).
ومن طاف على جدار الحجر^(٦) لم يَجِزْهُ^(٧).
لأن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت كله، فقال: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾
والحجر من البيت؛ فإذا لم يَطُفْ به، لم يَطُفْ بالبيت كله، وإنما طَافَ ببعضه^{(٨)(٩)}.

-
- (١) قال المرداوي رَحِمَهُ اللهُ فِي الْإِنْصَافِ (٩/٢٩٥): (طواف الوداع هو طواف الصَّدر على الصحيح).
ووافقه الفتوح في المنتهى (١/٢٠٩)، والبهوتي في الروض (١/٤٢٠).
وُسَمِيَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ أَيْضًا: طَوَافُ الْفَرَضِ، وَالطَّوَافُ الْوَاجِبُ، وَطَوَافُ الرُّكْنِ، وَطَوَافُ النِّسَاءِ -
لأنَّهُنَّ يُبْحَنُ بَعْدَهُ -، وَطَوَافُ يَوْمِ النُّحْرِ. انظر: المستوعب (١/٥١٣)؛ المطلع (ص ٢٢٥، ٢٣٧)؛
حاشية الروض المربع لابن فيروز (ص ٣٤٧-٣٤٨)؛ حاشية الروض المربع لابن قاسم (٤/١٦٥).
(٢) انظر: المبدع (٣/٢٤٧، ٢٦٣).
(٣) وهو المذهب. انظر: المغني (٥/٢٣١)؛ الإقناع (٢/١٠)؛ المنتهى (١/٢٠٠).
(٤) رواه مسلم (١٢٩٧) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٥) انظر: المغني (٥/٢٣١)؛ الممتع (٢/٤٣١).
(٦) حجر الكعبة: هو ما تركت قريش في بنائها من أساس إبراهيم عليه السلام، وحجرت على موضعه
ليُعلم أنه من الكعبة، فسمي حجرًا لذلك. وهو إلى جانب الكعبة من جهة الميزاب. انظر: أخبار
مكة للأزرقي (١/٣١١)؛ معجم البلدان (٢/٢٢١)؛ شفاء الغرام (١/٣٤٥-٣٤٨)؛ منائح الكرم
(١/٣١٥-٣١٦).

- (٧) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٢/١٠)؛ المنتهى (١/٢٠٠).
(٨) انظر: المغني (٥/٢٣١)؛ شرح الزركشي (٣/٢٠١)؛ الممتع (٢/٤٣١).
(٩) انظر: المبدع (٣/٢٢٠).

✽ المسألة الثالثة:

السُّنَّةُ فِي رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]^(٢)^(٣).

✽ المسألة الرابعة:

الحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ - فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ - مِنَ النُّسْكِ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَامِنِينَ مُخْلَقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]؛ فوصفهم بذلك، وامتنَّ عليهم به، فدل على أنَّه من العبادة، ولو لم يكن كذلك، لما وصفهم به، كاللَّبْسِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ^(٥).

ولقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾؛ قيل: المراد به الحلق. وقيل: بقية أفعال الحج من الرمي ونحوه^(٦). وعلى كليهما فقد دخل الحَلْقُ فِي الْأَمْرِ،

(١) وحيث ركعتهما في المسجد أو غيره جاز. انظر: الإقناع (١١/٢)؛ المنتهى (١/٢٠٠).

(٢) فقله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ أمرٌ، وهو محمولٌ على الاستحباب؛ لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال لأم سلمة رضي الله عنها: «إِذَا أُقِمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ». ففعلت ذلك، فلم تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ. [رواه البخاري (١٦٢٦) واللفظ له، ومسلم (١١٢٧٦)]؛ وصحَّ عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أنه ركعتهما بِذِي طَوًى [رواه البخاري مُتَّفَقًا (١٥٥/٢)].

انظر: المغني (٥/٢٣٢)؛ الممتع (٢/٤٣٥)؛ شرح الزركشي (٣/٢٠٣)؛ كشاف القناع (٢/٤٨٤).
(٣) انظر: المبدع (٢/٢٢٣).

(٤) وهو المذهب، والمختار عند الأصحاب. فعلى هذا: من ترك الحلق والتقصير، فعليه دم. وروي عن الإمام أحمد رحمته الله أنه ليس بِنُسْكِ، وإنما هو إطلاقٌ من محظورٍ كان مُحَرَّمًا عليه بالإحرام، فعلى هذا: من ترك الحلق والتقصير، فلا شيء عليه.

انظر: المغني (٥/٣٠٤-٣٠٥)؛ شرح الزركشي (٣/٢٦٤)؛ الإنصاف (٩/٢١٣-٢١٥)؛ الإقناع (٢/٢٤)؛ المنتهى (١/٢٠٥).

(٥) انظر: المغني (٥/٣٠٥)؛ شرح الزركشي (٣/٢٦٤).

(٦) انظر: تفسير الطبري (١٦/٥٢٥)؛ النكت والعيون (٤/٢٠)؛ زاد المسير (٥/٤٢٦)؛ رموز الكنوز (٥/٤٦).

وظاهره الوجوب، لا سيما وقد قرّن بالوفاء بالندور، وبالطواف^(١).

وإن أخره الحاج عن أيام منى، فلا دم عليه^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ فبين أول وقته، ولم يُبين آخره، فمتى أتى به أجزأ، كطواف الإفاضة والسعي^{(٣)(٤)}.

الآية الثالثة

لِلَّهِ قَالَتِ الْمَلَأَى: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعِيرٍ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَادْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الحج: ٣٦].

وتحتها أربع مسائل:

✽ المسألة الأولى:

أجمع العلماء رحمهم الله على مشروعية الأضحية^{(٥)(٦)}.

(١) انظر: شرح الزركشي (٣/ ٢٦٤).

(٢) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٩/ ٢١٦)؛ الإقناع (٢/ ٢٤)؛ المنتهى (١/ ٢٠٥).

(٣) انظر: المغني (٥/ ٣٠٦)؛ الممتع (٢/ ٤٥٩).

(٤) انظر: المبدع (٣/ ٢٤٤).

(٥) الأضحية: ما يُذبح أو يُنحر من بهيمة الأنعام أيام النحر بسبب العيد؛ تقرُّباً إلى الله تعالى.

وفيها لغات، فيقال: أضحية بضم الهمزة وكسرها، وجمعها: أضاحي. وضحية، وجمعها: ضحايا، كسرية وسرايا. وأضحية، وجمعها: أضحي، كأرطاة وأرطى.

انظر: الزاهر للأزهري (ص ٢٠٠)؛ المطلع (ص ٢٤٢)؛ المصباح المنير (ص ١٨٦)، (ضحى)؛ الإقناع (٢/ ٤١)؛ المنتهى (١/ ٢١١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٥٩٦).

(٦) انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٤٧)؛ المغني (١٣/ ٣٦٠)؛ فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٥).

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في وجوبها، والمذهب: أنها سنة مؤكدة، وليست واجبة.

زاد الحجاوي رحمته الله في الإقناع (١٢/ ٥١): (ويكره تركها لقادر عليها).

ووافقه الشيخ مرعي، والبهوتي رحمهم الله.

وسنده من الكتاب قوله ﷺ: ﴿ فَصَلَ لِرَبِّكَ وَانْحَر ﴾ [الكوثر: ٢]؛ قال جماعة من المفسرين: المراد به الأضحية بعد صلاة العيد^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الثانية:

والسنة أن ينحر الإبل، ويذبح البقر والغنم بغير خلاف^(٣).

فتنحر الإبل؛ لقوله تعالى: ﴿ فَصَلَ لِرَبِّكَ وَانْحَر ﴾ [الكوثر: ٢]؛ ولفعله ﷺ^(٤).

وتذبح البقر؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧]، والغنم؛ لأن النبي ﷺ ضحى بكبشين، ذبحهما بيده^{(٥)(٦)}.

✽ المسألة الثالثة:

ويُسَنُّ نحر الإبل قائمة معقولة يذها اليسرى^(٧).

وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا وَجِئَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا ﴾. دليل على أنها تنحر قائمة^(٨).

= انظر: الإنصاف (٩/ ٤١٩)؛ المنتهى (١/ ٢١٦)؛ معونة أولي النهى (٤/ ٣١٧)؛ غاية المنتهى (١/ ٤٤٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٦١٩).

(١) انظر: المحرر الوجيز (١٥/ ٥٨٤-٥٨٥)؛ زاد المسير (٩/ ٢٤٩)؛ التسهيل (٤/ ٢٢٠).

(٢) انظر: المبدع (٣/ ٢٧٦).

(٣) فإن ذبح الإبل ونحر ما سواها، أجزأه ذلك في قول أكثر العلماء، وهو المذهب.

انظر: المغني (١٣/ ٣٠٤-٣٠٦)؛ المجموع (٩/ ١٠٢-١٠٣)؛ الإقناع (٢/ ٤٤، ٤/ ٣١٧)؛ المنتهى (١/ ٢١٢، ٢/ ٣١٧).

(٤) رواه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٥) رواه البخاري (٥٥٦٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٦) انظر: المبدع (٣/ ٢٨١-٢٨٢، ٩/ ٢١٩).

(٧) ويطعنها في الوهدة؛ أي: الموضع الذي بين أصل العنق والصدر. فإن خشي عليها أن تنفر أناخها.

والسنة في البقر والغنم أن يذبحها على جنبها الأيسر، موجهة إلى القبلة، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٩/ ٣٥٥-٣٥٦)؛ الإقناع (٢/ ٤٤)؛ المنتهى (١/ ٢١٢)؛ معونة أولي النهى (٤/ ٢٩٣)؛

كشف القناع (٣/ ٧).

(٨) لأن معناه: إذا سقطت على الأرض بعد نحرها، فكلوا منها. وهذا يستلزم أن يكون نحرها حال قيامها، فتسقط بعد النحر، وأما إذا نُحِرَتْ بركة، فلا يقال: إنها سقطت على وجه الإطلاق. =

وأيضاً، فقد قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾؛ أي: قياماً^(١).
وصحَّ عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّهُ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَتَاخَ بَدَنَتُهُ لِيُنْحَرَهَا، فَقَالَ:
ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً، سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ (٢)(٣).

❁ المسألة الرابعة:

يُسْنُ لِلْمُضْحِي أَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ تِلْكَ الْأُضْحِيَّةَ، وَيُهْدِي تِلْثَهَا،
وَيَتَصَدَّقَ بِتِلْثِهَا^(٤).

لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعُمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾.
فالقانع: السائل. والمُعْتَر: الذي يَغْتَرِيكَ؛ أي: يَتَعَرَّضُ لَكَ لِتُطْعِمَهُ، وَلَا يَسْأَلُ.
فذكر ثلاثة أصناف، فينبغي أن يُقَسَمَ بينهم أثلاثاً.
وقيل: القانع: الجالس في بيته المتعفف يقنع بما يُعطى ولا يسأل.
والمُعْتَر: السائل^(٥).

-
- = والآية في البُذْن، وهي الإبِلُ خاصّة. وإلحاق البقر والغنم بها في جملة من أحكامها إنما هو بدلالة السُنَّة.
انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/ ٢٤٤)؛ أحكام القرآن لابن الفرس (٣/ ٣٠٩)؛ زاد المسير (٥/ ٤٣٢)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ٦١-٦٢)؛ التحرير والتنوير (١٧/ ٢٦٣).
(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/ ٢٤٤)؛ زاد المسير (٥/ ٤٣٢)؛ التسهيل (٣/ ٤١)؛ تفسير ابن كثير (٥/ ٢٣٩٠)، تفسير السعدي (ص ٦٢٦).
(٢) رواه البخاري (١٧١٣)، ومسلم (١٣٢٠).
(٣) انظر: المبدع (٣/ ٢٨١).
(٤) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.
ويستثنى من ذلك: إذا ضَحَّى وَلِيُّ الْيَتِيمِ عَنْهُ، فَلَا يُهْدِي وَلَا يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ مِنْهَا؛ لَأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ مِنْ مَالِهِ.
وإذا ضَحَّى الْمَكَاتِبُ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِشَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.
انظر: الإنصاف (٩/ ٤٢٢-٤٢٥)؛ الإقناع (٢/ ٥٢)؛ المنتهى (١/ ٢١٦)؛ معونة أولي النهى (٤/ ٣١٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/ ٦٢١).
(٥) انظر: زاد المسير (٥/ ٤٣٣)؛ تفسير ابن كثير (٥/ ٢٣٩١-٢٣٩٢)؛ اللباب (١٤/ ٩٥-٩٧)؛ المغني (١٣/ ٣٨٠)؛ شرح الزركشي (٧/ ٢٦).

قال ابن عمر رضي الله عنهما: الهدايا والضحايا تُلْتُّ لك، وتُلْتُّ لأهلك، وتُلْتُّ للمساكين^(١). وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه^(٢)، ولم يُعرف لهما مُخَالَفٌ في الصحابة^(٣).

فإن أكل أكثرها جاز^(٤)؛ لأن الأمر بالأكل والإطعام منها مُطْلَقٌ، فيخرج من العهدة، ولو تصدَّق بالأقل.

وإن أَكَلَهَا كُلَّهَا ضَمِنَ أَقْلٌ ما يَقَعُ عليه الاسم^(٥)؛ لأن الله ﻳَﻌِﻠَﻢُ أمر بالإطعام منها، والأمر يقتضي الوجوب^(٦).



(١) رواه ابن حزم في المحلى (٢٠٧/٧-٢٧١) من طريق وكيع، عن ابن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر. وإسناده حسن. انظر: التحجيل (ص ١٤١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٣٣٤١)، والطبراني في الكبير (٩٧٠٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٤٠/٥). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥١٧/٣): (رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح). وانظر: التحجيل (ص ١٤١).

(٣) انظر: المغني (١٣/٣٧٩-٣٨٠)؛ شرح الزركشي (٢٥/٧).

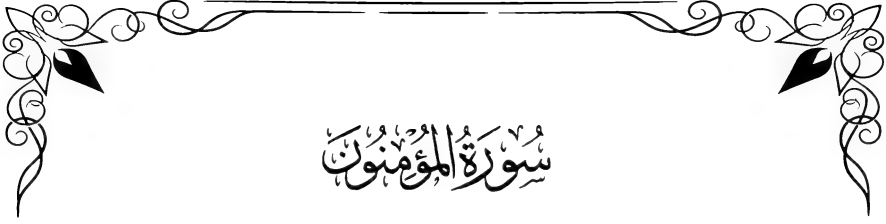
(٤) لكن عليه أن يُقَيَّ منها ما يَقَعُ عليه اسمُ اللحم ليتصدَّق به، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٥٢/٢)؛ المنتهى (٢١٦/١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦٢١/٢). (٥) فيضمُّه بمثله لحمًا.

وأقلُّ ما يقع عليه الاسم من اللحم هو الأوقية، كذا قدَّره صاحب المبدع، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٩/٤٢٧)؛ الإقناع (٥٢/٢)؛ المنتهى (٢١٦/١)؛ معونة أولي النهى (٤/٣٢١)؛ كشف القناع (٣/٢٣).

(٦) انظر: المبدع (٣/٢٩٨-٢٩٩).



لَهُ قَالَ نَحَالِي: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿فَمَنْ أَبْغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٥ - ٧].
وتحتة مسألتان.

✻ المسألة الأولى:

يجوزُ للحرِّ أن يتسرَّى^(١) بالإجماع^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿.

وليس للعبد التسرِّي، ولو أذن له سيِّده^(٣).

لأنَّ العبد لا يملك المال، والوطء لا يجوز إلا بنكاح أو ملك يمين؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾.

(١) التَّسَرَّى: اتَّخَذَ السَّرِيَّةَ، وهي الأَمَةُ يَطْوُهَا سَيِّدُهَا بملك اليمين.

مأخوذٌ من (السَّرِّ) وهو الجماع. وقيل: من (السَّرِّ) بمعنى الخفاء؛ لأنه يُخْفِيهَا عن امرأته.

وقيل: من (السَّرِّ) بمعنى السُّرُورِ؛ لأن مالَكها يُسَرُّ بها. والأول أشهر.

انظر: طلبة الطلبة (ص ١٣٩)؛ المطالع (ص ١٤٦، ٣١٣)؛ المصباح المنير (ص ١٤٣-١٤٤)، (سرر)؛ الشرح الممتع (١٢/١٦٦، ١٣/٣١٥).

(٢) انظر: مراتب الإجماع (ص ١١٥)؛ المغني (٩/٥٥٢، ١٤/٥٨٠)؛ شرح الزركشي (٧/٥٣٢)؛ مجموع الفتاوى (٣٢/١٨٣-١٨٤).

(٣) وهو المعتمد من المذهب عند المتأخرين، سواء قيل: إنه يملك بالتملك - وهي رواية عن الإمام أحمد -، أو قيل: إنه لا يملك - وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب -.

انظر: الإنصاف (٦/٣٠٣)؛ الإقناع (٤/٧٣)؛ المنتهى (٢/٢٣٣)؛ غاية المنتهى (٢/٣٩٤)؛ شرح

المنتهى للبهوتي (٥/٦٨٨)؛ حاشية المنتهى لابن قائد (٤/٤٦٩)؛ مطالب أولي النهى (٨/٢٦٨).

وعنه: له أن يتسرى بإذن سيده^(١).

قال أبو طالب^(٢): (سمعتُ أبا عبد الله قيل له: أيتسرى العبد؟ قال: نعم؛ قال ذلك ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما وغير واحد من التابعين... قيل لأبي عبد الله: فمن احتج بهذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ يَحْفَظُونَ﴾ ٥٠ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ؟ فأني ملك للعبد؟ قال: إذا ملكه ملك؛ يقول النبي ﷺ: «من اشترى عبداً وكله مال»^(٣)؛ فقد جعل له ملكاً... وابن عمر وابن عباس أعلم بكتاب الله ممن احتج بهذه الآية، هم أصحاب النبي ﷺ، وأنزل على النبي ﷺ القرآن، وهم أعلم فيما أنزل، فقالوا: يتسرى العبد^(٤)^(٥).

(١) قال المرداوي رحمته الله: (وهو أظهر، ونص عليه في رواية الجماعة، واختاره كثير من المحققين). التنقيح المشيع (ص ٣٤٩).

وسواء قلنا: إنه يملك بالتملك، أو لا. وهذه الطريقتين في حكاية الخلاف في المذهب. قال ابن رجب رحمته الله: (فإن نصوص أحمد لا تختلف في إباحة التسري له، فتارة علل بأنه يملك، وتارة اعترف بأنه خلاف القياس، وأنه جاز لإجماع الصحابة عليه. وهذا يقتضي أنه أجاز له التسري - وإن قيل: لا يملك -؛ اتباعاً للصحابة في ذلك). تقرير القواعد وتحريم الفوائد (٣/ ٣٤١). وطريقة القاضي رحمته الله: بناء المسألة على الخلاف في ملك العبد؛ فإن قيل: يملك. جاز له التسري، وإلا فلا. والطريقة الأولى أصح. انظر: المغني (٩/ ٤٧٤)؛ الإنصاف (٢٤/ ٤٤٧-٤٤٩)؛ كشاف القناع (٥/ ٤٩٣).

(٢) هو: أبو طالب أحمد بن حنبل المشكاني، من كبار تلاميذ الإمام أحمد، روى عنه مسائل كثيرة، وكان الإمام أحمد يكرمه ويقدمه ويعظمه، وكان رجلاً صالحاً، فقيراً صبوراً على الفقر، توفي سنة (٢٤٤هـ).

و «المشكاني» بضم الميم، نسبة إلى مشكان، قرية من نواحي همدان.

انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٨١)؛ المقصد الأرشد (١/ ٩٥)؛ هداية الأريب الأمجد (ص ٢٠).

(٣) رواه البخاري (٢٣٧٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، بلفظ: «من ابتاع عبداً وكله مال، فمأله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع».

(٤) شرح الزركشي (٥/ ١٣٢).

(٥) انظر: المبدع (٦/ ٣٦٩، ٨/ ٢٢٧-٢٢٨).

❖ المسألة الثانية:

مَنْ اسْتَمَنَى بِيَدِهِ، حَرَّمَ فِعْلُهُ، وَعُزِّرَ ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ۖ﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ أَبْغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٢﴾ (٣).



(١) ويُستثنى من ذلك: مَنْ خَافَ الضَّرَرَ عَلَىٰ بَدَنِهِ، أَوْ خَافَ الزَّنى بِتَرْكِهِ، مِمَّنْ لَا يَجِدُ ثَمَنَ أَمَةٍ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَىٰ نِكَاحِ حُرَّةٍ وَلَا أَمَةٍ، فَيَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ.
انظر: الإنصاف (٢٦/٤٦٥-٤٦٦)؛ الإقناع (٤/٢٤٧)؛ المتهى (٢/٢٩٦)؛ شرح المتهى للبهوتي (٦/٢٢٩)؛ كشف القناع (٦/١٢٥).

(٢) فَأَبَاحَ اللَّهُ ﷻ لِعِبَادِهِ إِتْيَانَ أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَمَنْ أَبْغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾؛ فَدَلَّ عَلَىٰ تَحْرِيمِ الزَّنى، وَالْإِسْتِمْنَاءِ، وَإِتْيَانِ الْبَهَائِمِ؛ لِدُخُولِ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي عَمُومِ الْآيَةِ.
انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢/١٠٥-١٠٦)؛ مدارك التنزيل (٣/١١٤)؛ تفسير ابن كثير (٥/٢٤١٩)؛ الباب (١٤/١٧٢)؛ الجواهر الحسان (٤/١٤٢).
(٣) انظر: المبدع (٩/١١٣).

سُورَةُ النُّورِ

آية واحدة

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجَدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

وتحتها إحدى عشرة مسألة:

المسألة الأولى:

الزَّنى حرامٌ، وهو من أكبر الكبائر بالإجماع^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٤].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ ١٨ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهْكًا ۖ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

وكان حدهُ في صدر الإسلام الحبس للثيب في البيت، والأذى بالكلام - من التفريع والتوبيخ - للبكر؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ تَيَوَّمَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۝ ١٥﴾ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا فَأْتِ تَابًا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٥-١٦].

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٦٠)؛ المغني (١٢/٢٧٦)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (١/١٦٧).

فالمراد بقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحْشَاءُ مِنْ نِسَائِكَ﴾ الثيب؛ لأن الإضافة في قوله: ﴿نِسَائِكَ﴾ إضافة زوجية، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦]. ولا فائدة في الإضافة هنا نعلمها إلا اعتبار الثوبة. ولأنه ذكر عقوبتين، إحداهما أغلظ من الأخرى، فكانت الأغلظ للثيب، والأخرى للبكر.

ثم نسخ هذا بما رواه مسلم من حديث عبادة بن الصّامت^(١) رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم^(٢)».

فإن قيل: كيف يُنسخ القرآن بالسنة؟

قلنا: قد ذهب بعض أصحابنا إلى جوازه؛ لأن الكل من عند الله ﷻ، وإن اختلفت طريقته^(٣). ومن مَنَع ذلك قال: ليس هذا نسخاً، إنما هو تفسير للقرآن

(١) هو: أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، شهد العقبة الأولى والثانية، وكان أحد النقباء الاثني عشر ليلة العقبة، وشهد بدرًا وأُحدًا وسائر المشاهد مع النبي ﷺ. ثم بعثه عمر رضي الله عنه إلى الشام قاضياً ومعلماً، فأقام بحمص، ثم انتقل إلى فلسطين، وتوفي بها سنة (٣٤هـ) وهو ابن اثنتين و سبعين سنة، ودفن ببيت المقدس. انظر: الاستيعاب (٢/ ٨٠٨)؛ أسد الغابة (٣/ ٥٦)؛ الإصابة (٣/ ٦٢٤).

(٢) رواه مسلم (١٦٩٠).

(٣) المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله أن نسخ القرآن بالسنة غير جائز شرعاً، سواء في ذلك المتواتر منها والآحاد، وهو قول الإمام الشافعي رحمه الله.

وروي عن الإمام أحمد رحمه الله جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة دون الآحاد، وهو قول جمهور الأصوليين.

وحكى ابن عقيل رواية عن الإمام أحمد بجواز نسخ القرآن بالسنة الأحادية، واختاره ابن حزم، والشنقيطي رحمه الله. انظر: أصول السرخسي (٢/ ٦٧)؛ التلويح على التوضيح (٢/ ٣٤)؛ مختصر ابن الحاجب وشرحه للعضد (٢/ ١٩٧)؛ شرح تنقيح الفصول (ص ٣١١-٣١٣)؛ الرسالة (ص ١٠٦)؛ البحر المحيط (٤/ ١١٠)؛ التمهيد للكلوذاني (٢/ ٣٦٨)؛ الواضح لابن عقيل (٤/ ٤٥٨، ٢٩٠)؛ المسودة (١/ ٤١٤-٤١٥)؛ شرح الكوكب المنير (٣/ ٥٦١-٥٦٢)؛ الإحكام لابن حزم (٤/ ٤٧٧)؛ مذكره أصول الفقه (ص ١٢٨-١٢٩).

وتبيين له؛ لأن النسخ رفع حكم ظاهره الإطلاق، فأما ما كان مشروطاً بشرط، وزال الشرط، فلا يكون نسخاً، وقد شرط الله تعالى في الآية حبسهن إلى أن يجعل لهن سبيلاً، فبيّنت السنة السبيل، فكان بياناً لا نسخاً. ويمكن أن يقال: إن نسخه حصل بالقرآن، فإن الجلد في كتاب الله تعالى، والرجم كان فيه، فنسخ رسمه، وبقي حكمه^(١) (٢).

❖ المسألة الثانية:

أجمع العلماء رحمهم الله أن المخصن إذا زنى، فحده الرجم حتى يموت^(٣).

وقد أنزله الله تعالى في كتابه؛ ثم نسخ رسمه، وبقي حكمه.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إن الله بعث محمداً صلّى الله عليه وآله بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها، وعقلناها، وعينناها، رجم رسول الله صلّى الله عليه وآله ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله. فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف^(٤)).

(١) انظر: زاد المسير (٣٥/٢)؛ الواضح لابن عقيل (٤/٢٩١-٢٩٢)؛ المغني (١٢/٣٠٧-٣٠٨)؛

مجموع الفتاوى (٣٩٨-٣٩٩).

(٢) انظر: المبدع (٦٠/٩).

(٣) واختلفوا في شروط الإحصان.

والمذهب أن المخصن: هو من وطئ امرأته - ولو كتابية - في قبيلها في نكاح صحيح وهما بالغان عاقلان حُرَّان.

فإن اختلف شرط من هذه الشروط فيهما أو في أحدهما، فلا إحصان لواحد منهما.

انظر: الإجماع (ص ١٦١)؛ مراتب الإجماع (ص ٢١٤)؛ المغني (١٢/٣٠٩)؛ الإنصاف (٢٦/٢٤٣-٢٤٩).

(٤) الإقناع (٤/٢١٧)؛ المنتهى (٢/٢٨٦)؛ الروض المربع (٢/٩٩٢).

(٤) رواه البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وهل يُجلد قبل الرِّجَم؟ فيه روايتان عن الإمام أحمد رحمته الله:

إحدهما: يُجلد، ثم يُرجم^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾؛ وهذا عامٌّ في البكر والثيب، ثم جاءت السنة بالرجم في حق الثيب، والتغريب في حق البكر، فوجب الجمع بينهما^(٢)، ولهذا قال علي رضي الله عنه: (جلدتها بكتاب الله، ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ)^(٣). ولحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه^(٤)، وهو صريحٌ فلا يترك إلا بمثله.

والثانية: يُرجم، ولا يُجلد^(٥)؛ لأنه ﷺ رجم ماعزًا والغامدية - رضي الله عنهما -، ولم يجلدْهُما^(٦).

وقال ﷺ: «واغدُ يا أنيسُ إلى امرأة هذا، فإن اعترفت، فارجمها»^(٧). ولم يأمره بجلدِها.

وكان هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ. قال الأثرم رحمته الله: (سمعتُ أبا عبد الله يقول في حديث عبادة: إِنَّهُ أَوَّلُ حَدِّ نَزَلٍ، وَإِنَّ حَدِيثَ مَاعِزٍ بَعْدَهُ، رَجَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

(١) واختار هذه الرواية جمعٌ من الأصحاب، منهم: الخرقى، وغلّام الخلال، والقاضي رحمته الله. انظر: مسائل عبد الله (ص ٣٤٩)؛ الروايتين والوجهين (٢/ ٣١٣)؛ المغني (١٢/ ٣٠٨)؛ الإنصاف (٢٦/ ٢٣٩-٢٤١).

(٢) انظر: زاد المسير (٥/ ٦)؛ الروايتين والوجهين (٢/ ٣١٤)؛ المغني (١٢/ ٣١٤)؛ شرح الزركشي (٦/ ٢٧٠).

(٣) رواه الإمام أحمد (٩٤٢)، والبيهقي (٨/ ٢٢٠)، والحاكم (٤/ ٣٦٥) وصححه، ووافقه الذهبي. وقال الألباني في الإرواء (٨/ ٦): (إسناده صحيح على شرط مسلم).

ورواه البخاري (٦٨١٢) مختصراً، بلفظ: (قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ).

(٤) تقدم تخريجه في المسألة السابقة. و الشاهد منه قوله ﷺ: «والثيبُ بالثيبِ جلدُ مائةٍ والرَّجْمُ».

(٥) نقله الأكثر عن الإمام أحمد رحمته الله، وهو المذهب. انظر: مسائل ابن منصور (٧/ ٣٤٦٢)؛ مسائل صالح (ص ٣١٠)؛ الفروع (١٠/ ٤٩)؛ الإنصاف (٢٦/ ٢٣٨)؛ الإقناع (٤/ ٢١٧)؛ المتتهن (٢/ ٢٨٦).

(٦) خبر ماعز رضي الله عنه، رواه البخاري (٦٨٢٤)، ومسلم (١٦٩٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وخبر الغامدية رضي الله عنها رواه مسلم (١٦٩٥) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٧) رواه البخاري (٢٣١٤)، ومسلم (١٦٩٧) من حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما.

ولم يجلدته، وعُمِّرُ رَجَمَ ولم يجلد^(١).

✽ المسألة الثالثة:

إذا زنى الحرُّ غيرُ المحصَّن، جُلِدَ مائةَ جلدة، وعُزِّبَ عاماً^(٢).

لقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾؛ ولقوله ﷺ: «البكرُ بالبكرِ، جلدٌ مائة، وتغريبٌ عام»^(٣).

✽ المسألة الرابعة:

وإذا زنى غيرُ الحرِّ، لم يُرَجَمَ بالإجماع^(٤).

لقوله ﷺ: «فَإِنْ أَتَىكَ يَمْحِشُهُ فَعَلَيْهِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ» [النساء: ٢٥]. والرَّجْمُ لَا يَنْتَصِفُ، وإيجابُهُ كله يخالف النصَّ^(٥).

(١) المغني (٣١٣/١٢). وانظر: المبدع (٦٠/٩-٦٢).

(٢) أجمع العلماء - ﷺ - على وجوب جلد الزَّانِي غيرِ المحصَّن، واختلفوا في تغريبه.

والمذهب: أنَّ الحرَّ غيرِ المحصَّن يُعْرَبُ إلى مسافةِ القصرِ عاماً.

ومثله الحرُّ غيرِ المحصنة، فتُعْرَبُ مع مَحْرَمِها وجوباً، وعليها أُجْرَتُهُ من مالِها، فإنْ تَعَذَّرَتْ فمن بيتِ المال.

فَيُخْرَجُ معها المَحْرَمُ حتَّى يُسَكِّنَهَا في موضعِ التغريب، ثم إنْ شاء رجع إذا أَمِنَ عليها، وإنْ شاء أقام معها.

فإنْ تَعَذَّرَ المَحْرَمُ، فالمنصوص عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُا تُعْرَبُ وحدها، وهو المذهب.

وذكر ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ احتمالاً بسقوط النفي إنْ تَعَذَّرَ المَحْرَمُ، وقَوَاهُ المرداوي رَحِمَهُ اللهُ.

انظر: الإجماع (ص ١٦٠)؛ الاستذكار (٤٨/٢٤)؛ المغني (٣٢٢/١٢، ٣٢٥)؛ شرح الزركشي

(٢٧٧/٦، ٢٧٩)؛ الإنصاف (٢٥٤-٢٦١)؛ الإقناع (٢١٨-٢١٩)؛ المنتهى (٢٨٦/٢)؛ شرح

المنتهى للبهوتي (١٨٤/٦).

(٣) انظر: المبدع (٦٤/٩).

(٤) والمذهب: أنَّ حَدَّهُ خَمْسُونَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ قَتْنًا، وَلَا يُعْرَبُ. وَإِنْ كَانَ مُبْعَضًّا، فَحَدُّهُ الْجُلْدُ والتغريبُ

بحسَابِ مَا فِيهِ مِنَ الْحَرِيَّةِ وَالرَّقِّ، فَإِنْ كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا، جُلِدَ خَمْسًا وَسَبْعِينَ جَلْدَةً، وَعُزِّبَ نِصْفُ

عام، وهكذا.

انظر: المغني (٣١٥-٣١٦)؛ الإقناع (٢١٩-٢٢٠)؛ المنتهى (٢٨٧/٢)؛ شرح المنتهى

للبيهوتي (١٨٥/٦).

(٥) انظر: المبدع (٦٢/٩).

● المسألة الخامسة:

الجلد في الزنى أشد منه في سائر الحدود^(١).

لأن الله تعالى خص الزنى بمزيد تأكيد بقوله: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾؛ ولا يمكن ذلك في العدد، فتعين جعله في الصفة.

ولأن ما دونه أخف منه عدداً، فلا يجوز أن يزيد عليه في إيلاجه ووجعه؛ لأنه يُفضي إلى التسوية بينهما، أو زيادة القليل على ألم الكثير^{(٢)(٣)}.

● المسألة السادسة:

ذكر الخرقى رحمته الله أن العبد يضرب بسوط دون سوط الحر^(٤)؛ لأن حده أقل عدداً، فيكون أخف سوطاً.

والمذهب التسوية بينهما فيه^(٥)؛ لقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]؛ ولا يتحقق تنصيف العذاب إذا نصفتا العدد إلا مع تساوي السوطين^(٦).

(١) فأشد الجلد جلد الزنى، ثم جلد القذف، ثم جلد شرب المسكر، ثم جلد التعزير. نص عليه الإمام أحمد رحمته الله. وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (١٩٠/٢٦)؛ الإقناع (٢٠٩/٤)؛ المنتهى (٢٨٤/٢)؛ الروض المربع (٩٩٠/٢).

(٢) انظر: المغني (٥١١/١٢)؛ معونة أولي النهى (٤٢٥/١٠).

(٣) انظر: المبدع (٤٨/٩).

(٤) انظر: مختصر الخرقى (ص ٢٢٥)؛ الواضح في شرح الخرقى (٤٦٩/٤)؛ الإنصاف (١٨٥-١٨٦/٢٦).

(٥) وهو ظاهر إطلاق الإقناع والمنتهى.

انظر: شرح الزركشي (٣٩٤/٦)؛ الإنصاف (١٨٥-١٨٦/٢٦)؛ الإقناع (٢٠٨-٢٠٩/٤)؛ المنتهى (٢٨٣/٢).

(٦) انظر: المبدع (٥٠/٩).

* المسألة السابعة:

أجمع العلماء رحمهم الله أن الزنا يثبت بأربعة شهود، ولا يثبت بأقل من ذلك ^(١).

لقوله رحمهم الله: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]؛ وقوله: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَاقُولُوا لَهُمْ أَلْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣].

وسواء شهدوا بزنى قديم أو حديث، فإنه يثبت بشهادتهم، ويجب به الحد على الصحيح من المذهب ^(٢)؛ لعموم الآيات السابقة، وكسائر الحقوق. وقال الحسن بن حامد رحمته الله ^(٣): لا تقبل البيضة على زنى قديم ^(٤)؛ لأن تأخير الشهادة إلى هذا الوقت يدل على التهمة، فيدرا الحد بها ^(٥).

(١) وأجمعوا كذلك على ثبوت الزنا بالإقرار في الجملة، مع اختلافهم في شروط الشهادة والإقرار به. انظر: الإجماع (ص ١٦٢)؛ مراتب الإجماع (ص ٢١٤)؛ بداية المجتهد (٤/ ٢٧٨، ٢٨٠)؛ المغني (١٢/ ٣٦٢-٣٦٣).

والمذهب أن شرط ثبوت الزنا بالشهادة: أن يشهد على الزاني أربعة رجال عدول في مجلس واحد، بزنى واحد، ويصفونه تصريحاً، بقولهم: رأينا ذكره في فرجها. ونحوه. وشرط ثبوت الزنا بالإقرار: أن يُقرَّ المكلَّف المختار على نفسه أربع مرَّات - ولو في مجالس متفرقة -، ويصرِّح بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الوطء، ولا يرجع عن إقراره حتى يتمَّ الحدُّ. انظر: الإقناع (٤/ ٢٢٣-٢٢٤)؛ المنتهى (٢/ ٢٢٨)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/ ١٩٢-١٩٤).

(٢) انظر: الإقناع (٤/ ٢٢٦)؛ المنتهى (٢/ ٣٩٧)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/ ٦٣٨)؛ كشف القناع (٦/ ١٠٣). (٣) هو أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي، إمام الحنابلة في زمانه، وخاتمة طبقة المتقدمين من الأصحاب. تفقه على أبي بكر عبد العزيز بن جعفر المعروف بغلام الخلال، وأبي بكر النجاد وجماعة، وتلمذ له طائفة من الأعيان، من أبرزهم: القاضي أبو يعلى الفراء. وكان رحمته الله عفيفاً قانعاً، ينسخ الكتب بيده، ويقطع من أجرته، فسُمِّيَ الوارِق من أجل ذلك. من مصنفاته: «الجامع» في المذهب، نحواً من أربعمائة جزء، و«شرح الخرقى»، و«تهذيب الأجوبة». توفي سنة (٤٠٣هـ) وهو راجعٌ من الحج.

انظر: طبقات الحنابلة (٣/ ٣٠٩)؛ المقصد الأرشد (١/ ٣١٩)؛ المنهج الأحمد (٢/ ٣١٤).

(٤) انظر: المستوعب (٢/ ٣٧٤)؛ المغني (١٢/ ٣٧٣-٣٧٢)؛ الفروع (١١/ ٣٢٢)؛ الإنصاف (٢٩/ ٢٥٨).

(٥) انظر: المبدع (٩/ ٧٦، ٨٣).

✽ المسألة الثامنة:

لا تُقبل شهادة النساء في إثبات الرِّنا باتفاق العلماء، إلا ما رُوي عن عطاء، وحمَّاد^(١) أنه يُقبل فيه ثلاثة رجال وامرأتان^(٢)، وهو خلاف النص^(٣).
ولا تقبل فيه شهادة العبد في أشهر الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(٤).
وعنه: تقبل شهادته^(٥)؛ لعموم النص، ولأنه عدلٌ مسلمٌ ذكرٌ، فقبل كالحر.
وجوابه: أنه مُختلفٌ في قبول شهادته في سائر الحقوق، وتلك شبهةٌ تمنع قبول شهادته في الحد^{(٦)(٧)}.

- (١) هو: أبو إسماعيل حماد بن أبي سليمان الأشعري مولا لهم الكوفي، الإمام العلامة، فقيه العراق. روى عن أنس بن مالك، وتفقه بإبراهيم النخعي، وهو أنبل أصحابه وأفقههم وأقيسهم، وأبصرهم بالمناظرة والرأي، وكان إبراهيم يقول: (عليكم بحمَّاد، فإنه قد سألني عن جميع ما سألني عنه الناس). وهو شيخُ أبي حنيفة، صحبةٌ ثمانية عشر عاماً حتى مات، وكان أبو حنيفة يقول: ما صليت صلاةً مُدَّ مات حماد إلا استغفرت له مع والدي. توفي رحمته الله سنة (١٢٠هـ). انظر: تهذيب الكمال (٧/٢٦٩)؛ سير أعلام النبلاء (٥/٢٣١)؛ الطبقات السنية (١/٧٩).
- (٢) قال ابن قدامة رحمته الله: (وهو شذوذٌ لا يُعوَّلُ عليه). المغني (١٢/٣٦٣). وانظر: الحاوي (٧/١٧)؛ الاستذكار (٢٤/٦٣-٦٤)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (١١/٣٤٠)؛ رحمة الأمة (ص ٢٨٦).
- (٣) وهو قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَهُمْ شُهُلَةٌ﴾؛ فالأربعة اسم لعدد الذكور، وظاهر الآية الاكتفاء في الشهادة بأربعة، فلو أقمنا المرأتين مقامَ الرجل، خرجنا عن ظاهر الآية لاشتراط الخمسة. انظر: المغني (١٢/٣٦٣)؛ شرح الزركشي (٦/٩٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/١٩٣).
- (٤) اختاره ابن قدامة رحمته الله، وقال: (ولا نعلم في هذا خلافاً، إلا رواية حُكيث عن أحمد، أن شهادتهم تقبل، وهو قول أبي ثور). المغني (١٢/٣٦٣). وانظر: الفروع (١١/٣٥٧)؛ الإنصاف (٢٦/٣١٣).
- (٥) استظهره الزركشي رحمته الله، وهو المذهب. انظر: شرح الزركشي (٦/٣٠٠)؛ الإنصاف (٢٦/٣١٣)؛ الإقناع (٤/٢٢٤)؛ المنتهى (٢/٢٢٨)؛ معونة أولي النهي (١٠/٤٥٧-٤٥٨).
- (٦) انظر: المغني (١٢/٣٦٣-٣٦٤).
- (٧) انظر: المبدع (٩/٧٦).

● المسألة التاسعة:

ولا يُشترط مجيء الشهود في مجلس واحد، في إحدى الروايتين عن أحمد رحمته الله^(١).
 لقوله تعالى: ﴿لَوْ لَا جَاءَ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]؛ ولم يذكر المجلس.
 ولأن كل شهادة مقبولة إن اتفقت، تُقبل إن اختلفت في مجالس، كسائر
 الشهادات^{(٢)(٣)}.

● المسألة العاشرة:

وإن شهد ثلاثة بالزنى، وامتنع الرابع من الشهادة أو لم يكملها، فهم قذفة،
 وعليهم الحد^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَتًا جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]؛
 وهذا يؤجِب الحد على كل رام لم يشهد بما قاله أربعة^(٥).

● المسألة الحادية عشرة:

ولا يُقيم الإمام الحد بعلمه^(٦)؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِمْ أَزْبَعَةً مِنْكُمْ﴾
 [النساء: ١٥]؛ وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣].
 ولأنه متهم في حكمه بعلمه وتلك شبهة يُدرأ بها الحد^(٧).

(١) والرواية الثانية: أنه يُشترط مجيئهم في مجلس واحد، سواء جاءوا مجتمعين أو مُتفرقين. وهو
 المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. انظر: الفروع (١٠/٦٤)؛ الإنصاف (٢٦/٣١٦)؛ الإقناع (٤/٢٢٤)؛
 المنتهى (٢/٢٨٨).

(٢) انظر: رؤوس المسائل لأبي المواهب العكبري (٥/٦٠٧-٦٠٩)؛ المغني (١٢/٣٦٥).

(٣) انظر: المبدع (٩/٧٧).

(٤) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٤/٢٢٥)؛ المنتهى (٢/٢٨٨)؛ كشف القناع (٦/١٠١).

(٥) انظر: المبدع (٩/٧٧).

(٦) فلا بد من ثبوت مُوجبه بيينة أو إقرار، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢٦/١٨٢)؛ الإقناع (٤/٢٠٨)؛ المنتهى (٢/٢٨٣)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/١٦٨).

(٧) انظر: المبدع (٩/٤٦).

الآيتان: الثانية، والثالثة

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٤-٥].

وتحتهما خمس مسائل.

● المسألة الأولى:

القَذْفُ لغة: رَمَى الشيء بقوة، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي الرَّمْيِ بِالزَّنْيِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَكْرُوْهَاتِ. يُقَالُ: قَذَفَ يَقْذِفُ قَذْفًا، فَهُوَ قَاذِفٌ. وَجَمْعُهُ: قُذَافٌ وَقَذْفَةٌ، كَفَاسِقٍ وَفُسَاقٍ وَفَسَقَةٌ^(١).

وشرعاً: الرَّمْيُ بِالزَّنْيِ أَوْ اللَّوَاطِ، أَوْ الشَّهَادَةُ بِأَحَدِهِمَا وَلَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ^(٢).

وهو محرمٌ بالإجماع^(٣)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]^(٤).

● المسألة الثانية:

أجمع العلماء ﷺ أَنَّ الْمَكْلَفَ إِذَا قَذَفَ مُحْصَنًا، فعليه الحدُّ^(٥).

فإن كان القاذفُ حرًّا، فحدُّه ثمانون جلدَةً بالإجماع^(٦).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

وإن كان قنًا، فحدُّه أربعون جلدَةً عند أكثر العلماء.

(١) انظر: المطلع (ص ٤٥٤)؛ لسان العرب (٩/ ٢٧٦-٢٧٧)؛ المصباح المنير (ص ٢٥٦)، (قذف) فيهما.

(٢) وعرفه بنحو هذا التعريف في الإقناع (٤/ ٢٢٩)، والمنتهى (٢/ ٢٨٩).

(٣) انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٢٩-٢٣٠)؛ المغني (١٢/ ٣٨٣).

(٤) انظر: المبدع (٩/ ٨٣).

(٥) انظر: مراتب الإجماع (ص ٢٢١-٢٢٢)؛ المغني (١٢/ ٣٨٤، ٣٨٧)؛ الإقناع لابن القطان

(٤/ ١٨٤٣-١٨٤٨).

(٦) انظر: مراتب الإجماع (ص ٢١٩)؛ بداية المجتهد (٤/ ٢٨٢)؛ المغني (١٢/ ٣٨٦).

وقيل: يُجلد ثمانين كالحُر^(١)؛ لعموم الآية.

والصحيح الأول؛ لإجماع الصحابة رضي الله عنهم، قال عبد الله بن عامر بن ربيعة^(٢):
(أدركتُ أبا بكر، وعمر، وعثمان، والخلفاء هلمَّ جزاً، ما رأيتُ أحداً جلدَ عبدٍ في
فرية أكثر من أربعين)^(٣).

ولأنه حدٌ يتبعُض، فكان العبدُ فيه على النصف من الحر، كحدِّ الزنى^(٤).

والآية وإن كانت عامةً فدليلنا خاصٌّ، والخاصُّ مُقدَّم^(٥).

❁ المسألة الثالثة:

والمُخصَّن - الذي يجبُ الحدُّ بِقَدْفِهِ - هو: الحرُّ، المسلمُ، العاقلُ، العفيفُ عن
الزنى ظاهراً، الذي يُجامعُ مثله^(٦).

(١) وهو قول طائفةٍ من أهل العلم، منهم: عمر بن عبد العزيز، وداود، وابن حزم رضي الله عنه، وعامةُ أهل العلم
على خلافه. انظر: الحاوي (٢٥٦/١٣)؛ المحلى (١٦٢/١١)؛ المقدمات الممهدات (٢٦٥/٣)؛ بداية
المجتهد (٢٨٢/٤)؛ المغني (٣٨٨-٣٨٧/١٢).

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي المدني، حليف بنى عدى بن كعب من قريش.
وُلِدَ على عهد النبي ﷺ، وتوفي ﷺ وهو ابن أربع أو خمس سنين، وروى عنه، وعن عمر، وعثمان،
وعائشة رضي الله عنهم وغيرهم، وكان أبوه عامر بن ربيعة من كبار الصحابة. توفي سنة (٨٥هـ).
انظر: الاستيعاب (٩٣٠/٣)؛ تهذيب الكمال (١٤٠/١٥)، الإصابة (١٣٧-١٣٨/٤).

(٣) رواه مالك في الموطأ (٢٣٩٥) بنحوه ولم يذكر أبا بكر رضي الله عنه. وصحَّحه ابن الملقن في البدر المنير (٦٤٥/٨).
ورواه البيهقي (٢٥١/٨) من طريق مالك، ثم رواه من طريق آخر بلفظ: (لقد أدركت أبا بكر، وعمر،
وعثمان رضي الله عنهم، ومن بعدهم من الخلفاء، فلم أرهم يضربون المملوك في القذف إلا أربعين).
انظر: التلخيص الحبير (٦٣/٤)؛ التحجيل (ص ٥٢٦).

وانظر: الحاوي (٢٥٦/١٣)؛ الاستذكار (١٢٠/٢٤)؛ المغني (٣٨٨/١٢).

(٤) انظر: المغني (٣٨٨/١٢)؛ الممتع (٦٨٠/٥)؛ معونة أولي النهى (٤٦٦/١٠).

(٥) انظر: المبدع (٨٤/٩).

(٦) وهذه الشروط معتبرة في الإحصان عند عامة أهل العلم، قال ابن قدامة رحمته الله: (وبه يقول جماعة
العلماء قديماً وحديثاً، سوى ما روي عن داود أنه أوجب الحدَّ على قاذف العبد. وعن ابن المسيب
وابن أبي ليلى، قالوا: إذا قذف ذميَّةً ولها ولد مسلم، يُحدُّ). المغني (٣٨٥/١٢). وانظر: أحكام
القرآن للجصاص (٢٦٧/٣)؛ بداية المجتهد (٢٨١/٤).

أَمَّا الحرية والإسلام؛ فلأنَّ حُرْمَةَ العبدِ والكافرِ ناقصةٌ، فلا ينتهض لإيجاب الحد. والآيةُ الكريمة^(١) وردتْ في الحرَّةِ المسلمةِ، وغيرُها ليس في معناها. وأما العقلُ؛ فلأنَّ المجنونَ لا يُعَيَّرُ بالزَّنى، ولا يَلْحَقُهُ شَيْنٌ؛ لعدم تكليفه. وأما العِفَّةُ عن الزنى؛ فلأنَّ غيرَ العفيف لا يُشِينُهُ القذفُ، والحدُّ إنما وجب من أجل ذلك.

وأما كونه مَمَّنْ يجامِعُ مثلهُ - وأقلُّه ابنُ عشر سنين، وبنتُ تسع سنين - فلأنَّ غيرَه لا يُعَيَّرُ بالقذف؛ لِتَحَقُّقِ كَذِبِ القاذِفِ^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة الرابعة:

مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً يُتَصَوَّرُ مِنْهُمْ الزَّنى عَادَةً بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - كقوله: هُمْ زُناةٌ - فعليه حَدٌّ وَاحِدٌ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ﴾؛ ولم يُفَرَّقْ بين قَذْفٍ واحدٍ أو جماعةٍ.

ولأنَّ الحدَّ إنما وجِبَ بإدخالِ المَعْرِةِ علىِ المَقْدُوفِ بِقَذْفِهِ، وبِحَدِّ واحدٍ يَظْهَرُ كَذِبُ هذا القاذِفِ، وتزولِ المَعْرِةُ، فوجب أن يُكْتَفَى به، بخلاف ما إذا قَذَفَ كُلَّ

(١) وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ﴾ الآية.

انظر: تفسير الطبري (١٧/١٦١)؛ أحكام القرآن للجصاص (٣/٢٦٧)؛ تفسير ابن كثير (٦/٤٤٦٥).

(٢) انظر: الممتع (٥/٦٨١-٦٨٢)؛ شرح الزركشي (٦/٣٠٧-٣٠٨)؛ الإنصاف (٢٦/٣٥٠-٣٥٤)؛ الإقناع (٤/٢٣٠)؛ المنتهى (٢/٢٩٠).

(٣) انظر: المبدع (٩/٨٥).

(٤) وإن قَذَفَهُمْ بكلماتٍ، فعليه حدٌّ لكلِّ واحدٍ منهم؛ لتعدُّدِ القذفِ وتعدُّدِ محلِّه. وأما مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً أو أَهْلًا بِلِدٍّ لا يُتَصَوَّرُ الزَّنا مِنْ جَمِيعِهِمْ عَادَةً، فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ، ولا حدَّ عليه؛ لأنه لا عَارَ عليهم بما قال؛ للقطْعِ بكذِبِهِ. وهو المذهب في جميع ما سبق. انظر: الإنصاف (٢٦/٤٠٤-٤٠٧)؛ الإقناع (٤/٢٣٦، ٢٣٧)؛ المنتهى (٢/٢٩٣، ٢٩٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٢١٢، ٢١٥)؛ كشاف القناع (٦/١١٢-١١٤).

واحد قَدْفاً مُفْرَدًا، فَإِنْ كَذَبَهُ فِي قَذْفٍ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ كَذِبُهُ فِي آخَرَ، وَلَا تَزُولُ الْمَعْرَةُ عَنْ أَحَدٍ الْمَقْذُوفِينَ بِحَدِّهِ لِلآخَرِ.

وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِطَلَبِهِمْ جَمِيعًا، أَوْ طَلَبِ بَعْضِهِمْ^(١)؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثَابِتٌ لَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، فَأَتَيْهِمْ طَالِبٌ بِهِ، اسْتَوْفَى وَسَقَطَ، وَلَمْ يَكُنْ لغيره المطالبةُ به، كَحَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى أَوْلِيَائِهَا فِي تَزْوِيجِهَا، إِذَا قَامَ بِهِ وَاحِدٌ سَقَطَ عَنْ الْبَاقِينَ^{(٢)(٣)}.

❁ المسألة الخامسة:

لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَاذِفِ حَتَّى يَتُوبَ^(٤).

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَالْمُذَنَّبُونَ تَمْنَنِينَ جَلْدَةً وَلَا يَنْقَبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾﴾.

وَالْقَاذِفُ الَّذِي تُرَدُّ شَهَادَتُهُ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَأْتِ بِمَا يُحَقِّقُ قَذْفَهُ.

فَإِنْ أَتَى بِمَا يُحَقِّقُهُ، كَالزَّوْجِ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ وَيُحَقِّقُ قَذْفَهُ بِالْبَيِّنَةِ أَوِ اللَّعَانِ، وَكَالْأَجْنَبِيِّ يَقْذِفُ أَجْنَبِيَّةً وَيُحَقِّقُ قَذْفَهُ بِالْبَيِّنَةِ، فَإِنَّهُ لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ، وَلَا يُحَدُّ، وَلَا يَفْسُقُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا رَتَّبَ الْأَحْكَامَ الْمَذْكُورَةَ عَلَى مَجْمُوعِ الْأُمُورِ: رَمَى

(١) فَإِنْ طَالَبَ بَعْضُهُمْ بِالْحَدِّ فَأُقِيمَ عَلَى الْقَاذِفِ، ثُمَّ طَالَبَ غَيْرُهُ، لَمْ يُحَدَّ مَرَّةً أُخْرَى، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

انظر: الإنصاف (٢٦/٤٠٤-٤٠٧)؛ الإقناع (٤/٢٣٦، ٢٣٧)؛ المنتهى (٢/٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) انظر: المغني (١٢/٤٠٦)؛ شرح الزركشي (٦/٣٢٠).

(٣) انظر: المبدع (٩/٩٨).

(٤) سِوَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ أَوْ لَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. انظر: الإنصاف (٢٩/٣٩٠)؛ الإقناع (٤/٥١٠)؛ المنتهى (٢/٤٠٤).

(٥) فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَنْقَبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ التَّوْبَةِ، وَهُوَ عَامٌّ قَبْلَ الْحَدِّ وَبَعْدَهُ. وَيُؤَكِّدُهُ: أَنَّ الْقَذْفَ هُوَ الذَّنْبُ الَّذِي أَوْجَبَ رَدَّ الشَّهَادَةِ، وَاسْتَحَقَّتْ بِهِ الْعُقُوبَةُ، فَيَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهِ لَا بِإِقَامَةِ الْحَدِّ، لِأَنَّ الْحَدَّ كَفَّارَةٌ وَتَطْهِيرٌ، فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيلُ رَدِّ الشَّهَادَةِ بِهِ.

انظر: المغني (١٤/١٩٠)؛ معونة أولي النهي (١٢/٤٨).

المُخَصَّنَاتِ، وعدم الإتيان بأربعة شهداء. فإذا لم يوجد ذلك، لم تثبت الأحكام المذكورة؛ لانتفاء شرطها^(١).

فإن تاب قُبِلَتْ شهادته^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٣).

وتوبته أن يُكْذِبَ نفسه^(٤)؛ لما روي عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ

(١) انظر: المغني (١٤/١٨٠٠)؛ الممتع (٦/٣٤٥).

(٢) سواء أُقِيمَ عليه الحدُّ أولاً، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٩/٣٩٠)؛ الإقناع (٤/٥١٠)؛ المنتهى (٢/٤٠٤).

(٣) وجه الاستدلال: أن الله ﷻ أوجب الحدَّ على القَدَفَةِ، وردَّ شهادتهم، وحَكَمَ بِفَسْقِهِمْ، ثم استثنى التائبين بقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾؛ والاستثناء من النفي إثبات، فيكون تقديره: إلا الذين تابوا فاقبلوا شهادتهم وليسوا بفاسقين.

فإن قيل: إنما يعود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة وخُذها؛ بدليل أنه لا يعود إلى الجَلْدِ. فالجواب: أن الأصل عَوْدُ الاستثناء إلى الجُمْلِ كُلِّهَا؛ لأنها عُطِفَتْ بالواو، فكانت كالجملة الواحدة، فعاد الاستثناء إلى جميعها؛ ولهذا لما قال النبي ﷺ: ﴿لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [رواه مسلم (٦٧٣)]، عاد الاستثناء إلى الجملتين جميعاً. فإن قام مانع يمنع عود الاستثناء إلى بعض الجُمْلِ، عُومِلَ بمقتضاه. ومن ذلك: أن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ لا يعود على الجَلْدِ المأمور به بقوله: ﴿فَتَجِدُوهُمْ تَنَبُّيْنَ جَلَدَةً﴾ بالاتفاق؛ لأنه حقٌّ لآدميٍّ، فلا يسقط بالتوبة. لكنه يعود على ردِّ الشهادة، والوصف بالفسق الواردين في قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾؛ على مقتضى الأصل.

وذكر ابن قدامة رحمه الله أن عَوْدَ الاستثناء في الآية إلى ردِّ الشهادة أولى من عَوْدِهِ إلى الفسق؛ لأنَّ ردَّ الشهادة هو المأمور به، فيكون هو الحكم، وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ خَرَجَ مخرج الخبر والتعليل لردِّ الشهادة، وعَوْدُ الاستثناء إلى الحكم المقصود أولى من ردِّه إلى التعليل. ويُقال أيضاً: لما دلَّتْ الآية أَنَّ الفسْقَ علَّةٌ لردِّ الشهادة، وأنه يزول بالتوبة، وجب قبول شهادة التائب؛ لزوال علة المنع. انظر: زاد المسير (٦/١٢)؛ الإشارات الإلهية (٣/٥٢)؛ المغني (١٤/١٩٠)؛ شرح الزركشي (٧/٣٥٤)؛ معونة أولي النهى (١٢/٤٩). وانظر: إعلام الموقعين (٢/٣٣٨-٢٤٤)؛ التحبير شرح التحرير (٦/٢٥٨٩)؛ شرح الكوكب المنير (٣/٣١٨).

(٤) نصُّ عليه، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٩/٣٩٤)؛ الإقناع (٤/٥١٠)؛ المنتهى (٢/٤٠٤).

بَعْدَ ذَلِكَ ﴿. أَنَّهُ قَالَ : «تَوْبَتُهُ إِكْذَابُ نَفْسِهِ»^(١).

فيقول: كَذَبْتُ فِيمَا قُلْتُ. وَلَوْ عَلِمَ صِدْقَ نَفْسِهِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ كَاذِبٌ حُكْمًا^(٣)^(٤).

الآيات: الرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة

لَمْ يَقَالَ لِلنَّبِيِّ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَتْ أَحَدُهُمْ أَزْوَاجُهُمْ بِأَلَلِهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٦) وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ^(٧) وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَزْوَاجُهُمْ بِأَلَلِهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ^(٨) وَالْخَمْسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿[النور: ٦-٩].

وتحتها تسع مسائل:

(١) لم أجده مسنداً مرفوعاً إلى النبي ﷺ. وقد أورده ابن قدامة في المغني (١٤/١٩١)، فقال: (روى الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، عن النبي ﷺ...) فذكره.

وذكر السيوطي في الدر المنثور (١٠/٦٤٦)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٢/٤٧٤) أن ابن مردويه أخرجه عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: (توبتهم إكذابهم أنفسهم؛ فان كذبوا أنفسهم قبلت شهادتهم). وأخرج عبد الرزاق (٣/١٣٥٦٣) عن ابن المسيب أنه قال: (توبته أن يكذب نفسه). وأخرج نحوه ابن أبي شيبة (٤/٢٠٩٢٤) عن طاوس، والسيوطي في الدر المنثور (١٠/٦٤٧) عن الشعبي، والزهري، وطاوس، وغيرهم.

(٢) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. وقيل: إن عَلِمَ صِدْقَ نَفْسِهِ، فتوبته أن يقول: تَدِمْتُ عَلَى مَا قُلْتُ، ولن أعود إلى مثله، وأنا تائب منه، ونحو ذلك. واستحسن الزركشي رحمه الله هذا القول، وصوبه المرادوي رحمه الله.

انظر: شرح الزركشي (٧/٣٥٨)؛ الإنصاف (٢٩/٣٩٤-٣٩٦)؛ الإقناع (٤/٥١٠)؛ المتهى (٢/٤٠٤).

(٣) ووجه ذلك: أن الله ﷻ سَمَّى الْقَاذِفَ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ: كَاذِبًا. عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِأَشْهَادِهِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾. فتكذيب الصادق نفسه يرجع إلى أنه كاذبٌ في حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. انظر: المغني (١٤/١٩٢)؛ شرح الزركشي (٧/٣٥٨).

(٤) انظر: المبدع (١٠/٢٣٥).

✽ المسألة الأولى:

اللَّعَانُ لَغَةٌ: مصدرٌ لَاعَنَ يُلَاعِنُ لِعَانًا. ولا يكونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ، يُقال: لَاعَنَ امرأته لِعَانًا، ومُلاعِنَةً. وقد تَلَاعَنَّا وتَلَاعَنَّا بِمعْنَى واحدٍ^(١).

واللَّعَانُ مُشْتَقٌّ مِنَ اللَّعْنِ، وَسُمِّيَ بِذلكَ لِأَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الزوجين يَلْعَنُ نَفْسَهُ في الخامسة إن كان كاذبًا. وقيل: لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لا يَنْفَكُ عَنْ أَنْ يَكُونَ كاذبًا، فَتَحْصُلُ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ^(٢).

وشرعًا: شهاداتٌ مؤكِّداتٌ بِإيمانٍ مِنَ الجانبين، مقرونةٌ بِاللَّعْنِ والغَضَبِ، قائمةٌ مقامَ حَدِّ قَذْفٍ في جانبِهِ، وَحَدِّ زَنَى في جانبِها^(٣).

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَنْ يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَاءٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ الآيات.

وقد نزلت سنة تسع، عند انصرافه ﷺ من تبوك في هلال بن أمية^(٤)، أو عُوَيْر

(١) انظر: المطلع (ص ٤٢٠)؛ لسان العرب (٣٨٧/١٣)؛ المصباح المنير (ص ٢٨٦)، (لعن) فيهما.

(٢) وقال ابن قائد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وسُمِّيَ اللعان؛ لقول الرجل: وعليّ لعنة الله. واختير لفظ اللعان على الغضب، وإن كانا موجودين في لعانها؛ لأن اللعنة متقدمة في الآية الكريمة، ولأنَّ جانب الرَّجُل فيه أقوى؛ لأنه قادرٌ على الابتداء دونها، ولأنه قد ينفكُّ لعانته عن لعانها، ولا ينعكس. وقيل: سُمِّيَ لِعَانًا مِنَ اللعن، وهو الطرد والإبعاد؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يبعد عن صاحبه، ويحرمُ النكاح بينهما أبدًا، بخلاف المطلق وغيره). حاشية المتهنى (٣٦٩/٤). وانظر: الإنصاف (٣٦٩/٢٣)؛ الشرح الممتع (٢٨٣/١٣).

(٣) وعرفه صاحبُ الإقناع (٥٩٩/٣) بهذا التعريف، وزاد فيه: (... قائمةٌ مقامَ حَدِّ قَذْفٍ أو تعزيرٍ في جانبِهِ، وَحَدِّ زَنَى في جانبِها)؛ ليدخل فيه ملاعنة الزوجة غير المحصنة؛ فإن الواجب بقذفها هو التعزير. واللعانُ مِنْ زوجها يقوم مقامه. وعرفه بنحوه في المتهنى (١٩٥/٢)، لكنه قال: (... قائمةٌ مقامَ حَدِّ قَذْفٍ أو تعزيرٍ في جانبِهِ، وحسب في جانبِها). لأنه إذا لَاعَنَ وَأَمْسَكَتْ، حُسِبَتْ حتَّى تُلَاعِنَ أو تُقَرَّرَ بالزنا فَتُحَدَّ لَهُ. قال البهوتي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فلا خلاف بين التعبيرين في المعنى). حواشي الإقناع (٩٦٧/٢). وانظر: كشاف القناع (٣٩٠/٥).

(٤) هو: هلال بن أمية بن عامر الأنصاري الواقفي، من بني واقف. صحابي جليل، شهد بدرًا وأُحُدًا ومابعدهما من المشاهد، وكان أحد الثلاثة الذي تخلفوا عن غزوة تبوك، فنزل فيهم قوله ﷺ: ﴿وَلَكَّ أَلَلْنَتَهُ أَلَّيْبٌ خَلْفُهَا﴾. قيل: عاش ﷺ إلى خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: الاستيعاب (١٥٤٢/٤)؛ أسد الغابة (٦٣٠/٤)؛ الإصابة (٥٤٦/٦).

العجلاني^(١)، ويحتمل أنها نزلت فيهما^(٢).

● المسألة الثانية:

مَنْ قَذَفَ أَجْنِبِيَّةً بِالزَّنى، لَمْ يُشْرَعْ لَهُ اللَّعَانُ بِالْإِجْمَاعِ^(٣).

فإن كانت محصنة فعليه الحد، وإن كانت غير محصنة عُرِّرَ لقوله تعالى:

(١) هو: عُوَيْمِرُ بْنُ أَبِيضٍ - وقيل: عويمر بن الحارث بن زيد - الأنصاري العجلاني.

وهو الذي رمى زوجته بشريك بن سحماء، فلاعن بينهما النبي ﷺ، وكان ذلك في شعبان سنة تسع من الهجرة، لما قَدِمَ ﷺ من تبوك. انظر: الاستيعاب (١٢٢٦/٣)؛ أسد الغابة (١٧/٤)؛ الإصابة (٤٦٦/٤).

(٢) أما خبر هلال ابن أمية، فقد رواه البخاري في صحيحه (٤٧٤٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، وفيه: (أَنَّ هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: «البينة أو حد في ظهرك»). فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة. فجعل النبي ﷺ يقول: «البينة وإلا حد في ظهرك». فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، فلينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد. فنزل جبريل ﷺ، وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾. فقرأ حتى بلغ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

وأما خبر عويمر العجلاني، فقد رواه البخاري (٥٢٥٩)، ومسلم (١٤٩٢) عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: (فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَقْتَلْتَهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا». قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ).

قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وقد اختلف الأئمة في هذا الموضع، فمنهم من رجَّح أنها نزلت في شأن عويمر، ومنهم من رجَّح أنها نزلت في شأن هلال، ومنهم من جمع بينهما بأن أوَّل من وقع له ذلك هلال، وصادف مجيء عويمر أيضاً، فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد، وقد جنح النووي إلى هذا وسبقه الخطيب... ولا مانع أن تتعدد القصص ويتحد النزول... ويحتمل أن النزول سبق بسبب هلال، فلما جاء عويمر - ولم يكن علم بما وقع لهلال - أَعْلَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ، ولهذا قال في قصة هلال: فنزل جبريل. وفي قصة عويمر: «قد أنزل الله فيك». فيؤول قوله: «قد أنزل الله فيك»؛ أي: وفيمن كان مثلك... ويؤيده أن في حديث أنس عند أبي يعلى قال: (أول لعان كان في الإسلام أن شريك بن سحماء قذفه هلال بن أمية بامرأته) الحديث. وجنح القرطبي إلى تجويز نزول الآية مرتين، قال: وهذه الاحتمالات وإن بُعِثَتْ أُولَى من تغليب الرواة الحفاظ. فتح الباري (٨/٣٠٤-٣٠٥). وانظر: أسباب النزول للواحدي (ص٣١٦-٣١٨)؛ لباب النقول (ص١٦٧-١٦٨)؛ الصحيح المسند من أسباب النزول (ص١٦٠-١٦٤)؛ المبدع (٨/٧٣).

(٣) سواء تزوّجها بعد ذلك، أو لم يتزوّجها. انظر: الإجماع لابن المنذر (ص١٢١)؛ الاستذكار (١٧/٢٤١)؛ المغني (١١/١٢٩)؛ شرح الزركشي (٥/٥١٢).

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَالْجِدُّوهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٤]، ثم خصَّ الأزواج من عمومه بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ الآيات، فيبقى ما عداها على مقتضى العموم^(١).

المسألة الثالثة:

ومن قذف امرأته بالزنى فكذبته، لزمه ما يلزم بقذف الأجنبية من حدٍّ أو تعزير، وحكم بفسقه، وردَّتْ شهادته، إلا أن يأتي ببينة أو يلاعن^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَالْجِدُّوهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةٍ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥]؛ وهذا عامٌّ في الزوج وغيره، وإنما خصَّ الزوج بإقامة لعانه مقام الشهادة في نفي الحدِّ والفسق وردَّ الشهادة، فإذا لم يأت به لزمه الحدُّ، كالأجنبي^{(٣)(٤)}.

المسألة الرابعة:

وسواءً قال لامرأته: رأيتك تزنين. أو قال: زنت. أو: يازانية. ونحو ذلك، وسواء كان أعمى أو بصيراً^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ الآية؛ وهذا رامٌ لزوجته بالزنى، فيدخل في عموم الآية.

(١) انظر: المبدع (٨/ ٨١).

(٢) وهو المذهب. انظر: المغني (١١/ ١٣٦)؛ الإنصاف (٢٣/ ٣٧٣)؛ الإقناع (٣/ ٥٩٩)؛ المنتهى (٢/ ١٩٥).

(٣) انظر: المغني (١١/ ١٣٧)؛ زاد المعاد (٥/ ٣٣٧)؛ شرح الزركشي (٥/ ٥١١-٥١٢).

(٤) انظر: المبدع (٨/ ٧٤).

(٥) نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب.

انظر: المغني (١١/ ١٣٦)؛ الإقناع (٣/ ٦٠٥)؛ المنتهى (٢/ ١٢٩٧).

وقال الإمام مالك رحمته الله: لا يكون اللعان إلا بأحد أمرين: إما برؤية، وإما بإنكار حمل^(١).

لأن آية اللعان نزلت في هلال بن أمية رضي الله عنه، وقد قال: (رأيت بعيني، وسمعت بأذني)^(٢). فلا يثبت اللعان إلا في مثله.

وجوابه: أن الآية عامة، والأخذ بعموم اللفظ أولى من خصوص السبب^(٣).

✽ المسألة الخامسة:

يصح اللعان بين كل زوجين مكلفين، ولو كانا ذميين، أو رقيقين، أو فاسقين، أو كان أحدهما كذلك^(٤)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ الآية^(٥).

وعنه: لا يصح إلا بين زوجين مكلفين مسلمين حُرَّين عَدْلَيْنِ^(٦)؛ لأن اللعان شهادة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾؛ فجعلهم شهداء. وقوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾. فلا يقبل ممن ليس من أهل الشهادة.

(١) انظر: المدونة (٣/ ١١٤)؛ التفریع (٢/ ٩٨)؛ عقد الجواهر الثمينة (٢/ ٥٦٤).

(٢) رواه أحمد (٢١٣١)، أبو داود (٢٢٥٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه. قال الهيثمي: (مداره على عباد بن منصور، وهو ضعيف). مجمع الزوائد (٤/ ٦٤٦). وقال الألباني: (إسناده ضعيف لعننة عباد ابن منصور وضعفه، وبه أعلمه الحافظ المنذري، والعسقلاني). ضعيف أبي داود (٢/ ٢٤٦). وأصل الحديث في صحيح البخاري - كما سبق (ص ٤٥٨) -، وليس فيه هذا اللفظ. (٣) انظر: المبدع (٨/ ٨٦).

(٤) نص عليه الإمام أحمد رحمته الله في أكثر الروايات عنه، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب قال ابن قدامة رحمته الله: (وهذه الرواية هي المنصوصة عن أحمد في رواية الجماعة، وما يخالفها شاذ في النقل). المغني (١١/ ١٢٤). وانظر: مسائل إسحاق بن منصور المروزي (٤/ ١٥٥٢، ١٦٩٦)؛ مسائل صالح (ص ٢٩٠)؛ مسائل حرب (ص ٢٧٢)؛ الفروع (٩/ ٢٠٧)؛ الإنصاف (٢٣/ ٣٩٢-٣٩٤)؛ الإقناع (٣/ ٦٠٢)؛ المنتهى (٢/ ١٩٦).

(٥) قال الزركشي رحمته الله: (وهذا شامل لكل زوج وزوجة، خرج منه غير المكلفين؛ لأن هذا لا يخلو من حد أو تعزير، وذلك لا يتعلق إلا بمكلف). شرح الزركشي (٥/ ٥١٣).

(٦) انظر: مسائل حرب (ص ٢٧٢-٢٧٣)؛ الروايتين والوجهين (٢/ ١٩٣-١٩٤)؛ الإنصاف (٢٣/ ٣٩٤).

وجوابه: أَنَّ اللَّعَانَ يَمِينُ لِشَهَادَةٍ؛ فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى تِلْكَ الشَّرُوطِ، كَسَائِرِ الْإِيمَانِ. والدليل على كونه يمينًا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ لَا الْإِيمَانُ، لَكَانَ لِي وَلِهَا شَأْنٌ»^(١). وَأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَسْتَوِي فِيهِ الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى. وأما تسميته شهادة؛ فَلِقَوْلِهِ فِي يَمِينِهِ: «أَشْهَدُ بِاللَّهِ». فَسُمِّيَ شَهَادَةً وَإِنْ كَانَ يَمِينًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِّحُونَ قَالُوا أَنْشَهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المتنقون: ١]^(٢). وعنه: لَا يَصِحُّ اللَّعَانُ إِلَّا مِنَ الْمُحْصَنَةِ وَزَوْجِهَا الْمَكْلَفِ، وَلَا لِعَانٍ فِي قَذْفِ يَوْجِبُ التَّعْزِيرِ^(٣).

لأن الله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَوِيَاتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَلَةٍ فَأَجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤]، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾؛ وظاهره: الْمُحْصَنَاتُ^(٤)^(٥).

المسألة السادسة: ﴿﴾

مَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ أَبَانَهَا، فَلَهُ أَنْ يُلَاعِنَهَا^(٦)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾ الآية؛ وهذا قد رمى زوجته. فَإِنْ لَمْ يُلَاعِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ^(٧)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَوِيَاتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَلَةٍ فَأَجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤].

(١) رواه أحمد (٢١٣١)، وأبو داود (٢٢٥٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بهذا اللفظ، وتقدم الكلام عليه في المسألة السابقة. ولفظه عند البخاري (٤٧٤٧): «لَوْ لَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكَانَ لِي وَلِهَا شَأْنٌ».

(٢) انظر: اللباب لابن عادل (٣٠٥/١٤)؛ المغني (١١/١٢٣-١٢٤)؛ زاد المعاد (٥/٣٢٣-٣٢٨).

(٣) انظر: الفروع (٩/٢٠٨)؛ الإنصاف (٢٣/٣٩٤)؛ شرح الزركشي (٥/٥١٤).

(٤) انظر: شرح الزركشي (٥/٥١٤).

(٥) انظر: المبدع (٨/٨٢).

(٦) نص عليه الإمام أحمد رحمته الله، وهو المذهب، سواء كان بينهما ولد أو لم يكن.

انظر: المغني (١١/١٣٤)؛ الإقناع (٣/٦٠٣)؛ المنتهى (٢/١٩٧)؛ كشاف القناع (٥/٣٩٥).

(٧) وهو المذهب. انظر: المصادر السابقة.

ومن قال لامرأته: «زني قبل أن أنكحك»، فحكمه كذلك في رواية عن الإمام أحمد رحمته الله^(١). لعموم الأدلة السابقة^(٢).

● المسألة السابعة:

وصفة اللعان أن يبدأ الزوج، فيقول أربع مرّات: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتُ به امرأتي هذه من الزنى. ويُشيرُ إليها^(٣).

ثم يزيد في الخامسة: وأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين^(٤).

ثم تقول الزوجة أربع مرات: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنى.

ثم تزيد في الخامسة: وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين^(٥).

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ أَرْوَاهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَتْ أَحَدُهُمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ٦١ وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٦٢﴾

(١) والرواية الثانية: أنه يُحدّ للذف، ولا يُلاعن. وهو المذهب، وعليه الأصحاب؛ لأنه أضاف الزنى إلى حالٍ لم تكن فيه زوجة له، أشبه ما لو قذفها وهي بائن. انظر: الإنصاف (٢٣/٣٩٧-٣٩٨)؛ الإقناع (٣/٦٠٢)؛ المتهى (٢/١٩٦)؛ شرح المتهى للبهوتي (٥/٥٦٨).

(٢) انظر: المبدع (٨/٨٣، ٨٤).

(٣) ولا حاجة إلى تسمية امرأته ونسبتها إن كانت حاضرة وأشار إليها. فإن لم تكن حاضرة، سمّاها ونسبها بما تميّز به حتى تنتفي المشاركة بينها وبين غيرها، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٣/٥٩٩-٦٠٠)؛ المتهى (٢/١٩٥)؛ كشف القناع (٥/٣٩١).

(٤) ولا يشترط أن يزيد فيه: (... لمن الكاذبين فيما رميتها به من الزنى). وهذا ظاهر كلام الإمام أحمد رحمته الله، وجزم به صاحب المتهى في شرحه، ووافقه الكرّمى والبهوتي رحمتهما الله، وهو الصحيح من المذهب خلافاً لما في المقنع والإقناع. انظر: مسائل إسحاق بن منصور المروزي (٤/١٦٥٨-١٦٥٩)؛ المقنع (ص٣٧١)؛ تصحيح الفروع (٩/٢٠٤)؛ الإقناع (٣/٦٠٠)؛ المتهى (٢/١٩٥)؛ معونة أولي النهى (١٠/٧٠)؛ غاية المتهى (٢/٣٤٧)؛ حواشي الإقناع (٢/٩٦٨)؛ شرح المتهى للبهوتي (٥/٥٦٤).

(٥) وتزيد: (... من الصادقين فيما رماني به من الزنا) استحباباً لا وجوباً على الصحيح من المذهب. انظر: الإنصاف (٢٣/٣٧٥)؛ الإقناع (٣/٦٠٠)؛ معونة أولي النهى (١٠/٧٠).

وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ أَنْ شَهِدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذِبِينَ ﴿٨﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾ .

فإن نقص أحدهما من الألفاظ الخمسة شيئاً، لم يصحَّ اللعان؛ لأن الله تعالى علّق الحكم عليها، فلا يثبت بدونها، ولأنها بينة فلم يَجُزَّ النقص من عددها، كالشهادة.

وإن بدأت باللعان قبله لم يُعتدَّ به، لأنه خلاف المشروع، ولأنَّ لعانَ الرجل بينةُ الإثبات، ولعانَ المرأة بينةُ الإنكار، فلم يَجُزَّ تقديمُ الإنكار على الإثبات.

وإن قَدَّمَ الرجلُ اللَّعْنَ على شيءٍ من الألفاظ الأربعة، أو قَدَّمت امرأته الغضبَ على شيءٍ منها، أو أَبَدَلَ أحدهما لفظةً «أشهدُ» بـ «أقسم»، أو «أخلفُ». أو أَبَدَلَ لفظُ اللَّعْنَةِ بالإبعاد، أو لفظُ الغَضَبِ بالسَّخَطِ، لم يعتدَّ بشيءٍ من ذلك ^(١)؛ لأنه خلاف ما ورد به الشرع ^(٢).

✽ المسألة الثامنة:

يُستحبُّ تغليظُ اللِّعَانِ بأن يكون في الأوقاتِ والأماكنِ المعظَّمة ^(٣).

ففي الزمان: بعد العصر؛ لقول الله تعالى: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛ والمراد: صلاة [العصر] في قول المفسرين ^(٤).

(١) وهو المذهب في جميع هذه المسائل.

انظر: الإنصاف (٢٣/ ٣٧٧-٣٧٩)؛ الإقناع (٣/ ٦٠٠)؛ المنتهى (٢/ ١٩٥-١٩٦).

(٢) انظر: المبدع (٨/ ٧٤-٧٦).

(٣) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٣/ ٣٨٥-٣٨٧)؛ الإقناع (٣/ ٦٠١)؛ المنتهى (٢/ ١٩٦).

(٤) في المطبوع: [والمراد صلاة العشاء]. وهو خطأ، والتصويب من المخطوط «أو».

والأولى - عند الأصحاب - أن يكون ذلك بعد العصر من يوم الجمعة.

انظر: المحرر الوجيز (٥/ ٨٥)؛ زاد المسير (٢/ ٤٤٧-٤٤٨)؛ تفسير ابن كثير (٣/ ١٢٦٥). وانظر:

المغني (١١/ ١٧٥)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٧٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٥٦٧).

قال أبو الخطاب رحمه الله: أو بين الأذنين؛ لأن الدعاء بينهما لا يرد.
وفي المكان: بين الركن والمقام في مكة، وعند منبر النبي ﷺ بالمدينة، وعند
الصخرة بيت المقدس، وفي الجوامع في سائر البلدان^(١).
وقال القاضي رحمه الله: لا يستحب التغليظ في اللعان بزمان، ولا مكان^(٢)؛ لأن الله
تعالى أطلق الأمر به، ولم يقيده بزمان ولا مكان، فلا يجوز تقييده إلا بدليل^{(٣)(٤)}.

المسألة التاسعة:

إذا لاعن الزوج، وامتنعت امرأته عن اللعان، حُيِّسَتْ حتى تُقَرَّ أربعاً أو
تلاعن^(٥).

لقله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذَّابِينَ﴾؛ فدلَّ
على أنها إذا لم تشهد، لم يذراً عنها العذاب^(٦). ولا تحدد بمجرد امتناعها؛ لعدم
ثبوت الزنى في حقها؛ فإنه لا يثبت بلعان الزوج وحده، ولو ثبت به ما سُمِعَ لعانها،
كما لو قامت به البينة، ولا يثبت بنكولها؛ لأن الحد يذراً بالشبهات، والنكول
يحتمل أن يكون لشدة حيائها، أو لعقدة على لسانها، أو غير ذلك، وتلك شبهة تدرأ
الحد.

-
- (١) انظر: الهداية (ص ٥٩١)؛ الإنصاف (٣٨٧/٢٣)؛ معونة أولي النهي (١٠/٧٢).
(٢) وهو وجه في المذهب، اختاره ابن قدامة رحمه الله، وقال المرداوي رحمه الله في تصحيح الفروع (٩/٢٠٧):
(وهو الأصح دليلاً). انظر: المغني (١١/١٧٥)؛ الإنصاف (٣٨٦/٢٣).
(٣) انظر: المغني (١١/١٧٥).
(٤) انظر: المبدع (٨/٧٨-٧٩).
(٥) وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٣/٤٢٦-٤٢٧)؛ الإقناع (٢/١٩٨)؛ المتتم (٣/٦٠٨).
(٦) قال الزركشي رحمه الله في شرحه (٥/٥٣٢): (وإنما قلنا: العذاب الحبس؛ لآية النساء، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفِتْنَةُ مِنْ نِكَاحِكُمْ﴾ الآية إلى: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَ الْمَوْتَ أَوْ يُجْعَلَ لَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]).

قال الإمام أحمد رحمه الله: فإن أثبت المرأة أن تلتن بعد التعان الرجل أجبرتها على اللعان، وهبت أن أحكم عليها بالرجم؛ لأنها لو أقرت بلسانها لم أرحمها إذا رجعت، فكيف إذا أثبت اللعان! (١).

وقال بعض الأصحاب: إذا لا عن وامتنعت، أُقيم عليها الحد (٢).

لقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾؛ والعذاب الذي يذروه عنها لعانها هو حد الزنى المذكور في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾. إلى قوله: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: (٣)، (٤)].

الآية الثالثة

﴿قَالَ النَّبِيُّ: «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ﴾

(١) انظر: الروايتين والوجهين (٢/ ١٩٤-١٩٥)؛ المغني (١١/ ١٨٨-١٨٩)؛ زاد المعاد (٥/ ٣٣٠-٣٣٢)؛ شرح الزركشي (٥/ ٥٣٢)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٧٧).

(٢) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وقواه صاحب الفروع رحمه الله. انظر: الاختيارات الفقهية (ص ٣٩٨)؛ مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٩٠)؛ زاد المعاد (٥/ ٣٣٧)؛ الفروع (٩/ ٢١٢)؛ الإنصاف (٢٣/ ٤٢٧).

(٣) فالألف واللام في قوله: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ للمعهود السابق، وهو حد الزنى. وأجيب بأن العذاب - في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ - يحتمل أن يراد به الحد، ويحتمل أن يراد به الحبس، ويحتمل أن يراد به غير ذلك، والحد لا يثبت بالاحتمال. انظر: زاد المسير (٦/ ١٦)؛ اللباب لابن عادل (١٤/ ٣٠٤)؛ المغني (١١/ ١٨٩-١٨٨)؛ زاد المعاد (٥/ ٣٣٧، ٣٣٢)؛ شرح الزركشي (٥/ ٥٣٢).

(٤) انظر: المبدع (٨/ ٨٩).

الَّذِينَ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِعُلْمِ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿النور: ٣١﴾.

وتحتها خمس مسائل:

● المسألة الأولى:

يجوز للحرّة البالغة كشفُ وجهها في الصلاة بالإجماع^(١).

ويجبُ عليها سترُ كَفِّهَا وسائرِ جسدِها فيها^(٢)؛ لقول النبي ﷺ: «المرأة عورة»^(٣).

وهذا النصُّ عامٌّ في جميعها، وقد تُرك في الوجهِ للحاجة، فيبقى العموم فيما عداه^(٤).

(١) حكاه ابن قدامة، وابن تيمية رحمهما. وغيرهما.

قال ابن تيمية رحمه الله: (وأما الوجه فلا تسترُه في الصلاة إجماعاً). وقال: (وأما صحة الصلاة مع كشفه - أي الوجه - فلا خلاف بين المسلمين، بل يُكره للمرأة ستره في الصلاة كما يُكره للرجل حيث يمنع من إكمال السجود ومن تحقيق القراءة... اللهم إلا أن تكون بين رجال أجنب). شرح العمدة (ص ٢٦٥، ٢٦٨)، ت: خالد المشيقح. وانظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٤٩)؛ المغني (٢/ ٣٢٦)؛ مجموع الفتاوى (٢٢/ ١١٤).

(٢) نصُّ عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب، واختاره أكثر الأصحاب.

انظر: مسائل أبي داود (ص ٦٠)؛ الإنصاف (٣/ ٢٠٨)؛ الإقناع (١/ ١٣٤)؛ المنتهى (١/ ٤٥).

(٣) رواه الترمذي (١٢٠٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وقال: (حسنٌ صحيحٌ غريب). وصحَّحه ابن حبان، وابن خزيمة، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١٥٦): (رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون). وقال ابن رجب في فتح الباري (٥/ ٣١٨): (إسناده كلهم ثقات). وصححه الألباني في الإرواء (١/ ٣٠٣). وانظر: الدراية (١/ ١٢٣).

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولقد كان القياس يقتضي أن يكون الوجه عورةً لولا أن الحاجة داعيةٌ إلى كشفه في الصلاة بخلاف الكفّين، ولذلك اختلفت عبارة أصحابنا هل يسمى عورةً أو لا؟ فقال بعضهم: ليس بعورة. وقال بعضهم: هو عورة، وإنما رُخص في كشفه في الصلاة للحاجة. والتحقيق أنه ليس بعورة في الصلاة، وهو عورة في باب النظر؛ إذ لم يجزِ النظرُ إليه). شرح العمدة (ص ٢٦٨)، ت: خالد المشيقح.

وعنه: يجوزُ كَشْفُ كَفِّئِهَا - في الصَّلَاةِ - كَوَجْهَهَا^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾؛ قال ابنُ عباسٍ وعائشة رضي الله عنهما: (وَجْهَهَا وَكَفِّئِهَا)^(٢).

= وما حَقَّقَهُ شيخُ الإسلامِ رحمته الله هنا هو المعتمد من المذهب عند الأصحاب. انظر: المغني (٢/ ٣٢٨)؛ الفروع (٢/ ٤٥٨)؛ الإنصاف (٣/ ٢٠٦)؛ الإقناع (١/ ١٣٤)؛ معونة أولي النهى (٢/ ١٠)؛ كشاف القناع (١/ ٢٦٦).

(١) اختاره جمعُ من الأصحاب، منهم: المجذُّ، وابنُ المنجني، والمرداوي رحمته الله. انظر: الممتع (١/ ٣٥٦)؛ شرح الزركشي (١/ ٦٢٠)؛ الإنصاف (٣/ ٢٠٨-٢٠٩)؛ التنقيح (ص ٦٠). (٢) انظر: تفسير عبد الرزاق (٢/ ٥٦)؛ تفسير الطبري (١٧/ ٢٥٦-٢٦١)؛ تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٧٤)؛ الدر المنثور (١١/ ٢٣-٢٤). وانظر: الأوسط لابن المنذر (٥/ ٧٠)؛ سنن البيهقي (٢/ ٢٢٥-٢٢٦).

وتفسيرُ الزينة الظاهرة - التي أُبِيحَ إبداءُها في الآية - بالوجه والكفين مرويًا أيضًا عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن سعيد بن جبير، وعطاء، والأوزاعي، واختاره ابن جرير رحمته الله. قال أبو جعفر النحاس رحمته الله: (وأكثر الفقهاء عليه). معاني القرآن (٤/ ٥٢٢). ثم اختلف أصحاب هذا القول، فقال بعضهم: يجوز كشف الوجه والكفين حال الصلاة خاصة، وقال بعضهم: يجوز في سائر الأحوال. وقال ابن مسعود رضي الله عنه - في تفسير الزينة الظاهرة - : هي الثياب.

وهو مرويًا عن إبراهيم النخعي، والحسن، وابن سيرين، ورجحه الأمين الشنقيطي رحمته الله. قال القاضي أبو يعلى رحمته الله: (وقد نصَّ عليه أحمد، فقال: الزينة الظاهرة: الثياب، وكلُّ شيء منها عورةٌ حتى الظُّفْرُ). زاد المسير (٦/ ٣١).

وقال ابن تيمية رحمته الله: (فما ظهر من الزينة هو الثياب الظاهرة، فهذا لا جناح عليها في إبدائها إذا لم يكن في ذلك محذور آخر... وهذا قول ابن مسعود وغيره، وهو المشهور عن أحمد). مجموع الفتاوى (١٥/ ٣٧١).

وقال رحمته الله مستنداً لهذا القول: (وذلك لأن الزينة في الأصل اسمٌ للباس والحليَّة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ [الأعراف: ٣١] وقوله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ [الأعراف: ٣٢] وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] وإنما يُعْلَمُ بضربِ الرجلِ الخلخال ونحوه من الحليَّة واللباس.

وقد ناهى الله عن إبداء الزينة إلا ما ظهر منها، وأباحَ لهنَّ إبداءَ الزينة الخفية لذوي المحارم، ومعلومٌ أنَّ الزينة التي تظهر في عموم الأحوال بغير اختيار المرأة هي الثياب، فأما البدن فيمكنها أن تُظهِرَهُ، ويمكنها أن تُسْتَرَّهُ، ونسبة الظهور إلى الزينة دليلٌ على أنَّها تظهرُ بغير فعل المرأة، وهذا كله دليلٌ على أنَّ الذي ظَهَرَ من الزينة: الثياب). شرح العمدة (ص ٢٦٧-٢٦٨)، ت: خالد المشيقح. =

● المسألة الثانية:

يجوز للرجل أن ينظر من محاربه إلى الرأس والساق، وما يظهر غالباً، كالوجه، والرقبة، واليد، والقدم^(١).

لقله تعالى: ﴿وَلَا يُدِيرْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِيُعْلَنَ بِهِ أَوْ أَبَاهُ أَوْ آبَاءُ بُعُولَتِهِمْ أَوْ أَبْنَاءُ بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانُهُمْ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِمْ﴾.

وقالت سهلة بنت سهيل^(٢): يا رسول الله، إنا كنا نرى سالماً^(٣) ولدأ، وكان

= وعلى هذا: فالواجب على الحرة البالغة سترُ الجسد كله في الصلاة وخارجها، إلا ما استثنى، ككشف الوجه في الصلاة، وكشف الزينة الباطنة للزوج ونحوه ممن استثنى في الآية - على اختلاف مراتبهم في ذلك -.

انظر: تفسير الطبري (١٩/ ١٥٥-١٥٨)؛ أحكام القرآن لابن الفرس (٣/ ٣٦٧)؛ رموز الكنوز (٥/ ٢٣٦)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ٢٢٩)؛ تفسير ابن كثير (٦/ ٢٤٩٤)؛ أضواء البيان (٦/ ٢٢٠-٢٢٣)؛ التحرير والتنوير (١٨/ ٢٠٦-٢٠٨)؛ انشراح الصدور (ص ١٦١-١٦٣). وانظر: المبدع (١/ ٣٦٢-٣٦٣).

(١) وليس له النظر إلى غير ذلك مما لا يظهر غالباً، كالصدر والظهر ونحوهما، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

انظر: المغني (٩/ ٤٩١-٤٩٢)؛ الإنصاف (٢٠/ ٣٦-٣٧)؛ الإقناع (٣/ ٢٩٦-٢٩٧)؛ المنتهى (٢/ ٨١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ١٠٣)؛ حاشية المقنع (٣/ ٥).

(٢) هي: سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية. صحابية جليّة من السابقات إلى الإسلام، أسلمت بمكة، وهاجرت مع زوجها أبي حذيفة بن عتبة إلى الحبشة، فولدت له هناك محمد بن أبي حذيفة.

انظر: الاستيعاب (٤/ ١٨٦٤)؛ أسد الغابة (٦/ ١٥٤)؛ الإصابة (٧/ ٧١٦).

(٣) هو: أبو عبد الله سالم بن معقل مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس.

صحابي بدرّي من السابقين الأولين، ومن قراء الصحابة رضي الله عنه، وخيارهم، كان يومُ المهاجرين بقاء قبل أن يقدم رسول الله ﷺ المدينة. وكان أبو حذيفة قد تبني سالماً كما تبني رسول الله ﷺ زيد بن حارثة، فكان ينسب إليه، ويقال: سالم بن أبي حذيفة، حتى نزل قوله تعالى: ﴿ادْعُهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥]، فردّ كل أحد تبني ابنك من أولئك إلى أبيه، ومن لم يُعرف أبوه ردّ إلى مواليه. استشهد سالم رضي الله عنه يوم اليمامة، وذلك سنة (١٢هـ).

انظر: الاستيعاب (٢/ ٥٦٧)؛ أسد الغابة (٢/ ١٥٥)؛ الإصابة (٣/ ١٣).

يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أَبِي حَذِيفَةَ^(١) فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَيرَانِي فَضْلاً، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتُ، فَكَيْفَ تَرَى فِيهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضَعْنِي». فَأَرْضَعْتُهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ^(٢).

وهذا دليلٌ على أنه كان ينظرُ منها إلى ما يظهرُ غالباً؛ فإنها قالت: يراني فَضْلاً. ومعناه: في ثياب البِدَلَةِ التي لا تستر أطرافها^{(٣)(٤)}.

وعنه: لا ينظرُ مِنْ مَحَارِمِهِ إِلَّا إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ^(٥)؛ لقول ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾: يعني وجهها وكفَّيها^{(٦)(٧)}.

(١) هو: أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، واسمه: مهشم، وقيل: هشيم. وقيل: هاشم. صحابي جليل من السابقين الأولين إلى الإسلام، هاجر إلى الحبشة وإلى المدينة، وشهد بدرًا والمشاهد كلها مع النبي ﷺ.

قُتِلَ ﷺ يوم اليمامة، وذلك سنة (١٢هـ)، وهو ابن ثلاث أو أربع وخمسين سنة. انظر: الاستيعاب (٤/١٦٣١)؛ سير أعلام النبلاء (١/١٦٦)؛ الإصابة (٦/٥٤٣).

(٢) رواه البخاري (٥٠٨٨)، ومسلم (١٤٥٣) من حديث عائشة رضي الله عنها بنحوه. ورواه باللفظ المذكور أبو داود في سننه (٢٠٦١). وصحَّحه ابن القطان الفاسي في كتاب النظر (ص ١٣٨)، والألباني في صحيح أبي داود (٦/٣٠٢)، وقال محققو المسند (٤٢/٤٣٦): (إسناده صحيحٌ على شرط الشيخين).

(٣) انظر: المغني (٩/٤٩٢)؛ الممتع (٥/١٢).

(٤) قولها: (يراني فَضْلاً)؛ أي: متبذلةً في ثياب مَهْتِي. يُقَالُ: تَفَضَّلَتِ الْمَرْأَةُ، إِذَا لَبَسَتْ ثِيَابَ مَهْتِيٍّ أَوْ كَانَتْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَهِيَ فَضْلٌ وَمُتَفَضِّلَةٌ، وَالرَّجُلُ: فَضْلٌ وَمُتَفَضِّلٌ. وثياب المَهْتِيَّة - بفتح الميم، وحكي كُسْرُهَا لغة - هي الثياب التي تُلْبَسُ في الخِدْمَةِ والأشغال ونحوها.

انظر: تهذيب اللغة (١٢/٤٠)؛ الصحاح (٥/١٧٩١)؛ لسان العرب (١١/٥٢٦)، جميعها (فضل).

وانظر: لسان العرب (١٣/٤٢٤)؛ المصباح المنير (ص ٣٠١)، (مهن) فيها.

(٥) انظر: الهداية لأبي الخطاب (ص ٣٨١)؛ الرعاية الصغرى (٢/١٢٢)؛ الإنصاف (٢٠/٣٧).

(٦) انظر: الممتع (٥/١٣).

(٧) انظر: المبدع (٨/٧).

● المسألة الثالثة:

وَمَنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ مِنَ الرِّجَالِ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَحُكْمُهُ فِي النَّظَرِ حُكْمُ ذِي الْمَحْرَمِ^(١).

لقوله ﷺ: «وَلَا يَدِينُ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ» إلى قوله: «أَوْ التَّيْبَعَاتِ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَابَةِ مِنَ الرِّجَالِ»؛ أي: الذين لا حاجة لهم في النساء، قاله ابن عباس رضي الله عنهما وغيره^(٢).

وكذا العبد مع مولاته^(٣)؛ لقوله تعالى: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ»^(٤)^(٥).

(١) فيجوز له أن ينظر إلى وجه الأجنبية، ورأسها، ورقبتها، ويدها، وقدمها، وساقها على الصحيح من المذهب.

انظر: الإنصاف (٤٠/٤٠-٤٢)؛ الإقناع (٣/٢٩٨)؛ المتهى (٢/٨٢)؛ شرح المتهى للبهوتي (٥/١٠٤).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٩/١٦١-١٦٣)؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٤٢)؛ زاد المسير (٦/٣٤).
(٣) فحُكْمُهُ حُكْمُ ذِي الْمَحْرَمِ، وقد تقدّم أنّ المذهب: جوازُ نظر المَحْرَمِ إلى الوجه، والرأس، والرقبة، واليد، والقدم، والسَّاق من محارمه. وأنّ الرواية الثانية فيه: جواز نظره إلى الوجه والكفين خاصّة. والعبد في ذلك كالْمَحْرَمِ خلافاً ومذهباً.

وشرطُ جواز نظره إلى مولاته: ألا يكون مُبْعَضّاً، ولا مُشْتَرَكاً بينها وبين غيرها على الصحيح من المذهب.

انظر: الإنصاف (٣٨/٤٠-٤١)؛ الإقناع (٣/٢٩٨)؛ المتهى (٢/٨٢)؛ مطالب أولي النهى (١٤/٣٧٦).

(٤) ووجه الاستدلال: أنّ ظاهر الآية العموم، فتشمل ما ملكته أيمانُهُنَّ من الإماء والعبيد، وعلى هذا: يجوز للمرأة أن تُبْدِي لِبُعُولَتِهَا ما تُبْدِي لِمَحْرَمِهَا، مع كونه ليس محرماً لها على الصحيح من المذهب.

وقال بعضُ الأصحاب: المرادُ بالآية الإمامُ دون العبيد، وعلى هذا: فلا يجوز للعبد أن يرى مِنْ مَوَلَاتِهِ غيرَ الوجه والكفين، وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد رحمته الله.

انظر: زاد المسير (٦/٣٣)؛ رموز الكنوز (٥/٢٣٧)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٣٣-٢٣٤)؛ التسهيل (٣/٦٥)؛ اللباب (١٤/٣٥٨).

(٥) انظر: المبدع (٧/٨-٩).

✽ المسألة الرابعة:

والصبيُّ المُمَيَّرُ إذا كان ذا شهوة، فحُكْمُهُ في النَّظَرِ إلى الأجنبية حُكْمُ البالغ في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ^(١).

لأنه في معنى البالغ في الشَّهوة، وهو المعنى المقتضي للحجابِ وتحريم النظر.
وعنه: حُكْمُهُ حُكْمُ ذي المَحْرَمِ، وهو المذهب ^(٢).

لأن الله سُبْحَانَهُ فرق بين البالغ وغيره، فقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا اللَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَفْزِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْبِسُوا الْعِلْمَ مِثْرًا فَكَانُوا عَنْكُمْ غَافِلِينَ﴾ إلى قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَفَاتٌ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَفْزِنُوا كَمَا اسْتَفْزَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٨-٥٩]؛ ولو لم يكنْ للمُمَيَّرِ ذي الشهوة النظر، ما كان بينه وبين البالغ فرق ^(٣) ^(٤).

✽ المسألة الخامسة:

حُكْمُ الكافرة مع المسلمة في النظر كحُكْمِ الأجنبية في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ^(٥).

(١) انظر: التمام (١٢٧/٢)؛ الرعاية الصغرى (١٢٢/٢)؛ الفروع (١٨٤/٨)؛ الإنصاف (٤٦/٢٠).

(٢) فيجوز له النظر إلى وجه الأجنبية، ورأسها، ورقبتها، ويدها، وقدمها، وساقها.

وأما الصبيُّ المُمَيَّرُ الذي لا شهوة له، فحُكْمُهُ في النظر حكمُ المرأة مع المرأة، فينظر منها إلى غير ما بين السرة والركبة.

وأما غيرُ المُمَيَّرِ، فلا يجب الاستار منه في شيء، وهو المعتمد من المذهب في جميع هذه المسائل.

انظر: المغني (٤٩٦/٩)؛ الإنصاف (٤٥/٢٠)؛ الإقناع (٢٩٩/٣)؛ المنتهى (٨٢/٢).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٤٥/٢٠)؛ الممتع (١٥/٥)؛ معونة أولي النهى (٢٦/٩).

(٤) انظر: المبدع (١٠/٧).

(٥) واستثنى القاضي أبو يعلى رَحِمَهُ اللهُ على هذه الرواية: الكافرة المملوكة لمسلمة، فإنه يجوز لها أن تَظْهَرَ على مَوْلَاتِهَا، كالمسلمة. انظر: الهداية لأبي الخطاب (ص ٣٨٢)؛ التمام لابن أبي يعلى (١٢٤/٢)؛ الإنصاف (٤٨/٢٠-٤٩).

لقوله ﷺ: «وَلَا يُدِيرْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ» إلى قوله: «أَوْ نِسَائِهِنَّ»؛ وهذا ينصرف إلى المسلمات، ولو جاز للكافرة النظر لم يبق للتخصيص فائدة^(١).

وعنه: حُكْمُهَا حُكْمُ الْمُسْلِمَةِ مع المسلمة^(٢)؛ لأن النساء الكوافر كُنَّ يَدْخُلْنَ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فلم يكنَّ يحتجبن، ولا أُمِرْنَ بحجاب. ولأنَّ الْحَجْبَ بين الرجال والنساء لمعنى لا يوجد بين المسلمة والكافرة، فوجب ألا يثبت الحجب بينهما، كالمسلم مع الكافر^{(٣)(٤)}.

الآية التاسعة

لَهُ قَالَ نَحْبِئْكَ: «وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» [النور: ٣٢].

(١) وحمل قوله تعالى: «أَوْ نِسَائِهِنَّ» على المسلمات خاصة دون الكافرات مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد نسب الرازي في تفسيره إلى أكثر السلف، وقرره ابن عطية، والقرطبي، وابن كثير رحمهم الله. انظر: المحرر الوجيز (١٠/٤٩١)؛ زاد المسير (٦/٣٢)؛ تفسير الرازي (٨/٣٦٥)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٣٣)؛ البحر المحيط (٦/٤٤٨)؛ تفسير ابن كثير (٦/٢٤٩٧)؛ تفسير السعدي (ص ٦٦٠).

وانظر: الممتع (٥/١٦)؛ أحكام أهل الذمة (٣/١٣١٢-١٣١٣).
(٢) فيجوز للمرأة الكافرة أن تنظر من المرأة المسلمة إلى غير ما بين السرة والركبة، وهو المذهب. انظر: المغني (٩/٥٥٥)؛ الإنصاف (٢٠/٤٨)؛ الإقناع (٣/٢٩٩)؛ المنتهى (٢/٨٢).

(٣) وأما الاستدلال بقوله تعالى: «أَوْ نِسَائِهِنَّ»، فجوابه: أنه يجوز أن يكون المعنى: جميع النساء، فيشمل المسلمات والكافرات. وهذا اختيار الزمخشري، وابن العربي، وابن عادل، وبه أجاب ابن قدامة رحمه الله. قال ابن عاشور رحمه الله: (ولأنما أضافهنَّ إلى ضمير النسوة إتباعاً لبقية المعدادود... فتكون الإضافة لغير داع معنوي، بل لداع لفظي تقتضيه الفصاحة). التحرير والتنوير (١٨/٢٠٩). وانظر: الكشف (٣/٦٢)؛ أحكام القرآن لابن العربي (٣/١٣٧٢)؛ رموز الكنوز (٥/٢٣٧)؛ اللباب لابن عادل (١٤/٣٥٨)؛ المغني (٩/٥٠٦).

(٤) انظر: المبدع (٧/١٠).

❖ وتحتها مسألة واحدة، وهي:

يجب على السيد تزويج رقيقه إذا طلب النكاح^(١)؛ لقوله ﷺ: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾؛ والأمر يقتضي الوجوب. ولأنه يخاف من ترك إعفائه فعل المحذور.

ويستثنى من ذلك: الأمة إذا كان يستمتع بها^(٢)؛ لأن المقصود قضاء الحاجة، وإزالة ضرر الشهوة عنها، وذلك يحصل باستمتاعه بها، فلم يتعين غيره^{(٣)(٤)}.

الآية العاشرة

لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَلَسْتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْنِعُونَ الْكَتَبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَابَتُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيْنَكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتِغُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرِهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣].

وتحتها ثلاث مسائل:

(١) فإن أبي السيد تزويج رقيقه - عبداً كان أو أمة - أجبر على بيعه، إلا أمة يطؤها سيدها، وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (٤٣٧-٤٣٩)؛ الإقناع (٧٠/٤)؛ المنتهى (٢/٢٣٢)؛ معونة أولي النهى (١٠/٢١٠)؛ الروض المربع (٢/٩٣٥).

(٢) فلا يجب عليه تزويجها إذا طلبته، بل يجوز له ذلك، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٧٠/٤)؛ المنتهى (٢/٢٣٢)؛ كشف القناع (٥/٤٨٩).

(٣) انظر: المغني (١١/٤٣٨)؛ معونة أولي النهى (١٠/٢١٠).

(٤) انظر: المبدع (٨/٢٢٣-٢٢٤).

● المسألة الأولى:

الكِتَابَةُ^(١): عتق على مالٍ مُنَجَّمٍ نجمين فصاعداً إلى أوقات معلومة^(٢).

سُمِّيَتْ كتابَةً؛ لأنَّ السَّيِّدَ يَكْتُبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَقِيقِهِ كِتَابًا بِمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ. وَقِيلَ: سُمِّيَتْ كِتَابَةً مِنَ الْكُتُبِ، وَهُوَ الضَّمُّ؛ لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ يَضُمُّ بَعْضُ النُّجُومِ إِلَى بَعْضٍ، وَالنُّجُومُ هُنَا هِيَ الْأَوْقَاتُ الْمُخْتَلِفَةُ؛ إِذِ الْعَرَبُ لَمْ تَكُنْ تَعْرِفُ الْحِسَابَ، وَإِنَّمَا تَعْرِفُ الْأَوْقَاتَ بِطُلُوعِ النُّجُومِ، فَسُمِّيَتْ الْأَوْقَاتُ نَجُومًا^(٣).

وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى مُشْرُوعِيَّتِهَا^(٤).

وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٥).

(١) الكتابة لغة: اسم مصدر كَتَبَ يَكْتُبُ كِتْبًا، وَكِتَبَةً، وَكِتَابًا.

قال الفيومي رحمه الله: (وقول الفقهاء: باب الكتابة. فيه تسامح؛ لأن الكتابة اسم المكتوب، وقيل للمكاتبة: كتابة؛ تسمية باسم المكتوب مجازاً واتساعاً، لأنه يُكْتُبُ في الغالب للعبد على مولاه كتاب بالعق عند أداء النجوم ثم كثر الاستعمال حتى قال الفقهاء للمكاتبة: كتابة، وإن لم يُكْتُب شيء). المصباح المنير (ص ٢٧١)، (كتب).

يُقَالُ: كَاتَبَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ مُكَاتِبَةً، وَكِتَابًا، فَالْعَبْدُ مُكَاتَبٌ. وَقَدْ تَكَاتَبَا كَذَلِكَ، فَالْعَبْدُ مُكَاتَبٌ، وَمُكَاتَبٌ؛ فَبِالْفَتْحِ: اسم مفعول، وبالكسر: اسم فاعل؛ لأنه كَاتَبَ سَيِّدَهُ، فَالْفِعْلُ حَاصِلٌ مِنْهُمَا. انظر: المطلع (ص ٣٨٤)؛ لسان العرب (٧٠٠/٨)؛ المصباح المنير (ص ٢٧١)؛ تاج العروس (١٠٠/٤)، جميعها (كتب).

(٢) وهذا تعريف الزركشي رحمه الله في شرحه (٤٨٠/٧).

وعرّف الحجاوي رحمه الله الكتابة بأنها: (بيع سيّد رقيقه نفسه أو بعضه بمالٍ مؤجل في ذمّته، مباح، معلوم، يصحّ السلم فيه، مُنَجَّمٌ، يُعْلَمُ قِسْطُ كُلِّ نَجْمٍ وَمُدَّتُهُ، أو منفعة مؤجلة منجمة). الإقناع (٣/٢٧٣). وبنحو ذلك عرفها الفتوح رحمه الله في المنتهى (٧٠/٢).

وانظر: معونة أولي النهى (٨/٤٠٥-٤٠٤)؛ كشاف القناع (٤/٥٣٩)؛ حاشية المنتهى لابن قائد (٢٤-٢٥/٤).

(٣) انظر: المطلع (ص ٣٨٤)؛ الدر النقي (٣/٨٢٥). وانظر: المغني (١٤/٤٤١-٤٤٢).

(٤) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٥٠)؛ مراتب الإجماع (ص ٢٦٣-٢٦٤)؛ المغني (١٤/٤٤٢).

(٥) انظر: المبدع (٦/٣٣٥).

✽ المسألة الثانية:

يُسْتَحَبُّ لِلسَّيِّدِ مَكَاتِبُهُ رَقِيقُهُ إِذَا عَلِمَ فِيهِ خَيْرًا، وَهُوَ الْكَسْبُ وَالْأَمَانَةُ^(١).
 لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْنُونَ الْكُتُبَ وَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾.
 وعنه: أنها واجبة إذا ابتغاه العبد المُكْتَسَبُ الصَّدُوقُ مِنْ سَيِّدِهِ، فَيُجْبَرُ عَلَيْهَا بِقِيَمَتِهِ^(٢).

للأمر به في قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾؛ والأمر يقتضي الوجوب.
 والأول هو المذهب، والآية محمولة على الندب^(٣).

(١) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وتكره مكاتبة مَنْ لَا كُسْبَ لَهُ؛ لثلاث يصير كلاً على الناس، ويحتاج إلى المسألة.
 وتكره كذلك مكاتبة مَنْ خِيفَ مِنْهُ زِنَا، أو فساد، أو ردّة، ولحق بدار الحرب، فإن عَلِمَ أو ظَنَّ مِنْهُ ذَلِكَ حَرُمَتْ مَكَاتِبَتُهُ.

انظر: الإنصاف (١٩١/١٩)؛ الإقناع (٢٥٣/٣، ٢٧٣)؛ المنتهى (٦١/٢، ٧١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥٠، ٦/٥)؛ حاشية المنتهى لابن قائد (٢٦/٤).

(٢) اختاره غلام الخلال رحمه الله، وقال ابن اللّحام رحمه الله في القواعد (٥٨٨/٢): (وهو متّجه).

انظر: التمام (٢٧٢/٢)؛ المغني (٤٤٤/١٤)؛ الفروع (١٣٩/٨)؛ الإنصاف (١٩٩/١٩).

(٣) وصارف الأمر عن الوجوب إلى الندب هو قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحُكْمٍ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]؛ وقول النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ». [رواه أحمد (١٥٤٨٨)، والدارقطني (٢٨٨٣)، والبيهقي (٩٧/٦)] من حديث عمرو بن يثربي الضمري رحمه الله. وجوّد إسناده الزيلعي في نصب الراية (١٦٩/٤)، وابن حجر في الدراية (٢٠١/٢). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٠٥/٤): (رجال أحمد ثقات). وصحّحه الألباني في الإرواء (٢٧٩/٥)، وقال: (وقد ورد عن جماعة من الصحابة منهم: عمّ أبي حُرّة الرّقاشي، وأبو حميد الساعدي، وعمرو بن يثربي، وعبد الله بن عباس). ثم ساق تلك الأحاديث].

ولأنّ طَلَبَ الرقيق المكاتبة دعاء إلى إزالة ملكٍ بعوضٍ، فَلَمْ يُجَبَرِ السَّيِّدُ عَلَيْهِ، كَالْبَيْعِ.

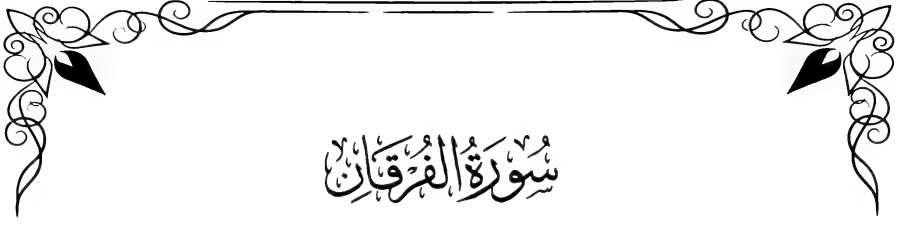
وقال بعضُ الأصحاب: الأمر في قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ هو أمرٌ بعد حظّر، لأنّ الكتابة من بيع الرجل ماله بماله؛ فإن العبد وكسبه كلاهما من مال السيّد، فبيعُ بعضه ببيعِ أكل مالٍ بالباطل، فيكون منهياً عنه، وإذا كانت الكتابة محظورة في الأصل، فالأمر بها بعد ذلك أمرٌ بعد حظّر، فلا يُقيد وجوب الكتابة، لكنها تُستحبُّ لما فيها من تحرير الرقبة، وهو مطلوب شرعاً، وقد ضَعَفَ ابن اللّحام رحمه الله هذا الوجه.

✽ المسألة الثالثة:

إذا أدَّى المكاتبُ مالَ كتابته كُلَّهُ، وَجَبَ عَلَى سَيِّدِهِ أَنْ يُؤْتِيَهُ رُبْعَ مَالِ الْكِتَابَةِ^(١).
 لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾؛ قال عليٌّ رضي الله عنه في تفسيرها:
 (ضَعُوا عَنْهُمْ رِبْعَ مَالِ الْكِتَابَةِ)^(٢). وظاهرُ الأمرِ الوجوب.
 فَإِنْ وَضَعَ الرَّبُّعَ عَنْ مَكَاتِبِهِ قَبْلَ ذَلِكَ جَازَ، وَهُوَ أَفْضَلُ^(٣).
 لأنَّ الغرضَ التخفيفُ عن المكاتبِ، ووضعُ الرُّبْعِ عنه مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ أبلغُ في النَّفْعِ،
 وَأَعْوَنُ عَلَى حُصُولِ الْعِتْقِ، فيكونُ أَفْضَلَ مِنَ الْإِيْتَاءِ، وتدلُّ الآيةُ عليه بطريقِ التَّنبِيهِ.
 وعنه: لا يَجِبُ إِيْتَاءُ الرَّبُّعِ^(٤)، والأمرُ في الآيةِ للاستِحْبابِ^(٥).



- = انظر: زاد المسير (٣٧/٦)؛ رموز الكنوز (٢٤٥-٢٤٦/٥)؛ الإشارات الإلهية (٥٥/٣).
 وانظر: التمام (٢٧٣/٢)؛ المغني (٤٤٢-٤٤٣/١٤)؛ معونة أولي النهي (٤٠٧/٨)؛ شرح المنتهى
 للبهوتي (٥٠/٥)؛ القواعد لابن اللحام (٥٨٩-٥٩٠/٢).
 انظر: المبدع (٣٣٦/٦).
 (١) وهو المذهب، وعليه الأصحاب. قال المرداوي رحمته الله: (وهو من مفردات المذهب). الإنصاف
 (٣٤٩/١٩).
 انظر: الإقناع (٢٨٥-٢٨٦/٣)؛ المنتهى (٧٥/٢)؛ معونة أولي النهي (٤٣٧/٨)؛ الروض المربع
 (٧٦١/٢)؛ المنح الشافيات (٥٦١/٢).
 (٢) انظر: تفسير عبد الرزاق (٥٨/٢)؛ تفسير الطبري (٢٨٣-٢٨٤/١٧)؛ الدر المنثور (٤٩/١١).
 وانظر: المغني (٤٥٨/١٤)؛ المتمتع (٥٢٩/٤)؛ شرح الزركشي (٤٨٥/٧)؛ معونة أولي النهي (٤٣٦/٨).
 (٣) وهو المذهب. انظر: شرح الزركشي (٤٨٦/٧)؛ الإقناع (٢٨٥-٢٨٦/٣)؛ المنتهى (٧٥/٢)؛ معونة
 أولي النهي (٤٣٧/٨)؛ كشف القناع (٥٦٠/٤).
 (٤) انظر: الفروع (١٥٨/٨)؛ الإنصاف (٣٤٩-٣٥١/١٩).
 (٥) انظر: المبدع (٣٦٠/٦).



آية واحدة

﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾
[الفرقان: ٤٨].

وتحته مسألتان.

✽ المسألة الأولى:

الطَّهُورُ: هو الطَّاهِرُ في ذاته، الْمُطَهَّرُ لغيره. مثل الغَسُولِ الذي يُغَسَّلُ به^(١).
فعلى هذا يكونُ من الأسماءِ الْمُتَعَدِّيَّةِ^(٢). ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا
مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾. مع قوله تعالى: ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾.
[الأنفال: ١١].

(١) أصلُ الطَّهَّارَةِ في اللغة: النِّقَاءُ، والنِّزَاهَةُ عَنِ الْأَذْنَانِ، حَسِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ مَعْنَوِيَّةً.
يُقَالُ: طَهَّرَ الشَّيْءَ - مِنْ بَابِنِ (قَتَلَ) وَ (قَرَّبَ) - طَهَّارَةً. والاسم: الطَّهْرُ.
والطَّهُّورُ - بالضم - مُضَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّطَهُّرِ.
وأما الطَّهُّورُ - بالفتح - فمعناه: الطَّاهِرُ الْمُطَهَّرُ. قاله ثعلب والأزهري رحمهما. ويُطْلَقُ عَلَى مَا
يُطَهَّرُ بِهِ، كَالْوُضُوءِ لِمَا يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَالْفَطُورِ لِمَا يُفْطَرُ عَلَيْهِ.
وقيل: إنه للمبالغة، وهو بمعنى الطاهر. وأكثر اللغويين على خلافه. انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٤٢٨)؛
تهذيب اللغة (٦/ ١٧٠-١٧٢)؛ لسان العرب (٤/ ٥٠٤-٥٠٦)؛ المصباح المنير (ص ١٩٦)؛ القاموس المحيط
(٢/ ٧٩)، جميعها (طهر). وانظر: المطلع (ص ١٥، ١٦)؛ الكليات للكفوي (ص ٥٨٢).
(٢) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. انظر: المغني (١/ ١٣)، الفروع (١/ ٥٦)، الإقناع (١/ ٥)؛
معونة أولي النهى (١/ ١٦٥)؛ حواشي الإقناع للحجاوي (١/ ٤٦).

وقال أبو حنيفة رحمته الله: هو من الأسماء اللّازمة، بمعنى الطّاهر سواء^(١)؛ لأنّ العرب لا تفرق بين «فَاعِلٍ» و «فَعُولٍ» في التّعديّ واللّزوم، كقَاعِدٍ و قَعُودٍ، وإذا كان كذلك، فالطّاهر غير مُتَعَدٍّ، والطّهور مثله.

وجوابه: قول النبي ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي، نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجَدًا وَطَهُورًا...» الحديث^(٢)؛ ولو أراد به الطّاهر، لم يكن له مزية على غيره، لأنّ الأرض طاهرة في حقّ كلّ أحد.

وقوله ﷺ لما سُئِلَ عن الوضوء بماء البحر: «هو الطهور ماؤه»^(٣)؛ ولو لم يكن الطّهور مُتَعَدِّيًا بمعنى المُطَهَّر، لم يكن ذلك جوابًا للقوم حيث سألوه عن التعديّ، إذ ليس كلّ طاهر مُطَهَّرًا.

وأما قولهم: إنّ العرب سَوَتْ بينهما في اللّزوم والتّعديّ. فجوابه: أنّ العرب تفرق بينهما في الجملة، فتقول: قَاتِلٌ، لِمَنْ وَجِدَ مِنْهُ الْقَتْلُ، وَقَتُولٌ، لِمَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْقَتْلُ وَكَثُرَ. فيجب أن يفرق بينهما هنا، وليس ذلك إلا من حيث اللّزوم والتّعديّ^(٤).

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿وَسَقَمَهُمْ رَبُّهُمْ سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]. دليل على أن الطّهور بمعنى الطّاهر؛ فإنّ أهل الجنة لا يحتاجون إلى التّطهير من حدّث ولا نَجَسٍ^(٥).

(١) انظر: البناية (٣٤٥/١-٣٤٦)؛ فتح القدير (٦٠/١، ٧٧)؛ البحر الرائق (٧٠/١).

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٩٥).

(٣) سبق تخريجه (ص ٢٧٣).

(٤) انظر: المغني (١٤/١)؛ الممتع (١١٩/١).

(٥) انظر: البحر الرائق (٧٠/١)؛ الحاوي (٣٧/١)؛ المجموع (١٣٠/١).

فالجواب: أنَّ معناه: شراباً مُطَهَّراً، وإن لم يُحتَجْ هناك إلى التَّطهير؛ لأنَّ القَصْدَ وَضْفُهُ بأعلى الأَشربة عندنا، وهو الماء الجامع للوَضْفَيْنِ.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿شَرَابًا طَهُورًا﴾؛ أي: مُطَهَّرًا مِنَ الْغِلِّ وَالْغَشِّ ^(١).

وفائدة الخلاف: أنه لا يجوز عندنا إزالة النجاسة بغير الماء؛ لاختصاصه بالتطهير، وعندهم يجوز ذلك، ذكره القاضي رحمته الله. وقال ابن تيمية رحمته الله: وله فائدة أخرى، وهي أنَّ الماءَ يدْفَعُ النجاسة عن نفسه بكونه مطهَّراً، وغيره ليس بطهور فلا يَدْفَعُ، وعندهم الجميع سواء ^(٢).

(١) لم أَقِفْ عليه عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد روي نحوه عن مقاتل، وقرَّره ابن كثير رحمته الله.

انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/١٤١٦)؛ تفسير الرازي (١٠/٧٥٥)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٩/١٤٥)؛ تفسير ابن كثير (٨/٣٦٨١)؛ تفسير الخازن (٤/١٩٤).

(٢) ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله تحريرٌ نفيسٌ في هذه المسألة، أوردَهُ بتصريف يسير:

قال رحمته الله: وقد اختلف العلماء في (الطَّهْر)، هل هو بمعنى (الطَّاهِر) أم لا؟

وهذا النزاع معروفٌ بين المتأخرين من أتباع الأئمة الأربعة، فقال كثيرٌ من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد رحمهم الله: الطَّهْرُ مُتَعَدِّ، والطَّاهِرُ لَزِمٌ. وقال كثيرٌ من أصحاب أبي حنيفة رحمته الله: بل الطَّاهِرُ هو الطَّهْرُ، وهو قول الخرقى رحمته الله.

وفضَّلَ الخطاب في المسألة: أنَّ صيغة اللزوم والتعدي لفظٌ مجملٌ:

يُراد به اللزوم والتعدي النحوي اللفظي، ويُراد به اللزوم والتعدي الحكمي الفقهي.

فالأول: أن يُراد باللازم: ما لم ينصب المفعول به، ويُراد بالتعدي: ما نصب المفعول به. فهذا لا تُفرَّقُ العربُ فيه بين (فَاعِل) و (فَعُول) في اللزوم والتعدي.

وأما التعدي الحكمي الفقهي: فيراد به أنَّ الماء هو الذي يُطهر به في رفع الحدث، بخلاف ما كان طاهراً ولا يُطهر به، كالأدهان والألبان. وعلى هذا: فلفظُ (طَاهِر) في الشرع أعمُّ من لفظ (طَهْر)، فكلُّ طَهْرٍ طَاهِرٌ، وليس كلُّ طَاهِرٍ طهوراً.

وقال رحمته الله في موضع آخر: والتَّحْقِيقُ في هذا أن يُقال: إنَّ الطَّهْرَ هنا ليس مَعْدُولاً عن طَاهِرٍ حتَّى يشاركه في اللزوم والتَّعْدِي بحسب اصطلاح النُّحاة - كما يقال في: ضاربٌ وضروبٌ، ونائمٌ ونوومٌ -، ولكنه من أسماء الآلات التي يفعل بها، فإنَّهم يقولون: طَهَّرْتُ، ووَجَّوْتُ، وفَطَّوْتُ، وسَحَّوْتُ - بالفتح -: لما يُطهر به، ويوجر به، ويُفطر عليه، ويُسحر به، ويقولون: طَهَّرْتُ، ووَجَّوْتُ، وفَطَّوْتُ، =

● المسألة الثانية:

كُلُّ مَاءٍ بَاقٍ عَلَى أَصْلٍ خِلْقَتِهِ فَهُوَ طَهُورٌ^(١).

ومنه: ماء السماء؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾، وماء البحر؛ لقوله ﷺ: «هو الطهور ماؤه»^(٢)، وما ذاب من الثلج والبرد؛ لقوله ﷺ: «اللهم طهرني بالثلج، والبرد»^(٣)، وكذا مياه الأنهار، والآبار، والعيون^(٤).



= وسُحُورٌ - بالضم -: للمصدر الذي هو اسمٌ لنفس الفعل. فيفرقون بين اسم الفعل واسم ما يُفعل به بالضم والفتح، وهذا معروفٌ مشهورٌ عند أهل العلم بالعربية وغيرهم من الفقهاء والمحدثين. وإذا كان كذلك فالطهور: اسمٌ لما يتطهر به، ولهذا قال تعالى في إحدى الآيتين: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، وفي الأخرى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]. وأما اسم طاهر فإنه صفةٌ محضةٌ لازمةٌ، لا يدلُّ على ما يتطهر به أصلاً. فصار الفرق بين الطاهر والطهور من جهة اللزوم والتعدي المعنوية الحكمية الفقهية، لا من جهة اللزوم والتعدي النحوية. انظر: الاختيارات الفقهية (ص ٥-٨)؛ المستدرك على مجموع الفتاوى (٥/٣)؛ الفروع وحاشيته لابن قندس (٥٨/١)؛ تنقيح التحقيق (١/١٤-١٥)؛ كشاف القناع (٢٥/١). وانظر: المبدع (١/٣٢-٣٣).

(١) وبقاء الماء على أصل الخلقة إما أن يكون حقيقياً: بأن لا يطرأ عليه شيءٌ مطلقاً، فيبقى على أوصافه التي خُلِقَ عليها من الحرارة والبرودة، والعذوبة والملوحة، وغير ذلك.

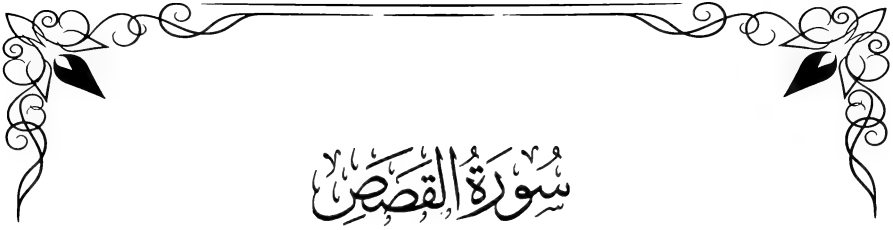
وإما أن يكون حكومياً: بأن يطرأ عليه شيءٌ لا يسلبه الطهورية، فهو في حكم مالم يطرأ عليه شيءٌ.

انظر: المغني (١/١٥)؛ الإقناع (١/٥)؛ المنتهى (١/٥)؛ حواشي الإقناع (١/٤٨)؛ الروض المربع (١/١١).

(٢) سبق تخريجه (ص ٢٧٣).

(٣) رواه مسلم (٤٧٦) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٤) انظر: المبدع (١/٣٤).



لَهُ قَالَ نَحْنُ: ﴿قَالَتِ إِحْدَاهُمَا يَتَأْتِ اسْتَنْجِرُهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَنْجَرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (٢٧) قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَّاجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿[القصص: ٢٦ - ٢٧].

وتحتة مسألتان.

❖ المسألة الأولى:

الإِجَارَةُ: مُسْتَقَّةٌ مِنَ الْأَجْرِ، وَهُوَ الْعَوَاضُ.

ومنه سُمِّيَ الثَّوَابُ أَجْرًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَوِّضُ الْعَبْدَ بِهِ عَلَى طَاعَتِهِ، أَوْ صَبْرِهِ عَلَى مَصِيبَتِهِ^(١).

وَحَدَّهَا فِي «الْوَجِيزِ» بِأَنَّهَا: (بَذْلُ عَوَاضٍ مَعْلُومٍ فِي مَنْفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ مَوْصُوفَةٍ فِي الذَّمَّةِ، أَوْ فِي عَمَلٍ مَعْلُومٍ)^(٢).

(١) قَالَ فِي الْمَطْلَع (ص ٣١٦): (الإِجَارَةُ - بِكسر الهمزة - مُصْدَرُ أَجْرِهِ يَأْجُرُهُ أَجْرًا وَإِجَارَةً).
وَالِإِجَارَةُ - بِثَلَاثِ الهمزة، وَالْكَسْرِ أَشْهَرُ - مَا يُعْطَاهُ الْعَامِلُ جِزَاءَ عَمَلِهِ. وَكَذَا: الْأَجْرُ، وَالْأَجْرَةُ.
يُقَالُ: أَجْرَهُ اللَّهُ يَأْجُرُهُ - مِنْ بَابِ «قَتَلَ» وَ«ضَرَبَ» - أَجْرًا، وَآجِرُهُ - مِنْ بَابِ «أَفْعَلَ» - يُؤْجِرُهُ إِيجَارًا؛ إِذَا أَتَاهُ وَجَزَاهُ. وَتَقُولُ: اسْتَأْجَرْتُ الْعَامِلَ، أَي: اتَّخَذْتُهُ أَجِيرًا، وَالْجَمْعُ: أَجْرَاءُ.
انْظُرْ: مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ (١/ ٦٢)؛ لِسَانُ الْعَرَبِ (٤/ ١٠-١١)؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ص ٩)؛ تَاجُ الْعُرُوسِ (١٠/ ٢٤)، جَمِيعُهَا (أَجْر).

(٢) الْوَجِيزُ لِلدَّجِيلِيِّ (ص ٢٢٧).

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ تَحْلُوهً فِي شَرْحِهِ (٤/ ٢١٦): (وَلَيْسَ بِمَنْعٍ؛ لِدُخُولِ الْمَمَرِّ، وَعُلُوِّ بَيْتِ وَنَحْوِهِ، وَالْمَنْفَاعِ الْمَحْرَمَةِ).

وهي جائزة في الجملة بالإجماع^(١)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿قَالَتِ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ تَحْتِ هَذِهِ الصَّخْرَةِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾^(٢) قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبْحَبٍ؛ وقوله: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتُ لَتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]؛ وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أُمَّهَاتَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

والحاجة داعية إليها؛ إذ لا يقدر كل أحد على عقار يسكنه، ولا على حيوان يركبه، ولا على صنعة يعملها، وأرباب ذلك لا يذلولونه مجاناً، فجوزت الإجارة طلباً للرِّفق^{(٣)(٤)}.

● المسألة الثانية:

تجب الأجرة بعقد الإجارة ما لم يتفق العاقدان على تأخيرها^(٤).
لأنه عوض أُلِّقَ ذكره في عقد معاوضة، فيجب بمطلق العقد، كالثمن، والصداق.

= وقال المرداوي رحمه الله: (لو زيد فيه: «مباحة مدة معلومة» لَسَلِمَ). الإنصاف (١٤/٢٦٠).
وقد عَرَفَ ابنُ النجار الفتح رحمه الله الإجارة بأنها: (عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معينة، أو موصوفة في الدَّمة، أو عمل معلوم، بعوض معلوم). المنتهى (١/٣٣٩)، وعَرَفَهَا البهوتي رحمه الله في الرُّوض (١/٦١٦) بنحو ذلك.

وانظر: فتح الملك العزيز (٤/٦٤)؛ الإقناع (٢/٤٨٧)؛ كشف القناع (٣/٥٤٦).
(١) وحكي عن عبد الرحمن ابن الأصم تحريمها، وهو قول شاذ مخالف لإجماع الصَّدر الأول.
انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٤٤)؛ بداية المجتهد (٤/٣)؛ المغني (٨/٥).

(٢) انظر: المغني (٨/٦٦)؛ كشف القناع (٣/٥٤٦)

(٣) انظر: المبدع (٥/٦٢).

(٤) وعلى هذا: يَمْلِكُ الْمُؤَجِّرُ أَجْرَتَهُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ، سواء كانت الإجارة على منفعة عين، أو على منفعة في الدَّمة.

فإن اتَّفَقَا على تأجيل الأجرة إلى أجل معلوم، جاز، وَجَبَتْ عند حُلُولِهِ، وهو المذهب.
انظر: الإنصاف (١٤/٥٠٥)؛ الإقناع (٢/٥٣٦)؛ المنتهى (٢/٣٥٢)؛ كشف القناع (٤/٤٠).

وقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله: لا يَمْلِكُهَا الْمُؤَجِّرُ بِالْعَقْدِ، ولا يَسْتَحِقُّ المطالبةَ بها إلا يوماً بيومٍ ما لم يَسْتَرْطِ تعجيلها^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَخْرَجَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]؛ فأمر بايتائهنَّ بعد الإرضاع.

وجوابه: أنَّ الآيةَ تحتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الإيتاءَ عند الشُّروعِ في الإرضاع أو تَسْلِيمِ نَفْسِهَا، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]؛ أي: إذا أَرَدْتَ القراءةَ^(٢). ثُمَّ إِنَّ الأَمْرَ بالإيتاءِ في وَقْتٍ لا يَمْنَعُ وجوبُهُ قبلَهُ؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَارْحَمْنَ أَخْرَجَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]؛ والصَّدَاقُ يجب قبل الاستمتاع^(٣).



(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار (٥٥/٢)؛ تبیین الحقائق (١٠٧/٥)؛ حاشية ابن عابدين (١٣/٩)؛
التفريع (١٨٤/٢)؛ الذخيرة (٣٨٥-٣٨٦/٥)؛ الشرح الكبير للدردير (٤/٤).
(٢) انظر: المغني (١٧-١٨/٨)؛ الممتع (٤٨١/٣).
(٣) انظر: المبدع (١١٥/٥).



لَمْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَمَنْ النَّاسَ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [لقمان: ٦].

❁ وتحتة مسألة واحدة، وهي:

اختلف الأصحاب رحمهم الله في حكم الغناء^(١).

فذهب جماعة منهم إلى تحريمه^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسَ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ الآية؛ قال ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما: (هو الغناء)^(٣).

(١) واختلف الأصحاب رحمهم الله في هذه المسألة إنما هو في الغناء المجرد الذي لا تصاحبه آلات اللّهُو والمعازف، وأما ما صحبته المعازف - سوى الدف - فهو محرّم قولاً واحداً عند الأصحاب.
انظر: المستوعب (٢/٦٣٥-٦٣٨)؛ المغني (١٤/١٥٧-١٦٠)؛ إغائة اللهفان (١/٣٤٧-٣٥١)؛ الفروع (٨/٣٧٦، ١١/٣٤٩)؛ الإنصاف (٢٩/٣٥٠-٣٥٢)؛ كشاف القناع (٦/٤٢٢).
(٢) وقد نسب فخر الدين ابن تيمية، وابن عبد القوي رحمهم الله القول بالتحريم إلى أكثر الأصحاب.
انظر: الفروع (١١/٣٤٩)؛ الإنصاف (٢٩/٣٥٢)؛ غداء الألباب (١/١١٨).
(٣) وهذا التفسير مروى - أيضاً - عن الحسن، ومجاهد، وعكرمة رحمهم الله، وقد نسبة الواحدي رحمهم الله إلى أكثر المفسرين.

انظر: تفسير عبد الرزاق (٢/١٥٠)؛ تفسير الطبري (١٨/٥٣٤-٥٣٨)؛ الوسيط للواحدي (٣/٤٤١)؛ الدر المشور (١١/٦١٥-٦١٨)؛ إغائة اللهفان (١/٣٦٠-٣٦٤)؛ تحريم آلات الطرب (ص ١٤٢-١٤٤).

ولقوله ﷺ: ﴿وَأَحْسِنُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]؛ قال ابن الحنفية رَحِمَهُ اللهُ: (هو الغناء)^(١).

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: الغِنَاءُ يُنْبِتُ التَّفَاقَّ فِي الْقَلْبِ، لَا يُعْجِبُنِي^(٢).
 وذهب أبو بكر الخلال^(٣)، وصاحبه^(٤) ﷺ إلى إباحته^(٥).

(١) كذا ذكره ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في المغني (١٤/ ١٦١)، وتابعه ابن أبي عمر رَحِمَهُ اللهُ في الشرح الكبير (٢٩/ ٣٧٠)، وابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ في المبدع (١٠/ ٢٢٧).

ولم أجد هذا القول عن ابن الحنفية رَحِمَهُ اللهُ في تفسير هذه الآية، وهو معنى بعيد لا يُناسِبُ السِّياق؛ فإن قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا لَكُمْ الْأَنْتُمْ إِلَّا مَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾.

وارد في سياق الأمر بالحج، وتعظيم الحُرُمات والشعائر، وتحقيق التوحيد. وحمله على الغناء بعيد. وقد أورد كثير من المفسرين عن ابن الحنفية رَحِمَهُ اللهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا سُرُوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، أنه فسّر الزُّورَ ههنا باللهو والغناء. فلعل ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ أراد الاستدلال بهذه الآية، والله تعالى أعلم.

انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٣٧)؛ الكشاف (٣/ ١٠١)؛ البحر المحيط (٦/ ٥١٦)؛ تفسير ابن كثير (٦/ ٢٥٧٠)؛ الدر المنثور (١١/ ٢٢٧). وانظر: إغاثة اللهفان (١/ ٣٦٤).

(٢) انظر: مسائل عبد الله (ص ٣١٦)؛ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال (ص ٦٥).

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، الإمام الفقيه، جامع علوم الإمام أحمد. صاحب أبا بكر المروزي إلى أن مات، ورحل إلى أقاصي البلاد في جمع مسائل أحمد وفتاويه، فكتب عاليها ونازلها، وصنّف كتاب «الجامع» في نحو مئتي جزء، فكان سبباً لحفظ المذهب وبقائه. قال ابن بدران رَحِمَهُ اللهُ: (ومن ثم كان جامع الخلال هو الأصل لمذهب أحمد، فنظر الأصحاب فيه، وألفوا كتب الفقه منه). المدخل (ص ١٢٤).

ومن مصنفاته: «السنة»، و«العلل»، و«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

توفي ببغداد سنة (٣١١هـ).

انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٠)؛ طبقات الحنابلة (٣/ ٢٣)؛ المقصد الأرشد (١/ ١٦٦).

(٤) صاحبه هو: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، المعروف بعلام الخلال، وقد تقدّمت ترجمته (ص ٢٩٧).

(٥) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في المغني (١٤/ ١٦٠):

(قال أبو بكر عبد العزيز: الغِنَاءُ والتَّوْحُّ معنى واحد، مباح ما لم يكن معه منكر، ولا فيه طعن.

وكان الخلال يحمل الكراهة من أحمد على الأفعال المذمومة، لا على القول بعينه.

لما روته عائشة رضي الله عنها: أن أبا بكر رضي الله عنه دخل عليها، وعندها جاريتان في أيام منى تغنيان وتضربان، فانتهرهما أبو بكر رضي الله عنه، فقال رسول الله ﷺ: «دعهما يا أبا بكر؛ فإنها أيام عيد»^(١).

ولقول عمر رضي الله عنه: (الغناء زاد الراكب)^(٢).

واختار القاضي أبو يعلى رحمته الله أنه مكروه غير محرّم^{(٣)(٤)}.



= وروي عن أحمد: أنه سمع عند ابنه صالح قوالاً، فلم يُنكر عليه، وقال له صالح: يا أبت، أليس كنت تكروه هذا؟ فقال: إنه قيل لي: إنهم يستعملون المنكر). وانظر: الإنصاف (٣٥٢/٢٩)؛ غداء الألباب (١٢٠/١).

(١) رواه البخاري (٩٨٧)، ومسلم (٨٩٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٤١٣٠)، والبيهقي في الكبرى (٦٨/٥) من حديث أسامة بن زيد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه: سمع عمر رضي الله عنه رجلاً يتغنى بفلاوة من الأرض، فقال: الغناء من زاد الراكب.

وانظر: التمهيد لابن عبد البر (١٩٧/٢٢).

(٣) فيكره الغناء، ويكره استماعه إلا أن يكون من امرأة أجنبية فيخبرم التلذذ به، وهذا هو المعتمد من المذهب عند المتأخرين.

انظر: المستوعب (٦٣٧/٢) الإقناع (٥٠٧/٤) المنتهى (٤٠٤/٢)؛ معونة أولي النهى (٥٣/١٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦٦٧/٥) كشف الغناع (٤٢٢/٦)؛ حاشية الخلوئي على المنتهى (١٦٦٩/٤)، ت: محمد الحيدان؛ غداء الألباب (١٢٠/١) (١٢٢-١٢٤).

(٤) انظر: المبدع (١٠/٢٢٧-٢٢٨).



لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وتحتة مسألتان.

❖ المسألة الأولى:

يُكْرَهُ إِفْرَادُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ^(١).

وقد ذكره النووي رحمه الله في «شرح مسلم»^(٢).

(١) نقل ابن مفلح رحمه الله القول بالكراهة عن النووي رحمه الله، وقرره.

والذي نص عليه جمع من الأصحاب: عدم الكراهة. قال ابن الجوزي رحمه الله: (وأما الجمع بين الصلاة والسلام، فهو الأولى والأكمل والأفضل؛ لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة). وقد نقل ذلك الرُّحَيَّانِيُّ رحمه الله، وقرره في مطالب أولي النهى (١/ ١٧).

وقال ابن بُلْبَانَ رحمه الله: (والأكمل الجمع بين الصلاة والسلام، فإن اقتصر على أحدهما لم يُكْرَهْ عندنا). مختصر الإفادات (ص ٤٤٣).

وانظر: كشف المخدرات (١/ ٣٦)؛ حاشية الروض المربع لابن قاسم (١/ ٣٧).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم (١/ ٤٥-٤٦).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح (١/ ١٧١): (وقد صرح النووي بالكراهة، واستدل بورود الأمر بهما معاً في الآية، وفيه نظر؛ نعم يُكْرَهُ أَنْ يُفْرَدَ الصَّلَاةُ وَلَا يُسَلِّمَ أصلاً، أما لو صَلَّى في وقتٍ وسَلَّمَ في وقتٍ آخر، فإنه يكون ممثلاً).

وانظر: الفتوحات الربانية (٣/ ٣٣١-٣٣٢)؛ مرعاة المفاتيح (٣/ ٢٥٧).

ودليله أن الله تعالى أمر بهما جميعاً بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، مع تأكيد التسليم بالمصدر، فدلّ على الاهتمام به^(١).

❖ المسألة الثانية:

الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير من واجبات الصلاة^(٢).

لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾؛ والأمر للوجوب، ولا موضع تجب فيه الصلاة على النبي ﷺ أولى من الصلاة المفروضة^(٣).



(١) انظر: المبدع (١/ ٢٤).

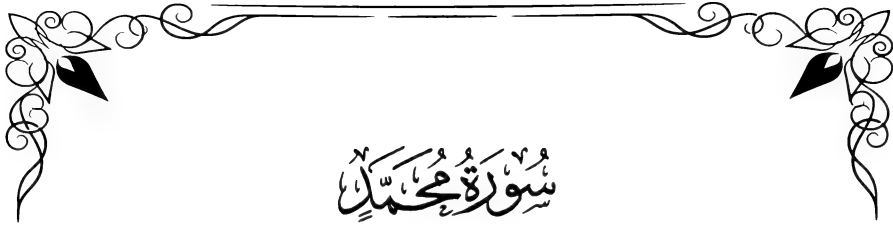
(٢) هذه إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله، واختارها جماعة من الأصحاب، منهم: الخرقني، والمجد، وابن عبدوس رحمه الله وغيرهم.

وعنه: أنها ركن، فلا تصح الصلاة بدونها. وهي أشهر الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله، واختارها أكثر الأصحاب، وهو المذهب.

وعنه: أنها سنة، واختاره غلام الخلال رحمه الله.

انظر: جلاء الأفهام (ص ٣٨٠) وما بعدها؛ شرح الزركشي (١/ ٥٨٧)؛ الإنصاف (٣/ ٦٧٢)؛ الإقناع (١/ ٢٠٤)؛ المنتهى (١/ ٦٣)؛ شرح المنتهى للبهوتي (١/ ٤٤٥).

(٣) انظر: المبدع (١/ ٤٩٧).



لَهُ قَالَ إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴿ [محمد: ٣٣].

وتحتة مسألتان.

✽ المسألة الأولى:

مَنْ شَرَعَ فِي صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ تَطَوُّعًا، اسْتَحَبَّ لَهُ إِمَامُهُ، وَلَمْ يَجِبْ^(١).

لحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله، أهدني لنا حَيْسٌ^(٢)، فقال ﷺ: «أَرْنِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا»، فَأَكَلَ^(٣).

فعلى هذا: إن أفسده فلا قضاء عليه^(٤)؛ لأنَّ الْقَضَاءَ يَتَّبِعُ الْمُقْضَى عَنْهُ، فإذا لم يكن واجبًا، لم يكن قضاؤه واجبًا.

(١) وَكُرِّهَ قَطْعُهُ لغير عُدْرٍ، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

وكذا حكم سائر النوافل، إلا الحجَّ والعُمْرة، فإنه يجب إتمامهما.

انظر: الإنصاف (٧/٥٤٥-٥٤٦)؛ الإقناع (١/٥١١)؛ المنتهى (١/١٦٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٣٨٩).

(٢) الْحَيْسُ: تمرٌ يُخْلَطُ بِسَمْنٍ وَأَقِطٍ، وقد يُجْعَلُ معه سَوِيقٌ. وهو في الأصل مَصْدَرٌ، يُقال: حَاسَ الرَّجُلُ حَيْسًا؛ إذا اتخذ ذلك. انظر: الصحاح (٣/٩٢٠)؛ المصباح المنير (ص ٨٥)؛ القاموس المحيط (٢/٢٠٩)، جميعها (حيس).

(٣) رواه مسلم (١١٥٤).

(٤) ويستحبُّ له القضاء خروجًا من الخلاف، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٧/٥٤٦)؛ الإقناع (١/٥١١)؛ المنتهى (١/١٦٤)؛ معونة أولي النهى (٣/٤٤٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/٣٨٩).

وعنه: يجب إتمام الصوم، ويلزمه القضاء إن أفسده^(١)؛ لقوله ﷺ: ﴿وَلَا يُطْلَوُ أَعْمَلُكُمْ﴾^{(٢)(٣)}.

● المسألة الثانية:

ومن شرع في صلاة نفل ثم أقيمت الفريضة، أتم النفل ولو خشي فوات الجماعة في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله^(٤).
لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا يُطْلَوُ أَعْمَلُكُمْ﴾^{(٥)(٦)}.



(١) انظر: الفروع وحاشيته لابن قندس (١١٥/٥)؛ الإنصاف (٥٤٥/٧).

(٢) قال القاضي أبو يعلى رحمه الله: (وهذا يدل على أن كل من دخل في قربة لم يجز له الخروج منها قبل إتمامها، وهذا على ظاهره في الحج، فأما في الصلاة والصيام، فهو على سبيل الاستحباب). زاد المسير (٤١٣/٧).

(٣) انظر: المبدع (٥٨-٥٧/٣).

(٤) والمذهب أنه يتم النفل استحباباً، ويُخففه، ولا يزيد على ركعتين - إلا أن يكون قد شرع في الثالثة، فيتمه أربعاً -، فإن خشي فوات الجماعة، قطع النفل، وصلى مع الجماعة؛ لأن الفريضة أولى من النافلة.

انظر: المغني (١٢٠/٢)؛ الإنصاف (٢٨٩-٢٩٠)؛ الإقناع (٢٤٨/١)؛ المتتهى (٧٦/١)؛ معونة أولي النهى (٣٣٤/٢)؛ كشف القناع (٤٦٠/١).

(٥) انظر: الممتع (٥٤٦/١)؛ شرح العمدة لابن تيمية (ص ٦٠٨-٦٠٩)، ت: خالد المشيقح.

(٦) انظر: المبدع (٤٨-٤٧/٢).

سُورَةُ الْحَجَرَاتِ

الآية الأولى

لَهُ قَالَ إِنَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِمَا جَاءَكُمُ مِنَّا فَاسِقٌ بَنِيًا فَتَبَيَّنُوا أَن نَصِيبُوا قَوْمًا بِمِثْلِهِمْ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿١﴾ [الحجرات: ٦].

وتحتها ثلاث مسائل:

✽ المسألة الأولى:

الْعَدَالَةُ شَرْطُ لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ^(١)، فلا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ بِالْإِجْمَاعِ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بَنِيًا فَتَبَيَّنُوا﴾، وقرأ: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾^(٣)؛ فَأَمَرَ اللَّهُ ﷻ بالتَّوَقُّفِ عَنِ نَبَأِ الْفَاسِقِ، وَالشَّهَادَةِ نَبَأً، فَوَجِبَ التَّوَقُّفُ عَنْهَا^(٤).

(١) الْعَدَالَةُ لُغَةً: الْإِسْتَوَاءُ وَالْإِسْتِقَامَةُ.

وهو مصدرٌ في الأصل، يُقال: عَدَلَ الشَّاهِدُ عَدَالَةً، إِذَا كَانَ مُرَضِيًّا يَقْنَعُ بِهِ، فَهُوَ عَدْلٌ، مِنْ قَوْمٍ عَدْلٍ وَعُدُولٍ. وشَرْعًا: اسْتَوَاءُ أَحْوَالِ الشَّخْصِ فِي دِينِهِ، وَاعْتِدَالُ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ. وضابطُ العدالة في المذهب: الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ، وَاسْتِعْمَالُ الْمَرْوَةِ. فالصَّلَاحُ فِي الدِّينِ: هُوَ أَدَاءُ الْفَرَائِضِ بِسُنَنِهَا الرَّابِتَةِ - فلا تقبل شهادة مَنْ دَاوَمَ عَلَى تَرْكِ الرِّوَاثِبِ -، وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ بِأَنْ لَا يَرْتَكِبَ كَبِيرَةً وَلَا يُذَمِّنَ عَلَى صَغِيرَةٍ. وَاسْتِعْمَالُ الْمَرْوَةِ: هُوَ فِعْلُ مَا يُجْمَلُهُ وَيَزِينُهُ، وَتَرْكُ مَا يُدْسُهُ وَيُسَيِّئُهُ عَادَةً.

انظر: المَطْلَع (ص ٤٩٩)؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ص ٢٠٦)، (عدل)؛ الْإِنْصَافُ (٢٩/٣٣٦-٣٤٢)؛ الْإِقْنَاعُ (٤/٥٠٤-٥٠٦)؛ الْمُتَهَنَّى (٢/٤٠٣-٤٠٤)؛ شَرْحُ الْمُتَهَنَّى لِلْبُهَوِيِّ (٦/٦٦١)؛ هِدَايَةُ الرَّاغِبِ (٣/٣٧١).

(٢) انظر: شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِابْنِ بَطَّالٍ (٧/١٧٩)؛ بَدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ (٤/٣٠٨)؛ الْمَغْنِي (١٤/٢٥٨).

(٣) قَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَاةَ: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ مِنَ التَّثْبُتِ، وَقَرَأَ بَاقِيَ السَّبْعَةِ: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ مِنَ التَّبَيُّنِ. انظر: السَّبْعَةُ فِي الْقُرْآنِ (ص ٢٣٦)؛ التَّبَصُّرَةُ فِي الْقُرْآنِ السَّبْعِ (ص ٦٨١)؛ النُّشْرُ فِي الْقُرْآنِ الْعَشْرِ (٢/٣٧٦).

(٤) انظر: الْمَغْنِي (١٤/١٤٧).

ولأنه لا يؤمن منه أن يتحامل على غيره، فيشهد عليه بالباطل.
ولا تُقبل شهادة من يرتكب الكبيرة^(١)، لأن الله تعالى نهى عن قبول شهادة القاذب بقوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]. فيُقاس عليه كل من ارتكب كبيرة من الكبائر.

ولا من أذعن على صغيرة؛ لأنه لا يُعد مجتنباً للمحارم، فلا يكون عدلاً.
وتُقبل شهادة من فعل شيئاً من الصغائر دون ذلك؛ لأن اعتبار اجتناب كل المحارم يؤدي إلى عدم قبول الشهادة من أحد؛ لأنه لا يخلو من ذنب ما، وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]؛ فمدحهم لاجتنابهم الإثم والفواحش، وإن وجدت منهم الصغائر^(٢).

✽ المسألة الثانية:

إذا تاب الفاسق لم تُقبل شهادته حتى تمضي عليه سنة، تظهر فيها توبته، ويبين فيها صلاحه^(٣).

(١) وضابط الكبيرة: ما فيه حد في الدنيا - كالزنى والسَّرِقَةِ -، أو وعيد خاص في الآخرة - كأكل الربا وشهادة الزور - . نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، وهو المذهب.
والصغيرة: ما دون ذلك من المحرمات، كالنظر المحرم، والتجسس، والتنازع بالألقاب.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: الكبيرة ما فيه حد في الدنيا، أو وعيد خاص في الآخرة، أو غضب، أو لعنة، أو نفي إيمان. انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٠-٦٥١)؛ الفروع (١١/ ٣٣٦)؛ الإنصاف (٢٩/ ٣٤٢)؛ الإقناع (٤/ ٥٠٤-٥٠٥)؛ المنتهى (٢/ ٤٠٣)؛ معونة أولي النهى (١٢/ ٤٦).
(٢) انظر: المبدع (١٠/ ٨٠)، (٢١٩-٢٢١).

(٣) وهذه إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله.
والمذهب: أنه إذا تاب قبلت شهادته بمجرد توبته، فلا يُعتبر إصلاح العمل. وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله، وعليه أكثر الأصحاب.
ويشهد له قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ يَمَلْ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمَ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]؛ فدل على مغفرة الذنب بمجرد التوبة، وإذا غفر الذنب زال الوصف بالفسق، فوجب أن تُقبل الشهادة؛ لزوال المانع كما أن شهادة الكافر تُقبل بمجرد الإسلام، فلان تُقبل شهادة الفاسق بمجرد التوبة أولى. =

(٤) انظر: المبدع (١٠ / ٨٤).

• المسألة الأولى:

الْبَغْيُ لُغَةً: الْإِعْتِدَاءُ، يُقَالُ: بَغَى بَغْيًا؛ إِذَا عْتَدَى^(١).

وأهل البغي: هم الظلمة الخارجون عن طاعة الإمام، المعتدون عليه^(٢).

وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على قتالهم، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيَّ بِاللهِ أَمْرٌ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ^(٣)﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ^(٤). قال ابن قدامة رحمته الله: (ففيها خمس فوائد، أحدها: أنهم لم يخرجوا بالبغي عن الإيمان؛ فإنه سَمَاهُمْ مؤمنين. الثانية: أنه أوجب قتالهم. الثالثة: أنه أسقط قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله ﷻ. الرابعة: أنه أسقط عنهم التبعة فيما أتلفوه في قتالهم. الخامسة: أن الآية أفادت جواز قتال كل من مَعَ حقاً عليه)^(٥).

• المسألة الثانية:

يجبُ على الإمام أن يُرَاسِلَ البُغَاةَ، فَيَسْأَلَهُمْ عَمَّا يَنْقُمُونَ مِنْهُ، فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً أَرَّالَهَا، وَإِنْ أَدَّعَوْا شُبُهَةً كَشَفَهَا^(٦).

لأن الله تعالى بدأ بالأمر بالإصلاح قبل القتال، فقال سبحانه: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيَّ بِاللهِ أَمْرٌ^(٧)﴾؛ ومُرَاسَلَةُ البُغَاةِ وَكَشْفُ شُبُهَاتِهِمْ وَسِيلَةٌ إِلَى الصُّلْحِ، وَسَبَبٌ فِي رَجوعِهِمْ إِلَى الْحَقِّ^(٨).

(١) انظر: الزاهر (ص ٤٩١)؛ المطالع (ص ٤٦١)؛ الدر النقي (٣/ ٧٤١).

(٢) وقال الفتوح رحمته الله في تعريف البُغَاةِ: (وَهُمُ الْخَارِجُونَ عَلَى إِمَامٍ - وَلَوْ غَيْرَ عَدْلٍ - بِتَأْوِيلٍ سَائِعٍ، وَلَهُمْ شُوكَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُن فِيهِمْ شَخْصٌ مَطَاعٍ). معونة أولي النهى (١١/ ٥٥). وانظر: الإنصاف (٢٧/ ٥٨-٦١)؛ الإقناع (٤/ ٢٧٨)؛ الروض المربع (٢/ ١٠١٦).

(٣) المغني (١٢/ ٢٣٧). وانظر: الممتع (٥/ ٧٦٢)؛ الفروع (١٠/ ١٧٣)؛ المبدع (٩/ ١٥٩).

(٤) ولا يجوز أن يُقَاتَلَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ شَرُّهُمْ. انظر: الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى (ص ٥٥)؛ الإنصاف (٢٧/ ٦٥)؛ الإقناع (٤/ ٢٧٩)؛ المنتهى (٢/ ٣٠٥)؛ كشاف القناع (٦/ ١٦٢).

(٥) انظر: المغني (١٢/ ٢٤٣)؛ الممتع (٥/ ٧٦١)؛ معونة أولي النهى (١١/ ٦١).

فَإِنْ أَبَوْا الرُّجُوعَ، وَعَظَّمَهُمْ، وَخَوَّفَهُمُ الْقِتَالَ؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ كَفُّهُمْ، وَدَفْعُ شَرِّهِمْ، لَا قَتْلُهُمْ.

فَإِنْ رَجَعُوا إِلَى الطَّاعَةِ وَإِلَّا لَزِمَهُ قِتَالُهُمْ إِنْ كَانَ قَادِرًا^(١).

وَيَجِبُ عَلَى رَعِيَّتِهِ مَعُونَتُهُ عَلَى حَرْبِهِمْ؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]^(٢).

✽ المسألة الثالثة:

ويكره قصد ذي الرحم الباغي بقتل^(٣).

لقوله تعالى: ﴿وَلِنْ جَهْدَاكَ عَلَى أَنْ تَشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥].

وقال القاضي رحمه الله: لا يكره؛ لأنه قتلٌ بحقٍّ، فأشبهه إقامة الحدِّ عليه^(٤).

وقيل: يحرم ذلك. وذكره في الفروع احتمالاً^(٥)؛ لأن الله تعالى أمر بمصاحبتة بالمعروف، وقتله ليس من المعروف^(٦).



(١) فإن لم يكن قادراً على قتالهم، أخرجه إلى القُدْرَةِ عليه.

انظر: المستوعب (٢/٤٠٣)؛ الإنصاف (٢٧/٦٦-٦٨)؛ الإقناع (٤/٢٧٩)؛ الروض المربع (٢/١٠١٧)؛ كشف القناع (٦/١٦٢).

(٢) انظر: المبدع (٩/١٦٠-١٦١).

(٣) صحَّحه ابن قدامة رحمه الله في المغني (١٢/٢٥٧)، وقَدَّمه صاحب الفروع (١٠/١٧٤)، وهو المذهب.

انظر: الإقناع (٤/٢٨٠)؛ المنتهى (٢/٣٠٦)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٢٨٠).

(٤) انظر: المغني (١٢/٢٥٧)؛ الفروع (١٠/١٧٤)؛ غاية المطلب (ص ٦٤٢).

(٥) انظر: الفروع (١٠/١٧٤).

(٦) انظر: المبدع (٩/١٦٣-١٦٤).

سُورَةُ النَّجْمِ

لَمْ قَالَ النَّجْمِيُّ: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].

❖ وتحتة مسألة واحدة، وهي:

أجمع العلماء رحمهم الله على أن إهداء الثواب للميت المسلم مشروع في الجملة، وأنه يتنفع به^(١).

والمذهب: أن كل قربة فعلها صاحبها، وجعل ثوابها - كله أو بعضه - لميت مسلم، نفعه ذلك^(٢).

لقوله رحمهم الله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]؛ وقوله رحمهم الله: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩].

وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إن أُمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ قال: «نعم»^(٣).

(١) انظر: الاستذكار (٣٤/٣٥٣، ٢٣/١٨٣)؛ المغني (٣/٥١٩)؛ شرح صحيح مسلم للنووي (١/٨٠)؛ الفروق للقرافي (٣/١٩٢)؛ مجموع الفتاوى (٢٤/٣٠٦، ٣٦٦، ٣١/٥١)؛ الفروع (٣/٤٢٣).

(٢) ويدخل في ذلك الدعاء، والصدقة، والعتق، وقراءة القرآن، والصلاة، والصيام، والحج، وسائر العبادات.

ولا يختص ذلك بالميت على الصحيح من المذهب، فيُشرع - أيضاً - إهداء الثواب للمسلم الحي، ويتنفع به.

انظر: الإنصاف (٦/٢٥٧-٢٦٢)؛ الإقناع (١/٣٧٤)؛ المنتهى (١/١١٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٢/١٦٥)؛ المنح الشافيات (١/٢٨٥-٢٨٧).

(٣) رواه البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨)، واللفظ للبخاري.

وجاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم»^(١).

فهذه نصوصٌ صحيحة، وفيها دلالة على انتفاع الميت بسائر القرب؛ لأن الصوم والحج والدعاء والاستغفار عبادات بدنية، وقد أوصل الله نفعها إلى الميت، فكذلك ما سواها^(٢).

لذلك قال الإمام أحمد رحمه الله: الميت يصل إليه كل شيء من الخير، من صدقة، أو صلاة، أو غيره^(٣).

وقال بعض العلماء: لا يصل إلى الميت ثواب القراءة، ونحوها^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٥)؛ وقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا

(١) رواه البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) قال ابن القيم رحمه الله: (والعبادات قسمان: مالية، وبدنية. وقد نبه الشارع بوصول ثواب الصدقة على وصول ثواب سائر العبادات المالية، ونبه بوصول ثواب الصوم على وصول ثواب سائر العبادات البدنية، وأخبر بوصول ثواب الحج المركب من المالية والبدنية، فالأنواع الثلاثة ثابتة بالنص والاعتبار). الرُّوح (٢/٤٥١).

(٣) انظر: المغني (٣/٥٢١)؛ الممتع (٢/٦٦-٦٨)؛ الفروع (٣/٤٢٣)؛ معونة أولي النهي (٣/١٤٤).

(٤) أي: من العبادات البدنية، كالصلاة، والصيام، ونحو ذلك. وهذا هو المشهور من مذهب المالكية والشافعية رحمهم الله، لكن المتأخرين منهم على جواز إهداء ثواب القراءة للميت.

انظر: الفروق للقرافي (٣/١٩٢-١٩٣)؛ مواهب الجليل (٣/٥١٨)؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٤٢٣)؛ الفتاوى الكبرى للهيتمي (٢/٢٦-٢٧)؛ مغني المحتاج (٣/٦٩)؛ نهاية المحتاج (٦/٩٢-٩٣).

(٥) قال ابن كثير رحمه الله: (ومن هذه الآية الكريمة استنبط الشافعي رحمه الله: ومن اتبعه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى؛ لأنه ليس من عملهم ولا كتبهم، ولهذا لم يندب إليه رسول الله ﷺ أمته، ولا حثهم عليه، ولا أرشدهم إليه بنص ولا إيماء، ولم يُقَلْ ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، وباب القربات يقتصر فيه على النصوص، ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء، فاما الدعاء والصدقة فذاك مُجمَع على وصولهما، ومنصوص من الشارع عليهما). تفسير القرآن العظيم (٧/٣٣٤٣).

وانظر: الجامع لأحكام القرآن (١٧/١١٤).

إِلَّا وَسَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴿البقرة: ٢٨٦﴾.

وجواب ذلك من وجوه متعددة :

أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾. فقد أُجِيبَ بأجوبة:
 منها: أن ذلك في صُحُفِ إبراهيم وموسى عليهما السلام، قال عكرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١):
 هذا في حَقِّهِمْ خَاصَّةً، بخلاف شَرْعِنَا^(٢). ومنها: أَنَّ الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ
 ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١]^(٣). ومنها: أَنَّهُ مختص بالكافر؛
 أي: ليس له من الجزاء إلا جزاء سعيه يُوفَّاهُ في الدنيا، وماله في الآخرة من نصيب^(٤).

- (١) هو: أبو عبد الله عكرمة، مولى عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأصله من البربر من أهل المغرب.
 إمامٌ من أئمة التابعين وثقاتهم، لازم عبد الله بن عباس، وكان من أخص تلاميذه. قال عبد الرحمن بن
 حسان: سمعتُ عكرمة يقول: طلبتُ العلم أربعين سنة، وكنت أفتي بالباب، وابنُ عباس في الدار.
 وقال الشعبي: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم
 يشب تكذيبه عن ابن عمر، ولا ثبت عنه بدعة. توفي سنة (١٠٤هـ) وقيل بعد ذلك.
 انظر: التاريخ الكبير (٤٩/٧)؛ تهذيب الكمال (٢٦٤/٢٠)؛ تقريب التهذيب (ص ٣٩٧).
 (٢) انظر: معالم التنزيل (٤١٦/٧)؛ المحرر الوجيز (١٤/١٢١)؛ زاد المسير (٨/٨١)؛ اللباب (١٨/٢٠٤).
 وقد ضعف ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الجواب، وقال: (فإن الله سبحانه أخبر بذلك إخباراً مُقَرَّرَ له مُحْتَجٌّ
 به، لا إخبار مُبْطِل له، ولهذا قال: ﴿أَمْ لَمْ يَلْبَأْ يَمَانِي صُحُفِ مُوسَى﴾ [النجم: ٣٦]. فلو كان هذا باطلاً في هذه
 الشريعة، لم يُخبر به إخباراً مُقَرَّرَ له مُحْتَجٌّ به). الروح (٢/٤٦٠).
 (٣) والقول بالنسخ ضعيف، وجمهور المفسرين على خلافه، قال ابن الجوزي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ولا يصح، لأنَّ
 لفظَ الآيتين لفظُ خبرٍ، والأخبار لا تُنسخ). زاد المسير (٨/٨١).
 وانظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٣/٣٥-٤٨)؛ الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه (ص ٤٢٣)؛
 المحرر الوجيز (١٢٠-١٢١/١٤)؛ التسهيل لابن جزي (٤/٧٨)؛ الروح لابن القيم (٢/٤٦٠-٤٦١).
 (٤) قال ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وهذا الجواب ضعيف جداً، ومثل هذا العام لا يُرادُّ به الكافر وحده، بل هو
 للمسلم والكافر، وهو كالعام الذي قبله - وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [النجم: ٣٨] -
 والسياقُ كُلُّهُ من أوَّلِهِ إلى آخره كالصريح في إرادة العموم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ سَعَى سَوْفَ يُرَى﴾
 ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾ [النجم: ٤١-٤٢]؛ وهذا يعمُّ الشرَّ والخير قطعاً، ويتناولُ البرَّ والفاجر، والمؤمن
 والكافر). الروح (٢/٤٥٧).

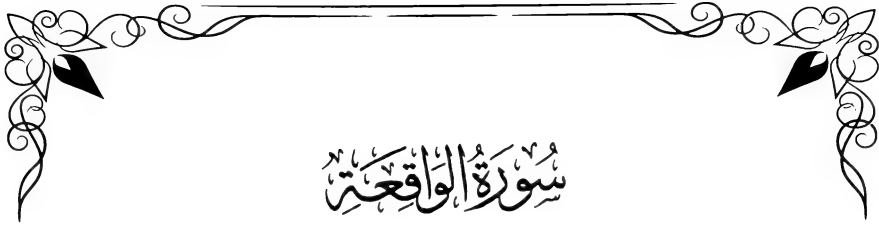
ومنها: أن معنى الآية: ليس للإنسان إلا ما سعى عدلاً، وله ما سعى غيره فضلاً.
ومنها: أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِلْإِنْسَانِ﴾ بمعنى: «على». ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ لِمُؤَلَّفَتُهُ﴾ [الرعد: ٢٥]؛ أي: عليهم اللعنة^{(١)(٢)}.
وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾؛ فجوابه: أنه استدلال بالمفهوم، وما تقدم ذكره من الأدلة يدل على وصول الثواب بمنطوقه، والمنطوق راجع على المفهوم^{(٣)(٤)}.



(١) وقد ضعف ابن القيم رحمه الله هذا الجواب، وقال: (فإنه قلب موضوع الكلام إلى ضد معناه المفهوم منه، ولا يسوغ مثل هذا، ولا تحمله اللغة، وأما نحو: ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [غافر: ٥٢] فهي على بابها؛ أي: نصيبهم وحظهم. وأما أن العرب تعرف في لغاتها: «لي درهم» بمعنى: «علي درهم»، فكلاً. الروح (٢/٤٦٠).
(٢) وقد ذكر الأصحاب رحمه الله أجوبة أخرى سوى ما تقدم:
فقال ابن قدامة رحمه الله: (والآية مخصوصة بما سلموه، وما اختلفنا فيه في معناه، فنقيسه عليه).
المغني (٣/٥٢٢).
وقال ابن عقيل رحمه الله: (الجواب الجيد عندي أن يقال: الإنسان بسعيه وحسن عيشه اكتسب الأصدقاء، وأولد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدى الخير، وتودد إلى الناس، فترحموا عليه وأهدوا له العبادات، فكان ذلك أثر سعيه). الروح (ص ٤٦٣).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الجواب المحقق في ذلك: أن الله تعالى لم يقل: إن الإنسان لا ينتفع إلا بسعي نفسه، وإنما قال: ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾؛ فهو لا يملك إلا سعيه، ولا يستحق غير ذلك، وأما سعي غيره فهو له. كما أن الإنسان لا يملك إلا مال نفسه ونفع نفسه... لكن إذا تبرع له الغير بذلك جاز، وهكذا هذا، إذا تبرع له الغير بسعيه نفعه الله بذلك، كما ينفعه بدعائه له، والصدقة عنه). مجموع الفتاوى (٢٤/٣٦٧).
انظر: زاد المسير (٨٠-٨٢)؛ رموز الكنوز (٧/٤٩٤-٤٩٥)؛ الإشارات الإلهية (٣/٢٩٧-٢٩٩)؛ الباب لابن عادل (١٨/٢٠٤-٢٠٦)؛ تفسير السعدي (ص ٩٧٧)؛ دفع إيهام الاضطراب (ص ٣٠٠-٣٠١).

(٣) انظر: الممتع (٢/٦٨-٦٩).

(٤) انظر: المبدع (٢/٢٨١-٢٨٢).



لَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٩].

❁ وتحتة مسألة واحدة، وهي:

يَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾؛ أي: لا يمسُّ القرآن، وهو خبرٌ بمعنى النهي.

ورَدَّ: بأن الكتابَ هو اللوحُ المحفوظ، والمطهَّرون هم الملائكة؛ لأنَّ الْمُطَهَّرَ

مَنْ طَهَّرَهُ غَيْرُهُ، ولو أُريدَ بنو آدمَ لقليل: الْمُتَطَهَّرُونَ^(٢).

(١) أما الجنبُ، فلا يجوزُ له مَسُّ المصحفِ بإجماع العلماء، وخالف في ذلك الظاهرية رحمهم الله.

وأما الْمُحَدِّثُ حدثًا أصغر، فعامةُ العلماء رحمهم الله على تحريمِ مَسِّ الْمُصْحَفِ، وهو المذهب.

قال الأصحاب: يحرم على المُحدثِ مَسُّ المصحفِ أو بعضه - حتى جلده وحواشيه - بيده أو غيرها، بلا حائل. ولا يحرمُ حَمْلُهُ بعِلاقَةٍ، أو في كيسٍ، أو كُمٍّ، ولا مَسُّهُ من وراء حائلٍ، ولا مَسُّ كُتُبٍ تفسير ونحوه.

انظر: المحلى (١/ ٧٧)؛ الاستذكار (٨/ ١٠-١١)؛ المغني (١/ ٢٠٢)؛ مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٦٦)؛ رحمة الأمة (ص ١٣)؛ الإنصاف (٢/ ٧٢-٧٤)؛ الإقناع (١/ ٦١)؛ المنتهى (١/ ٢١)؛ الروض المربع (١/ ٥٥-٥٦).

(٢) انظر: شرح العمدة لابن تيمية (١/ ٣٨٣-٣٨٤)، ت: سعود العتيشان؛ التبيان في أقسام القرآن (ص ٢٢٥)؛ شرح الزركشي (١/ ٢١٠).

وأجيب: بأنه لو كان المرادُ هم الملائكة، فبنو آدم بالقياس عليهم^(١)(٢).



(١) قال الزركشي رَحِمَهُ اللهُ في شرحه (٢١٠/١): (ويمكن توجيه الاستدلال بالآية على وجه آخر، وهو أن يُقال: القرآن الذي في اللوح المحفوظ هو الذي في المصحف، وإذا كان مِنْ حُكْمِ الذي في السماء أن ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ □ فكذلك الذي في الأرض؛ لأنه هو هو). وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: لكن تدلُّ الآية بإشارتها على أنه لا يمس المصحف إلا طاهر؛ لأنه إذا كانت تلك الصحف لا يمسها إلا المطهرون لكرامتها على الله، فهذه الصحف أولى أن لا يمسها إلا طاهر). مدارج السالكين (١٣٩/٢). وانظر: معونة أولي النهى (١/٣٥٣)؛ كشف القناع (١/١٣٤).

(٢) انظر: المبدع (١/١٧٣-١٧٤).



سُورَةُ الْمَجَادِلَةِ

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاهُمْ مَا هُمْ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ (٢) وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكَ تُوعَطُونَ بِهِ ۖ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ۖ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤﴾ [المجادلة: ٢ - ٤].

وتحته تسع مسائل.

✽ المسألة الأولى:

الظَّهَارُ لُغَةً: مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظَهْرِ الْأُمِّ

غالباً^(١).

وشرعاً: هو أن يُشَبَّهَ امْرَأَتُهُ أَوْ عُضْوًا مِنْهَا بِظَهْرِ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ، أَوْ بِهَا، أَوْ بَعْضٍ مِنْهَا^(٢). فيقول: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، أَوْ كَيْدِ أُخْتِي، أَوْ يَقُولُ: ظَهْرُكِ، أَوْ يَدُكِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، أَوْ كَيْدِ أُخْتِي، أَوْ خَالَتِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(١) انظر: الزاهر (ص ٤٤٣)؛ حلية الفقهاء (ص ١٧٧-١٧٨)؛ المطلع (ص ٤١٨)؛ الدر النقي (٣/ ٦٨٩).

(٢) وهذا التعريف لابن قدامة يَكُونُ في المقنع (ص ٣٦٥).

وعرفه صاحب الإقناع (٣/ ٥٨٣) بأنه: (أَنْ يُشَبَّهَ امْرَأَتُهُ أَوْ عُضْوًا مِنْهَا بِظَهْرِ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ أَوْ إِلَى أُمِّ، أَوْ بِهَا... أَوْ بَعْضٍ مِنْهَا، أَوْ بِدَكْرٍ، أَوْ بَعْضٍ مِنْهُ). وَنَحْوَ ذَلِكَ عَرَّفَهُ فِي الْمُنْتَهَى (٢/ ١٨٩).

وهو محرمٌ بالإجماع^(١)، وسنده من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾. ومعناه: أن الزوجة ليست كالأم في التحريم، ولذلك قال سبحانه: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُنَّ﴾، وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ الَّتِي تَظْهَرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٤].
وقد سمى الله ﷻ الظهار منكرًا وزورًا، وقَوْلُ الْمُنْكَرِ وَالزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ^(٢).

✽ المسألة الثانية:

يَصِحُّ الظَّهَارُ مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ كَبِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ صَغِيرَةٍ، مُسْلِمَةٍ أَوْ ذَمِيَّةٍ، حُرَّةً أَوْ أَمَةً، أَمَّا وَطْؤُهَا أَوْ لَا^(٣).

لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الآية.
وقال أبو ثور رحمه الله: لا يصحُّ الظَّهَارُ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا^(٤)؛ لأنَّ الظَّهَارَ لِتَحْرِيمِ وَطْئِهَا، وهو ممتنعٌ منه بغير اليمين.
وجوابه: عموم الآية، وأنها زوجةٌ يَصِحُّ طلاقُها، فصَحَّ الظَّهَارُ منها كغيرها.
ولا يصحُّ الظَّهَارُ مِنَ الْأُمِّ، وَأُمِّ الْوَلَدِ^(٥).

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ٢٧٩-٢٨٠)؛ كشف القناع (٥/ ٣٦٨).

(٢) انظر: المبدع (٨/ ٣٠-٣١).

(٣) وهو المذهب. انظر: الإقناع (٣/ ٥٨٥)؛ المنتهى (٢/ ١٩٠)؛ كشف القناع (٥/ ٣٧٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٥٤٢).

(٤) انظر: الإشراف لابن المنذر (٥/ ٢٩٨)؛ المغني (١١/ ٥٧).

(٥) فإن ظاهرَ السيّد مِنْ أُمِّهِ أَوْ أُمِّ وَلَدِهِ، لم تحرّم عليه، ولزمته كفارة يمين. نصّ عليه الإمام أحمد رحمه الله في رواية الجماعة، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: مسائل حرب (ص ٢٦٤)؛ مسائل عبد الله (ص ٣٦٧)؛ شرح الزركشي (٥/ ٤٨٣)؛ الإنصاف (٢٣/ ٢٥٠)؛ الإقناع (٣/ ٥٨٥)؛ المنتهى (٢/ ١٩٠)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٤٧).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ الآية؛ فخصَّ الأزواج بالظهار.
ولأنه لفظٌ تعلَّقَ به تحريمُ الزوجة، فلا تحرُّمُ به الأمَّةُ، كالطلاق^(١).

✽ المسألة الثالثة:

وإذا قال لأجنبيَّة: «أنت عليّ كظهر أمي». لم يصحَّ الظهارُ في إحدى الروايتين
عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾؛ والأجنبيَّة ليست من نسائه^(٣).
وعنه: يصحُّ الظهارُ، فلا يطؤها إن تزوجها حتى يُكْفَر^(٤).

لأنها يمينٌ مكفَّرةٌ، فصَحَّ انعقادها قبلَ النكاح، كاليمين بالله تعالى.
وأما الآية، فإن التخصيص فيها خَرَجَ مَخْرَجَ الغالب؛ لأنَّ الغالب أنَّ الإنسانَ
إنما يُظَاهِر من نسائه، فلا يُوجِبُ تخصيصَ الحكمِ بهنَّ، كما أنَّ تخصيصَ الرِّبَّةِ
التي في حجره بالذكر في قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].
لم يوجِبَ اختصاصها بالتحريم^{(٥)(٦)}.

(١) انظر: المبدع (٣٦/٨).

(٢) وقد ذَكَرَ هذه الروايةَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ، وقال أبو الخطاب رَحِمَهُ اللهُ: إنه قياس المذهب.
وذكره ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ احتمالاً.

انظر: المغني (٧٥/١١)؛ الفروع (١٨٢/٩)؛ شرح الزركشي (٤٨٨/٥)؛ الإنصاف (٢١٣/٢٥٨-٢٥٩).

(٣) انظر: المغني (٧٥/١١)؛ شرح الزركشي (٤٨٨/٥).

(٤) نصَّ عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وهو المذهب، وعليه الإصحاب.
وكذا الحكم إذا علَّقَ الظهارَ على زواجه بها، بأنَّ قال: إذا تزوجتُكِ فأنتِ عليّ كظهر أمي. ونحو ذلك.

انظر: الإنصاف (٢٣/٢٥٧-٢٥٩)؛ الإقناع (٣/٥٨٦)؛ الممتن (٢/١٩٠)؛ كشف القناع (٥/٣٧٢).

(٥) انظر: رؤوس المسائل للعكبري (٤/٢٦٤)؛ المغني (١١/٧٦)؛ شرح الزركشي (٥/٤٨٨).

(٦) انظر: المبدع (٨/٣٩).

المسألة الرابعة: ﴿

إذا قالت امرأة لزوجها: «أنت عليّ كظهر أبي». لم تكن مظهرًا^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ﴾؛ فخصّهم بذلك^(٢) (٣).

المسألة الخامسة: ﴿

أجمع العلماء رحمهم الله أن المظاهر يحرم عليه وطء من ظاهر منها قبل أن يكفر، إذا كانت الكفارة عنقًا أو صيامًا^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَبَّةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا﴾؛ وقوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا﴾.

وإن كفر بالإطعام، فذلك على الصحيح من المذهب^(٥).

لما روى ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: إني ظاهرْتُ من امرأتي، فوقعْتُ عليها قبل أن أكفر. فقال ﷺ: «ما حمَلَكَ على ذلك يرحمك الله؟». قال: رأيتُ خلخالها في ضوء القمر، فقال ﷺ: «لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به»^(٦).

(١) قال المرادوي رحمته الله: (هذا المذهب بلا ريب، وعليه جماهير الأصحاب). الإنصاف (٢٣/٢٥٢).

ومع ذلك فإنه يجب عليها كفارة الظهار على الصحيح من المذهب، وهو من المفردات. قال الحجاوي رحمته الله: (وعليها كفارته، ولا تجب عليها حتى يطأها مطاوعة، ويجب عليها تمكينه قبلها). الإقناع (٣/٥٨٦). وانظر: مسائل حرب (ص ٢٦٨-٢٦٩)؛ الروايتين الوجهين (٢/١٩٢)؛ الإنصاف (٢٣/٢٥٣)؛ المنتهى (٢/١٨٩)؛ معونة أولي النهى (١٠/٤٤-٤٥)؛ كشف القناع (٥/٣٧٢)؛ المنح الشافيات (٢/٦٣٨).

(٢) انظر: المغني (١١/١١٢)؛ معونة أولي النهى (١٠/٤٥).

(٣) انظر: المبدع (٨/٣٧).

(٤) انظر: الحاوي (١٠/٥٢١)؛ بداية المجتهد (٣/١٥٤)؛ المغني (١١/٦٦).

(٥) وعلى هذا جماهير الأصحاب.

انظر: الروايتين والوجهين (٢/١٩٠)؛ الإنصاف (٢٣/٢٦٥)؛ الإقناع (٣/٥٨٧)؛ المنتهى (٢/١٩٠).

(٦) رواه أبو داود (٢٢٢٣، ٢٢٢٤)، والترمذي (١٢٣٨)، والنسائي (٣٤٥٧)، وابن ماجه (٢٠٦٥) من طريق عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً. قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب صحيح). وقال ابن حزم في المحلى (١٠/٥٥): (هذا خبر صحيح من رواية الثقات، لا يضره إرسال من أرسله) =

وعنه: لا يحرم وطؤها إذا كان التكفير بالإطعام^(١).

لأن الله ﷻ قال: ﴿فَمَنْ لَرَيْسَتَ طَعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾؛ فلم يذكر المسيس فيه، كما ذكره في العتق والصيام. وجوابه: أن يحمل المطلق على المقيد؛ لاتحاد الواقعة^(٢).

✽ المسألة السادسة:

ويحرم - أيضاً - استمتاعه بما دون الفرج منها حتى يكفر^(٣).

لأن ما حرم الوطء من القول، حرم دواعيه، كالطلاق والإحرام.

وعنه: لا يحرم^(٤)؛ لأنه وطء يتعلّق بتخرينه مال، فلم يتجاوزهُ التّحرّم، كوطء الحائض. والمراد من التماس في الآية: الجماع^(٥).

= وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٨/ ١٥٧)، وحسن إسناده الحافظ في الفتح (٩/ ٣٤٣)، والألباني في صحيح الترمذي (١/ ٦١٣).

ورواه أبو داود (١/ ٢٢٢٢، ٢٢٢٤)، والنسائي (٨٨٠٣، ٣٤٥٩) من طريق عكرمة مرسلاً. قال النسائي: (المرسل أولى بالصواب من المسند). وكذا قال أبو حاتم، كما في العلل لابنه (٤/ ١١٣، ١٢٧).

(١) وهو اختيار غلام الخلال رحمه الله. انظر: الروايتين والوجهين (٢/ ١٩٠)؛ الهداية (ص ٤٧٠-٤٧١)؛ المغني (١١/ ٦٦)؛ الفروع (٩/ ١٨٦)؛ الإنصاف (٢٣/ ٢٦٦).

(٢) انظر: المبدع (٨/ ٤١-٤٢).

(٣) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. انظر: رؤوس المسائل للعكبري (٤/ ٢٥٩)؛ الإنصاف (٢٣/ ٢٦٧)؛ الإقناع (٣/ ٥٨٧)؛ المنتهى (٢/ ١٩٠)؛ كشف القناع (٥/ ٣٧٤).

(٤) وهو ظاهر كلام الخراقي رحمه الله. انظر: مسائل حرب (ص ٢٦٩)؛ الهداية (ص ٤٧١)؛ الفروع (٩/ ١٨٦)؛ شرح الزركشي (٥/ ٤٨٤)؛ الإنصاف (٢٣/ ٢٦٧).

(٥) قال القاضي أبو يعلى رحمه الله: (لأن الله تعالى قال: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَنَاسًا﴾؛ وحقيقة المسّ: اللمس باليد. وأجمعوا على أن الوطء مراد بالآية، وأن اللمس كناية عنه، وإذا ثبت أن الكناية مرادة، ثبت أن الحقيقة [غير] مرادة. الروايتين والوجهين (٢/ ١٨٤). وانظر: المغني (١١/ ٦٧)؛ شرح الزركشي (٥/ ٤٨٤)؛ المبدع (٨/ ٤١-٤٢).

● المسألة السابعة:

تُبْتُ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ فِي ذِمَّةِ الْمُظَاهِرِ بِالْعَوْدِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِبَايَعَاتِهِمْ فَلَوْ أُنْفِرُوا مِنْ كُلِّ مOUNTAINٍ وَادٍ لَوَجَدُوا فِيهَا قَوْمًا صَالِحِينَ﴾؛ فأوجب الله ﷻ الكفارة عَقَبَ الْعَوْدِ، وذلك يقتضي تعلُّقها به. كما أنه ﷻ عَلَّقَ الْكَفَّارَةَ بِشَرْطَيْنِ: ظَهَارًا، وَعَوْدًا. والمُتَعَلِّقُ لا وجود له عند عَدَمِ أَحَدِهِمَا.

والْعَوْدُ هُوَ الْوَطْءُ^(٢)، فَمَتَى وَطِئَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ، وَلَا تَجِبُ قَبْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهَا شَرْطٌ لِحَلِّ الْوَطْءِ، فَيُؤَمَّرُ بِهَا مَنْ أَرَادَهُ لِيَسْتَحِلَّهُ بِهَا، كَمَا يُؤَمَّرُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ مَنْ أَرَادَ حَلَّ الْمَرْأَةِ^(٣).

وعنه: هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ^(٤)؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالتَّكْفِيرِ عَقَبَ الْعَوْدِ قَبْلَ التَّمَاسُّ، وَمَا حَرَّمَ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ، لَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهَا. وَلَئِنَّهُ قَصَدَ بِالظَّهَارِ

(١) فلا تجب بمجرد الظهار. انظر: شرح الزركشي (٤٨٧/٥)؛ الإنصاف (٢٦٨/٢٣)؛ الإقناع (٥٨٧/٣).

(٢) نص عليه الإمام أحمد رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وهو المذهب.

قال الزركشي رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (لأن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِبَايَعَاتِهِمْ﴾ أي: لِقَوْلِهِمْ، فـ «ما» والفعل في تأويل المصدر؛ أي: لقولهم. والمصدر في تأويل المفعول؛ أي: مَفْعُولُهُمْ وَمَقُولُهُمْ الذي امتنعوا منه، وهو الوطء. وقرينة هذا: «العود»؛ إذ هو فِعْلٌ ضِدُّ قَوْلِهِ، ومنه: الراجع في هبته: هو الراجع في الموهوب. والعائد فيما نهي عنه: فاعل المنهي. والمظاهر مانع لنفسه مِنَ الْوَطْءِ، فَالْعَوْدُ فِعْلُهُ. شرح الزركشي (٤٨٥/٥). وانظر: المغني (٧٤/١١)؛ الإنصاف (٢٦٨/٢٣)؛ الإقناع (٥٨٧/٣)؛ المنتهى (١٩٠/٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥٤٤/٥).

(٣) انظر: المغني (٧٣/١١)؛ الفروع (١٨٦/٩)؛ معونة أولي النهي (٤٩/١٠).

(٤) نص عليه الإمام أحمد، وهو قول القاضي وأصحابه رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

فعلى هذا: إن مات أحدهما قبل العزم لم تجب الكفارة، وإن مات بعد العزم وقبل الوطء لم تجب كذلك إلا عند أبي الخطاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فإنه قال: إذا مات بعد العزم أو طُلِّقَ، فعليه الكفارة. انظر: رؤوس المسائل للعكبري (٢٦٥/٤)؛ الهداية (ص ٤٧٠)؛ المغني (٧٣/١١)؛ الفروع (١٨٦/٩) - (١٨٧)؛ الإنصاف (٢٦٩-٢٧١).

تحريمها، فإذا عَزَمَ على وطئها، فقد عادَ فيما قَصَدَهُ^(١).

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: الْعَوْدُ أَنْ يُنْسِكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ زَمَنًا يُمَكِّنُ طَلَاقَهَا فِيهِ^(٢).

وجوابه: أن الله ﷻ قال: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾؛ وَ (ثُمَّ) لِلتَّرَاحِي وَالْمُهْلَةِ، وذلك ينافي أن يكون الْعَوْدُ هو الإمساك؛ لأن الإمساك يَغْتَبُ الظَّهَارَ، ولا يترأخى عنه^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة الثامنة:

كفارة الظَّهَارِ عَلَى التَّرْتِيبِ، فيحِبُّ تحريرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ^(٥)، فإن لم يجد فصيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ^(٦)، فإن لم يستطع فإطعامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا^(٧).

(١) انظر: المغني (١١/٧٣).

(٢) انظر: الأم (٦/٧٠٣)؛ مغني المحتاج (٣/٣٥٥-٣٥٦)؛ نهاية المحتاج (٧/٨١).

(٣) انظر: المغني (١١/٧٤)؛ معونة أولي النهى (١٠/٤٩).

(٤) انظر: المبدع (٨/٤٢-٤٣).

(٥) ولا تلزم الرقبة في الكفارة إلا مَنْ مَلَكَهَا، أو أَمَكَّنَهُ تَحْصِيلُهَا بِشَمَنِ الْعَمَلِ أو مع زيادة لا تُجْهِفُ بماله، وكان ذلك فاضلاً عن كفايته وكفايته مَنْ يَمُونُهُ دَائِمًا، وعن حوائجِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وقضاءِ دَيْنِهِ، ورأسِ مَالِهِ الذي يقومُ كَسْبُهُ بِذَلِكَ. انظر: الانصاف (٢٣/٢٩١-٢٩٧)؛ الإقناع (٣/٥٨٨، ٥٩٠)؛ المنتهى (٢/١٩٠-١٩١)؛ معونة أولي النهى (١٠/٥٤-٥٥)؛ الروض المربع (٢/٨٨٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٥٥٠)؛ هداية الراغب (٣/٢٥٥).

وَشَرَطُ إِجْزَاءِ الرَقَبَةِ فِي كَفَارَةِ الظَّهَارِ وَسَائِرِ الْكُفَارَاتِ: أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً، سَلِيمَةً مِنْ كُلِّ عَيْبٍ يُضِرُّ بِالْعَمَلِ ضَرراً بَيِّنًا. وقد تقدّم (ص ٢٥٤).

(٦) وينقطع التابع بصوم غير رمضان، ويفطر في أثناء الشهرين بلا عُذْرٍ، وبوطء المَطَاهَرِ منها. ولا ينقطع إن تخلّله صوم رمضان، أو فطر واجب - كفطر يوم العيد وأيام التشريق والحيض -، أو تخلّله فطر لعذر - كسفر وإكراه -.

انظر: الانصاف (٢٣/٣٢٨-٣٣٥)؛ الإقناع (٣/٥٩٤)؛ المنتهى (٢/١٩٢)؛ الروض المربع (٢/٨٩١)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٥٥٥-٥٥٦)؛ هداية الراغب (٣/٢٥٦).

(٧) يُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ: مُدًّا مِنَ الْبُرِّ، أو نصفَ صَاعٍ مِنَ التَّمْرِ أو الشَّعِيرِ أو الزَّبِيبِ أو الْأَوْطِ. انظر: الانصاف (٢٣/٣٤٩-٣٥٢)؛ الإقناع (٣/٥٩٦-٥٩٧)؛ المنتهى (٢/١٩٣). وانظر ما تقدّم (ص ٣٤٩).

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ سَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٣٠﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ۖ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ۖ

وَلَا يُجْزَىٰ فِيهَا إِعْتَاقُ رَقَبَةٍ كَافِرَةٌ^(١)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَعْتَقَهَا فَإِنَّمَا مَوْمَنَةٌ»^(٢).

وعنه: يُجْزَىٰ^(٣)؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ أَطْلَقَ الرَقَبَةَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، فَوَجِبَ أَنْ يُجْزَىٰ مَا تَنَاولَهُ الْإِطْلَاقُ.

وجوابه: أَنَّ الْمَطْلُوقَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ يَحْمِلُ عَلَى الْمَقِيدِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ؛ لِاتِّحَادِ الْحُكْمِ^(٤)^(٥).

(١) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الإنصاف (٢٣/٢٩٨-٢٩٩)؛ الإقناع (٣/٥٩٠-٥٩١)؛ المنتهى (٢/١٩١)؛ كشف القناع (٥/٣٧٩).

(٢) رواه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي ﷺ.

(٣) وهو اختيار غلام الخلال رحمه الله.

وعلى هذه الرواية: هل تُجْزَى الرَقَبَةُ الْكَافِرَةُ مُطْلَقًا، أَوْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ كِتَابِيَّةً، أَوْ ذِمِّيَّةً؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ فِي الْمَذْهَبِ. انظر: الروايتين والوجهين (٢/١٨٥)؛ الفروع (٩/١٩٠)؛ شرح الزركشي (٥/٤٩٢)؛ الإنصاف (٢٣/٢٩٩-٣٠٠).

(٤) قال الفتوحى رحمه الله: (وإن لم يُحْمَلْ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ، حَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ. وَالْجَامِعُ بَيْنَ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُفَّارَاتِ: أَنَّ الْإِعْتَاقَ يَتَضَمَّنُ تَفْرِيعَ الْعِتْقِ الْمُسْلِمَ لِعِبَادَةِ رَبِّهِ، وَتَكْمِيلَ أَحْكَامِهِ، وَمَعُونَةَ الْمُسْلِمِينَ، فَنَاسَبَ ذَلِكَ شَرْعَ إِعْتَاقِهِ فِي الْكُفَّارَةِ؛ تَحْصِيلًا لِهَذِهِ الْمَصَالِحِ. وَالْحُكْمُ مَقْرُونٌ بِهَا فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ الْمَنْصُوصِ عَلَى الْإِيمَانِ فِيهَا، فَيَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى كُلِّ عَتَقٍ فِي كَفَّارَةٍ، فَيَخْتَصُّ بِالْمَوْمَنَةِ لِاخْتِصَاصِهَا بِهَذِهِ الْحِكْمَةِ). مَعُونَةُ أُولَى النِّهْيِ (١٠/٥٤-٥٥). وانظر: شرح الزركشي (٥/٤٩٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٥٥٠).

(٥) انظر: المبدع (٨/٤٦، ٥٢).

المسألة التاسعة: ﴿ ٥٠ ﴾

وَيَنْقَطِعُ تَتَابُعُ الصَّيَامِ بِوُطْءِ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً^(١).

لأن الله تعالى قال: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَّ﴾؛ فأمر بهما خاليتين عن الوطء، وهذا لم يأت بهما على ما أمر، فلم يُجزئهُ، كما لو وطئ نهاراً^{(٢)(٣)}.



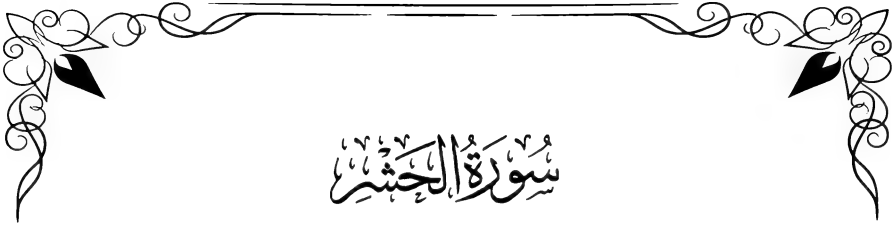
(١) فينقطع التتابع بذلك ولو كان ناسياً، أو كان وطؤه مع عُذْرِ يُبِيحُ الْفِطْرَ - كسفرٍ ونحوه -، ويلزمه استئناف الصيام، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

وإن وطئ امرأة غير التي ظاهر منها ليلاً، لم ينقطع التتابع بالإجماع.

انظر: مسائل ابن منصور (٤/ ١٨٦٩-١٨٧٠)؛ مسائل حرب (ص ٢٦٩)؛ الروايتين والوجهين (٢/ ١٨٤، ١٨٧)؛ المغني (١١/ ٩١-٩٢)؛ شرح الزركشي (٥/ ٤٩٧)؛ الإنصاف (٢٣/ ٣٣٨-٣٤٠)؛ الإقناع (٣/ ٥٩٤)؛ المتهنى (٢/ ١٩٢)؛ معونة أولي النهى (١٠/ ٥٩-٦٠).

(٢) قال الزركشي رحمه الله في شرحه (٥/ ٤٩٧): (أوجب سبحانه صوم الشهرين بشرطين، أحدهما: تقديم الشهرين على المسيس. والثاني: إخلاؤهما عن المسيس. فإذا وطئ في خلالهما، فقد فات أحد الشرطين وهو تقديمهما عليه، وبقي الشرط الآخر يمكنه أن يأتي به، فيستأنف الصوم، فيخلو الشهران عن المسيس، فوجب ذلك، كمن أمر بشيئين، فعجز عن أحدهما، وقدر على الآخر، يسقط ما عجز عنه، ويلزمه ما قدر عليه). وانظر: المغني (١١/ ٩١-٩٢).

(٣) انظر: المبدع (٨/ ٦٣).



سُورَةُ الْحَبَشَةِ

قَالَ النَّبِيُّ: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٦) مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَنْ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا أَنْتُمْ إِلَّا رُسُلُ فَخْرِهِ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْهَوْا وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٧) لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿[الحشر: ٦ - ١٠].

وتحته ثلاث مسائل.

المسألة الأولى:

الْفَيْءُ لُغَةً: أَضْلُهُ الرُّجُوعُ. يُقَالُ: فَاءَ الظِّلِّ، إِذَا رَجَعَ نَحْوَ الْمَشْرِقِ^(١).

وشرعاً: مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ الْمُشْرِكِينَ بِغَيْرِ قِتَالٍ^(٢).

(١) ويقال: فَاءَ الرَّجُلِ يَفِيءُ فَيْئًا - مِنْ بَابِ «بَاعَ» - إِذَا رَجَعَ. ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٢٩]؛ أي: حَتَّىٰ تَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ. وكلُّ رُجُوعٍ فَيْءٌ. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٤٣٥ -

٤٣٦)، (فاء)؛ الصحاح (١/ ٦٣)، المصباح المنير (ص ٢٥١)، (فياً) فيهما.

(٢) وعَرَفَهُ الْفَتْوَحِيُّ بِحَالِهِ بَنَاهُ: (مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ كَافِرٍ بِحَقٍّ، بِلَا قِتَالٍ). المنتهى (١/ ٢٣٢). وبنحوه في الإقناع (١/ ١١٣). وقولهم: (مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ كَافِرٍ) هُوَ بَاعْتِبَارِ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْبَهْوِيُّ بِحَالِهِ فِي شَرْحِ الْمُنْتَهَى (٣/ ٧٤).

و سُمِّيَ فيها لِأَنَّهُ رَجَعَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ^(١).

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ الآيتين ^(٢).

✽ المسألة الثانية:

يُضْرَفُ الْفِيءُ كُلُّهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُخَمَّسُ ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾؛ فَجَعَلَ الْفِيءَ كُلَّهُ لَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَذْكُرْ خُمُسًا ^(٤).

وقد أُضِيفَ الْفِيءُ إِلَى أَهْلِ الْخُمْسِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾، كَمَا أُضِيفَ خُمْسُ الْغَنِيمَةِ

= ويدخل فيه: الجزية، والخراج، وما تركه الكفار فزعا من المسلمين، أو بذلوه فزعا في هدنة وغيرها، وعُشْرُ مَالِ التَّجَارَةِ مِنْ حَرْبٍ أُنْجِرَ بِهِ إِلَيْنَا، وَنُصْفُ عُشْرِهِ مِنْ ذِمِّيٍّ أُنْجِرَ بِهِ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ، وَمَالٌ مُرْتَدَّ مَاتَ عَلَى رِدَّتِهِ، وَمَا تَرَكَهُ مَيِّتٌ - مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ - وَلَا وَارَثٌ لَهُ يَسْتَغْرِقُ. وَيُلْحَقُ بِهِ: خُمُسُ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ. انظر: الإنصاف (١٠/٣٢٥)؛ معونة أولي النهى (٤/٤٣٩)؛ كشف القناع (٣/١٠٠)؛ حاشية المنتهى لابن قائد (٢/٢٣١).

(١) قال الزركشي رحمه الله: (فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ إِنَّمَا خَلَقَ الْأَمْوَالَ إِعَانَةً عَلَى عِبَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِبَادَتِهِ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ عِبَادَتِهِ، فَرجوع المال عنه رده إلى أصله). شرح الزركشي (٤/٥٩١).

(٢) انظر: المبدع (٣/٣٨٤).

(٣) نص عليه في رواية أبي طالب، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

ويبدأ فيه بالأهم فالأهم، من عمارة الثغور وكفائتها بالسلاح ونحوه، وكفاية أهلها، وما يحتاج إليه من يدفع عن المسلمين، ثم بالأهم فالأهم من إصلاح الأنهار، وعمل القناطر، والطرق، والمساجد، وأزراق القضاة، والأئمة، والفقهاء، وغير ذلك مما يعود نفعه على المسلمين.

انظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص ١٣٦-١٣٩)؛ الإنصاف (١٠/٣٢٦-٣٢٩)؛ الإقناع (٢/١١٣)؛ المنتهى (١/٢٣٢)؛ معونة أولي النهى (٤/٤٤٠).

(٤) انظر: المغني (٩/٢٨٤-٢٨٥)؛ الممتع (٢/٦٠٨)؛ شرح الزركشي (٤/٥٩٤).

إليهم في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِئِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]. فإيجاب خُمسِ الفَيءِ لهؤلاء دون باقيه، منع لما جعله الله تعالى لهم بغير دليل، ولو أريد الخمس منه لذكره الله تعالى كما ذكره في خمس الغنيمة، فلما لم يذكره ظَهَرَتْ إرادة الاستيعاب. ولهذا لما قرأ عمر رضي الله عنه الآيات إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ الآية، قال: (هذه استوعبت المسلمين عامة). وقال: (ما من أحد من المسلمين إلا له في هذا المال نصيب، إلا العبيد)^(١).

وعنه: يُخَمَّسُ الفَيءُ، فيُصْرَفُ خُمُسُهُ إلى أهلِ الخُمُسِ، وبَقِيَّتُهُ للمَصَالِحِ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِئِ السَّبِيلِ﴾؛ فاقتضت الآية أن يكون جميعه هؤلاء الأصناف، وهم أهل الخُمُس، وجاءت الأخبار دالة على اشتراك جميع المسلمين فيه عن عمر رضي الله عنه، مُسْتَدِلًّا بالآيات التي بعدها، فوجِبَ الجَمْعُ بينها؛ دَفْعًا للتناقض والتعارض، وفي إيجاب الخُمُس في الفَيءِ جمعٌ وتوفيقٌ بين الأدلة؛ فيكون خمسه لمن ذَكَرَ في الآية الأولى، وسائرُه لجميع المسلمين^{(٣)(٤)}.

(١) رواه أبو داود (٢٩٦٦)، والنسائي (١٤٥٩)، ولفظه: (استوعبت هذه الآية الناس، فلم يبقَ أحد من المسلمين إلا له في هذا المال حق - أو قال: حظ - إلا بعض من تملكون من أرقائكم). وصححه الألباني في الإرواء (٨٣/٥). قال الزركشي رحمته الله في شرحه (٥٩٦-٥٩٥/٤): (وهذا من عمر رضي الله عنه تفسير للآية الكريمة، وهو كالنص في عدم التخميس، وتفسير الصحابي إذا وافق ظاهر النص، كان حجة بلا ريب).

(٢) وهو اختيار الخرقى، وأبي محمد الجوزي رحمته الله. انظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص ١٣٧)؛ المغني (٥٩٦/٤)؛ الفروع (٣٥٩/١٠)؛ الإنصاف (٣٣٠/١٠).

(٣) انظر: المغني (٢٨٥/٩)؛ الشرح الكبير (٣٣٠/١٠)؛ الممتع (٦٠٨-٦٠٩/٢).

(٤) انظر: المبدع (٣/٣٨٤-٣٨٥).

● المسألة الثالثة:

فإن فَضَلَ منه عن المصالح العامة شيءٌ، قُسِمَ بين أحرار المسلمين، غنيهم وفقيرهم على السواء^(١).

لأنه مالٌ فَضَلَ عن حاجتهم، فيُقسَم بينهم، وقد استحقَّوه بمعنى مُشترك، فوجب استواؤهم فيه، كالمراث. ولذلك قال الإمام أحمد رحمته الله في الفيء: فيه حقٌّ لكل المسلمين، وهو بين الغني والفقير.

وعنه: يُقدَّم المحتاج منهم^(٢).

لقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ الآية، ولأنَّ المصلحة في حقِّه أعظم منها في حقِّ غيره؛ لأنه لا يَمَكِّنُ مِنْ حِفْظِ نَفْسِهِ مِنَ الْعَدُوِّ بِالْعَدَّةِ وَلَا بِالْهَرَبِ لِفَقْرِهِ، بخلاف الغني^(٣).



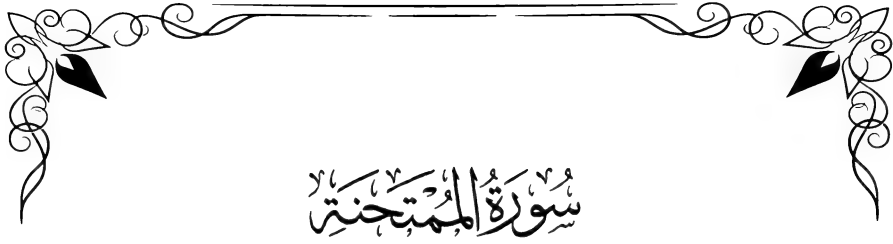
(١) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: شرح الزركشي (٤/٦٠٧-٦٠٨)؛ الإنصاف (١٠/٣٣٢)؛ الإقناع (٢/١١٣)؛ المتهم (١/٢٣٢)؛ كشف القناع (٣/١٠١).

(٢) اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال: إنه الأصح عن الإمام أحمد رحمته الله.

انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/٢٨٦-٢٨٧، ٥٦٧)؛ الفروع (١٠/٣٦٠)؛ الإنصاف (١٠/٣٣٢).

(٣) انظر: المبدع (٣/٣٨٦).



لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِنَ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهِنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاثُهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَالَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تَنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ وَتَسْلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْفَقُوا ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ يَنْصَحُكُمْ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿[المتحنة: ١٠].

وتحته خمس مسائل.

✻ المسألة الأولى:

أَنْكِحَةُ الْكُفَّارِ صَحِيحَةٌ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ نِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ، فِيمَا يَجِبُ بِهِ مِنْ مَهْرٍ، وَقَسَمٍ، وَفِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَالظَّهَارِ، وَالْإِبْلَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ^(١).

ودليل صحتها قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ [السد: ٤]؛ وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ [التحریم: ١١]؛ فأضاف نساءهم إليهم، وحققة الإضافة تقتضي زوجية صحيحة، وإذا ثبتت صحتها، ثبتت أحكامها، كأنكحة المسلمين^{(٢)(٣)}.

(١) وهو المذهب. انظر: المغني (٥/١٠) الإنصاف (٥/٢١)، (٨)؛ الإقناع (٣/٣٦٧)؛ المنتهى (٢/١٠٤)؛
الروض المربع (٢/٧٩٦)؛ كشف القناع (٥/١١٥-١١٦).

(٢) انظر: المغني (١٠/٣٧)؛ الممتع (٥/١٣٣)؛ معونة أولي النهي (٩/١٦١)؛ شرح المنتهى
للبيهقي (٥/٢١٤).

(٣) انظر: المبدع (٧/١١٣).

❖ المسألة الثانية:

فَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ الْكَافِرَيْنِ فَاسِداً - كَحَمْزٍ - وَقَبَضَتْهُ، فَقَدْ اسْتَقَرَّ. فَإِنْ أَسْلَمَا بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ تَرَاغَعَا إِلَيْنَا، لَمْ يَكُنْ لَهَا غَيْرُهُ، وَلَمْ نَتَعَرَّضْ لِمَا فَعَلُوهُ^(١).

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].
وَلِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلْمَقْبُوضِ بِإِبْطَالِهِ يَشُقُّ؛ لِتَطَاوُلِ الزَّمَانِ، وَكَثْرَةِ تَصَرُّفَاتِهِمْ فِي الْحَرَامِ.
وَلِأَنَّ فِي التَّعَرُّضِ لَهُ تَنْفِيراً لَهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَعُفِيَ عَنْهُ، كَمَا عُفِيَ عَمَّا تَرَكَوه مِنْ الْفَرَائِضِ^(٢).

❖ المسألة الثالثة:

وَإِنْ تَرَاغَعَا إِلَيْنَا قَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ، عَقَدْنَاهُ عَلَى حُكْمِنَا^(٣).

وَذَلِكَ بِإِمْضَائِهِ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ مِثْلَ أَنْكِحَ الْمُسْلِمِينَ: بِإِجَابٍ، وَقَبُولٍ، وَوَلِيٍّ، وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]؛ أَيُّ: بِالْعَدْلِ^(٤).

(١) وَإِنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرٌ فَاسِداً وَلَمْ يَقْبُضْهُ، أَوْ لَمْ يُسَمَّ لَهَا شَيْئاً، ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ تَرَاغَعَا إِلَيْنَا، فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ.
وَإِنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرٌ صَحِيحاً، أَخَذَتْهُ، وَلَيْسَ لَهَا غَيْرُهُ، سِوَا قَبْضٍ أَوْ لَمْ يَقْبُضْ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.
انظر: المغني (٣٣/٣٠-٣٤)؛ الإنصاف (١٣/١٤-١٤)؛ الإقناع (٣/٣٦٨)؛ المنتهى (٢/١٠٤)؛
معونة أولي النهى (٩/١٦٤-١٦٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٢١٧-٢١٨).
(٢) انظر: المبدع (٧/١١٥).

(٣) وَإِنْ تَرَاغَعَا إِلَيْنَا بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، لَمْ نَتَعَرَّضْ لِكَيْفِيَّةِ عَقْدِهِمْ، وَلَمْ نَعْتَبِرْ شُرُوطَهُ - كَالْوَلِيِّ وَالشَّهَادَةِ - لَكِنْ إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَمَّنْ يَحْرُمُ ابْتِدَاءُ نِكَاحِهَا حَالَ التَّرَافُعِ - كَذَاتِ مَحْرَمٍ، وَمُعْتَدَّةٍ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ تَفْرَغْ عِدَّتُهَا -، فَإِنَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. انظر: الإنصاف (٢١/٩-١١)؛
الإقناع (٣/٣٦٧-٣٦٨)؛ المنتهى (٢/١٠٤)؛ معونة أولي النهى (٩/١٦٣-١٦٤)؛ كشف القناع (٥/١١٦-١١٧).

(٤) انظر: المبدع (٧/١١٤-١١٥).

● المسألة الرابعة:

إذا أسلم أحد الزوجين غير الكتابيين^(١)، أو أسلمت كتابية تحت كافر، وكان ذلك قبل الدخول، انفسخ النكاح^(٢).

لأنه إن كان الزوج هو المسلم - وليست الزوجة كتابية -، فليس له إمساكها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾، وإن كانت الزوجة هي المسلمة، لم يجز إبقاؤها تحت كافر؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَمِّنَ جُلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَكُمْ﴾^(٣).

وإن كان ذلك بعد الدخول، وقف الأمر على انقضاء العدة، فإن أسلم الآخر قبل انقضائها، فهما على نكاحهما، وإن لم يسلم حتى انقضت، تبيناً فسخ النكاح منذ أسلم الأول^(٤).

لما روى ابن شبرمة^(٥) رحمه الله قال: (كان الناس على عهد النبي ﷺ يسلم الرجل قبل المرأة، والمرأة قبل الرجل، فأيهما أسلم قبل انقضاء العدة، فهي امرأته، وإن

(١) وأما إذا أسلم الزوجان معاً، فهما على نكاحهما بالإجماع، سواء كانا كتابيين أو غير كتابيين، وسواء أسلما قبل الدخول أو بعده، وكذا إن أسلم زوج الكتابية. انظر: الإجماع (ص ١١٦)؛ الاستذكار (١٦/ ١٢٣-١٢٤)؛ التمهيد (١٢/ ٤٣)؛ المغني (١٠/ ٧، ٣٢).

(٢) انظر: الإجماع (ص ١١٦)؛ المغني (١٠/ ٣٢)؛ الإنصاف (٢١/ ١٧-١٩)؛ الإقناع (٣/ ٣٦٩)؛ المنتهى (٢/ ١٠٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٢١٨-٢١٩).

(٣) انظر: المغني (١٠/ ٦)؛ معونة أولي النهي (٩/ ١٦٦-١٦٧).

(٤) قال الزركشي رحمه الله في شرحه (٥/ ٢٠٣): (هذا هو المشهور من الروايات، قال أبو بكر: رواه عنه نحو من خمسين رجلاً). وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. انظر: الإنصاف (٢١/ ٢٥)؛ الإقناع (٣/ ٣٦٩)؛ المنتهى (٢/ ١٠٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٢١٩)؛ هداية الراغب (٣/ ٢٠١).

(٥) هو: أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة بن الطفيل الضبي الكوفي، فقيه أهل العراق. كان رحمه الله من فضلاء التابعين، ثقةً فقيهاً عفيفاً ورعاً، روى عن أنس، وأبي الطفيل، وإبراهيم النخعي وغيرهم. قال حماد بن زيد: ما رأيت كوفياً أفقه منه. توفي رحمه الله سنة (١٤٤هـ). انظر: التاريخ الكبير (٥/ ١١٧)؛ تهذيب الكمال (١٥/ ٧٦)؛ تهذيب التهذيب (٥/ ٢٥٠).

أُسْلِمَ بعد العدة فلا نكاح بينهما^(١).

وعنه: تتعجلُ الفرقة بإسلام أحدهما، فينفسخُ النكاحُ في الحال، كما لو كان قبل الدخول^(٢).

لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاثُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾.

والاستدلالُ بالآية الكريمة مِنْ أَوْجُه: أحدها: عمومُ قوله تعالى: ﴿لَأَهُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾. والثاني: قوله تعالى: ﴿وَءَاثُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا﴾؛ فَأَمَرَ بِرَدِّ الْمَهْرِ، ولو لم تقع الفرقة باختلاف الدين، ما أَمَرَ بِرَدِّهِ. والثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾؛ فَأَبَاحَ سَبْحَانَهُ نِكَاحَهُنَّ عَلَى الْإِطْلَاقِ. والرابع: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾.

وعلى هذا فما تقدّم يكون منسوخاً بهذه الآية الكريمة.

وأجيب عن الأول: بأنَّ المراد: في حال كُفْرِهِمْ؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾. وعن الثاني: بأنه كان يجبُ دَفْعُ المهرِ إلى الزوج إذا جاء وإن كان قبل انقضاء عدتها؛ لانتفاء ردّها إليه، فإن أُسْلِمَ قبل انقضائها، سَقَطَ وجوبُ المهر، ووجب تسليمها إليه، ثم نُسخَ وجوبُ دَفْعِ المهرِ إليه. وعن الثالث: بأنه محمولٌ على ما بعد العدة؛ جمعاً بين الأدلة. وكذا الجواب عن الرابع^(٣).

(١) ذكره هذا اللفظ ابن قدامة في المغني (٩/١٠)، والزرکشي في شرحه (٢٠٥/٥)، وقال الألباني في الإرواء (٣٣٩/٦): (معضل منكر). وروى عبد الرزاق في مصنفه (١٢٦٥١) عن الحسن وعمر بن عبد العزيز قال: إذا أسلم وهي في العدة فهو أحق بها. قال الثوري: وقاله بن شبرمة أيضاً. وانظر: المحلى (٣١٢/٧)؛ التمهيد لابن عبد البر (٢٨/١٢)؛ زاد المعاد (١٢٧/٥).

(٢) وهو اختيار الخلال، وصاحبه أبو بكر رحمهما الله.

انظر: المغني (٨/١٠، ٣٢)؛ الفروع (٣٠١/٨)؛ شرح الزركشي (٢٠٧/٥)؛ الإنصاف (٢٦/٢١).

(٣) انظر: شرح الزركشي (٢٠٧/٥-٢٠٨)؛ المبدع (١١٧/٧-١٢٠).

● المسألة الخامسة:

إذا ارتدَّ أحد الزوجين عن الإسلام قبل الدُّخول، انفسخ النكاح في قول عائمة أهل العلم رحمهم الله ^(١).

لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾.

ولأنه اختلاف دين يمنع الإصابة، فأوجب فسخ النكاح، كما لو أسلمت تحت كافر ^(٢).



(١) قال ابن قدامة رحمه الله: (إلا أنه حكي عن داود رحمه الله أنه لا يفسخ بالردة؛ لأن الأصل بقاء النكاح). المغني (٣٩/١٠). وانظر: معونة أولي النهي (١٨١/٩)؛ تنمة المجموع للمطيعي (٤٢٨/١٧).
فإن كانت الردة بعد الدُّخول، فالمذهب: أن الفرقة تقف على انقضاء العدة، فإن عاد المرتد إلى الإسلام قبل انقضائها، فهما على نكاحهما، وإن لم يعد حتى انقضت العدة، تبيناً فسخ النكاح منذ ارتد.
انظر: الإنصاف (٣٥/٣٧-٣٦٩/٣)؛ الإقناع (٣٧٠-٣٧٩/٢)؛ المنتهى (١٠٧/٢)؛ معونة أولي النهي (١٨١/٩)؛ الروض المربع (٧٩٩/٢)؛ كشف القناع (١٢١/٥).
(٢) انظر: المبدع (١٢٢/٧).

سُورَةُ الصَّفِّ

لَهُ قَالَ الْحَالِي: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصّف: ٣].

وتحتة مسألة واحدة، وهي:

الوفاء بالوعد لازم عند بعض العلماء رحمهم الله ^(١).

لقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾.

وقوله ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّخَذَ خَانَ» ^(٢).

وقد قيل للإمام أحمد رحمته الله: بِمَ يُعْرَفُ الْكَذَّابُونَ؟ قال: بِخُلْفِ الْمَوَاعِيدِ.

والمذهب: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ حُكْمًا ^(٣).

لأنَّه يخرمُ بلا استثناء؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ ﴿٣٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿[الكهف: ٢٣-٢٤].

ولأنَّه في معنى الهبة قبل القبض ^(٤).

(١) وهو وجه في المذهب، اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وقال صاحب الفروع: إنه مُتَّجِهٌ.

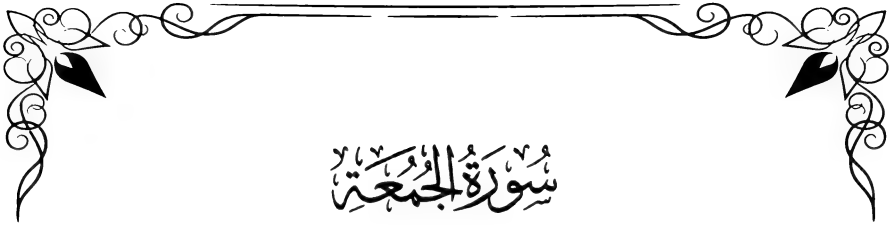
انظر: الاختيارات الفقهية (ص ٤٧٩)؛ الفروع (٩٢/٢٢)؛ الإنصاف (٢٥٢/٢٨).

(٢) رواه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) نص عليه الإمام أحمد رحمته الله، وهو المذهب، وعليه الأصحاب. انظر: الإنصاف (٢٥١/٢٨)؛ الإقناع

(٤/٣٨٨)؛ المنتهى (٢/٣٥١)؛ كشف القناع (٦/٢٨٤)؛ مطالب أولي النهى (٩/٢٢٩-٢٣١).

(٤) انظر: المبدع (٩/٣٤٥).



﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْجَةً أَوَّلُوهَا نَفْصًا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ الْجَزَاءِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّزِقِينَ ﴿١١﴾﴾ [الجمعة: ٩-١١].
وتحته ست مسائل.

✽ المسألة الأولى:

صلاة الجمعة واجبة بإجماع المسلمين^(١).

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾؛ فأمر بالسعي إليها، ومقتضى الأمر الوجوب، والسعي الواجب لا يكون إلا إلى واجب. ونهى عن البيع؛ لئلا يشتغل به عنها، ولو لم تكن واجبة، ما نهى عن البيع من أجلها^(٢).

والمراد بالسعي هنا: الذهاب إليها، لا الإسراع^{(٣)(٤)}.

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٤٤)؛ التمهيد (١٠/ ٢٧٧-٢٧٨)؛ المغني (٣/ ١٥٩).

(٢) انظر: المغني (٣/ ١٥٨)؛ الممتع (١/ ٦٢٧)؛ معونة أولي النهي (٢/ ٤٦٧).

(٣) قال ابن رجب رحمه الله: (والمراد بالسعي: شدة الاهتمام بإتيانها والمبادرة إليها. فهو من سعي القلوب، لا من سعي الأبدان، كذا قال الحسن وغيره). فتح الباري (٥/ ٣٢٦). وانظر: زاد المسير

(٨/ ٢٦٤-٢٦٥)؛ رموز الكنوز (٨/ ١٢٣-١٢٤)؛ تفسير السعدي (ص ١٠٢٥).

(٤) انظر: المبدع (٢/ ١٤١٠).

المسألة الثانية:

تجب الجمعة على العبد في إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمته الله ^(١).

لعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾.

فعلى هذا: يُستحبُّ له أن يستأذن سيده، ويحرّم على سيده منعه، فإن منعه، خالفه وذهب إليها ^{(٢)(٣)}.

(١) نقلها المروزي عن الإمام أحمد، واختارها غلام الخلال رحمته الله.

والرواية الثانية: تجب عليه بإذن سيده.

والرواية الثالثة: لا تجب الجمعة على العبد. وهي أشهر الروايات، وأصحّها عند الأصحاب، وهو المذهب.

ودليله: قول النبي ﷺ: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة، إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض» [رواه أبو داود (١٠٦٧) من حديث طارق بن شهاب مرفوعاً، وقال: (طارق بن شهاب قد رأى النبي ﷺ)، ولم يسمع منه شيئاً].

قال البيهقي في السنن الكبرى (١٨٣/٣): «هذا الحديث وإن كان فيه إرسال، فهو مرسل جيد؛ فطارق من كبار التابعين، وممن رأى النبي ﷺ وإن لم يسمع منه، ولحديثه هذا شواهد.

وقال النووي في الخلاصة (٧٥٧/٢): «إسناده على شرط الصحيحين، وهذا الذي قاله أبو داود لا يقدح في صحة الحديث؛ لأنه إن ثبت عدم سماعه يكون مرسل صحابي، وهو حجة.

وصححه ابن رجب في فتح الباري (٣٢٧/٥)، وابن الملقن في البدر المنير (٦٣٧/٤)، وابن حجر في فتح الباري (٤١٦/٢).

قال ابن قدامة رحمته الله: (والآية مخصوصة بذوي الأعذار، وهذا - أي: العبد - منهم). المغني (٢١٨/٣). وانظر: مسائل ابن منصور (٨٦٦/٢)؛ الروايتين والوجهين (١٨١/١-١٨٢)؛ شرح

الزركشي (١٩٨/٢)؛ الإنصاف (١٧١-١٧٢)؛ الإقناع (٢٩٢/١)؛ المنتهى (٩٣/٢)؛ معونة أولي النهى (٤٧٠/٢).

(٢) انظر: الفروع (١٣٦/٣)؛ الإنصاف (١٧١/٥).

(٣) انظر: المبدع (١٤١/٢، ١٤٤).

● المسألة الثالثة:

يُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ الْجُمُعَةِ حُضُورُ أَرْبَعِينَ فَأَكْثَرَ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِهَا، فَلَا تَنْعَقِدُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ فِي أَشْهَرِ الرِّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

لقول جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مضت السنة أن في كل أربعين فما فوق جمعة، وأضحى، وفطراً)^(٢). وغيره من الأخبار^(٣).

وعنه: تَنْعَقِدُ بِثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرَ^(٤).

لقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾؛ وهذا جمعٌ، وأقلُّ الجمع ثلاثة^{(٥)(٦)}.

(١) ويُعَدُّ الْإِمَامُ مِنْهُمْ، فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونُوا أَرْبَعِينَ مِنْ دُونِهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. انظر: فتح الباري لابن رجب (٥/٥٢٦-٥٢٥)؛ الإنصاف (٥/١٩٨-٢٠٠)؛ الإقناع (١/٢٩٤)؛ المنتهى (١/٩٤)....

(٢) رواه الدارقطني في سنته (١٥٧٩)، والبيهقي في الكبرى (٣/١٧٧)، وقال: (تفرد به عبد العزيز القرشي، وهو ضعيف).

وقال ابن الملقن: (وهذا ضعيف لا يصح الاحتجاج به؛ فإن عبد العزيز بن عبد الرحمن ضعيف. قال أحمد: اضرب على أحاديثه؛ فإنها كذب أو موضوعة. وقال النسائي: هو ليس بثقة. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به). البدر المنير (٤/٥٩٥).

وضعه النووي في الخلاصة (٢/٧٦٩)، وابن حجر في الدراية (١/٢١٦).

وقال الألباني في الإرواء (٣/٦٩): (ضعيف جداً).

(٣) انظر بقية أدلتهم في: الروايتين والوجهين (١/١٨٢)؛ المغني (٣/٢٥٥-٢٠٦)؛ الممتع (١/٦٣٩)؛ شرح الزركشي (٢/١٩٣-١٩٥)؛ معونة أولي النهى (٢/٤٧٧).

(٤) واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: الاختيارات الفقهية (ص ١١٩)؛ الفتاوى الكبرى (٥/٣٥٥)؛ الفروع (٣/١٥١)؛ شرح الزركشي (٢/١٩٣-١٩٥)؛ الإنصاف (٥/١٩٩).

(٥) تقدمت مسألة أقل الجمع (ص ٢١٦).

(٦) انظر: المبدع (٢/١٥١-١٥٢).

• المسألة الرابعة:

وَيُسْتَرَطُّ لِصِحَّتِهَا أَنْ تَقْدَّمَهَا خُطْبَتَانِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾؛ فالذكر هو الخطبة، وقد أمر الله ﷻ بالسعي إليها، فدل على وجوبها؛ إذ لا يجب السعي لغير واجب^(٢)(٣).

• المسألة الخامسة:

لا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَلَا الشِّرَاءُ مِمَّنْ تَلَزُمُهُ الْجُمُعَةُ، بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي نَدَائِهَا الثَّانِي^(٤).

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾؛ فنهي عن البيع بعد النداء، وهو ظاهر في التحريم، فلا ينعقد.

ولأنه عقدُ نهي عنه لأجل عبادة، فكان غير صحيح، كنكاح المُحَرَّمِ^(٥).

والمراد بالنداء: الأذان الثاني الذي يكون بين يدي الخطبة؛ لأنه الأذان الذي كان على عهد النبي ﷺ، فتعلق الحكمُ به.

(١) ولا يُجزئُ إنْ أَخْرَهُمَا عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى خُطْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ.

انظر: الإنصاف (٥/٢١٨)؛ الإقناع (١/٢٩٦)؛ المنتهى (١/٩٤)؛ كشف القناع (٢/٣١).

(٢) انظر: زاد المسير (٨/٢٦٥)؛ رموز الكنوز (٨/١٢٤)؛ تفسير السعدي (ص ١٠٢٥)؛ الممتع (١/٦٤٤)؛ كشف القناع (٢/٣١).

(٣) انظر: المبدع (٢/١٥٧).

(٤) وكذا قبل النداء لمن منزله بعيد، في وقت وجوب السعي عليه، بحيث يدركها. ويستمر التحريم إلى انقضاء الصلاة.

وسواء كان المبيع قليلاً أو كثيراً، وسواء كان المتعاقدان ممن تلزمه الجمعة، أو أحدهما. ويستثنى من ذلك: إن كان البيع لضرورة أو حاجة، كَمُضْطَرٍّ إِلَى طَعَامٍ يُبَاعُ، وَغُرَيَانِ وَجَدَ سُرَّةَ بُبَاعٍ، وَكُشْرَاءَ كَفَنٍ مَيِّتٍ وَمَوْتَةَ تَجْهِيْزَةٍ إِذَا خِيفَ عَلَيْهِ الْفَسَادُ بِالتَّأَخِيرِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. انظر: الإنصاف (١١/١٦٤-١٦٧)؛ الإقناع (٢/١٧٩-١٨٠)؛ المنتهى (١/٢٥٠)؛ معونة أولي النهى (٥/٤٣)؛ الروض المربع (١/٤٦٨-٤٦٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣/١٥٦).

(٥) انظر: الممتع (٣/٥٠)؛ شرح الزركشي (٢/١٧١)؛ معونة أولي النهى (٥/٤٣)؛ كشف القناع (٣/١٨٠).

ويصحُّ النكاحُ وسائر العقود^(١)؛ لأنَّ النَّهْيَ مُخْتَصٌّ بالبيع، وغيرُهُ لا يُساويه في الشغلِ عن السعي؛ لقلَّةِ وُجُودِهِ، فلا يصحُّ قياسُهُ على البيع^{(٢)(٣)}.

✽ المسألة السادسة:

ويصحُّ البيعُ والشراءُ بعدَ النداءِ الثاني مِمَّنْ لا تَلْزُمُهُ الجمعةُ^(٤).

لأنَّ الله تعالى إنما نهى عن البيعِ مَنْ أمرَهُ بالسَّعي، فغيرُ المخاطَبِ بالسَّعي لا يتناولُه النَّهْيُ.

ولأنَّ تحريمَ البيعِ مُعَلَّلٌ بما يحصلُ به من الاشتغالِ عن الجمعة، وهذا معدومٌ في حقِّهم^(٥).

وعنه: لا يصحُّ^(٦)؛ لعمومِ النهي^(٧).



(١) كالإجارة، والصِّلح، والرَّهن، والقَرْض، ونحوها. وهو المذهب.

انظر: الإنصاف (١١/١٦٧)؛ الإقناع (٢/١٨٠)؛ المتهي (١/٢٥٠)؛ معونة أولي النهي (٥/٤٤).

(٢) انظر: المغني (٣/١٦٤)؛ الممتع (٣/٥٠).

(٣) انظر: المبدع (٤/٤٢).

(٤) وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

انظر: الإنصاف (١١/١٦٥)؛ الإقناع (٢/١٧٩-١٨٠)؛ المتهي (١/٢٥٠).

(٥) انظر: المغني (٣/١٦٤)؛ شرح الزركشي (٢/١٧٠).

(٦) انظر: الإرشاد (ص ٩٧)؛ المستوعب (١/٢٧١)؛ المغني (٣/١٦٤)؛ مختصر ابن تميم (٢/٤٤٨-٤٤٩).

(٧) الفروع (٦/١٧٠)؛ الإنصاف (١١/١٦٥).

(٧) انظر: المبدع (٤/٤١-٤٢).



الآية الأولى

للهُ قَالَ الْإِنْسَانُ إِنَّهُ إِذَا طَلَّقَ النِّسَاءَ فَطَلَّقَهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾ [الطلاق: ١].

وتحتها ثلاث مسائل:

✽ المسألة الأولى:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عليه السلام أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلْقًا وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، فَهُوَ مُطَلَّقٌ لِلْسَّنَةِ ^(١)_(٢). والأصل فيه قوله ﷺ: «يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتْهُ

(١) وطلاق السَّنَةِ: هو الطلاق الواقع على وجه مشروع. فهو الموافق لأمر الله ﷻ، وسُنَّةُ رسوله ﷺ. ويُقَابِلُهُ طلاق البدعة، وهو: الطلاق المخالف للوجه المشروع. فإن كانت الزوجة صغيرة، أو أيسة، أو غير مذخول، أو حاملاً تبين حملها، فلا سُنَّةَ لطلاقها ولا بدعة مطلقاً، وهو المذهب. انظر: المغني (٣٢٥/١٠)؛ شرح الزركشي (٣٧١/٥، ٣٨٠)؛ الإنصاف (١٩٠-١٩١/٢٢)؛ الإقناع (٤٦٣/٣، ٤٦٤)؛ المنتهى (١٤١/٢)؛ الروض المربع (٨٤٠/٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٣٧٣/٥).

(٢) وقد حكى الإجماع على هذا: محمد بن نصر المروزي، وابن المنذر، وابن عبد البر رحمهم الله وغيرهم. انظر: اختلاف الفقهاء (ص ٢٣٦)؛ الإشراف (١٨٤/٥)؛ التمهيد (٦٩/١٥)؛ بداية المجتهد (١٠٤/٣)؛ المغني (٣٢٥/١٠)؛ مجموع الفتاوى (٣٣/٥-٦). ويستثنى من ذلك: الطلاق في طهر متعقب لرجعة من طلاق في حيض. ففيه خلاف، والمذهب أنه طلاق بدعة.

انظر: مراتب الإجماع (ص ١٢٧)؛ المغني (٣٢٩-٣٣٠/١٠)؛ الإنصاف (١٧٧-١٧٨/٢٢)؛ الإقناع (٤٦٣/٣)؛ المنتهى (١٤١/٢)؛ الروض المربع (٨٤٠/٢).

النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ ﴿١﴾؛ قال ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما: طاهراً من غير جماع^(١).
وحديث ابن عمر رضي الله عنهما لما طلق امرأته وهي حائض، فقال النبي ﷺ لِعُمَرَ رضي الله عنه:
«مُرْهُ فَلْيُرِجْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ،
وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»^{(٢)(٣)}.

المسألة الثانية:

فإن طلقَ امرأته المدخول بها في حيض، أو في طهرٍ جامعها فيه ولم يستبين حملها، فهو طلاقٌ بدعيٌّ مُحَرَّمٌ بالإجماع^(٤)، ويقعُّ على الصحيح من المذهب^(٥).
لأن النبي ﷺ أمر ابن عمر رضي الله عنهما بمراجعةِ امرأتِهِ، والرَّجْعَةُ لا تكون إلا بعد وقوعِ الطَّلَاقِ. ولأنَّ الطَّلَاقَ ليس قُرْبَةً فيُعتَبَرُ لوقوعِهِ مُوَافَقَةً السُّنَّةِ، بل هو إزالةُ عِصْمَةٍ وَقَطْعُ مِلْكٍ، فييقاعُهُ في زمن البدعةِ أولى؛ تغليظاً عليه، وعقوبةً له.
واختارَ الشيخُ تقيُّ الدين رحمته الله أنه لا يَقَعُّ^(٦).

- (١) انظر: تفسير الطبري (٢٣/٢٢-٢٤)؛ تفسير ابن كثير (٨/٣٥٤٦)؛ الدر المنثور (١٤/٥٢٧-٥٢٨).
(٢) رواه البخاري (٥٢٥١)، ومسلم (١٤٧١)، واللفظ للأول.
(٣) انظر: المبدع (٧/٢٥٩-٢٦٠).
(٤) حكاها الماوردي، وابن حزم، وابن قدامة رحمهم الله وغيرهم.
انظر: الحاوي (١٠/١١٥)؛ المحلى (١٠/١٦٤)؛ المغني (١٠/٣٢٤)؛ مجموع الفتاوى (٣٣/٦٦).
(٥) نصَّ عليه الإمام أحمد رحمته الله، وعليه جماهير الأصحاب.
وقد حكى جماعةٌ من العلماء الإجماعَ على وقوعه، ووصفوا مخالفته بالشذوذ، ومن أولئك: ابن المنذر، والجصاص، وابن عبد البر، والمازري، والنووي، وابن حجر رحمهم الله وغيرهم.
انظر: الإشراف (٥/١٨٧)؛ أحكام القرآن للجصاص (١/٣٨٨)؛ الاستذكار (١٨/١٧)؛ التمهيد (١٥/٥٨-٥٩)؛ المعلم (٢/١٢١)؛ المغني (١٠/٣٢٧)؛ شرح صحيح مسلم (١٠/٤٩)؛ طرح التثريب (٧/٨٨-٨٩)؛ الإنصاف (٢٢/١٧٢)؛ الإقناع (٣/٤٦٣)؛ المنتهى (٢/١٤١).
(٦) وهو مرويٌّ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وجماعةٍ من السلف، وذهب إليه الظاهرية، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وجمع من المتأخرين رحمهم الله.

لأن الله تعالى أمر به في قُبْلِ الْعِدَّةِ، فإذا طُلِّقَ في غيره لم يَقَعْ، كالوكيل إذا أَوْقَعَهُ في زَمَنِ أَمْرِهِ مُوَكَّلُهُ بإيقاعه في غيره^(١).

● المسألة الثالثة:

وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْنِفْهَا فِيهِ، حَرَّمَ فِعْلُهُ، وَوَقَعَ طَلَاقُهُ^(٢).

لقوله تعالى: ﴿بِأَنَّهُمَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ إلى قوله: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾. ثم قال ﷺ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤]؛ فمن جَمَعَ الثلاث، لم يَتَّقِ له أمرٌ يَحْدُثُ، ولم يَجْعَلِ الله له مخرجًا، ولا مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا.

ولأنه تحريم للبضع من غير حاجة، فحرم كالظهار، بل هذا أولى؛ لأن الظهار يرتفع بتحريمه بالتكفير، وهذا لا سبيل للزوج إلى رفعه^{(٣)(٤)}.



= قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي زَادِ الْمَعَادِ (٢٠١/٥ - ٢٠٢): (وَقَدْ وَهَمَ مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى وَقُوعِهِ، وَقَالَ بِمَبْلَغِ عِلْمِهِ وَخَفِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْخِلَافِ مَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ... كَيْفَ وَالْخِلَافُ بَيْنَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعْلُومُ الثُّبُوتِ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ). ثُمَّ أَطَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ النَّفْسَ فِي تَقْرِيرِ أَدْلَةٍ عَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَمُنَاقَشَةِ أَدْلَةِ الْمُخَالَفِينَ.

انظر: المحلى (١٠/١٦٣ - ١٦٦)؛ الاستذكار (١٨/١٧)؛ مجموع الفتاوى (٣٣/٦٦، ٧١ - ٧٢، ١٣٠)؛ زاد المعاد (٥/٢٠١ - ٢٢٠)؛ سبل السلام (٦/١٥٩ - ١٦٠)؛ نيل الأوطار (٦/٢٥٢ - ٢٥٥). (١) انظر: المبدع (٧/٢٦٠).

(٢) نص عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. فَتَقَعَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ سِوَاءِ أَوْقَعَهَا بِكَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَاتٍ. وَكَذَا لَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي أَطْهَارٍ قَبْلَ رَجْعَةٍ. فَإِنْ طَلَّقَهَا الطَّلَاقَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ بَعْدَ رَجْعَةٍ أَوْ عَقْدٍ، لَمْ يَكُنْ طَلَاقٌ بِدَعْوَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. انظر: مسائل أبي داود (ص ٢٤٠)؛ الروايتين والوجهين (٢/١٤٥)؛ الإنصاف (٢٢/١٧٩ - ١٨٥)؛ الإقناع (٣/٤٦٤)؛ المتنبه (٢/١٤١)؛ شرح المتنبه للبهوتي (٥/٣٧٤ - ٣٧٥).

(٣) انظر: المغني (١٠/٣٣٢ - ٣٣٣)؛ شرح الزركشي (٥/٣٧٤)؛ كشف القناع (٥/٢٤١).

(٤) انظر: المبدع (٧/٢٦١ - ٢٦٢).

الآية الثانية

لَهُ قَالَ تَبَّالْتُمْ: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ كُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢].

وتحتها ثلاث مسائل:

✽ المسألة الأولى:

الرَّجْعَةُ لَعْنَةٌ: الْمَرْءُ مِنَ الرَّجُوعِ^(١).

وشرعاً: إعادة مُطْلَقَةٍ غيرِ بائنٍ إلى ما كانت عليه بغير عَقْدٍ^(٢).

والأصل فيها قبل الإجماع^(٣) قوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَوْحِنَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ والمراد به: الرَّجْعَةُ. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾؛ أي: أمسكوهنَّ برجعة^(٤).

وقد ثبت أن النبي ﷺ أَمَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه أن يُرَاجِعَ امرأته، لما طلقها وهي حائض^{(٥)(٦)}.

(١) وأصل المادة بدلُ على الرَّدِّ والتكرار. يُقال: رَجَعْتُ الشَّيْءَ يَرْجِعُ رَجْعًا وَرُجُوعًا، إِذَا عَادَ. ويتعدى بنفسه في اللغة الفصحى، فيقال: رَجَعْتُ الشَّيْءَ؛ أي: رَدَدْتُهُ. وهُدَيْلُ تُعَدِّيهِ بِالْأَلْفِ، فَتَقُولُ: أَرْجَعْتُهُ.

وَرَاجَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مُرَاجَعَةً. وَالرَّجْعَةُ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَيُقَالُ: (طَلَّاقٌ رَجْعِيٌّ) بِالْوَجْهِينِ أَيْضًا. انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/٤٩٠)؛ الصحاح (٣/١٢١٦)؛ المصباح المنير (ص ١١٦)، جميعها (رجع).

(٢) وبهذا عَرَّفَهَا الْحَاجَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْإِقْنَاعِ (٣/٥٥٩)، وَالْفَتْوَحِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَتْنِ (٢/١٧٩).

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٢٦)؛ مراتب الإجماع (ص ١٣٢)؛ المغني (١٠/٥٤٧).

(٤) انظر: المغني (١٠/٥٤٧)؛ شرح الزركشي (٥/٤٤٣).

(٥) تقدم تخريجه (ص ٥٢٧).

(٦) انظر: المبدع (٧/٣٩٠).

• المسألة الثانية:

تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ بِقَوْلِهِ: رَاجَعْتُ امْرَأَتِي، أَوْ: رَجَعْتُهَا، أَوْ: اِزْتَجَعْتُهَا، أَوْ: رَدَدْتُهَا، أَوْ: أَمْسَكْتُهَا^(١).

لأن هذه الألفاظ ورد بها الكتاب والسنة، فالرُّدُّ والإمساك ورد بهما الكتاب، بقوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُنَ امْرَأَتَهُ رِذَاهُنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ وقوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾؛ والرَّجْعَةُ وَرَدَتْ بِهَا السُّنَّةُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا»^(٢)، واشتهرت في العرف كاشتهار اسم الطلاق فيه^{(٣)(٤)}.

• المسألة الثالثة:

يشترط الإشهاد على الرجعة في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمته الله^(٥).
لقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ﴾؛ وظاهر الأمر الوجوب.
والرواية الثانية: لا يشترط^(٦)؛ لأنها لا تفتقر إلى قبول، فلم تفتقر إلى شهادة، كسائر حقوق الزوج. ولأن ما لا يشترط فيه الولي، لا يشترط فيه الإشهاد، كالبيع.

- (١) وهذه الألفاظ الخمسة هي صريح الرجعة على الصحيح من المذهب.
وتحصيل الرجعة أيضاً بوطء امرأته الرجعية، ولو لم ينو به الرجعة. انظر: الإنصاف (٢٣/ ٧٩-٨٠، ٨٦)؛ الإقناع (٣/ ٥٥٩، ٥٦٠)؛ المتهى (٢/ ١٧٩)؛ الروض المربع (٢/ ٨٧٧-٨٧٨).
(٢) تقدم تخريجه (ص ٥٢٧).
(٣) انظر: المغني (١٠/ ٥٦١)؛ معونة أولي النهى (٨/ ١٠).
(٤) انظر: المبدع (٧/ ٣٩١).
(٥) نص عليه الإمام أحمد رحمته الله في رواية منها. انظر: مسائل أبي داود (ص ٢٥٦)؛ الروايتين والوجهين (٢/ ١٦٨)؛ الفروع (٩/ ١٥٤)؛ الإنصاف (٢٣/ ٨٣-٨٤).
(٦) نص عليه في رواية ابن منصور، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. فعلى هذا: يستحب الإشهاد على الرجعة احتياطاً. انظر: مسائل ابن منصور (٤/ ١٧٣١)؛ الفروع (٩/ ١٥٤)؛ الإنصاف (٢٣/ ٨٢)؛ تصحيح الفروع (٩/ ١٥٤-١٥٦)؛ الإقناع (٣/ ٥٦٠)؛ المتهى (٢/ ١٧٩)؛ كشف القناع (٥/ ٣٤٣).

والأمر في الآية محمودٌ على الاستحباب^(١) (٢).

الآية الثالثة

لَهُ قَالَ الْحَالُ: ﴿وَالَّتِي بَيِّنَ مِنَ الْمَحِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤].

وتحتها سبع مسائل:

● المسألة الأولى:

أَجْمَعَ العلماء رحمهم الله أَنَّ عِدَّةَ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، إِذَا كَانَتْ آيسَةً أَوْ صَغِيرَةً لَمْ تَحِضْ، وَكَانَتْ حُرَّةً^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي بَيِّنَ مِنَ الْمَحِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾^(٤).

فَإِنْ كَانَتْ أَمَةً، فَعِدَّتُهَا شَهْرَانِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ^(٥).

(١) قال ابن أبي عمر المقدسي رحمته الله: (ويؤكد ذلك أَنَّ الأمر بالشهادة عَقِيبَ قوله: ﴿أَوْفَارِقُوهُنَّ﴾. فهو يرجع إلى أقرب المذكورين يقيناً، ولا تجب الشهادة فيه، فكذاك ما قبله، وهو قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾؛ بطريق الأولى). الشرح الكبير (٨٣/٢٣).

(٢) انظر: المبدع (٣٩٢/٧).

(٣) انظر: مراتب الإجماع (ص ١٣٤)؛ بداية المجتهد (١٣٠/٣)؛ المغني (٢٠٧/١١)؛ شرح الزركشي (٥٤٥/٥).

وقد تقدّم تعريف العِدَّةِ وجملة من أحكامها (ص ١١٢، ١٣٧).

(٤) قال ابن الجوزي رحمته الله: (قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ يعني: عِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ أَيْضاً؛ لأنه كلام لا يستقل بنفسه، فلا بُدَّ له من ضمير، وضميره تقدّم ذكره مُظْهِراً، وهو العِدَّةُ بالشُّهُور). زاد المسير (٢٩٤/٨).

وانظر: إملأ ما من به الرحمن (٢٦٣/٢)؛ رموز الكنوز (١٦٦/٨)؛ البحر المحيط (٢٨٤/٨)؛ الفتوحات الإلهية (٣٥٩/٤)؛ شرح الزركشي (٥٤٥، ٥٣٤/٥).

(٥) نقله الأكثر عن الإمام أحمد رحمته الله، وعليه جماهير الأصحاب.

لقول عمر رضي الله عنه: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ حَيْضَتَانِ، وَلَوْ لَمْ تَحِضْ كَانَتْ عِدَّتُهَا شَهْرَيْنِ^(١).
ولأنَّ الأشهرَ بَدَلٌ مِنَ الْقُرُوءِ، وَعِدَّةُ الْأُمَةِ ذَاتِ الْقُرُوءِ قُرْءَانٍ، فَبَدَلُهُمَا شَهْرَانِ.
وعنه: عِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ^(٢)؛ لعموم الآية^(٣).

✽ المسألة الثانية:

وعِدَّةُ الْمَطْلُوقَةِ الْبَالِغَةِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، إِذَا كَانَتْ حُرَّةً^(٤).
لقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحْضِ مِنْ نَسَائِكُنَّ إِنْ أَرْبَتْ فَعِدَّتُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾؛ وهذه من اللاتي لَمْ يَحِضْنَ.
ولأنَّ الاعتبارَ بِحَالِ الْمُعْتَدَّةِ، لَا بِحَالِ غَيْرِهَا، وَلِهَذَا لَوْ حَاضَتْ قَبْلَ بُلُوغِ سِنِّ
تَحْيِضٍ لِمِثْلِهَا النِّسَاءُ فِي الْغَالِبِ - كَأَنَّ حَاضَتْ وَلَهَا عَشْرُ سِنِينَ - فَإِنَّمَا تَعْتَدُّ
بِالْحَيْضِ^{(٥)(٦)}.

= انظر: مسائل صالح (ص ١٧١-١٧٢، ٣٤١)؛ الروائين والوجهين (٢/٢١٦)؛ المغني (١١/٤٠٨-٤٠٩)؛
الإنصاف (٢٤/٥٥-٥٦)؛ الإقناع (٤/١٠)؛ المتنهي (٢/٢٠٥).

(١) ذكره ابن قدامة في المغني (١١/٢٠٩)، وقال: (رواه الأثرم عنه بإسناده).

ولم أجده عن عمر رضي الله عنه في أم الولد.

وقد روى الشافعي في مسنده (٢/٥٧)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٢٨٧٢)، والبيهقي في الكبرى
(٧/١٥٨، ٤٢٥) عن عمر رضي الله عنه قال: (تعتد الأمة حيضتين، وإن لم تكن تحيض فشهريين). أو قال:
(فشهراً ونصف).

وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٨/٢٢١)، والألباني في الإرواء (٧/١٥٠).

وفي مسائل عبد الله (ص ٣٧٦): (قال أبي: أنا أقول بقول عمر: إن لم تكن تحيض فشهريين، وإن
كانت تحيض بحيضتين).

(٢) انظر: الروائين والوجهين (٢/٢١٦)؛ المحرر (٢/٢٩٦)؛ الفروع (٩/٢٤٤).

(٣) انظر: المبدع (٨/١٢٠-١٢١).

(٤) فإن كانت أمة، فعدتها شهران، وهو المذهب. انظر: المغني (١١/٢١٢)؛ الإنصاف (٢٤/٧٣)؛ الإقناع
(٤/١١)؛ المتنهي (٢/٢٠٥)؛ الروض المربع (٢/٩٠٦).

(٥) انظر: المغني (١١/٢١٢)؛ معونة أولي النهي (١٠/١٠٧)؛ كشف القناع (٥/٤٢٠).

(٦) انظر: المبدع (٨/١٢٥).

✽ المسألة الثالثة:

وَتُحْسَبُ الْعِدَّةُ مِنْ حِينَ وَقَعَ الطَّلَاقُ^(١).

وقال الحسن بن حامد رحمته الله: لا تختسب بالساعات، بل بأول الليل والنهار^(٢)؛ لأنَّ حساب الساعات يشقُّ، فسقط اعتباره.

وجوابه: قوله تعالى: ﴿وَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾؛ فلا تجوز الزيادة عليها بغير دليل، وحساب الساعات ممكن، إمَّا يقينا، وإمَّا استظهاراً، فلا وجه للزيادة على ما أوجبه الله تعالى^{(٣)(٤)}.

✽ المسألة الرابعة:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ رحمهم الله أَنَّ عِدَّةَ الْمُطَلَّقةِ الْحَامِلِ وَضَعُ حَمْلِهَا، حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً^(٥).

لقوله تعالى: ﴿وَأُزِلَّتْ أَلْعَمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾.

وأجمعوا أَنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عنها زَوْجُهَا كذلك، إلا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما وعليَّ رضي الله عنه: أَنَّهَا تَعْتَدُ أَطْوَلَ الْأَجَلَيْنِ^(٦).

(١) سواء كان وقوعه في أول الليل أو النهار، أو في أثنائهما، فتعدُّ من تلك الساعة إلى مثلها.

وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. انظر: الإنصاف (٥٥/٢٤)؛ الإقناع (١٠/٤)؛ المتنهي (٢٠٥/٢)؛ معونة أولي النهي (١٠١٠٦)؛ كشف القناع (٤١٨/٥).

(٢) فإذا طلقها نهراً، احتسبت من أول الليل الذي يليه، وإن طلقها ليلاً، احتسبت من أول النهار الذي يليه.

انظر: المغني (٢٠٨/١١)؛ الفروع (٢٤٤/٩)؛ الإنصاف (٥٥/٢٤).

(٣) انظر: المغني (٢٠٨/١١)؛ شرح الزركشي (٥٤٥/٥).

(٤) انظر: المبدع (١٢١/٨).

(٥) حكاه ابن المنذر، وابن حزم، وابن عبد البر رحمهم الله وغيرهم.

انظر: الإجماع (ص ١٢٢)؛ مراتب الإجماع (ص ١٣٤)؛ التمهيد (٨١/١٥)؛ المغني (٢٢٧/١١).

(٦) قال ابن قدامة رحمته الله في المغني (٢٢٧/١١): (وقد روي أن ابن عباس رجَّع إلى قول الجماعة لما بلغه حديث سبيعة). وقال ابن القيم رحمته الله: (وقد كان بين السلف نزاع في المتوفى عنها أنها ترتبص أبعد الأجلين، ثم حصل الاتفاق على انقضائها بوضع الحمل). إعلام الموقعين (٢٩٣/٣). وانظر: الأم (٥٦٦/٦)؛ أحكام القرآن للجصاص (٤١٥/١)؛ المقدمات الممهدات (١/٥٠٧-٥٠٨)؛ بداية المجتهد (١٣٧/٣)؛ رحمة الأمة (ص ٢٥١).

وقد قاله أبو السنايل بن بَعَكْكَ رحمته الله ^(١) في حياة النبي ﷺ، فردَّ عليه النبي ﷺ قوله ^(٢).

وآية الحمل متأخرة عن آية الأشهر، قال ابن مسعود رحمته الله : مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَوْ لَاعَتْنَتْهُ، أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي فِي سُورَةِ النِّسَاءِ الْقُصْرَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ نَزَلَتْ بَعْدَ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]. يعني أَنَّ هَذِهِ الْآيَةُ هِيَ الْآخِرَةُ، فَتَقْدَمُ عَلَى مَا خَالَفَهَا مِنْ عُمُومِ الْآيَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ، وَيُخَصُّ بِهِ عَمُومُهَا ^(٣).

✽ المسألة الخامسة:

فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِاثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا إِلَّا بِوَضْعِ كُلِّ الْحَمْلِ ^(٤).
لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

(١) هو: أبو السنايل بن بَعَكْكَ بن الحارث بن عَمِيلَةَ القرشي العبدي. واسمه حَبَّة، وقيل: عمرو، و قيل غير ذلك. أسلم رحمته الله يوم الفتح، وهو من المؤلفة قلوبهم، وكان شاعراً. قال ابن سعد وغيره: أقام بمكة حتى مات.

انظر: الاستيعاب (٤/ ١٦٨٤)؛ تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٨٥)؛ الإصابة (٧/ ١٩٠).

(٢) روى البخاري (٣٩٩١)، ومسلم (١٤٨٤) أَنَّ سُبَيْعَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةَ كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، وَكَانَ مَمَّنْ شَهِدَ بِدِرْأٍ، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشُبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا، تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَائِلِ بْنُ بَعَكْكَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ تَجَمَّلِينَ لِلْخُطَّابِ تُرْجِينَ النِّكَاحَ، فَإِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ. قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَقَاتَنِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

(٣) انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٥٤)؛ زاد المسير (٨/ ٢٩٤)؛ الإشارات الإلهية (١/ ٣٤١، ٣/ ٣٥١)؛ تفسير ابن كثير (٨/ ٣٥٥٢)؛ الدر المنثور (١٤/ ٥٥٣)؛ المغني (١١/ ٢٢٨)؛ المبدع (٨/ ١٠٩).

(٤) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. قال ابن قدامة رحمته الله : (هذا قول جماعة أهل العلم، إلا أبا قلابه وعكرمة، فإنهما قالوا: تنقضي عدتها بوضع الأول... وهذا قول شاذ). المغني (١١/ ٢٢٩). وانظر: الإنصاف (١١-١٣/ ٢٤)؛ الإقناع (٤/ ٦)؛ المنتهى (٢/ ٢٠٣).

وقيل: تنقضي بوضع الأول^(١). وهو قولٌ شاذٌّ مخالفٌ لظاهر الكتاب^(٢) وقولِ أهل العلم^(٣).

✽ المسألة السادسة:

وأقلُّ مُدَّةِ الحَمَلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ^(٤).

لما روى البيهقي: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه رَفَعَ إِلَيْهِ أَنَّ امْرَأَةً وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَهَمَّ بِرَجْمِهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ رضي الله عنه: لَيْسَ لَكَ ذَلِكَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؛ وَقَالَ: ﴿وَحَمْلُهُ، وَفَصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الاحقاف: ١٥]؛ فَحَوْلَانِ وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ ثَلَاثُونَ شَهْرًا، لَا رَجْمَ عَلَيْهَا. فَخَلَّى عُمَرُ رضي الله عنه سَبِيلَهَا^{(٥)(٦)}.

✽ المسألة السابعة:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ رضي الله عنهم أَنَّ لِلْأَبِ تَرْوِيجَ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ الْبِكْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا^(٧).

- (١) وقد ذكره ابن أبي موسى رحمته الله روايةً عن الإمام أحمد رحمته الله، وأكثر الأصحاب على خلافه.
انظر: الإرشاد لابن أبي موسى (ص ٣١٧)؛ الفروع (٩/ ٢٣٩)؛ الإنصاف (٢٤/ ١٣).
- (٢) قال ابن النجار الفتوح رحمته الله: (لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ [١] وهذه لم تضع حملها، بل بعضه). معونة أولي النهى (١٠/ ٩٨).
- (٣) انظر: المبدع (٨/ ١٠٩).
- (٤) وغالبها تسعة أشهر، وأكثرها أربع سنين. انظر: المغني (١١/ ٢٣١)؛ الإقناع (٤/ ٧)؛ المتتهى (٢/ ٢٠٣).
- (٥) رواه البيهقي في الكبرى (٧/ ٤٤٢)، وفي معرفة السنن والآثار (١٥٣٥٤).
- ورواه أيضاً: عبد الرزاق في مصنفه (١٣٤٤٤)، وسعيد بن منصور في سننه (٢٠٧٤)، ت: الأعظمي.
- (٦) انظر: المبدع (٨/ ١١١).
- (٧) وقد حكى هذا الإجماع كثيرٌ من أهل العلم، منهم: محمد بن نصر المروزي، وابن المنذر، والقاضي عبد الوهاب، وابن عبد البر، والبغوي، وابن العربي، وابن قدامة، والنووي رحمته الله.
- قال أبو بكر الجصاص رحمته الله في أحكام القرآن (٢/ ٥٤): ولا نعلم في جواز ذلك خلافاً بين السلف والخلف من فقهاء الأمصار، إلا شيئاً رواه بشر بن الوليد عن ابن شبرمة أن تزويج الآباء للصغار لا يجوز، وهو مذهب الأصم.
- وقد وصف ابن رشد رحمته الله هذا الخلاف بالشذوذ.

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَجِصِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾؛ فجعل عدّة اللاتي لم يحضن ثلاثة أشهر، ولا تكون العدّة ثلاثة أشهر إلا من طلاق في نكاح أو فسخ، فدل ذلك على أنها تزوج وتطلق، ولا إذن لها فيعتبر.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة ست سنين، وبني بي وأنا ابنة تسع ^{(١)(٢)}.

الآيتان: الرابعة، والخامسة

﴿قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِضَيْقِهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتِمُّوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَ رُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى ۖ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَتْهَا سَيِّجَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا»﴾ [الطلاق: ٦-٧].

وتحتهما ست مسائل.

✽ المسألة الأولى:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ رضي الله عنهم أَنَّ إِنْفَاقَ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَتِهِ وَاجِبٌ فِي الْجُمْلَةِ ^(٣).

= انظر: اختلاف الفقهاء (ص ٢٢٧)؛ الإجماع (ص ١٠٣)؛ المعونة (٢/ ٧١٨)؛ الاستذكار (١٦/ ٤٩)؛ شرح السنة (٩/ ٣٧)؛ عارضة الأحوذى (٥/ ٢٥-٢٦)؛ بداية المجتهد (٣/ ٤١)؛ المغني (٩/ ٣٩٨)؛ شرح صحيح مسلم (٩/ ٥٤٩).

(١) رواه البخاري (٥١٣٤)، مسلم (١٤٢٢).

(٢) انظر: المبدع (٧/ ٢٢-٢٣).

(٣) قال ابن المنذر رحمته الله: (وقد اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات، إذا كانوا جميعاً بالغين، إلا الناشز منهن الممتنعة). الإشراف (٥/ ١٥٤). وانظر: الإجماع (ص ١٠٩)؛ مراتب الإجماع (ص ١٤١)؛ المغني (١١/ ٣٤٧-٣٤٨).

وسنده قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيَّتِهِ وَمَن قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾، ومعنى ﴿قُدِّرَ عَلَيْهِ﴾ ﴿صُبِّقَ عَلَيْهِ؛ وقوله تعالى: ﴿قَدْ عَلَيْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠]؛ وقوله ﷺ: «فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهنَّ بأمانة الله، واستحللتم فروجهنَّ بكلمة الله، و لهنَّ عليكم رزقهنَّ وكنسوتهنَّ بالمعروف»^(١).

وتَجِبُ لها السُّكْنَى^(٢)؛ لأنَّ الله تعالى أَوْجَبَهَا لِلْمُطَلَّقةِ بقوله: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِمَّا حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾؛ فَتَجِبُ لِمَنْ هِيَ فِي صُلْبِ النِّكَاحِ بطريق الأولي. وقال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]؛ وَمِنْ مُعَاشَرَتِهَا بِالْمَعْرُوفِ أَنْ يُسْكِنَهَا.

ولأنها لا تستغني عن المسكن للاستِئثارِ عن العيون، وفي التصرف، والاستِمتاع، وحِفْظِ المتاع^(٣).

✽ المسألة الثانية:

واختلفوا فيما تُعْتَبَرُ به نفقة الزَّوْجَةِ.

ف قيل: يُعْتَبَرُ حَالُ الْمَرْأَةِ عَلَى قَدَرِ كِفَايَتِهَا^(٤).

(١) رواه مسلم (١٤١٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر: المغني (٣٥٥/١١).

(٣) انظر: المبدع (٨/ ١٨٥-١٨٦).

(٤) وهذا القول أَوْماً إليه الإمام أحمد رحمته الله في رواية أبي صالح، فقال: (إذا غاب عن زوجته، يضرب لها في ماله بقدر نفقة مثلها). وقد نسب ابن قدامة رحمته الله في المغني (٣٤٩/١١) إلى أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما، وتابعه على ذلك جمعٌ من الأصحاب، وفي هذه النسبة نظر. فظاهر الرواية عند الحنفية: أَنَّ الاعتبارَ بحال الزوج وحده. نصَّ عليه محمد بن الحسن، وقال به جمعٌ كثيرٌ من المشايخ. وقال الخصَّاف: الاعتبار بحال الزوجين جميعاً. =

لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؛ والمعروف الكفاية.

وقد سَوَّى بين النفقة والكسوة، والكسوة على قَدْرِ حالِها، فكذلك النفقة. ولقوله ﷺ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ»^(١)؛ فاعتبر كفايتها دون حال زوجها^(٢).

وقال الشافعي رحمه الله: يُعْتَبَرُ حَالُ الزَّوْجِ وَحْدَهُ^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾. والمذهب: أنها تُعْتَبَرُ بِحَالِ الزَّوْجَيْنِ جَمِيعًا^(٤)؛ وفي ذلك جمع بين الأدلة،

= وَرَقَرُهُ الْقُدُورِي فِي مَخْتَصَرِهِ (ص ٤٠٧)، وَالنَسْفِي فِي الْكَنْزِ (١/ ٤٥٥-٤٥٦)، وَاخْتَارَهُ الْمَرْغِينَانِي فِي الْهَدَايَةِ (١٩٤/ ٤)، وَقَالَ: (وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى). وَمَذْهَبُ الْمَالِكِيَةِ: الْاِعْتِبَارُ بِحَالِ الزَّوْجَيْنِ جَمِيعًا. انظر: الاختيار لتعليل المختار (٤/ ٤)؛ فتح القدير لابن الهمام (٤/ ١٩٤-١٩٥)؛ حاشية ابن عابدين (٥/ ٢٨٤)؛ المدونة (٢/ ٢٥٨)؛ بداية المجتهد (٣/ ٩٣)؛ عقد الجواهر الثمينة (٢/ ٥٩٥)؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل وحاشيته للبناني (٤/ ٢٤٤-٢٤٥)؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ٥٠٩)؛ شرح الزركشي (٥/ ٦)؛ المبدع (٨/ ١٨٦)؛ الإنصاف (٢٤/ ٢٩٩)؛ المنح الشافيات (٢/ ٦٧١).

- (١) رواه البخاري (٥٣٦٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.
- (٢) انظر: المغني (١١/ ٣٤٩)؛ شرح الزركشي (٥/ ٦).
- (٣) انظر: الأم (٦/ ٢٢٨-٢٣١)؛ مغني المحتاج (٣/ ٤٢٦)؛ نهاية المحتاج (٧/ ١٧٧-١٧٨).
- (٤) فإن كانا مُؤَسِّرَيْنِ فَلَهَا نَفَقَةُ الْمُؤَسِّرَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُؤَسِّرَيْنِ فَلَهَا نَفَقَةُ الْمُؤَسِّرَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطَيْنِ أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُؤَسِّرًا وَالْآخَرُ مُؤَسِّرًا، فَلَهَا نَفَقَةُ الْمُتَوَسِّطَيْنِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ مَقْدَرَةٌ بِالْكَفَايَةِ، فَيَخْتَلِفُ مِقْدَارُهَا بِاخْتِلَافِ مَنْ تَجِبُ لَهَا النِّفَقَةُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. انظر: المغني (١١/ ٣٤٨-٣٤٩)؛ الإنصاف (٢٤/ ٢٩٩-٣٠٠)؛ الإقناع (٤/ ٤٥)؛ المنتهى (٢/ ٢٢٣)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/ ٦٤٩-٦٥٠)؛ المنح الشافيات (٢/ ٦٧٠).

ورعاية لِكِلَا الجانبين، فكان أولى^(١) (٢).

✽ المسألة الثالثة:

يجبُ على الزوج لامراته خادمٌ واحدٌ إن احتاجَتْ إلى مَنْ يَخْدُمُهَا - لِمَرْضِهَا، أو لكونِ مِنْهَا لا تَخْدُمُ نَفْسَهَا - ولم يَكُنْ لها خَادِمٌ^(٣).

لقوله تعالى: ﴿وَعَايَشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]؛ ومن المعاشرة بالمعروف - لمن هذه حالها - أَنْ يَقيِمَ لها خادماً. ولأن ذلك مما يُحتاج إليه على الدوام، أشبه النفقة^(٤).

✽ المسألة الرابعة:

إذا أَعْسَرَ الزَّوْجُ بنفقة أمرته أو كسوتها، أو ببعض ذلك، فلها فسخ النكاح^(٥).

(١) قال ابن النجار الفتوحى رَحِمَهُ اللهُ: (وكان النظر يقتضي أَنْ يُعْتَبَرَ ذلك بحال الزوجة دون الزوج؛ لأنَّ النفقة والكسوة لها بِحُكْمِ الزوجية، فكانت معتبرة بها، كَمَهْرِهَا، لكن قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ. وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾؛ فَأَمَرَ الْمُؤَسِّرَ بالسعة في النفقة، وردَّ الفقير إلى استطاعته، فلذلك اعتبرنا حالَّ الزوجين في قدر الواجب وجنسه؛ رعاية لكلَا الجانبين). معونة أولي النهى (١٠/١٦٨-١٦٩).

وانظر: رؤوس المسائل الخلافية للعكبري (٤/٣٩٣)؛ العدة في شرح العمدة (٢/٦٥)؛ شرح الزركشي (٤/٦)؛ المنح الشافيات (٢/٦٧١).

(٢) انظر: المبدع (٨/١٨٦).

(٣) فَيَلْزُمُهُ ذلك بشراء، أو كراء، أو عارية، ولا يَلْزُمُهُ أَكْثَرُ مِنْ خادِمٍ. ويُشترط أن يكون الخادم مَعْنً يجوز له النظر إلى الزوجة، من امرأة، أو ذي رَجَمٍ مَحْرَمٍ، ولا يُشترط فيه الإسلام، وهو المذهب. انظر: الإنصاف (٢٤/٣٠٣)؛ الإقناع (٤/٤٨-٤٩)؛ المنتهى (٢/٢٢٤)؛ كشف القناع (٥/٤٦٣).

(٤) انظر: المغني (١١/٣٥٥)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٦٥٢). وانظر: المبدع (٨/١٩٠).

(٥) نَقَلَهُ الجماعة عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وكذا إن أَعْسَرَ الزَّوْجُ بالمُسْكَنِ، فلها الفسخُ على الصحيح من المذهب. وشَرْطُهُ: أن يكون الإعسار بنفقة الفقير، أو كسوته، أو بعضها، أو بمسكنه. فإن أَعْسَرَ الزَّوْجُ بنفقة المؤسِّر، أو المتوسِّط، أو بنفقة الخادم، فليس لها الفسخ. انظر: مسائل أبي دواد (ص ٢٤٦)؛ المغني (١١/٣٦١)؛ الإنصاف (٢٤/٣٦٣-٣٧٤)؛ الإقناع (٤/٥٨-٦٠)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٦٦٧)؛ المنح الشافيات (٢/٦٧٢).

لقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ وليس الإمساك مع ترك الإنفاق إمساكاً بمعروف؛ فتعين التسريح^(١).

✽ المسألة الخامسة:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ ﷺ عَلَى وَجوبِ النَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى لِلْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ إِلَى انقضاء عِدَّتِهَا^(٢).

لأنها زوجة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِلُهُنَّ إِلَىٰ زَوْجِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]^(٣).
ولأنها يلحقها طلاقه وظهاره، فأشبه ما قبل الطلاق^(٤).

✽ المسألة السادسة:

وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ وَجوبِ النَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى لِلْبَائِنِ بِفَسْخٍ أَوْ طَلَاقٍ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا^(٥).
لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارِزُوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٦). ولأنه ورد في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت

(١) انظر: المغني (١١/٣٦١)؛ شرح الزركشي (٦/٧)؛ المبدع (٨/٢٠٦).

(٢) سواء كانت حاملاً أو حائلاً. وقد حكى الإجماع على ذلك: ابن المنذر، والمارودي، وابن عبد البر ﷺ وغيرهم. انظر: الإجماع (ص ١٢١)؛ الحاوي (١١/٤٦٥)؛ الاستذكار (١٨/٦٩)؛ المغني (١١/٤٠٤).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٢٤/٣٠٨)؛ معونة أولي النهى (١٠/١٧٨).

(٤) انظر: المبدع (٨/١٩١).

(٥) حكاه ابن المنذر، وابن عبد البر، وابن قدامة ﷺ وغيرهم. انظر: الإجماع (ص ١٢١)؛ الاستذكار (١٨/٦٨-٦٩)؛ المغني (١١/٤٠٢)؛ الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٦٨).

(٦) قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره (٨/٣٥٥): (قال كثير من العلماء منهم ابن عباس، وطائفة من السلف، وجماعات من الخلف: هذه في البائن، إن كانت حاملاً اتَّفَقَ عليها حتى تَضَعَ حملها. قالوا: بدليل أنَّ الرجعية تجبُ نَفَقَتُها، سواء كانت حاملاً أو حائلاً. وقال آخرون: بل السَّيَاقُ كُلُّهُ في الرَّجْعِيَّاتِ، وإنما نَصَّ على الإنفاق على الحامل وإن كانت رجعية؛ لأنَّ الحملَ تطوَّلَ مدَّتُهُ غالباً، فاحتجَّجَ إلى النَّصِّ على وجوب الإنفاق إلى الوضع؛ لئلا يتوهم أنه إنما تجب النفقة بمقدار مدة العدة).

وقد نَصَّ الإمام أحمد في رواية أبي داود (ص ٢٥٣): أنَّ الآية في المطلقة الرجعية دون البائن، وقرره القاضي أبو يعلى، ونصره ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، وسيأتي قريباً.

انظر: زاد المسير (٨/٢٩٦)؛ زاد المعاد (٥/٤٦٩-٤٧٠، ٤٧٨، ٤٨١)؛ شرح الزركشي (٦/٢٤-٢٦).

قيس^(١) أن النبي ﷺ قال لها: «لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً»^(٢). ولأن الحمل ولدّه، فيلزمه الإنفاق عليه، ولا يُمكنه ذلك إلا بالإنفاق عليها، فوجب، كما وجبت أجره الرضاة.

فإن كانت حائلاً، فلا شيء لها على الصحيح من المذهب^(٣).

لقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس: «ليس لك عليه نفقة ولا سُكنى»^(٤)، وفي لفظ: «انظري يا ابنة قيس، إنما النفقة السُكنى للمرأة على زوجها ما كانت له عليها الرجعة، فإذا لم يكن له عليها الرجعة، فلا نفقة ولا سُكنى»^(٥).

(١) هي: فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية، صحابية جليّة، كانت من المهاجرات الأول، ولها عقل وكمالٌ وثبُل. طلقها زوجها، فخطبها معاوية وأبو جهم، فاستشارت النبي ﷺ فيهما، فأشار عليها بأسامة بن زيد، فتزوجته واعتبطت به. انظر: الاستيعاب (٤/١٩٠١)؛ أسد الغابة (٦/٢٣٠)؛ الإصابة (٨/٦٩).

(٢) رواه أبو داود (٢٢٩٠)، وصححه الألباني في الإرواء (٧/٢٢٨).

وفيه: أن زوّج فاطمة بنت قيس بعث إليها بتطليقة كانت بقيت لها، وأمر عياش بن أبي ربيعة والحرث بن هشام أن يُنفقا عليها، فقالا: والله ما لها نفقة، إلا أن تكون حاملاً. فأنت النبي ﷺ، فقال: «لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً». وهو عند مسلم (١٤٨٠)، بلفظ: (...) فقالا: والله ما لك نفقة، إلا أن تكوني حاملاً. فأنت النبي ﷺ فذكرت له قولهما، فقال: «لا نفقة لك».

(٣) نصّ عليه الإمام أحمد رحمه الله، وعليه أكثر الأصحاب. قال المرداوي رحمه الله في الإنصاف (٢٤/٣١١): (وهو من مفردات المذهب). انظر: مسائل ابن منصور (٤/١٥٩٠-١٥٩١)؛ الإقناع (٤/٤٩)؛ المنتهى (٢/٢٢٦)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٦٦٢)؛ المنح الشافيات (٢/٦٦٤).

(٤) رواه مسلم (١٤٨٠) بالفاظ مقاربة.

(٥) رواه سعيد بن منصور (١٣٥٨) ت: الأعظمي، وأحمد (٢٧١٠٠، ٢٧٣٤٤، ٢٧٣٤٨)، والبيهقي (٧/٤٧٣) من طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها.

ورواه النسائي (٣٤٠٣) من طريق سعيد بن يزيد الأحمسي، عن الشعبي، عنها.

وضعه البيهقي (٧/٤٧٤)، وقال: ليس معروفاً في هذا الحديث، ولم يرد من وجه يثبت مثله.

وقال الخطيب البغدادي: هو مدرج من قول مجالد. انظر: الفصل للوصول المدرج في النقل (٢/٨٦٠).

وكذا قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/٤٧٤).

وصحّح ابن القيم إسناده النسائي في زاد المعاد (٥/٤٦٩)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/٢٨٨).

وعنه: لها السُّكْنَى دُونَ النَّفَقَةِ^(١).

لقوله تعالى: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾؛ فأوجبَ لهنَّ السُّكْنَى مُطْلَقاً، ثم خَصَّ الحَامِلَ بالإِنْفَاقِ عليها بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَئِكَ حَمَلَ فَاَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٢).

وعنه: لها النَّفَقَةُ والسُّكْنَى^(٣).

لأنَّها مُطْلَقَةٌ، فَوَجِبَتْ لَهَا النَّفَقَةُ والسُّكْنَى، كَالرَّجْعِيَّةِ.

(١) واختاره أبو محمد الجوزي رحمه الله. انظر: الروایتين والوجهين (٢/ ٢١٩)؛ الإنصاف (٢٤/ ٣١٢).

(٢) وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن الآية في المطلقة الرجعية دون البائن.

قال ابن القيم رحمه الله في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّكُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَشِيَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ الآيات [الطلاق ١-٣]:
(فإنه سبحانه ذكر لهؤلاء المطلقات أحكاماً متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض، أحدها: أن الأزواج لا يُخرجوهنَّ من بيوتهنَّ. والثاني: أنهنَّ لا يُخرجنَّ من بيوت أزواجهنَّ. والثالث: أن لا زوجهنَّ إمساكهنَّ بالمعروف قبل انقضاء الأجل، وترك الإمساك فيسرحوهنَّ بإحسان. والرابع: إشهاد ذوي عدل، وهو إشهاد على الرجعة، إما وجوباً، وإما استحباباً. وأشار سبحانه إلى حكمة ذلك، وأنه في الرجعات خاصة بقوله: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾؛ والأمر الذي يُرجى إحداثه هاهنا هو المراجعة... ثم ذكر سبحانه الأمر بإسكان هؤلاء المطلقات، فقال: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾؛ فالضامات كلها يتحد مفسرها، وأحكامها كلها متلازمة، وكان قول النبي ﷺ: «إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها رجعة» مشتقاً من كتاب الله ﷻ، ومفسراً له، وبياناً لمراد المتكلم به منه). زاد المعاد (٥/ ٤٦٩-٤٧٠).

وقال رحمه الله في موضع آخر: (ليس في الآية ضمير واحد يخص البائن، بل ضمائرها نوعان: نوع يخص الرجعية قطعاً، بقوله: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأُمُّهُنَّ أَتَمَّسَكُوهُنَّ يَعْرِفُونَ أَوْ فَارِقُوهُنَّ يَعْرِفُونَ﴾، ونوع يحتمل أن يكون للبائن، وأن يكون للرجعية، وأن يكون لهما، وهو قوله: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّكُمْ﴾، وقوله: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾؛ فحملته على الرجعية هو المتعين؛ لتحد الضامات ومفسرها، فلو حُجِّلَ على غيرها لزم اختلاف الضامات ومفسرها، وهو خلاف الأصل، والحمل على الأصل أولى). زاد المعاد (٥/ ٨٢).

وانظر: زاد المسير (٨/ ٢٩٦)؛ رموز الكنوز (٨/ ١٦٩)؛ شرح الزركشي (٦/ ٢٨).

(٣) انظر: مسائل ابن منصور (٤/ ١٩٦٦-١٩٦٧)؛ الفروع (٩/ ٣٠٨)؛ الإنصاف (٢٤/ ٣١٢-٣١٣).

وقد ردَّ عمرُ رضي الله عنه قولَ فاطمةَ بنتِ قيسٍ رضي الله عنها وقال: (لا تتركُ كتابَ الله، وسنةَ نبيِّنا ﷺ لقولِ امرأةٍ لا ندري لعلَّها حَفِظَتْ أو نَسِيَتْ، لها السُّكْنَى والنَّفَقَةُ) ^(١).

والأوَّلُ أولى، قال ابنُ عبد البر رحمته الله: (قولُ أحمد بن حنبلٍ ومَن تابعه أصحُّ وأحجُّ... وإذا ثبت أنَّ النبيَّ ﷺ قال لفاطمةَ بنتِ قيسٍ وقد طُلِّقَتْ طلاقاً باتاً: «لا سَكْنَى لك ولا نفقة»، وإنما السُّكْنَى والنَّفَقَةُ لمن عليها رجعة»، فأَيُّ شيءٍ يُعَارِضُ به هذا؟ هل يُعَارِضُ إلا بمثله عن النبيِّ ﷺ الذي هو المُبَيَّنُّ عن الله مُرادُه مِن كتابه؟ ولا شيءٌ عنه عليه السلام يدفعُ ذلك، ومعلومٌ أنه أعلمُ بتأويلِ قولِ الله ﷻ: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَتُمْ﴾ ^(٢) مِن غيرِه).

وأما قولُ عمرَ رضي الله عنه، فقد خالفه عليٌّ وابنُ عباسٍ رضي الله عنهما، والحقُّ معهم. ولو لم يخالفه أحدٌ منهم، ما قُبِلَ قوله المخالفُ لقولِ رسولِ الله ﷺ؛ فإنَّ قوله ﷺ حجةٌ على عمرَ رضي الله عنه وعلى غيره.

ولم يصحَّ عن عمرَ رضي الله عنه أنه قال: (لا ندعُ كتابَ ربِّنا، وسنةَ نبيِّنا لقولِ امرأةٍ). فإنَّ الإمامَ أحمدَ رحمته الله أنكره، وقال: أمَّا هذا فلا، ولكن قال: لا تُقْبَلُ في ديننا قولُ امرأةٍ ^(٣). وهذا أمرٌ يرُدُّه الإجماعُ على قبولِ قولِ المرأةِ في الرواية، فأَيُّ حُجَّةٍ في شيءٍ يُخالفُه الإجماع، وتردُّه السنة، ويخالفُه فيه علماءُ الصحابةِ رضي الله عنهم ^{(٤)(٥)}.



(١) رواه مسلم (١٤٨٠).

(٢) التمهيد (١٩/١٥١).

(٣) وفي مسائل أبي داود (ص ٢٥٢-٢٥٣): (قلت لأحمد: تذهب إلى حديث فاطمة ابنة قيس طلقها زوجها؟ قال: نعم، فذكرَ له قولُ عمرَ رضي الله عنه: لا ندعُ كتابَ ربِّنا وسنةَ نبيِّنا. فقال: كتابُ ربِّنا أيُّ شيءٍ هو؟ قال الرجل: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَتُمْ﴾. قال: هذا لمن يملك الرجعة. قال أبو داود: قلت: يصحُّ هذا عن عمر؟ قال: لا).

وانظر: المغني (١١/٤٠٤)؛ زاد المعاد (٥/٤٧٩-٤٨٠)؛ شرح الزركشي (٦/٢٤-٢٥).

(٤) انظر: المغني (١١/٤٠٤)؛ زاد المعاد (٥/٤٧٥-٤٧٧).

(٥) انظر: المبدع (٨/١٩٢-١٩٣).



لَهُ قَالَ الْحَيُّ: ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ لِمُحَرِّمٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْنِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) قَدْ فَوَضَّ اللَّهُ لَكُمْ نَحْلَةً أَيْمَنِيكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿[التحریم: ١-٢]﴾
وتحتہ مسائلتان.

❁ المسألة الأولى:

مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ»، أَوْ «مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ». أَوْ «الْحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ»، فَهِيَ يَمِينٌ فِي إِحْدَى الرُّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد رَحِمَهُ اللَّهُ (١).

لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ لِمُحَرِّمٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْنِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) قَدْ فَوَضَّ اللَّهُ لَكُمْ نَحْلَةً أَيْمَنِيكُمْ؛ فَجَعَلَ التَّحْرِيمَ يَمِينًا.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، فَهِيَ يَمِينٌ يَكْفُرُهَا. وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] (٢) (٣).

(١) والمذهب أنه ظهار وإن نوى به طلاقاً أو يميناً، نص عليه.

ويستثنى من ذلك: إن قاله لزوجة مُحَرَّمَةٍ عليه بحيضٍ أو إحرامٍ ونحوهما، ونوى أنها مُحَرَّمَةٌ بذلك، فلا يكون ظهاراً.

انظر: الإنصاف (٢٢/٢٦٥-٢٧٢، ٢٣/٢٤٠-٢٤٢)؛ الإقناع (٣/٤٧٤-٤٧٥، ٥٨٥)؛ المنتهى (٢/١٤٦، ١٨٩)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٥/٣٩٣)؛ كشف القناع (٥/٣٧١).

(٢) رواه البخاري (٤٩١١)، ومسلم (١٤٧٣) واللفظ له.

(٣) انظر: المبدع (٧/٢٨٢، ٨/٣٤).

✽ المسألة الثانية:

وَمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ حَلَالَ سِوَى الزَّوْجَةِ، مِنْ طَعَامٍ، أَوْ لِبَاسٍ، أَوْ أَمَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، لَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْهِ، فَإِنْ فَعَلَهُ لَزِمَتْهُ كَفَارَةٌ يَمِينٌ^(١).

لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَغَّى مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ؛ فَسَمَى اللَّهُ ﷻ تحريراً ما أحله يميناً، واليمينُ على الشيء لا تُحرَّمُ، وَفَرَضَ سبحانه تَحِلَّةً لذلك، وهي الكفارة^(٢).

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحَرَّمَ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا تُزِيلُهُ الْكَفَّارَةُ^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾.

وجوابه: أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّكْفِيرَ فَلَهُ فِعْلُ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَحَلُّ فِعْلِهِ مَعَ كَوْنِهِ مُحَرَّمًا تَنَاقُضُ^(٤)^(٥).



(١) نصَّ عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الروايتين والوجهين (١٧٨/٢)؛ الإنصاف (٥٠٣-٥٠٥/٢٧)؛ الإقناع (٣٤٤/٤)؛ المنتهى

(٢/٣٣٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/٣٨٣-٣٨٤).

(٢) انظر: زاد المسير (٨/٣٠٦)؛ رموز الكنوز (٨/١٧٨، ١٨٠)؛ تفسير السعدي (ص ١٠٣٥).

و انظر: المغني (١٣/٤٦٦)؛ الممتع (٦/١٠٠)؛ شرح الزركشي (٧/٨٩، ٩٠)؛ معونة أولي النهي

(١١/٢٠٤).

(٣) انظر: الهداية (ص ٥٥٩)؛ شرح الزركشي (٧/٩٠)؛ الإنصاف (٢٧/٥٠٣-٥٠٥).

(٤) ذكر ذلك ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ، وقال: (وأما الآية، فإنما أَرَادَ بها قوله: هو عليّ حرامٌ. أو مَنَعَ نَفْسِهِ مِنْهُ،

وذلك يُسَمَّى تحريراً؛ قال الله تعالى: ﴿يُجْلِوْهُ عَامًا وَيُحَرِّمُوْهُ عَامًا﴾ [التوبة: ٣٧]؛ وقال: ﴿وَحَرَّمُوا مَا

رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، ولم يثبت فيه التحريمُ حقيقةً ولا شرعاً. المغني (١٣/٥٠٥).

(٥) انظر: المبدع (٩/٢٧٢-٢٧٣).

سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ

لَهُ قَالَ نَحْبَلُهُ: ﴿وَيَا بَكَ فَطَفِّرْ﴾ [المدثر: ٤].

❁ وتحتة مسألة واحدة، وهي:

اجتنابُ النجاسة شرطٌ لصحة الصلاة^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَفِّرْ﴾؛ فَأَمَرَ بتطهير الثَّيَابِ مِنَ النَّجَاسَةِ التي لا تجوز الصلاةُ معها، وذلك لأنَّ المشركين كانوا لا يتطهَّرون، ولا يُطهَّرون ثيابهم. وهذا أظهر الأقوال فيها، وهو حَمْلٌ لِلْفَظِّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وذلك أولى من المجاز^(٢).

(١) فَتَشَرَطُ طَهَارَةُ بَدَنِ الْمُصَلِّي، وَثِيَابِهِ، وَمَوْضِعِ صَلَاتِهِ - وهو المَحَلُّ الذي تقع عليه أعضاؤه وثيابه -، وَأَلَّا يَحْمِلَ النِّجَاسَةَ أَوْ يَسْتَبِيعَهَا، وهو المَذْهَبُ، وعليه جماهير الأصحاب. فإن كانت النجاسة مما عَفِيَ عنه - كسِيرِ دَمٍ بِشَرَطِهِ -، لم يُشْتَرَطْ تطهيرها. انظر: المغني (٢/ ٤٦٥)؛ الإنصاف (٣/ ٢٧٩-٢٨٠)؛ الإقناع (١/ ١٤٥)؛ المنتهى (١/ ٤٨)؛ الروض المربع (١/ ١١٥).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وقد استدللَّ كثيرٌ من المتأخرين من أصحابنا وغيرهم على وجوب تطهير الثياب بقوله سبحانه: ﴿وَيَا بَكَ فَطَفِّرْ﴾؛ حملاً لذلك على ظاهر اللغة التي يعرفونها؛ فإنَّ الثياب هي الملابس، وتطهيرها بأن تُصَانَ عن النجاسة، وتُجَنَّبَها بتقصيرها وتبعيدها منها، وبأن تُمَاطَ عنها النجاسة إذا إصابتها، وقد نُقِلَ هذا عن بعض السلف. لكنَّ جماهير السلف فسروا هذه الآية بأنَّ المراد: رَكَ نَفْسَكَ، وَأَصْلَحْ عَمَلَكَ. قالوا: وكُنَّ بطهارة الثياب عن طهارة صاحبها من الأرجاس والآثام؛ وذلك أَنَّ هذه الآية في أوَّل سورة المدثر، وهي أوَّل ما نزل مِنَ القرآن بعد أول سورة اقرأ، ولعلَّ الصلاة لم تكن فُرِضَتْ حينئذٍ فضلاً عن أذى الطهارتين التي هي من توابع الصلاة...، والكنابة بطهارة الثياب عن طهارة صاحبها مِنَ الفواحش والكذب والخيانة ونحو ذلك مشهورٌ في لسان العرب، غَالِبٌ في عُرْفِهِمْ نظاماً ونشراً). إلى أن قال رَحِمَهُ اللهُ: (الطهارة في كتاب الله على قسمين:

ولا يُعْفَى عن اليسير منها، إلا ما استثنى^(١)؛ للآية^(٢).



= طهارة حسية من الأعيان النجسة ومن أسباب الحَدَثِ المَعْلُومَة. وطهارة عقلية من الأعمال الخبيثة. فالأول: كقوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ يَحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]؛ نزلت في أهل قباء لما كانوا يستنجون من البول والغائط، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهَا حَتَّى يَطْهَرُوا فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَوْفَرُكُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّيِّينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. والثاني: كقوله سبحانه: ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿صَدَقَةٌ تَطْهَرُكُمْ وَتَرْكَبُكُمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنْفُسٌ يَتَّخِذُونَ﴾ [النمل: ٥٦]... والأشبه والله أعلم: أَنَّ الآيةَ تعمُّ نوعي الطهارة، وتشمل هذا كله، فيكون مأموراً بتطهير الثياب المتضمنة تطهير البدن والنفس من كل ما يُستَقْدَرُ شرعاً، من الأعيان، والأخلاق، والأعمال؛ لَأَنَّ تطهيرها أَن تَجْعَلَ طاهرة، ومتى اتَّصَلَ بها وبصاحبها شيء من الأنجاس، لم تكن مُطَهَّرَةً على الإطلاق؛ فإنها متى أُزِيلَ عنها نَجَسٌ دون نَجَسٍ، لم تكن قد طُهِرَتْ حتَّى يُزَالَ عنها كُلُّ نَجَسٍ، بل كل ما أمر الله باجتنابه من الأرجاس وجب التطهير منه، وهو داخل في عموم هذا الخطاب). شرح العمدة (ص ٤٠٤-٤٠٨)، ت: خالد المشيقح.

وانظر: زاد المسير (٨/ ٤٠١)؛ إغاثة اللهفان (١/ ٨٧-٩١)؛ الفروع (٢/ ٩٦-٩٧).

(١) والمُسْتَثْنَى - على الصحيح من المذهب - هو:

١. اليسير من الدم، ومما تولد منه كالقيح والصدید، إذا كان ذلك من حيوانٍ طاهرٍ، خارجاً من غير السبيلين، فيُعْفَى عنه في غير مائع ومطعوم.
٢. أثر الاستجمار الباقي في محلِّه بعد الإنقاء واستيفاء العدد - وهو ثلاث مسحات فأكثر -.
٣. اليسير من سلس البول بعد كمال التَّحَفُّظ.
٤. اليسير من طين شارع تحققت نجاسته.
٥. اليسير من الماء المتنجس بما عُفِيَ عن يسيره.
٦. دخان النجاسة وغازها وبخارها - وقيدُهُ في الإنقاع بكونه يسيراً - إذا لم تظهر له صفة في الشيء الطاهر.

٧. النجاسة التي في العين، فيعْفَى عنها للتضرُّر بغسلها.

٨. حمل النجاسة في صلاة الخوف، فيعْفَى عنه للضرورة، ولو كثر.

انظر: الإنصاف (٢/ ٣١٧-٣٢١)؛ الإنقاع (١/ ٩٤)؛ المنتهى (١/ ٣٢)؛ شرح المنتهى للبهوتي

(١/ ٢١٥)؛ كشف القناع (١/ ١٩٠-١٩٢)؛ مطالب أولي النهى (١/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٢) انظر: المبدع (١/ ٢٤٦، ٣٨٦).



لَهُ قَالِ الْعَالِيْنَ ﴿يُؤْفُونَ بِالَّذِي وَعَدُوا نَوْمًا كَانَ سُوءٌ مُسْتَعْتَبًا﴾ [الإنسان: ٧].

وتحتة مسألتان.

✽ المسألة الأولى:

النَّذْرُ لغةً: مصدرٌ نَذَرَ يَنْذُرُ - بكسرِ الذَّالِ وَضَمِّهَا - فهو نَاذِرٌ، إذا أوجب على نفسه شيئاً^(١).

وشرعاً: أن يُلْزِمَ نفسهُ لله تعالى شيئاً^(٢).

وقد أجمعَ المسلمون على صحَّةِ النَّذْرِ ولُزومِ الوفاء به في الجملة^(٣).

والأضلُّ فيه قوله تعالى: ﴿يُؤْفُونَ بِالَّذِي﴾. وقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾

[الحج: ٢٩].

(١) انظر: المطلع (ص ٤٧٧)؛ لسان العرب (٥/ ٢٠٠)؛ المصباح المنير (ص ٣٠٨)، (نذر) فيهما. وانظر: كشف القناع (٦/ ٢٧٣).

(٢) وهذا التعريف لا بن قدامة رَوَاهُ فِي الْمَقْنَعِ (ص ٤٧١). وعرفه البهوتي رَوَاهُ بِأَنَّهُ: (الزَّامُ مُكَلَّفٌ مَخْتَارٌ نَفْسَهُ لِهَيْئَةِ شَيْءٍ غَيْرِ مُحَالٍ بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ). الروض المربع (٢/ ١٠٤٧). وانظر: الإقناع (٤/ ٣٧٩)؛ المنتهى (٢/ ٣٤٧)؛ غاية المنتهى (٢/ ٥٥٤)؛ شرح المنتهى للبهوتي (٦/ ٤٣٧)؛ مطالب أولي النهى (٩/ ٢١٥).

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٥٧)؛ الاستذكار (١٥/ ٤١)؛ المغني (١٣/ ٦٢١)؛ شرح الزركشي (٧/ ١٩٤).

وقولُ النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِه» (١)(٢).

❁ المسألة الثانية:

لَا يُسْتَحَبُّ النَّذْرُ، بَلْ يُكْرَهُ وَلَوْ كَانَ الْمُنْذَرُ عِبَادَةً (٣).

لأنَّ النبي ﷺ نَهَى عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» (٤).

وهذا نهْيٌ كراهيةٌ لا نهْيٌ تحريمٍ؛ لأنه لو كان حراماً، مَا مَدَحَ الْمُوفِينَ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَنْبَهُمْ فِي ارْتِكَابِ الْمَحْرَمِ أَشَدُّ مِنْ طَاعَتِهِمْ فِي وَفَائِهِ (٥)(٦).



(١) رواه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) انظر: المبدع (٣٢٤ / ٩).

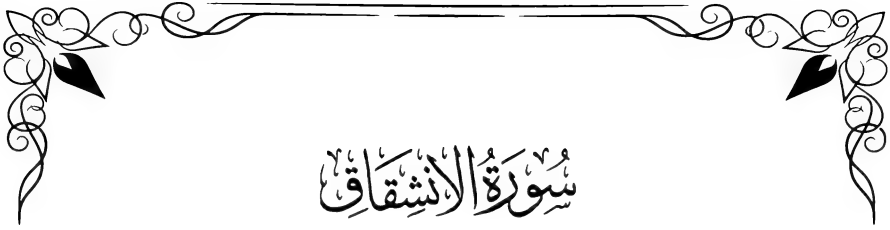
(٣) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: الإنصاف (١٦٨ / ٢٨)؛ الإقناع (٣٧٩ / ٤)؛ المنتهى (٣٤٧ / ٢)؛ معونة أولي النهى (٢٦٨ / ١١).

(٤) رواه البخاري (٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩) واللفظ له، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) انظر: المغني (٦٢١ / ١٣)؛ كشاف القناع (٢٧٣ / ٦).

(٦) انظر: المبدع (٣٢٤ / ٩).



لَهُ قَالَ الْحَمْدُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢١].

وتحته مسألتان.

✽ المسألة الأولى:

سجود التلاوة واجبٌ في إحدى الروايات عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (١).

لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾؛ وهذا ذمٌّ، ولا يُدْزَمُ إلا على ترك واجب (٢).

وعنه: أنه سنة (٣)؛ لقول زيد بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (قرأتُ على النبي ﷺ ﴿وَالنَّجْمِ﴾، فلم يسجدُ فيها) (٤)؛ وقولُ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (إنَّ الله لم يفرض علينا

(١) واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

انظر: مجموع الفتاوى (١٣٩/٢٣)؛ الاختيارات الفقهية (ص ٩١)؛ الإنصاف (٢١٠/٤).

(٢) وأجيب هذا الاستدلال بأنَّ الذمَّ في الآية إنما كانَ لتركهم السجودَ تكذيباً واستكباراً؛ بدليل قوله ﷺ قبلها: ﴿فَمَا لَمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠].

انظر: الانتصار في المسائل الكبار (٣٨٩-٣٩٠/٢)؛ المغني (٣٦٦/٢)؛ معونة أولي النهى (٢٩٧/٢).

(٣) وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

والرواية الثالثة: أنه واجب في الصلاة فقط.

انظر: مسائل عبدالله (ص ١٠٣)؛ الفروع (٣٠٥/٢)؛ الإنصاف (٢١٠-٢١١/٤)؛ الإقناع (٢٣٨/١)؛ المنتهى (٧٣/١).

(٤) رواه البخاري (١٠٧٣)، ومسلم (٥٧٧).

السجود، إلا أن نشاء^(١) (٢).

✽ المسألة الثانية:

ولا يقوم الركوع مقام سجود التلاوة على الصحيح من المذهب^(٣).

لأنه سجود مشروع، فلم يقيم الركوع مقامه، كسجود الصلاة.

وقيل: يُجزئ الركوع عن سجود التلاوة في الصلاة وخارجها^(٤).

لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ أَنْمَا فَتَنَّهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ، وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤].

وجوابه: أن المراد به السجود، وعبر عنه بالركوع؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَخَرَّ﴾؛

ولا يقال للراعي: خَرَّ^(٥) (٦).



(١) رواه البخاري (١٠٧٧).

قال ابن قدامة رحمه الله: (وهذا كان يوم الجمعة بمخض من أهل الجمعة من الصحابة وغيرهم، ولم يُنكز، فيكون إجماعاً). المغني (٣٦٥/٢). وانظر: الانتصار في المسائل الكبار (٣٨٥/٢)؛ شرح الزركشي (٦٣٩/١).

(٢) انظر: المبدع (٢٨/٢).

(٣) انظر: المغني (٣٦٩/٢)؛ الإنصاف (٢١٧/٤)؛ الإقناع (٢٣٩/١).

(٤) وهو محكي عن القاضي أبي يعلى رحمه الله.

وروي عن الإمام أحمد رحمه الله أن ركوع الصلاة يجزئ عن سجدة التلاوة، واختاره القاضي أبو الحسين رحمه الله.

انظر: المستوعب (٢١١/١)؛ مختصر ابن تميم (٢٤٣/٢)؛ الفروع (٣٠٧/٢)؛ الإنصاف (٢١٧/٤).

(٥) انظر: المغني (٣٦٩/٢)؛ كشاف القناع (٤٤٧/١).

(٦) انظر: المبدع (٢٩/٢).



لَهُ قَالَ الْعَالِي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿[الأعلى: ١٤-١٥].

وتحتة مسألتان.

✽ المسألة الأولى:

أجمع العلماء رحمهم الله على وجوب زكاة الفطرة^(١).

واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿؛ قال سعيد ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز رحمهم الله: إنها زكاة الفطر^(٢).

ورَدَّ بقول ابن عباس رضي الله عنهما: إنَّ المراد إنها تطهر من الشرك. والسورة مكية ولم يكن بها زكاة، ولا عيد^(٣).

والمعتمد عليه في الوجوب ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ، وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ، وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ)^(٤).

(١) وحكي عن الأصمِّ وابن علية القول باستحبابها، وهو خلافٌ شاذ. انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ٥٥)؛ الاستذكار (٣٥٠-٣٤٨/٤)؛ المغني (٢٨٣، ٢٨١/٤)؛ المجموع (٦١-٦٢، ١٠٧).

(٢) وهو مروي أيضًا عن أبي سعيد الخدري، وابن عمر رضي الله عنهما، وعن عطاء، وقتادة، وأبي العالية رحمهم الله. انظر: تفسير عبد الرزاق (٣٦٧/٢)؛ زاد المسير (٩١/٩)؛ الجامع لأحكام القرآن (٢٠/٢١)؛ تفسير ابن كثير (٣٧٥٩/٨).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٣٢٠/٢٤) تفسير ابن أبي حاتم (٣٤١٨/١٠)؛ الجامع لأحكام القرآن (٢٠/٢١).

(٤) رواه البخاري (١٥٠٣) واللفظ له، ومسلم (٩٨٤).

ودعوى أن «فَرَضَ» بمعنى: قَدَّرَ، مردودة بأنَّ كلام الراوي - لاسيما الفقيه - يُحمل على الموضوع الشرعي، وبأنه قد وَرَدَ في الصحيحين أيضاً من حديثه: (أَمَرَ رسول الله ﷺ بزكاة الفطر، صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير)^{(١)(٢)}.

✽ المسألة الثانية:

والواجب في زكاة الفطر صاعاً من البر، أو الشعير، أو التمر، أو الزبيب، أو الأقط، فلا يجزئ غير هذه الأصناف مع القدرة على تحصيلها^(٣).

لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط)^(٤).

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله أنه يجزئ إخراجها من قوت البلد، كالأرز ونحوه، لو قدر على الأصناف الخمسة^(٥).

لقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]^(٦).

(١) رواه البخاري (١٥٠٧)، ومسلم (٩٨٤).

(٢) انظر: المبدع (٣٨٥/٢).

(٣) وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

فإن عدم الأصناف الخمسة، أجزأه كل حبٍّ وتمرٍّ مكيَّل يُقتات. انظر: الإنصاف (١١٩/٧-١٣٠).

الإقناع (١/٤٥٢-٤٥٣)؛ المتتهى (١/١٤٣-١٤٤)؛ الروض المربع (١/٣١٨).

(٤) رواه البخاري (١٥٠٦)، ومسلم (٩٨٥).

(٥) وقد حكاه ابن تيمية رواية عن الإمام أحمد، وجزم به ابن رزين رحمه الله.

انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/٣٢٦، ٢٥/٦٩)؛ الفروع (٤/٢٣٦)؛ الإنصاف (٧/١٣٠).

(٦) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإن الأصل في الصدقات أنها تجب على وجه المواساة للفقراء،

كما قال تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾. والنبي ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمرٍ أو صاعاً

من شعير؛ لأن هذا كان قوت أهل المدينة، ولو كان هذا ليس قوتهم بل يقتاتون غيره، لم يُكلفهم أن

يُخرجوا مما لا يقتاتونه، كما لم يأمر الله بذلك في الكفارات. وصدقة الفطر من جنس الكفارات،

هذه معلقة بالبدن، وهذه معلقة بالبدن، بخلاف صدقة المال فإنها تجب بسبب المال، من جنس ما

أعطاه الله). مجموع الفتاوى (٢٥/٦٩).

ولا يخرج حباً معيناً، كمُسوسٍ ومَبْلُولٍ^(١).

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

ولأنَّ السوس يأكل جوفه والبلل ينفخه والمخرج بصاع منه ليس هو الواجب شرعاً^(٢).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ،
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



(١) قال المرداوي رحمه الله: (هذا المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب. وقيل: إن عدم غيره أجزأ، وإلا فلا). الإنصاف (١٣١/٧).

وانظر: المغني (٤/٢٩٤)؛ الفروع (٤/٢٣٧)؛ الإقناع (١/٤٥٣)؛ المنتهى (١/١٤٣).

(٢) انظر: المبدع (٢/٣٩٤-٣٩٦).

الفهارس





رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة			
٢٩	٣٨٠	٤٠	٢٠٤
٤٣	٣٠١، ٢٦٨	٦٧	٤٣٦
١٠٢	٤٥	١١٥	٤٨
١٢٥	٤٣٤، ٧٢	١٣٢	٥٩
١٣٥	٣٢٤	١٤٤	٤٧
١٥٨	٣٢٥، ٥٠	١٧٣	٥٢
١٧٨	٣٣٩، ٥٤	١٧٩	٣٣٧
١٨٠	٥٩	١٨٥-١٨٣	٦٢
١٨٥	٩٤	١٨٧	٢٩٨، ٢٩٥، ٢٧٢، ١٢١، ١٠٨، ٩٦، ٨٨، ٦٨
١٨٩	٧٨	١٩٠	٤١٩، ٤١٣
١٩١	١٧٨	١٩٤	٧٤
١٩٥	٣٨١، ٣٥٥، ٧٦، ٥٢	١٩٦	٤٣٥، ٤٢٩، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٥٩
١٩٧-١٩٦	٧٦	١٩٨	١٥٨، ٩٧
٢٠٣	٩٧	٢٠٥	٤١٢
٢١٦	٤٠٧، ٤٠٦	٢١٧	٣٠٧
٢١٩	١٥٦	٢٢١	٢٩١
٢٢٢	٥٤٧، ١٠٨، ٩٨	٢٢٣	١٠٤
٢٢٤	٣٤٤	٢٢٦	٤٤٣، ٢٣٢
٢٢٧-٢٢٦	١٠٦	٢٢٨	٥٤٠، ٥٣٠، ٥٢٩، ٢٣١، ١٤٠، ١١٢
٢٢٩	٥٤٠، ١٢٠، ١١٨، ١١١	٢٣٠	١٨١، ١٣٢، ١٣٠، ١٢٧

٢٣٢	١٣٠	٢٣٣	٥٣٨، ٥٣٥، ٢٤٢، ١٣٢
٢٣٤	٥٣٤، ١٤٣، ١٣٧، ١١٤، ١١٢	٢٣٥	١٤٤
٢٣٦	١٩٢، ١٥٠، ١٤٥	٢٣٧	١٤٨، ١٠٨
٢٣٨	١٥٢	٢٣٩	٢٦٧
٢٤٠	١٤٣	٢٤١	١٤٦
٢٤٥	١٥٥	٢٦٧	٥٥٤، ٣٧١، ٣٧٠، ٣١١
٢٧١	٤٢١، ٣٧٦	٢٧٣	٤١٥
٢٧٥	٥١٦، ٣٦٠، ١٥٧	٢٧٩-٢٧٨	٣٢٢
٢٨٠	١٦٢	٢٨٢	١٧٤، ١٦٤، ١٥٨
٢٨٣	٢٤٩، ١٧٢، ١٧١، ١٦٧، ١٦٦، ١١٨	٢٨٦	٤٩٨، ٣٦٥
سورة آل عمران			
٤١	١٣٩	٤٤	١٧٦
٩٧	١٧٨، ٧٧	١٠٣	١٢٠
١١٨	٤١٦	١٥٩	١٧٩
٢٠٠	٤١١		
سورة النساء			
٢	٢٩٥	٣	١٨١
٤	١٨٨، ١٢٣	٦-٥	١٩٣
١١	٣٩٥، ١٣٦، ٦٢، ٥٩	١٢-١١	٢٠١
١٥	٤٦٤، ٤٥٠	١٦	٣٣٦، ٣٣٥
١٦-١٥	٤٤٢	١٩	٥٣٩، ٥٣٧، ٢٣١، ١٢٥، ١٢٣
٢٠	١٩٠، ١٢٢	٢٢	١٨٢
٢٣	٥٠٤	٢٣-٢٢	٢٣٤
٢٤	٢٣٩، ٢٣٧، ٢٣٦، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ٤٨٣، ٢٤٣	٢٥	٤٤٧، ٤٤٦، ٢٤٥، ١٩١

٢٠٣	٣٣	٤٧٥، ١٥٩	٢٩
٣٠٨، ٢٣٢	٣٦	٢٤٦	٣٥-٣٤
٢٥٠	٤٨	٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٤	٤٣
٤٩٥، ٤١١	٥٩	٢٤٨، ١٦٦	٥٨
٢٥٠	٩٣-٩٢	٣٤٨	٩٢
٤٠٦	٩٥	٣٦٠	٩٣
٢٦٠	٩٩-٩٨	٢٥٩	٩٨-٩٧
٢٦٤	١٠٢	٢٦٠	١٠١
٢٥٠	١١٦	٤٩٢	١١٠
١٢٠	١٣٠	٢٣٤، ٢٣٣	١٢٩
٣٩٣	١٣٧	١٧٠	١٣٥
٤١٤	١٧١	٢٦٨	١٤١
	٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢١٧، ٢٠٥		١٧٦
سورة المائدة			
٣١١، ١٦٢	٢	٣٨٧، ٣٨١، ٢٧١	١
٢٧٩	٤	٣٨١، ٢٧٢	٣
٣٥٩، ٢٩٣، ٢٨٧، ١٠٣	٦	٢٨٥	٥
٣٢١	٣٤-٣٣	٣٦٤، ٣٣٥، ٣٢٠	٣٣
٣٢٨	٣٩-٣٨	٣٦٠، ٣٢٠	٣٨
٣٣٦، ٥٧، ٥٦	٤٥	٥١٦	٤٢
٥٥٣، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٤٣، ٣٢٤	٨٩	٢٩١	٨٢
٣٨٠، ٣٥٣	٩٣	٣٥٣	٩١-٩٠
٣٨٦، ٢٧٩، ٢٧٤	٩٦	٣٥٤	٩٦-٩٥
		٤٦٣، ٣٤٦، ٣٤٥	١٠٦

سورة الأنعام			
٩٦	٢٣٤	١٠٩	٣٤٥
١٢١	٢٨٣، ٢٧٥، ٢٧٤	١٤٠	٥٤٥
١٤١	٣٦٧	١٤٥	٣٨٢، ٣٨١، ٢٧٥
١٤٦	٢٨٨	١٥١	٢٥٠، ٥٩
١٥٢	١٩٤	١٥٦	٢٩٢
سورة الأعراف			
٢٦	٢٠٤	٣١	٤٦٧، ٣٧٨
٣٢	٤٦٧	٤٤	٣١٥
١٠٢	٣١٥	١٣٨	٧٢
١٥٧	٣٨٠	٢٠٤	٣٨٧
سورة الأنفال			
١	٣٩٥	١١	٤٨٠، ٤٧٧
١٢	٢١٠	١٥	٤٠٨
١٦-١٥	٣٩٠	٣٨	٣٩٢
٤١	٥١٣، ٣٩٤، ٦٠	٤٥	٤٠٨
٦١	٤٠٠	٦٥	٣٩٢
٦٦	٣٩٢، ٣٩١	٦٩	٣٩٥
٧٣	٢٧٠	٧٥	٢٢٧، ٢٠٣
٨٥	٤٠٣		
سورة التوبة			
١	٤٠٠	٢-١	٤٠١
٥	٤١٣، ٤٠٠، ٣٣٨	٦	٤٠٤، ١٩١
١٢	٣٤٦	١٣	٣٤٦
٢٨	٤٠٢	٢٩	٤٠٥

٣٦٨	٣٤	٢٩١	٣١
٤٠٨، ٤٠٥	٣٩-٣٨	٥٤٥	٣٧
٤١٠	٤٧-٤٦	٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦	٤١
٢٧٠	٧١	٤١٤	٦٠
٢٨٨	٩٢	٤٠٩	٩٢-٩١
٥٤٧	١٠٨	٥٤٧، ٣٧٧، ٣٦٩، ٢٦٤	١٠٣
٤٠٧	١٢٢	١٥٤	١١٤
		٤٠٩	١٢٣
سورة يونس			
٣٤٣	٥٣	١٥٠	٢٢
سورة هود			
٢٩٥	٥٢	٢٩٩	٢٦
سورة يوسف			
٤٢٣	٧٢	٢١٥	٣٨
سورة الرعد			
		٤٩٩	٢٥
سورة النحل			
٣٧١	١٠	٣٨٥، ٢٦	٨
٣٤٣	٩١	٢٧٨	٨٠
٤٨٣، ٤٢٦، ٢١	٩٨	١٦٠	٩٢
		٧٤	١٢٦
سورة الإسراء			
١٣٥	٢٣	٩٤	٧
٣٤٢	٣٣	٤٤٢	٣٢
١٥٤	١٠٩	١٦٨	٣٦

سورة الكهف			
٢٤-٢٣	٥٢٠	٤٠	٣١٧
٧٧	٤٨٢	٧٩	٤١٥
سورة مريم			
١٠	١٣٩	٢٦	٦٣
٥٨	١٥٤	٦٢	٣٥٢
سورة طه			
٦٦	٤٦		
سورة الأنبياء			
٤٧	١١٦		
سورة الحج			
٥	١٦٠	١٧	٢٩١
٢٨	٤٢٩	٢٩	٥٤٨، ٤٣٢
٣٠	٤٨٥	٣٣	٤٣٠، ٣٦٥، ٨٤
٣٦	٤٣٥	٧٨	٢١٥
سورة المؤمنون			
٤	٣٦٨	٧-٥	٤٣٩
٥١	٣٨٠		
سورة النور			
٢	٤٦٥، ٤٤٢، ٣٣٥	٣	٢٤٠
٤	٤٩٢، ٤٦١، ٤٥٩، ٤٥٠، ٤٤٨	٥-٤	٤٩٣، ٤٥١
٥	٤٥٩	٦	٣٤٥
٩-٦	٤٥٦	١٣	٤٥٠، ٤٤٨
٢٣	٤٥١	٣١	٤٦٧، ٤٦٥
٣٢	٤٧٢، ١٨٢	٣٣	٤٧٣، ٤١٧

٤٧١	٥٩-٥٨	٣٦٨	٥٦
٤١١	٦٢	١٩٧	٥٩
سورة الفرقان			
٤٨٠، ٤٧٧	٤٨	١٩٤	٢٢
٣٣٦	٧٠-٦٨	٤٤٢	٦٩-٦٨
		٤٨٥	٧٢
سورة النمل			
		٥٤٧	٥٦
سورة القصص			
١٩١	٢٧	٤٨١	٢٧-٢٦
٢٣٤	٧٣	٣٥٢	٥٥
سورة العنكبوت			
		٢٦٠	٥٦
سورة لقمان			
٤٩٥، ١٣٥	١٥	٤٨٤	٦
سورة الأحزاب			
٥٣٧، ٤٦٨	٥	٥٠٣	٤
٥٤٤	٢١	٢٠٢، ٦١	٦
١٨٢	٣٧	١٢٠	٢٨
٢٣٦	٥٠	١٥٠، ١٤٦، ١٤٠، ١١٤، ١١٣	٤٩
		٤٨٧	٥٦
سورة سبأ			
٢٩٩	٥	٣٤٣	٣
سورة يس		سورة فاطر	
٢٧٨	٧٩-٧٨	١٨٤	١
سورة ص		سورة الصافات	
٥٥١	٢٤	١٧٦	١٤١

سورة الزمر			
٥٣	٢٥٠	٦٥	٣٠٧
سورة غافر			
٥٢	٤٩٩	٧٩	٣٨٥
سورة فصلت			
٣٦	٤٢٨	٤٢-٤١	٩
سورة الشورى		سورة الزخرف	
٤٠	٥٧	٨٦	١٦٨
سورة الأحقاف			
١٥	٥٣٥		
سورة محمد			
١٩	٤٩٦	٣٣	٤٨٩، ٩١
سورة الفتح			
١٧	٤٠٩	٢٥	٨٤، ٨٣
٢٧	٤٣٤		
سورة الحجرات			
٦	٤٩١	٩	٥١١
١٠-٩	٤٩٣	١٢	١٦٩
سورة الطور			
٢١	٤٩٨		
سورة النجم			
٣٢	٤٩٢	٣٦	٤٩٨
٣٨	٤٩٨	٣٩	٤٩٦
٤١-٤٠	٤٩٨		
سورة الواقعة			
٧٩-٧٧	٥٠٠		

سورة المجادلة			
٤-٤	٥٠٢	٤	٣١٥
١٢	٥٤٧		
سورة الحشر			
٥	٤١١	٢٠	٣٣٨
٦	٣٩٨	١٠-٦	٥١١
٩	١٥٧	١٠	٤٩٦
سورة الممتحنة			
٩	٦١	١٠	٥١٥، ٤٠٢، ٢٩١
١١	٧٥		
سورة الصف			
٣	٥٢٠	٤	٤١٩
سورة الجمعة			
١١-٩	٥٢١		
سورة المنافقون		سورة التغابن	
١	٤٦١	٧	٣٤٣
سورة الطلاق			
١	٥٢٦، ١١٩، ١١٦	٢	٥٢٩، ٥٢٨، ٤٩٣، ١٧١، ١٦٥، ١٢٠
٣-١	٥٤٢	٤	٥٣١، ٥٢٨، ١٣٨، ١١٤، ١١٢، ١٠١، ٩٩
٦	٤٨٣، ٤٨٢، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣	٧-٦	٥٣٦
سورة التحريم			
٢-١	٥٤٤	٤	٣٣٥
١١	٥١٥		
سورة القلم		سورة المعارج	
١٠	٣٤٤	٢٤	٣٦٩

سورة المدثر			
١٧٢	٣٨	٥٤٦	٤
سورة الإنسان			
٥٤٨	٧	٢٩٨	٦
		٣٥٣	٢١
سورة الأعلى		سورة الانشقاق	
٥٥٢	١٥-١٤	٥٥٠	٢١
سورة البلد			
٤١٦	١٦	١٥٥	١٤
سورة الشمس			
		٣٦٧	٩
سورة البينة			
١٢٠	٤	٢٩١	١
٢٩١	٦	٣٠٨	٥
سورة الكوثر		سورة التكاثر	
٤٣٦	٢	٣٩٠	٨
سورة المسد			
		٥١٥، ٢٦	٤



فهرس المسائل الفقهية

الصفحة	الطهارة
٤٧٧	معنى: «الطَّهْرُ».
٤٧٧	هل «الطَّهْرُ» لازمٌ أو متعدي.
٤٨٠	كُلُّ ماءٍ باقٍ على أَصْلٍ خَلَقَتْهُ فَهُوَ طَهُورٌ.
٢٧٧	نجاسة عظم الميتة.
٢٧٨	حكم صوف الميتة وشعرها وريشها.
٣٠٢	حكم التسمية قبل الوضوء.
٣٠٣	حكم غسل الكفين للقائم من النوم.
٢٩٣	غسل الوجه من فروض الوضوء.
٢٩٣	حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء.
٢٩٤	غسل اليدين من فروض الوضوء.
٢٩٤	حكم إدخال المرفقين في الغسل.
٢٩٥	مسح الرأس من فروض الوضوء.
٢٩٦	الواجب مسح جميع الرأس.
٢٩٩	غسل الرجلين من فروض الوضوء.
٣٠٠	من فروض الوضوء: الترتيب
٣٠٢	من فروض الوضوء: الموالاة
٣٠٨	النية شرطٌ لطهارة الحدث
٣٠٠	مشروعية المسح على الخفين
٣٠٤	الإجماع على انتقاض الوضوء بخروج البول أو الغائط.
٣٠٤	الخلاف في انتقاض وضوء الرجل بلمسه المرأة.

لا ينتقض الوضوء بمسّ الأُمُرْد، ولا بمسّ الرجلِ الرجلَ، أو المرأةَ المرأةَ، ولو كان ذلك لشهوة.

هل ينتقض وضوء المرأةَ بلمسها الرجلَ؟

من نواقض الوضوء: الرُّدَّةُ عن الإسلام
يَحْرُمُ عَلَى الْمُخْدِتِ مَسُّ الْمُضْحَفِ.

الإجماع على وجوب الغُسل من الجنابة.

إذا انتقل المني ولم يخرج

وُجوب الغُسل بالحيض والنِّفاس

إذا اغتسل ونوى الطَّهَّارَتَيْنِ، فهل يجزئه عنهما؟

حكم عبور المسجد واللُبث فيه للجنب.

تعريف التيمم، ومشروعيته.

يُشْرَعُ التَّيْمُّ لَجَمِيعِ الْأَحْدَاثِ.

التيمم لنجاسة على البدن.

التيمم مشرَّع في الحضر والسفر.

التيمم عند فقد الماء حكماً.

يُشْرَعُ التَّيْمُّ لِلخَافِ مِنْ زِيَادَةِ الْمَرَضِ، أَوْ تَأَخُّرِ الْبَرِّ، وَنَحْوِهِ.

لا يتيمم حتى يطلب الماء.

حكم الماء المتغيَّر بظاهر، وهل يتيمم مع وجوده.

لا يتيمم إلا بتراب طهور

ويشترط أن يكون له غبار يعلق باليد.

لا يتيمم لفريضة قبل دخول وقتها.

من فُرُوضِ التَّيْمِّ: مَسْحُ جَمِيعِ الْوَجْهِ، وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكَوْعَيْنِ.

نجاسة الخمر.

نجاسة سُورِ الْكَلْبِ

تعريف الحيض.

سِنْ الحَيْضِ له غاية، ويكون الدم بعدها دمَ فسادٍ.
إذا طَهُرَتِ الحائضُ في أَثْناءِ عَادَتِها، اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ.
تحرِيمُ وطءِ الحائضِ في الفَرْجِ.
ما يجوز الاستمتاع به من الحائضِ.
الخلاف في معنى: «المَحِيضُ».
إذا انقطع دمُ الحائضِ، لم يُبَحَّ وطؤها حتَّى تَغْتَسَلَ.

مَنْ كَفَرَ بِجَعْدِ الصلاةِ أو تَرَكَها، وَجَبَ قَتْلُهُ.
سَرُّ العَوْرَةِ شرطٌ لصِحَّةِ الصلاةِ.
جواز كشف الحُرَّةِ البالغةِ وَجْهها في الصلاةِ.
ما يجب على الحرةِ البالغةِ ستره في الصلاةِ.
اجتنابُ النجاسةِ شرطٌ لصحة الصلاةِ.
لا يعفى عن يسير النجاسةِ إلا ما استثنى.
حكم صلاة الفريضةِ في الكعبةِ، وفوقها.
استقبالُ القبلةِ شرطٌ لصِحَّةِ الصَّلَاةِ.
الواجب في استقبال القبلة عند المعايضة، أو البعد.
القيام ركنٌ من أركان الصلاةِ.
استحباب الاستعاذة قبل قراءة القرآن في الصلاة وخارجها.
هل يستعيذ المصلي في كُلِّ ركعة، أو لا؟
صفة الاستعاذة.
حكم قراءة الفاتحة للمأمومِ.
حكم الصلاةِ على النبي ﷺ بعد التشهيد الأخيرِ.
يحرم الكلام في الصلاة، وتبطل به.
لا يضرُّ بكاء المصلي وانتحابُهُ من خشية الله تعالى.
حكم سجود التلاوة.

هل يقوم الركوع مقام سجود التلاوة.

حكم صلاة الجماعة.

ما يفعله مَنْ شَرَعَ في صلاة نُفِلَ ثُمَّ أُقِيمَتِ الفريضة.

الإجماع على مشروعية قَصْرِ الصلاة للمسافر.

القصر للمسافر أفضل، ويجوز الإتمام.

لا يَقْصُرُ المسافرُ حتَّى يُفَارِقَ البنيان.

مشروعية صلاة الخوف.

من صفات صلاة الخوف.

حمل السلاح في صلاة الخوف.

صلاة الخوف إذا التحم القتال.

الإجماع على وجوب صلاة الجمعة.

هل تجب الجمعة على العبد؟

العدد الذي تنعقد به الجمعة.

الخطبتان شرط لصحة الجمعة.

تحريم الكلام في حُطْبَتَي الجمعة والإمام يَخْطُبُ.

استحباب التكبير المُطْلَق ليلة العيد.

الكسائر

إهداء الثواب للميت.

ما يصل ثوابه إلى الميت من الأعمال.

الزكاة

تعريف الزكاة، وحكمها.

الأصناف التي تجب فيها الزكاة.

زكاة الذهب والفضة.

زكاة عُرُوض التجارة.

زكاة الخارج من الأرض.

زكاة بهيمة الأنعام.

ما تجب فيه الزكاة من الحبوب والثمار.

هل تجب الزكاة في الزيتون؟

وقت وجوب الزكاة في الحبوب والثمار.

لا يُعتَبَرُ الحَوْلُ في زكاة الحبوب والثمار.

من استأجر أرضاً فزرعها أو غرسها، وجبت عليه زكاة ما نبت فيها.

الإجماع على وجوب زكاة الفطرة.

الواجب في زكاة الفطر.

هل يجزئ إخراجها من قوت البلد؟

لا يخرجُ في الزكاة مَعْيَكَا.

وجوب إخراج الزكاة على الفور.

استحباب تفرقة المزكي زكاته بنفسه إن كان أميناً.

الدعاء لدافع الزكاة.

تحريم صرف الزكاة إلى غير أهلها.

أهل الزكاة ثمانية أصناف.

ضابط الفقير، والمسكين، وأيهما أشد حاجة.

معنى: «العاملين عليها»، واشترط كون العامل على الزكاة مسلماً.

معنى: «المؤلفة قلوبهم».

«الرقاب» هم المكاتبون المسلمون الذين لا يجدون وفاءً.

يجوز أن يشتري بالزكاة رقبةً فيعتقها، وأن يفدي بها أسيراً مسلماً.

معنى: «الغارمين».

هل يُقَضَى من الزكاة دين الميت؟

المراد بقوله ﷺ: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

هل من سهم سبيل الله: الحج والعمرة.

معنى: «ابن السبيل».

هل يجزئ صرف الزكاة إلى صنف واحد، أو فرد واحد؟

تستحب صدقة التطوع كل وقت، ويتأكد استحبابها في أوقات الحاجة.
يتصدق بالفاضل عن كفايته، وكفاية من يُمُونُهُ.
حكم الصدقة بماله كله.

الزكاة

تعريف الصوم، ومشروعيته.
حكم العاجز عن صيام رمضان لكبر ونحوه.
حكم من أفطرت لحمل أو إرضاع.
الفطر للمريض والمسافر.
الأكل والشرب من المفطرات.
حكم من أكل شاة في طُلُوع الفجر الثاني، أو أكل مُعْتَقِدًا أو ظانًا أنه ليل، فَبَانَ نهاراً.
الجماع من المفطرات.
حكم الصائم يصبح جنباً.
التابع في قضاء رمضان.
تأخير قضاء رمضان.
إذا شَرَعَ في صَوْمٍ أو صَلَاةٍ تَطَوُّعًا، اسْتَحَبَّ له إِمَامَتُهُ، ولا يجب.
إذا شَرَعَ في صَوْمٍ أو صَلَاةٍ تَطَوُّعًا ثم أفسدَهُ فلا قضاء عليه.
تعريف الاعتكاف، ومشروعيته.
موضع الاعتكاف.

تعريف الحج، وحكمه.
الاستطاعة شرطٌ لوجوب الحج.
الإخرام بالحج قبل أشهره.
تعريف العمرة، وحكمها.
هل تُجزئُ عمرة القرآن عن عمرة الإسلام؟

- مَنْ أَحْرَمَ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، وَحَصَرَهُ عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ، فَلَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ.
هل يشرع التحلل لمن أخصره مَرَضٌ أَوْ ذَهَابُ نَفَقَةٍ؟
يجب الهدى على الْمُحَصِّرِ إذا أراد التَّحَلُّلَ، وهل يلزمه الحلق أو التقصير؟
أين يُخْرِجُ المحَصِّرُ هديه؟
حلق الشعر أو بعضه من محظورات الإحرام.
وجوب الفدية على المحرم بحلق الرأس.
فِذْيَةُ الْحَلْقِ واجبة على التَّخْيِيرِ بَيْنَ الصَّيَامِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالنُّسْكِ
مَنْ كَرَّرَ الْحَلْقَ قَبْلَ أَنْ يَفْدِيَ، فعليه فِذْيَةٌ واحدة.
الجماعُ من محظورات الإحرام، ويفسدُ النسك في بعض الأحوال.
مَنْ قَسَدَ نُسْكَهُ لَزِمَهُ الْمَضِيّ فِيهِ، وليس له الخروج منه
يحرم قتل الصَّيْدِ الْبَرِّيِّ في الْحَرَمِ، وحال الإحرام.
إذا اضطرَّ الْمُحَرَّمُ إلى قتل الصيد، جاز له قتلُه وأكلُه.
إباحة صيد البحر للمُحَرَّمِ.
حكم صيد البحر إذا كان في الحرم.
جزاء الصيد على المتعمد، والمخطئ، والناسي، والجاهل.
إذا قتل صيداً صائلاً عليه، أو أراد تَخْلِيصَ صَيْدٍ مِنْ شَبَكَةٍ أَوْ سَبْعٍ لِيُطْلِقَهُ فَتَلَفَ
قبل إرساله، فهل يضمن؟
تَعَدُّ الْكَفَّارَاتِ بتعدد الصيد.
إذا اشترك جماعة مُحَرِّمُونَ فِي قَتْلِ صَيْدٍ، فهل يشتركون في الجزاء؟
جزاء الصَّيْدِ على التَّخْيِيرِ، بين إخراج المثل، أو تقويمه بدراهم يشتري بها
طعاماً للمساكين، أو صيام يومٍ عن طعامٍ كُلِّ مسكين. وقيل: على الترتيب.
إذا لم يكن للصَّيْدِ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ، تُخَيَّرُ بَيْنَ الإطعام والصَّيَامِ.
موضع إخراج جزاء الصيد.
كيف يعرف المثل في الصيد؟

- ٣٦٦ يُضْمَنُ الْكَبِيرُ مِنَ الصَّيْدِ وَالصَّغِيرُ، وَالصَّحِيحُ وَالْمَعِيبُ، وَالذَّكْرُ وَالْأُنْثَى،
وَالْحَامِلُ وَالْحَائِلُ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ.
- ٨٩ تَفْضِيلُ التَّمَتُّعِ عَلَى الْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ.
- ٩٠ اسْتِحْبَابُ فسخِ الْقَارِنِ وَالْمَفْرِدِ حِجَّةً إِلَى عُمُرَةٍ، لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا.
- ٩١ صِفَةُ التَّمَتُّعِ
- ٩٢ وَجُوبُ الْهَدْيِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ، وَالْقَارِنِ.
- ٩٢ هَدْيُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ: شَاةٌ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ، أَوْ سُبُعٌ بَقَرَةٍ.
- ٩٣ إِنْ لَمْ يَجِدِ الْمُتَمَتِّعُ أَوْ الْقَارِنُ هَذْيًا، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ
إِلَى أَهْلِهِ.
- ٩٣ حَكَمُ صِيَامِ السَّبْعَةِ قَبْلَ الرَّجُوعِ إِلَى الْأَهْلِ.
- ٩٤ لَا يَجِبُ فِي صِيَامِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ تَتَابُعٌ وَلَا تَفْرِيقٌ.
- ٩٤ لَا يَجِبُ الْهَدْيُ عَلَى حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.
- تعريف «حاضري المسجد الحرام»، وحكم من له منزل قريبٌ دُونَ مَسَافَةِ
٩٥ الْقَصْرِ، وَآخِرُ بَعِيدٍ.
- ٩٦ وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ.
- ٤٢٩ مَنْ نَذَرَ الْهَدْيَ وَأَطْلَقَ، فَأَقْلَّ مَا يُجْزئُهُ شَاةٌ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ، أَوْ سُبُعٌ بَقَرَةٍ.
- ٤٢٩ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِصَالُهُ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ.
- ٤٣٠ حَكَمُ أَكْلِ الْمُهْدِي مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ.
- ٤٣١ وَقْتُ ذَبْحِ الْهَدْيِ أَوْ نَحْرِهِ.
- ٤٣١ ذَبْحُ الْهَدْيِ بِاللَّيْلِ.
- ٩٧ يُسَنُّ لِلْحَاجِّ إِذَا أَصْبَحَ بِمَزْدَلْقَةٍ أَنْ يَأْتِيَ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَيَرْقَى عَلَيْهِ وَيُحْمَدُ اللَّهُ
وَيُكَبِّرُهُ وَيُهْلَلُهُ وَيَدْعُوهُ
- ٤٣٢ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ رَكْنٌ بِالْإِجْمَاعِ.
- ٤٣٢ أَسْمَاءُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ.
- ٤٣٣ إِذَا طَافَ مُنْكَسًا لَمْ يَجْزِئَهُ.
- ٤٣٣ إِذَا طَافَ عَلَى جِدَارِ الْحِجْرِ لَمْ يَجْزِئَهُ.
- ٤٣٤ السُّنَّةُ فِي رُكْعَتَيِ الطَّوَافِ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ.

حُكْمُ السَّغِيِّ فِي الْحَجِّ.

الْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ مِنَ النَّسَكِ.

تَأْخِيرُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عَنْ أَيَّامٍ مَنِىٍّ.

جَوَازُ التَّعَجُّلِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

يُسْتَرْطُ لَجَوَازِ التَّعَجُّلِ: الْخُرُوجُ مِنْ مَنْى قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

الْأَضْحِيَّةُ

مَشْرُوعِيَّةُ الْأَضْحِيَّةِ.

السَّنَةُ أَنْ يَنْحَرَ الْإِبِلُ، وَيَذْبَحَ الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ.

يُسْنُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَذْهَبُ الْيُسْرَى.

يُسْنُ أَنْ يَأْكَلَ ثُلُثُ الْأَضْحِيَّةِ، وَيُهْدِيَ ثُلُثَهَا، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا.

إِذَا أَكَلَ أَكْثَرَ الْأَضْحِيَّةِ جَازَ، وَإِنْ أَكَلَهَا كُلَّهَا ضَمِنَ.

الْجِهَادُ

تَعْرِيفُ الْجِهَادِ، وَمَشْرُوعِيَّتُهُ.

الْأَصْلُ فِي الْجِهَادِ أَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ.

يَتَعَيَّنُ الْجِهَادُ فِي مَوَاضِعَ.

إِذَا تَقَامَتِ الصَّفَاتَانِ، تَعَيَّنَ الْجِهَادُ عَلَى مَنْ حَصَرَ الصَّفَّ.

إِذَا حَصَرَ الْعَدُوُّ بِلَدًا، تَعَيَّنَ عَلَى أَهْلِهِ دَفْعُهُ وَقِتَالُهُ.

مَنْ اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ النَّفِيرُ.

الِاسْتِطَاعَةُ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الْجِهَادِ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الْأَعْمَى وَنَحْوِهِ.

وَجُوبُ الْهَجْرَةِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لِلْعَاجِزِ عَنْ إِظْهَارِ الدِّينِ وَإِقَامَةِ الْوَأَجِبَاتِ.

لَا تَجِبُ الْهَجْرَةُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي.

وَجُوبُ الثَّبَاتِ عِنْدَ الْقِتَالِ وَتَحْرِيمُ الْفِرَارِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ، أَوْ مُتَحَيِّزًا

إِلَى فِتْنَةٍ.

مَعْنَى التَّحَرُّفِ لِلْقِتَالِ، وَالتَّحَيُّزِ إِلَى فِتْنَةٍ.

إِذَا زَادَ عِدْدُ الْكُفَّارِ عَلَى مِثْلِي الْمُسْلِمِينَ، جَازَ لَهُمُ الْفِرَارُ

يجوز قطع شجر الكفار وزرعهم في الحزب، وإحراقه.
 تحريم حرق نخلهم، وتغريقه.
 لا يقتل الصبي، والمرأة، والشيخ الفاني، إلا أن يُقاتلوا.
 إذا سبيت امرأة الحربي دون زوجها، انفسخ نكاحها، وإن سبي الزوجان معاً
 ففيه خلاف.
 يقاتل كل قوم من يُلهم من العدو، إلا أن تدعو الحاجة إلى الابتداء بالابتداء، فيبدأ به.
 ما يجب على الإمام إذا أراد الغزو.
 ما يجب على الجيش من طاعة الأمير، والصبر معه.
 استئذان أمير الجيش.
 تعريف الغنمة، والأصل فيها، ومراحل تشريعها.
 هل يملك الكفار أموال المسلمين بالقهر؟
 كيفية قسمة الغنائم.
 من يستحق خمس الغنمة.
 هل يُسهم لغير الخيل؟
 حكم الأرض المغنومة.
 تعريف الفبيء.
 مصرف الفبيء.
 تعريف الأمان، والأصل فيه.
 المستأمن في دار الإسلام، هل يؤدي الجزية.
 تعريف الهدنة، والأصل فيها.
 هل يجوز عقد الهدنة على أكثر من عشر سنين.
 إذا اشترط في الهدنة شرط فاسد، صح العقد، وبطل الشرط.
 من الشروط الفاسدة: اشتراط إدخال الكفار إلى الحرم، أو رد المسلمين إلى الكفار.
 حكم اشتراط رد الصداق إلى الكفار.
 إذا خاف الإمام نقض العهد ممن هادته، جاز له أن ينبد إليهم عهدهم.

تعريف البيع، وحكمه.

صحة البيع بالمعاطاة

شراء ما يُعْلَمُ جنسه وتُجْهَلُ صفته.

الإشهاد على البيع مستحب.

تحريم البيع بعد نداء الجمعة الثاني، وفساده.

حكم العقود - سوى البيع - بعد النداء الثاني.

حكم البيع بعد النداء الثاني مَنْ لا تَلْزُمُهُ الجمعةُ.

يحْرُمُ بَيْعُ الْعَصِيرِ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، ولا يصح

إذا أسلم عبداً في يد ذمي، أجبر على إزالة ملكه.

جواز خيار الشُّرْطِ ولو طالت مدته.

إذا اشترط الخيار إلى الغد، لم يدخل الغد في المدة.

تعريف الربا، وحكمه.

تعريف الرهن، وحكمه.

الرهن جائز في الحضر والسفر.

يصح التوثيق بالرهن بعد ثبوت الحق.

لا يكون الرهن لازماً إلا بقبض المُرْتَهَن، واستدامة قبضه شرط في لزومه.

حكم أخذ الرهن بالمُسْلَمِ فيه.

تعريف الضمان، ومشروعيته.

ضمانُ المجهول.

ضمانُ ما لم يجب.

تعريف الحجر، والأصل فيه

ليس لولي الصغير والمجنون أن يتصرف في أموالهم، إلا بالأحظ لهما.

يجوز لولي المميز أن يأذن له في التجارة

حكم أكل الولي من مال موليّه.

إذا بَلَغَ الصَّبِيُّ وَرَشَدَ، انْفَكَّ الحجرُ عنه، ودفع ماله إليه. ولا يفترق إلى حكم حاكم.

ولا ينفك الحجر عنه قبل الرشد بحال، ولو صار شيخاً.

ما يحصل به البلوغ.

ضابط الرشد.

ولا يدفع إليه المال حتى يُختبر، فيُعرف رُشدُه.

إذا اختلف الولي وموليّه في دفع المال بعد البلوغ والرشد، فالقول قول من؟

ليس للزوج الحجر على امرأته الرشيدة في التبرع بمالها، ولو زاد على الثلث.

حكم المدين المعسر.

هل يُجبر المُفلس على التَّكسُّب لقضاء دينه؟

تعريف الإجازة، وحكمها.

ما تجب به الأجرة.

يجوز استئجار الظئر، وهي: المُرْضِعة، وأن تكون الأجرة طَعَامَها وكِسْوَتَها

ضمان المال المغصوب.

تعريف الوديعة، وحكمها.

الوديعة أمانة بيد المودع، فإن تَلَفَتْ بغير تعدٍّ ولا تفريط، لم يضمنها.

ويلزمه حفظها في حِرْزٍ مثلها عرفاً.

تعريف الجعالة، ومشروعيتها.

الكتاب الثاني

حكم الرجل يسأل امرأته مهرها، فتبها إياه.

الكتاب الثالث

تعريف الوصية، ومشروعيتها.

حكم الوصية.

استحباب الوصية بالخمس.

وصية المسلم للذمي.

الوصية للحرابي.

الوصية للحمل.

الآراء

تقديم الدين على الوصية.

أسباب الإزث.

القتل بغير حق من موانع الإرث.

المُجمَعُ على توريثهم من الذكور والنساء، وأدلة توريثهم.

أقرب العصبة الابن، ثم ابن الابن وإن نزل بمحض الذكور.

أحوال البنت في الميراث.

قول ابن عباس ؓ أن البنتين فرضهما النصف.

وبنت الابن بمنزلة البنت عند عدمها.

أحوال بنت الابن في الميراث.

أحوال الأب في الميراث.

أحوال الجد في الميراث.

مسألة الجد والإخوة.

يفارق الجد الأب في مسائل

أحوال الأم في الميراث.

قول ابن عباس ؓ: لا يحجب الأم من الثلث إلى السدس أقل من ثلاثة إخوة.

إذا مات أحد الزوجين - ولو قبل الدخول والخلوة - ورثه الآخر.

أحوال الزوجين في الميراث.

إذا اجتمع أحد الزوجين مع ذوي الأرحام، أخذ فرضه غير محجوب بهم،

ولا معاوّل.

أحوال ولد الأم في الميراث

أحوال الأخت الشقيقة في الميراث.

ميراث الأخت من الأب.

إذا لم تستغرق الفروض المال، ولم يوجد أحد من العصبة، ردّ الفاضل على

ذوي الفروض بقدر نسبة فروضهم، إلا الزوجين.

ع ١٠١

تعريف الكِتَابَةِ، ومشروعيتها.

حكم مكاتبة السيّد رقيقه إذا طلب ذلك.

إذا أذى المكاتب مال كِتَابِيَّهِ، وجب على سيّده أن يؤتیه رُبْعَهُ؟

ويجوز أن يضع الرُّبْعَ عن مكاتبه قبل ذلك، وهو أَفْضَلُ.

ع ١٠٢

تعريف النكاح، ومشروعيته.

ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من محاربه.

من لا شهوة له من الرجال، فحكمه في النظر حكم ذي المحرم.

ما يراه العبد من مولاه.

ما يراه الصبي المميز من الأجنبية.

حكم الكافرة مع المسلمة في النظر.

حكم التعريض والتصريح بخطبة المعتدة.

ما ينعقد به النكاح من الألفاظ.

حكم النكاح بلا ولي.

الإجماع على جواز تزويج الأب ابنته الصغيرة البكر بغير إذنها.

هل يجوز لغير الأب من الأولياء تزويج الصغيرة؟

لا يلي الكافر نكاح المسلمة، ولا المسلم نكاح الكافرة.

إباحة وطء الأمة الكتابية بملك اليمين.

يجوز للسيّد وطء مُدَبَّرَتِهِ.

الإجماع على تحريم الأصناف السبعة المذكورة في قوله ﷺ: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ

أَنْهَضُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ».

جواز نكاح بنات العمات وبنات الخالات.

تحريم زوجات الآباء والأبناء بمجرّد العقد، وتباح بناتهن.

تحريم أم الزوجة وجداتها بمجرّد العقد.

تحرم بناتُ زوجتِه التي دَخَلَ بها، وبناتُ أولادِها وإن نَزَلْنَ.
 ثبوت التحريم بالوطء المحرَّم، والوطء بشبهة.
 تحريم الجمع بين الأختين، وبين المرأة وعمَّتها، والمرأة وخالَتِها.
 ليس للحُرُّ أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات.
 وليس للعبد أن يجمع أكثر من اثنتين.
 تحريم نكاح المعتدة حتى تنقضي عدتها.
 تحريم نكاح الزانية.
 الإجماع على تحريم نكاح الكافرة غير الكتابية.
 جواز نكاح الحرَّة الكتابية.
 الخلاف في نكاح الحرَّة الكتابية، إذا كانت حربية أو من نصارى العرب، أو كان
 أحدُ أبوينها كافراً غير كتابي.
 أهل الكتاب هم أهل التَّوراة والإنجيل وأما المتمسكون بصُحف إبراهيم
 ونحوها فليسوا من أهل الكتاب.
 جواز نكاح الأمة المسلمة لمن خشي العنتَ، ولم يجد طَوْلاً لنكاح حُرَّة.
 تحريم نكاح الأمة الكتابية.
 صحة أنكحة الكفار، وما يثبت بها من الأحكام.
 حكم المهر الفاسد المُسمَّى بين الزوجين الكافرين.
 إذا ترفع إلينا الكفار قبل عقد النكاح، عقدناه على حكمنا.
 إسلام أحد الزوجين قبل الدخول أو بعده.
 ارتداد أحد الزوجين.
 تعريف الصداق، وحكمه.
 لا حدَّ لأكثر الصداق.
 كلُّ ما صَحَّ ثَمناً أو أجرَةً صَحَّ صداقاً.
 هل يصحُّ أن يُصدَّقَها تعليم شيء من القرآن.
 لا يصحُّ أن يُصدَّقَ امرأته طلاق الأخرى.
 المطلقة قبل الدخول والخلوة لها نصفُ المهر المُسمَّى، فإن قبضته كاملاً،
 رجَعَ الزوج عليها بنصفه.

- ١٤٩ إذا أَذْهَبَ بَكَارَتِهَا بِغَيْرِ وَطْءٍ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا نَصْفُ الْمَسْمُومِ.
- ١٤٩ يَتَنَصَّفُ الْمَهْرُ الْمَسْمُومُ بِكُلِّ فُرْقَةٍ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ قَبْلَ الدُّخُولِ.
- ١٤٩ حَكَمَ مَنْ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ مَتَّهَمًا بِقَصْدِ حَرَمَانِهَا مِنَ الْمِيرَاثِ، ثُمَّ مَاتَ.
- ١٥٠ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي يَدِيهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ﴾.
- ١٩٢ يَصِحُّ عَقْدُ النِّكَاحِ دُونَ تَسْمِيَةِ الصَّدَاقِ فِيهِ.
- ١٤٥ حَكَمَ الْمُتَعَةُ لِلْمَفْوُضَةِ الْمَطْلُوقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ، وَمَا يُعْتَبَرُ بِهِ قَدْرُهَا.
- ١٤٦ حَكَمَ الْمُتَعَةُ لِسَائِرِ الْمَطْلُوقَاتِ.
- ١٤٧ لَا مُتَعَةَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا.
- ٢٣١ وَجُوبُ الْمَعَاشِرَةِ بِالْمَعْرُوفِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.
- ٢٣٢ يُلْزَمُ الزَّوْجُ وَطْءُ امْرَأَتِهِ بِطَلْقِهَا فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مَرَّةً، مَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ وَلَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا كُلِّ وَقْتٍ مَا لَمْ يَشْغَلْهَا عَنْ قَرْضٍ، أَوْ يَضُرَّهَا.
- ١٠٤ تَحْرِيمُ وَطْءِ الْمَرْأَةِ فِي الدُّبُرِ.
- ١٠٥ مَا يَقَالُ عِنْدَ الْجَمَاعِ.
- ٢٣٣ الْمَسَاوَاةُ بَيْنَ الْأَزْوَاجِ فِي الْقَسْمِ.
- ٢٣٤ عِمَادُ الْقَسْمِ اللَّيْلُ.
- ٢٣٤ لَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ فِي الْوُطْءِ.
- ٤٣٩ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ التَّسْرِي لِلْحُرِّ.
- ١٨٨ لَا يَجِبُ الْقَسْمُ لِمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ.
- ٢٤٦ تَعْرِيفُ النَّشُوزِ.
- ٢٤٧ مَا يَفْعَلُهُ الزَّوْجُ عِنْدَ نَشُوزِ امْرَأَتِهِ.

الْخُلْعُ

- ١٢١ تَعْرِيفُ الْخُلْعِ.
- ١٢٢ حَكَمُ مَخَالَعَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا.

المخالعة بأكثر من الصداق.

من عضل امرأته ظلماً؛ لتفتدي نفسها منه، ففعلت، فالخلع باطل، والعوض مردود.

وإذا كان العَضْلُ بحقَّ جازَ الخُلْعُ وصَحَّ.
هل الخلع فسخُّ أم طلاق.

الطلاق

تعريف الطلاق، ومشروعيته.

ألفاظ الطلاق الصريحة.

صفة طلاق السنة.

صفة الطلاق البدعي المحرم.

هل يقع الطلاق البدعي.

إذا طلقَ امرأة ثلاثاً في طهرٍ لم يُصِنها فيه، حَرُمَ فعلُهُ، وَوَقَعَ طَلَاقُهُ.

الرجعة

تعريف الرجعة.

ما تحضَّلُ به الرجعة.

حكم الإِشهاد على الرجعة.

من استوفى ما يملكه من الطلاق، حَرُمَتْ عليه حتى تنكح زوجاً غيره.

من شرط إحلالها للأول: أن يطأها الثاني في نكاحٍ صحيح.

إن وطئت بشبهة، أو يملك يمين، في نكاح فاسد أو باطل أو لم تحل للأول.

إن وطئها الزوج الثاني في حيض، أو إحرام، أو صومٍ واجب، ونحو ذلك، فهل تحلُّ للأول؟

يحصل الإحلال بوطء الزوج الثاني، ولو كان مُراهقاً، أو مجنوناً، أو خَصِيّاً، أو مَسْلُولاً، أو مَوْجُوءاً، أو كان ذِمِّيًّا - وهي ذِمِّيَّةٌ -.

من طلقَ أمةً، ثم اشتراها، لم تحلَّ له حتى تنكح زوجاً غيره.

تعريف الإيلاء.

يشترط لصحة الإيلاء شروط، أولها: أن يحلف على ترك الوطء في القبل.
ألفاظ الإيلاء الصريحة.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَحْلِفَ الْمُؤَلَّى بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ.

من حلف على ترك الوطء بعتي أو طلاق ونحوه، لم يكن مؤلّياً.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْحَلْفُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ
يستوي الحرُّ والرَّقِيقُ فِي مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ زَوْجٍ

ما يترتب على الإيلاء.

لَا تَطْلُقُ الزَّوْجَةُ بِمَجَرَّدِ مُضِيِّ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ

تعريف الظَّهَارِ، وحكمه.

يَصِحُّ الظَّهَارُ مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ.

هل يصح الظهار بمن لا يمكن وطؤها؟

لا يصحُّ الظَّهَارُ مِنَ الْأُمَةِ، وَأُمُّ الْوَلَدِ.

حكم من حرّم زوجته على نفسه.

إِذَا قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي». فَهَلْ يَكُونُ ظَهَارًا؟

إِذَا قَالَتْ لَزَوْجِهَا: «أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أَبِي». لَمْ تَكُنْ مُظَاهِرَةً.

تحريم وطء من ظاهر منها قبل التكفير.

حكم الاستمتاع بما دون الفرج من المظاهر منها قبل التكفير.

ثبوت الكفارة فِي ذِمَّةِ الْمُظَاهِرِ بِالْعَوْدِ.

معنى: «العود».

كفارة الظهارة.

لَا يُجْزَى فِي كَفَارَةِ الظَّهَارِ إِعْتَاقُ رَقَبَةٍ كَافِرَةٍ.

انقطاع تابع الصيام بوطء المظاهر منها.

تعريف اللعان.

إذا قَذَفَ أجنبيةً بالزَّنى، لم يُشَرِّعْ له اللعان.

إذا قذف امرأته بالزَّنى فكذَّبَتْهُ، لَزِمَهُ ما يلزم بقذف الأجنبية، إلا أن يأتي بينة أو يُلاعِنَ.

اللعان من الأعمى.

مَنْ يصح منه اللعان من الأزواج.

إذا قَذَفَ امرأته ثُمَّ أَبَّأَتْهَا، فَلَهُ أَنْ يُلاعِنَهَا.

إذا قال: زنيْتُ قبل أن أنكحَكَ. فهل له أن يلاعنها.

صفة اللعان.

إذا نقص أحدُ الزوجين من ألفاظ اللعان شيئاً، لم يصحَّ.

إذا بدأت باللعان قبلَهُ لم يُعتدَّ به.

حكم التقديم أو التبديل في ألفاظ اللعان.

تغليظُ اللعانِ بإيقاعه في الأوقاتِ والأماكن المعظَّمة.

إذا لاعَنَ الزوجُ، وامتنعتِ امرأته عن اللعان.

تعريف العدة وحكمها.

لأعدة على المفارقة في الحياة قبل الدُّخُولِ والخُلُوةِ.

ثبوت العدة بالخلوة.

تعتدُّ الحرَّةُ المفارقة في الحياة ثلاثة قروءٍ.

الخلاف في معنى: «القرء».

هل تنقضي العدة بالطَّهر من الحيضة الثالثة، ولو لم تغتسل؟

ادِّعاء المرأة انقضاء عِدَّتِهَا.

عدةُ الحرَّةِ المُطلَّقةِ إذا كانتِ آيسَةً أو صغيرةً.

عدةُ الأمةِ المُطلَّقةِ إذا كانتِ آيسَةً أو صغيرةً.

عدَّة الحرة البالغة التي لم تحض.

تُحْسَبُ الْعِدَّةُ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ الطَّلَاقُ.

عِدَّة الحاملِ المطلقةِ.

عِدَّة الحاملِ المتوفى عنها زوجها.

إذا كانت حاملاً بائنين أو أكثر، لم تنقض عدتها إلا بوضع كُلِّ الحملِ.

أقلُّ مُدَّةِ الحملِ ستَّة أشهرٍ.

عدة الحرة الحائل المتوفى عنها زوجها

عدة الأمة الحائل المتوفى عنها زوجها

لا فرق في عِدَّة الوفاة بين مَنْ تُوْفِيَ زوجها قبل الدخول، وَمَنْ تُوْفِيَ بعده.

إذا مات زوج المطلقة الرجعية في عدتها، استأنفت عدة الوفاة من حين موته.

من طلق امرأته طلاقاً بائناً، ثم توفي في عدتها، لم تعدد لوفاته.

وجوب الإحداد لوفاة الزوج.

الرَّضَاعُ

تعريف الرضاع، والإجماع على ثبوت الحرمة به.

عدد الرضعات التي تثبت بها الحرمة.

الرضاع المحرّم ما كان في العامّين.

إن اجتمع لامرأة لبنٌ من غير حمل، فهل ينشُرُ الحرمةُ

يحرمُ من الرضاع ما يحرم من النَّسَبِ.

النَّفَقَةُ

وجوب النفقة والسكنى للزوجة.

ما يُعتَبَرُ به مقدار نفقة الزّوجة.

يجب على الزوج لامرأته خادمٌ واحدٌ إن احتاجت إليه، ولم يكن لها خادم.

الإعسار بنفقة الزوجة.

المطلقة الرجعية لها النفقة والسكنى إلى انقضاء عدتها

المطلقة البائن لها النفقة والسكنى إذا كانت حاملاً.
 الخلاف في نفقة المطلقة البائن وسكنائها، إذا كانت حائلاً.
 المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها، ولا سكنى.
 وجوب النفقة على الوالدَيْن والوكْد.
 الأب ينفرد بنفقة ولده.
 مَنْ ليس له أب، فنفقته على ورثته بقدر إرثهم منه.
 ليس للرجل منع امرأته من إرضاع ولدها منه؛ ولها طلب أجره المثل، ولو
 أرضعه غيرها مجاناً.
 إن امتنعت الأم من إرضاع ولدها لم تُجبر
 يجب على السيد تزويج رقيقه إذا طلب النكاح، إلا أمة يستمتع بها.
 هل للعبد أن يتسرى بإذن سيده؟

الْجَنَائِبُ

الإجماع تحريم القتل بغير حق.
 تعريف القتل العمد.
 القتل بمقتل من صور القتل العمد.
 قتل الجماعة بالواحد.
 قتل الذكر بالأنثى، والأنثى بالذكر
 لا يقتل المسلم بالكافر الحربي إجماعاً.
 هل يقتل المسلم بالكافر غير الحربي؟
 قتل العبد بالعبد، وهل يشترط فيه تساوي القيم.
 قتل الحر بالعبد.
 يُستَرَطُ لاستيفاء القصاص أن يؤمّن التعدي إلى غير الجاني
 إذا وجب القصاص في النفس على حامل أو حائل فحملت، لم تقتل حتى
 تضع الولد.

- ٣٤٢ تمكين ولي الجناية من استيفاء القصاص بنفسه.
- ٧٤ صفة استيفاء القصاص في النفس.
- ٥٨ مُوجِبُ الْقَتْلِ الْعَمْدِ.
- ٥٦ مشروعية العفو عن القصاص.
- ٥٧ سقوط القصاص بعفو بعض ورثة الدّم.
- ٣٣٩ الإجماع على جريان القصاص فيما دون النفس في الجملة.
- ٣٣٩ لا يُوجِبُ الْقِصَاصُ فيما دون النفس إلا العَمْدُ الْمَخْصُ.
- ٣٤٠ القصاص فيما دون النفس نوعان أحدهما القصاص في الأطراف.
- ٣٤١ والثاني: القصاص في الشجاج والجروح.

الديات

- ٢٥٥ الإجماع على وجوب الدية بالقتل في الجملة.
- ٢٥٦ حكم مَنْ قَتَلَ في دار الحَرْبِ مسلماً يظنّه حربيّاً.
- ٢٥٧ العجز عن الدية أو بعضها.
- ٢٥٨ تغليظ الدية بالقتل في الحرّم، أو الأشهر الحرّم، أو حال الإحرام.

كفارة القتل

- ٢٥١ كفارة قتل الخطأ.
- ٢٥٢ إذا اشتركت جماعة في القتل، فكم كفارة تلزمهم؟
- ٢٥٣ لا كفارة في قتل العمد.
- ٢٥٣ كفارة القتل: تحرير رقبة مؤمنة، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فلا إطعام عليه.
- ٢٥٤ ويجزئ فيها كلّ رقبة مؤمنة؛ ولو كان الممّتق صغيراً، أو مكاتباً، أو ولد زنى.
- ٢٥٤ ولا يجزئ فيها إعتاق رقبة كافرة بالإجماع.
- ٢٥٥ ولا يجزئ فيها إعتاق قريبه الذي يَغْتَنقُ عليه بالقرابة.
- ٢٥٥ هل يجزئ فيها إعتاق أمّ ولده؟

الزنى

إقامة الحدود وا لقصاص في حرم مكة.

الإجماع على تحريم الزنى، وأنه من أكبر الكبائر.

إذا زنى المُخَصَّنُ، فحدُّه الرَّجْمُ حتى يموت.

هل يُجلدُ المحصَّنُ الزاني قبلَ الرَّجْمِ؟

إذا زنى الحرُّ غيرُ المُخَصَّنِ، جُلِدَ مائةً جلدة، وغُرِبَ عامًا.

إذا زنى غيرُ الحرِّ، لم يُرَجَمْ بالإجماع.

الجلدُ في الزنى أشدُّ منه في سائر الحدود.

هل يُضرب العَبْدُ بسوطٍ دون سَوَاطِ الحرِّ.

ثبوت الزنا بالشهادة.

الشهادة بالزنى القديم.

لا تُقبَلُ شهادةُ النساء في إثبات الزنا.

هل تقبل شهادة العبد في إثبات الزنا؟

هل يُشترطُ مجيءُ شهودِ الزنى في مجلس واحد.

إذا شهد ثلاثة بالزنى، وامتنع الرابع، فَهُمْ قَذَفٌ، وعليهم الحدُّ.

لا يُقيمُ الإمامُ الحدَّ بعلمه.

تعريف القذف، وحكمه.

حد القذف.

كم يجلد القن إذا قَذَفَ؟

ضابط المُخَصَّنُ الذي يجبُ الحدُّ بقذفه.

حكم مَنْ قَذَفَ جماعةً بكلمة واحدة.

لا تُقبَلُ شهادةُ القاذِبِ حتى يتوب، فإن تابَ قُبِلَتْ شهادته.

صفة توبة القاذِبِ.

الإجماع على تحريم الخمر.

جواز دفع الغصة بالمسكر للمضطر إليه.

حكم الاستمناء.

تعريف السرقة، والإجماع على قطع يد السارق في الجملة.

يشترط لقطع يد السارق: أن يكون المسروق مالا محترما.

هل يقطع بسرقة المصحف؟

ويشترط للقطع: أن يبلغ المسروق النصاب

ويشترط: أن يُخْرِجَ المسروق من الحِزْزِ

ويشترط: انتفاء الشبهة.

سرقة الوالد من ولده، والولد من والده، وأحد الزوجين من الآخر.

سرقة الأخ من أخيه.

ويشترط للقطع: ثبوت السرقة

ويشترط: مُطالبة المسروق منه بماله

تقطع يد السارق اليمنى مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ.

فإن عاد فَسَرَقَ قُطِعَت رِجْلُهُ الْيُسْرَى.

فإن عاد فَسَرَقَ حُسِّسَ حَتَّى يَتُوبَ

تعريف المحارب، والأصل فيه.

تجب عقوبة المحاربين على قَدَرِ جُرْمِهِمْ، وقيل: يُخَيَّرُ الإمامُ فيهم.

أحوال المحاربين، و عقوباتهم.

لا تُعْتَبَرُ الْمَكَافَأَةُ فِي قَتْلِ الْمُحَارِبِ.

تقطع يده ورجله في مقام واحد.

لا فرق بين الحرابة في الصحراء والبتيان.

توبة المحارب قبل القدرة عليه، وما يسقط بها.

توبة المحارب بعد القُدْرَةِ عليه.

هل تسقط بقية الحدود - كحد الزنى والمسكر - بالتوبة.

وجوب دَفْعِ الصَّائِلِ عَلَى النَّفْسِ.

تعريف «أهل البغي».

ما يفعله الإمام مع البغاة.

وجوب مناصرة الإمام على أهل البغي.

حكم قتل ذي الرحم الباغي.

تعريف السحر، وحقيقته.

حكم الساحر.

توبة القاتل المتعمد.

توبة المرتد.

توبة الزنديق، و السّاحر الذي كفر بسحره، ومن سبَّ الله ﷻ، أو سبَّ رسوله ﷺ.

إذا أسلم المرتد، لم يلزمه قضاء ما تركه في ردّته من العبادات.

الأصل في الأطعمة الحِلّ، فيباح كلّ طاهر لا مضرة فيه.

تحريم الأطعمة النجسة والضارة.

الأصل في الحيوانات الإباحة، إلا ما ورد النص بتحريمه.

تحريم الخنزير.

تحريم الحُمُر الأهليّة.

تحريم كلّ ما له ناب من السباع.

تحريم ابن آوى، وابن عرس، والقرد.

تحريم كلّ ذي مخلب من الطير يصيد به.

تحريم كلّ حيوان تستخذه العرب.

حكم أكل لحوم الخيل.

يُباح حيوان البحر كلّهُ إلا الضفدع، والثَّمَساح، والحيّة.

من أتى بهيمة عُرُر، وقُتِلَتْ. وهل يحرم أكل لحومها؟ فيه وجهان.

ما يباح للمضطرّ إلى أكل مُحَرَّم، أو شربه.

لا يُباح شيء من حيوان البر المقدور عليه بغير ذكاة، إلا الجراد.

لا ذكاة للسّمك، و ما لا يعيش إلا في الماء.

الإجماع على إباحة ذبائح أهل الكتاب في الجملة.

- ٢٨٦ ذبيحة الكتابي إذا كان من نصاري العرب، أو كان أحد أبويه كافراً غير كتابي.
- ٢٨٦ تحريم ذبيحة المجوسي، والوثني، وسائر الكفار من غير أهل الكتاب.
- ٢٨٦ شرط إباحة ذبيحة الكتابي.
- ٢٨٦ حكم ما ذبحه الكتابي لعينه، أو ليتقرب به إلى شيء يعظمه.
- ٢٨٨ ما حرّمه الله ﷻ على اليهود من الذبائح والشحوم.
- ٢٨٨ إذا ذبح اليهودي ما يحلّ له كالبقرة، فهل تحلّ لنا الشحوم المحرمة عليه؟
- ٢٧٤ التسمية شرط لصحة الذكاة.
- ٢٧٤ حكم ما لم يُسمَّ عليه عمداً، أو سهواً، أو جهلاً.
- ٢٧٦ تحريم المنخقة، والموقوذة، والمتردية، والنطيحة، وأكيلة السبع، إلا أن تدرّك ذكاتها وفيها حياة مستقرة.
- ٢٧٦ الصيد يُرمى في الهواء، فيسقط على الأرض فيموت.

الصيد

- ٢٧٩ تعريف الصيد، والأصل فيه.
- ٢٨٠ الصيد بالجوارح المعلّمة.
- ٢٨٠ الصيد بالكلب الأسود البهيم.
- ٢٨١ إذا أكل الكلب المعلم من الصيد.
- ٢٨٢ حكم ما قتله الجارح بضرم أو خنق.
- ٢٨٢ صيد المسلم بكلب المجوسي.
- ٢٨٣ التسمية شرط لإباحة الصيد.
- ٢٨٣ إذا ترك التسمية عمداً أو سهواً لم يُبَحَّ الصيد.

الأيمان

- ٣٤٣ تعريف اليمين، والأصل فيها.
- ٣٤٤ حكم الإفراط في الحلف بالله تعالى.
- ٣٤٤ حكم اليمين.
- ٣٤٥ ألفاظ اليمين الصريحة.

- إذا قال: «أَقْسِمُ»، أو «أَشْهَدُ» ونحوهما، ولم يذكر اسم الله ﷻ، لم تكن يميناً إلا أن ينويها. ٣٤٥
- حكم من حرّم على نفسه حلالاً سوى الزّوجيّة. ٥٤٥
- اليمين من الكافر. ٣٤٦
- الإجماع على مشروعية كفارة اليمين. ٣٤٧
- لا كفارة إلا في يمين مُنْعَقِدَةٍ، وهي التي قَصَدَ عقْدَها على أمرٍ مستقبل. ٣٥٠
- لا كفارة في لغو اليمين. ٣٥١
- يخير في كفارة اليمين بين إطعام عشرة مساكين، وكسوتهم، وتحرير رقبة. ٣٤٧
- فإن عجز عن هذه الخصال، فعليه صيامُ ثلاثة أيام متتابعات. ٣٤٨
- يُطْعِمُ في كفارة اليمين عَشْرَةَ مِنْ مساكين المسلمين. ٣٤٨
- فإن أعطاها لمسكينٍ واحدٍ عشرة أيام، لم يُجزئه. ٣٤٩
- يُجزئ الإطعام في الكفّارات كلّها بما يُجزئ في زكاة الفطر. ٣٤٩
- وهل يجزئ فيها قوت البلد؟ ٣٥٠

النذور

- تعريف النَّذر، والإجماع على صحّته ولزوم الوفاء به في الجملة. ٥٤٨
- حكم النَّذر. ٥٤٩
- حكم الوفاء بالوعد. ٥٥٠

الشهادات

- تعريف الشهادة، ومشروعيتها. ١٦٤
- تَحْمُلُ الشهادة وأداؤها فَرَضاً كفاية. ١٦٥
- شروط وجوب تحمل الشهادة، وأدائها. ١٦٦
- الْعَدَالَةُ شَرْطٌ لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ، فلا شَهَادَةٌ لِفَاسِقٍ. ٤٩١
- لا تُقْبَلُ شهادة مَنْ يَرْتَكِبُ الْكَبِيرَةَ أو يُدْمِنُ الصَّغِيرَةَ. ٤٩٢
- فعل الصَّغائر - دون إدمانها - لا يمنع الشهادة. ٤٩٢
- قبول شهادة الفاسق إذا تاب. ٤٩٢



البلوغ شرط لقبول الشهادة

ولا تشترط الحرية، فتقبل شهادة العبد والأمة.

لا يجوز لشاهد أن يشهد إلا بما علم.

شهادة المستخفي.

شهادة الوالد لولده، والولد لوالده.

شهادة الأخ لأخيه.

شهادة الآباء والأبناء بعضهم على بعض.

عدد الشهود.

تزكية الشهود.

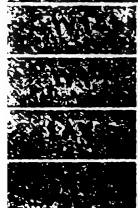


مشروعية القرعة، وبعض مسائلها.

مشروعية الشورى في أمر الجهاد والقضاء وغير ذلك.

حكم أفراد الصلاة على النبي ﷺ من غير تسليم.

حكم الغناء.





فهرس الأعلام المترجم لهم

الترتيب	الاسم
١.	إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج.
٢.	إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي المعروف بأبي ثور.
٣.	إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح « صاحب المبدع ».
٤.	إبراهيم بن محمد بن عرفة العتكي الأزدي المعروف بنفطونه.
٥.	إبراهيم بن محمد بن مفلح الراميني « ابن صاحب الفروع ».
٦.	أبو السنا بل بن بَعَكْكَ بن الحارث القرشي.
٧.	أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة القرشي.
٨.	أحمد بن حَمِيد المُشْكَنِي المعروف بأبي طالب.
٩.	أحمد بن محمد بن عبد الله المطلبي المعروف بابن بنت الشافعي.
١٠.	أحمد بن محمد بن هارون الخلال.
١١.	أحمد بن محمد بن هانيء المعروف بالأثرم.
١٢.	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي ، المعروف بابن راهويه.
١٣.	أسماء بنت أبي بكر الصديق.
١٤.	أمامة بنت أبي العاص بن الربيع.
١٥.	بكر بن عبد الله بن عمرو المزني.
١٦.	جُبَيْر بن مُطْعِم بن عَدِي القرشي.
١٧.	الحسن بن حامد بن علي البغدادي.
١٨.	الحكم بن عتية الكندي.
١٩.	حماد بن أبي سليمان.



٢٠. الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي.
٢١. داود بن علي بن خلف الأصبهاني، إمام أهل الظاهر.
٢٢. رفاعة القُرَظِي.
٢٣. زرارة بن أوفى العامري.
٢٤. زيد بن أرقم بن زيد الأنصاري.
٢٥. زيد بن أسلم القرشي.
٢٦. سالم مولى أبي حذيفة.
٢٧. سعد بن الربيع الأنصاري.
٢٨. سعيد بن جبير.
٢٩. سعيد بن سالم القداح.
٣٠. سَلَمَةُ بن سَيِّب التَّيْسَابُورِي.
٣١. سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية.
٣٢. عبادة بن الصامت الأنصاري.
٣٣. عبد الخالق بن عيسى العباسي الهاشمي، المعروف بالشريف أبي جعفر.
٣٤. عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي السُّهَيْلِي.
٣٥. عبد الرحمن بن علي بن محمد التميمي البغدادي المعروف بابن الجوزي.
٣٦. عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.
٣٧. عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي المعروف بفلام الخلال.
٣٨. عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي - صاحب المغني -.
٣٩. عبد الله بن زيد بن عمرو الجَرَمِيُّ.
٤٠. عبد الله بن شبرمة بن الطفيل الضبي.
٤١. عبد الله بن عامر بن ربيعة العَنْزِي.
٤٢. عبد الله بن مُغَفَّل المزي.
٤٣. عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرْنِج.

٤٤. عبد الواحد بن علي بن عمر الأسدي العُكْبَرِي المعروف بابن بَرّهان.
٤٥. عطاء بن أبي رباح.
٤٦. عطاء بن يسار.
٤٧. عكرمة مولئ عبد الله بن عباس.
٤٨. علي بن عقيل البغدادي المعروف بابن عقيل.
٤٩. عمر بن الحسين بن عبد الله الخِرَقِي.
٥٠. عُوَيْر بن أبيض العجلاني.
٥١. غيلان بن سلمة الثقفي.
٥٢. فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية.
٥٣. القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني.
٥٤. كعب بن عُجْرَة بن أمية الأنصاري.
٥٥. الليث بن سعد القَهْمِي.
٥٦. مجاهد بن جَبْر.
٥٧. محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني البغدادي المعروف بأبي الخطاب.
٥٨. محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المعروف بابن المنذر.
٥٩. محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي.
٦٠. محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي.
٦١. محمد بن الحسين بن محمد العلوي الأرموي المعروف بقاضي المسكر.
٦٢. محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء البغدادي المعروف بالقاضي أبي يعلى.
٦٣. محمد بن سيرين.
٦٤. محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية.
٦٥. محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري.
٦٦. محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الراميني « صاحب الفروع ».

٦٧. محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِي. ٢١٧
٦٨. معقل بن يسار بن عبد الله المزني. ١٣٢
٦٩. مهنا بن يحيى السُّلَمِي الشَّامِي. ١٥٤
٧٠. هشام بن عروة بن الزبير بن العوام. ٧١
٧١. هلال بن أمية بن عامر الأنصاري الوائفي. ٤٥٧
٧٢. يعلَى بن أمية التميمي. ٢٦٢



فهرس المصادر والمراجع

- (١) الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي وابنه عبد الوهاب، ت: د. أحمد الزمزمي ود.
- (٢) نور الدين صغيري، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات.
- (٣) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- (٤) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري، حقق بإشراف: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٢٠ / ١٩٩٩م، دار الوطن، الرياض.
- (٥) الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
- (٦) آثار الحنابلة في علوم القرآن «المطبوع، المخطوط، المفقود»، أ. د. سعود بن عبد الله الفيسان، الطبعة الأولى، مطابع المكتب المصري الحديث، الاسكندرية.
- (٧) إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الصنعاني، ت: حسين السياغي وحسن الأهدل، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٨) الأحكام السلطانية، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء. ت: محمد حامد الفقي، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٩) إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، ت: عبد المجيد تركي، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- (١٠) أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي الشهير بالجصاص، دار الكتاب العربي، بيروت - مصورة عن: طبعة: مطبعة الأوقاف الإسلامية بالقسطنطينية ١٣٣٨هـ - .
- (١١) أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري المالكي المعروف بابن العربي، ت: علي محمد البجاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (١٢) أحكام القرآن، أبو محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم الأندلسي المعروف بابن الفرس، ت: د. طه بوسريح
- (١٣) ود. صلاح الدين بو عفيف ود. منجية السوايحي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، دار ابن حزم، بيروت.

- (١٤) أحكام القرآن، عماد الدين أبو الحسن علي بن محمد الطبري المعروف بالكنيا الهراسي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٥) أحكام القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحطاوي، ت: د. سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية بوقف الديانة التركي، تركيا.
- (١٦) أحكام القرآن للشافعي، جمعه: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، علق عليه: عبد الغني عبد الخالق، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٧) أحكام أهل الذمة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت: يوسف البكري وشاكر العاروري، الطبعة الأولى ١٤١٨م / ١٩٩٧م، رمادي للنشر، الدمام.
- (١٨) أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل، أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، ت: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٩) الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- (٢٠) الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الآمدي، تعليق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٢١) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي، ت: د. أحمد بن محمد الخليل، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، دار العاصمة، الرياض.
- (٢٢) أخبار القضاة، وكيع محمد بن خلف بن حيان، راجعه: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب.
- (٢٣) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي المكي، ت: أ. د. عبد الملك بن عبد الله.
- (٢٤) ابن دهب، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار خضر، بيروت.
- (٢٥) أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرق، ت: رشدي الصالح ملحق، الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، مطابع دار الثقافة، مكة المكرمة.
- (٢٦) اختلاف الفقهاء، أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، ت: د. محمد طاهر حكيم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، أضواء السلف، الرياض.
- (٢٧) الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي الحنفي، ت: محمود أبو دقيقة، دار الكتب العربية، بيروت.
- (٢٨) آداب البحث و المناظرة، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، ت: سعود بن عبد العزيز العريفي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.
- (٢٩) الآداب الشرعية، أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، ت: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- (٣٠) أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- (٣١) إدراك الغاية في اختصار الهداية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي البغدادي الحنبلي، ت: د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.
- (٣٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم «المعروف بتفسير أبي السعود»، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، راجعه وصححه: حسن بن أحمد مرعي، و محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٣٣) إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن محمد المعروف بسبط المارديني، ت: مجدي محمد باسلوم المكي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مكتبة دار الإستقامة بمكة المكرمة ومؤسسة الريان ببيروت .
- (٣٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، ت: سامي بن العربي الأثري، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الفضيلة، الرياض.
- (٣٥) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٣٦) أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام، عبد الإله حوري الحوري، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، جامعة القاهرة.
- (٣٧) أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ت: د. عصام بن عبد المحسن الحميدان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، دار الذخائر .
- (٣٨) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار و علماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي و الآثار و شرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الاندلسي، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، دار قتيبة، دمشق.
- (٣٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الاندلسي، ت: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، دار الجيل، بيروت.
- (٤٠) أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، دار الفكر.
- (٤١) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي، ت: د. عز الدين علي السيد، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (٤٢) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة .

(٤٣) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي ابن عبد الكريم الطوفي، ت: حسن بن عباس بن قطب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، مؤسسة قرطبة .

(٤٤) الإشراف على مذاهب العلماء، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت: د. أبو حماد صغير أحمد الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة.

(٤٥) الإصابة في تمييز الصحابة، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: علي البجاوي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الجيل، بيروت.

(٤٦) إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

(٤٧) أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ت: أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة، بيروت.

(٤٨) أصول الفقه، شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، ت: د. فهد بن محمد السدحان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، مكتبة العبيكان، الرياض.

(٤٩) الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، ت: محمد أبو الفصل إبراهيم، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، المكتبة العصرية، بيروت.

(٥٠) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، طبع بإشراف: بكر بن عبد الله

(٥١) أبوزيد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة - من مطبوعات مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي -.

(٥٢) إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ت: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية

(٥٣) ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، مكتبة النهضة العربية.

(٥٤) الأعلام «قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين»، خير الدين الزركلي، الطبعة السادسة عشر ٢٠٠٥م، دار العلم للملايين، بيروت.

(٥٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوزي.

(٥٦) أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: د. علي أبو زيد وجماعة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، مطبوعات مركز جمعة الماجد بدمبي، دار الفكر المعاصر، بيروت.

(٥٧) إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان، محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن القيم الجوزية، ت: محمد عفيفي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، المكتب الإسلامي، بيروت.

- (٥٨) الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، شرح وتعليق: عبد الأمير مهنا وسمير جابر، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٥٩) الإفصاح عن معاني الصحاح، الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي، ت: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، الرياض.
- (٦٠) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، ت: د. ناصر ابن عبد الكريم العقل، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مكتبة الرشد، الرياض.
- (٦١) الإقناع، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت: د. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- (٦٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، شمس الدين محمد بن محمد الشربيني، ت: علي معوض وعادل عبد الموجود، قدم
- (٦٣) له: أ. د. محمد بكر إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٦٤) الإقناع في مسائل الإجماع، أبو الحسن علي بن القطان الفاسي، ت: د. فاروق حمادة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، دار القلم، دمشق.
- (٦٥) الإقناع لطالب الانتفاع، شرف الدين أبو النجا موسى بن أحمد الحجاوي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، دار عالم الكتب، الرياض.
- (٦٦) الإكسير في علم التفسير، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري البغدادي، ت عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.
- (٦٧) الإكليل في استنباط التنزيل، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: د. عامر بن علي العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، دار الأندلس الخضراء، جدة.
- (٦٨) إكمال الإعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، ت: سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، مكتبة المدني - جدة.
- (٦٩) الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمؤلف في الأسماء والكنى والأنساب، الأمير أبو نصر علي بن هبة الله الشهير بابن مأكولا، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٣م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - مصورة عن طبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن -.
- (٧٠) الأم، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ت: د. رفعت فوزي عبد المطلب، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، دار الوفاء، مصر.
- (٧١) أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد العلوي الحسني، ت: د. محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/١٩٩٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (٧٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مسائل الإمام الميجل أحمد بن حنبل، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، ت: د. يحيى مراد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٧٣) إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: إبراهيم عطوة عوض، الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، دار التعاون للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

(٧٤) الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، ت: محمد خليل هراس، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٧٦) إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت، - مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية -.

(٧٧) الانتصار في المسائل الكبار على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ~، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني،

(٧٨) ت: د. سليمان العمير، ود. عوض العوفي، ود. عبد العزيز البعيمي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، مكتبة العبيكان، الرياض.

(٧٩) الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، مجير الدين عبد الرحمن العليمي الحنبلي، ت: عدنان يونس أبو تباتنه، إشراف: د. محمود عطا الله، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، مكتبة دنديس، عمان.

(٨٠) انشراح الصدور في تدبر سورة النور، أ. د. سليمان بن إبراهيم اللاحم، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، دار العاصمة، الرياض.

(٨١) الإنصاف في التبيين على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ت: د. محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، دار الفكر.

(٨٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي - مطبوع مع المنقح والشرح الكبير - ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي و د. عبد الفتاح بن محمد الحلو، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، دار عالم الكتب، الرياض.

(٨٣) أنوار البروق في أنواء الفروق، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، دار المعرفة، بيروت - مصورة عن: طبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٣٤٧هـ -.

(٨٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل «المعروف بتفسير البيضاوي»، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي الشافعي البيضاوي، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٨٥) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن أمير القنوي، ت: د. أحمد الكبسي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الوفا، جدة.

(٨٦) الأوسط في السنن والإجماع و الاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت: د. أبو حماد صفيّر أحمد بن محمد حنيف، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار طيبة، الرياض.

- (٨٧) آيات الأحكام على المذهب الحنبلي من زاد المسير للإمام جمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي تحرير ودراسة، نورة بنت زيد الرشود، رسالة دكتوراة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- (٨٨) آيات الأحكام في المغني لابن قدامة «دراسة مقارنة»، من أول سورة يونس إلى نهاية سورة النور، مناور بن عوض العتيبي، رسالة دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- (٨٩) آيات الأحكام في المغني لابن قدامة «دراسة مقارنة»، من الحزب الرابع آية (٢٠٣) من سورة البقرة حتى نهاية آية (٢٣) من سورة النساء، د. ناصر بن سليمان العمران، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م، مكتبة التوبة، الرياض.
- (٩٠) آيات الأحكام في المغني لابن قدامة «دراسة مقارنة»، من أول سورة الأنعام إلى نهاية سورة التوبة، فهد بن علي الفندس، رسالة دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- (٩١) آيات الأحكام في المغني لابن قدامة «دراسة مقارنة»، من سورة الفاتحة إلى نهاية الحزب الثالث من سورة البقرة الآية (٢٠٣)، فهد بن عبد العزيز الفاضل، رسالة دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- (٩٢) آيات الأحكام في سورة المائدة من خلال كتاب المغني لابن قدامة، دراسة مقارنة، عصام بن عبد المحسن الحميدان، رسالة دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- (٩٣) آيات الأحكام مفاهيم موجزة حول آيات الأحكام في القرآن الكريم، أ. د. محمد صالح علي مصطفى، مطابع القصيم، الرياض.
- (٩٤) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل، عبد الرحيم بن عبد الله بن محمد الزيراني الحنبلي، ت. د. عمر بن محمد السبيل، ١٤١٤ هـ، من مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- (٩٥) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ت. د. أحمد حسن فرحات، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، دار المنارة، جدة.
- (٩٦) الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، أبو العباس نجم الدين بن الرفعة الأنصاري، ت. د. محمد أحمد إسماعيل الخاروف، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م، مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.
- (٩٧) الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، محمد صبحي بن حسن حلاق، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء.
- (٩٨) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم الحنفي الشهير بابن نجيم، الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م، دار المعرفة، بيروت.
- (٩٩) البحر الزخار «المعروف بمسند البزار»، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق

- العنكي البزار، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله و عادل بن سعد، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- (١٠٠) البحر المحيط، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي الشهير بأبي حيان، الطبعة الثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، دار إحياء التراث العربي، بيروت - مصورة عن: مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ - .
- (١٠١) البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي، ت: د. عبد الستار أبو غدة وجماعة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.
- (١٠٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٠٣) بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، ت: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبوزيد، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة - من مطبوعات مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي - .
- (١٠٤) بداية المجتهد و نهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت: عبد المجيد طعمه حلبى، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، دار المعرفة، بيروت .
- (١٠٥) البداية والنهاية، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، ت: د. عبد الله بن
- (١٠٦) عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، دار هجر، مصر.
- (١٠٧) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت: محمد صبحي حسن حلاق، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، دار ابن كثير، دمشق.
- (١٠٨) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، أبو حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملكن، ت: مصطفى أبو الغيط عبد الحي و آخرون، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، دار الهجرة، الرياض.
- (١٠٩) البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- (١١٠) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- (١١١) بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد و منبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: عبد الله محمد الدرويش، الطبعة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار الفكر، بيروت.
- (١١٢) بغية الملتزم في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى الضبي، ت: إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، دار الكتاب المصري، القاهرة.
- (١١٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

- (١١٤) بلغة الساغب و بغية الراغب، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن الخضر بن تيمية، ت: بكر بن عبد الله
- (١١٥) أبو زيد، دار العاصمة - من مطبوعات مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي -.
- (١١٦) البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: محمد المصري، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، دار سعد الدين، دمشق.
- (١١٧) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، دار العطاء، الرياض.
- (١١٨) البناية في شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد العيني المولوي الرامفوري، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، دار الفكر، بيروت.
- (١١٩) البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني الشافعي، ت: قاسم محمد النوري، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، دار المنهاج، بيروت.
- (١٢٠) بيان الدليل على بطلان التحليل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، المكتب المكتب الإسلامي.
- (١٢١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المعروف بابن القطان الفاسي، ت: د. الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار طيبة، الرياض.
- (١٢٢) البيان و التحصيل و الشرح و التوجيه و التعليل في مسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت: د. محمد حجي و جماعة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٤٨٨م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- (١٢٣) تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ت: عبد الستار فراج و جماعة من المحققين، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، من مطبوعات وزارة الإعلام بالكويت.
- (١٢٤) تاريخ أصبهان «ذكر أخبار أصبهان»، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى ١٤١٠ / ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٢٥) تاريخ البصري، علاء الدين علي بن يوسف بن أحمد الدمشقي البصري الشافعي، ت: أكرم حسن العلبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، دار المأمون للتراث، دمشق.
- (١٢٦) تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، طبع سنة ١٤١١هـ / ١٩٩١م، إدارة الثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد
- (١٢٧) ابن سعود الإسلامية.
- (١٢٨) التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٢٩) تاريخ مدينة السلام و أخبار محدثيها و ذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها و واردتها، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- (١٣٠) تاريخ مدينة دمشق و ذكر فضلها و تسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها و أهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر، ت: عمر بن علامة العمري، الطبعة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، دار الفكر، بيروت.
- (١٣١) تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت: السيد أحمد صقر، الطبعة ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- (١٣٢) التبر المسبوك في ذيل السلوك، محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- (١٣٣) التبصرة في القراءات السبع، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ت: د. محمد غوث الندوي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، الدار السلفية، بومباي.
- (١٣٤) التبيان في أقسام القرآن، شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: عصام فارس الحرساني، تخريج: محمد الزعلي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت
- (١٣٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي، - مصورة عن: الطبعة الأولى ١٢١٢هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق -.
- (١٣٦) تنمة المجموع، محمد نجيب المطيعي - مطبوع مع المجموع شرح المذهب -، الطبعة ١٩٩٥هـ / ١٤١٥م، دار إحياء التراث العربي.
- (١٣٧) التعبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، ت: د. عبد الرحمن الجبرين و د. عوض القرني و د. أحمد السراج، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، مكتبة الرشد، الرياض.
- (١٣٨) التعبير في علم التفسير، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: د. فتحي عبد القادر فريد، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، دار العلوم، الرياض.
- (١٣٩) التحجيل في تخريج مالم يخرج من الأحاديث و الآثار في إرواء الغليل، عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، مكتبة الرشد، الرياض .
- (١٤٠) التحرير و التنوير «واسمه كاملاً: تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير كتاب الله المجيد»، محمد الطاهر ابن عاشور، مصورة عن الطبعة التونسية.
- (١٤٢) تحريم آلات الطرب «أو: الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والفنا وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قرية ودينا»، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، مكتبة الدليل، الجبيل.
- (١٤٣) تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م دار الكتب العلمية، بيروت.

- (١٤٤) التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية، إبراهيم بن محمد الباجوري الشافعي، طبع عام ١٢٥٥هـ/١٩٣٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- (١٤٥) تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٤٦) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، عمر بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، ت: عبد الله بن سعاد اللحاني، دار حراء.
- (١٤٧) تحفة المحتاج بشرح المنهاج، شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي، دار إحياء التراث العربي - مصورة عن طبعة: المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٥هـ بتصحیح: محمد الزهري الفمرواي، ومعه حواشي الشرواني والعبادي -.
- (١٤٨) التحقيق، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، الفاروق الحديثة، القاهرة.
- (١٤٩) تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلي بن عبد الله العلاني الدمشقي الشافعي، ت: د. إبراهيم محمد سلقيني، ١٩٩٨م، دار الفكر، دمشق.
- (١٥٠) تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الفكر العربي - مصورة عن طبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٧٧هـ - .
- (١٥١) التذكرة في القراءات، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ت: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.
- (١٥٢) تراجم الأعيان من أبناء الزمان، الحسن بن محمد البوريني، ت: د. صلاح الدين المنجد، طبع سنة ١٩٥٩م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- (١٥٣) تراجم لمآخري الحنابلة، سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان، ت: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار ابن الجوزي، الرياض.
- (١٥٤) تسهيل الفرائض، محمد بن صالح العثيمين، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي، الرياض.
- (١٥٥) التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، دار الكتاب العربي.
- (١٥٦) تصحيح الفروع، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي - مطبوع مع كتاب الفروع لابن مفلح -، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (١٥٧) التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٥٨) التعليق على نظم اللآلئ في علم الفرائض، أحمد بن رجب طييفا المعروف بابن المجدي، ت: د. أحمد بن محمد الرفاعي، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، من مطبوعات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.

- (١٥٩) تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: سعيد عبد الرحمن موسى القرقي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (١٦٠) تفاسير آيات الأحكام و منهاجها، أ. د. علي بن سليمان العبيد، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، دار التدمرية، الرياض.
- (١٦١) التفريع، أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الجلاب البصري. ت: د. حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- (١٦٢) تفسير القرآن، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: د. مصطفى مسلم محمد، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، مكتبة الرشد، الرياض.
- (١٦٣) تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم وأبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار الوطن، الرياض.
- (١٦٤) تفسير القرآن الحكيم «المعروف بتفسير المنار»، محمد رشيد رضا، الطبعة الثانية ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م، دار المنار، القاهرة.
- (١٦٥) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي الشافعي، ت: د. محمد بن إبراهيم البنا، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار القبلة، جدة.
- (١٦٦) تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ و الصحابة و التابعين، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي الشهير بابن أبي حاتم، ت: أسعد محمد الطيب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
- (١٦٧) تفسير القرآن الكريم «سورة البقرة»، محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوزي، الرياض.
- (١٦٨) التفسير الكبير، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (١٦٩) تفسير آيات الأحكام في سورة المائدة، أ. د. سليمان بن إبراهيم الاحم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، دار العاصمة، الرياض.
- (١٧٠) تفسير آيات الأحكام في سورة النساء، أ. د. سليمان بن إبراهيم الاحم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، دار العاصمة، الرياض.
- (١٧١) تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت: السيد أحمد صقر، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٧٢) تفسير غريب ما في الصحيحين، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي، ت: د. زبيدة محمد عبد العزيز، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، مكتبة السنة، القاهرة.
- (١٧٣) التفسير و المفسرون، د. محمد حسين المذهبي، الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- (١٧٤) تقريب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، ت: محمد عوامة، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ / ١٩٩١م، دار الرشيد، سوريا.

- (١٧٥) تقريب الوصول إلى علم الأصول، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبى
الفرناطى المالكى، ت: د. محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطى، الطبعة الأولى
١٤١٤هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة .
- (١٧٦) تقرير القواعد و تحرير الفوائد «المعروف بقواعد ابن رجب»، زين الدين
عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى،
(١٧٧) ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، دار ابن
القيم، الدمام .
- (١٧٨) التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل، صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ،
الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، دار العاصمة، الرياض .
- (١٧٩) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعى الكبير، الحافظ أحمد بن على بن
حجر العسقلانى، اعتنى به: السيد
(١٨٠) عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت .
- (١٨١) التلخيص في علم الفرائض، أبو حكيم عبد الله بن إبراهيم الخبرى، ت: د. ناصر بن
فخير الفريدى، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، مكتبة العلوم و الحكم، المدينة المنورة .
- (١٨٢) التلويح إلى كشف حقائق التتقيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى، دار الكتب
العلمية، بيروت - مصورة عن طبعة مكتبة محمد على صبيح وأولاده بالأزهر،
١٣٧٧هـ/١٩٥٧م - .
- (١٨٣) التمام لما صحَّ في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام والمختار من الوجهين عن
أصحابه العرانيين الكرام، القاضي أبو الحسين محمد بن القاضي أبي على محمد بن
الحسين الفراء، ت: د. عبد الله بن محمد الطيار و د. عبد العزيز المد الله، الطبعة الأولى
١٤١٤هـ، دار العاصمة، الرياض .
- (١٨٤) التمهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزانى، ت: د. مفيد
أبو عمشة و د. محمد على إبراهيم، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ، مؤسسة الريان والمكتبة
المكية .
- (١٨٥) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن
الحسن الإسنى الشافعى، ت: د. محمد حسن هيتو، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م،
مؤسسة الرسالة، بيروت .
- (١٨٦) التمهيد لما في الموطأ من المعانى والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن
عبد البر النمري الأندلسى، ت: مصطفى بن أحمد العلوى وآخرون، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م،
مطبعة فضالة، المغرب .
- (١٨٧) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى
المقدسى، ت: سامى جاد الله
- (١٨٨) و عبد العزيز الخباني، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، أضواء السلف، الرياض .

- (١٨٩) التتقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، اعتنى به: عبد الرحمن حسن محمود، المؤسسة السعيدية، الرياض.
- (١٩٠) تهذيب الأسماء و اللغات، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت - مصورة عن الطبعة المنيرية -.
- (١٩١) تهذيب التهذيب، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ، مجلس دائرة المعارف النظامية الهندية.
- (١٩٢) تهذيب السنن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية - مطبوع مع: مختصر سنن أبي داود للمنذري ومعالن السنن للخطابي -، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- (١٩٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، ت: د. بشار عواد معروف، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (١٩٤) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ت: عبد السلام هارون وجماعة من العلماء، ١٣٨٤هـ، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- (١٩٥) التهذيب في الفرائض، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني، ت: محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٩٦) التوضيح في الجمع بين المقنع والتتقيح، أحمد بن محمد بن أحمد الشويكي، ت: أ. د. ناصر بن عبد الله الميمان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، المكتبة المكية، مكة المكرمة.
- (١٩٧) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد بن عبد الرؤوف المناوي، ت: د. محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، دار الفكر المعاصر ببيروت، و دار الفكر بدمشق.
- (١٩٨) تيسير البيان لأحكام القرآن، محمد بن علي بن عبد الله الموزعي، ت: د. أحمد محمد يحيى المقرئ، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.
- (١٩٩) تيسير التحرير، محمد أمين الحسيني الحنفي المعروف بأمر باد شاه، ١٣٥١هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- (٢٠٠) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به: سعد بن فواز الصميل، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ، دار ابن الجوزي.
- (٢٠١) التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت: أوتو يرتزل، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٠٢) التيسير في قواعد علم التفسير، محمد بن سليمان الكافيحي، ت: ناصر بن محمد المطرودي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، دار القلم بدمشق ودار الرفاعي بالرياض.
- (٢٠٣) الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.

- (٢٠٤) الثمر المستطاب في فقه السنة و الكتاب، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، مؤسسة غراس للنشر و التوزيع، الكويت.
- (٢٠٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.
- (٢٠٦) طبعة أخرى: بتحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، دار هجر، القاهرة.
- (٢٠٧) اعتمدت الطبعة الأولى في القدر الذي حققه الشيخ محمود شاكر من تفسير الطبري - وهو من سورة الفاتحة إلى الآية ٢٧ من سورة إبراهيم -، واعتمدت في بقية المصحف على الطبعة الأخرى.
- (٢٠٨) جامع الحنابلة المظفري بصالحية جبل قاسيون منارة النهضة العلمية للمقادسة بدمشق، محمد مطيع الحافظ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، دار البشائر الإسلامية.
- (٢٠٩) الجامع الصحيح، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، دار الفلاح، مصر - مصورة عن طبعة: المطبعة العامرة بالأسطانة ١٣٣٤هـ، وعليها ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي -.
- (٢١٠) الجامع الصحيح «و هو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ و سننه وأيامه»، أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، اعتنى به: محمد زهير الناصر، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ، دار المنهاج، بيروت.
- (٢١١) مصورة عن الطبعة الأميرية وعليها ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي -.
- (٢١٢) الجامع الصغير، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء، ت: د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، دار أطلس، الرياض.
- (٢١٣) جامع العلوم و الحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، ت: شعيب الأرناؤوط و إبراهيم باجس، الطبعة السابعة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٢١٤) الجامع الكبير «سنن الترمذي»، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت: شعيب الأرناؤوط و سعيد اللحام، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، الرسالة العالمية.
- (٢١٥) طبعة أخرى: بتحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- (٢١٦) الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضمنه من السنة و آي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، صححه: أحمد عبد العليم البردوني وجماعة، الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ، دار الكتب المصرية.
- (٢١٧) جزء القراءة خلف الامام «مطبوع باسم: خير الكلام في القراءة خلف الإمام»، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢١٨) جلاء الأفهام في فضل الصلاة و السلام على خير الأنام ﷺ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية، ت: زائد بن أحمد النشيري، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

- (٢١٩) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، ت: د. رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.
- (٢٢٠) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ت: د. فخرالدين قباوه ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٢١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، ت: د. علي
- (٢٢٢) ابن حسن بن ناصر وآخرون، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، دار العاصمة، الرياض.
- (٢٢٣) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي المالكي، ت: علي معوض وعادل
- (٢٢٤) عبد الموجود بمشاركة: أ. د. عبد الفتاح أبو سنة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٢٢٥) الجوهر النقي، علاء الدين علي بن عثمان الماردني المعروف بابن التركماني - مطبوع مع: السنن الكبرى للبيهقي -، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن.
- (٢٢٦) حاشية ابن قندس على الفروع، تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف بن قُندس البعلبي - مطبوع مع كتاب الفروع لابن مفلح - ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٢٢٧) حاشية البقري على شرح الرحبية لسبب الماردني، محمد بن عمر البقري الشافعي - مطبوع مع شرح الرحبية لسبب الماردني -، تعليق وتخريج: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الحادية عشرة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، دار القلم، دمشق.
- (٢٢٨) حاشية البناني على شرح الزرقاني، محمد بن الحسن المغربي البناني - مطبوع مع شرح الزرقاني على مختصر خليل -، دار الفكر، بيروت - مصورة عن طبعة: مطبعة الحاج محمد أفندي مصطفى بالقاهرة، سنة ١٣٠٧هـ -.
- (٢٢٩) حاشية البناني على شرح المحلّي، عبد الرحمن البناني المغربي المالكي - مطبوع مع شرح المحلّي على جمع الجوامع -، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، دار الفكر
- (٢٣٠) حاشية التقيح، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي - مطبوع مع التقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع - ت: د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، مكتبة الرشد، الرياض.
- (٢٣١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- (٢٣٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مصطفى محمد عرفة الدسوقي، صححه: محمد أحمد الطماوي، ١٣٥٨هـ، المطبعة الحميدية، مصر.
- (٢٣٣) حاشية الروض المربع، عبد الوهاب بن محمد بن عبد الله بن فيروز التميمي النجدي، ت: د. ناصر بن سعود

- (٢٣٤) السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، دار أطلس الخضراء، الرياض.
- (٢٣٥) حاشية الروض المربع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ.
- (٢٣٦) حاشية الروض المربع، عبد الله بن عبد العزيز العنقري، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مكتبة الرياض الحديثة.
- (٢٣٧) حاشية السندي على سنن النسائي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي المدني، دار المعرفة، بيروت.
- (٢٣٨) حاشية السندي على سنن ابن ماجه، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي المدني، ت: خليل مأمون شيخا، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار المعرفة، بيروت.
- (٢٣٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- (٢٤٠) حاشية العدوي على شرح الخرشي، علي بن أحمد الصعدي العدوي المالكي، دار صادر، بيروت - مصورة عن: الطبعة الثانية ١٣١٧هـ بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببلاق - .
- (٢٤١) حاشية اللبدي على نيل المآرب في الفقه الحنبلي، عبد الغني بن ياسين اللبدي النابلسي، ت: د محمد سليمان الأشقر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- (٢٤٢) حاشية على الروض المربع، محمد بن صالح العثيمين، بعناية: عبد القدوس محمد نذير، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار المؤيد، الرياض - مطبوع مع: الروض المربع - .
- (٢٤٣) حاشية على المقنع، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، الطبعة الثانية، المكتبة السلفية، القاهرة.
- (٢٤٤) حاشية على منتهى الإرادات، محمد بن أحمد البهوتي الشهير بالخلوتي (من أول الحاشية إلى آخر كتاب الوصايا)،
- (٢٤٥) ت: د سامي بن محمد الصقير، رسالة دكتوراة في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بالرياض، ١٤٢٢هـ.
- (٢٤٦) حاشية على منتهى الإرادات، محمد بن أحمد البهوتي الشهير بالخلوتي (من أول كتاب الفرائض إلى آخر الحاشية)، ت: د محمد بن عبد الله اللحيدان، رسالة علمية في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بالرياض، ١٤٢١هـ.
- (٢٤٧) حاشية منتهى الإرادات، عثمان بن أحمد النجدي المعروف بابن قائد، ت: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٢٤٨) ٢٢٥. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ء، أبو الحسين علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، ت: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٤٩) الحاوي في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ~، نور الدين أبو طالب

- عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم البصري الضرير، ت: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م، توزيع مكتبة الأسد، مكة المكرمة.
- (٢٥٠) حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٢٥١) الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، ت: د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، دار الشروق، بيروت.
- (٢٥٢) الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الحسن
- (٢٥٣) ابن عبد الغفار الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي و بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، بيروت.
- (٢٥٤) حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت: د. علي الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٢٥٥) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ / ١٩٦٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (٢٥٦) حلية الأولياء و طبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٥٧) حلية الفقهاء، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت.
- (٢٥٨) حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ت: د. محمد كمال الدين عز الدين، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، عالم الكتب.
- (٢٥٩) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الشهير بابن الحمصي، ت: أ. د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م، المكتبة العصرية، صيدا.
- (٢٦٠) حواشي الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، ت: د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م، مكتبة الرشد، الرياض.
- (٢٦١) حواشي التقيح، شرف الدين أبو النجا موسى بن أحمد الحجاوي، ت: د. يحيى بن أحمد الجردى، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، دار النار، القاهرة.
- (٢٦٢) الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي، ت:
- (٢٦٣) د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، مكتبة العبيكان، الرياض.
- (٢٦٤) حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين الدميري - مصور عن الطبعة البولاقية ١٢٨٤ هـ -.

- (٢٦٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (٢٦٦) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- (٢٦٧) الخصائص الكبرى، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٢٦٨) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبّي، الدمشقي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- (٢٦٩) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: حسين إسماعيل الجمل، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٢٧٠) خلاصة البدر المنير في تخرج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للإمام أبي القاسم الرافعي، سراج الدين عمر بن علي بن الملقن، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، مكتبة الرشد، الرياض.
- (٢٧١) الخلاصة في علم الفرائض، أ. د. ناصر بن محمد الغامدي، الطبعة الخامسة ١٤٢٨هـ، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة.
- (٢٧٢) الدارس في تاريخ المدارس، محيي الدين أبو المفاخر عبد القادر بن محمد النعيمي، ت: جعفر الحسني، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، دار الكتاب الجديد.
- (٢٧٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: د. أحمد بن محمد الخراط، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، دار القلم، دمشق.
- (٢٧٤) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية و العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، دار هجر، القاهرة.
- (٢٧٥) الدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد، عبد الله بن علي بن حميد السبيعي المكي الحنبلي، ت: جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- (٢٧٦) الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي الحنبلي، ت: د. عبد الرحمن
- (٢٧٧) ابن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، مكتبة التوبة، لمملكة العربية السعودية.
- (٢٧٨) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، جمال الدين أبو الحسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي، ت: د. رضوان مختار بن غريبة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م، دار المجتمع، جدة.
- (٢٧٩) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت: عبد الله هاشم اليماني المدني، مطبعة الفجالة، القاهرة.

- (٢٨٠) درج الدرر في تفسير الآي و السور، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، ت: وليد بن أحمد الحسين و إيداد
- (٢٨١) عبد اللطيف القيسي، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، من إصدارات مجلة الحكمة، بريطانيا .
- (٢٨٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر .
- (٢٨٣) دفع إيهام الإضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، طبع بإشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة - من مطبوعات مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي- .
- (٢٨٤) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي اليعمري المالكي الشهير بابن فرحون، ت: د. محمد الأحمد أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة .
- (٢٨٥) ديوان كُتِبَ عَزَّةُ، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، دار الثقافة، بيروت .
- (٢٨٦) ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، نسخة مقابلة على نسخة الشيخ محمد عبده ونسخة العلامة محمد محمود الشنقيطي وغيرها، دار عالم الكتب .
- (٢٨٧) ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف .
- (٢٨٨) ديوان الهذليين، الطبعة الثانية ١٩٩٥م، دار الكتب المصرية، القاهرة .
- (٢٨٩) الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، ت: د. محمد حجي وسعيد أعراب و محمد بوخبزة، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- (٢٩٠) ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تقي الدين أبو الطيب محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، ت: محمد صالح المراد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- (٢٩١) الذيل على رفع الإصر «أو: بغية العلماء والرواة»، محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، ت: د. جودة هلال، و أ. محمد محمود صبح، راجعه: علي البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- (٢٩٢) الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، مكتبة العبيكان، الرياض .
- (٢٩٣) رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء، أبو المواهب الحسين بن محمد العكبري الحنبلي، ت: د. خالد بن سعد الخشلان و د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، دار اشبيليا، الرياض .
- (٢٩٤) رؤوس المسائل في الخلاف على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل، أبو جعفر عبد الخالق بن عيسى العباسي الهاشمي، ت: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، دار خضر، بيروت .

- (٢٩٥) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت .
- (٢٩٦) رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد أمين المعروف بابن عابدين، ت: عادل عبد الموجود و علي محمد معوض، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، دار عالم الكتب، الرياض.
- (٢٩٧) الرسائل الجامعية في الدراسات القرآنية، عبد الله بن محمد الجيوسي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٧م، دار الفوثناني للدراسات القرآنية، دمشق.
- (٢٩٨) الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٩٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، ت: د. أحمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- (٣٠٠) الرعاية الصغرى في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حمدان بن شبيب النمري الحراني، ت: د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، دار إشبيلية، الرياض.
- (٣٠١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت: علي معوض و عادل عبد الموجود، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، عالم الكتب، بيروت.
- (٣٠٢) رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، عز الدين عبد الرزاق بن رزق الله الرسعني الحنبلي، ت: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، مكتبة الأسد، مكة المكرمة.
- (٣٠٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين أبو الفضل محمود الألوسي البغدادي، اعتنى به: السيد محمود شكري الألوسي، طبع عام ١٣٤٥هـ، المطبعة المنيرية، مصر.
- (٣٠٤) الروح في الكلام على أرواح الأموات و الأحياء، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، ت: د. بسام علي سلامة العموش، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، دار ابن تيمية، الرياض.
- (٣٠٥) الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البهوتي، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار المؤيد، الرياض.
- (٣٠٦) روضة الطالبين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، المكتب الإسلامي.
- (٣٠٧) روضة الناظر وجنة المناظر، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ت: د. عبد الكريم بن علي النملة، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ، دار العاصمة، الرياض.
- (٣٠٨) زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن

- الجوزي القرشي البغدادي، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٣٠٩) زاد المعاد في هدي خير العباد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣١٠) الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ت: د. عبد المنعم بشناتي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- (٣١١) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ت: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة.
- (٣١٢) السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، ت: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
- (٣١٣) سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ت: محمد صبحي حسن حلاق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن الجوزي، الرياض.
- (٣١٤) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي، ت: د. مصطفى عبد الواحد وجماعة، الطبعة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.
- (٣١٥) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي، ت: بكر بن عبد الله أبو زيد ود. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣١٦) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: د. حسن هنداوي، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، دار القلم، دمشق.
- (٣١٧) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- (٣١٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، مكتبة المعارف، الرياض.
- (٣١٩) السنن، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المروزي، ت: د. سعد بن عبد الله آل حميد، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، دار الصميعي، الرياض.
- (٣٢١) طبعة أخرى بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م، الدار السلفية، الهند.
- (٣٢٢) سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجه، ت: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، دار الجيل، بيروت.
- (٣٢٣) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ت: شعيب الأرنؤوط و محمد كامل قروبلي، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، الرسالة العالمية، دمشق.

- (٣٢٤) سنن الدار قطنى، علي بن عمر الدار قطنى، ت: شعيب الأرناؤوط و آخرون، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٢٥) السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن.
- (٣٢٦) السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت: حسن عبد المنعم شلبي بالتعاون مع مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٢٧) سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت: مكتب تحقيق التراث الإسلامى، دار المعرفة، بيروت.
- (٣٢٨) السياسة الشرعية في إصلاح الراعى و الرعية، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة، نشره: قصي محب الدين الخطيب، ١٣٨٧هـ، المطبعة السلفية ومكتبها، القاهرة.
- (٣٢٩) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: جماعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة العاشرة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٣٠) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي الشوكاني، ت: محمد إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٣٣١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- (٣٣٢) شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائى الجياني الأندلسي المعروف بابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، دار هجر، مصر.
- (٣٣٣) شرح الرحبية، محمد بن محمد سبط المارديني، تعليق وتخرىج: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الحادية عشرة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، دار القلم، دمشق.
- (٣٣٤) شرح الرضى على كافي ابن الحاجب، رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ت: د. يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية ١٩٩٦م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- (٣٣٥) شرح الزرقاني على مختصر خليل، عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الفكر، بيروت - مصورة عن طبعه: مطبعة الحاج محمد أفندي مصطفى بالقاهرة، سنة ١٣٠٧هـ - .
- (٣٣٦) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي، ت: د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، دار أولي النهى، بيروت.
- (٣٣٧) شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، ت: زهير الشاويش و شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، المكتب الإسلامى، بيروت.

- (٣٣٨) شرح العبادات الخمس لأبي الخطاب الكلوزاني، أبو عبد الله محمد يعقوبي، ت: د. فهد بن عبد الرحمن ثيان العبيكان، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م، مكتبة العبيكان، الرياض.
- (٣٣٩) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي الشافعي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت - مصورة عن: الطبعة الأولى ١٢١٦هـ، المطبعة الأميرية - .
- (٣٤٠) شرح العقيدة الطحاوية، علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي و شعيب الأرنؤوط، الطبعة العاشرة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٤١) شرح العمدة في الفقه، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحرّاني، عدة أجزاء:
- (٣٤٢) «كتاب الطهارة» بتحقيق: د. سعود بن صالح العطيشان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، مكتبة العبيكان، الرياض.
- (٣٤٣) «من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة» بتحقيق: أ. د. خالد بن علي المشيقح، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار العاصمة، الرياض.
- (٣٤٤) «كتاب الصيام» بتحقيق: زائد بن أحمد النشيري، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، دار الأنصاري.
- (٣٤٥) «كتاب المناسك» بتحقيق: د. صالح بن محمد الحسن، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، مكتبة الحرمين، الرياض.
- (٣٤٦) شرح الفصول المهمة في موارث الأمة، بدر الدين محمد بن محمد الدمشقي المعروف بسبط المارديني، ت: د. أحمد بن سليمان العريني، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، دار العاصمة، الرياض.
- (٣٤٧) الشرح الكبير، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المعروف بابن أبي عمر
- (٣٤٨) مطبوع مع المقنع والإنصاف - ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي و د. عبد الفتاح بن محمد الحلو، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، دار عالم الكتب، الرياض.
- (٣٤٩) الشرح الكبير على مختصر خليل، أحمد بن محمد بن أحمد الدردير - مطبوع مع حاشية الدسوقي - دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- (٣٥٠) شرح الكوكب المنير «المختبر المبتكر شرح المختصر»، تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار، ت: د. محمد الزحيلي و د. نزيه حماد، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، مكتبة العبيكان، الرياض.
- (٣٥١) شرح اللمع، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري المعروف بابن برّهان، ت: د. فائز فارس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، الكويت.
- (٣٥٢) شرح المحلي على جمع الجوامع، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، دار الفكر.

- (٣٥٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
- (٣٥٤) شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، ت: طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- (٣٥٥) شرح حدود ابن عرفة «واسمه: الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية»، أبو عبد الله محمد بن قاسم الأنصاري الرضاع، ت: أ. د. محمد أبو الأجفان و الطاهر المموري، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- (٣٥٦) شرح ديوان حسان بن ثابت لله، عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، مصر.
- (٣٥٧) شرح صحيح البخاري، أبو الحسين علي بن خلف بن عبد الملك الركني المعروف بابن بطلال، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد.
- (٣٥٨) شرح مختصر الروضة، نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة.
- (٣٥٩) شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي الحنفي، ت: محمد زهري النجار و محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقمه: د. يوسف المرعشلي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، عالم الكتب، بيروت.
- (٣٦٠) شرح منتهى الإرادات «واسمه: دقائق أولي النهى لشرح المنتهى»، منصور بن يونس البهوتي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة.
- (٣٦١) شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، تقي الدين أبو الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي المالكي، ت: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٣٦٢) الصاحبي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: السيد أحمد صقر، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
- (٣٦٣) الصارم المسلول على شاتم الرسول، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني،
- (٣٦٤) ت: محمد بن عبد الله الحلواني و محمد كبير شودري، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، رمادي للنشر، الدمام.
- (٣٦٥) الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، دار العلم للملايين، بيروت.
- (٣٦٦) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٦٧) صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، طبع سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي.

- (٣٦٨) صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٣٦٩) صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، مكتبة المعارف، الرياض.
- (٣٧٠) صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مكتبة المعارف، الرياض.
- (٣٧١) صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، دار غراس، الكويت.
- (٣٧٢) صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، مكتبة المعارف، الرياض.
- (٣٧٣) صحيح سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، مكتبة المعارف، الرياض.
- (٣٧٤) الصلاة وحكم تاركها، ابن قيم الجوزية، ت: تيسير زعيتر، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، المكتب الإسلامي، دمشق.
- (٣٧٥) الضروري في أصول الفقه «أو: مختصر المستقصى»، أبو الوليد محمد بن رشد المالكي الحفيد، ت: جمال الدين العلوي، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- (٣٧٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة.
- (٣٧٧) الطبقات، أبو عمرو خليفة بن خياط شباب العصفري برواية: أبي عمران التستري، ت: د. أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، مطبعة العاني، بغداد.
- (٣٧٨) طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٣٧٩) طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م مكتبة العبيكان، الرياض.
- (٣٨٠) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي الحنفي، ت: د. عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، دار الرفاعي، الرياض.
- (٣٨١) طبقات الشافعية، تقي الدين أبو بكر بن أحمد الدمشقي المعروف بابن قاضي شهبة، ت: د. عبد العليم خان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، دار الندوة الجديدة، بيروت.
- (٣٨٢) طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي الشافعي، ت: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٣٨٣) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت: د. محمود الطناحي، و. د. عبد الفتاح الحلو، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، دار هجر، مصر.

- (٣٨٤) طبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، ت: د. إحسان عباس، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، دار الرائد العربي، بيروت.
- (٣٨٥) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الزهري الشهير بابن سعد، ت: د. علي محمد عمر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (٣٨٦) طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي الداودي، ت: علي محمد عمر، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، مكتبة وهبة، القاهرة.
- (٣٨٧) طبقات النحويين و اللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.
- (٣٨٨) طرح التثريب في شرح التقريب، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي وابنه أبو زرعة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٣٨٩) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن القيم الجوزية، ت: نايف بن أحمد الحمد، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.
- (٣٩٠) طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي، ت: خالد بن عبد الرحمن العك، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، دار النفائس، بيروت.
- (٣٩١) عارضة الأخوذي بشرح صحيح الترمذي، أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري المالكي المعروف بابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٣٩٢) عالم السحر والشعوذة، د. عمر بن سليمان الأشقر، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، دار النفائس، الأردن.
- (٣٩٣) العجائب في بيان الأسباب، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: د. عبد الحكيم بن محمد الأنيس، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، دار ابن الجوزي، الرياض.
- (٣٩٤) العدة «حاشية الصنعاني على أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»، محمد بن إسماعيل الصنعاني، ت: د.
- (٣٩٥) عبد المعطي أمين قلعي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، دار الأقصى، القاهرة.
- (٣٩٦) عدة الباحث في أحكام التوارث، عبد العزيز بن ناصر الرشيد.
- (٣٩٧) العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، ت: د. أحمد بن علي المبارك، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- (٣٩٨) العدة في شرح العمدة، بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٣٩٩) العذب الفائض شرح عمدة الفارض، إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الحنبلي، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، دار الفكر.
- (٤٠٠) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، جلال الدين عبد الله بن نجم بن

- شاس، ت: أ. د. حميد بن محمد لحمر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- (٤١) العلل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، حققه فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد ود. خالد الجريس، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- (٤٠٢) علم أحكام القرآن دراسة في نشأته وتطوره ومدوناته، د. مولاي الحسين بن الحسن أحيان، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد ٢٨، الصادر في شوال ١٤٢٤هـ.
- (٤٠٣) علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله بن عبد الرحمن البسام، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، دار العاصمة، الرياض.
- (٤٠٤) عمدة القاري في شرح البخاري، بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، ضبط وتصحيح: عبد الله محمود محمد عمر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٤٠٥) عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، دار الفكر - مصورة عن: المكتبة السلفية -.
- (٤٠٦) غاية السؤل في خصائص الرسول ﷺ، أبو حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن، ت: عبد الله بحر الدين عبد الله، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- (٤٠٧) غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٤٠٨) غاية المطلب في معرفة المذهب، أبو بكر بن زيد الجراغي الدمشقي الحنبلي، ت: د. ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، مكتبة الرشد .
- (٤٠٩) غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى، مرعي بن يوسف الكرمي، ت: ياسر بن إبراهيم المزروعى و رائد بن يوسف الرومي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، غراس للنشر والتوزيع، الكويت.
- (٤١٠) غذاء الألباب شرح منظومة الآداب، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي ت: محمد بن عبد العزيز الخالدي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٤١١) غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، ت: عبد الكريم إبراهيم الغزايوي، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- (٤١٢) غريب القرآن «المسمى: نزهة القلوب»، أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني، طبع سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح و أولاد، القاهرة.
- (٤١٣) غوث المكود بتخريج منتقى ابن الجارود، أبو إسحق الحويني الأثري، الطبعة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- (٤١٤) الفتاوى الكبرى، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت: محمد عطا و مصطفى عطا، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٤١٥) الفتاوى الكبرى الفقهية، أحمد بن علي بن حجر الهيتمي، طبع سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، دار الفكر - مصورة عن المطبعة الميمنية ١٣٠٨ هـ -.
- (٤١٦) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب، قرأ أصله تصحيحاً وتعليقاً: الشيخ عبد العزيز بن باز، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ، المكتبة السلفية، مصر.
- (٤١٧) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
- (٤١٨) فتح الغفار بشرح المنار، زين الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي المعروف بابن نجيم، علق عليه: الشيخ عبد الرحمن البحراني الحنفي، الطبعة الأولى ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- (٤١٩) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت: د. عبد الرحمن عميرة، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، دار الوفاء، مصر.
- (٤٢٠) فتح القدير للعاجز الفقير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، دار الكتب العلمية ببيروت - مصورة عن: المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٩ هـ -.
- (٤٢١) فتح الملك العزيز بشرح الوجيز، علي بن البهاء البغدادي الحنبلي، ت: أ. د. عبد الملك بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، دار خضر، بيروت.
- (٤٢٢) فتح مولى المواهب على هداية الراغب، أحمد بن محمد بن عوض المرداوي النابلسي وابنه أحمد - مطبوع مع هداية الراغب لعثمان بن أحمد النجدي المعروف بابن قائد -، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي و محمد معتز كريم الدين، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٤٢٣) الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٤٢٤) الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، محمد بن علان الصديقي المكي الشافعي، دار إحياء التراث العربي.
- (٤٢٥) الفرائض و شرح آيات الوصية، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ت: د محمد ابراهيم البنا، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- (٤٢٦) الفروع، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح الراميني المقدسي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٤٢٧) الفصل للوصل المدرج في النقل، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: عبد السميع محمد الأنيس، دار ابن الجوزي.

(٤٢٨) الفصول في سيرة الرسول ﷺ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي الشافعي، ت: محمد العيد الخطراوي، محي الدين مستو، الطبعة السادسة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، مكتبة دار التراث، المدينة النورة.

(٤٢٩) فقه الإمام أحمد بن حنبل في آيات الأحكام «قسم العبادات»، سليمان بن أحمد السويد، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، دار الصميعي، الرياض.

(٤٣٠) فقه الدليل شرح التسهيل في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الله بن صالح الفوزان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، مكتبة الرشد.

(٤٣١) فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، د. يوسف القرضاوي، الطبعة السابعة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤٣٢) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الثعلبي الفاسي، ت: د. عبد العزيز بن

(٤٣٣) عبد الفتاح القاري، الطبعة الأولى ١٣٩٦م، مكتبة دار التراث، القاهرة.

(٤٣٤) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت.

(٤٣٥) الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق المعروف بابن النديم، ت: رضا تجدد المازندراني.

(٤٣٦) الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية، عبد الله بن محمد الشنشوري، ت: وليد عبد الرحمن الربيعي، الطبعة الأولى، دار التيسير، صنعاء.

(٤٣٧) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري - مطبوع مع المستقصى للغزالي - دار الفكر، مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٢٥هـ.

(٤٣٨) القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية، د. محمد عبد القادر أبو فارس، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة.

(٤٣٩) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، طبع سنة ١٤٠٣هـ، دار الفكر، بيروت.

(٤٤٠) مصورة عن: الطبعة المصرية المقابلة على نسخة العلامة محمود التركي الشنقيطي والطبعة البولاقية - .

(٤٤١) قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، ت: د. محمد حسن هيتو، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤٤٢) القواعد، أبو الحسن علي بن محمد البعلي الحنبلي المعروف بابن اللحام، ت: عايض بن عبد الله الشهراني وناصر بن عثمان الغامدي، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، مكتبة الرشد، الرياض.

(٤٤٣) قواعد التفسير جمعاً ودراسة، د. خالد بن عثمان السبت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار ابن عفان، القاهرة.

- (٤٤٤) القواعد النورانية الفقهية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحرّاني، تخريج وتعليق: نشأت بن كمال المصري، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، مكتبة الرشد، الرياض.
- (٤٤٥) القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي، مكتبة أسامة بن زيد، بيروت.
- (٤٤٦) الكافي في الفقه على مذهب الإمام الميكل أحمد بن حنبل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض ود. أحمد عيسى المعصراوي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٤٤٧) الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، ت: د. محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- (٤٤٨) الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: د. محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٤٤٩) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (٤٥٠) كتاب الروايتين والوجهين «طبع باسم: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين»، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء، ت: د. عبد الكريم بن محمد اللاحم، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، مكتبة المعارف، الرياض.
- (٤٥١) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، ت: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (٤٥٢) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي.
- (٤٥٣) كتاب الفروق على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله السامري، ت: محمد بن إبراهيم بن محمد اليحيى، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار الصميعي، الرياض.
- (٤٥٤) كتاب المصاحف، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنبلي، ت: د. محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- (٤٥٥) كتب الفقه الحنبلي وأصوله المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية العامة، د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، دار أطلس الخضراء، الرياض.
- (٤٥٦) كشاف القناع عن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.
- (٤٥٧) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ت: محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

- (٤٥٨) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن طبعة: مطبعة الصحافة العثمانية ١٣٠٨هـ.
- (٤٥٩) كشف الخفاء و مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، ت: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديثة.
- (٤٦٠) كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٤٦١) كشف الغوامض في علم الفرائض، محمد بن محمد بن أحمد الشافعي المعروف بسبط المارديني، ت: د. عوض بن رجاء بن فريج العوفي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، دار الحريري، القاهرة.
- (٤٦٢) كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني النابلسي الحنبلي، ت: نور الدين طالب، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، دار النوادر، سوريا.
- (٤٦٣) كشف المخدرات والرياض المزهرات لشرح أخصر المختصرات، عبد الرحمن بن عبد الله البعلي الحنبلي، ت: محمد بن ناصر العجمي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- (٤٦٤) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحصني الحسيني الدمشقي الشافعي، اعتنى به: عبد الله ابن سميط و محمد عريش، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت.
- (٤٦٥) الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، مؤسسة الرسالة.
- (٤٦٦) الكليات الفقهية في المذهب الحنبلي، أ. د. ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز الميمان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- (٤٦٧) كنز الدقائق، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، اعتنى به: نعيم أشرف نور أحمد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي.
- (٤٦٨) كنز العمال في سنن الأقوال و الأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، تصحيح وضبط: بكري حياني و صفوة السقا، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٤٦٩) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، تعليق: خليل المنصور، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٤٧٠) اللآلئ البهية في كيفية الاستفادة من الكتب الحنبلية، محمد بن عبد الرحمن بن حسين آل إسماعيل، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، مكتبة المعارف، الرياض.
- (٤٧١) لباب التأويل في معاني التنزيل «المعروف بتفسير الخازن»، علاء الدين علي بن محمد البغدادي المعروف بالخازن، طبع سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، دار الفكر.
- (٤٧٢) لباب النقول في أسباب النزول، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: عبد الرزاق المهدي، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- (٤٧٣) الباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي المعروف بابن عادل، ت: علي معوض وعادل عبد الموجود، شارك في تحقيقه: د. محمد سعد رمضان و د. محمد المتولي الدسوقي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٤٧٤) لحظ الألاحظ بذيّل طبقات الحفاظ، تقي الدين محمد بن فهد المكي، علق عليه: محمد زاهد الكوثري، نشرها: حسام الدين القدسي، دمشق.
- (٤٧٥) لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، دار صادر، بيروت.
- (٤٧٦) لسان الميزان، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية ١٩٧١هـ/ ١٣٩٠م، منشورات مؤسسة الأعلمی للمطبوعات، بيروت - مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف بالهند ١٣٣٠هـ - .
- (٤٧٧) ماجاء على فعلت و أفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي،
- (٤٧٨) ت: ماجد الذهبي، طبع سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، دار الفكر، دمشق.
- (٤٧٩) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، حَقَّقَ بإشراف: محمد زهير الشاويش، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٤٨٠) المبسوط، شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت - مصورة عن طبعة: مطبعة السعادة ١٣٣١هـ - .
- (٤٨١) متعة الأذهان من التمتع بالإقران بين تراجم الشيوخ والأقران، تأليف: أحمد بن محمد بن الملا الحصكفي الحلبي الشافعي، ت: صلاح الدين خليل الشيباني الموصللي، دار صادر، بيروت.
- (٤٨٢) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، ت: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- (٤٨٣) مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن عبد الله القاري - ت: د. عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان و د. محمد إبراهيم أحمد علي، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، مكتبة تهامة، جدة.
- (٤٨٤) مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة.
- (٤٨٥) المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: محمد نجيب المطيعي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، دار احياء التراث العربي .
- (٤٨٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعه: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين.

(٤٨٧) المحرر، مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن تيمية الحراني، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي و محمد معتز كريم الدين، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤٨٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري و السيد عبد العال السيد إبراهيم، الطبعة الثانية.

(٤٨٩) المحرر في الحديث، محمد بن أحمد الجماعيلي الصالحي الشهير بابن عبد الهادي، ت: عادل الهدبا و محمد علوش، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م، دار العطاء، الرياض.

(٤٩٠) المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي، ت: د. طه جابر فياض العلواني، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ، مؤسسة الرسالة.

(٤٩١) المحكم و المحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت: د. عبد الحميد هنداي، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤٩٢) المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديد، بيروت.

(٤٩٣) مختصر ابن تميم على مذهب الإمام الرياني أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ~ محمد بن تميم الحراني، ت: علي بن إبراهيم القصير، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

(٤٩٤) مختصر اختلاف العلماء، أبو بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي، ت: د. عبد الله نذير أحمد، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(٤٩٥) مختصر الإفادات في ريع العبادات و الآداب و زيادات، محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي، ت: محمد بن ناصر العجمي، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(٤٩٦) مختصر الخرقى، أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى - مطبوع مع حاشيته لمحمد بن عبد الرحمن آل إسماعيل - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م، مكتبة المعارف، الرياض.

(٤٩٧) مختصر القدوري، أبو الحسين أحمد بن محمد البغدادي المعروف بالقدوري، ت: د. عبد الله نذير أحمد، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م، مؤسسة الريان، بيروت.

(٤٩٨) المختصر في الفرائض، أحمد بن محمد بن خلف الكلاعي الإشبيلي الحوفي، ت: عبد السلام العاقل، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، دار ابن حزم، بيروت.

(٤٩٩) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت - مصورة عن طبعة: المطبعة الأميرية، التي صححها العلامة محمد محمود التركي الشنقيطي، ١٣٢١ هـ -.

(٥٠٠) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد و إياك نستعين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، ت: رضوان جامع رضوان، مؤسسة المختار، القاهرة.

(٥٠١) المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل و تخريجات الأصحاب، بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، دار العاصمة، الرياض.

- (٥٠٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران الدمشقي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٥٠٣) مدخل لدراسة تفسير آيات الأحكام، نور بنت حسن قاروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، دار المحمدي، جدة.
- (٥٠٤) المدونة الكبرى، مالك بن أنس الأصبحي، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، دار صادر، بيروت.
- (٥٠٥) مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، حَقَّقَ بإشراف: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة - من مطبوعات مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي -.
- (٥٠٦) المذهب الأحمد في مذهب الإمام أحمد، محيي الدين أبو محمد يوسف بن جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الطبعة الثانية، المؤسسة السعيدية، الرياض.
- (٥٠٧) المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، مؤسسة الرسالة، لبنان.
- (٥٠٨) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام المبارك كضوري، من مطبوعات إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة الإسلامية بالهند.
- (٥٠٩) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي بن سلطان قاري، ت: جمال عيتاني، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٥١٠) مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، ت: أحمد بن سالم المصري، الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، دار التأصيل، المنصورة.
- (٥١١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه أبي الفضل صالح، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، دار الوطن، الرياض.
- (٥١٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله، ت: زهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨٢م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٥١٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية أبي القاسم البغوي المعروف بابن بنت منيع، ت: عمرو عبد المنعم سليم، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، مؤسسة قرطبة.
- (٥١٤) مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، مكتبة ابن تيمية.
- (٥١٥) مسائل الإمام أحمد بن حنبل و إسحاق بن راهويه برواية إسحاق بن منصور المروزي المعروف بالكوسج، ت: جماعة من المتخصصين، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، من مطبوعات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- (٥١٦) مسائل الإمام أحمد بن حنبل و إسحاق بن راهويه برواية حرب الكرمانلي، ت: د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، مكتبة الرشد، الرياض.

- (٥١٧) مستدرک التعلیل علی إرواء الغلیل، د. أحمد بن محمد الخلیل، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، دار ابن الجوزي، الدمام.
- (٥١٨) المستدرک علی الصحیحین، الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٥١٩) مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدکن، سنة ١٣٣٥هـ - .
- (٥٢٠) المستدرک علی مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- (٥٢١) المستصفي من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي، دار الفكر - مصورة عن: الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٥هـ - .
- (٥٢٢) المستوعب، محمد بن عبد الله السامري المعروف بابن سنيّة، ت: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، توزيع مكتبة الأسد، مكة المكرمة.
- (٥٢٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: الشيخ شعيب الأرناؤوط وجماعة من المحققين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٥٢٤) مسند الإمام الشافعي، رتبّه علی الأبواب الفقهية: الشيخ محمد عابد السندي، ت: يوسف الزواوي الحسني وعزت العطار الحسيني، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٥٢٥) مسند الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، ت: حسين سليم الداراني، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض.
- (٥٢٦) المسودة في أصول الفقه، أبو البركات عبد السلام ابن تيمية الحراني وولده عبد الحلیم وحفيده أحمد بن عبد الحلیم، ت: د. أحمد بن إبراهيم الذروي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، دار الفضيلة، الرياض.
- (٥٢٧) مشارق الأنوار علی صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي، طبع سنة ١٣٣٣هـ، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة .
- (٥٢٨) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري، ت: محمد الكشناوي، طبع سنة ١٤٠٣هـ، الدار العربية، بيروت.
- (٥٢٩) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ت: يوسف الشيخ محمد، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، المكتبة العصرية، بيروت .
- (٥٣٠) المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ت: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، مكتبة الرشد، الرياض.
- (٥٣١) المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٥٣٢) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: د. عبد الله التويجري
- (٥٣٣) ود. سعد الشثري وجماعة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار العاصمة، الرياض.

- (٥٣٤) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى السيوطي الرحباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- (٥٣٥) المطلع على ألفاظ المقنع، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح البجلي، ت: محمود الأرنؤوط و ياسين محمود الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، مكتبة السوادي، جدة.
- (٥٣٦) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد الحكمي، ت: عمر بن محمود أبو عمر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار ابن القيم، الدمام.
- (٥٣٧) معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت: محمد عبد الله النمر، و عثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، دار طيبة، الرياض.
- (٥٣٨) معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي - مطبوع مع: مختصر سنن أبي داود للمنذري وتهذيب السنن لابن القيم -، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- (٥٣٩) معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش، ت: د. هدى محمود قراة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، مطبعة المدني، القاهرة.
- (٥٤٠) معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ت: د. محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، من مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- (٥٤١) معاني القرآن و إعرابه، أبو إسحاق بن إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، عالم الكتب.
- (٥٤٢) المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة الدينوري، ت: سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت.
- (٥٤٣) المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، ت: محمد حميد الله وآخرين، طبع سنة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.
- (٥٤٤) معجم الأدباء، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، دار الفكر.
- (٥٤٥) معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري، سعد بن عبد الله بن جنيدل، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، من مطبوعات دائرة الملك عبد العزيز.
- (٥٤٦) معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، طبع سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، دار صادر، بيروت.
- (٥٤٧) معجم الشعراء، أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، ت: د. ف. كرنكو، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م، دار الجيل، بيروت.
- (٥٤٨) معجم الشيوخ، عمر بن فهد الهاشمي المكّي، ت: محمد الزاهي، راجعه: حمد الجاسر، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة النشر، المملكة العربية السعودية.

- (٥٤٩) معجم القواعد العربية في النحو والصرف، عبد الغني الدقر، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، دار القلم، دمشق.
- (٥٥٠) المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- (٥٥١) معجم الكتب، يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي، ت: يسري البشري، طبع سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، مكتبة ابن سينا، مصر.
- (٥٥٢) معجم المؤرخين الدمشقيين وأثارهم المخطوطة والمطبوعة، تأليف: د. صلاح الدين المنجد، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- (٥٥٣) معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- (٥٥٤) معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، د. نزيه حماد، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- (٥٥٥) معجم المطبوعات العربية و المعربة، يوسف إليان سركيس، طبع سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م، عالم الكتب.
- (٥٥٦) معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق بن غيث البلادي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، دار مكة للطباعة و النشر، مكة المكرمة.
- (٥٥٧) المعجم الوجيز، من إصدارات مجمع اللغة العربية بمصر، ١٩٨٩م.
- (٥٥٨) معجم علوم القرآن «علوم القرآن، التفسير، التجويد، القراءات»، إبراهيم محمد الجرمي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، دار القلم، دمشق.
- (٥٥٩) معجم لغة الفقهاء (عربي - إنكليزي)، أ. د. محمد رواس قلعه جي و د. حامد صادق قنبيبي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، دار النفائس، بيروت.
- (٥٦٠) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، ت: د. جمال
- (٥٦١) طلبية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٥٦٢) معجم مصنفات الحنابلة، أ. د. عبد الله بن محمد الطريقي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- (٥٦٣) معجم مصنفات القرآن الكريم، د. علي شواخ إسحاق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، دار الرفاعي، الرياض.
- (٥٦٤) معجم مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الأصفهاني المعروف بالراغب، ت: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٥٦٥) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الجيل، بيروت.

- (٥٦٦) معراج المنهاج شرح منهاج الوصول الى علم الأصول، شمس الدين محمد بن يوسف الجزري، ت: د. شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة.
- (٥٦٧) معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي.
- (٥٦٨) المعلم بفوائد مسلم، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري، ت: محمد الشاذلي النيفر، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- (٥٦٩) معونة أولي النهى شرح المنتهى، محمد بن أحمد بن النجار الفتوحي الحنبلي، ت: أ. د. عبد الملك بن دهيش، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، دار خضر، بيروت.
- (٥٧٠) المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، ت: د. حميش عبد الحق، دار الفكر، بيروت.
- (٥٧١) معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، الطبعة الثانية ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م، المطبعة العربية، مصر.
- (٥٧٢) المغانم المطابقة في معالم طابة، مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: حمد الجاسر، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، دار اليمامة، الرياض.
- (٥٧٣) المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي الحنفي، صححه: خليل الميس، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٥٧٤) المغني، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي و د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (٥٧٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت: د.
- (٥٧٦) عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
- (٥٧٧) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الشهير بالخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت.
- (٥٧٨) مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، جمال الدين يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي، ت: أبو محمد أشرف عبد المقصود، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، مكتبة طبرية، الرياض.
- (٥٧٩) المغني في الإنباء عن غريب المذهب و الأسماء، عماد الدين أبو المجد إسماعيل بن أبي البركات ابن باطيش، ت: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- (٥٨٠) مفاتيح الفقه الحنبلي، د. سالم بن علي الثقفي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، دار النصر، مصر.
- (٥٨١) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني، ت: د. محمد علي فركوس، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ، المكتبة المكية ومؤسسة الريان.

- (٥٨٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، ت: محي الدين ديب مستو وآخرين، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، دار ابن كثير، دمشق.
- (٥٨٣) المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها «كيل، وزن، مقياس، منذ عهد النبي ﷺ وتقييمها بالمعاصر».
- (٥٨٤) د. محمد نجم الدين الكردي، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، القاهرة.
- (٥٨٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنا وعدد من المتخصصين، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، من مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة مكة المكرمة.
- (٥٨٦) أم القرى، مكة المكرمة.
- (٥٨٧) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، مكتبة الرشد، الرياض.
- (٥٨٨) المفتح في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ت: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، مكتبة السوادى، جدة.
- (٥٨٩) الممتع في شرح المقنع، زين الدين أبو البركات المنجى بن عثمان بن أسعد التتوخي الحنبلي، ت: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار خضر، بيروت.
- (٥٩٠) منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاية الحرم، علي بن تاج الدين السنجاري، ت: د. جميل المصري و د. ماجدة زكريا و د. ملك خياط، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، من مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- (٥٩١) منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، عبد القادر بن بدران الدومي الحنبلي، طبع بإشراف: زهير الشاويش، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٥٩٢) مناقب الإمام أحمد بن حنبل، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، دار هجر، مصر.
- (٥٩٣) مناهج العقول شرح منهاج الوصول في علم الأصول، محمد بن الحسن البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح و أولاده، القاهرة.
- (٥٩٤) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تخريج وتعليق: أحمد شمس الدين، طبع عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٥٩٥) المنتظم في تاريخ الملوك والإمام، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: محمد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.

- (٥٩٦) منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التتقيح وزيادات، ت: تقي الدين محمد بن أحمد الفتوح الحنبلي، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٥٩٧) المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، منصور بن يونس البهوتي، ت: أ. د. عبد الله بن محمد المطلق، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، دار كنوز إشبيلية، الرياض.
- (٥٩٨) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، ت: د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- (٥٩٩) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف علي عبد الحميد أبو الخير، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، دار الخير، دمشق.
- (٦٠٠) المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، مجير الدين أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي الحنبلي، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ت: مجموعة من المحققين بإشراف عبد القادر الأرناؤوط، دار صادر، بيروت.
- (٦٠١) المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم، أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الثالثة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، مكتبة الأسد، مكة المكرمة.
- (٦٠٢) المنور في راجح المحرر على مذهب الإمام المجل والحبر المفضل أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تقي الدين أحمد بن محمد بن علي الأدمي، ت: د. وليد عبد الله المنيس، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- (٦٠٣) الموازنة بين شعر أبي تمام و البحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي، ت: السيد أحمد صقر وآخرين، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.
- (٦٠٤) مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني المالكي المعروف بالحطاب، ت: زكريا عميرات، دار عالم الكتب.
- (٦٠٥) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، الكويت.
- (٦٠٦) الموطأ للإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، ت: د. بشار عواد معروف، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- (٦٠٧) ميزان الأصول في نتاج العقول، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي، ت: د. محمد زكي عبد البر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- (٦٠٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: علي البجاوي، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- (٦١٠) الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، ت: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، الرياض.
- (٦١١) الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى، قتادة بن دعامة السدوسي، ت: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٦١٢) الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷺ و اختلاف العلماء في ذلك، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، ت: د. سليمان بن إبراهيم اللحام، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٦١٣) الناسخ والمنسوخ، أبو القاسم هبة الله بن سلامة - مطبوع مع: أسباب النزول للواحدي -، دار عالم الكتب، بيروت - مصورة عن: الطبعة الأولى ١٣١٦هـ بمطبعة هندية، مصر -.
- (٦١٤) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، دمشق.
- (٦١٥) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الاتابكي، ١٢٩٢هـ/ ١٩٧٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (٦١٦) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، ت: د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، مكتبة المنار، الأردن.
- (٦١٧) نسب قریش، أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري، ت: إ. ليفي بروفنيسال، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.
- (٦١٨) نشر البنود على مراقي السعود، سيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
- (٦١٩) النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري، أشرف على تصحيحه: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر.
- (٦٢٠) نصاب السرقه ومقاديره المعاصرة، د. فهد بن عبد الرحمن المشعل، بحث محكم نُشر في مجلة «العدل» الصادرة عن وزارة العدل بالملكة العربية السعودية، العدد (٣٦) الصادر في شوال ١٤٢٨هـ.
- (٦٢١) نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٦٢٢) النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المعروف بابن القطان الفاسي، تعليق: د. فتحي أبو عيسى، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، دار الصحابة، طنطا.
- (٦٢٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: عبد الرزاق غالب المهدي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٦٢٤) نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت - مصورة عن المطبعة السورية الأمريكية في نيويورك -.

- (٦٢٥) النظم المستعذب في شرح غريب المذهب، محمد بن أحمد بن محمد بن بطلال الركني اليمني، ت: زكريا عميرات - مطبوع مع: المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي -، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٦٢٦) التفت الأكل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري، ت: محمد مطيع الحافظ و نزار أباطة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق .
- (٦٢٧) نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المعروف بالقرافي، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، مكتبة نزار الباز، مكة.
- (٦٢٨) نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، محمد بن علي الكرجي القصاب، ت: د. علي التويجري وإبراهيم الجنيدل ود. شابع الأسمرى، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، دار ابن القيم بالرياض ودار ابن عفان بالقاهرة.
- (٦٢٩) النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، ت: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٦٣٠) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسني الشافعي، عالم الكتب - مطبوع مع حاشية المطيعي -.
- (٦٣١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، محمد بن أحمد بن حمزة الأنصاري الشهير بالرملي، الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر - وطبع معه حاشيتا الشبراملسي والرشيدي -.
- (٦٣٢) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية، شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري، ت: محمد حسن إسماعيل و أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٦٣٣) نهاية الوصول في دراية الأصول، صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، ت: د. صالح اليوسف و د. سعد السويح، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- (٦٣٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، ت: د. محمود الطناحي و طاهر الزاوي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، باكستان.
- (٦٣٥) نواذر الفقهاء، محمد بن الحسن التميمي الجواهري، ت: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، دار القلم، دمشق.
- (٦٣٦) نواسخ القرآن، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ت: محمد أشرف المليباري، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- (٦٣٧) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الطبعة الأخيرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

(٦٣٨) نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، أبو الطيب صديق بن حسن الحسيني القنوجي، ت: رائد بن صبري بن أبي علفة و يوسف بن أحمد البكري، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، رمادي للنشر، الدمام.

(٦٣٩) الهداية، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني - مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام - دار الكتب العلمية، بيروت - مصورة عن: المطبعة الميمنية بمصر ١٤١٩ هـ - .

(٦٤٠) هداية الأريب الأمد لمعرفة أصحاب الرواية عن أحمد، سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان، ت: بكر بن عبد الله

(٦٤١) أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، دار العاصمة، الرياض.

(٦٤٢) هداية الراغب لشرح عمدة الطالب لنيل المآرب، عثمان بن أحمد بن سعيد النجدي الشهير بابن قائد، ت: د.

(٦٤٣) عبد الله بن عبد المحسن التركي و محمد معتز كريم الدين، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٦٤٤) الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ~، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني، ت: د. عبد اللطيف هميم و د. ماهر الفحل، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م، غراس للنشر والتوزيع، الكويت.

(٦٤٥) الهداية في تخريج أحاديث البداية، أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، عالم الكتب، بيروت.

(٦٤٦) هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. -

(٦٤٧) مصورة عن طبعة استانبول سنة ١٩٥٥ م - .

(٦٤٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: د. عبد العال سالم مكرم، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، دار البحوث العلمية، الكويت.

(٦٤٩) الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٦٥٠) الواضح في شرح مختصر الخرق، نور الدين أبو طالب عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم البصري الضرير، ت: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، دار خضر، بيروت.

(٦٥١) الوجوه و النظائر في القرآن، الحسين بن محمد الدامغاني، ت: عبد العزيز سيد الأهل، الطبعة الثالثة ١٩٨٠ م، دار العلم للملايين، بيروت.

(٦٥٢) وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت: د. بشار عواد معروف و د. أحمد الخطيمي و عصام الحرساني، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- (٦٥٣) الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، سراج الدين أبو عبد الله الحسين بن يوسف بن أبي السري الدجيلي، ت: مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي بمكتبة إمام الدعوة العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.
- (٦٥٤) الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ت: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، دار السلام.
- (٦٥٥) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ت: عادل عبد الموجود و آخرون، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٦٥٦) الوسيلة إلى كشف العقيلة، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي ت: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.
- (٦٥٧) الوفيات، أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي، ت: أبو يحيى عبد الله الكندري، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، غراس للنشر و التوزيع، الكويت.
- (٦٥٨) وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت: د. إحسان عباس، دار الكتب العلمية، بيروت.



الفهرس

المحتويات	الصفحة
الفهرس	٩
• أسباب اختيار الموضوع	١١
• أسباب اختيار كتاب «المبدع» لهذه الدراسة	١٢
• صعوبات البحث	١٢
• الدراسات السابقة	١٤
• خطة البحث	١٦
• منهج البحث	١٨
التمهيد	٢٥
القسم الدراسي: ترجمة البرهان ابن مفلح	٣٣
آيات الأحكام الواردة في كتاب المبدع	٤٣
سورة البقرة	٤٥
سورة آل عمران	١٧٦
سورة النساء	١٨١
سورة المائدة	٢٧١
سورة الأنعام	٣٦٧

٣٧٨.....	سُورَةُ الْأَنْعَامِ
٣٩٠.....	سُورَةُ الْأَنْعَامِ
٤٠٠.....	سُورَةُ التَّوْبَةِ
٤٢٣.....	سُورَةُ يُسُفَا
٤٢٦.....	سُورَةُ الْحَجِّ
٤٢٩.....	سُورَةُ الْحَجِّ
٤٣٩.....	سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ
٤٤٢.....	سُورَةُ الْبُورَةِ
٤٧٧.....	سُورَةُ الْفُرْقَانِ
٤٨١.....	سُورَةُ الْقَصَصِ
٤٨٤.....	سُورَةُ الْأَنْعَامِ
٤٨٧.....	سُورَةُ الْأَنْعَامِ
٤٨٩.....	سُورَةُ الْحَجِّ
٤٩١.....	سُورَةُ الْحَجِّ
٤٩٦.....	سُورَةُ الْبَجَرِ
٥٠٠.....	سُورَةُ الْوَاقِعَةِ
٥٠٢.....	سُورَةُ الْحَجِّ
٥١١.....	سُورَةُ الْحَجِّ
٥١٥.....	سُورَةُ الْحَجِّ

٥٢٠	سُورَةُ الصَّفِّ
٥٢١	سُورَةُ الصَّحَّاحِ
٥٢٦	سُورَةُ الطَّلَاقِ
٥٤٤	سُورَةُ التَّجْوِيزِ
٥٤٦	سُورَةُ الْمَدَّيْنِ
٥٤٨	سُورَةُ الْاِنْشَاقِ
٥٥٠	سُورَةُ الْاِنْشَاقِ
٥٥٢	سُورَةُ الْاَعْلَى
٥٥٥	الفهارس
٥٥٧	فهرس الآيات القرآنية
٥٦٧	فهرس المسائل الفقهية
٥٩٥	فهرس الأعلام المترجم لهم
٥٩٩	فهرس المصادر والمراجع
٦٤٥	الفهرس